

ثم قال الناظم :

{الإضافة}

هذا هو القسم الثاني من أقسام الإضافة، وهي ^(١) إضافة الاسم إلى الاسم نحو : غلام زيد، وصاحب الدابة. وخصَّ بهذا القسم ^(٢) اسم الإضافة، وإن كان اسم الإضافة يشمل القسمين عند الأقدمين - لأن المتأخرين يخصُّون هذا الاسم بهذا القسم وحده دون إضافة / الفعل إلى ٢٣٤ الاسم. وأما الأقدمون : فاسم الإضافة عندهم يُطلق بعموم وخصوص، فيُطلق بعموم على كلا القسمين، ويُطلق بخصوص على هذا الثاني ^(٣).
وابتداً الناظم ببيان أحكام الإضافة الأول اللازمة لها في ماهيتها، إذ لم يذكر لها حداً فقال :

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا

مِمَّا تُضَيِّفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينًا

وَالثَّانِي اجْرُرْ وَأَنْوِمِنْ أَوْفِي إِذَا

لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلًا

أَوْ أَعْطِهِ التَّغْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

(١) س : وهو

(٢) س : بهذا الاسم.

(٣) انظر الكتاب ١/٤١٩.

نوناً : منصوب^(١) على المفعولية باحذف، وأو تنويناً عطف على نوناً، ومما تُضَيَّفُ أيضاً متعلق باحذف. والتقدير : احذف مما تضيفه نوناً تلى الإعراب أو تنويناً، ويعنى أن الاسم الذى يُضَافُ يلزمه حذف النون التى^(٢) فى آخره تابعة لإعرابه، وهى نون التنثية وجمع التصحيح بالواو والنون، وما جرى مجراهما، أو حَذَفُ تنوينه إن كان مفرداً، أو جمع تكسير، أو تصحيح بالالف والتاء. ولم يَحْتَجْ إلى تقييد التنوين بأنه يلى الإعراب، لأنه لا يكون إلا كذلك بخلاف النون، فإنها قد تكون تالية للإعراب - وهى الجارية مجرى التنوين فى الحكم المذكور - وقد تكون غير تالية للإعراب، فلا تُحذف من المضاف فى الإضافة، فمثال النون التى تُحذف عند الإضافة وهى التى^(٣) تلى الإعراب قولك : هذان ضارباً زيد، وهؤلاء ضاربو زيد، وثنتا حنظل^(٤) وقوله تعالى : { سيقول لك المخلفون من الأعراب شغلّتنا أموالنا وأهلونا^(٥) }. و { من أوسط ما تطعمون أهليكم^(٦) }. ونحو ذلك.

ومثال النون التى لا تُحذف عند الإضافة، وهى التى لاتلى الإعراب؛ بل

(١) الأصل : منصوباً.

(٢) الأصل : الذى.

(٣) التى : ليست فى س.

(٤) جزء من بيت لخطام المجاشعى، هو :

كَانَ حُصَيْنِيٍّ مِنَ التَّدْلُلِ ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَّتَا حَنْظَلٍ

انظر البيت فى الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، والمنصف ١٣١/٢.

(٥) من الآية ١١ من سورة الفتح.

(٦) فى النسخ : ومما تطعمون أهليكم. وصواب الآية ما أثبتناه، انظر الآية ٨٩ من سورة المائدة.

الإعرابُ هو الذي يليها^(١) قولك : هذا حينُكَ، وهذه سِنينُكَ، على من قال^(٢) :

دَعَانِي مَنْ نَجَدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ

وأعجبني إحسانُهُ، فلا تُحذفُ هذه النونُ لأنها غيرُ جاريةٍ مجرى التنوين،
إذ كانت هذه النونُ لا تُحذفُ عند الإضافةِ إلا إذا قامت مقامه، والتنوين يُحذفُ
ولا بُدَّ، فكذاك ماناب عنه^(٣).

وأما نونُ حينٍ وغسلينٍ وإحسانٍ ونحو ذلك : فالإعرابُ يكونُ فيها، فليست
بتاليةٍ لأنَّها من أصلِ الكلمة ومن بِنيتها، فهي جاريةٌ مجرى ميم غلامٍ وباءِ
صاحبٍ إذا قلت : غلامُ زيد، وصاحبُ عمرو. فالذي تُحذفُ الإضافةُ هنا التنوينُ
خاصَّةً.

«ومثَّل^(٤) الناظم» ما قال بمثال مما يُحذفُ فيه التنوينُ وهو طور سيناء.
والتنوينُ المحذوفُ هنا لم يُقَيِّده بظاهر ولا مُقدَّر، فيشملُ من حيث الإطلاقِ
الجميعَ، فالظاهرُ قد تقدم مثاله، والمقدَّرُ نحو : أحمرُ القوم، وذكرى الدار،
وصحراء بني فلان، فإن التنوين هنا مقدر، فمَنَعَت الإضافةُ تقديره. والدليلُ على
ذلك ظهورُهُ في ضرورةِ الشعر، ولا بُدَّ أن يكون مراداً للناظم، وإلاَّ خرج باب مالا
ينصرف عن قاعدته المطلقة.

ولقائل أن يقول : إنَّ مالا ينصرفُ لم يدخلْ له، فإنه قال : احذف،

(١) س : وهي التي لاتلى الإعراب وهو الذي يليها.

(٢) الصمة بن عبدالله الشقيري، وعجز البيت :

لعين بنا شيباً وشيئناً مرذاً

والبيت في الأمالي الشجرية ٥٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٥.

(٣) س : وراءِ عمرو. وهو خطأ.

(٤) ما بين القوسين مكانه بياض في س، وفي صلب الأصل : ومثال، والمثبت عن الهامش.

والحذف حكم لفظي لاتقديري، فإذا كان كذلك فكأنه قال : / «نونا تلى ٣٣٥ الإعراب أو تنوينا» ظهرا فيما أريدت إضافته احذف وأزل حتى تتأني الإضافة، لأن المضاف إليه قائم في محل تنوين المضاف، فإذا لم يوجد نون ولا تنوين، فالمحل قابل لوقوع المضاف إليه هناك . وأحمر وذكرى ونحوهما لاتنوين فيها ولانون، فلايحتاج إلى حذف شيء.

والدليل على ذلك وأن مراده الظاهر من التنوين أو النون تقييده بالتمثيل، وهو طور سيناء، إذ كان التنوين في طور ظاهرًا حالة ترك الإضافة، فكأنه يقول : إن كان ثم تنوين أو نون حذفته، وإلا فلا حاجة إلى أمر زائد، وإلا فكيف يصنع بما لا نون فيه ولا تنوين، لا ظاهر ولا مقدر، ولا يصح فيه ذلك، نحو : كم درهم أعطيت؟ فإن درهم مضاف إليه كم، وكم مبني بحق الأصل، وكذلك لدن مبنية بالإصالة وهي مضافة نحو: من لدنه ومن لدنى وما أشبه ذلك، فأين تقدير التنوين^(١)؟ وهو إنما يتبع في هذا النحو حركة الإعراب، وكذلك تقول : إذا أضفت المثني والمجموع بالواو والنون، وقد حذفت النون لتقصير الصلة نحو^(٢) : [الفارجو باب الأمير المبهمة] لانون هنا فتُحذف فلا بد أن يقال : إن مراده التنوين والنون الظاهران خاصة، وإلا^(٣) كان كلامه مشكلاً.

والجواب أن رأى المؤلف هو الأول، وأن الحذف يتسلط على المقدر، كما يتسلط على الظاهر، وذلك أنه لما قام الدليل على أن ما لا ينصرف مقدر فيه التنوين، وأن الاضطرار هو الذى بين ذلك، بدليل أن ما لا يُقدَّر

(١) في صلب الأصل : النون. والمثبت عن الهامش، س.

(٢) يُنسب إلى رجل من ضبة، والبيت في الكتاب ١٨٥/١، والمقتضب ١٤٥/٤، والجلل للزجاجي ٨٩.

(٣) س : وإن كان. وهو خطأ.

«فيه التنوينُ لا يُنَوَّن»^(١) في الاضطرار، كذى الألف واللام، لم يكن بدُّ من القول بتقدير حذفه، لأنَّ التنوين مضاف للإضافة، فإذا قُدِّر لم تصح الإضافة، لأن الإضافة تقتضي اتصال المضاف بالمضاف إليه، والتنوين يقتضي انفصالها فتنافيا، وكونُ ذلك لا أثر له في الظاهر لا يمنع، فإن له أثرا من جهة المعنى، وهو ما تقدم، فلا بد من القول «به»^(٢). ويَحْمَلُ^(٣) تمثيلُ الناظم على أنه ليس بتقييدٍ، ولا مُخْرِجٌ لشيءٍ.

وأما الاعتراض بكم درهم ولدُّه، وبقوله^(٤) : «الفارجو باب الأمير»، فذلك من القلة بحيث لا يعتبر في هذه الكلية، وأيضا إذا كانت النون محذوفة لتقصير الصلة^(٥)، فهي محذوفة رأسا غير مقدرة في الموضع، فأغنى حذفها للطول عن حذفها للإضافة، وهذا ظاهر.

ثم قوله : «مما تضيف» يشعُرُ بالاعتماد على قصدِ الإضافة في هذا العمل وذلك صحيح؛ إذ لابد من قصد ذلك وإلا لم تحصل؛ إذ لا تحصل الإضافة من غير قصدٍ إليها، وإذا قُصِدَت حَصَلَ ما قال من العمل.

ثم قال : «والثاني اجرُّ»، يعنى بالثاني المضاف إليه وهو «زيد» في قولك: غلامُ زيدٍ، فتقول : غلامُ زيدٍ يا هذا، وصاحبا عمرو، «بجرِّ عمرو»^(٦)، وكذلك «القوم» في قولك : منطلقو القوم، وما أشبه ذلك.

والجرُّ هنا أيضا تارة يكون ظاهرا نحو ما تقدم «ذكره»^(٦)، وتارة يكون

(١) ما بين القوسين مكانه بياض في الأصل. وفي صلب الأصل : لا ينوى. والمثبت عن الهامش.

(٢) سقط من س.

(٣) س : ويحتمل.

(٤) س : وقوله.

(٥) انظر الكتاب ١٨٦/١ - ١٨٧.

(٦) ما بين القوسين سقط من س.

مقدراً بأن تجعل الموضع موضع جرٍّ، وذلك إذا كان المضاف إليه مبنياً نحو: غلامك وعلامته وصاحبك وضاربونا، فإن موضع الضمير لا بد أن يقدر أنه جرٌّ^(١) / والدليل على ذلك أنه إذا عُوِّضَ منه الظاهرُ ظَهَرَ فيه ٣٣٦ الجرُّ، وأيضا فالجرُّ المقدَّرُ ضربان :

أحدهما : هذا، والآخر : أن يكون التقديرُ في مُعَرَّبٍ تَعَدَّرَ ظهوره فيه، كالمقصود والمضاف إلى ياء المتكلم والمنقوص، نحو : غلامُ الفتى، وغلامي، وغلَامُ القاضي. وما كان مثْل ذلك.

فإطلاقُ الناظمِ صالحٌ لهذا كُلِّه، ثم بيَّن أن الإضافة على ثلاثة أقسام : إضافة بمعنى من، وإضافه بمعنى في ، وإضافة بمعنى اللام، فالإضافة بمعنى اللام هي الأصل، لأنها الأكثر في الكلام، ولأنه لا يُدعى غيرها إلا إذا تعين ذلك المعنى في الموضع على ما يظهر من قوله : «وانو من أوفى إذا لم يصلح إلاذاك»، يعني أن الإضافة قد تكون على نية من على أن معنى من موجودٌ تقديراً، وقد تكون بمعنى في كذلك، لكن هذان الوجهان لا يرجع إليهما إلا إذا لم يصلح في الموضع غيرهما، فيتعيَّن كلُّ واحدٍ منهما في موضعه.

فمثال مايتعيَّن فيه تقدير من ما كان فيه المضافُ بعضُ المضافِ إليه نحو : خاتم حديد، وثوب خَزٍّ، وبابٍ ساجٍ، وخاتم طينٍ، ورطل زيتٍ، وما أشبه ذلك، فالإضافة هنا بمعنى من والتقدير : خاتم من حديد، وثوب

(١) س : موضع جرٍّ.

من خد، «وياب من ساج»^(١) وخاتم من طين ورطل من زيت وكذلك «سائر»^(٢) الأمتلة ويتعين هذا التقدير فيها، إذ لا يصح أن يُقدَّر فيها معنى اللام، فلاتقول : خاتم لحديد، ولا ثوب لخر، ولا ما أشبه ذلك.

ومن هذا القسم جميع المقادير إذا أُضيفت إلى المقدرات، كشبر أرض، وقفيز بر وخمسة أثواب، وعشرة رجال، وما كان مثله.

ويبقى النظر بعد هذا في نحو : رجل زيد ويد عمرو، وبعض القوم، وكل الرجال، فإن تقدير من فيه سائغ؛ إذ يصح أن يقال : رجل من زيد، ويد من عمرو، لأنها بعض منه، فصار بهذا الاعتبار خاتم حديد، لأن الخاتم بعض الحديد، وكذلك بعض القوم، لصحة قولك : بعض من القوم، لكن يمكن أن يُقدَّر فيه اللام، فتكون الإضافة على معنى اللام، ويصلح^(٣) أن تُقدَّر : رجل لزيد ويد عمرو وبعض القوم، وإذا صلح ذلك خرج عن أن تكون الإضافة فيه بمعنى من، بنصر كلام الناظم؛ إذ قال : «وانو من أوفي إذا لم يصلح إلا ذاك»، وههنا صلح غير ذاك، فلاتنوى من.

وبهذا القيد ضبَّطَ هذا المعنى، وهو صحيح جارٍ على ما ذهب إليه في غير هذا الكتاب. وإنما ضبَّطَ في التسهيل إضافة من يكون الأول بعض الثاني مع صحة الإخبار به عنه، فتقول : خاتمك حديد، وثوبك خر. وهذا صحيح أيضا. ولا تقول : اليد زيد، ولا الرجل عمرو، وقد يكون تقييده في هذا النظم أنسب وأدلَّ على المقصود وأوضح في الاستدلال على صحة ما ضبط لأن قوله : «إذا لم يصلح إلا ذاك، يعطي أنه لا يقدم على تقدير من أوفي إلا إذا لم يوجد عن ذلك

(١) سقط من س.

(٢) مكانه بياض في س.

(٣) س : ويصح.

مندوحة. وهو^(١) استدلال قياسي في الموضع، وإلا فالأصل الذي هو معنى اللام طالب له، فإذا صلح تقدير اللام / لم يُتَّقَلْ عنه إلا بدليل واضح ٣٣٧ وسبب قوي، وذلك موجود في خاتم حديد، وثوب خز ونحوه، وغير موجود في نحو : يد زيد، وبعض القوم وماضبطه^(٢) في التسهيل لا يعطى هذا المعنى، فكأن «ما»^(٣) هنا أولى.

وقد ذهب ابن كيسان والسيرافي إلى أن إضافة كل وبعض من الإضافة التي بمعنى من، ولم يره الناظم، لأن تقدير من تقدير من لا يتعين فيهما، فلا ينبغي أن يقال به إلا إذا تعين كما تقدم، فالظاهر مذهب الناظم، وقد عزا في الشرح معنى ماذكر في التسهيل إلى ابن السراج. وأما الإضافة التي بمعنى في، فمعناها على أن يكون المضاف إليه ظرفاً وقع فيه المضاف، وهذه الإضافة قد أغفلها أكثر النحويين وأثبتها المؤلف في كتبه، وقال بها لوجودها - زعم - في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى : [وهو ألد الخصام]^(٤). لأن المعنى وهو ألد في الخصام. وكقوله تعالى : [الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر]^(٥). فالمعنى : تربص في أربعة أشهر. وقوله^(٦) تعالى : [يا صاحبي

(١) س : وهذا.

(٢) الأصل : ضبط.

(٣) سقط من س.

(٤) من الآية ٢٠٤ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٢٦ من سورة البقرة.

(٦) س : وكقوله.

السجن^(١)، أى : يا صاحِبِيَّ في السجن وقوله : [بل مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(٢)]، وفي الحديث : «لَا يَجِدُونَ عَالِمًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ^(٣)»، والعربُ تقولُ : شهيدُ الدارِ وقتيلُ كربلاءَ.

ثم أنشد أبياتاً على هذا المعنى، تُشَبِّه ما أنشدَ سيبويه للكُمَيْتِ^(٤) :

شَمُّ مَهَاوِينِ أَبْدَانِ الْجَرُورِ مَخَا

مِصْنَ الْعَشِيَّاتِ لَأُخَوِّرَ وَلَا قَرْمَ

ثم قال : فَلَا يَخْفَى أَنَّ مَعْنَى «فِي» فِي هَذِهِ الشَّوَاهِدِ كُلِّهَا صَحِيحٌ ظَاهِرٌ، لَاغْنَى عَنْ اعْتِبَارِهِ وَأَنَّ اعْتِبَارَ غَيْرِهِ مَمْتَنَعٌ أَوْ مُتَّصِلٌ إِلَيْهِ بِتَكْلُفٍ لَمْزِيدٍ عَلَيْهِ، فَيَصِحُّ مَا أَرَدْنَاهُ وَالْحَمْدُ لَهُ، وَلَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ ابْنُهُ فِي الشَّرْحِ بِأَوَجِهِ ثَلَاثَةً^(٥) :

أَحَدُهَا : أَنَّ إِبْطَاتِ هَذِهِ الْإِضَافَةِ يَسْتَلْزِمُ دُعَاؤَ كَثْرَةِ الْإِشْتِرَاكِ فِي مَعْنَاهَا، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ.

وَلَهُ أَنْ يُجِيبَ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الدَّلِيلَ هُوَ الْمُتَّبِعُ، وَقَدْ دُلَّ عَلَى وَجُودِ إِضَافَةِ «فِي»^(٦) كَمَا بَيَّنَّ، فَلَا يَدَّ مِنْ اتِّبَاعِهِ.

(١) من الآية ٣٩ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٣) تحفة الأحوذى، أبواب العلم ٤١٨/٧، وفيه : «لَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ...» وكلمة «عَالِمًا» ساقطة من س.

(٤) الكميت، ديوانه ١٨٨، والكتاب ١١٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٦، وشرح الكافية للرضى ٤٢١/٣، والخزانة ١٥٠/٨، واللسان : هون. وقبله :

يَأْوِي إِلَى الْمَجْلِسِ بِأَدِّ مَكَارِمِهِمْ لَا مُطْعَمِي ظَالِمٍ فِيهِمْ وَلَا ظَلَمَ

مَهَاوِينِ : جَمْعُ مَهْوَانٍ، وَهُوَ مِبَالِغَةٌ مُهَيَّنٌ، مِنْ أَهَانَةٍ إِذَا أَذَلَّهُ، وَالْإِضَافَةُ فِي مَخَامِصِ الْعَشِيَّاتِ اتِّسَاعٌ، وَالْأَصْلُ : فِي الْعَشِيَّاتِ. وَالْقَرْمُ : رُدَّالُ النَّاسِ.

(٥) انظر شرح ابن الناظم ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٦) مكانه بياض في س.

والثاني : أن كل ما استُدلَّ به يصحُّ فيه معنى إضافة^(١) اللام مجازاً، وهو أرجح من جهتين، إحداهما أن المجاز خيرٌ من الاشتراك. والثانية : أن الإضافة لمجازِ الملكِ والاختصاصِ ثابتةٌ باتفاق، كما في قوله^(٢) :
 إِذَا كَوَكَبُ الْخُرَقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ
 وقول الآخر^(٣) :

لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

والإضافة بمعنى في مُخْتَلَفٌ فيها، والحملُ على المتفق عليه أولى. وله أن يجيب عن الأولى بأنها معارضةٌ بقول من عكس القضية، فجعل الاشتراك أولى، والمسألة خلافيةٌ، يذكرها أربابُ الأصول. وعن الثانية : بأن الدليل قد دلَّ على وجودِ ما خُتِلَفَ فيه، فَتَرَكَ القولَ به مع قيام الدليل عليه إهمالاً للدليل من غير موجب، وهو باطل باتفاق. والثالث : أن الإضافة في نحو : {بل مكر الليل والنهار}. إمَّا بمعنى اللام على جَعَلَ الظَّرْفُ مفعولاً به على السَّعة،^(٤) وإمَّا بمعنى في، على بقاء الظرفية، والاتفاق على جوازِ جَعَلَ الظَّرْفُ مفعولاً به على السَّعة^(٤) كما في: صيد عليه يومان وولد له ستون عاماً. والاختلافُ في جوازِ إضافته في، والمتفقُ عليه أرجح.

(١) في هامش الأصل : الإضافة بمعنى.

(٢) مجهول. وعجزه : سهيل أذاعت غزلها في القرائب

وهو من شواهد ابن يعيش ٨/٣، وفي الخزانة ١١٢/٣، ١٢٨/٩، واللسان: غرب.

(٣) حريث بن عَنَاب الطائي، وصدره :

* إِذَا قَالَ : قَدْنِي، قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةٌ *

وهو من شواهد ابن يعيش ٨/٣، والهمع ٢٤٢/٤، وفي الخزانة ٤٣٤/١١.

(٤) سقط من س.

ويعَارَضُ هذا الاتفاق باتفاقهم على أن الأصل في الظرف / ٣٣٨
الذي^(١) وقع فيه الفعل أن يبقى على ظَرْفِيَّتِهِ، كما إذا سَبَكْتَ من المضاف
فِعْلاً نحو قولك، بل مَكَرْتُم الليل والنهار، وزيد لد في الخصام، وتَرَبَّصَ
أربعة أشهر، وما أشبه ذلك، وإذا كانت الإضافة هذا أصلها باتفاق،
فالأصل بقاء معناها وعدم نَسْخِهِ بمعنى آخر.

هذا مما يُعْتَذَرُ به عما يَرُدُّ عليه، وقد اعْتَرَضَ عليه أيضاً في
ارتكاب هذا المذهب بأشياء، منها ما ذكره ابنه، وتأوَّل ما استشهد به
المؤلف، على غير تَكْلُفٍ، والأمر في ذلك كُلُّه قريب؛ إذ لا يختلف حكم
الكلام مع تقدير أحد الأمرين.

ثم قال : «واللام خُذَ الماسِوى ذين»، خذا : أصله خُذَنْ، بالنون
التوكيدية، أبدلت في الوقف ألفا كقوله^(٢) :

وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ويعنى أن ماسوى هذين القسمين فالإضافة^(٣) فيه على معنى اللام،
واللام فيه منويَّة، وهو الباب الكثير، سواء أحسن ذكرها لفظاً أم لم
يحسن، فإنَّ اللام مقدَّرة، فقولك : زيد عند عمرو، على تقدير اللام بلبد،
وإن لم يصح أن تقول : زيد عنداً لعمرو، كما كانت الظروف غير المتصرِّفة
على تقدير في وإن لم يحسن تقديرها نحو : زيد عندك، وقد يحسن
ذكرها لفظاً، وهو الباب، نحو : غلام زيد، وصاحب عمرو، وسرج الدابة،

(١) سقط من س.

(٢) الأعشى، ديوانه ١٣٧، وصدره : فإياك والميتسات لاتقريبها

وهو من شواهد الكتاب ٥١٠/٣، والمقتضب ١٢/٣.

(٣) س : الإضافة.

وثوب المرأة، وما أشبه ذلك.

وفي قوله : «واللام خذ الماسوى ذين» إشعار بأن اللام هي الأصل؛
إذ المعنى : واللام خذ لما لم يتعين فيه تقدير من أوفى، فرجح اللام كما
ترى وإن احتمل غيرها، وما ذاك إلا لأصالتها في باب الإضافة، وقد تقدم
هذا المعنى . وهنا مسألتان :

إحدهما : أن في كلامه هنا ما قد يُستشعر منه أن الجار المضاف
إليه هو الحرف المنويُّ لأنه لما قال : «والثاني اجرز وانومن أوفى»... إلى
آخره. فهو في حكم مالمو قال : والثاني : اجرر بكذا أو كذا منوياً هناك
لاظهاً، فإن أراد ذلك فهو أحد المذاهب الثلاثة أن الجر بالحرف المقدر
الذي ناب عنه المضاف، وهو رأي ابن الباذش.

والثاني : أن الجر بمعنى الإضافة، فالعامل هنا على هذا الرأي
معنوي لا لفظي، وهذا رأي السهيلي^(١).

وذهب الأكثر إلى أن الجار هو المضاف نفسه، لكن من هؤلاء من
يطلق هذا القول هكذا، ومنهم من يقول : إنه عمل الجر لتضمُّنه معنى
حرفه، وظاهر التسهيل موافقة الجماعة، ولكل مذهب حجة قيل به^(٢) من
أجلها، والذي يغلب على الظن أن الناظم لم يتعرض للعامل ماهو، فلا
يحتاج إلى تكلف الاحتجاج، وإنما أراد أن الإضافة تأتي على هذه
المعاني خاصة.

والثانية : أن الناظم جعل للإضافة^(٣) التقدير بالحروف من غير أن

(١) انظر أمالي السهيلي ٢٠، ٥٠.

(٢) س : فيه

(٣) الأصل : الإضافة التقدير بالحرف.

يفصل بين الإضافة المحضة وغيرها، كما جعلَ حَذَفَ التَّنوين والنون والجرَّ في المضاف إليه عامًّا في نوعيها^(١) ولم يُفَصِّلْ، فدلَّ ذلك^(٢) على أنَّه ذهب إلى تقدير الحرف في الإضافة غير المحضة، كما جعلها في المحضة، وهذا مخالف لظاهر كلام النحويين، فإنهم إنما يُقَدِّرون الحروف في الإضافة المحضة ولا يُعَرِّجون على تقديرها في غير المحضة، لأنها عندهم لمجرد التخفيف، وهي في قوَّة الانتفاء، ولذلك يسمونها لفظية، أي إن تأثيرها إنما هو في اللفظ لا في المعنى، فكأنها مقصودة، وتقدير اللام أو / غيرها ثانٍ عن حصول معنى الإضافة ولم يَحْصُلْ، فلا يصحُّ تقدير ٣٣٩ الحرف، ولكن ماراه الناظم قد قال به ابن جنِّي حين تكلم على بيت^(٣) عبدة بن الطبيب من شعراء الحماسة^(٤):

تَحِيَّةٌ مِنْ غَادِرَتِهِ غَرَضَ الرَّدَى

إِذَا زَارَ عَنْ شَحْطِ بِلَادِكَ سَلَمًا

فزعم أنَّ غرض الردى لما كان في معنى الصفة حال، وأن الإضافة غير محضة، وأن تقديره غرضاً للردي^(٥)، فَحَذِفَتْ^(٦) اللام كما تُحذف من اسم الفاعل نحو : مررت بزيد ضارب عمرو، أي ضارباً لعمرو، أو من

(١) س : نوعها

(٢) عن س .

(٣) س : أرجوزة عبدة.

(٤) الحماسة ٢٨٧/١.

(٥) قال ابن جنِّي في إعراب الحماسة، ورقة ١١٦ : « ونصب (غرض الردي) على الحال - وإن كان مضافاً إلى معرفة - لما كان [في] معنى الصفة، أي : منصوب الردي ومقصود الردي، وتقديره: غروضا للردي ... »

(٦) س : حذفت.

اسم المفعول نحو : جاعني زيد منصوباً للأذى، ثم منصوبٌ للأذى، فجعل الإضافة غير المحضة - كما ترى - في تقدير اللام.

قال الشَّلَوْبِينُ : لَابْدُ عِنْدِي مِمَّا قَالَ أَبُو الْفَتْحِ، وَتَتَأَوَّلُ الظَّوَاهِرَ - يَعْنِي ظَوَاهِرَ كَلَامِ النُّحَوِيِّينَ سَبِيوِيهِ وَغَيْرِهِ - فَإِنْ الْخَفْضُ إِذَا كَانَ بِالْإِضَافَةِ فَلَابْدُ أَنْ تُقَدَّرَ أَنَّ الْأَصْلَ ضَارِبٌ لَزِيدٍ، حَتَّى يَكُونَ فِي الْكَلَامِ مَعْنَى الْإِضَافَةِ. وَإِنْ قُدِّرَ (١) أَنَّ الْأَصْلَ ضَارِبٌ زَيْدًا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِضَافَةٌ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِيهِ الْمَعْنَى الَّذِي يَقْتَضِي بِهِ الْفِعْلُ مَفْعُولَهُ، وَلَا إِضَافَةَ هُنَاكَ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْخَفْضِ، فَإِذَا أُرِدَتْ التَّخْفِيفُ فِي هَذَا النَّوعِ أُدْخِلْتَ فِي الْكَلَامِ مَعْنَى إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِوَسْطَةِ اللَّامِ لَضَعْفِهَا عَنْ قُوَّةِ الْفِعْلِ، ثُمَّ أَضِفْتَ الصِّفَةَ إِلَى الْمَفْعُولِ إِضَافَةً تَخْفِيفٍ لِاتِّعَارِيفٍ، فَحَذَفْتَ اللَّامَ وَالتَّنْوِينَ لِذَلِكَ .

[قَالَ] (٢) وَهَذَا مِنْ أَبِي الْفَتْحِ تَنْبِيْهُ عَالٍ جَدًّا قَلًّا مِنْ يَعْرِفُ قَدْرَهُ أَوْ يُلْقَى لَهُ بَالُهُ. هَذَا مَا قَالَ، وَلَا مَزِيدَ عَلَيْهِ فِي تَوْجِيهِ مَا رَأَاهُ النَّازِمُ، وَهُوَ مِنَ التَّنْبِيْهِاتِ الْحَسَنَةِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثم قال : « وَأَخْصَصُ أَوَّلًا... إِلَى آخِرِهِ. هَذِهِ تَتِمَّةُ التَّعْرِيفِ بِأَحْكَامِ الْإِضَافَةِ اللَّازِمَةِ لِمَاهِيَّتِهَا (٣)، وَقَدْ جَعَلَ هَذِهِ الْإِضَافَةَ عَلَى قَسْمَيْنِ :

قَسْمٌ يُفِيدُ تَعْرِيفًا لِلْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ تَخْصِيصًا، وَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ: « وَأَخْصَصُ أَوَّلًا أَوْ أَعْطَاهُ التَّعْرِيفَ ».

وَقَسْمٌ لَا يَفِيدُ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا، وَإِنَّمَا يَفِيدُ تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ، وَهُوَ الَّذِي

(١) فِي الْأَصْلِ : وَأَنْ تَقْدَرُ.

(٢) عَنْ س.

(٣) الْأَصْلُ : لِمَا هِيَاتِهَا.

قال فيه بعد : « وإن يُشابه المضاف يفعل... إلى آخره.

فأما كلامه في القسم الأول : فيعنى أن الأول من الاسمين، وهو المضاف، يحصل له بتاليه الذى بعده، وهو المضاف إليه، أحد أمرين : إما التخصيص به وإما التعريف به.

فأما التعريف : ففيما إذا كان الثاني معرفةً نحو : غلامٌ زيد، وصاحبُ الدابةِ، وفرسك، وما أشبه ذلك، لأنَّ المضاف لما وقع من المضاف إليه موقع تنوينه واتَّصل به اتصال الجزء منه أكتسب منه التعريف الذى هو وصفه.

وأما التخصيص : ففيما إذا كان المضاف إليه نكرةً نحو : غلامُ امرأةٍ، وصاحبُ رجل صالح، ونحو ذلك، فالمضاف هنا ليس بمكتسبٍ من المضاف إليه تعريفاً؛ إذ ليس بمعرفةٍ ولكنه يتخصَّصُ به من بين سائر الأنواع والأجناس، فقولك : غلامُ امرأةٍ، قد تخصَّص بإضافته إلى المرأة عن أن يكون غلامُ رجلٍ، فالتخصيص المفهوم من قوله : «واخصص أولاً» ٣٤٠ راجع إلى النكرة، والتعريف / راجع إلى المعرفة، هذا وإن كان التخصيص في المعنى أعم من التعريف، إذ المضاف إلي معرفة قد تخصَّص به وتعرَّف، والمضاف إلى نكرةٍ تخصَّص به ولم يتعرَّف، إلا أنَّ اصطلاح النحاة هنا في التخصيص أن يخصَّوه بما لا يحصل معه التعريف كائنه قسيم^(١) للتعريف.

وقوله : «بالذى تلا» مطلوبٌ للفعلين معاً، في قوله : «واخصص» وقوله : «أو أعطه التعريف»، فاخصَّصُ والتعريفُ يطلبانه معاً من باب

(١) س : قسم.

الإعمال: إذ التقديرُ (واخصُصْ أولاً) بالذى تلا أو عرّفه (بالذى تلا) فأعمل الثاني وهو التعريف، ولو أعمل الأول لقال : أوأعطه التعريفَ - به - بالذى تلا، ويقال : خَصَصْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ : إذا أفردته [به^(١)]، فقوله : «واخصُصْ أولاً» من هذا.

وأما القسم الثاني من قسمي الإضافة، فهو الذى قال فيه :

وإنَّ يُشَابِهَ المضافُ يَفْعَلُ

وصفًا فعن تنكيره لا يُعْدَلُ^(٢)،

كَرُبَّ راجٍينا عظيمُ الأملِ

مُرَوِّعُ لِقَلْبِ قَلِيلِ الحِجِيلِ

يعني أن المضاف إن كان شبيهاً بالفعل الموازن ليفعل ، وهو المضارع ، وواقعاً موقعه ، وهو وصفٌ من الأوصاف، فإنَّ الإضافة لا تُؤثِّرُ فيه تعريفاً ولا تخصيصاً؛ بل يبقى على ماكان عليه من التنكير قبل الإضافة، فإنه من حيث وقع موقع الفعل وأشبه الفعل في نيّة الانفصال ، لأنَّ المضافَ إليه إمّا مرفوعُ المحلِّ بالمضاف أو منصوبه، والإضافة غيرُ ناسخةٍ لهذا المعنى، فكلما كان قبل الإضافة نكرةً، فذلك بعدها، إذ لا فائدة للإضافة هنا إلا مجرد تخفيف اللفظ حسب ما أشعر به قوله بعد : «وذى الإضافة اسمها لفظية»^(٣).

فإذا قلت : مررت برجل ضاربٍ زيدٍ غداً، فهو في تقدير : ضاربٍ زيداً غداً، وكذلك إذا قلت : [مررتُ] برجل قائم الأب، هو في تقدير : قائم أبوه، فلا

(١) ليست في س.

(٢) في هامش الأصل : يُعْزَل. وسينبّه الشارح إلى هاتين الروايتين.

(٣) عن س.

تخصيص ولا تعريف.

وقد حصل من هذا الكلام وصفان مشترطان في الحكم المذكور :
أحدهما : كونُ المضاف شبيهاً بالفعل الموازن يَفْعَلُ، وهو المضارع.
فإذا كان المضاف شبيهاً به فهناك يكون ماقال، فإن لم يشابهه
كانت الإضافة مُحَضَّةً، والشبه المراد هو المعنوي لا اللفظي، وإن كانت
لفظة المشابهة تصدق على المشابهة اللفظية [والمعنوية^(١)]، لتقييدها
بالأمثلة المذكورة بعد؛ إذ لم يُلْتَزَم فيها إلا المشابهة المعنوية، وذلك أن
يكون المضاف مراداً به الحال أو الاستقبال، فهناك تكون الإضافة غير
معرفّة ولا مُخَصَّصَة، فلو كان بمعنى الماضي كاسم الفاعل الماضي
الزمان لم تكن إضافته إلا محضةً من القسم الأول، فتقول : مررت بزيد
ضارب عمرو أمس، كما تقول : مررت بزيد صاحب عمرو، أو أخي عمرو،
أو غلام عمرو، لأنَّ اسم الفاعل بمعنى يفعل، إنما كانت إضافته غير
محضة لكون المضاف في نيّة الانفصال من المضاف إليه؛ إذ الأصلُ
الرفعُ أو النصبُ كما تقدم، / أعني في المضاف إليه. وأما اسم الفاعل ٣٤١
بمعنى الماضي، فإنما المضاف إليه معه في موضع جرٍّ بالإضافة على
ظاهر لفظه، وليست إضافته من رفعٍ ولانصبٍ، لأنَّ اسمَ الفاعلِ بمعنى
الماضي لا يرفعُ ظاهراً ولا ينصبُ مفعولاً البتّة عند البصريين، والنّاظم
منهم، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

والثاني : كون المضاف وصفاً، وهو أن يكون مشتقاً شأته أن
يجري على موصوف، فإن كان كذلك صحَّ ماقال، فإن لم يكن وصفاً،

(١) عن هامش الأصل، وليست في س.

فإضافته محضة تُخصَّصُ وتعرَّفُ، وذلك المصدرُ الواقع موقع أن والفعل، فإنه شبيه بيفعل وواقع موقعه والمضاف إليه في موضع رفع به نحو : أعجبنى قيام زيدٍ غداً، لأن التقدير : أعجبنى أن يقوم. أو في موضع نصب نحو : أعجبنى أكلُ الطعامِ وشربُ الماءِ الآن أو غداً، فإن التقدير : أن أكلَ الطعامَ، وأن أشربَ الماءَ، لكن إضافته ليست في تقدير الانفصال؛ بل هي محضة تفيد نكرته التخصيصَ ومعرفته التعريفَ، فلذلك قَيَّدَ المضاف بكونه وصفاً لأن المصدرَ المقدرَ بأن والفعل ليس بوصفٍ.

وما ذهب إليه هنا في المصدر هو رأى الجمهور، وذهب بعضهم إلى أن إضافته غيرُ محضة : لأنَّ المجرور به إمَّا مرفوع المحلُّ به أو منصوبه، وذلك يحقُّ كونَ إضافته في نيَّة الانفصال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. وضعَّفَ غيره هذا الرأى من أربعة أوجه :

أحدها : أن المصدر المضاف أكثرُ استعمالاً من غير المضاف، فلو جعلت إضافته في نيَّة الانفصال لَزِمَ جعلُ ما هو أقلُّ استعمالاً أصلاً لما هو أكثرُ استعمالاً، وذلك خلافُ المعتادِ.

والثاني : أن إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها منوِّية الانفصال بالضمير المستتر فيها، فجاز أن ينوى انفصالها باعتبار آخر، والمصدر بخلاف ذلك، فتقدير انفصاله^(١) مما هو مضافٌ إليه لا مُحَوِّجٌ إليه، ولا دليل عليه.

والثالث^(٢) : أن الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعة موقع الفعل المجرد^(٣)، والمصدرُ المشارُ إليه محكومٌ بتعريفه، فليكن الواقعُ موقعه كذلك.

(١) الاصل انفصالها.

(٢) س : والثالثة.

(٣) الاصل : المفرد.

والرابع : أنَّ المصدرَ المضافَ إلى معرفةٍ معرفةً ولذلك لا يُنْعَتُ إلا بمعرفةٍ، فلو كانت إضافته غير محضةٍ لحُكِمَ بتنكيره ونُعتَ^(١) بنكرة، ولجاز دخولُ رَبٍّ عليه، وأن يَجْمَعَ فيه بين الألف واللام والإضافة، كما فُعِلَ في الصفة المضافة إلى معرفة، نحو : ياربُّ غابِطِنا. ورأيتُ الحسنَ الوجْهِ. هذا ما استُبدِلَ به على ضَعْفِ قَوْلٍ من جَعَلَ إضافة المصدرِ غيرَ مَحْضَةٍ، وهو رأى ابنِ بَرْهَانَ^(٢). وأظهرها في الاستدلال الرابع، وفيما عداه نظرٌ ليس هذا موضعُ ذكره.

وأتى الناظم بأمثلةٍ أربعةٍ تحتوى على ثلاثة أنواعٍ ممَّا إضافته غير محضة.

أحدها : راجينا، وهو من إضافة اسم الفاعل إلى منصوبه ومثله :
مررت برجلٍ ضاربٍ / وامرأةٍ مكرمةٍ أخيك. ومنه في القرآن الكريم : ٣٤٢
[قالوا : هذا عارضٌ مُمطرٌنا^(٣)]. {هدياً بالغِ الكعبةِ^(٤)}. {ومنَ الناسِ منُ يجادلُ في اللهِ بغيرِ علمٍ ولا هُدى ولا كتابٍ منيرٍ ثانيَ عطفِهِ^(٥)}.
ومنه في الشعرِ ما أُنشِدَ سيبويه لجرير^(٦):

-
- (١) الأصل : ونعته.
(٢) انظر الهمع ٢٧٢/٤.
(٣) من الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.
(٤) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.
(٥) الآية ٨، ٩ من سورة الحج.
(٦) الكتاب ١/٤٢٥، والهمع ١٧٩/٥، وديوانه ٤٥٤.

ظَلَلْنَا بِمُسْتَنْزِ الْخَرُورِ كَانْنَا
لَذِي فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمٍ
وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْمَرَارِ الْأَسْدِي^(١) :
سَلَّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ
نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيْسٍ
مُفْتَئَالٍ أَحْبَلَهُ مُبِينٍ عُنُقَهُ
فِي مَنَكِبٍ زَيْنَ الْمَطِيِّ عَرْنَدَسٍ
وَأُنْشِدُ أَيْضًا لَذِي الرُّمَّةِ^(٢) :
سَرَتْ تَحْبِطُ الظُّلُمَاءِ مِنْ جَانِبِي قَسًا
وَحُبٌّ بِهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرٍ
وَأُنْشِدُ لَجَرِيرِ^(٣) :
يَارُبُّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ^(٤)
لَاقَى مَبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَجِرْمَانَا
وَأُنْشِدُ لِأَبِي مُحَجَّنِ التَّقْفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يَارِبُ^(٥) مَتْلَكَ... الْبَيْتِ. وَلَيْسَ
مِنْ هَذَا.

-
- (١) الكتاب ١/١٦٨، ٤٢٦، والمحتسب ١/١٨٤، وشرح الفصل ٢/١٢٠ معطى رأسه : ذليل ناج : سريع - والصهبة : بياض يضرب إلى الحمرة. والمتعيس : الأبيض تخالطة شقرة. ومغتال أحيله : كناية عن عظم بطله، لأنه يستوفى الحبال التي يشد بها رحله. والزين : الدفع. والعردنس الشديد.
(٢) الكتاب ١/ ٤٢٦، والبيت في ديوانه ١٦٨٣. وقسًا : موضع.
(٣) الكتاب ١/٤٢٧، والبيت في المقتضب ٣/٢٢٧، ٤/١٥٠، ٢٨٩. وانظر ديوانه ٤٩٢.
(٤) في صلب الاصل : يطلبكم. والمثبت عن هامشه، س.
(٥) سيأتي البيت كاملاً عن قريب.
(٦) الكتاب ١/١٩٥، وديوانه ١٧٢.

والثاني : عَظِيمُ الْأَمَلِ، وهو من إضافة الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل إلى مرفوعها في الأصل.

ومثله : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جَمِيلِهِ . ومنه ما أنشده سييويه لِزُهَيْرٍ^(١) :
أَهْدَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ مُطَرِّقُ

ريشَ القَوَادِمِ لم يُنْصَبْ له الشُّبْكُ
وأنشد أيضا للشَّمَّاحِ^(٢) :

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًّا
كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا
وأنشد أيضا للنابغة^(٣) :

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَاشِشٍ
أَجَبَّ الظُّهُرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ
على رواية جرَّ الظهرِ . وقال طَرْفَةُ بن العبدِ^(٤) :

رَحِيبُ قِطَابِ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ
بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

(٢) الكتاب ١٩٩/١، وشرح المفضل ٨٦/٦، وشرح الكافية للرضي ٢٣٥/٢، ٢٣٧/٣، والخزانة ٢٩٣/٤، وانظر ديوانه ٣٠٨.

(٣) الكتاب ١٩٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٤/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣١/٤، والخزانة ٣٦٣/٩، وانظر ديوانه ١٠٦.

(٤) من معلقته، انظر الديوان ٣٠، والبيت في شرح الكافية للرضي ٢٣٥/٢، ٤٤٣، والخزانة ٣٠٣/٤. وقطاب الجيب : مجتمعه. والجسّ : اللمس. والبضّة : البيضاء الناعمة البدن. والمتجرّد : ماستره الثياب من الجسد.

والثالث : مُرَوَّعُ الْقَلْبِ، وهو من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه في الأصل المقام مقام الفاعل، ومثله : مررتُ برجلٍ مضروبٍ الأب، محبوسِ اليدِ.

ومنه ما أنشد سيبويه لبعض الأسيديين^(١) :

فَلَا قِيَّ ابْنَ أَنْثَى يَبْتَغِي مِثْلَ مَا ابْتَغَى

مِنْ الْقَوْمِ مَسْقِي السَّمَامِ حَدَائِدُهُ

والرابع : قَلِيلُ الْحِيلِ، وهو مثلُ : عَظِيمُ الْأَمَلِ.

ثم يُنْظَرُ بَعْدُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

إحداهما : أنه أتى في أول الأمثلة بِرُبِّ المقتضية لتأكيد ما دخلت عليه، إشعاراً بأن دخولها على هذا المضاف علامة على أن الإضافة غير مُعْرِفَةٌ له، وأن القول بأنها (غير^(٢)) محضة إنما هو بدليل يدل على ذلك، ولذلك استدُلَّ في الشرح على كون إضافة المصدر محضةً بعدم دخولِ رُبٍّ عليه، لأنها لو كانت غير محضة لدخلت عليه، كقوله : رُبُّ رَاجِينَا، فغَابِطُنَا فِي قَوْلِ جَرِيرٍ^(٣) :

يَا رَبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ

نَكَرَةً، وكذلك «مِثْلُكَ» فِي قَوْلِ أَبِي مِحْجَنِ^(٤) :

يَا رَبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ

بِيضَاءٍ قَدْ مَتَّفَعْتُهَا بِطَلَاقٍ

(١) هو مضرس بن يعبي، أو أشعث بن معروف. وكلاهما أسديّ.

أنظر الكتاب ٤٥/٢، والكلمة ١١٦.

(٢) عن س.

(٣) تقدم البيت من قريب، انظر: ٩٠.

(٤) الكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٨٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٢.

وهو أحد الأدلة على التنكير، أتى به^(١) تنبيهاً على ما في معناه،
وجملتها أحد عشر دليلاً :

أحدها رُبَّ.

والثاني : كَمْ، نحو : كَمْ مِثْلِكَ^(٢) أَكْرَمْتُ.

والثالث : كلّ، نحو^(٣) :

سَلِّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ

والرابع : أيّ، نحو : أَيُّ قَاتِلِ الْأَبْطَالِ زَيْدٌ؟

والخامس : لا النافية الجنسية ، نحو : لا مكرمَ زَيْدٍ في الدار.

والسادس : من الزائدة / نحو : هل من شريف الأبناء عندك؟ ٣٤٣

والسابع : وقوعُ هذا المضاف صفةً للنكرة نحو : {هذا عارضٌ
مُمَطَّرُنَا^(٤)}.
والثامن : وصفه بالنكرة ، كقوله^(٥) :

سَلِّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ

ناجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ

والتاسعُ : الإخبار به عن النكرة، نحو : هل أحد مكرم؟ وهذا مبني

(١) في الأصل : أتى تنبيهاً به.

(٢) س : مثاله.

(٣) تقدّم البيت من قريب، انظر: ٢٠.

(٤) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.

(٥) تقدّم البيت من قريب انظر : ٢٠.

على أن المبتدأ النكرة إنما يُخبر عنه بالنكرة.

والعاشر : وقوعه، حالاً نحو : [ومن الناس من يجادل في الله بغير علم].
ثم قال : [ثانيَ عطفِهِ^(١)] . الآية.

والحادى عشر : وقوعه تمييزاً نحو : أكرم بزيد مطعمَ الضيف، ومنه لكن مجروراً بمن ماأنشده سيبويه لذى الرمة^(٢) :

وَحُبُّهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرٍ

وقالوا : لى عشرون مثله، ومائة مثله. وذلك أن هذه الأشياء من أحكام النكرات، فمن هنا ظهر للنحويين أن هذه الإضافة ليست على ظاهرها من اقتضاء التعريف؛ بل هي في تقدير الانفصال، فكان من جملة محاسن هذا النظم التنبيه على أصل الدليل على بقاء المضاف في مثله على تنكيره، ليحصل البرهان على صحة دعواه أولاً.

والثانية : أن فيما قرّر هنا نظراً من وجهين :

أحدهما : أنه جعل ماإضافته غير محضة محصوراً في ثلاثة أنواع، وهي التي أتى بأمثلتها : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. وبقي أشياء أخر لم تدخل له، منها : أمثلة المبالغة نحو : مررت برجلٍ ضَرَّابٍ زَيْدٍ، وأفعل التفضيل نحو : مررت برجلٍ أَفْضَلَ النَّاسِ، وإضافة الاسم إلى الصفة كمسجد الجامع، وصلاة الأولى، وإضافة المسمى إلى الاسم كشهر رمضان، ويوم الخميس، وذات اليمين، وهذا نوزيد، وسعيد كرز، وإضافة الصفة إلى الاسم

(١) الآية ٨، ٩ من سورة الحج.

(٢) تقدم البيت، انظر: ٩٠.

نحو : كرام الناس وشجعان القوم في نحو^(١) :

وإن سَقَيْتِ كرامَ الناسِ فاسقينا

واقْتُلْ شجعانَ القومِ ، وإضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، نحو قوله^(٢) :

عَلَا زَيْدُنا يَوْمَ النِّقا^(٣) رَأْسَ زَيْدِكُمْ

التقدير : زيدٌ صاحبنا، ورأسُ زيدٍ صاحبِكُمْ، ثم حُذِفَت الصفة وأقيم الضمير مقامها، ومنه : قریشُ الحقِّ، وسعيدُ الخير، وزيدُ الخيلِ.

وإضافة المؤكّد إلى المؤكّد نحو : يَوْمَئِذٍ، وَحِينَئِذٍ، وَلَقِيْتَهُ يَوْمَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْلَةٍ، هو عند الفارسيّ من هذا النوع.

وإضافة المُلغى إلى المُعْتَبَر كقول لبيد^(٤) :

(١) البيت لبشامة بن مزن النهشلي، وصدره :

إِنَّا مُحَيَّوْكَ يَاسْلَمِي فَحَيِّئَا

وهو من الحماسة ٧٧، وخزانة الأدب ٣٠٢/٨ عرضاً.

(٢) رجل من طيء، وعجزه .

بأبيض ماضي الشفرتين يمانى

والبيت في شرح الكافية للرضى ٣٦٨/١، ٢٠٩/٢، والخزانة ٢٢٤/٢.

(٣) س، وهامش الأصل : «اللقاء». والنقا : كتيب من الرمل.

(٤) ديوانه ٢٤٨. والبيت في الخصائص ٢٩/٣ - ٣٠، ونتائج الفكر للسهيلى ٤٧، وشرح الكافية للرضى ٢٤٢/٢، وخزانة الأدب ٣٢٧/٤.

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا .

وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ

وَمِنْهُ : { كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ^(١) } ، { مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ
الْمُتَّقُونَ ^(٢) } .. الآية .

وإضافة المُعْتَبَرِ إِلَى الْمُلْفَى نحو : أَيُّ الموصولة إِذَا قُلْتَ : اضْرِبْ
أَيُّهُمْ أَسَاءَ ، فإضافة أَي غير مَحْضَةٍ ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَجْتَمَعَ عَلَيْهَا تَعْرِيفُ
الإضافة وتَعْرِيفُ الصَّلَةِ .

وَمِنْهُ : مررت برجل حسن وجهه ، وحسن وجهه ، فإضافه الوجه إلى
الضمير غير مَحْضَةٍ لعدم اعتباره في قصد التعريف ، وقال ^(٣) :

١١١ فلو بَلَغَتْ عَوَا السَّمَاءِ قَبِيلَةً /

وما أشبه ذلك .

وَمِنْهَا : ألفاظ اشتهرت في الاستعمال ، وهي : مَثَلُكَ ، وَشِبْهُكَ ،
وغيرُكَ ، وَحَسْبُكَ ، وَهَذَا ^(٤) ، وَشَرْعُكَ ، وَهَمُّكَ ، وَنَاهِيكَ ، وَقَيْدُ الْأَوَابِدِ ، وَعُبْرُ

(١) الآية ١٢٢ من سورة الانعام .

(٢) الآية ٣٥ من سورة الرعد .

(٣) الحطيئة ، ديوانه ٦٨ . والبيت في مجالس العلماء للزجاجي ١٤٩ ، وشفاء العليل للسلسلي ٧٠٥ ،
واللسان : عوا . والعوا : اسم نجم ، مقصور ، يكتب بالالف . وفي الديوان : دون السماء .

(٤) أي : حَسْبُكَ ، وكذلك شَرْعُكَ . ويقال : هَذَا رَجُلٌ هَمُّكَ مِنْ رَجُلٍ وَهَمُّكَ مِنْ رَجُلٍ ، أَي : حَسْبُكَ :
ومثله : نَاهِيكَ وَنَهْيُكَ ، وَنَهَاكَ . وFRS قَيْدُ الْأَوَابِدِ : أَي هو لِسْرَعَتِهِ كَأَنَّهُ يَقْبِذُ الْأَوَابِدَ - وهي الحمر
الوحشية - بلحاقها . ويقال : جَمَلٌ عُبْرُ أَسْفَارٍ - وكذلك جَمَالٌ عُبْرُ أَسْفَارٍ ، بِتَثْنِثِ الْفَاءِ - أَي :
قَوِيٌّ عَلَى السَّفَرِ ، أَوْ : لَا يَزَالُ يَسَافِرُ عَلَيْهِ . وَالْهَوَاجِرُ : جَمْعُ هَاجِرِهِ ، وَهِيَ نِصْفُ النَّهَارِ عِنْدَ
اشْتِدَادِ الْحَرِّ .

الهواجر، فإنك تقول : مررت برجل مثلك ، وبرجل شبّهك ، وهَدَّكَ من رجل،
وحَسَبِكَ من رجل، وشرَعَكَ من رجل، وهَمَّكَ من رجل، وناهِيكَ من رجل، (ونَهَيْكَ
من رجل^(١)) ونَهَاكَ من رجل ، ومررت برجل غَيْرِكَ، ومررت على ناقة عُبْرٍ
الهواجر. وأنشد سيبويه^(٢) :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ لَاحَهُ
طِرَادُ الْهَوَادِي كُلِّ شَأْوٍ مُغَرَّبٍ
وقال الكندي أيضا^(٣) :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ
وضابطها : كُلُّ مَا لَيْسَ بِمَشْتَقٍ أَجْرِي مُجْرَى الْمُشْتَقِّ، فيدخل فيه ما ذُكِرَ
وغیره.

ومنها : المضاف إلى ضمير النكرة إذا عُطِفَ عليها في المواضع المختصة
بالنكرة، أو ما كان نحو ذلك، نحو : كم رَجُلٍ وأخيه؟ وربُّ رَجُلٍ وأخيه، وكلُّ شاةٍ
وسَخَلْتُهَا بِدِرْهِمٍ [وَأَيَّ فَتَى هَيَّجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا^(٤)] ولا رَجُلٍ وأخاه، وهذه ناقةٌ
وفَصِيلُهَا راتعان، وما أشبه ذلك.

فهذه كلها مما إضافته غيرُ محضة، ولم ينصَّ عليها ولا بيّن حكمها، كما

(١) سقط من س.

(٢) الكتاب ٤٢٤/١، واللسان : قيد. وينسب البيت إلى امرئ القيس وهو في ديوانه ٤٦، وإلى علقمة
بن عبدة، وهو في ديوانه أيضاً بشرح الأعلام ٨٨.

(٣) امرئ القيس، ديوانه ١٩، والخصائص ٢/٢٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٨، ٣/٥١،
٩٥/٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٨، ١٠، ٢٢٣.

(٤) الكتاب ١٨٧/٢، ومغنى اللبيب ٧٧٢. وقائله مجهول. ويروى عجزه :
إذا مارجال بالرجال استقلت

يَبَيِّنُ حُكْمَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ. فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ أَنْوَاعَ الْإِضَافَةِ غَيْرَ الْمَحْضَةِ أَرْبَعَةٌ عَشْرًا لَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا إِلَّا ثَلَاثَةً وَهُوَ إِخْلَالُ كَبِيرٌ.

والثَّانِي : أَنَّهُ قَالَ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ : «فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْدَلُ»، وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ : إِنَّ تَعْرِيفَهَا بِمَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ جَائِزٌ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبِكَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكَ ، وَمَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ غَيْرِكَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَمْثَلَةِ، إِلَّا الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَدْخُلُهَا الْبَتَّةَ.

قَالَ سَيِّبِيُّهُ - بَعْدَ مَا ذَكَرَ أَنْوَاعَ مَا إِضَافَتُهُ عِنْدَهُ غَيْرُ مَحْضَةٍ - : «وَزَعَمَ يُونُسُ وَالْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الصِّفَاتِ الْمُضَافَةَ - يَعْنِي إِلَى الْمَعْرِفَةِ - الَّتِي صَارَتْ صِفَةً لِلتَّنْكِيرَةِ - قَدْ يَجُوزُ فِيهِنَّ كُلُّهُنَّ أَنْ يَكُنَّ مَعْرِفَةً» قَالَ : «وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكَ، أَرَادُوا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمَعْرُوفِ بِشَبَّهِكَ». قَالَ : «وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا مِثْلُكَ قَائِمًا، كَأَنَّهُ قَالَ : هَذَا أَخُوكَ قَائِمًا، إِلَّا أَحْسَنَ الْوَجْهَ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ^(١)».

وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا الْحَسَنُ الْوَجْهَ، فَيَصِيرُ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، كَمَا يَصِيرُ الرَّجُلُ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. فَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ يَصْلُحَ دُخُولُهَا عَلَيْهِ، فَإِذَا قَدْ عُدِلَ عَنْ تَنْكِيرٍ مَازَعَمَ أَنَّهُ لَا يُعْدَلُ عَنْ تَنْكِيرِهِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ : [فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ].

وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَهَذَا كُلُّهُ ظَاهِرُ الْمَخَالَفَةِ وَالْفَسَادِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنَّ مَقْصُودَهُ مِثْلُ مَا فِي قَوْلِهِ : (رَبِّ رَاجِينَا) .. إِلَى آخِرِهِ. وَكُلُّ مَا تَقْدِمُ فِي السُّؤَالِ غَيْرُ مَرَادٍ لَهُ إِلَّا أَمْثَلَةُ الْمُبَالَغَةِ، فَإِنَّهَا فِي مَعْنَى

(١) الْكِتَابُ ١/ ٤٢٨ - ٤٢٩

اسم الفاعل وقد ألحقها به في بابه كما سيأتى إن شاء الله.

وأما أفعال التفضيل / فمختلف فيه : هل إضافته محضة أم غير ٣٤٥ محضة ؟ على أقوال ثلاثة ، فالجمهور على أن إضافته محضة بإطلاق .
قال ابن الضائع : وهو مذهب البصريين وظاهر كلام سيبويه ،
لأنه قال ^(١) : لو قلت : هذا زيد أسود الناس ، لم يجز لأن الحال لا تكون إلا نكرة .

ومذهب الفارسي في : «الإيضاح» ^(٢) أنها غير محضة ، ومنهم من قال : إن كانت إضافته على معنى من كانت غير محضة ، وإن كانت على معنى في كانت محضة والذي رآه هنا هو رأيه في التسهيل ^(٣) أيضاً .
واستدل على صحته في الشرح بأن الحامل على اعتقاد عدم التمحُّض في إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها وقوع الأول منها موقع الفعل ، وقوع الثاني موقع مرفوع ذلك الفعل ومنصوبه ، وأفعال المضاف بخلاف ذلك ، فلم ^(٤) يجز اعتقاد كون إضافته غير محضة . هذا وجه .

وجه آخر : أن أفعال التفضيل إذا أُضيفَ إلى معرفة لا يُنعت إلا بمعرفة ، ولا يُنعت به إلا معرفة ، ولا تدخل عليه رب ، ولا يجمع فيه بين الإضافة والألف واللام ، ولا ينصب على الحال إلا في نادر من القول ، ولو كانت إضافته غير محضة لكان نكرة ، ولم يمتنع وقوعه نعتاً لنكرة

(١) الكتاب ١١٣/٢

(٢) الإيضاح ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٣) التسهيل ١٥٦ .

(٤) س : فإن لم .

ولامنعوتاً بها ، ولا مجروراً بربٍّ ، ولا مجموعاً فيه بين الألف واللام والإضافة ،
ولامنصوباً على الحال دو استندار . واحترزَ بالاستندار مما فى الحديث من
قول المرأة : «وما لنا أكثرُ أهلِ النارِ»^(١) .

وأما إضافة الاسم إلى الصفة فمحضةٌ ، فإن الأولَّ (غير^(٢)) مفصول
بضميرٍ منويٍّ ، كما فى الصفة ، ولا هو واقع موقع الفعل ، ولا الثانى واقع موقع
مرفوعٍ ولا منصوبٍ ، فيكون الموضع فى نية التنوين ، فلا موجب لعدم تمحضها
قياساً ، ولا أيضاً عومل هذا المضافُ معاملة المنكرِ عندما أُضيفَ إلى معرفةٍ ،
فلا سبيل إلى دعوى أن إضافته غيرُ محضة .

فإن قيل : إنه فى تقدير الانفصالِ بموصوفِ الثانى ، أى : مسجد الوقتِ
الجامع ، وكذا سائرُها .

قيل : بل هو من حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفة مقامه ، وإذا قامت الصفة
مقامه ، كانت فى الإضافة على حكمه ، ولو حضر الموصوف لكانت إضافته
محضةً ، فكذلك إذا حضر نائبة .

(فإن^(٣)) قيل : معنى الانفصال هنا مُعْتَبَرٌ من جهة أن المعنى يَصِحُّ به
دون تكلُّفٍ ، وهو أن يكون صفةً وموصوفاً كالمسجدِ الجامعِ ، فأماً مسجدُ
الجامعِ فمحتاج إلى تكلُّفِ التقديرِ . وأيضاً جعلُ الأولِ منعوتاً والثانى نعتاً

(١) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الفتن ، باب فتنة النساء ، الحديث ١٣٢٦/٤٠٠٣ بإسناده إلى عبد
الله بن عمر .

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

مُطَرَّدٌ كَالْحَبَّةِ السَّمْرَاءِ وَالْحَبَّةِ السُّودَاءِ وَالْحَبَّةِ الْخَضْرَاءِ ، للحنطة والشُّونِيزِ^(١) والبَطْمُ ، والإضافةُ غيرُ مُطَرَّدَةٍ ، ولذلك يجوزُ الإِتِّبَاعُ فيما جازت فيه الإضافةُ كالمسجدِ الجامعِ بون العكس ، فلا يجوزُ : حَبَّةُ السَّمْرَاءِ ، فَإِذَا إِضَافَةُ هَذَا النُّوعِ مَنْوِيَّةُ الْإِنْفِصَالِ لِأَصَالَتِهَا بِالْأَطْرَادِ وَالْإِغْنَاءِ عَنْ تَرْكِ الظَّاهِرِ .

قيل : هذا كله لآمانِعٍ فِيهِ تَمْحُضٍ / الإضافة لأن العرب استعملت ٣٤٦ هذا النوع على وجهين ، ولكلِّ وجهٍ معنىٌ مُسْتَقِلٌّ ، فلا يجبُ أَنْ يُرَدَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ وَلَا أَنْ يَكُونَ أَصْلًا لَهُ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ أَصْلًا لَهُ كَانَتْ الْإِضَافَةُ عَلَى أَصْلِهَا مِنَ التَّمَحُّضِ ، حَتَّى يُلْجِئَ مِلْجِئُهُ إِلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَلَا مِلْجِئُهُ إِلَى خُرُوجِهَا هُنَا عَنْ أَصْلِهَا ، فَهِيَ إِذَا مُحَضَّةٌ ، وَأَيْضًا ، فَالْوَجْهَانِ مَسْمُوعَانِ ، وَالْإِضَافَةُ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُطَرَّدَةٍ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ وَجْهِ ، وَهُوَ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمُوصُوفِ ، وَإِذَا قَامَتْ مَقَامَهُ فَهِيَ عَلَى حُكْمِهِ فِي تَمْحُضِ إِضَافَةِ الْأَوَّلِ إِلَيْهَا ، وَلَوْ كَانَ حَذْفُ الْمُوصُوفِ وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ مُوجِبًا لِلْإِنْفِصَالِ لَكَانَتْ إِضَافَةُ نَحْوِ : غَلَامِ الْخِيَّاطِ ، وَفَرَسِ الشَّجَاعِ ، وَثُوبِ الْعَاقِلِ ، غَيْرَ مُحَضَّةٍ ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَكَذَلِكَ هُنَا .

وَأَمَّا إِضَافَةُ الْمُسَمَّى إِلَى الْاسْمِ . فَلَا فَرْقَ فِي الْحَاصِلِ بَيْنَهَا وَبَيْنِ إِضَافَةِ نَحْوِ : غَلَامٍ زَيْدٍ وَدَارٍ فَلَانٍ ، فَكَمَا تُعْرَفُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ وَتُخَصَّصُ ، فَكَذَلِكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَذُو زَيْدٍ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : صَاحِبُ هَذَا الْاسْمِ الْمَعْرُوفِ ، كَمَا^(٢) . تَقُولُ : غَلَامُ زَيْدٍ الْمَعْرُوفِ .

(١) هذه تسمية الفرس للحبة السوداء .

(٢) في الأصل : لا تقوم .

وأما إضافة الصِّفة إلى الأسم : فمن باب إضافة (الخاص إلى العام)^(١) والنوع إلى الجنس ، وهى إضافة معرفة بلا إشكال .

وأما إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف : فليس ذلك بِمُتَحَصِّل ؛ بل قوله : «علا زيدنا» ونحوه ، من باب اعتقاد تنكير الأعلام ، ثم تعريفها ، فإنك تقول : جاعى زيد وزيد آخر ، فكذلك تقول على هذا : زيدُ بنى فلانٍ ، كما تقول : شيخ بنى فلان ، وجعله من ذلك الباب تَكْلُفٌ لا معنى له .

وأما إضافة المؤكِّد إلى المؤكِّد : فمن باب إضافة المسمى إلى الاسم ، وقد تَقَدَّمَ .

وأما إضافة المُلغى إلى المُعْتَبَر : فليس الأمر فيها كما قال ، وليس ثَمَّ مُلْغًى ، وهو عند الفارسي وغيره على غير ذلك ، فاسمُ السلام^(٢) . على حَذْفِ المضاف ، أي اسمُ معنى السلام ، واسم معنى السلام هو السلام ، أو هو على أَنْ جَعَلَ اسماً بمعنى مسمى كأنه قال : ثم مُسَمِّى هذا الاسم عليكما .

وقوله : مِثْلُ كذا ، مما أقيم فيه مِثْلُ الشئ مقامَ الشئ ، وقد تفعل ذلك العرب بالمثل والمثَّل ، ولذلك تقول : مِثْلُكَ يفعل الخير ، وإنما المعنى أنت ، ولكنهم أَتَوْا بالمثل لمعنى من المبالغة فى وصفه ، وهذا النوع من ذلك .

وأما إضافة المُعْتَبَر إلى المُلغى : فليس ثَمَّ مُلْغًى ؛ بل إضافة الوجه فى : حسن وجهه مقصودة ، كما يقصدُ التعريف فى مواطن تبرُّعاً وتوكيداً ومطابقة بين العبارة والمُعَبَّر عنه ، ونظيرُ هذا الإتيانُ بالنَّعتِ فى موضعٍ لا يجب (فيه)^(٣) لعلم المخاطب ، وإن كان الأصل غير ذلك ، فلا يخرجهُ العِلْمُ به عن كونه مُعْلِماً ،

(١) سقط من س .

(٢) انظر نتائج الفكر للسبيلى ٤٨ .

(٣) سقط من س .

وهذا من باب التطوع بما لا يلزم .

وأما أى الموصولة : فإنها قد اكتنفها إبهامان :

إبهامٌ من جهة نفسها قبل النظر فى أقسامها ، وذلك الذى أزالته
الإضافة ، وإبهامٌ من جهة خصوص الموصولية : فلا بدُّ لها من صلتها
لتوضُّح معناها حتى يتشخَّصَ ، كما أنها تتخصَّص وتتشخَّص / بجوابها ٣٤٧
إذا كانت استفهامية ، فلم يتوارد عليها تعريفان من جهة واحدة ، فلا
ملغى فى المسألة . وأما عوى^(١) السماء فمن باب : علا زيدنا .

وأما الألفاظ المذكورة من مثل وغير وشبههما : فهى (مما^(٢)) قصد
إخراجها عن مقصود كلامه ، لأن مقصوده ما كان مقيساً من الإضافة
غير المحضّة ، وأما ما تقدّم فالألفاظ غير مقيسة ، بل يقتصر فيها على
المسموع ، فلم يحفل^(٣) بها ، وإنما اعتنى بما هو قياس خاصة . وكان^(٤)
ما كان نحو : ربُّ رجل وأخيه مسموع أيضاً ، فلم يقصد ذكره . والذى
يشعرُ بقصده لما ذكر أنه أتى بأربعة أمثله ، ثلاثة منها لثلاثة أبواب
والرابع تكرر ، وهو قوله : « قليل الحيل » ، فإنه متحد مع قوله : « عظيم
الأمل » وكان يمكنه أن يأتى بمثالٍ رابع يدلُّ به على ما لم يذكر ، فتكريره
للمثال إشعارٌ بهذا القصد .

(١) فى قول الفرزدق :

فلو بلغت عوى السماء قبيلة
لزادت عليها نهشل وتعلّت

وقد تقدّم .

(٢) عن س .

(٣) فى الأصل : يجعل .

(٤) فى الأصل : وكذلك .

(٥) س : فلا .

والجواب عن الثانى : أن إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها إذا

كانت بمعنى يفعل على وجهين :

أحدهما : أن تكون على اعتبار معنى الفعل فيها ، وأن القصد إنما هو التخفيف ، فالإضافة فى هذا القسم غير مَحْضَةٍ ، ولا تكون مع هذا القصد مَحْضَةً أصلاً ، لأن الموضع موضع الفعل ، فكأنَّ الفعلُ ثَمَّ موجودٌ وهذا القسمُ هو الذى تناوله كلامُ الناظم لقوله : «وَأَن يُشَابِهَ المضافُ يَفْعَلُ» ، يعنى أن يكون القصد بالمضاف رفعَ ما بعده أو نصبه كالفعل ، لا غيرَ ذلك ، وإنما أُضِيفَ تخفيفاً ، ولم يُرَدَّ تخصيصه بالثانى ، فعلى هذا القصد لا يُعَدَّلُ عن تنكيره أصلاً كما قال .

والثانى : أن يكون على غير اعتبار معنى الفعل ولا القصد إليه ، وإن كان أصله معنى الفعل ، بل اعتبر فيه الاسمية مجردة عما^(١) تعلق بها من شبه الفعل فى قصد القاصد ، فهذا القسمُ الإضافةُ فيه مَحْضَةٌ ، ولا تكونُ غيرَ مَحْضَةٍ مَعَ وجودِ هذا القصد أصلاً ، لأنه إذ ذاك اسمٌ أُضِيفَ إلى اسم كغلام زيد ، وصاحبك ، ولم يتناوله كلامُ الناظم ، لأنَّ شَبَهَ الفعلِ (هنا)^(٢) من حيث القصد مُهْمَلُ الاعتبار ، وإنما المقصود تخصيص الأول بالثانى والثانى مَعْرِفَةٌ ، فحصل التعريفُ بلا بُدٍّ ، فدخل له بهذا القصد فى قسم ما يَتَعَرَّفُ أو يَتَخَصَّصُ وأما الحسنُ الوجه : فإنما لم يَدْخُلْهُ التعريفُ ، لأنَّ الوجهَ هو فاعل الحسن ، فتقدير^(٣) التنوين قائم إذا حَقَّقْنَا معنى الفعل له ، وهذا التحقيق غيرُ

(١) فى الأصل : «من ما» .

(٢) ليست فى س .

(٣) الأصل : بتقدير .

زائِلٍ أَصْلًا ، فلا يمكن أن تكون إضافته محضة^(١).

وأيضاً : فالْحَسَنُ هو الوجه في المعنى ، فالإضافة المحضة فيه تؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، فلم تصح فيه إضافة محضة.

فإذا تقرر هذا فقد حصل لنا أن الإضافة في هذه الأمور على وجهين : محضة وغير محضة ، كما قال / سيبويه وغيره ، وأن كلام ٣٤٨ الناظم لم يتناول إلا أحد الوجهين ، وهذا من الناظم احتراز حسن ، وبناء للمسألة على أصل صحيح مليح ، وبالله التوفيق.

ثم بين أسماء القسمين في الاصطلاح فقال :

وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ.

يعنى أن هذه الإضافة المذكورة أخيراً ، وهى القريبه (الذكر^(٢)) المشار إليها بذى المقتضية للقرب اسمها الواقع عليها فى الاصطلاح الإضافة اللفظية ، أى التى المقصود بها تخفيف اللفظ خاصة ، لأن معنى قولك : مررت برجل ضارب زيد غداً - بالإضافة - هو معنى قولك : ضارب زيداً غداً ، بغير إضافة ، لكن حذف التنوين ، فأضيف تخفيفاً ، ومعنى التنوين مراد كانه موجود ، فلا تعريف ولا تخصيص.

وأما تلك الإضافة المتقدمة الذكر قبل ، فذكر أنها تسمى إضافة محضة ، لأنها خالصة من شائبة الانفصال ، ومعنوية لأنها تنقل المضاف من الإبهام إلى التعريف أو التخصيص ، ففائدة تلك راجعة إلى المعنى ، كما أن هذه راجعة إلى اللفظ ، وقد اقتضى هذا التقدير أن الإضافة غير

(١) الأصل ، س : غير محضة .

(٢) عن س .

المحضة لاتخصيص فيها أصلاً ولا تعريف.

أما عدم التعريف فمُسَلَّم حسب مأمَر ، وأما عدم التخصيص فغير مُسَلَّم ، وهذا المعنى بعينه . قاله ابنُ عَصْفُورٍ^(١) ، فَرَدَّه عليه ابنُ الضائع فقال: أما قوله : لاتعريف^(٢) ، فصحيح . وأما قوله : ولاتخصيص^(٣) ، فغير صحيح ؛ لأنك إذا قلت : هذا ضاربٌ امرأةٍ ، فقد خَصَصْتَ المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة .

هذا ما قاله ، وهو اعتراض على كلام الناظم ، فكان ينبغي على هذا ألاينفى عن هذه الإضافة التخصيص بإطلاق.

وقد أجاب عن ذلك شيخنا الأستاذ الشهير - رحمة الله عليه - (يعنى [أبا] سعيد بن لب^(٢)) وقال : إنَّ كلامَ ابنِ الضائع تحامل على ابنِ عصفور قال: لأن هذا التخصيص قد^(٤) كان موجوداً قبل حصول الإضافة ، فلما حَصَلَتْ بَقَى التخصيصُ على ما كان عليه ، فلم تُحْدِثِ الإضافةُ شيئاً . وما قاله الشيخ - رَحِمَهُ اللهُ - واضحٌ ، وهو الجواب عن الناظم ، والله أعلم .
ثم قال :

ووصلُ أَلِ بذا^(٥) المضافِ مُغْتَفَرُ

إِنْ وَصَلَتْ بِالْأَن كَالْجَفْدِ الشُّعْرُ

(١) شرح الجمل ٧٠/٢ .

(٢) س : لا تَعْرِفُ ولا تَخْصِمُ .

(٣) عن هامش الأصل .

(٤) الأصل : على ما كان .

(٥) س : بذي .

أَوِ بِالذِّى لَهُ أَضِيفَ الثَّانِى

كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجِسَانِى

وَكَوْنُهَا فِى الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ

مُتْنِى أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

يعنى أَنَّ هذا المضاف الذى لا يتعرَّفُ بالإضافة ولا يتخصَّصُ ، يُغْتَفَرُ فيه وصلُ الألف واللام (به^(١)) فَيُجْمَعُ فيه بين الألف واللام والإضافة ، بخلاف المضاف فى القسم الأول ، فإنه لا يجوزُ ذلك فيه ، فلا تقولُ : جاعى الغلامُ الرجلِ ، ولا مرَّرتُ بالصاحبك^(٢) ، ولا بالفرسِ عمرو ، ولا الغلامِ امرأةٍ . وإنما لم / يَجْزُ ذلك ، لأنَّ الإضافة فيها يُرادُ بها ٣٤٩ التعريفُ أو التخصيصُ للمضاف ، وكلاهما غيرُ محتاجٍ إليه ، لوجود التعريفِ فيه ، فكان ذلك تحصيلاً للحاصلِ وزيادةً من غير فائدة . ودلَّ على أَنَّ هذا الحكم لا يجوزُ فى القسم الأولِ قوله :

وَوَصْلُ أَلْ بَدَا الْمِضافِ مُغْتَفَرٌ

كَأَنَّهُ قَالَ : وَصَلُهَا بِهِذَا وَحْدَةً مُغْتَفَرٌ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ فِى غَيْرِهِ غَيْرُ

مُغْتَفَرٍ . لكن إنما يُغْتَفَرُ فى هذا القسم فى موضعين :

أحدهما : أن يكون المضافُ إليه قد لحقته الألف واللام ، أو أُضيفَ

إلى ما لحقته الألف واللام ، وهذا المعنى قد ضُمَّ وصفين :

أحدهما : أن يكون معرفةً لانكراً ، فإنه إن كان نكرة لم تلحقه

الألف واللام البتَّة ، فلا تقول : مررت بزَيْدِ الضَّارِبِ غلامٍ ، ولا بالرجل

(١) عن الاصل .

(٢) س : بصاحبك .

الحسِن وَجْهٍ - خلافاً للفراء فى المسألة الأولى - لأن المضاف إليه معاقبٌ للتونين ، والتونين مع وجود الألفِ واللامِ غيرُ مُقَدَّرٍ ، فلا يصح تقدير حذفه ، فتكون الإضافة معاقبةً له ، وجاز ذلك فى الضاربِ الرجلِ ، والحسِن الوجه لما يأتى.

والثانى : أن يكون تعريفُهُ بالألفِ واللامِ أو بالإضافة^(١) إلى ما هما فيه ، فلا يصح دخولها على المضاف إلى معرفةٍ بالعلمية ، فلا يقال : مررتُ بالرجلِ الضاربِ زيدٍ ، ولا على المضاف إلى الضمير فلا يقال : مررتُ بالرجلِ الضاربِكَ ، على أن تكون الكاف فى موضع جرٍّ ، ولا على المضافِ إلى مضافٍ إلى غير ذى الألفِ واللام . ويستوى فى ذلك أن يكونَ مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، أو إلى مضافٍ إلى ضمير ما هما فيه ، أو إلى غير ذلك ، فلا يقال مررتُ بالرجلِ الضاربِ أخيك ، أو الضاربِ أخى زيد ، ولا مررتُ بالرجلِ الحسِن وجه أخيه ، ولا بالرجلِ الحسِن وَجْهٍ ، ولا بالرجلِ (الضاربِ)^(٢) أبى أخيه ، ولا الضاربِ أخيه ، ولا ما أشبه ذلك .

فأما مسألة الضاربِ زيدٍ ، ونحوه ، من المضاف إلى المعرفة ماعدا المستثنى ، فإن الجمهور على ما أشار إليه من المنع ، ورأى الفراء^(٣) جواز ذلك ، والأصح المنع من جهة القياس والسماع . أما السماع فغير ثابت فيه ، والمتَّبَعُ هو السماعُ ، والقياسُ إنما يأتى من ورأته .

وأما القياس : فإن صورة المسألة صورة الممتنع ، من الجمع بين أداتى تعريفٍ ، وإن كانت إحداهما غيرُ مؤثِّرةٍ ، ولو جازَ ذلك على تقدير لحاقِ الألفِ

(١) الأصل : الإضافة .

(٢) سقط من س .

(٣) شرح الكافية للرضى ٢٢٧/٢ .

واللام بعد الإضافة لجاز مثله فى غلام امرأة ، إذا أريد تعريف الغلام ، وكذلك فى ضارب رجل ونحوه ، وهذا كله ممنوع بإطلاق .

فإن قيل : إن ذلك قد يجوز على تأويل الذى هو ضارب زيد ، كما يصح أيضا الضارب رجل ، على ذلك التأويل .

فالجواب أن هذا المعنى هو الذى احتج به الفراء ، وردُّ بانه يلزمه أن يجيز هذا الحسن وجه ، وهذا الغلام زيد ، على تأويل : الذى هو حسن وجه ، والذى هو غلام زيد . وهو غير جائز باتفاق .

وأما مسألة : الضاربك ، فإن قولك : هذا الضاربك ، ومررت بالرجل الضاربك والضاربه ، جائز على الجملة ، إلا أن حملة على أن الكاف والهاء / فى موضع خفضٍ بالإضافة هو المتنازع^(١) فيه ، فذهب ٣٥٠ المبرد - فى قوله الأول - والرمانى والزمخشري إلى جواز ذلك ، ويوافقهم الفراء من المسألة التى فوق هذا^(٢) .

وذهب غيرهم ، ومنهم الناظم ، إلى المنع ، وأنه إنما تكون الكاف هنا أو الهاء فى موضع نصبٍ على المفعولية ، اعتباراً بالظاهر ، لأنه هو الأصل ، فكما أنك إذا قلت : هذا الضارب زيدا نصبت البتة ، وكذلك مع المضمرة لأنه نائب عنه ، إذ لا يصح أن ينسب إلى النائب ما لا ينسب إلى المنوب عنه . وهذه طريقة سيبويه فى اتصال المضمرة باسم الفاعل أن يعتبره بالظاهر .

وأما مسألة : هذا المكرم غلامه ، والضارب أبى^(٣) أخيه ، فإن

(١) س : المنازع .

(٢) فى هامش الأصل : قبل هذه .

(٣) الأصل : أى .

بعض النحويين أجاز هنا أن يعامل ضميرُ ما فيه الألف واللام معاملة ظاهره .
والناظم أشار هنا إلى منع ذلك ، وإن كان قد أجازَه في التسهيل^(١) .
والصحيحُ المنعُ ؛ إذ لو جاز معاملة الضمير معاملة ظاهره ، لجاز ذلك مطلقاً ،
فكان يجوز : رَبُّ رجلٍ وأخيه ، ونحوه ، جوازاً حسناً ، ولجاز أن تقولَ في
جواب ما أتاني رجلٌ : كُلُّهُ أتاكَ^(٢) ، وما أشبه ذلك ، ولكان قولك : جاعني رجلٌ
فأكرمتُه في معنى : فأكرمتُ رجلاً . وكلُّ ذلك غيرُ صحيح .

وأما مسألة : الحَسَنِ وَجْهه ، ونحوها ، فغيرُ جائزةٍ باتفاق^(٣) ، لأنَّ الأولَ
مقرونٌ بالألف واللام دون الثاني ، فالمعرفة مضافة إلى النكرة ، وذلك عكسُ
وَضْعِ الإضافة ، لأنَّ الأصل في الإضافة أن يضافَ المنكرُ إلى المعرَّفِ ليكتسبَ
منه التعريفَ أو التخصيصَ^(٤) ، فهذا عكسُ ذلك ، ولأجله امتنع الحسنُ وجه^(٥)
وتزيدُ هذه المسألةُ بأن جُمعَ فيها بين الضمير المنقول من الوجهِ إلى الصِّفَةِ ،
وتكراره في الوجه ، فكان ذلك نقضُ الغرضِ ، فلهذين الأمرين امتنعت هذه
المسألة .

وإذا اثبتَ هذا فمثالُ كونِ المضافِ إليه بالألف واللام قولك : مررتُ
بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوجه ، وبِالرجلِ الضاربِ الغلامِ . وكذلك اسمُ المفعول إذا قلت
: هذا المضروبُ الغلامِ . ومنه قوله : «الجَعْدُ الشَّعْرُ» - والجَعْدُ : اسمُ فاعلٍ من
جَعَدَ شعره جُعُودَةً : ضدَّ سَبَطَ سَبُوطَةً ، فيصحُّ هاهنا الجمعُ بين الإضافة
والألف واللام .

(١) التسهيل ، باب اسم الفاعل ١٢٧ - ١٢٨ .

(٢) س : أتاني . وانظر نتائج الفكر للتسهيل ٢٧٦ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٤٣٥/٣ - ٤٣٦ .

(٤) س : والتخصيص .

ومثال كون المضاف إليه مضافاً إلى ماهما فيه قولك : مررت بالضارب وجه الأخ ، والحسن وجه الأب . ومنه مثاله : زيد الضارب رأس الجاني ، وإياه عنى بقوله :

أو بالذي له أُضِيفَ الثاني

فبالذي معطوف على بالثاني ، وكلاهما متعلق بـوَصِلَتْ . والضمير ^(١) . فى «وَصِلَتْ» عائد على أل ، كأنه قال : إن وَصِلَتْ بالذى أُضِيفَ له الثاني ، يعنى أنه إذا وَصِلَتْ الألف واللام بما أُضِيفَ له الثاني ، وهو المضاف إليه ، فهو كما لو كان المضاف إليه نفسه بالألف واللام ، وهذا المثال من باب اسم الفاعل ، والأول من باب الصفة المشبهة .

والأصل فى المسألتين : حَسَنُ الْوَجْهِ ، وضارب الرجل ، بتعريف المضاف إليه ، فلما كان المضاف إليه لايتعرَّف بهذه الإضافة ، لأن إضافة الحسن الوجه لا تُعرَّف أبداً ، وإضافة الضارب الرجل مع بقاء معنى الفعل كذلك ، أُدْخِلُوا الألف واللام لتعريف المضاف ، فقالوا : ^{٣٥١} الحَسَنُ الْوَجْهِ ، وحملوا عليه الضارب الرجل لأنه - وإن كان لا / يَتَعَرَّفُ بالإضافة مع بقاء معنى الفعل - ويصح أن يتعرف بها على الجملة مع عدم اعتبار ذلك المعنى ، فصارت العلة فى الحَسَنِ الْوَجْهِ موجبةً ، وفى الضاربِ الرجلِ مجوِّزةً ، والعلة المجوِّزة إذا لَمْ يَتَحْتَمِ الْحُكْمُ معها لم يُنسَبَ إليها حسب مايتبين فى الأصول ، فلذلك قالوا بالجمال .

وإنما اشترط فى المضاف إليه الألف واللام ، لأنه إما أن يكون نكرةً أو معرفةً ، فإن كان نكرة لم يَسْغُ من قَبْلِ أَنَّا لما أعطينا الصِّفَّةَ لفظ

(١) الأصل : وضمير وصلت .

الإضافة ، وإن لم يكن معناها معناها ، لم يَجْزُ أن يكون لفظها خارجاً عن لفظ الإضافة الصحيحة ، لأننا شبهناها به ، وليس فى شئ من الإضافات لفظاً وحقيقة ، فى غير النداء ، ما يكون المضاف فيه معرفةً والمضاف إليه نكرةً ، فلو أجزنا هذا لكان مخالفاً لما شبهاه به . وإن كان المضاف إليه معرفةً فذلك غير مستنكر ، إذ كان التعريف والإضافة لايتنافيان .

ألا ترى أن «غلام زيد» معرفتان : الأولى بالإضافة ، والثانى بالعلمية ، فلما لم بتعرف الأولى بالإضافة أدخلوا ما يقع به التعريف ، ومقتضى هذا أن يجوز : الحسن وجهه أيضاً ، إلا أنهم امتنعوا منه لما ذكر ، فلم يبق إلا أن يكون الثانى معرفاً بالالف واللام ، أو بما أضيف إليهما ، لأن كونهما فى المضاف إليه قريب من كونهما فى المضاف ، لأن المضاف والمضاف إليه كشئ واحد ومن أمثله دخول الألف واللام فى المضاف إليه قول المراد الأسدى ، أنشده سيبويه^(١) :

أنا ابن التَّارِكِ البَكْرِىُّ بِشَرِّ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا
وقال الفرزدق أنشده الزَّجَّاجُ^(٢) فى الكتاب :
أَبَانَا بِهَا قَتَلَى وَمَا فِى دِمَائِهَا
وفاءً ، وهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ

(١) الكتاب ١٨٢/١ ، والأصول ٨٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٢٤/٢ ، ٢٨٢ ، ٣٩٥ ، والخزانة ٢٨٤/٤ ، ١٨٣/٥ ، ٢٢٥ .

(٢) فى هامش الأصل : «وسيبويه» عطفًا على الزجاج . وليس البيت فى الكتاب ، ولعل الزجاج ذكره فى شرحه لشواهد الكتاب ، والبيت فى ديوان الفرزدق ٣١٠/٢ .

هذا ويقال : أباء السلطان فلانا : إذا اقتصم رجالا برجل . والحوائم : جمع حائمة ، وهى العطاش جداً .

والموضعُ الثَّانِي من موضِعَيْ لَحَاقِ الألفِ واللامِ المضافَ أن يكونَ مُثْنًى أو مجموعاً على حدِّه ، وذلك قوله : «وكونُها في الوصفِ كافٍ إن وقعَ» .. إلى آخره ، يعني أن الألفَ واللامَ إذا دخلتا على الصفةِ وهي ^(١) مثناةٌ أو مجموعةٌ جَمَعَ السلامةَ بالواو والنون ، فذلك كافٍ فلا يحتاجُ إلى اشتراطِ دُخُولِها في المضافِ إليه وهو الثاني ، فيجوزُ لك أن تقولَ في اسمِ الفاعلِ : هم الضاربُ الرجلِ ، هم الضاربُ وجهِ الأخ ، وهما الضاربا الرجلِ ، والضاربا وجهِ الأخ ^(٢) ، كالمفردِ . ويجوزُ أيضاً : هم الضاربُ زيدٍ (والضاربا ^(٣) زيد) . وكذا في الصفةِ المشبَّهة فتقول : هم الطيبُ الأخيارِ ، وهم الطيبُ أخبارِ الآباءِ ، وهما الطيبُ الأخيارِ ، وأخبارِ الآباءِ ، وهم الطيبُ أخبارٍ ، وهما الطيبا أخبارٍ . وما أشبه ذلك ، وإنما كان هذا جائزاً هنا دون غيرِ المثنى والمجموع على حدِّه ، لأن حذفَ النونِ هنا ليس للإضافة ، بل لطولِ الاسمِ بالنون ، لأن الألفَ واللامَ موصولة ، فكما حُذِفَتِ النونُ في الموصولِ لغيرِ إضافة في نحو ما أنشدته سيبويه للأخطل ^(٤) :

أَبْنَى كُلِّيبٍ إِنَّ عَمِّى اللَّذَا
قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ
وقول أشهب بن رُمَيْلَةَ ، أنشدته أيضاً ^(٥) :

-
- (١) في الأصل : مع مثناة .
(٢) في الأصل : وجه الأول .
(٣) سقط من س .
(٤) الكتاب ١٨٦/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، وشرح الكافية للرضي ١٩/٣ ، ٤٢٤ ، والخزانة ٦/٨ ، ٢١٠/٨ والبيت في ديوانه ٣٨٧ .
(٥) الكتاب ١٨٧/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠/٣ ، ٤٢٠ ، والخزانة ٢٥/٦ .

[و] إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ

هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

٣٥٢

فكذلك حذفت لغير إضافة في/ نحو قول الفرزدق^(١):

أَسَيِّدُ نَوْخَرِيَّةٍ نَهَارًا

مِنَ الْمُتَلَقِّطِي فَرَدِ الْقِمَامِ

أنشده سيبويه^(٢) ، وأنشد أيضا ^(٣) :

الفارجي باب الأمير المبهم

وقول الآخر وهو من الأنصار^(٤) :

الْحَافِظُ عَوْرَةِ الْعَشِيرَةِ لَا

يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفُ

وإنما حُذِفَتْ لطول الاسم بالصلة ، قاله سيبويه ، والدليل على

صِحَّة ذلك جوازُ الحذف مع عدم الإضافة فتقول :

الفارجي باب الأمير المبهم

الْحَافِظُ عَوْرَةِ الْعَشِيرَةِ

وما أشبه ذلك ، إلا أَنَّ الْخَفْضَ أَوْلَى لِمُوَافَقَةِ اللَّفْظِ ، وهذا بخلاف

(١) ديوانه ٢٩٠/٢ . وفي اللسان : «يعنى بالأسيد هنا سويداء وقال : من المتلقطى قرد القمام ،

ليثبت أنها امرأة ، لأنه لا يتتبع قَرَدَ القمام إلا النساء». والخريطة : تصغير خريطة ، وهي مثل الكيس . والقَرَدُ : نفاية الصوف والوبر والشعر مما يفرل .

(٢) الكتاب ١٨٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢ ، واللسان : قرد .

(٣) تقدّم البيت ، انظر .

(٤) كذا نسب في الكتاب ١٨٥/١ ، وقد نسب إلى قيس ابن الخطيم ، وهو في ديوانه ٦٢ ، ١٧٢ ،

وإلى مالك بن العجلان ، وإلى عمرو بن أمريء القيس وإلى غير هؤلاء ، وانظر الخزانة ٢٧٢/٤ ،

١٢٢/٥ ، ٤٦٩ ، ٢٩/٨ ، ٢٠٩ .

الضَّارِبُ زَيْدٌ ، وَالْحَسَنُ وَجْهٌ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ .

وفاعلُ «وَقَعَ» ضَمِيرُ الْوَصْفِ .

وَقَوْلُهُ : (سَبِيلُهُ اتَّبَعَ) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لَجَمْعٍ ، وَضَمِيرُ «سَبِيلِهِ» عَائِدٌ عَلَى الْمُثَنَّى ، وَالضَّمِيرُ الْفَاعِلُ فِي «اتَّبَعَ» ضَمِيرُ الْجَمْعِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَوْ جَمْعاً مُتَّبِعاً سَبِيلَ الْمُثَنَّى ، وَاتِّبَاعُ الْجَمْعِ سَبِيلَ الْمُثَنَّى هُوَ كَوْنُهُ عَلَى حَدِّهِ ، وَجَارِياً مَجْرَاهُ فِي لِحَاقِهِ الْمَدَّةُ وَالنُّونُ ، وَهُوَ مَعْنَى إِطْلَاقِ النُّحَوِيِّينَ : الْجَمْعَ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ . وَتَحَرُّزُهُ مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ، فَإِنَّهُمَا جَارِيَانِ فِي الْحُكْمِ مَجْرَى الْمُفْرَدِ ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، إِلَّا مَعَ كَوْنِهِمَا فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَلَا تَقُولُ : جَاءَ نِي النَّسْوَةُ الضُّوَارِبُ زَيْدٌ ، وَلَا الضَّارِبَاتُ زَيْدٌ وَإِنَّمَا^(١) يُقَالُ : الضَّارِبَاتُ الرَّجُلُ ، وَالضَّارِبَاتُ الرَّجُلُ ، وَالضُّوَارِبُ غُلَامُ الرَّجُلِ ، وَالضَّارِبَاتُ غُلَامُ الرَّجُلِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ عَلَى حَدِّ مَا يُقَالُ فِي الْمَفْرَدِ ، فَلَأَجْلِ هَذَا قَيَّدَ الْجَمْعَ بِقَوْلِهِ : «سَبِيلُهُ اتَّبَعَ» . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثم قال الناظم :

وَرَبِّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا

تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَلًا

كَسَبَ وَأَكْسَبَ يَتَعَدِيَانِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَتَقُولُ : كَسَبَتْهُ مَالًا وَأَكْسَبَتْهُ إِيَّاهُ ،

وَأَنْشُدِ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ^(٢) :

فَاكْسَبَنِي مَالًا وَأَكْسَبْتَهُ حَمْدًا

(١) فِي الْأَصْلِ : وَلَا يُقَالُ .

(٢) فِي التَّهْذِيبِ ٧٩/١٠ - ٨٠ : «وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى : كُلُّ النَّاسِ يَقُولُونَ : كَسَبَكَ فَلَانٌ خَيْرًا ، إِلَّا ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ فَإِنَّهُ يَقُولُ : أَكْسَبَكَ فَلَانٌ خَيْرًا» .

وَكَسَبَ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ أَيْضاً فَتَقُولُ : كَسَبْتُهُ^(١) مَالاً فَكَسَبَ ، مِمَّا جَاءَ فِيهِ فَعَلَّتُهُ^(٢) [فَفَعَلَ^(٣)] وَمَفْعُولُ «أَكَسَبَ» هُنَا أَعْنَى الثَّانِي قَوْلُهُ : «تَأْنِيثًا» وَالْأَوَّلُ قَوْلُهُ «أَوَّلًا» وَ«مُؤْهِلًا» . بِمَعْنَى مُؤْهِلًا ، أَيْ : جَعَلَ أَهْلًا لِلحَذْفِ . يُقَالُ : أَهَلَكَ اللَّهُ لِلْخَيْرِ ، جَعَلَكَ لَهُ أَهْلًا .

وهذان البيتان يذكر فيهما أَنَّ المضاف - وهو الأول - قد يكتسب من المضاف إليه - وهو الثاني - التأنيث وهو قليل (جدا)^(٤) ، ولذلك قال : «وَرُبَّمَا» ، يعنى أنه قد يجئ قليلاً فى المضاف أن يكتسب من المضاف إليه التأنيث فى اللفظ ، كما يكتسب منه التعريف ، ولكن يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ المضاف سائغاً حَذْفُهُ وإِقَامَةُ المضاف إليه مَقَامَهُ ، من غير أن يُخْلَ ذلك بالمعنى المراد ، بل يكون المضاف إليه مؤدياً معنى^(٥) المضاف وإن كان ذلك مجازاً ، هذا معنى كونه مؤهلاً للحذف ، لأن المضاف إذا أُخِلَّ حَذْفُهُ بالمعنى ، فليس بِمُؤْهِلٍ للحذف ، فقولك : جاعنى غلامٌ هندی ، وأتانى أبو زينبَ ، لايجوز (فيه)^(٤) حذفُ الغلامِ ولا الأبَ ، لفساد المعنى ، فلا يصح^(٦) لك أن تقولَ : جاء تنى غلامٌ هندی ، ولأتتنى أبو زينبَ / ، ولا ما ٣٥٣ أشبه ذلك .

قال سيبيويه : «فإن قلت : من ضربت عبدُ أمك ، وهذه عبدُ زينبَ ،

(١) فى الأصل ، س : كسبت .

(٢) فى الأصل : فعلت .

(٣) عن س .

(٤) عن الأصل .

(٥) س : يعنى .

(٦) الأصل : يصلح .

لم يجز ، لأنه ليس بها^(١) ولا منها ، ولا يجوز أن^(٢) تُلْفَظَ بها ، تريد^(٣) الغُلامَ^(٤) :
يعنى أن العبد ليس بعضُها ولا إياها ، ولا يجوز لك أن تَحْذِفَ الغُلامَ ، وهو مُرادُ ؛
لأنَّ الكلامَ غير مستقيم بذلك ، إذ لا تُلْفَظُ بالمرأة وأنت تُريدُ غلامها ، وإنما
المقصود أن يُلْفَظَ بالمضاف إليه وهو يؤدَّى^(٥) معنى المضاف ولو بالمجاز ، فهذا
هو الذى يُعاملُ فيه المضافُ معاملةَ المضافِ إليه .

ومثاله قول العرب : اجتمعت أهل اليمامة ، فأنثوا الأهل لإضافته إلى
المؤث ، لأنك لو حذفتَ الأهل فقلت : اجتمعت اليمامة ، لصحَّ الكلامُ وفُهِمَ المرادُ ،
وكذلك يقول من تكلم بالأهل .

قال سيبويه^(٦) : « وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثقُ بِعَرَبِيَّتِهِ^(٧) :
اجتمعتُ أهل اليمامة » ، ^(٨) قال : « لأنه يقولُ فى كلامِهِ : اجتمعت اليمامة ،
والمعنى أهلُ اليمامة^(٩) » وحاصل ما يكون هكذا أن يكون المضافُ جزءَ المضافِ
إليه أو كجزئه ، فمثالُ ما هو كجزئه ما ذكر أنفا . وفى القرآن الكريم : [بابئى
إنها إن تكُ مثقالَ حبةٍ من خردلٍ^(٩)] . برفع المثقال ، لأن مثقال الحبة كالجزء
من الحبة (أو كائنه الحبة)^(١٠) .

(١) س : فيها . ونصّ الكتاب : ليس منها ولا بها .

(٢) س : « ولا يجوز ذلك أن ... » .

(٣) نصّ الكتاب : «و [أنت] تريدُ العبدَ» . وقال المحقق : «فى الأصل الغلام ، وأثبت ما فى ط» .

(٤) الكتاب ٥٣/١ - ٥٤ .

(٥) س : يوجب .

(٦) الكتاب : ٥٣/١ .

(٧) الكتاب : يوثق به .

(٨) سقط من س .

(٩) الآية ١٦ من سورة لقمان .

(١٠) عن س .

وَأُنْشِدُ سَيِّبِيهِ لَذَى الرُّمَّةِ^(١) :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفُفَتْ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ
وَأُنْشِدُ لِلْعَجَاجِ^(٢) :

طَوْلُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

وبعده

أَخَذَنَ بَعْضِي وَتَرَكَنَ بَعْضِي

وَأُنْشِدَ ابْنَ خُرُوفٍ^(٣) :

أَيَا عُرُو لَا تَتَّبِعْ فِكْلُ ابْنِ حُرَّةٍ
سَتَذْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ
وَأُنْشِدُ الْفَرَاءَ^(٤) :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ قَامَ سَيِّدٌ

وَدَانَتْ لَهُ أَهْلُ الْقُرَى وَالْكَنَائِسِ

ومثال ما هو جُزءٌ : قراءة الحَسَنِ ، وأبى رجاء العَطَّارْدِي ، ومجاهدٍ ،

(١) الكتاب ٥٢/١ ، ٦٥ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٥/٤ عرضاً .
والبيت في ديوانه ٧٥٤ .

(٢) الكتاب ٥٣/١ ، والمقتضب ١٩٩/٤ ، ٢٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢٢٤/٤
وليس في ديوانه .

(٣) قائله مجهول . والبيت في معاني الفراء ١٨٧/١ ، وشرح المفصل ٢٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي
٣٩٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٢ .

(٤) أنشده الفراء في المعاني عن الكسائي ٣٧/٢ .

وقتادة ، وزيد بن أسلم : (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ^(١)) . وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَحَمَزَةَ .

وحكى سيبويه : « زَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ^(٢) » ، فَالْبَعْضُ هُنَا جِزْءٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

وَأَنْشَدَ سَيْبُويهِ^(٣) :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ

كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وَأَنْشَدَ أَيْضًا لَجَرِيرٍ^(٤) :

إِذَا بَعْضُ السَّنَنِ تَعَرَّفَتْنَا

كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمَ

وَأَنْشَدَ لَهُ^(٥) :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ

سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشْعِ

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ النَّازِمَ شَرَطَ فِي هَذَا الْحُكْمِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ جَائِزَ

الْحَذْفِ ، وَلَمْ يَشْتَرَطْ كَوْنَهُ جُزْءَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ كَجُزْئِهِ ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ كُلُّ مَا

(١) الآية ١٠ من سورة يوسف . وانظر القراءة . فى البحر المحيط ٢٨٤/٥ .

(٢) الكتاب ٥١/١ .

(٣) الكتاب ٥٢/١ ، ومعانى الفراء ٣٧/٢ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والبيت للأعشى ، وهو فى ديوانه ١٢٣ .

(٤) الكتاب ٥٢/١ ، ٦٤ ، والمقتضب ١٩٨/٤ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢٢٠/٤ ، والبيت فى ديوانه ٤١٢ .

(٥) الكتاب ٥٢/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢١٨/٤ ، والبيت فى ديوان جرير ٢٧٠ .

يُحْصَلُ فِيهِ هَذَا الشَّرْطُ ، وَهُوَ مِمَّا لَا يُؤْنَتُ لِتَأْنِيثٍ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كَيَوْمِ
الْجُمُعَةِ ، وَيَوْمِ الثَّلَاثَاءِ ، وَيَوْمِ عَاشُورَاءَ ، فَإِنَّ حَذْفَ الْيَوْمِ سَائِعٌ مَعَ أَنَّكَ
لَا تَقُولُ : أُعْجِبْتَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَا : جَاءَتْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ عِبَارَتَهُ قَدْ قَصَرَتْ الْحُكْمَ عَلَى تَأْنِيثِ الْمُضَافِ لِتَأْنِيثِ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَذْكِيرَهُ لِتَذْكِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَكَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ
يَأْتِيَ بِعِبَارَةٍ تَشْمَلُ^(١) الْحَكِيمِينَ فَيَقُولُ مِثْلًا : وَرَبِّمَا أَكْسَبَ الثَّانِي الْأَوَّلُ
تَأْنِيثًا أَوْ تَذْكِيرًا ، أَوْ مَا يَعْطِي ذَلِكَ الْمَعْنَى ، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ هَذَا النَّوْعُ نَظْمًا
وَنَثْرًا . فَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ : { فَظَلَّلْتُ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ^(٢) } فَقَالَ :
(خَاضِعِينَ) ، اعْتِبَارًا بِتَذْكِيرِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ / الْأَعْنَاقُ قَالَ فِي الشَّرْحِ : ٣٥٤
وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ : { إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ^(٣) } وَأُنْشِدَ^(٤) :

رُؤْيَا الْفِكْرِ مَا يُؤُولُ لَهُ الْأَمْرُ

مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

وَأُنْشِدَ أُبَيَاتَا آخَرَ لَمْ أَقْيِدْهَا ، وَكُلُّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ وُجُودِ هَذَا
النَّوْعِ ، وَأَيْضًا فَالْقِيَاسُ يُوجِبُهُ لَوْ لَمْ يُسْمَعْ : إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ ، فَإِنَّ
لَمْ يُنْبَأْ عَلَى أَحَدِهِمَا وَنَبَأَ عَلَى الْآخَرِ تَقْصِيرٌ ، ظَاهِرٌ ، أَوْ تَرْجِيحٌ لِأَحَدِ
الْمُتَمَاثِلِينَ عَلَى الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ مُرْجِّحٍ .

(١) الْأَصْلُ : تَشْتَمِلُ .

(٢) الْآيَةُ ٤ مِنْ سُورَةِ الشُّعَرَاءِ .

(٣) الْآيَةُ ٥٦ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

(٤) مَجْهُولٌ . وَهُوَ فِي شَرْحِ ابْنِ النَّازِمِ ٢٨٧ ، وَالْهَمْعُ ٢٨٠/٤ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٤٨/٢ ، وَالْعَيْنِيُّ

فالجواب عن الأول : أننا إن قلنا بالقياس في مثل هذا فلقائل أن يلتزم مقتضى السؤال فيجوز أن يقال : أعجبتني يوم الجمعة ، ونحو ذلك ، وأما إن لم يقل به ، وهو يظهر من قوله «وربما» - لأن مقتضى ربّ التقليل - فلا اعتراض أيضا ، فإن كلامه مشعر بمجرد حكاية السماع.

وعن الثاني : إما بأن نقول : إنه لم يعتبر النوع المعترض به لنوره بالنسبة إلى الأول ، أو لعدم ثبوته لاحتمال التأويل في تلك الأمثلة ، وإما أنه نبه بأحد النوعين على الآخر وأراد^(١) أن يذكرهما معا ، فاكتفى بأحدهما لأنهما بمعنى واحد في القياس ، فلا اعتراض أيضا والله أعلم .
(ثم قال^(٢)) :

ولايُضاف اسمٌ لما به اتَّحدُ

معنى ، وأوّلُ مُوهِمًا إذا وردَ

يعنى أن الاسم لا يضاف إلى اسم آخر بمعناه من كل وجه ، بحيث يكون متحدًا به في المعنى من غير فرق ، فإن القاعدة أنه لا يضاف الشيء إلى نفسه ؛ لأن الإضافة كما تقدم إما للتعريف وإما للتخصيص ، وكلاهما غير متصور في إضافة الشيء إلى نفسه ، إذ الشيء لا يعرف نفسه ولا يخص نفسه ، وإنما يقع ذلك بغيره^(٣) .

(١) س : فآراد .

(٢) عن الأصل .

(٣) انظر هذه القضية في نتائج الفكر للسهلي ٢٧ - ٢٨ ، والروض له ١٥/١ ، وأماله ٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣ ، والإنصاف ٤٣٦ ، وشواهد التوضيح ١٩٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٦/٢ ، وأبو القاسم السهلي ٣٩٣ - ٣٩٦ .

فإذا قلت : غلامٌ زيدٌ ، وزيدٌ هو الغلامُ ، أو صاحبُ الرجلِ ، والرجلُ هو
الصاحبُ - كان محالاً . وهذه قاعدةُ البصريين ، وقد أجاز ذلك الكوفيون
مستدلين على ذلك بالسمع الفاشى فى كتابِ الله وكلامِ العربِ .

فمن ذلك إضافةُ الموصوف إلى الصفة ، وهما شئٌ واحدٌ ، نحو قول الله
تعالى : {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ^(١) } ، [و^(٢)] الْآخِرَةُ هِيَ الدَّارُ ، لَأَنَّ الْمَعْنَى لِلدَّارِ
الْآخِرَةِ ، بدليل قوله فى الآية الأخرى : {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ^(٣) } بل قرئت آيةُ الأنعام
بالوجهين . {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ^(٤) } . وهى قراءةُ الجماعة غير ابن
عامر^(٥) : {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ} . وهى قراءة ابن عامر ، وفى القرآن أيضاً : {وما كنتَ
بجانبِ الغربى^(٦) } . والجانبُ هو الغربىُّ ، وتقديره : وما كنتَ بالجانبِ الغربىِّ .
وفيه أيضاً : {إِنَّ هَذَا لَهُو حَقُّ الْيَقِينِ^(٧) } . المعنى : لَهُو الْحَقُّ الْيَقِينُ . وقالوا :
صلاةُ الأولى ، ومسجدُ الجامع ، وَبَقْلَةُ الْحَمَقَاءِ . وهذا كُلُّهُ معناه على النعت
والمنعوت : الصلاةُ الأولى ، والمسجدُ الجامعُ ، والبَقْلَةُ الْحَمَقَاءُ ، ويُمكن أن يكون
من هذا القسم قوله تعالى {وَحَبُّ الْحَصِيدِ^(٨) } . ، لَأَنَّ الْحَبَّ هُوَ الْحَصِيدُ ، فكأنه
قال : وَالْحَبُّ الْحَصِيدُ ، أى : المحصودُ . وإن لم يكن من النعت والمنعوت فهو
على كُلِّ حالٍ من إضافةِ الشئ إلى نفسه .

(١) الآية ١٠٩ من سورة يوسف .

(٢) عن س .

(٣) الآية ٣٢ من سورة الأنعام .

(٤) الإقناع لابن الباناش ٦٣٨ .

(٥) الآية ٤٤ من سورة القصص .

(٦) الآية ٩٥ من سورة الواقعة .

(٧) الآية ٩ من سورة ق .

ومن ذلك إضافة الصِّفةِ إلى الموصوفِ ، فمن ذلك قولُ الشاعرِ ،
وهو من أبيات الحماسة ^(١) : /

٣٥٥

إِنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا

وَأَنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

فالمعنى : وإن سَقَيْتِ النَّاسَ الكِرَامَ فَاسْقِينَاهُ ، وعلى هذا تقول :
(لَقِيتَ ^(٢)) شَجْعَانَ الْقَوْمِ ، بمعنى : الْقَوْمَ الشَّجْعَانَ ، وَعَقْلَاءَ الْأَهْلِ ، أَيْ :
الْأَهْلَ الْعَقْلَاءَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ وَهُوَ بَابٌ ^(٣) وَاسِعٌ .

(٤) - ومن ذلك قولهم : شَهْرُ رَمَضَانَ ، وَشَهْرُ رَبِيعٍ ، وَيَوْمُ الْخَمِيسِ ،
وَذَاتُ الْيَمِينِ ^(٥)) . وَذَاتُ الشَّمَالِ ، وَنَوُصْبَاحٍ . وَأَنْشَدَ سَيِّبُوهُ ^(٥) :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ

لَأَمْرٍ مَا يُسَوِّدُ مِنْ يَسُودُ

فهذا أيضاً من إضافة الشيءِ إلى نفسه ، ومن ذلك (أيضاً ^(٢))
قولهم : هذا حَيٌّ زَيْدٍ ، وَأَتَيْتَكَ وَحْيٌ فَلَانٍ قَائِمٌ . وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ أَعْرَابِيًّا
يَقُولُ : قَالَهُنَّ حَيٌّ رِبَاحٍ . يَعْنِي أَبْيَاتًا ، فَحَيٌّ هُنَا مَذْكُورُ حَبَّةٍ مِنَ الْحَيَاةِ ،
وَلَيْسَ مُرَادِفًا ^(٦) لِلْقَبِيلَةِ ، وَالْمُرَادُ بِحَيٍّ هُوَ الْمُرَادُ بِمَا بَعْدَهُ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلي ، وهو في الحماسة ٧٧ ، وخزانة الأدب ٢٠٢/٨ ، وقد تقدّم من قريب .

(٢) عن س .

(٣) في الأصل : «هو من باب» .

(٤) سقط من س .

(٥) الكتاب ٢٢٧/١ ، والمقتضب ٣٤٥/٤ ، وشرح المفصّل ١٢/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٩٥/١ ، ٥٣/٣ ، وخزانة الأدب ٨٧/٣ ، ١١٩/١٦ . والبيت لأَس بن مَرْكَةَ الْخَنْعَمِيِّ .

(٦) الأصل : مرادف القبيلة .

أيضاً في (نحو^(١)) قول الأعشى^(٢) :

فكذبوها بما قالت فصبحهم نو

آل حسان يزجي الموت والشرعا .

يريد : فصبحهم آل حسان .

وقال الكميت^(٣) :

إليكم نوى آل النبی تطلعت

نوازع من قلبی ظمأء وألبب

وروي عن العرب : هذا ذو زيد . وهو كله من إضافة الشيء إلى نفسه ،
ومالم يذكر منه أكثر مما ذكر^(٤) . هذا متعلق الكوفيين .

ولما رأى الناظم هذا كله مخيلاً وموهماً يمكن أن يتمسك به متمسكاً ،
كما وقع ، أحال فيه على التأويل ، وأشعر بأن التحقيق فيه إخراجهُ بالتأويل عن
مقتضى ذلك الظاهر ، جمعاً بين الأدلة ، وذلك بأن يُقدر في القسم الأول
موصوفٌ محذوفٌ كأنه قال : ولدار الساعة الآخرة ، فإن الساعة توصف
بالآخرة ، كما وصِفَ اليومُ بالآخر في قوله تعالى : {وارجُوا اليوم الآخر^(٥)} .
وقوله : {بجانبِ الغربى^(٦)} . وتقديره : بجانب المكانِ الغربى . و(حق اليقين^(٧))

(١) سقط من س.

(٢) ديوانه ١٠٣ .

ويزجي : يسوق . والشرع : جمع شرعة - بكسر فسكون - وهى الحباله - التى يصيد بها
الصائد .

(٣) الهاشميات ٥١ . والبيت فى الخصائص ٢٧/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٤٣/٢ ، ٢٤٤/٣ .
وخزانة الأدب ٣٠٧/٤ .

(٤) س : مما لم يذكر .

(٥) الآية ٣٦ من سورة العنكبوت .

(٦) الآية ٤٤ من سورة القصص .

(٧) الآية ٩٥ من سورة الواقعة .

على تقدير : حَقَّ الأمر اليقين . وصلاة الأولى . على ^(١) تقدير : صلاة الساعة الأولى . ومسجد الجامع ، أي : الموضع الجامع . وبقلة الحمقاء ، على تقدير : الحبة الحمقاء قالوا : لأن البقلة اسم لما يَنْبُت من تلك الحبة ، ووصفُ الحبة بالحمق هو التحقيقُ لأنها الأصلُ ، وما نبت عنها فرعُ ، ووصف الأصل أولى .

وقوله : [وَحَبُّ الحصيد^(٢)] على تقدير : وَحَبُّ الزرع الحصيدِ ، ووصفُ الزرع بالحصيدِ أولى لأنه المحصودُ حقيقةً لانفُسُ الحبِّ ، فإنك تقول : حَصَدْتُ الزَّرْعَ ، ولا تقول : حَصَدْتُ الحبَّ ، إلا مجازاً .

وأما القسمُ الثاني : وهو إضافةُ الصِّفَةِ إلى الموصوفِ ، فليس كما زَعَمُوا ، وإنما المضافُ إليه عامٌ والمضافُ خاصٌ ، فقوك : كرامُ الناسِ ، يريد الكرامَ منهم ، والناسُ ليسوا الكرامَ فقط ، وكذلك شجعان القوم ، وعقلاء الأهل ، وما أشبه ذلك .

وأما شهرُ رَمَضَانَ ، وأخواته ، فمن باب إضافة المسمى إلى الاسم ، كأنه قال : شهر هذا الاسم ، ويومُ هذا الاسم ، وصاحبُ الاسم الذي هو صَبَاحٍ . وكذلك حَيُّ زَيْدٍ ونحوه ، أي حَيُّ هذا الاسم ، أي الشخصُ المسمى بهذا الاسم ، وكذلك ذووما أُضِيفَ / إليه ، بمعنى ٣٥٦ صاحب هذا الاسم ، وإضافةُ المسمى إلى الاسم كثيرةٌ ، هذا منها .

وعلى هذا التقدير لا يكونُ المضافُ والمضافُ إليه في جميع ما تقدَّم وأمثاله مُتَّحِدِينَ معنى ؛ بل متغايرين ، فقد حَصَلَ مقصودُ الناظم في

(١) الأصل : في تقرير .

(٢) الآية ٩ من سورة ق .

قوله : «وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ» ، يعنى إذا وَرَدَ من كلام العربِ أو أُجْرِىَ على كلامها بالقياس (فَأَوَّلُهُ^(١)) . فسواء أكان الآتى من ذلك قياساً أو غير قياسٍ على هذا التأويل يُجْرَى ، وَيُخَالَفُ فيه الظاهرُ ، للقياس المتقدم الذى استدُلَّ به البصريون ، ولأنَّ عامَّةَ كلام العربِ على أَنَّ الشئَ لا يضافُ إلى نفسه .

وقوله : «وَأَوَّلُ» هو من التأويل ، وهو فى اللغة تفسيرُ ما يُتَوَلَّى إليه الشئُ ، أى^(٢) : ما يرجع إليه ، فكأنه يقول : رُدُّهُ إلى ما يرجع إليه بالدليل الدالِّ على ذلك . والمُوْهَمُ من أُوْهَمَ غَيْرَهُ إِيَّاهُما : إِذَا جَعَلَهُ يَهُمُّ . وهو منقولٌ من وَهَمَ الرجلُ فى الشئِ يَهُمُّ وَهْمًا : إِذَا ذَهَبَ وَهْمُهُ وَظَنُّهُ إِلَيْهِ ، وهو يريد غيره ، أو من وَهَمَ يَوْهَمُ : إِذَا غَلِطَ ، وأكثرُ ما يستعمل هذا فى الحساب ، فكأنه يقول : أَوَّلُ مَا يُوقِعُ النَّاظِرَ فى الوَهْمِ والغَلَطِ . والله أعلم .
(ثم قال^(٣)) :

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا

وَبَعْضُهَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا

هذا فَصْلٌ يَذْكُرُ فيه ما يلزمُ الإضافة من الأسماء وما يلزمُها ، وذلك أَنَّ الأسماءَ بِحَسَبِ مَا قَصِدَ من التقسيم على قسمين : لازمٌ للإضافة ، وغيرُ لازمٍ لها . فغيرُ اللازم للإضافة لا إشكال فيه ، فلم يَحْتَجْ إلى الكلام عليه ، وذلك نحو : غلامٌ زيدٍ وراكبُ الفرسِ ، وصاحبُ أخيك ، واللازمُ للإضافة على ضربين : لازمٌ لها لفظاً ومعنى ، ولازمٌ لها معنىً دون لفظٍ .

(١) سقط من س .

(٢) س : أو .

(٣) ليس فى س .

فَقَوْلُهُ : «وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا» ، يَشْمَلُ الضَّرِيْبَيْنِ مَعًا ، مَا يَلِزْمُهَا لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَمَا يَلِزْمُهَا مَعْنَى لَا لَفْظًا .

وَقَوْلُهُ : «وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مَفْرَدًا» ، هُوَ التَّقْسِيمُ الْمَذْكُورُ إِلَّا أَنَّهُ نَصٌّ عَلَى أَحَدِ الْقَسْمَيْنِ ، وَهُوَ مَا يَأْتِي فِي اللَّفْظِ مَفْرَدًا وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْمُضَافِ ، وَتَرَكَ الْقِسْمَ الْآخَرَ لِفَهْمِهِ مِمَّا ذَكَرَ كَأَنَّهُ قَالَ : وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي مَفْرَدًا فِي اللَّفْظِ ، وَبَعْضُهُ الْآخَرُ لَا يَفْرَدُ لَفْظًا ؛ بَلْ لَا بَدْلَهُ مِنَ الْإِضَافَةِ لَفْظًا .

فَأَمَّا اللَّازِمُ لِلْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَمِنْهَا : أَيْمَنُ اللَّهِ - فِي الْقِسْمِ - وَلَعَمْرُ اللَّهِ ، وَقَعْدُكَ اللَّهُ وَقَعِيدُكَ اللَّهُ ، وَعُودٌ وَيَدٌ فِي قَوْلِهِمْ : رَجَعَ عُودُهُ عَلَى بَدْنِهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وَرِيحَانَهُ ، وَلَبِيْكَ وَسَعْدِيْكَ وَحَنَانِيْكَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وَمِنَ الظُّرُوفِ : لَدَى وَعِنْدَ نَحْوَ : لَدَيْهِ مَالٌ ، وَعِنْدَهُ مَالٌ ، وَحَوْلَ وَحَوَالِيْ ، نَحْوَ النَّاسِ حَوْلَ زَيْدٍ وَحَوَالِيْهِ ، وَوَسْطَ نَحْوَ : قَعَدْتَ وَسْطَ الدَّارِ .

وَمِنَ غَيْرِ ذَلِكَ : حُمَادِيْ وَقُصَارَى نَحْوَ : حَمَادَاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، وَقُصَارَاكَ أَنْ تَفْعَلَ ، أَيْ : غَايَتِكَ أَنْ تَفْعَلَ . وَوَحْدَ نَحْوَ : جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ ، وَجَاءَ الْقَوْمُ وَحْدَهُمْ . وَكَلَا وَكَلَّتَا ، نَحْوَ : جَاعَنِیْ كِلَا الرَّجُلَيْنِ ، وَكَلَّتَا الْمَرْأَتَيْنِ . وَثَوَّ وَفَرَّوَعَهُ مِنْ : ذَاتٌ وَثَوَّى وَثَوَاتَى وَأَوَّلَى وَأَوَّلَاتٌ نَحْوَ : ذُو مَالٍ ، وَذَاتُ مَالٍ ، وَ{ثَوَّاعِدِلٌ} ^(١) ، وَ{ثَوَّاتَا أَفْنَانٌ} ^(٢) ، وَ{أَوَّلُو الْعِلْمِ} ^(٣) وَ{أَوَّلَاتُ الْأَحْمَالِ} ^(٤) .

(١) الآية ٩٥ ، ١٠٦ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٤٨ من سورة الرحمن .

(٣) الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٤ من سورة الطلاق .

وأما اللازمُ للإضافة معنًى / لالفظاً، فكقبلُ وبعْدُ، فإنَّهما لازمان ٣٥٧
لِلإضافة، غير أنه يجوزُ قطعهما عنها نحو : {الله الأمرُ من قَبْلُ ومن
بعْدُ^(١)}. وكذلك فَوْقَ وَتَحْتَ نحو : قعدتُ من فوق، ومن تحت. وكلُّ،
وبعضُ، وأَيُّ، وَقَدْ أَمْ ووراءَ -، وَمِثْلُ وَمِثْلُ بمعنى واحد - ومع، وتلقاء،
وغير، وكثير من ذلك في الظروف وغيرها، وجميعها مأخوذ من السماء،
ولذلك لم يَأْتِ فيها بقياس ولا ضابط يحصرها، ولكن ما جاء منها على
ضربين :

أحدهما : أن تكون جاريةً على أصلِ الإضافة، بمعنى أنه لا يحدثُ
في المضاف حكمٌ زائدٌ على ما كان لو لم يُضَفْ، ولا في المضاف إليه كذلك؛
بل يكون كلُّ واحدٍ منهما كالغلام وزيد في قولك : غلامٌ زيد، وما أشبه
ذلك.

والثاني : أن يحدثَ في المضافِ أو في المضافِ إليه حكمٌ زائدٌ، أو
اختصاصٌ بأمر يخرج به عن الاكتفاء بالتعريف الأول، كما في قبلُ وبعْدُ،
فإنهما إذا قُطِعَا عن الإضافة بُنِيا. وكإذا فإنها تَخْتَصُّ بالإضافةِ إلى
الجَمَلِ، وكيومٍ وحينٍ وغير، فإنها إذا أُضيفت إلى غير المفرد المعرب جاز
بناؤها على تفصيلٍ، ونحو : كلا وكلتا، فإنهما لا يضافان إلا إلى المثنى،
وما أشبه ذلك من الأحكام الزائدة.

فأما الضَرْبُ الأوَّلُ : فلم يَحْتَجْ إلى الكلام عليه^(٢)؛ إذ ليس فيه زائدٌ
على ما ذَكَرُوا^(٣).

(١) الآية ٤ من سورة الروم.

(٢) الأصل : إلى الكلام عليه إذا، إذ ليس....

(٣) الأصل : ذَكَرُوا.

وأما الثاني : فهو الْمُفْتَقِرُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى مَا فِيهِ، فَلِأَجْلِ ذَلِكَ خَصَّهُ بِالذِّكْرِ حَسَبَ مَا تَرَاهُ بِحَوْلِ اللَّهِ.

وقوله : « قَدِيَّاتٍ »، بحذف الياء من يَأْتِي، كقوله تعالى : { يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ^(١) } ... الآية.

و« لَفْظًا مفردًا » : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَلَفْظًا حَالٌ، ومفردًا صفةً، أي : مفردًا عن ذكر الإضافة. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ « لَفْظًا » حَالًا مُقَدِّمًا صَاحِبُهُ الضَّمِيرُ فِي « مفردًا »، أي : مفردًا لَفْظًا لَا مَعْنَى.

ثم أَخَذَ فِي تَفْصِيلِ الْأَحْكَامِ الزَّائِدَةِ فَقَالَ :

وَيَعُضُّ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعُ

إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

كَوَحْدِ لَبِّي وَدَوَالِي سَعْدَيَّ

وَشَـذَّـذْ إِيْلَاءُ يَدَيَّ لِـلَبِّي

فذكر النازم هنا تقسيمًا آخَرَ مُخْتَصًّا بِمَا يِلْزَمُ الْإِضَافَةُ لَفْظًا وَمَعْنَى لقوله : « حَتْمًا »، أي : عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، وَتِلْكَ هِيَ الْإِضَافَةُ اللَّازِمَةُ لَفْظًا وَمَعْنَى، فَيُرِيدُ أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ عَلَى ضَرِبَيْنِ :

أحدهما : مَا يِلْزَمُ فِيهِ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمُضْمَرِ خَاصَّةً.

والثاني : مَا لَا يِلْزَمُ فِيهِ ذَلِكَ؛ بَلْ تَصَحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ.

فأما مَا لَا يِلْزَمُ فِيهِ ذَلِكَ فَلَا كَلَامَ فِيهِ نَحْوُ : حُمَادِي وَقُصَارِي وَكَلَا وَكَلْتَا، فَإِنَّ هَذِهِ وَنَحْوَهَا تُضَافُ إِلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ نَحْوُ : قُصَارِي زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَزَيْدٌ قُصَارَاهُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَكَلَا الرَّجُلَيْنِ قَامَ، وَكِلَاهُمَا خَرَجَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(١) الآية ١٠٥ من سورة هود. وانظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣٠٢/٢.

وأما ما يلزم فيه الإضافة إلى المضمر عنده، فأتى له بمثل أربعة :
أحدها : «وَحَدَّ»، وهو من الأسماء الموضوعة موضع المصدر الواقع
حالا، وهو لازم للإفراد، فلا يُثنى ولا يُجمع، ولازم للتذكير فلا يؤنث مع
لزوم الإضافة إلى المضمر، فتقول : جاء زيد وحده، وجاءت هند وحدها،
وجاءا وحدهما، (وجاءتا وحدهما)^(١) وجاعوا وحدهم، وجئن وحدهن، وما
أشبه ذلك.

أنشد سيبويه^(٢) لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي :

٣٥٨

/ وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَّكَ

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

وما قاله من التزام هذه الإضافة في وحد صحيح، وقد جَرَّ وحد
أيضا، وهو مع ذلك باقٍ على حكمه نحو : نسيج وحده وجُحِش وحده،
وعَيِّر وحده، وقرِيع وحده، ورحيل وحده^(٣).
وقال ابن الأعرابي : يُقال : جلس فلان وحده، وعلى وحده، وجلسا
وحدهما^(٤)، وعلى وحدهما، وعلى وحدهم.

وقال أبو زيد : اقتضيت كل درهم على وحده، أي : على حدته.
والثاني : «لبي»، هكذا مُثْنًى، وهو من المصابير التي جاءت مثناة
لازمة للإضافة^(٥) إلى الضمير . تقول : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ (لبيك)^(٦)، لاشريك

(١) عن س.

(٢) الكتاب ٢/ ٢١٠، والمنصف ٢/ ٢٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١.

(٣) انظر اللسان، مادة، وحد. ففيه نقول جيدة عن استعمال وحد.

(٤) في اللسان : وجلسا على وحديهما.

(٥) س : لازمة للإضافة.

(٦) سقط من الأصل.

لك لَبِيَّكَ. ويقال: لَبِيَّهِ، وَلَبِيَّكُمَا، وَلَبِيَّكُمْ، قال^(١):

لَبِيَّكُمَا لَبِيَّكُمَا هَانَذَا لَدِيَّكُمَا

ولا يقال: لَبِيَّ فلانٍ، إلا شاذًا عنده، كما سَيَذْكُرُ، ومعناه: إجابةً بعد إجابةً.

والثالث: «نَوَالِي» وهو مصدر (مُنْتَلَى^(٢)) إلا أَنَّهُ يَقَعُ في موضع الحال، كذا قال سيبويه وأنشد لعبد بنى الحَسْحَاسِ^(٣):

إِذَا شَقُّ بُرْدٍ شَقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ

نَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ

ومعناه: مُدَاوِلَةٌ بعد مُدَاوِلَةٍ، ولا يجوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الظَّاهِرِ، فلا يُقال: نَوَالِي زَيْدٍ، ولا نَوَالِي أَخِيكَ.

والرابع: «سَعْدَى» نحو: «لَبِيَّكَ وَسَعْدَيْكَ، والخير في يديك». وكذلك^(٤) لَبِيَّهِ وَسَعْدِيهِ ولا يقال: سَعْدَى زَيْدٍ، ومعناه: مُسَاعِدَةٌ (بعد مُسَاعِدَةٍ^(٥))، وهذه كلها مما يلزَمُ الإِضَافَةُ إِلَى المَضْمَرِ.

وقوله: كَوَحْدَ وَكَذَا، يَشْمَلُ مَا ذَكَرَ وما لم يُذَكَّرْ، وقد جاء من ذلك أَسْمَاءُ أُخَرُ كَحَنَانِيكَ الْمُنْتَلَى تقول: حَنَانِيكَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَحَنَانِيهِ، فلا يقال حَنَانِي زَيْدٍ، وَأَنْشَدَ سَيْبُويه لَطَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ^(٦):

(١) الرجز في مجالس ثعلب ١٢٩ غير منسوب، ونسب إلى أمية بن أبي الصلت في الأغاني ١٨٢/٣، وانظر المتهووي على متن الكافي ٩٨.

(٢) عن س.

(٣) الكتاب ٣٥٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/١، وخزانة الأدب ٩٩/٢ ويقول المحقق: أغفل هذا الشاهد طبعة شرح الكافية للرضي سنة ١٢٧٥.

(٤) الأصل: وكذا

(٥) سقط من س.

(٦) الكتاب ٢٤٨/١، والمقتضب ٢٢٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/١. وديوان طرفة: ١٧٢.

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِ بَعْضَنَا

حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

وقال سيبويه : «وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : سُبْحَانَ اللَّهِ، وَحَنَانِيهِ، كَأَنَّهُ
قال : سُبْحَانَ اللَّهِ وَاسْتِرْحَاماً»^(١).

ومثل ذلك : هَذَا ذِيكَ، أَيُّ هَذَا بَعْدَ هَذَا، مِنَ الْهَذَا وَهُوَ الْإِسْرَاعُ، وَأَنْشَدَ
سيبويه^(٢) :

ضَرْبًا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا

ومثله : حَوَالِيكَ وَحَوَالِيكَ، وَهَمَا ظَرْفَانِ.

ومنه قولُ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ^(٣) :

يَسْعَى الْوُشَاةُ حَوَالِيَهَا وَقَوْلُهُمْ

إِنَّكَ يَا ابْنَ أَبِي سُلَيْمٍ لَمَقْتُولُ

وقال الآخر أنشده ابن جني^(٤) :

يَا إِبْلَى، مَاذَا مَعَهُ فَتَأْبِيهِ

مَاءٌ رَوَاءُ وَنَصِيٌّ حَوْلَيْهِ

وَتَمَّ أَشْيَاءُ أُخْرُ مِنْ هَذَا الْبَابِ لِاتِّصَافِ إِلَى الظَّاهِرِ أَصْلًا، إِلَّا أَنَّ النَّاظِمَ

اسْتَتْنَى مِنْ ذَلِكَ لَبِيٌّ فَقَالَ : (وَشَدُّ إِيلَاءُ يَدَيَّ لِلْبَيِّ). فَتَنَشَّأُ عَنْ ذَلِكَ مَسَائِلُ :

(١) الكتاب ١/٣٤٩.

(٢) الكتاب ١/٣٥٠، والمحاسب ٢/٢٧٩، وشرح الكافية للرضي ١/٣٣٠ والخزانة ٢/١٠٦. وانظر
ديوان العجاج ٩٢.

(٣) ديوانه ١٩.

(٤) الخصائص ١/٣٣٢، ونوادر أبي زيد ٣٣١. والرجز للزفیان السعدي، شاعر إسلامي.

النَّصِيٌّ : نَبْتُ أَبِيضٍ نَاعِمٌ مِنْ أَفْضَلِ الْمَرْعَى.

إحداها : أَنْ مَذَكَرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَمْ يَأْتِ فِيهَا سَمَاعٌ بِإِضَافَةٍ إِلَى الظَّاهِرِ غَيْرِ مَا اسْتَتْنَى لِقَوْلِهِ : (وَشَذُّ) كَذَا فِي كَذَا، وَلَوْ كَانَ قَدْ سُمِعَ فِي غَيْرِ لَبَّى، لَمْ يَقُلْ : «وَشَذُّ إِيلَاءُ يَدَيَّ لِلْبَيِّ»، وَلَأَتَى بِعِبَارَةٍ تَشْمَلُ جَمِيعَ مَا سُمِعَ فِيهِ مِنْهَا شَيْءٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، فَذَلَّ عَلَى اخْتِصَاصِ السَّمَاعِ بِالْبَيِّ.

والثانية : إشعاره بموضع السماع في لَبَّى، وهو كونه أضيف من الأسماء الظاهرة إلى لَفْظِ يَدَيَّ، وإشارته إلى نحو ما أنشد سيبويه من قول الشاعر^(١):

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسْـوَرًا
فَلَبَّيْ، فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسْـوَرٍ
وكأنه لم يسمع في غير اليدين أصلاً.

وروي في بعض الأحاديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ / فَقَالَ : لَبَّيْكَ، فَلَا يَقُولَنَّ : لَبَّى يَدَيْكَ، وَلَيَقُلْ: ٣٥٩ أَجَابَكَ اللَّهُ بِمَا تُحِبُّ^(٢)». وهذا مما يشعر بأن عادة العرب إذا دعت^(٣) فأجيبَتْ بلبيك أن تقول : لَبَّى يَدَيْكَ، فَتَهَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ وَعَوَّضَ مِنْهُ كَلَامًا حَسَنًا ، وَيُشْعِرُ بِهَذَا أَيْضًا مَعْنَى الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَ بِمَخْتَصٍّ بِالشَّعْرِ.

(١) الكتاب ٣٥٢/١، وشرح الكافية للرضي ٢٢٩/١، والخزانة ٩٢/٢ وانظر اللسان : لب، لبي، سور. وينسب البيت إلى رجل من بني أسد.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الأدب.

(٣) س : دعيت.

والثالثة^(١) : أن إضافة يَدَى للْبَى شاذٌ، فيعطي أنه لا يُقاسُ عليه، وهذا يُشكِّلُ من جهتين :

إحدهما : جعله إِيَّاه من الشاذِّ، والشاذُّ هو عنده ما اُختَصَّ بالشعر، أو جاء في كلام نادرٍ لم يكثر ولم يشتَهَر في الاستعمال. وهذا ليس كذلك لما تقدَّم أنفاً من دلالة الحديث على أنه كان مستعملاً عند العرب معهوداً، ولذلك نهى عنه - صلى الله عليه وسلم - ولو لم يشتَهَر عندهم لم يَنْهَهُم عنه، وهذه عادته - عليه السلام - فيما اعتابوه من الأقوال والأفعال المخالفة للشرع.

وأيضاً فإنَّ بيتَ الكتابِ يُشعرُ بذلك، فليس من الشاذِّ النادر؛ بل هو من الكثير المستعمل، لكن مختص باليدين، فكان من حقِّه أن يجعله قياساً في موضعه، ولا يمتنع منه ، وهذه هي الجهة الثانية من جهتي الإشكال.

والجواب : أنَّ الحديثَ لا نُسَلِّمُ أنه يُشعرُ بكثرة ذلك، وإنما^(٢) فيه دلالة على أنَّه سَمِعَهُ أو بَلَّغَهُ^(٣) عن قاله فيمكن أن تكون كلمة قيلت على غير عادة، فيكون من النادر والشاذ، وإذا احتَمَلَ هذا لم يَكُنْ فيه دليل، وإن سلِّم أن ذلك اعتيدَ في الاستعمال، فلا يلزم من ذلك خروجه عن نصاب الشاذِّ ودخوله في القياس، لأنَّ الشاذَّ عند النحويين على ثلاثة أقسام : شاذٌّ في الاستعمال دون القياس، وشاذٌّ على العكس، وشاذٌّ في القياس والاستعمال جميعاً، فيكون هذا من الشاذِّ في القياس دون الاستعمال كأنه لم يكثر (كثرة)^(٤) توجب^(٥) القياسَ عليه، وقد تقدَّم

(١) الأصل : والثانية.

(٢) س : فإنما.

(٣) س : ويلغ.

(٤) كذا في صلب الأصل، س. وفي هامش الأصل عن نسخة : «عن قال ذلك فيحتمل أن...».

(٥) عن س.

(٦) الأصل : توجه.

التنبيه على هذه القاعدة. وإن سَلِمَ أنه بَلَغَ مبلغَ القياسِ عليه في كلام العرب، فقد يقال : إن الناظم لم يَعْتَبِرْهُ حيثُ كان الحديث قد نَهَى عن استعماله، فصار القياسُ على ماسْمَعٍ ممنوعاً شرعاً؛ ألا تراه قال : « لا^(١) يَقُولَنَّ لَبَّى يَدَيْكَ »، فهذا معنى المنع من القياسِ على ما قيل منه، وهذا من غرائب أحكام العربية أن يُمنَعَ من القياسِ لما نَعِيَ شرعيٌّ، ولكن له نظائر كالمنع من تثنية أسماء الله تعالى وجمعها وتصغيرها، وإن كان قياس العربية يقتضى تثنية الأسماءِ المعربات على الجُمْلَةِ ، وكذلك تصغير الأسماءِ التي سُمِّيَ بها نَبِيُّنا محمد صلى الله عليه وسلّم تسليماً - فإنه أعظمُ الخَلْقِ عند الله تعالى، فلا يجوزُ تصغيرُ اسمه وإن كان لفظاً، لعظم المدلول - عليه السلام - والألفاظ تشرفُ بِشَرَفِ مدلولها شرعاً، وهذا الموضع مما مَنَعَ الشرعُ من استعماله، وذلك يستلزمُ مَنَعَ القياسِ عليه، فمَنَعَةُ الناظمُ وسُمِّيَ ماسْمَعٍ منه مخالفاً للمشروع شاذاً، لمساواته للشاذَّ العربي الذي لا يقاس عليه، والله أعلم.

والرابعة : أن هذه المسألة / اقتضتْ مَنَعَ إضافة هذه الأسماءِ إلى ٣٦ الظاهرِ بإطلاق، وهو مُشْكِلٌ؛ فإن كلامَ سيبيويه يُشْعِرُ بخلافه، وذلك أنه حين تكلم مع يُونُسَ في زعمه أن لَبِيَّكَ اسمٌ مفردٌ لا مثنًى، وأن قلب ألفه مع المُضْمَرِ كقلب ألف عليك ، استدللَّ على أنه ليس كذلك بأن قال : «لأنك تقول^(٢) : لَبَّى زيدٍ، وسَعْدَى زيد^(٣)»، فظاهرُ هذا جوازُ مامَنَعَةِ الناظم، ويمكن أن يكون معنى قول سيبيويه : لأنك إذا أظهرت الاسم، أي في نحو:

(١) الأصل : ليقولن.

(٢) في مطبوعة الكتاب : «لأنك [لا] تقول». بزيادة لا. وسياق نص سيبيويه يقضي بحذفها.

(٣) الكتاب ٢٥١/١.

«قَلْبِي يَدِي مِسُور» مما جاء في الشعر أو في الكلام ندورا، لا أنه يريد أن ذلك جائز في الكلام. فإذا احتمل هذا لم يكن فيه دلالة على (مخالفة^(١)) (ما^(٢)) ذكره الناظم، والله أعلم.

ويقال : أُولِيتُ الشَّيْءَ (الشَّيْءُ^(٣)) بمعنى جعلته يَلِيهِ، أي : يقع بعده مجاوراً له، فَضَمِيرُ «إِيلاؤه» عائدٌ على ما يُضَافُ، وهو الاسم الأول، والاسم الظاهر هو المضاف إليه، وهو الثاني، أي : امتنع أن يلي المضاف الظاهر مضافاً إليه.

وكذلك قوله : «وَشَدَّ إِيلاءُ يَدَيِ اللَّبِيِّ». يريد : وَشَدَّ أَنْ يَلِيَ لَفْظُ (يَدَيِ لَفْظُ^(٤)) لَبِّي.

وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ

حَيْثُ وَإِذْ، وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

إِفْرَادُ إِذْ، وَمَا كَإِذْ مَعْنَى كَإِذْ

أُضِيفَ جَوَازاً نَحْوَ حِينَ جَانِبِذْ

حَيْثُ وَإِذْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ لِأَلْزَمُوا. وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي قَوْلُهُ : «إِضَافَةٌ إِلَى الْجُمْلِ»، وَيَعْنِي أَنَّ حَيْثُ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، وَإِذْ الْمُخْتَصَّةُ بِالْمَاضِي مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ ، التَّرَمَّتِ الْعَرَبُ فِيهِمَا أَنْ يُضَافَا إِلَى الْجُمْلِ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِي تَقْدِيرِ الْمَفْرَدِ مَعْنًى، وَلَمْ يُضَيَّفُوهُمَا إِلَى الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الْإِضَافَةِ؛ بَلْ عَدَّلُوا عَنْ ذَلِكَ، وَخَرَجُوا عَنِ الْأَصْلِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي «حَيْثُ» إِنَّهَا بُنِيَتْ لَخُرُوجِهَا عَنْ نِظَائِهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلِ (أَيِ^(٥)) : ظُرُوفِ

(١) عن س.

(٢) عن الأصل.

(٣) عن س، وكان فيها : للشئ.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) عن س .

المكان سواها لايسوغُ فيها ذلك، وما ألزموا من الإضافة إلى الجمل) هنا إنما هو القياس، وإلا فقد حُكي إضافة حيثُ إلى المفردِ، وأنشدوا قول الراجز^(١):

أما ترى حيثُ سهيل طالعاً

وقول الآخر^(٢):

وتطعنهم حول^(٣) الحبي بعدَ ضربهم

ببيضِ المواضي حيثُ لى العمائم

ولكنه شاذٌ، فلذلك لم يعتبره الناظم . ولم يُقيدَ الجملة التي يضافان إليها بكونها اسميةً أو فعليةً، فدلَّ إطلاقه على عدم الاختصاص بإحدهما، وذلك صحيحٌ.

فأما «حيثُ» فتضافُ إلى الجملة الاسمية فتقولُ : جلست حيثُ زيدٌ جالسٌ، وإلى الجملة الفعلية فتقول : جلستُ حيثُ جلستَ. ومن ذلك في القرآن الكريم {وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا^(٤)}، {وَكُلُّوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ^(٥)}، {وَامضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ^(٦)}، وذلك كثير.

(١) البيت في المفصل ٩٠/٤، وشرح الكافية للرضي ١٨٣/٣، والهمع ٢٠٦/٣، والخزانة ٤/٧ ويرى بعده :

نجماً يُضىءُ كالشهاب لامعاً

ولا يعرف قائله.

(٢) نسب في شرح العيني ٣٨٧/٣ إلى الفرزدق. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٤، وشرح الكافية للرضي ١٨٣/٣. والخزانة ٥٥٣/٦ والحبي : جمع حُبوة، وهو الثوب الذي يُحتبى به.

(٣) في شرح المفصل وشرح الكافية : حيث الحبي. وقد ذكر البغدادى هذه الرواية، وأخرى هى : تحت الحبي.

(٤) الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٥) الآية ١٦١ من سورة الأعراف.

(٦) الآية ٦٥ من سورة الحجر.

وأما (إِذْ) فتضاف أيضا إلى الجملة الاسمية نحو: جِئْتُ إِذْ زَيْدٌ
 أميرٌ. ومنه قوله تعالى : {وَإِذْ كُورُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي
 الْأَرْضِ^(١)}. {وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةُ فِي بَطُونٍ أُمَهَاتِكُمْ^(٢)}. وإلى الجملة الفعلية
 كان الفعل ماضياً أو مضارعاً نحو : جِئْتُ إِذْ جَاءَ زَيْدٌ. (وَإِذْ يَجِيءُ
 زَيْدٌ)^(٣) ومنه في القرآن : {وَإِذْ كُورُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ^(٤)}. {وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى
 الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ^(٥)}. {إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ^(٦)}. {إِذْ تَأْتِيهِمْ
 حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ / شَرْعاً^(٧)}.
 ٣٦٥

ثم قال : «وَأَنْ يَنْوُنَ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذْ»، الضمير في «يَنْوُنَ» راجعٌ
 إلى إِذْ، لأنه أقربُ مذكورٍ.

وقوله : «إِفْرَادُ إِذْ»، أظهره والموضع موضع الضمير لأجل البيان،
 يعنى أَنْ إِذْ إِذَا نَوُنَ، أي : لحقه تنوينٌ في آخره احتَمَلْ - أي : اغْتَفِرِ
 واستُجِيزَ - إفْراده عن الإضافة^(٨) فيبقى دون مضافٍ (إليه)^(٩) لفظاً وإن
 كان مراداً معنى، وهو الجملة المذكورة.

وفي هذا الكلام إشعارٌ بجوازِ تَنْوِينِهِ، لأن ما ذَكَرَ من الحكم مبنيٌّ

(١) الآية ٢٦ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٣٢ من سورة النجم.

(٣) عن س.

(٤) الآية ٦٩ من سورة الأعراف.

(٥) الآية ٥٣ من سورة البقرة.

(٦) الآية ١٥٣ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ١٦٣ من سورة الأعراف.

(٨) س : عن الإضافة إليه.

(٩) عن س.

عليه، وذلك نحو قولك : قام زيدٌ فقامتُ أنا حينئذٍ . ومنه قوله تعالى : {وأنتم حينئذٍ تنظرون^(١)}، {ويلٌ يومئذٍ للمكذِبين^(٢)} وما أشبه ذلك.

ويعنى بالافرادِ الافرادَ اللفظيَّ، وهو التعرِّي عن الإضافة، ولم يردْ أيضاً الافرادَ لفظاً ومعنى؛ بل معنى الإضافة باقٍ، ولذلك قالوا في التنوين : إنه تنوينُ العوضِ، كانه وقع عوضاً عن^(٣) ذكر المضاف إليه، وهو الجملة، والذي يدل من كلامه على بقاء معنى الإضافة قوله : «وألزموا» كذا، لأن هذا الافرادَ المذكورَ جائزٌ قياساً، فلو كان على غير معنى الإضافة لم يقل : وألزموا، فلا بد أن يكون معنى قوله : «يُحتملُ إفرادُ إذ» الافرادَ اللفظيَّ خاصَّةً، فيبقى معنى الإضافة إلى الجُمْل غير زائلٍ، ولذلك كان قولك : قام زيدٌ فقامتُ حينئذٍ، معناه : حين قام زيدٌ. وكذلك قوله : {وأنتم حينئذٍ} أي : حين إذ بلغتِ الحلقومَ، وكلُّ ما جاء من ذلك فعلى هذا السبيلِ.

ثم قال : وما كإذ معنى كإذ؛ يعنى أن هذا الحكم المذكور، وهو الإضافة إلى الجُمْل ليس بمختصٌ بإذ وحدها من ظروف الزمان؛ بل الحكمُ منسحبٌ على غيرها، لكن بشرط أن يكون بمعناها، وهو الزمان الماضي المبهم^(٤) - فكلُّ ظرفٍ زمانى كان مدلوله الزمان الماضي المبهم^(٤) - الذى ليس بمعدودٍ كاسبوع، ولا محدودٍ كأمس، وإنما تقيَّد بالإبهام، لأنَّ إذ كذلك هى الزمان الماضي غير المعدود ولا المحدود، وهو مثلٌ مامثلٌ به في قوله : «حين جاء»، فحين مشتملٌ على معنى إذ، لأنَّه تضمَّن الوصفين، وهما كونه للماضى غير المعدود ولا المحدود، ولذلك

(١) الآية ٨٤ من سورة الواقعة.

(٢) الآية ١٥ من سورة المرسلات.

(٣) س : من.

(٤) عن س.

تقع إذ في موضعه فتقول : نُبَذَ زيدٌ إذ جاء، كما تقول : نُبَذَ حين جاء، فلو كان معدوداً أو محدوداً كالأسبوع وأسماء الشهور والأيام وأمس، ونحو ذلك، لم يُضَفْ إلى الجُمْلِ لمخالفةٍ معنى إذ، بخلاف يوم، ووقت، وزمان، ونهار، وليل، وصباح، ومساء، وغداة وعشيّة، لأنها غير مختصة، فجميعها وما كان نحوها ينسحبُ عليها حكم إذ، فتضافُ إلى الجُمْلِ مطلقاً، كانت اسميةً أو فعليةً، فتقول : قمتُ يومَ قام زيد، ويومَ زيد قائم، وقمتُ حين قام زيد، وحين زيد قائم، وقمتُ وقتَ قام زيد، ووقتَ زيد قائم، وكذلك سائرُها، وحكى من كلامهم : جئتكَ زمنَ الحجاج أميرُ.

وأنشد الأصمعي عن ابن مرثد^(١):

أزْمانَ عَيْنَاءَ سُرُورِ الْمَسْرُورِ

عَيْنَاءَ حَوْرَاءَ مِنَ الْعَيْنِ الْحِيرِ

وقال الأعشي ميمون^(٢):

أُنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ

إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

قالوا معناه : أيام احتاج أبوه إلى عونه، (كما تقول^(٣)) : أنا بالله

تُمَّ بِكَ. وقال الراعي^(٤):/

٣٦٦

(١) هو منظور بن مرثد. والبيت في النوادر لأبي زيد ٥٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٤.

والمنصف ٢٨٨/١ - ٢٨٩، ونتاج الفكر للسيهلي ١٤٩.

(٢) ديوانه. والمحتسب ١٥٢/١.

(٣) سقط من س.

(٤) ديوانه ٢٤. والكتاب ١١١/١، واللسان : هيج، أخا.

لِيَالِي سُعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ
 بِدَوْمَةٍ تَجْرُ عَنْدَهُ وَحَاجِجُ
 قَلِي دِينَهُ وَاهْتِاجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا
 عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوْجُ
 والبيت الثاني أنشده سيبويه، وهو في الكتاب منسوبٌ لأبي نُؤَيْبٍ.
 قال السيرافي : وإنما هو للراعي، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا عَلَى إِضْمَارِ
 (كَانَ^(١))، كَمَا قَدَّرَ سِيبَوِيه فِي قَوْلِ الرَّاعِي أَيْضاً^(٢) :
 أَزْمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي
 مَنَعَ الرُّحَالَه أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا
 تقديره عنده : أَزْمَانُ كَانَ قَوْمِي كَذَا.
 وَمِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ، أَنْشَدَهُ سِيبَوِيه^(٣) :
 عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
 فَنَدَلًا زَرِيقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ
 وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ^(٤) :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا
 لَدَى سَمُورَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلٍ

-
- (١) سقط من الأصل.
 (٢) الكتاب ٢٠٥/١، وشرح الكافية للرضي ٥٢٤/٨، والخزانة ١٤٥/٣ وديوانه ٢٢٤.
 (٣) الكتاب ١١٥/١ - ١١٦، والكامل للمبرد ١٨٤/١، والأصول ١٦٧/١، والخصائص ١٢٠/١،
 وفرحة الأديب ٨٨. وقد نسب في الكامل إلى أعشى همدان، وفي الإصابة إلى أبي الأسود
 الدؤلي. وذكر العيني ٤٦/٣ أنه ينسب للأحوص.
 (٤) ديوانه ٩. والبيت في الخزانة ٢٧٦/٤ عرضاً.

وقال الفرزدق^(١):

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنَ أَصْرَمٍ طَعْنَةً
حُصَيْنِ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ
وقال علقمة بن عبدة^(٢):

طحباك قلبٌ في الحسانِ طروبُ
بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ
وقال النابغة الذبياني^(٣):

على حينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصُّبَا
وقلت : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ

ولما كانت إضافة هذه الظروف التي هي بمعنى إذ إلى الجمل غير لازمة، كما كانت لازمة في إذ وقد أحال في ذلك الحكم على إذ بقوله : «وما كإذ معنى كإذ»، يريد وما كان بمعنى إذ فهو مثل إذ في الحكم - خاف أن يتوهم اللزوم، فحرر ذلك بقوله : «أضيف جوازاً»، إذ لو لم يقل ذلك لفهم له أن يومَ وحينَ وزمانَ ووقتَ ونحوها تلزم إضافتها إلى الجمل، ^(٤) فرفع هذا الفهم تقييده بقوله : «أضيف جوازاً»، أي : ليس إضافتها إلى الجمل ^(٤) بل لازمة لزومها في إذ؛ بل يجوز أن تُضاف إلى المفرد نحو : سرتُ يومَ ^(٥) الجمعة. وقوله : «كأنِّي غداةُ

(١) ديوانه ٢٥٤. والجمل للزجاجي ٢٠٤، والإنصاف ٧٠، وشرح المفصل ٢٢/١، ٧٠/٨.

(٢) ديوانه ٢٣. وأمالى ابن الشجري ٢٦٧/٢.

(٣) ديوانه ٢٢، والكتاب ٢/٢٣٠، والمنصف ٥٨/١، وشرح الكافية للرضي ١٨٠/٣، ٣٠٧. والخزانة ٥٥٠/٦.

(٤) سقط من س.

(٥) س : نحو الجمعة.

البَيِّنِ»، وقوله تعالى : {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ^(١)}. ونحو ذلك، وهو الأصل أن الإضافة إنما تكون إلى المفرد لا إلى الجملة، وأيضاً فليست بلازمة للإضافة مطلقاً؛ بل هي كسائر الأسماء تضاف تارة وتُفردُ أخرى، بحسب مقاصد الاستعمال، نحو : سرت يوماً، وقعدت ساعةً ، وسرت عشيةً. وقال تعالى : {وَلَا تُطْرِدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ^(٢)}. {وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا^(٣)}. وذلك شهير، فَصَحَّ أن يحكم بجواز الإضافة التي ذكر الناظم ، لَعَدِمَ الإضافة الشائع فيها جملةً، أو الإضافة إلى المفرد الذي هو الأصل.

وإنما صَحَّتْ الإضافة إلى الجُمْلِ في هذه الظروف المذكورة حملاً على إذ التي هي الأصل في تلك الإضافة، لأنها فيها لازمة، فَحُمِلَ عليها غيرها لاجتماعهما في المعنى، فتكون إذًا إضافةً يوم وحين (ووقت^(٤)) ونحوها إلى الجُمْلِ فرعاً عن إضافة إذ إليها، وإضافة إذ إلى الجمل (٥) فرعٌ عن الإضافة إلى المفرد، إذ هي الأصل، فإضافة يوم وحين ونحوهما إلى الجمل (٥) في الدرجة الثالثة. وفي كلام الناظم إشعارٌ بفرعية هذه الإضافة في يوم وحين ونحوهما، لأنه لما بَيَّنَّ حُكْمَ إذ أحوال في حكم ماهو^(٦) بمعناها عليها، فكأنها فرعٌ بالشبّه بإذ في أداء معناها المذكور أولاً.

وقوله : «حِينَ جَا نُبَذُ»، مثالٌ مما يَجْرِي مَجْرَى إذ. ويقال: جاء يجيء، وهو

(١) الآية ٣ من سورة ص.

(٢) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٣) الآية ٦٢ من سورة مريم.

(٤) سقط من س.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) س : هي.

الأصل، وبعضُ العربِ^(١) يقول : جايَجِي، وسا يَسُو، من غير هَمْزٍ^(٢)، كأنه حذفه / تخفيفاً، وذلك نادر، فعليه جاء لفظُ الناظم، وله من هذا كثيرٌ في ٣٦٧ نظمهُ للضرورة.

والنَّبْذُ : الإلقاء من اليدِ، وقد يكون (ذلك)^(٣) حقيقةً نحو : نَبَذْتُ الثوبَ والخاتمَ، وقد يكون مجازاً نحو : نَبَذْتُ فلاناً : إذا طردته وأبعدته عنك. وهذا منه، أي : حين جاء طُردَ وأبعدَ.
وفي كلامه^(٤) بعدُ نظرٌ من أوجهٍ أربعة :

أحدها : أنه أطلقَ القولَ في إضافةِ إِذْ إلى الجُمْلِ، وليس على إطلاقه، وذلك أنَّ الجملةَ الابتدائيةَ الواقعةَ بعدِ إِذْ إما أن يكون خبر المبتدأ فيها اسماً أو فعلاً، فإن كان اسماً فالقولُ ماقالَ، وإن كان فعلاً فإمّا أن يكون مضارعاً أو ماضياً، فإن كان مضارعاً أو ماضياً، فإن كان مضارعاً : جاز أيضاً وصحَّ كلامه فيه، فتقول : جئتُك إِذْ زيدٌ يقومُ، كما تقول : جئتُك إِذْ يقومُ زيدٌ، وإن كان ماضياً : فالنحويون يستقبحون نحوَ جئتُ إِذْ زيدٌ قامَ؛ قال السيرافي : ويقبَحُ التقديمُ. يعني تقديمَ الاسمِ مع الماضي لا يقولون : جئتُك إِذْ زيدٌ قامَ، إلا مُسْتَكْرَهاً. وعُلِّلَ ذلك بأنَّ إِذْ للماضي، فاخترأوا ما يلائمُهُ إياها للمطابقةِ بينهما.

قال ابن مالك في الشرح : مدلولُ إِذْ وقام من الزمان واحد، وقد

(١) الكتاب ٥٦/٣.

(٢) الأصل : من غيرهم.

(٣) سقط من س.

(٤) في صلب الأصل : وفي قوله. والمثبت عن الهامش، س.

اجتمعاً في كلام^(١) فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ماسواه، فإن الذي بعد إذ في جميعه غير موافق لها في مدلولها، فاستوى اتصاؤها وانفصالها عنه. وكذلك نقول : الجملة الابتدائية الواقعة بعد حيث إما أن يكون خبر المبتدأ فيها اسماً أو فعلاً، فإن كان اسماً صح ما قال، وإن كان فعلاً كان قبيحاً كان الفعل مضارعاً أو ماضياً، كما يقبح بعد إذ، نص على ذلك سيبويه، كما نص على ماتقدم في إذ، لأن حيث تجرى في هذا المعنى مجرى إذ وهل ونحوهما. وإذا ثبت هذا لم يصح ما ذكر من الإطلاق.

والثاني : أنه جعل هذه الإضافة إلى الجملة مطلقة، وليس كذلك؛ بل الإضافة في جميع ماتقدم على وجهين : إضافة إلى نفس الجملة كما قال، وذلك إذا كانت الجملة المضاف إليها اسمية من مبتدأ وخبر نحو : جئت زمن الحجاج أمير، وإضافة إلى الفعل لا إلى الجملة نفسها، وذلك إذا كانت الجملة فعلية. فإذا قلت : جئت يوم قام زيد، فليست الإضافة فيه إلى نفس الجملة؛ بل إلى جزئها الذي هو الفعل، وكأن الإضافة هنا إنما جازت لدلالة الفعل على مصدره، فكان الإضافة إلى المصدر. وأمّا أن يقال : إن الإضافة إلى نفس الجملة، كما كان ذلك في الاسمية، فلا يصح والدليل على هذه الدعوى بناؤهم المضاف إلى الماضي دون المضارع في الأمر العام، فإن البناء مع الماضي جائز بإطلاق كثير في السماع، بخلاف البناء مع المضارع، فإنه غير موجود أو هو قليل، فتفريق العرب بين الموضعين دليل على أن الإضافة للفعلين، ولو كانت إضافة إلى الجملة من حيث هي جملة لتساوى الأمران، فجعل الناظم كلا الضريبتين من الإضافة إلى الجمل فيه مآثر.

(١) في صلب الأصل : مكانه. والمثبت عن الهامش، س.

والثالث : أَنَّهُ قَدَّمَ لِإِذْ مِنْ الْحَكْمِ أَمْرَيْنِ^(١) : الإِضَافَةُ إِلَى الْجَمْلِ،
والإِفْرَادِ / عَنْ الإِضَافَةِ لَفْظًا وَتَعْوِيزَ التَّنْوِينِ. ثُمَّ قَالَ : وَمَا كَإِذْ مَعْنَى ٣٦٨
كَإِذْ»، يَعْنِي أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَهَا فِي الْمَعْنَى فَهُوَ مِثْلُهَا فِي الْحَكْمِ مُطْلَقًا،
فَاقْتَضَى أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَهَا فِي الْمَعْنَى يَصَافُ إِلَى الْجَمْلِ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ،
وَيُفْرَدُ عَنِ الإِضَافَةِ فَيَعْوِزُ مِنْهَا التَّنْوِينُ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَفْعَلْ
ذَلِكَ إِلَّا فِي إِذْ خَاصَّةً.

لا يقال : إِنْ قَوْلُهُ «أَضِفْ جَوَازًا» عَيْنُ الْمَرَادِ، وَأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي
الإِحَالَةِ عَلَى حَكْمِ إِذْ الإِضَافَةُ الْمَذْكُورَةُ خَاصَّةً، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا
اعْتِرَاضَ، لَأَنَّا نَقُولُ : ذَلِكَ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ، لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ : «أَضِفْ جَوَازًا» فَقِيدُ
الإِضَافَةِ بِكَوْنِهَا جَائِزَةً لَا وَاجِبَةً؛ إِذْ كَانَتْ وَاجِبَةً فِي إِذْ، فَظَهَرَ أَنَّ
الْمَقْصُودَ تَحْرِيرَ وَجْهِ الْحَكْمِ بِالإِضَافَةِ، وَهُوَ كَوْنُهَا عَلَى الْجَوَازِ. وَإِذَا أُمِكنَ
أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ هَذَا، فَمَنْ أَيْنَ يَتَعَيَّنُ أَنَّ ذَلِكَ فِي الإِضَافَةِ لَا فِي الْإِفْرَادِ
وَتَعْوِيزِ التَّنْوِينِ؟ وَعَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ يُلْزَمُ حَكْمُ آخَرٍ، وَهُوَ الْبِنَاءُ، لِأَنَّهُ لَمَّا
قَالَ : «وَمَا كَإِذْ مَعْنَى كَإِذْ»، وَلَمْ يَعْينْ وَجْهًا مِنَ الْوُجُوهِ، وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى
جَمِيعِ الْأَحْكَامِ اللاحقة لِإِذْ، وَمِنْ جَمَلَتِهَا الْبِنَاءُ، فَيَتَعَيَّنُ دُخُولُ حَكْمِهِ فِيهَا
كَانَ مِثْلَهَا مِنَ الظُّرُوفِ، وَالظُّرُوفُ الَّتِي فِي مَعْنَى إِذْ لَا يُلْزَمُ فِيهَا الْبِنَاءُ،
فَبَانَ بِهَذَا أَنَّ كَلَامَهُ مُشْكَلٌ.

والرَّابِعُ فِي قَوْلِهِ : «وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذْ»، وَهُوَ أَنَّهُ بَنَى
إِفْرَادَهَا عَنِ الإِضَافَةِ عَلَى تَنْوِينِهَا عَلَى حَدِّ بِنَاءِ الْمُسَبَّبِ عَنِ السَّبَبِ، أَيْ :
إِنْ نُوتِنْتَ سَاغَ إِفْرَادُهَا. وَهَذَا عَكْسُ مَا عَلَيْهِ الْحَكْمُ، إِذْ الإِضَافَةُ لَمْ تَسْقُطْ

(١) س : أمران.

بسبب التنوين، بل الإضافة هي الساقطة أولاً، ثم أتى بالتنوين عوضاً مما سقط، ولذلك سُمي تنوين العِوض، وإذا كان كذلك لم تصلح تلك العبارة أن يؤتى بها، لأنها تفهم عكس المراد.

والجواب عن الأول أن يقال : أما حيثُ فإنه أطلق هنا وقيد في باب الاشتغال فبين أن حيثُما لا يليها الاسم بعده الفعل إلا على إضمار، فتبين أنها لا يقع بعدها اسم يليه فعل، وحيثُ قد تجرى مجرى حيثُما في هذا الحكم حسب ما تقدم، إذ يدخلها معنى الجزاء وإن لم يُجزم بها دون «ما» عند البصريين، ففيمما تقدم إشارة إلى هذا المعنى، فصار الإطلاق هنا مقيداً، وهذا^(١) تَلَفِيقٌ. وأما إذ فلا أجد الآن فيها جواباً.

وعن الثاني : أن ما قيل من التفرقة بين الجملتين لانهض من وجهين :

أحدهما : أن يمنع الفرق ابتداءً، إذ البناء والإعراب - على الجملة - جائزان في حال الإضافة إلى الماضي والمضارع على رأى الناظم، كما أنهما جائزان عنده في حال الإضافة إلى الجملة الاسمية، كان أول الجزأين مبنياً أو معرباً. وإذا كان كذلك لم يكن الفرق مُعْتَبِراً ولا معتداً به، فكان^(٢) في حكم الساقط.

والثاني : إذا سلّم الفرق فإنما ذلك اعتبار لفظي مع أن الإضافة في الحقيقة للجملة لا للفعل وحده، وإنما جازت الإضافة إلى الجملة مطلقاً لتقديرها بالمفرد، فقولك : يومَ قام أو يقومُ زيد، في تقدير : يوم قيام زيد / وقولك : زمان الحجاج أميرٌ، في تقدير : إمارة الحجاج. وإنما ٣٦٩

(١) الأصل : وذلك.

(٢) الأصل : فصار.

الإعراب والبناء باعتبارين، كما سيذكر إن شاء الله.

وعن الثالث : أنه لما كان يدخل عليه الأمران المعترضُ بهما، وأمرُ آخرُ وهو لزومُ الإضافة، أتى بما يُحرّرُ عبارته، فأخبر أن مراده بالإحالة على أحكام إذ إنما هي الإضافة، لكن على الجواز فقال : «أضف جوازاً»، وأن البناء أيضاً على الجواز فقال : «وابن أو أعرب». والذي يُعين هذا المراد أن قوله : «أضيفُ جوازاً» وما عطف عليه من قوله : «وابن أو أعرب» جملتان مُبَيَّنَتان للحكم المتقدم، وكأنهما مُبدَلَتان^(١) معنى من قوله : «كإذ»، والتقدير : وما كإذ معنى يشابه إذ في الحكم فيُضاف إلى الجمل لكن جوازاً ويُنَى جوازاً. وإذا كانتا على حكم البديل لم يمكن إلا أن يُحمَلَ الكلامُ الأوّلُ على ماقيّد به ثانياً. فعلى هذا يكون البيتُ بعده وما يليه تفسيراً لما تَضَمَّنَه قوله : «وما كإذ معنى كإذ». أو يكون قوله : «أضف جوازاً» وحده هو المفسرُ لقوله : كإذ، وما ذكر بعدُ من حكم البناء والإعراب كلام مستأنف، وعليه يدلُّ قوله : «وما كإذ قد أُجْرياً»، أي : ابن أو أعرب ما حكمَ له بحكم إذ في الإضافة وحدها. وهذا هو الأظهر. وعلى كلا الوجهين لا يبقى لإفراد يوم وحين ونحوهما عن الإضافة مدخلٌ، وهو ما أردنا.

وعن الرابع : أنه لا يتعين من كلامه ترتيبُ الإضافة^(٢) على وجودِ التنوين، بل إنما يظهر منه أن احتمال الإفرادِ مَبْنِيٌّ على التنوين، واحتمالُ الإفرادِ غيرُ الإفراد، وكأنَّه عبارة عن استعمالها (مفردة^(٣))، ولا شك أن استعمالها مفردة لا يكون إلا بعد التنوين، والتنوين لا يكون^(٤) إلا بعد إسقاطِ المضافِ إليه، وهو

(١) الأصل : مبتدآن

(٢) كذا، وصواب العبارة أن يقال : «ترتيب الإفراد عن الإضافة» : راجع الاعتراض الرابع.

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل : لا يصحّ.

معنى الإفراد، فإذا الإفرادُ سابقٌ في القياس والتقدير على التنوين،
والتنوين سابقٌ على استعمالِ إذ مفردةً، وهذا في نفسه صحيحٌ، فلا
إشكال. (والله أعلم^(١)).

وابن أَوَ اعربَ ما كَاذَ قَدْ أُجريا
واخترَ بنا مَثَلُو فِعْلٍ بُنيا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأَ
أُعْرِبَ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

يعنى أن ما أُجْرِيَ مُجْرَى «إذ» من الظروف فأُضِيفَ إلى الجمل
يجوزُ فيه الإعرابُ والبناءُ مطلقاً، كان الذى يليه من أجزاء الجملة معرباً
أو مبنياً، لكن في الموضع الذى أُجْرِيَ فيه الظرفُ مُجْرَى إذ، فلذلك قال :
«ما كاذ قد أُجريا»، أي إن هذا التخيير إنما يكون إذا أُضِيفَ إلى الجمل،
ففي حال إضافته إلى المفردات لا يكونُ ذلك فيه. وهكذا الحكمُ إذا قلت :
عجبتُ من يومٍ قُدومٍ زيدٍ، ومن حينِ القيامِ، ومن يومِكِ، ومن وقتِ طلوعِ
الشمس. وما أشبه ذلك؛ إذ لا مُوجِبَ هنا للبناء، وإنما يحضُرُ^(٢) الموجبُ
عند الإضافة إلى الجمل، كما قال. وأطلق القول بجواز الوجهين على
الجملة، فلم يُقَيِّدهُ بأمرٍ، ولا فَصَّلَ الحكم بحسب الجمل، وإنما فَصَّلَ
في^(٣) الاختيار بين الوجهين الجائزين، فذكر أنه لا يخلو أن يكون الظرفُ
قد وَلَّى فعلاً مبيناً أولاً، فإن كان كذلك فالمختارُ بناءُ ذلك الظرفِ، فتقول :
أعجبني / يومَ قام زيدٌ، وانتظرتُه من حينِ طلعتِ الشمسُ إلى زمنَ ٣٧٠

(١) عن الأصل.

(٢) في : يخص.

(٣) في الأصل : بالاختيار.

غَرِبَتْ.

ومنه قول النابغة^(١):

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصُّبا
وقلتُ : أَلَمَّا أَصَحَّ وَالشَّيْبَ وَازِع
وأنشد سيبويه^(٢):

على حينَ ألهى الناسَ جُلَّ أمـورهم
فَنَدَلًا - زُرَيْقُ - المَالَ نَدَلُ الثَّعَالِبِ
وتقول على غير المختار - وهو الإعراب - : أعجبنى يومُ قامَ زيدُ، وانتظرتُه
من حينِ طلعتِ الشمسُ إلى وقتِ غَرِبَتْ. ورُويَ البَيَّتَانِ بالوجهين : على حينِ
عاتبتُ المشيبَ، وعلى حينِ ألهى الناسَ جُلَّ أمورهم.

وإن كان الظرفُ لم يَلِ فعلاً مبنياً فليس البناءُ بمختارٍ، وذلك إذا ولى فعلاً
معرباً - وهو المضارع - أو اسماً مبتدأً، بل الإعراب هو المختار، وذلك قوله :
«وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مَبْتَدَأٍ أُعْرِبَ»، فتقولُ : أقوم من حينِ تقومُ، وأكرمك في يومِ
تقومُ. وفي القرآن قال الله : {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقُهُمْ^(٣)}، في
قراءة غير نافعٍ، وكذلك : {يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً^(٤)} في قراءة ابن

(١) ديوانه ٣٢. وهو من شواهد الكتاب ٣٣٠/٢، والمنصف ٥٨/١، وأمالى الشجرى ٤٦/١، ١٣٢/٢،
٢٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٣، ٨١، ٩١/٤، ١٣٦/٨، والإنصاف ٢٩٢، والمغنى
٥١٧، والرضى على الكافية ١٨٠/٣، ٣٠٧، والخزانة ٥٥٠/٦، وشرح أبيات المغنى ١٢٣/٧.

(٢) الكتاب ١١٦/١. وقد نسب البيت إلى الأحوص، وأعشى همدان، ورجل من الأنصار. وهو من
شواهد الخصائص ١٢٠/١، والإنصاف ٢٩٣، والتصريح ٣٣/١. وفي فرحة الأديب ٨٨، والعيني
٤٦/٣، ٥٢٣، واللسان، مادة : ندل . والندل : نقل الشيء من مكانه لآخر. وزريق : بطن من
الخرزج. انظر فرحة الأديب.

(٣) الآية ١١٩ من سورة المائدة. وانظر الإقناع لابن الباناش ٦٣٧.

(٤) الآية ١٩ من سورة الانفطار، وانظر الإقناع لابن الباناش ٨٠٦.

كثير وأبي عمرو. وتقول : جئتُك في حينٍ زِيدُ قائمٌ، وهذا حينٌ زِيدُ قائمٌ. وقال
قيسُ بن الخطيم^(١) :

وعهدى بها أيامَ نحنُ على منى

وأحسنَ بها عذراءَ ذاتِ ذوائبِ

وأما غيرُ المختار فهو الذى قال فيه : «ومن بنى فلن يُفندا» ، يعنى أن من
قال بجواز البناء إذا كان الظرف قبل فعل مُعَرَّبٍ أو قبل مبتدأ، فقولُه صحيح
جارٍ على كلام العرب، فقد نُقِلَ عنها البناء هنا، فمن شواهد البناء قبل المضارع
قراءةُ نافع : {هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقُهم^(٢)}، بنصب اليوم والإشارة إلى
اليوم، فلا يكن ظرفاً، بدليل القراءة الأخرى، والجمع بين معانى القرآن هو
الأحقُّ. وقرأ ابنُ عامرٍ ونافعٌ وقراء الكوفة : {يومٌ لاتملك نفسٌ لنفسٍ شيئاً}،
بالفتح ، والمعنى في القراءتين واحد، لأن {يومٌ لاتملك} تفسير لـ {يومُ الدين^(٣)}،
فكأنه قال : هو يومٌ كذا. ولا يقدرُ فيه : أعنى {يومٌ لاتملك}، قال المؤلف : «لأنَّ
تقدير «أعنى» لا يصلح إلا بعد ما لا يدلُّ على المسمى دلالة تعيين، ويوم الدين دال
عليه دلالة تعيين، فتقدير «أعنى» غير صالح معه^(٤)». وأنشد في الشرح^(٥) :

إذا قلت : هذا حينٌ أسلو يهيجنى

نسيمُ الصُّبا من حيثُ يطلعُ الفجر

(١) ديوانه ٣٦. وفيه رواية أخرى لصدر البيت، وهى : ولم أرها إلا ثلاثاً على منى

(٢) انظر الاقتناع لابن الباذش ٦٢٧.

(٣) من الآية ١٨ من سورة الانقطار.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٨.

(٥) ن. م والورقة. والبيت لأبى صخر الهذلى، انظر شرح السكرى ٩٥٧، وهو من شواهد المغنى

٥١٨، وفي شرح أبيات المغنى للبغدادى ١٢٥/٧.

ومن شواهد البناء مع الجملة الاسمية ما أنشدته في الشرح من قوله^(١):

تَذْكُرُ مَا تَذْكُرُ مِنْ سُلَيْمِي

على حين التراجع غير دان

وأنشد قول الآخر^(٢):

ألم تعلمي - ياعمرك الله - أنني

كـرِيمٌ على حين الكرام قليل

وله أبيات أخر لم أقيدها. وأنشد سيوييه للبيد^(٣):

على حين من تلّبت عليه ذنوبه

يرث شـرّيه إذ في المقام تدأبر

وهو مُقيّد بالوجهين.

والتفنيد : اللوم وتضعيف الرأي، وأصله من القنّد، وهو ضعف الرأي من

الهرم. ويقال : أفند في كلامه : إذا أخطأ. وأفندته : إذا خطأته.

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٨. وهو من شواهد التصريح ٤٢/٢، والهمع ٢٣٠/٣،

والأشمونى ٢٥٧/٢، وفي العيني ٤١٢/٣. وقائله مجهول.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٦، والبيت من شواهد المغنى ٥١٨، وهو لبشر بن هزيل

الفزاري، روى ذلك عن الأحول. انظر شرح أبيات المغنى للبغدادى ١٢٦/٧.

(٣) الكتاب ٧٥/٣. وهو من شواهد الإنصاف ٢٩١، والرضى على الكافية ١٠١/٤، والهمع ٢٣٤/٤،

وفي الخزانة ٦١/٩. وديوان لبيد ٢١٧، ورواية عجزه فيه :

يجد فقدها وفي الزناب تداثر

ونبه في التحقيق على الرواية التي هنا. وقبل البيت :

فرّدت معداً والعباد وطيئاً وكلبا كما زيد الخماس البواكر

واللبث والريث : البطء. والذنوب : الدلو العظيمة. والتداثر : التزامم والتكاثر. والذود : الطرد.

والعباد : قبائل شتى. والخماس - بالكسر - : الإبل التي لاتشرب أربعة أيام. والبواكر : التي

تبكر غداة الخميس.

يقول : ندّت عنك في ذلك الوقت، وإنما هذا مثل، أراد الأسنن التي كثرت عليه.

ثم هنا مسائل :

إحداها : أن قوله : «ومن بنى فلن يُفَنَّدَا» ، معناه : من قال بجواز البناء فيما يليه المضارع أو المبتدأ ، فقوله غير خطأ. وهذه إشارة إلى الخلاف الواقع في المسألة ، وذلك أن ما ذكره هنا هو مذهب / الكوفيين ، ٣٧١ ومال إليه بعض البصريين كالسيرافي ، أعنى إلى جواز البناء مع المضارع ، والكوفيون يقولون ذلك معه ومع المبتدأ. ورأى البصريين عدم الجواز في ذلك كله^(١) ، بناءً على عدم السماع الذى يُقاسُ على مثله ، فإن ما ذكر من الآيات محتملٌ لغير البناء ، وما في الشعر نادرٌ محفوظ ، وأكثره لم يقع عليه القدماء مع شدة بحثهم. وأيضاً فإن الإضافة إلى المبنى مؤثرة في غير هذا الباب جواز البناء ، نحو قوله تعالى : {إنه لحقُّ مثل ما أنكم تنطقون^(٢)} ، على قراءة نصب (مثل). وأنشدوا^(٣) :

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

حمامة في غصون ذاتٍ أو قال

فكذلك تُؤثِّرُ هنا ، وأما الإضافة إلى المعرب فلم نجدها تُؤثِّرُ البناء. وأما ابن مالك فلم ينهض عنده هذا ، بل ذكر الشواهد المذكورة ورجَّحها بما ذكر. وأيضاً إذا كانت الجمل في نحو «على حين التراجع غيردان» مصدرة بمعربات إعراباً أصلياً ، وقد جاءت

(١) انظر المساعد ٣٥٦/٢.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الذاريات. وهى قراءة في السبعة ، انظر الإقناع ٧٧٢.

(٣) لأبى قيس بن الأسلت. والبيت من شواهد الكتاب ٣٢٩/٢ ، وأمالى الشجرى ٤٦/١ ، ٢٦٤/٢ ، والإنصاف ٢٨٧ ، وابن يعيش ٨٠/٣ ، ١٣٥/٨ ، والمغنى ١٥٩ ، ٥١٧ ، والرضى على الكافية ١٢٧/٢ ، ١٧٥/٣ ، ١٨١ ، وفي الخزانة ٤٠٧/٣ ، ٥٣٢/٦ ، ٥٥٢ ، واللسان ، مادة : وقل. والأوقال : جمع وقل - بفتح فسكون - وهو ثمر النّوم.

على^(١) حالٍ لم يُضطرَّ لملئها، بل توازى مجيئها في الاختيار؛ إذ كان يمكن الشاعر أن يجرَّها وقد بيَّنت الظروفُ معها، فلأنَّ تُبنى مع المضارع الذي ليس إعرابه إعراباً أصلياً، بل هو بالشَّبهِ، أحقُّ وأولى؛ ولذلك جعله السيرافي من الإضافة إلى غير المتمكن، إذ المضارع غير متمكَّن باعتبار أنه غير مُعربٍ في الأصل. وأيضاً فقال ابن مالك في الشرح : «سببُ بناء المضافِ إلى جملةٍ مصدرية بفعل مبنىٍّ إمَّا قصد المشاكلة، وإمَّا غير ذلك، فلا يجوز أن يكون الأول^(٢) لأمرين، أحدهما : أن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها باسم معرب، ولا مشاكلة، فليس^(٣) لقصدها. والثاني : أن المضاف إلى جملة مصدرية بفعل مبنى لو كان سبب بنائه قصد المشاكلة، لكان ما^(٤) أضيف إلى اسم مبنىٍّ أولى؛ لأن إضافة ما أضيف إلى مفردٍ إضافةً في اللفظ والمعنى، وإضافة ما أضيف إلى جملةٍ إضافةً في اللفظ^(٥) لا في المعنى ، وتأثير ما يخالف لفظه معناه أضعفُ من تأثير ما يوافق لفظه معناه ، وقد ثبت انتفاء سببية الأقوى فانتفاء سببية الأضعف أولى^(٦). فثبت أن البناء لأمرٍ آخر سيأتى.

فالصوابُ ما ذهب إليه الناظم ، والله أعلم .

والثانية : أن قوله : « وابن أو اعرب » ، وقوله : « ومن بنى فلن يفندا » ، أثبت به البناء ولم يذكر له سبباً ، وإنما ذكر في باب المعرب والمبنى سبباً للبناء جملياً هو شبه الحرف ، فيسأل هنا عن ذلك والجوابُ من وجهين :

(١) أ : في.

(٢) في شرح التسهيل مكان الأول : « قصد المشاكلة ».

(٣) في شرح التسهيل : « فامتنع أن يكون البناء لقصدها ».

(٤) في شرح التسهيل : « لكان بناء ما ... ».

(٥) في شرح التسهيل : « إضافة في اللفظ، وإلى المصدر في التقدير ».

(٦) شرح التسهيل، ورقة ١٧٩. وقد تصرف الشاطبي كثيراً في أواخر هذا النص المقتبس.

أحدهما : أن تقول : إن البناء هنا على الجواز ، ولا نقول : إن السبب الإضافة إلى مبنى ، لما يلزم عليه من إيراد المؤلف . ولا [أيضاً] ^(١) يلزم أن يتكلف القول بشبه الحرف هنا بناءً على أن ما ذكر في باب المعرب والمبنى إنما هو سبب لزوم البناء لا سبب جوازه .

والثاني : أن نلتزم أن لا سبب لبناء جائز أو لازم إلا شبه الحرف ، بناءً على المحمل الآخر في كلام الناظم ، فنقول : لما كان المضاف إلى الجملة المستقلة بالإفادة يُصيرها غير تامة ولا مستقلة حتى يتم بغيرها / ٣٧٢ فتقول : حين قمت قمت ، ويوم أتيت أكرمتك ، ونحو ^(٢) ذلك ، أشبه المضاف بذلك حرف الشرط فإنه كذلك ، ألا ترى أنك تقول : إن قمت أكرمتك ، وإن قعدت ضربتك ، وكان قولك : « قمت » و « قعدت » قبل دخول « إن » مستقلاً ، ثم صار بعد دخولها غير مستقلاً ، بل محتاجاً إلى كلام آخر ، فالبناء على هذا سببه شبه الحرف ، لكن لما كان هذا الاعتبار غير لازم كان البناء كذلك .

فإن قيل : على أي نوع من أنواع شبه الحرف يتفرع ؟
فالجواب : أنه يمكن أن يرجع إلى الافتقار ، لأن الظرف لما صار مفتقراً إلى تلك الجملة ، وإن كان ذلك الافتقار عارضاً ، أشبه الافتقار الأصل الذي وُضِعَ الاسم المبني عليه ، نحو : الذي ، والتي . وقد تقدم نحو هذا في باب « لا » التي لنفي الجنس .

أو تقول - وهو الأجرى على تعليل البناء : إنه يرجع إلى شبه

(١) عن أ. س.

(٢) في الأصل : «وما أشبه ذلك».

الحرف المعنوي ، إذ كان في الظرف معنى رُبط به إحدى الجملتين بالأخرى ، كمعنى الشرط الذي يربط بين الجملتين . هذا هو الذي ينبغي أن يقال ، لا الأول .

والثالثة : فيما عسى أن يُشكّل من كلامه ، وذلك ثلاثة مواضع :

أحدها : أنه ذكر البناء ولم يذكر علامَ يُبنى ذلك المضاف؟ أعلى الضم أم الفتح أم الكسر؟ وكان من حقّه ذلك ، لأنه قال : « وابن أو اعرب » . وكلاهما لا بدّ له من صورة ، أمّا الإعرابُ فيظهر من تقدّم العامل ، وأمّا البناء فليس بمعروفٍ إلا أن يُعرّف به ، فلما لم يُعرّف بذلك كان كلامه ناقصَ الفائدة .

والثاني : أنه لما قال : « ما كاذٌ قد أُجريا » ، اقتضى أنه إذا لم يجر مجرى إذ ، وذلك حين إضافته إلى المفرد ، فهو خالٍ عن ذلك الحكم . وليس كذلك ، بل المفرد الذي يُضاف إليه ضربان :

أحدهما : ماعدا إذ ، فلا يُبنى معه المضاف وإن كان المضافُ إليه مبنياً ، نحو : يومك ، وحين ذلك ، وما أشبهه .

والثاني : إذ ، فالمضاف هنا يجوز أن يُبنى فتقول : ماجئتكَ من يومئذٍ قام زيد ، وانقطعتُ عنك من حينئذٍ . ويجوز أن يُعرّب فتقول : من يومئذٍ [قام زيد]^(١) ، ومن حينئذٍ . ومنه القراءتان المشهورتان : (ومن خِزْيِ يومئذٍ)^(٢) ، على البناء ، وهي لنافعٍ والكسائي ، (ومن خِزْيِ يومئذٍ) ، بالإعراب ، وهي للباقيين من السبعة^(٣) . وكذلك : (من عذابِ يومئذٍ)^(٤) ، و (من عذابِ

(١) عن أ، س.

(٢) الآية ٦٦ من سورة هود.

(٣) انظر: الإقناع لابن الباذش ٦٦٥.

(٤) الآية ١١ من سورة المعارج.

يَوْمِيذٍ^(١) . وذلك مشهور كثيرٌ فى الكلام ، ومفهوم كلام الناظم يقتضى الإعراب خاصةً ، كما ترى . وهو غير صحيح .

والثالث : أنه تكلم فى بناء الظرف الذى بمعنى إذ ، وهو المختص بالزمان الماضى ، وإذا وقع بعد الظرف فعلٌ معربٌ - وهو المضارع - فإنما يكون بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال ، نحو : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)^(٢) ، و (يوم لا تملكُ نفسٌ لنفسٌ شيئاً)^(٣) ، فإذا لا يصح ذكر الفعل المضارع ؛ إذ لا يصح أن يقع بعد الظرف المراد به الماضى ماعداً إذ ، لأنك تقول : قام زيد إذ يقوم عمرو ، وفى القرآن : (وإذْ تقولُ للذي أنعم الله عليه)^(٤) . وأما أن يقال : قام زيد يوم يقوم عمرو - وأنت تريد : يوم قام عمرو فهذا ممنوعٌ . وكلام الناظم صريحٌ أو كالصريح فى جواز ذلك .

فإن قيل : / لعله يريد الظرف الذى بمعنى إذا ، وهو الذى ٣٧٣ للاستقبال ، إذ لا شك أن الظرف الذى بمعنى إذا حكمه حكمٌ إذا فى الإضافة إلى الجملة الفعلية كما سيأتى . وعلى ذلك يجوز بناؤه وإعرابه ، وإذا كان كذلك صحَّ كلامه .

فالجواب : أنه بعيدٌ عن قصدٍ هذا ، لأنه لما ذكر جواز البناء فيما أُجرى مجرى إذ ، فصل الأمر فى ذلك على تلك الوجوه ، فرجَّح البناء فيما يليه الماضى ، والإعراب فى غيره ، وهذا تفصيلُ تلك الجملة ، فكيف

(١) الآية ١١ من سورة المعارج .

(٢) الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٣) الآية ١٩ من سورة الانفطار .

(٤) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب .

يَصِحُّ إِدْخَالُ مَا بِمَعْنَى إِذَا فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ؟ ثُمَّ إِنَّهُ لَادِلِيلٌ عَلَيْهِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْمَصِيرِ إِلَيْهِ، فَكَانَ فِي كَلَامِهِ تَثْبِيحٌ^(١) وَتَخْلِيْطٌ .

ووجه رابعٌ ، وهو أنه يقتضى أنَّ الظرفَ نوَّجهين، وإن كان مثنى نحو اليومين والليلتين، وليس كذلك، بل الإعراب لهذا^(٢) لازمٌ وإن أُضيف إلى الجملة .

والجواب أن يقال : أما الأول فهو واردٌ ، ولا جواب عنه ، إلا أن يقال: تركه اعتماداً على إلقاء الشيخ للتلميذ، وهذا المنزع قد كان بعضُ شيوخنا - رحمهم الله - يؤنِّس به في بعض المواضع من الكتاب المقروء عليه إذا وقعت منه مسألة [مشكلة^(٣)] أو غير مُخلَّصة حقَّ التخليص^(٤)، فيقول : هذا ممَّا تركه الشيخ ليقع الافتقار من التلميذ إلى الشيخ المقرئ في فهم ما أشكل، وإلا فلو بيَّن كُلُّ شَيْءٍ لَمْ يُعْرَفْ مقدارُ الشيخ. بنحو هذا كان يؤنِّس - رحمه الله - لكن على مأخذ آخر، فكذا نقولُ هنا اقتداءً به. وهكذا يُقال فيما كان نحو هذا .

وأما الثانى فإن جمهورَ الإضافة إلى المفرد لا يقتضى بناءً أصلاً، وإنما اختصَّت بذلك إذ قُبِنَى المضاف معها وحدها، فهى في ذلك من النادر الخارج عن القياس.

ووجه ذلك أن ذكرَ إذ في نحو : يومئذٍ وحينئذٍ كالتركرار للتوكيد، لأنَّ الحين وإذ بمعنى واحدٍ، وقد قال الكُميت^(٥):

(١) ثَبَّحَ الْكِتَابَ وَالْكَلَامَ تَثْبِيحًا : لَمْ يَبَيَّنْهُ. وَقِيلَ : لَمْ يَأْتِ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ.

(٢) أ : فِي هَذَا.

(٣) عَنْ أ، س.

(٤) فِي الْأَصْلِ، س : التَّخْلِيسُ.

(٥) لَمْ أَجِدْهُ فِي دِيْوَانِهِ.

ليألي إِذْ غُصِنِي وَدِيقُ وَلِمْتِي

أَكْفَتْهُمَا مَحْلُوسَ لَبٍّ وَخَالِسَا

وقد عَدَّهما الناسُ في باب إضافة الشيءِ إلى نفسه حسب ما تقدّم.
والمتاوّلون جعلوهما من باب إضافة المسمى إلى الاسم، وإذا كان
كذلك، وكانت إِذْ لازمةً للإضافة إلى الجملة، صار الحينُ في حينئذٍ كأنه
هو المضاف إلى الجملة، فعومِلَ معاملةً ما أُضِيفَ إليه مباشرةً، فلا
اعتراض على هذا مع تسليم أن مفهوم كلام الناظم ما قيل في السؤال،
وإلا فلا نسلم أن له مفهومًا، لأن قوله : «وابن أو أعرب ما كاذ قد أُجريا»،
في معنى أن لو قال : وابن أو أعرب ما ذُكِر، أو : ابنه أو أعربه، لأنه لما
قال: «وما كاذ معنى كاذ»، كان وجهُ العبارة أن يقول : وابنه أو أعربه، أو
: وابن ما ذُكِر أو أعربه. فهو في موضع الضمير، فقوله : «ما كاذ قد
أُجريا» هو كإعادة ذكر الظاهر، وإذا كان كذلك فلا مفهوم له إلا مفهومُ
اللقب، وهو باطل عند الجمهور^(١).

وأما الثالث فيمكن أن يكون قَصَدَ ذُكْرَ ما هو بمعنى إِذْ^(٢) وإذا
معًا، ويكون قوله : «ما كاذ قد أُجريا» حكمٌ مفردٌ بالذكر، ثم ذكر عبارة
تشمل ما هو بمعنى إِذْ^(٢) وما هو بمعنى إذا، وهي محلّ التفصيل المذكور
في قوله : واختَرنا كذا إلى آخره، ويسهل الأمر في ترتيب عبارته / . ٣٧٤
وأما الرابع فقد تقدّم أنه لا يدخل له من أسماء الزمان في قوله :

(١) قال السهيلي في النتائج ٢٥٨ عن العلم : «ليس له مفهوم خطاب عند الأصوليين إلا الصيرفي من الشافعية».

(٢) عن هامش الأصل، أ، س.

«وما كإِذْ معنى كإِذْ» ماهو معدودٌ ولا محدود، والمثنى من قبيل المعدود كالأسبوع ونحوه. وعلى أنه [قد^(١)] نقل في الشرح عن ابن كيسان جواز إضافة نحو يومين وليلتين إلى الجملة، ثم رده بعدم السماع، فإذا ليس المثنى بذى وجهين لعدم المقتضى لذلك فيه، وهو عدم الإضافة إلى الجملة، والله أعلم.

وَالزَّمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا عَتَلَى

هذا الكلام على إِذَا التي وُضِعَتْ للزمان المستقبل، ويعنى أَنَّ الإضافة في إِذَا لازمة، فلا تُوجَدُ وهي ظرفٌ دونها، لكن لاضاف إِلا إلى الجملة، ولا من الجملِ إِلا إلى الفعلية، وهي المصدرةُ بالفعل، وهو معنى قوله : «إلى جُمْلِ الأفعال»، أي : إلى الجمل المنسوبة إلى الأفعال، وذلك لا يكونُ إِلا إِذَا صُدِّرَتْ بالأفعال، وذلك قولك : آتِيكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ، وَآتِيكَ إِذَا يَأْتِيكَ زَيْدٌ، وما أشبه ذلك، ومنه مثاله : هُنْ إِذَا اعْتَلَى.

وإنما اختصَّت بالجملة الفعلية لأنها يغلب عليها معنى الشرط، ولذلك تقع جوابها الفاء كما تقع في جواب إن، نحو : إِذَا جَاءَكَ زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ، وَإِذَا لَمْ يَأْتِكَ فَأَهِنِّهِ، ومنه : {إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا^(٢)}، {فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرُّقَابِ^(٣)}، ولذلك يقع بعدها الماضى موقع المستقبل، فتقول : إِذَا قَامَ أَكْرَمْتُهُ، كما تقول : إِنْ قَامَ أَكْرَمْتُهُ، والمعنى فيهما : إِذَا يَقُومُ، وَإِنْ يَقُمْ؛ ولا يقع موقعها حينٌ ولا غيره من الظروف، فلا تقول : حين جَاءَكَ فَأَكْرِمْهُ - وأنت تريد الاستقبال

(١) عن أ، س.

(٢) الآية ٤٥ من سورة الأنفال.

(٣) الآية ٤ من سورة محمد.

ولذلك أيضاً يجزم بها في الشعر كإن، نحو^(١):

وَإِذَا تُصْبِكُ خِصَابَةً فَتَجْمَلِ

هذا معنى كلامه على الجملة. ثم يتعلّق به مسائل :

إحداها : أن جُمِلَ الأفعال التي ذَكَرَ تارةً تكون جُمِلَ أفعالٍ لفظاً وحكماً،
كالمثل المتقدمة، وتارةً تكون جمل أفعال حكماً وتقديراً، وذلك إذا تصدر فيها
الاسم وردّفه فعل، نحو : إذا زيدُ قامَ أكرمته. وفي القرآن : {إذا السماء
انفطرت}. وإذا الكواكبُ انتثرت^(٢) { ونحو ذلك، فإن الاسم المصدرُ عندهم في
هذه المثل فاعِلٌ بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه هذا الظاهر، تقديره : إذا انشقت^(٣)
السماء انشقت، وإذا انفطرت السماء انفطرت؛ إلا أن هذا المقدّر لا ينطق به
لقيام الظاهر مقامه. وهذا قد مرَّ له في باب الاشتغال.

والثانية : أنه لما ذكر الإضافة إلى جمل الأفعال، ولم يقيّد فعلاً ماضياً من
مضارع، دلَّ على جواز ذلك كلّهُ، فسواء كان فعلٌ تلك^(٤) الجملة ماضياً أو
مضارعاً، فتقول : إذا قمتَ أكرمك، وإذا تقومَ أكرمك. أما الأمر فلا موقع له
هنا، فلذلك لم يتحرّر منه وأيضاً فإن التمثيل قد يُشعر بإخراجه.

(١) صدره :

استغنى ما أغناك ربك بالغنى

والبيت لعبد قيس بن خفاف، جاهلي أدرك الإسلام. وهو في معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣،
والأصمعيات ٢٣٠، والمغني ٩٣، ٩٦، ٦٩٨، والهمع ١٨٠/٣، وشرح أبيات المغني للبغدادي
٢٢٢/٢، والخزانة ٢٤٣/٤ عرضاً.

(٢) الأيتان ١، ٢ من سورة الانفطار.

(٣) كذا، ولم تتقدم آية الانشقاق.

(٤) في الأصل، أ : ذلك.

والثالثة : أنه حين نصّ على التزام جُمْل الأفعال كان ذلك نصاً في ارتضاء مذهب سيبويه ومخالفة غيره، وهو الأخفش ومن قال بقوله. والمسألة مختلف فيها على ثلاثة أقوال :

أحدها : هذا، وهو التزام وقوع الجملة الفعلية مضافاً إليها، إلا أنه لا / يلزم أن يتصدّر الفعل لفظاً بل يجوز أن يتصدّر الاسم على أنه ٣٧٥ معمول لعاملٍ مقدرٍ تصديره، فنحو : إذا زيدٌ يقومُ، على تقدير : إذا يقومُ زيدٌ يقوم، كما تقدّم.

والثاني : مذهب الأخفش، وهو جواز وقوع الجملة الاسمية مضافاً إليها إذا، ويستوى في ذلك أن يكون خبرُ المبتدأ فيها اسماً أو فعلاً، فيُجيز أن تقول : أتيتك إذا زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ مبتدأ خبره قائمٌ، وأن تقول : إذا زيدٌ قدّم، على أن يكون «قدّم» خبر المبتدأ الذي هو زيدٌ.

والثالث : مذهب لابن أبي الربيع بالفرق بين أن يكون الاسم الواقع بعد إذا مخبراً عنه بالفعل أو بالاسم، فإن كان مخبراً عنه بالاسم فالقول ماقاله سيبويه والجماعة من منع المسألة إلا أن يُسمع فيوقف على محله. وإن كان مخبراً عنه بفعل فالقول ما قال الأخفش؛ إذ لا يتعين ماقال سيبويه ، وإلى هذا كان يذهب تلميذه أبو اسحق الغافقي^(١).

قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار - رحمه الله عليه - : وخلافُ القوم مع الأخفش مبنًى على تغليب ماضئته إذا من معنى الشرط، أو تغليب ماوضعت له من الزمان، فمن غلب عليها أصل وضعها

(١) إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب، شيخ نحاة وقراء سبّته، ولد بأشبيلية سنة ٦٤١هـ ، له شرح على الجمل وغيره، توفي سنة ٧١٠هـ. انظر البيهقي ٤٠٥/١.

أطلق القول في العامل فيها وفي الجملة الواقعة بعدها، أعنى أن العامل فيها لا يلزم التأخير، ولكن يكون معها كما يكون مع ظرف الزمان غير المضمّن معنى الشرط، وأن الجملة التي بعدها يجوز أن تكون فعليةً واسميّةً. وإذا كان بعدها مبتدأً لم يلزم أن يكون خبره فعلاً. هذا معنى الإطلاق المنسوب للأخفش. ومن غلب عليها الوجه العارض فيها وهو ماضئته من معنى الشرط منع الإطلاق، وقيد العامل فيها بالتأخير عنها، وقيد الجملة الواقعة بعدها بأن تكون مصدرّة بفعلٍ لفظاً أو تقديرًا.

ومن أوقع المبتدأ بعدها وقيد خبره بأن يكون فعلاً، فإنما ذلك لأن الجميع في حكم إذا وفي قبضتها، فقد حصل الفعل في خبرها على الجملة.

هذا ما قال شيخنا - رحمه الله - وهو تحقيق مناط الخلاف، إلا أنه يبقى النظر في استقراء السماع وتنزيله على ما قاله، ولا شك أن السماع على ما قاله الناطم، لأن عامة استعمال «إذا» أن يقع بعدها الفعل في الجملة التي أضيفت إليها، فلو غلب عليها حكم أصلها من الظرفية لوقع بعدها الجملة التي جزأها اسمان صريحان كثيراً، كما كان ذلك في إذ، فلما امتنعوا من ذلك وعوملت معاملة حرف الشرط، دلّ على أن الاسم الواقع بعدها يليها ليس مبتدأً، كما لم يكن مبتدأً مع أنوات الشرط. وأما قولهم^(١):

... إذا الكواكبُ خاويةٌ

(١) من بيت ينسب إلى هند بنت عتبة، وقيل:

من كلّ غيث في السنين

وقد ذكر ابن هشام أحياناً من هذه القصيدة في السيرة ٣٩/٢، وقال: «وبعض أهل العلم بالشعر ينكرها لهند»، وانظر شرح أبيات المغنى للبغدادى ٢١٣/٣

وقوله^(١):

إذا باهلي تحته حنظليّة

له ولدٌ منها فذاك المذرعُ

وما كان نحو هذا فنادرٌ لا يُبنى عليه.

وقد خالف هنا رأيُه في التسهيل^(٢) حيث اختار هناك رأى

الأخفش، ولم يره هنا، واحتجّ عليه في الشرح^(٣) بأنّ طلبَ إذا للفعل ليس

كطلبِ إن، بل طلبُها له كطلبِ ماهو / بالفعل أولى ممّا لا عمل له فيه ٣٧٦

كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا،

قال: «ولذلك جاز: إذا الرجل في المسجد فظنّ به خيراً. وأنشد: إذا

باهلي...» البيت. ثم قال: فاستغنى بالظرف عن الفعل، ولا يفعل ذلك بما

هو مختصٌ بالفعل.

وما قاله هنا دعوى لم يأتِ عليها بحجةٍ إلا بالبيت، وهو شاذٌّ.

واستدلّ أيضاً بدخول أن الزائدة بعد إذا وبعدها جملة اسمية في

قوله^(٤): وَأَمْهَلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ

(١) الفرزدق، ديوانه ٤١٦/١ وهو من شواهد المغنى ٩٣، والتصريح ٤٠/٢، والهمع ١٨١/٣، وفي شرح أبيات المغنى للبغدادى ٢١٦/٢.

المذرع: الذى أمه أشرف من أبي قال ابن مالك في شرح التسهيل: «فجعل بعد الاسم الذى ولى إذا ظرفاً، واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل».

(٢) قال في التسهيل ٩٤: «وقد تغنى ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل، وفقاً للأخفش».

(٣) انظر شرح التسهيل، باب المفعول فيه.

(٤) أوس بن حجر، ورواية عجزه كما في الديوان ٧١: معاطى يد من جمّة الماء غارفٌ

والبيت في شرح الفضليات للزبى ٨٦٦، والمغنى ٣٤، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١٦٤/١ - ١٦٩.

وذلك لايفْعَل بما هو مختصُّ بالفعل.

وأنشد ابن جنى لضيغم الأسدي^(١):

إذا هو لم يَخَفْنِي في ابنِ عَمِّي

وإن لم أَلْقَهُ - الرجلُ الظلومُ

وقال : في هذا دليلٌ على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء، لأنَّ هو ضميرُ الأمر والشأن، وضميرُ الأمر والشأن لايرفع بفعلٍ يفسره مابعد، وأنشد معه المؤلف بيتاً آخر مثله^(٢). وجميعُ ذلك لاينهض دليلاً مع ندوره ومعارضته بجزمها في الشعر، فلولا اختصاصُها بالفعل لم تجزم. والحقُّ أنَّ جواز وقوع المبتدأ بعدها لايبثُ بمثل هذا كَلِّه، والصواب ماذهب إليه هنا. والله أعلم.

والرابعة : أن تمثيله بقوله : هُنْ إذا اعتلى، قد يُشير إلى التحرُّز من إذا الفجائية، من جهة أنَّ إذا في المثال تُعطى معنى الشرط، والفجائية إنما تُعطى معنى فاجأ، كما إذا قلت : خرجتُ فإذا الأسدُ، أي : ففاجأني الأسدُ. وكقوله تعالى {ثم إذا دعاكم دعوةٌ من الأرضِ إذا أنتم تخرجُونَ^(٣) }، أي : فاجأكم الخروجُ. وهكذا سائرُ مُثلِّها، بخلاف قولك : هُنْ إذا اعتلى، فإنه لايصحُّ فيه تقديرُ : فاجأكَ الاعتلاء. وإذا ساغ هذا التحرُّزُ ففائدة إخراج إذا المفاجئة

(١) الخصائص ١٠٤/١.

(٢) البيت هو : وأنت امرؤٌ خِلَطٌ إذا هي أُرْسَلَتْ يمينك شيئاً أمسكته شمالكا

قال ابن مالك : «لأن هي ضمير الشأن والقصة». وخِلَطٌ : لايسقيم أبداً والبيت في اللسان : خلط.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الروم.

وجهان :

أحدهما : أنها ليست عند المؤلف ظرفاً، وقد نصّ على ذلك في غير هذا الكتاب، قال في التسهيل : «وتدلّ على المفاجأة حرفاً لا ظرفَ زمانٍ، خلافاً للزجاج، ولا ظرف مكان خلافاً للمبرد^(١)». وقد ذكرها في باب الجزاء إلا أنه لم يحكم عليها بشيءٍ من حرفيةٍ ولا اسميةٍ، بل جعلها تخلف فاء الجزاء^(٢)، فدلّ على أنها عنده حرفٌ مثل الفاء. وقد استدلّ على [صحة^(٣)] حرفيتها - وهو رأى الأخفش - بأمور، بدلالاتها على معنى في غيرها، وعدم الصلاحية لعلامات الاسم والفعل، وأنها لا تقع إلا بين جملتين، فصارت كلاكناً وحتّى، وأنها لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتقاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف، ولو كانت ظرفاً لم يختلف في ظرفيتها، هل هي زمانية أو مكانية، إذ ليس في الظروف ذلك. ولم تربط بين جملتي الشرط والجزاء كالحرف، ولوجب اقترانها بالفاء إذا صدرّ بها جواب الشرط، فذلك لازمٌ لكل ظرف صدرّ به الجواب، ولأغنت عن خبر ما بعدها، فيكثر نصبٌ مابعد على الحال، شأن الظرف المجمع عليه، كعندى زيد قائماً، ولم يقع بعدها إن المكسورة غير مقترنة بالفاء كسائر الظروف^(٤)، نحو

(١) التسهيل ٩٤.

(٢) وذلك في قوله :

وتخلف الفاء إذا المفاجأة كإن تجد إذا لنا مكافأة

(٣) عن أ، س.

(٤) عبارة ابن مالك في شرح التسهيل : « أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها إن المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف، نحو : عندى أنك فاضل، وأمرٌ إن بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك، كقوله...». وذكر البيت.

عندى أنك قائم، لكنهم قالوا^(١):

٣٧٧

إِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ / الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

فدلَّ ذلك كله على الحرفية وانتفاء الظرفية.

والوجه الثاني من وجهي فائدة إخراج إذا المفاجأة : أنها لا تُضاف إلى جملة فعلية أصلاً، وإنما هي مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، نحو : {إذا هم يقنطون^(٢)}، {إذا أنتم تخرجون^(٣)}، «فإذا أنه عبْد»، فلذلك أخرجها بالمثل.

و«إضافة» : مفعول ثانٍ لألزموا، والمفعول الأول لفظ «إذا»، أي : ألزموا هذا اللفظ حكم كذا.

ومعنى «هُنَّ إذا اعتلَى» : خَفَّضَ له من نفسك، وأعطه من جانبيك اللين. وفي المثل : «إذا عزَّ أخوك فهُنَّ^(٤)»، يُقال بضم الهاء وكسرهما.

والخامسة : أنه لم يذكر في إذا ما ذكر في إذ من أن ما كان مثلها في المعنى فهو مثلها في الحكم، فقد قالوا : إذا أريد بالظرف المبهم الاستقبال فيجوز فيه ما لزم في إذا من الإضافة إلى الجملة الفعلية،

(١) صدره :

وكنْتَ أَرَى زَيْدًا - كما قيل - سيِّدًا

وقائمه مجهول. وهو من شواهد الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥٠/٢، والخصائص ٣٩٩/٢، وابن يعيش ٩٧/٤، ٦١/٨، والرضى على الكافية ٣٤٤/٤. وفي الخزانة ٢٦٥/١٠.

اللهازم : أصول الحنكين.

(٢) الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الروم.

(٤) الامثال لأبي عبيد ١٥٥.

ولذلك قالوا في قوله تعالى : {يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ^(١)} : إنَّ «هم» مرفوع بفعلٍ مضمَرٍ دلَّ عليه الظاهر. وكذلك ما كان مثله من نحو : {يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ^(٢)}، وبابه. كما قَدَّرُوهُ فِي بَابِ {إِذَا السَّمَاءُ^(٣) انشَقَّتْ} وبابه. وهو صحيح. فكان من حق الناظم كما ذكر هذا الحكم في مرادفٍ إذْ أن يذكره في مرادفٍ إذا، لكنه لم يفعل، فكان فيه إيهام انفرادٍ إذْ بذلك الحكم دون إذا، وذلك إخلالٌ.

لَمْفَهُمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ

تَفَرُّقٍ أَضْيَفَ كِلْتَا وَكِلَا

يعنى أنَّ حكم كلتا وكلا في هذا الباب أن يُضَافَا إلى الاسم بثلاثة شروطٍ: أحدها : أن يكونَ ذلك الاسمُ المضافُ إليه مُفْهِمَ اثْنَيْنِ، وهو أن يكونَ دالًّا على اثنين لا على مفردٍ، ولا على أكثر من اثنين، وذلك قوله : «لمفهم اثنين». فلو دلَّ على واحدٍ لم يُضَافَا إليه، نحو : كلا الرجل قام، أو : كلتا المرأة قامت. فهذا لا يجوز. وكذلك لودلَّ على أكثر من اثنين لم يُضَافَا إليه ، نحو : كلا الرجال ، أو كلتا الجواري ، وإنما يضافان إلى ما يدل على اثنين ، والذي يدلُّ على اثنين أربعة أشياء :

أحدها : المثنى وما جرى مجراه، فالمثنى نحو : كلا الرجلين قام، وكلتا المرأتين قامت وفي القرآن الكريم : {كلتا الجنتين آتت أكلها^(٤)}، ومنه قولُ جُبَيْهَاءَ الْأَشْجَعِيِّ^(٥):

(١) الآية ١٣ من سورة الذاريات.

(٢) الآية ١٦ من سورة غافر.

(٣) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

(٤) الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٥) ويقال له أيضا : جبهاء. والبيت في معاني القرآن للفراء ١٤٣/٢، والحامسة الشجرية ٩٥٥.

يقال : جمل ثفال - بفتح الثاء - وهو : البطيء الثقيل الذي لا ينبعث إلا كرها.

كلا عَقْبِيهِ قَدْ تَشَعَّتْ رَأْسُهَا
 من الضرب في جَنْبِي ثَقَالٌ مَبَاشِرٍ
 وَأَنْشُدْ سَيَبُويَه لِالْبَيْدِ^(١) :
 فَغَدَتْ كَلا الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ
 مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا
 وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ^(٢) :
 حَتَّى إِذَا كُنَّ مَحْجُورًا بِنَافِذَةٍ
 وَزَاهِقًا، وَكَلَا رُوقِيهِ مَخْتَضِبٌ
 وَهُوَ كَثِيرٌ.

والجاري مجرى المثنى اسمُ الإشارة إن قلنا إنه ليس بمثنى حقيقة،
 نحو : كلا هذين قائم، وكلتا هاتين قائمة، وكذلك الموصول إن قيل : إنه
 لا يُثَنَّى حقيقةً، نحو : كلا اللذين قاما أكرمته.
 والثاني : الضمير الموضوعُ للمثنى، شاركه فيه غيره أو لم يشاركه،
 كان لمتكلم أو مخاطبٍ أو غائبٍ. فالمتكلم نحو : كلانا قائم، وكلتانا قائمة.
 ومنه / قولُ جميل بن مَعْمَرٍ^(٣) :

٣٧٨

(١) الكتاب ٤٠٧/١، وهو من شواهد المقتضب ١٠٢/٣، ٣٤١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢،
 ١٢٩، والهمع ١٩٩/٣. وانظر شرح القصائد السبع الطوال ٥٦٥، واللسان : كلا.

(٢) ديوانه ١٠٩/١.

يصف كلبًا. محجورًا : أصابته الطعنة في موضع محتجز الرجل ومؤتزده. والزاهق : الذي
 قد مات. وروقه : قرناه.

(٣) ديوانه ٧٨.

كلانا بَكَى أو كاد يَبْكِي صَبَابَةً
إلى إِلْفِهِ، واستعجَلَتْ عِبْرَةٌ قَبْلِي
وَأُنْشِدَ الْفَارْسِيُّ لِلنَّمْرِ^(١) :
فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبًا
وَيَعْلَمُ أَنَّ سَنَلَقَّاهُ كَلَانَا
وقال طرفة^(٢) :

غَنِينَا، وَمَا نَخْشَى التَّفَرُّقَ حِقْبَةً
كلانا غَرِيرٌ نَاعِمُ الْعَيْشِ بَاجِلُهُ
والمخاطب نحو قولك : كلا كما قائم، وكلتاكما قائمة. والغائب نحو :
كلاهما قائم، وكلتاهما قائمة. وفي التنزيل : {إِذَا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ
كِلَاهُمَا^(٣) } .. الآية
وقال الفرزدق^(٤) :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرَى بَيْنَهُمَا
قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي

(١) ديوانه ١٢٢. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣، ٧٧.

(٢) ديوانه ١٢٠ - والباجل : الناعم الحسن.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

(٤) البيت في النواذر ٤٥٣، والخصائص ٤٢١/٢، ٣١٤/٣، والإنصاف ٤٤٧، وشرح المفصل لابن
يعيش ٥٤/١، والمغنى ٢٠٤، والتصريح ٤٣/٢، والهمع ٤١/١، وشرح أبيات المغنى للبغدادى
٢٦٠/٤.

أقْلَعُ عن الأمر : تركه. ورابي من الربو، وهو النفس العالي المتتابع. والبيت تمثيل، يقول الفرزدق
لجبرير وقد خلع ابنته من زوجها : هما كفرسين جدًّا في الجرى، ووقفًا قبل الوصول إلى الغاية.

وقال الآخر أنشدته ثعلب^(١):

وكلتاها قد خطأ لي في صحيفتي

فلا العيش أهواه ولا الموت أروح

وهو كثير.

والثالث : اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد، فإن العرب قد اتسعت فيه فاستعملته للمثنى، ألا ترى إلى قول الله تعالى : {عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ^(٢)}، أي : بين الفارض والبكر، فأوقع «ذلك» على الإثنيين^(٣). وكذلك استعملته للجمع فأضافت كلاً إليه في نحو : {وإن كل ذلك لَمَّا متاعُ الحياة الدنيا^(٤)}. فعلى هذا يجوز أن تقول : جاعني زيد وعمرو، وكلاً ذلك فاضلٌ. ومنه ما أنشدته ابن هشام في السيرة، والفارسي في الشيرازيات لعبد الله بن الزبير^(٥):

إن للخير وللشر مَدَى

وكلاً ذلك وجّه وقبَلُ

قال الفارسي : فهذا يراد به التثنية كما أُريدت بالضمير في «كلانا» التثنية، وإن كانت اللفظة تقع على الجميع.

والرابع : الجمع الذي يُراد به المثنى في نحو : قطعت رُعوسَ الكبشين،

(١) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، والإنصاف ٤٤٦ .

(٢) الآية ٦٨ من سورة البقرة.

(٣) في الأصل اثنين.

(٤) الآية ٣٥ من سورة الزخرف.

(٥) سيرة ابن هشام ١٣٦/٢، والبغداديات ٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢، والمغني ٢٠٣.

والهمع ٢٨٣/٤، وشرح أبيات المغني للبغدادى ٢٥١/٤ وقد نُسبَ إلى ليبيد في البحر المحيط ٢٥١/١.

وقوله (١):

ظهراهما مثلُ ظهورِ التُّرسَيْنِ

فتقول على هذا في نحو: «وكلا أنفِيهما رابى»: وكلا أنُوفهما رابى،
وقطعت كلا رعوس الكبشَيْنِ، وجدعتُ كلا أنُوفِ الزَيْدَيْنِ. وما أشبه ذلك، فهذا
والذى قبله داخلٌ تحت قول الناظم: «لِمَفْهِمِ اثْنَيْنِ».

فإن قلت: هذا بدعٌ من القول في كلا وكلتا! وأين السماع في هذا؟

فالجواب: أنَّ السماع إن لم يأت فالقياس قابلٌ؛ قال الفارسيُّ في
المسائل الشيرازيات: فإن قلت: فهل يجوزُ في قول الفرزدق: «وكلا أنفِيهما
رابى»: وكلا أنُوفهما رابى، لأن هذا يُجمَع فيه المثنى؟ فالقول: أنَّ ذلك ليس
بحسن، لأنَّ هذا النحو قد يُستعمل فيه التثنية كما يُستعمل الجمع، نحو:
«ظهراهما مثلُ ظهورِ التُّرسَيْنِ»، فإذا كان كذلك قبح استعمالُ الجمع بعد كلا؛
لأنه موضعٌ لم يُستعمل فيه هذا الضربُ من الجمع. قال: فإن قلت: إن هذا

(١) هو خطام المجاشعى كما في الكتاب ٤٨/٢، وأهميان بن قحافة كما في الكتاب أيضا ٦٢٢/٣.
والبيت في البيان والتبيين ١٥٦/١، والمخصّص ٧/٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٤ - ١٥٦،
والرضي على الكافية ٣٦١/٣، والهمع ١٧٤/١. وانظر شرح أبيات المغنى للبغدادي ١٤٠/٤،
وشرح شواهد الشافية له ٩٤.

الضرب من الجمع قد جرى مجرى التثنية عندهم؛ ألا تراهم قالوا^(١):

رُعُسٌ كَبِيرَيَهْنُ يَنْتَطِحَانِ

فأخبرَ عنه بالتثنية وقد تقدم الجميع. وقيل في قوله^(٢):

... .. جونتَا مصطلاهما

إنه على هذا التقدير، يعنى أن «هما» عائد على «الأعلى»، لأن المراد الأعلىان.

قال : فإن حُمِلَ هذا فمذهبٌ. ثُمَّ قَوِيَ ذلك بمجىء لفظ الجميع في كلانا، لما أريد به التثنية، وباسم الإشارة المذكور. فعلى هذا لا يمتنع القياسُ في هذه المواضع، فيصحُّ اشتمالُ قوله : «لفهم اثنين» على جميع ما تقدم.

والشرطُ الثانى من شروط المضافِ إليه كلا وكلتا : أن يكون المضافُ إليه معرفةً، وذلك قوله : «لفهم اثنين معرفٌ»، يعنى أنهما لا يضافا إلا إلى / معرفةٍ بأحد وجوه التعريف، إمّا الضمير كقوله : ٣٧٩ {أحدهما أو كلاهما^(٣)}، وإمّا العلمُ كقوله : كلا الزيدَين قام، وإمّا المبهمُ

(١) صدره :

رأت جبلاً فوق الجبال إذا التقت

وهو للفرزدق، ديوانه ٣٣٢/٢.

والبيت في معانى القرآن للأخفش ٤١٠، والبغداديات ١٣٩، والخصائص ٤٢١/٢، والخزانة ٢٩٩/٤، ٣٠١.

(٢) هو الشماخ، والبيت بتمامه :

أقامت على ريعيها جارتا صفا كميّتا الإعالي جونتَا مصطلاهما

انظر الديوان ٣٠٧ - ٣٠٨، والكتاب ٩٩/١، وابن يعيش على المفضل ٨٦/٦، والرضي على الكافية ٢٣٥/٢، ٤٣٧/٣، والخزانة ٢٩٣/٤.

والربع : الدار والمنزل، وضمير المثني للمنتين . والصفا : الصخر الأملس، ويعنى بجارتا صفا : اثنتين لأنهما مقطوعتان من الصفا الذى هو الصخر. كميّتا الأعلى : صفة جارتا. والكمّة : الحمرة الشديدة بالأعلى : أعلى الجارتين. والجونة : السوداء.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

نحو قوله : «وكلا ذلك وجهٌ وقَبْلٌ»، وإمّا نو الألف واللام نحو : [كَلْتَا الْجَنْتَيْنِ أَتَتْ أَكْلَهَا^(١)]، وإمّا المضافُ إلى معرفة نحو : «وكلا أَنْفَيْهِمَا رَابِي». ولا يجوزُ أن يُضافا إلى نكرةٍ ، فلا يُقال : كلا رَجُلَيْنِ قام، قال الفارسيّ في كِلَا : لم نعلمها أُضِيفَتْ إلى المنكور لا مفرداً ولا مضافاً. قال الأخفش : العرب لم تضع ذا إلا على المعرفة. ونَقَلَ بعضهم عن الكوفيّين^(٢) أنهم يُجيزون ذلك لكن بشرط أن تكون النكرة محدودةً مخصّصةً. فيقولون : كلا رَجُلَيْنِ عندك قائم، وكلتا امرأتين في الدار مُرْضِعٌ؛ وحكّوا عن العرب : كلا جاريتَيْنِ عندك مقطوعةٌ يدها^(٣) – قالوا : وقَطَعَ اليد هنا : تَرَكَ الغَزْلَ – فلو كانت النكرة غير محدودةٍ لم تُصَفَ إليها كِلَا وكِلْتَا، نحو : كلا رجلين قائم، وكلتا امرأتين مرضع. وهذا لم يحفظه البصريون، وهو شاذٌّ لا يَبْنَى عليه، ولذلك لم يُعَوَّلِ الناظمُ عليه ولا غيره.

والشرط الثالث : أن يكون فهم الاثنين من لفظٍ واحدٍ، فلا يكون ذلك المعنى^(٤) مفهوماً من لفظين، معطوفٍ ومعطوفٍ عليه، وذلك قوله : «بلا تفرّق»، يعنى أن اللفظ المفهم للاثنين لابد أن يكون واحداً غير مفرّقٍ بالعطف كما تقدّم، فلا يقال : كلا زيد وعمرو قام، ولا : كلا الحرّ والعبد خرج. وما جاء مخالفاً لذلك فشاذٌّ مختصٌّ بالشعر، نحو ما أنشدّه في الشرح من قول الشاعر^(٥) :

كلا أَخِي وَخَالِي وَاجِدِي عَضُدًا

وساعداً عند إمام المِلِّمَاتِ

(١) الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٢) الهمع ٢٨٣/٤.

(٣) كلمة «المعنى» ساقطة من أ.

(٤) هو أبو الشعر الهلالي كما في شرح أبيات المغنى للبغدادى ٢٥٧/٤، وقال : «ولم أقف له على

ترجمة. والظاهر أنه إسلامي من شعراء بني أمية».

والبيت في المغنى ٢٠٣، والعيني ٣١٩/٣، والتصريح ٤٣/٢، والهمع ٢٨٣/٤.

ويُروى :

في النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمَمَاتِ

وقول الآخر^(١):

كَلَا الضَّيْفَنَ الْمَشْنُوَّ وَالضَّيْفَ نَائِلَ

لَدَى الْمَنَى وَالْأَمْنِ فِي الْيَسْرِ وَالْعُسْرِ

وأنشد الفارسي^(٢):

كَلَا السَّيْفِ وَالسَّاقِ الَّذِي ضُرِبَتْ بِهِ

عَلَى دَهَشٍ

ولم أقيّد باقي البيت. قال الفارسيّ : لم يُجيزوا إضافته إلى المظهر
المخصوص وإن عطفت عليه مثله، لم يجيزوا : كَلَا أَخِيكَ وَأَبِيكَ ذَاهِبَ، كما لم
يُجيزوا : كُلُّ عَبْدِ اللَّهِ وَأَخِيهِ وَأَبِيهِ ذَاهِبُونَ، وكما لم يقولوا : جميع زيد وعمرو
ذَاهِبَانِ. قال الأخفش : لأن هذا يجرى مجرى : ثلاثة رجال وأربعة أناسي، ولو
قلت : أربعة صاحبين، وأنت تريد : أربعة أصحاب، لم يَجُزْ. وإنما جاز ذلك في
الشعر لأن العطف بالواو كالتثنية في المعنى، فحمل الكلام في الشعر على
المعنى: أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ وَعَمْرُو قَامَا، كما تقول : الزيدان قَامَا. ولو قال :
كَلَا زَيْدٌ وَعَمْرُو، لم يَجُزْ فِي شَعْرٍ وَلَا غَيْرِهِ، لأن كَلَا فِيهِ مِضَافَةٌ إِلَى وَاحِدٍ غَيْرِ جَارٍ
مَجْرَى الثَّنَى، وذلك لا يجوز في كَلَا وَكَلْتَا.

(١) مجهول. والبيت في الأشموني ٢/٢٦٠، والعيني ٣/٤٢١، وقال : «احتج به ابن الأنباري، ولم يعزه
إلى قائله».

(٢) تتمت كما في هامش الأصل :

... أَلْقَاهُ يَابِتُّنُ صَاحِبَهُ

والبيت في المغرب ١/٢١١، وابن يعيش ٣/٢.

وهذا الشرط من الناظم يقتضى أن لا يجوز نحو : كلاك وكلا زيد قائم، وكتاك وكتتا زينب قائمة، لأن هذا تفريق. وأحسب أنى وقفت على إجازته لبعض النحويين حملاً على المعنى، لأن الكلام على معنى : كلا كما قائم، وكتتا كما قائمة. ولم يأت في ذلك سماع، ولكنهم قاسوه / على ٣٨٠ إجازة ذلك في «أى»؛ إذ جاء في كلام العرب نحو : أئى وأئك كان شراً فأخزاه الله؛ لأن المعنى : أئنا، وأئى الثانية توكيد كالطرح، فكذا تكون كلاً الثانية هنا كالطرح. وأيضاً فقد قالوا : هو بينى وبينك، والمراد : بيننا، فتجوز مسألتنا كما يجوز هذا. فالناظم إما أن يكون لم يرتضِ هذا المذهب لعدمه في السماع، أو لضعفه في القياس، وإما أن يكون ترك التنبيه عليه رأساً لقلّة القائلين به، وغرابة نقله.

فإن قيل : كلا وكتتا مما تلزم فيه الإضافة فلا يُفردان أصلاً كما يُفرد كل في اللفظ وإن كان غير مُفرد في المعنى، وإنما هما لازمان للإضافة اللفظية، وكلام الناظم هنا لا يعطى لزوم الإضافة وإنما فيه أن الإضافة لا تكون إلا للمثنى غير المُفرد، فقد يتوهم أنهما مما يصح فيه الإفراد.

فالجواب : أنه يؤخذ له لزومهما الإضافة من مساق كلامه، فإن الفصل كله من لدن قوله : «وبعض الأسماء يُضَافُ أبداً» إلى قوله : «وما يلى المضاف يأتى خلفاً» في الإضافة اللازمة، وإذا كان كذلك لم يضطر إلى التنبيه على اللزوم، بل إن أطلق القول فيها أخذت له على حقيقتها من مطلق اللزوم، ومفهومه الأول - وهو اللزوم لفظاً ومعنى - وإن قيدها فذكر فيها الإفراد لفظاً، أخذنا به حيث ذكره، فلا إيهام في كلامه على هذا التقرير، والله أعلم.

وقوله : «لفهم اثنين» متعلق بأضيف. و«بلا تفرق» متعلق باسم فاعل محذوف هو صفة لفهم، والتقدير : أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا لاسمِ مفهَمِ اثنينِ معرَّفٍ كائنِ بلا تفرُّقٍ.

* * *

وَلَا تُضِيفُ لِمَفْرَدٍ مُعَرَّفٍ
أَيًّا، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِيفُ
أَوْ تَنَوُّ الْأَجْزَاءِ، وَاخْصُصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ
مَوْصُولَةً أَيًّا، وَيَالْعَكْسِ الصِّفَةِ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا
فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا

هذا فصلُ الكلامِ في إضافةِ أيٍّ، وهى على الجملة لازمةٌ للإضافة في هذه الأقسام التى ذكر، ويتبيّن ذلك من سياقِ الكلامِ كما تقدّم في البيت المذكور أنفاً.

فإن قلت : لم يذكّر هنا لقسمٍ من أقسامها الإفراد في اللفظ، فاقضى - على ما تقدم - لزومُ الإضافة لفظاً، وذلك غير صحيح، بل أيٌّ في ذلك ضربان : ضربٌ لا يجوز فيه الإفراد لفظاً البتّة، وذلك الواقعة صفةً وفي معناها الواقعة حالاً، فإنك تقول : مررتُ برجلٍ أيّ رجلٍ، وبفارسٍ أيّ فارسٍ. ولا تقول : مررتُ برجلٍ أيّ، ولا بفارسٍ أيّ، وإن علّم المحذوف، لأن العربَ التزمت ذكر المضاف إليه هنا، فلا يجوز مخالفتها.

وضربٌ يجوز [ذلك^(١)] فيه، وذلك إذا كانت شرطاً أو استفهاماً أو

(١) عن أ، س.

موصولة تقول : أياً تضرب أضرب. وفي القرآن : {أياماً تدعوا فله
الأسماء الحُسنى^(١)}. وفي الحديث «أى العمل أفضل؟ فقال : الصلاة
لميقاتها. قال : ثم أى؟ قال كذا. قال : ثم أى؟ قال كذا^(٢)». وتقول في
الموصولة : اضرب أياً أفضل، وأياً هو / أفضل. وذلك كله مع العلم ٣٨١
بالمحذوف، فكيف يُطلق القول هنا بلزوم الإضافة لفظاً ومعنى؟ هذا
لا يستقيم!

فالجواب : أنه قد بين في باب الموصول أن أياً الموصولة تُفردُ عن
الإضافه، أشار إلى ذلك قوله : «أى كما، وأعربت مالم تُضَفْ» إلى آخره،
وأما غيرها من أقسام أى فلم يذكر فيها شيئاً، فالسؤال وُرد.

وقدّم أولاً في إضافة أى حكماً عاماً، وهو أنها لا تُضاف إلى مفردٍ
معرفٍ، وأراد بالمفرد هنا مفرد الشخص، فلا تقول : أى زيد جاءك؟ ولا :
أى الرجل الفاضل جاءك؟ لأن أياً موضوعة على الإبهام فيما يصح فيه
التبعيض، فلا يجوز أن يقع بعدها المفرد المعرفة، بخلاف المفرد النكرة،
والمعرفة غير المفرد، فإنه يجوز أن يقع بعدها كل واحدٍ منهما على الجملة،
فتقول في الأول : أى رجل جاءك؟ وأى رجل يأتك أكرمهُ. وتقول في
الثانى : أى الرجال جاءك؟ وأى الرجال يأتك أكرمهُ. وكذلك : أى رجلين
جاءك؟ وأى رجال جاءوك؟ حسب ما يأتى؛ فقله : «ولا تُضَفْ لمفردٍ معرفٍ
أياً» ، يعنى مطلقاً في جميع أقسامها التى يذكرها، ثم استثنى من هذه
الجملة موضعين صحَّ فيهما الإضافة إلى المفرد المعرفة :

أحدهما : أن تتكرر أى بالعطف فإذا ذاك يجوز أن تضاف إلى

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الجهاد ١٧/٤.

المفرد المعرفة، فتقول : أَيُّ وَأَيُّ زَيْدٍ قَائِمٌ؟ وَأَيُّ وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا فَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ.
ونحو ذلك.

وهذا معنى قوله : «وإن كررتها فأُضِفَ». يعنى : إن كررت أياً، وذلك مثلُ
ما أنشد سيبويه من قول العباس بن مرداس^(١) :

فَأَيُّيَ ، مَا ، وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا

فَسَبِّقْ إِلَى الْمَنِيَّةِ لَا يَرَاهَا

وأنشد أيضاً لخدّاش بن زهير^(٢) :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَزُوا

أَيُّيَ وَأَيُّكُمْ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ

وأنشد له أيضاً^(٣) :

فَأَيُّيَ وَأَيُّ ابْنِ الْحُصَيْنِ وَعَبُوبٍ

غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ عِنْدَكَ أَعْذَرَا

وقال عنتره^(٤) :

فَلَنْ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنَ لَتَعْلَمُنْ

أَيُّيَ وَأَيُّكَ فَارَسُ الْأَحْزَابِ

(١) الكتاب ٤٠٢/٢، وابن يعيش على المفصل ١٣١/٢، والرضى على الكافية ٢/٢٥٣، والخزاعة ٣٦٧/٤، واللسان : أيا.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢، وابن يعيش على المفصل ١٣٣/٢، واللسان نهز.

والمنازمة : المبادرة، يقال : ناهزتهم الفرص، وناهزت الصيد فقبضت عليه قبل إفلاته.

(٣) الكتاب ٤٠٣/٢. وعبعب، هكذا في جميع النسخ، ومثله في بعض نسخ الكتاب، والمثبت في المطبوعة : وعثعث.

(٤) كذا، ولم أجده في ديوانه. وقال العيني ٤٢٢/٣ : «ولم أقف على اسم قائله». والبيت في المحتسب ٢٥٤/١، والتصريح ١٣٣/٢، ١٣٨، والهمع ٢٨٧/٤، والأشمونى ٢/٢٦١.

وقال جُمَيْحُ بْنُ الطَّمَّاحِ، وهو جاهلي^(١) :

وقد علم الأقوام أيي وأيكم

بنى عامرٍ أوفى وفاءً وأكرم

وقال قرط اليربوعي، جاهلي^(٢) :

أبني سُلَيْطٍ لأبأ لأبيكم

أيي وأي بني صُبَيْرَةَ أَكْرَم

وإنما جاز ذلك لأن الكلام محمول على معناه، إذ معنى ذلك : أينا؟ قال
سيبويه : «وسألتُه - رحمه الله - يعنى الخليل - عن «أيي وأيك كان شراً فأخزاه
الله»، فقال : هذا كقولك : أخزى الله الكاذب مني ومنك، وإنما يريد : منّا.
وكقولك : هو بيني وبينك، تُريد : بيننا^(٣)، قال : فإنما أراد : أينا كان شراً، إلا
أنهما لم يشتركا في أي - يعنى فيقال : أينا - ولكنهما أخلصاه لكل واحدٍ
منهما^(٤)»، يعنى : «ولكن المتكلم والمخاطب أخلصا أيّاً لكل واحد منهما^(٥)». وإذا
ثبت هذا لم تُصَفَ أيُّ في حقيقة المعنى إلى المفرد المعرفة، وإن كان ذلك في
محصول اللفظ.

والثانى من الموضعين : أن تتوى التبعية في المضاف إليه، وذلك فيما
يصح فيه التبعية. وهذا معنى قول الناظم : «أوتئو الاجزا»، وهو معطوف على

(١) نوادر أبي زيد ٢٠، وابن يعيش على المفصل ١٢٣/٢، واللسان : أيا، برواية : وأظلم، وقال : علموا
أنى أوفى وفاءً وأنتم أظلم.

(٢) الكامل للمبرد ٩٥١ - ٩٥٢، ونسبه إلى رجل من بني عامر بن صعصعة، وروايته فيه :

أبني عقيل لا أبأ لأبيكم أيي وأي بني صبيرة أكرم

وانظر خزانة الأدب ١٠٣/٤.

(٣) في الكتاب «هو بيننا»

(٤) الكتاب ٤٠٢/٢ .

(٥) ليست في أ.

«كررتها» عطف الموضع، لأن موضعه جزم، كأنه قال : وإن تكررها / أو ٣٨٢ تنو الأجزاء فيما أضيفت إليه فأضيفها إلى المفرد المعرفة، وذلك قولك : أي ثوبك خلق؟ معناه : أي النواحي منه خلق؟ فالتبعيض في هذا متأً فجازت الإضافة باعتباره. وكذلك تقول على هذا : أي غرناطة نزلت؟ المعنى أي نواحيها نزلت؟ أو : أي مواضعها نزلت؟ ومن ههنا جاز في بين أن تضاف إلى المفرد كقول امرئ القيس^(١) : «بين الدخول فحومل، فتوضح فالمقراة^(٢)»، لأن الدخول موضع يحتوى على أماكن فكأنه قال : بين أماكن الدخول فأماكن حوَمَل، وكذلك توضح والمقراة. وإلا فلا يجوز أن تقول : جلست بين زيد فعمر^(٣)، إذ لا بين لزيد وحده ولا لعمر وحده، وإنما جاز ذلك كله لأن اعتبار الأجزاء يُخرج الاسم عن باب الأفراد إلى باب الجمع، فكأنك قلت : أي أجزاء ثوبك خلق؟ وأي نواحي غرناطة نزلت؟

وعلى الناظم في قوله : «وإن كررتها فأضيف» درك من أوجه أربعة :

أحدها : أن هذا التكرار لم يُبين على أي وجه يكون؟ فقد يمكن أن يفهم على أنه بغير عطف كقولك مثلاً : أيي أيك قائم؟ أو بحرف عطف غير الواو نحو : أيي فأيك، أو أيي ثم أيك؟ وما أشبه ذلك من حروف العطف. وذلك كله غير صحيح، وإنما التكرار مخصوص بالواو وحدها من

(١) من بيته في صدر معلقته ٨، وهما :

قفانك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لا نسجتها من جنوب وشمال

(٢) أ : وعمر. وهو خطأ.

حروف العطف، فلا يجوز أن تقول : أَيْ فأيُّ زيد أكرم؟ ولا أَيْ ثم أيُّ زيد أفضل؟ وإنما يجوز ذلك مع الواو، لأن المفردين مع الواو في حكم الاسم المثنى بخلاف غيرها، وذلك من حيث كانت لاتعطي رتبةً، وإنما تعطى مجرد الجمع من غير زيادة، فصارت كالتثنية. وأما غيرها من الحروف فإنما يقتضى تفريق المعطوف من المعطوف عليه ولو في الرتبة الزمانية، فلم يرادف المفردان مع غير الواو التثنية، فصار كلُّ اسمٍ عطفٍ بغيرها له حكم نفسه، فامتنع العطف ههنا بما عدا الواو، وكلام الناظم لا يعطي شيئاً من هذا، فكان مُعْتَرِضاً.

والثاني : أن هذا التكرار في ظاهرٍ مَسَاقِهِ قياسيٌّ، فجاز أن يتكلَّم به في غير الشعر، لأنه قال : «وإن كررتها فأضِف»، فوكلَّ ذلك إلى السامع لا إلى العرب. وليس الأمر كذلك، بل هو موقوفٌ على السماع، وقد نصَّ على ذلك الفارسي، وجعل جوازه كجواز تكرار المفرد بعد كلاً في نحو قوله^(١):

كلا السيفِ والساقِ الذي ضُرِبَتْ بِهِ

في أن كلَّ واحدٍ منهما موقوفٌ على السماع، محمول على معناه. ولا يقاس عند الناظم على نحو: كلا السيف والساق، فكذلك ينبغي في: أَيْ وأيُّ زيد أعرف؟ وهكذا قيل. ويظهر من مساق سيبويه في باب أَيْ، وإذا كان كذلك ظهر أن ما أعطاه مساق الكلام من القياس غير صحيح.

والثالث : لو سلَّم أن التكرار قياسيٌّ فإنما يكون كذلك حيث كان المجرور بأَيْ أولاً ضمير المتكلم، نحو: أَيْ وأيُّ زيد أعلم؟ وهو الذي عينه السماع كما تقدَّم، فلا يقال: أَيْك وأيُّ زيد أفضل؟ ولا: أَيْ زيد وأيُّ عمرو أعلم؟ وعبرة

(١) تقدَّم البيت وتخرجه من قريب، انظر: ١٠٥.

الناظم هنا وكذلك في التسهيل^(١) / تقتضي جواز الجميع، فهو مشكل! ٣٨٣

والرابع : أن قوله «فَأُضِيفَ» يقتضي لزوم الإضافة إلى المفرد المعرفة، لأنَّ قوله «فَأُضِيفَ» أمرٌ بذلك، لم يُقَيِّدهُ بالجواز، كما قال في المسألة قبل هذا: « أَضِفْ جَوَازًا » فدلَّ على أنه يريدُ وجوبَ الإضافة التي قَدَّمَ، وهي الإضافة إلى المفرد المعروف. وذلك حكمٌ غير صحيح؛ بل هو على الجواز إذا كُرِّرَتْ، فلك أن تُضِيفَ إلى النكرة، فتقول : أيُّ رجل وأيُّ امرأةٍ أكرمت؟ وإلى المعرفة غير المفردة فتقول : أيُّ الرجلين وأيُّ المرأتين أكرم؟ وكذلك أيُّ بني تميم وأيُّ بني فلان أفضل؟ وما أشبه ذلك. فلا يُقتصر به على المفرد المعرفة، خلافُ ظاهر كلامه.

والجواب عن الأول : أن تأتي التكرار في محصول الاعتیاد^(٢) إنما يحصلُ مع العطف، والواو أصلُ الباب، فهو الذي يَسْبِقُ للأذهان، فترك ذكره اتكالا على فهمه، وعلى أنه لو قال عَوَضَ ذلك :

وَلَا تُضِيفُ لِمَفْرَدٍ مُعْرَفٍ

أَيًّا وَكُرَّرَهَا بِوَائٍ تُضِيفُ

أَوْ ائْتِ الْاِجْمَاعَ زَا

... ..

لكان أولى .

وعن الثاني : أن ظاهر كلامه هنا وفي التسهيل^(٣) إجراء القياس،

(١) التسهيل ٣٧.

(٢) أ : الاعتبار. وهو خطأ.

(٣) التسهيل ٣٧.

إِذْ لَمْ يَقِئْ ذَلِكَ بِأَمْرٍ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ سَيِّبُوهِ نَصٌّ بِأَنَّهُ سَمَاعٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَصٌّ
 كَلَامِهِ. وَأَيْضاً قَدْ يَبْعُدُ الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِكَ: أَيُّ وَأَيْكَ^(١) أَعْلَمُ؟ وَبَيْنَ قَوْلِكَ : أَيْكَ وَأَيُّ
 زَيْدٍ أَعْلَمُ؟ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَإِذَا فَرَضَ أَنَّهُ قَائِلٌ بِالْقِيَاسِ فَلَا اعْتِرَاضَ إِلَّا مِنْ
 جِهَةٍ بَطْلَانِ الْقِيَاسِ فِي نَفْسِهِ، وَذَلِكَ نِزَاعٌ فِي أَصْلِ خِلَافٍ لَا يَعْتَرِضُ بِمِثْلِهِ عَلَى
 النَّازِمِ بِأَنَّهُ يَقَالُ: لَمْ خَالَفْتَ فَلَانًا وَلَمْ تَوَافِقْهُ؟ لِأَنَّ الدَّلِيلَ هُوَ الْمُتَّبِعُ، وَلَا إِجْمَاعُ
 يَعَارِضُ بِهِ هَذَا الْقِيَاسَ، بَلْ نَقُولُ أَنَّ سَيِّبُوهِ وَالْخَلِيلَ شَبَّهَا قَوْلُهُمْ: «أَيُّ وَأَيْكَ
 كَانَ شَرًّا فَأَخْزَاهُ اللَّهُ»، بِقَوْلِهِمْ: هُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، وَنَحْوَهُ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُقْتَصَرُ
 بِهِ فِي «بَيْنَ» الْأُولَى عَلَى ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ دُونَ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، بَلْ يَقَالُ: هُوَ
 بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ، وَهُوَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ زَيْدٍ، وَفِي الْقُرْآنِ: (فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ
 وَلِيٌّ حَمِيمٌ)^(٢)، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي: «أَخْزَى اللَّهُ الْكَاذِبَ مَنْئَى وَمَنْكَ»، لَا مَانِعَ مِنْ
 أَنْ يَقَالُ: مِنْكَ وَمِنْ زَيْدٍ، فَكَمَا يَجُوزُ هُنَاكَ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ هُنَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَلْيُجْزَ عَلَى ذَلِكَ: كَلَاكٌ وَكَلَا زَيْدٍ قَائِمٌ، وَكَذَلِكَ: كَلَا زَيْدٍ وَعَمْرُو
 قَائِمٌ؛ إِذْ لَا فَرْقَ.

قِيلَ: قَدْ مَرَّ الْقَوْلُ عَلَى هَذَا، وَأَيْضاً لَمَّا فَهِمَ مِنَ الْعَرَبِ اعْتِزَامُهُمْ عَلَى
 إِضَافَةِ كَلَا وَكَلْتَا لِلْمَثْنَى غَيْرِ الْمَفْرُقِ، قَالَ: يَمْنَعُ التَّفْرِيقُ بِإِطْلَاقٍ، وَكَأَنَّهُ لَمْ
 يَفْهَمْ مِثْلَ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ فِي أَيِّ فَاطِلِقِ الْجَوَازِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ جَازَ مِثْلُ: أَيُّ زَيْدٍ وَأَيُّ عَمْرُو فِي الدَّارِ؟ فَلْيُجْزَ: الْمَالُ بَيْنَ
 زَيْدٍ [وَبَيْنَ]^(٣) عَمْرُو، بِتَكَرُّرِ بَيْنَ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَقَدْ عُدَّ ذَلِكَ مِنْ لَحْنٍ

(١) أ: وَأَيُّ زَيْدٍ.

(٢) الْآيَةُ ٢٤ مِنْ سُورَةِ فَصَّلَت.

(٣) سَقَطَ مِنْ أ.

الخواصَّ حسب ما نصَّ عليه الحريريُّ في « دُرَّة الغواص »^(١). وغيره.
وكذلك يلزم أن يجيز: أخزى الله الكاذب من زيدٍ ومن عمرو.

فالجواب : أنه قد يقال : لعلَّه أجاز ذلك بناءً على قياسه وإن كان
ضعيفاً، أو على سماع شئٍ منه. والله أعلم.

وهذا قد حصل الاعتذار - على ما فيه - عن الثاني / والثالث من ٣٨٤

الاعتراضات.

وأما الرابع فالجوابُ عنه : أن الأمر هنالك إنما هو للإباحة لا
للوجوب، بقرنية تَقْدُمُ الحظر في قوله: «ولا تُضِفْ لمفردٍ معرَّفٍ». والأمر
إذا ورد في الشريعة بعد الحظر فهو للإباحة حسب ما ذكره الأصوليون،
فهو الراجح عندهم من المذهبين، وإذا كان على الإباحة فهو معنى
التخيير، فقوله: «وإن كرَّرتها فأضِفِ»، معناه: إن شئت. فلا محذور.

[أقسام أئ]

ثم فصلَ الكلام في أقسام أئ، كيف تكون الإضافة إليها فقال:
«واخصَّصْ بالمعرفة موصولةً أياً... إلى آخره، فذكر لها أقساماً ثلاثة:
قسم تكون فيه مضافةً إلى المعرفة خاصةً، وقسم يُخصَّصُ بالنكرة وحدها،
وقسم يجوز فيه الأمران.

فأما الأول فهو الذي ذكر أولاً، وهو قسم الموصولة.

و«موصولة»: حال من «أئ» تقدمت عليها، كأنه قال: واخصَّصْ
بالمعرفة أياً حالة كونها موصولةً.

يعني أنها إذا كانت موصولة كالذي والتي فلا تُضاف إلا إلى

(١) دُرَّة الغواص ٧٩ - ٨٢.

المعرفة، فتقول: اضربَ أيُّهم هو قائم، وسلِّم على أيُّهم هو أفضل، لأن معناها معنى الذي، ولا يجوز أن تقول: أيُّ رجلٍ هو أفضل، أو: سلِّم على أيُّ رجلٍ هو قائم. ومن ذلك في القرآن: (ثم لننزعن من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتياً^(١)). وأنشد سيبويه^(٢):

إذا ما أتيت بني مـالكِ

فـسلِّم على أيُّهم أفضـلُ

وأما الثاني فهو أيُّ إذا وقعت صِفةٌ، وذلك قوله: «وبالعكس الصِّفةُ»، يعني أنها إذا وقعت صِفةً فإضافتها على العكس من إضافة الموصولة، وقد تقدّم أن الموصولة تضاف إلى المعرفة، فإذا الصفة لا تضاف إلى المعرفة، وإنما تضاف إلى النكرة، فتقول: مررتُ برجلٍ أيُّ رجلٍ، ومررتُ بفارسٍ أيُّ فارسٍ، وبفتىٍ أيُّ فتىٍ، ومنه قوله^(٣):

دعوتُ امرأً أيُّ امرئٍ فأجابني

وكنْتُ وإيَّاه مـلاذاً ومـوئلاً

وقال الآخر، إلا أنه حذفَ الموصوف^(٤):

إذا حاربَ الحجاجُ أيُّ منافقٍ

علاه بسيفٍ كلما هزَّ يقطعُ

(١) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) لم أجده في الكتاب، والبيت لغسان بن ولة، وهو في الإنصاف ٧١٥، وابن يعيش على المفصل ١٤٧/٣، ٢١/٤، ٨٧/٧، والرضي على الكافية ٢٦/٣، والمغني ٧٨، ٤٠٩، والهمع ٣١٣/١، والخزانة ٦١/٦.

(٣) مجهول. والبيت في الهمع ٣١٩/١، والأشمونى ٩٩/٢.

(٤) الفرزدق، ديوانه ٤١٧/١، وهو في الهمع ٣١٩/١.

ويجري مجرى الصفة الحال، فتقول: رأيت الرجل أياً رجلاً، وأى
فتى، أنشد في الكتاب للراعي^(١):

فأومأت إيماءً خفياً لحبترٍ

ولله عينا حبترٍ أيما فتى

ولا يجوز أن تضاف إلى المعرفة، فلا تقول: مررت بالرجل أياً
الرجل، ولا: بالفارس أياً الفارس، ولا ما أشبه ذلك.

وفي قوله: «وبالعكس الصفة» شيء من النظر؛ لأن العكس في
اللغة ردك آخر الشيء أوله، وهكذا هو في اصطلاح أهل النظر، فإنهم
قالوا: عكس القضية تحويل مفرداتها على وجه يصدق. ونحن لانجد في
كلام الناظم ذلك، لأنه قال: «واخصصن بالمعرفة موصولة أياً» وليس في
هذا الكلام ما يصح فيه العكس بحيث يعطى ما قصد من المعنى، وإنما
يظهر أن موضع العكس في كلامه للضد، فلو قال: «وبالضد الصفة»،
لكان صحيحاً، لأن النكرة ضد المعرفة وليست بعكس لها، ولم يقصد
الناظم إلا ذلك المعنى، ولكن ذهب عليه هذا، فوضع العكس موضع
الضد.

وقد يجاب عن ذلك بأن العكس المصطلح عليه يصح هنا من قوة
الكلام /، من جهة أن قوله: «واخصصن بالمعرفة كذا، في قوة أن لو ٣٨٥
قال: لا بالنكرة، فكأنه قال: اخصصن كذا بالمعرفة دون النكرة. فلو صرح

(١) الكتاب ١٠٨/٢، وديوان الراعي ٣، والهمع ٣١٩/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٠٢، والرضى
على الكافية ٢٢٤/٤، والخزانة ٣٧٠/٩.

حبتر: ابن أخي الراعي. ومعناه في اللغة: القصير من الناس.

بهذا لكان عكس الكلام: اخصَّصَ الصفة بالنكرة دون المعرفة. وذلك صحيح. فالناظم إنما قصد العكس بحسب اللفظِ المقدَّرِ الذكر مع الملفوظ به، فلا دَرَكَ عليه.

وأما القسم الثالث الذي يجوزُ فيه الأمران فأىُّ الشرطية أو الاستفهامية، وذلك قوله: « وإن تكن شرطاً أو استفهاماً ».. إلى آخره.

ضمير «تكن» عائدٌ على «أى». و«مطلقاً»: حال من التكميل المفهوم من قوله: «كَمَلْ»، على حدِّ قولهم: ضربته شديداً.

يعني أن أياً الشرطية، وأياً الاستفهامية، يكْمَلُ فيها الكلامُ بالإضافة مطلقاً، أي: سواءً أكانت الإضافة إلى معرفة أم نكرة، فالضمير في «بها» عائد على الإضافة المتقدِّمة الذكر؛ فتقول في الشرط: أيُّ الرجالِ يُكرِّمُنِي أكرِّمُه، وأيُّ رجلٍ يُكرِّمُنِي أكرِّمُه. ومن الإضافة إلى النكرة ما أنشده سيبويه لابن هَمَّام السَّلُولِي^(١):

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ

فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِيلُ

وتقول في الاستفهام: أيُّ الناسِ جاء؟ وأيُّ رجلٍ جاء ك:؟ ومن النكرة قولُ الله عزَّ وجل: «وسيعلم الذين ظَلَمُوا أيَّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ»^(٢). ومن المعرفة قوله: (لنعلم أيُّ الحزبينِ أحصى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا)^(٣).

(١) هو عبدالله بن همام، شاعر إسلامي، والبيت في الكتاب ٨٠/٣، واللسان: مكن، والأشمونى

١٠/٤. وانظر التعريف بابن همام في طبقات فحول الشعراء ٦٢٥ - ٦٣٧.

(٢) الآية ٢٢٧ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٢ من سورة الكهف.

والحاصل للناظم من أضربٍ أي أربعة، وذلك: الموصولة، والصفة، والشرطية، والاستفهامية. وترك ذكر قسمين، وهما: النكرة الموصوفة، وصلة المنادي. فالأولى نحو: مرت بأى مُعجِبٍ لك. والثانية نحو: يأىها الرجل. وكلا القسمين لم يحتج إلى ذكره.

أما الموصوفة فمن وجهين، الأول: أن إثباتها في هذا القسم للأخفش؛ إذ لم يذكرها سيبويه، ولم يرتض في التسهيل رأى الأخفش من جهة أن السماع بما قال معدوم أو نادر، والقياس على ما ومن في وقوعها نكرتين موصوفتين، ضعيف.

والآخر أنها على تقدير ثبوتها لا تحتاج إلى إضافة، فتَرَكَ ذكرها كسائر ما لا يلزم الإضافة. وكذلك صلة المنادي قد كَفَّتْهَا «ها»^(١) عن الإضافة، وحكمها يذكر في بابه، فلا مدخل لها هنا.

* * *

وَالزَّمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَرُوا
وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهِ^(٢) عَنْهُمْ نَدَرُ
إِضَافَةٌ: مَفْعُولُ ثَانٍ لِّلزَّمُوا، وَالأَوَّلُ لَفْظُ لَدُنْ. وَالضَّمِيرُ فِي «بِهِ» عَائِدٌ عَلَى لَدُنْ.

وَيُرِيدُ أَنْ لَدُنْ مِنَ الظُّرُوفِ، يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ فَيَجْرُ مَا بَعْدَهُ مَطْلَقًا، فَتَقُولُ: سَرْتُ مِنْ لَدُنِ الظَّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ، وَجَاءَ الْأَمْرُ مِنْ لَدُنْ فُلَانٍ.

(١) في النسخ: «كففتها» والمثبت عن هامش الأصل.

(٢) في هامش الأصل: «بها».

وفي القرآن : (لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ^(١)) ، (قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّيْ
عَذْرًا)^(٢) .

وَأُنْشِدُ الْأَصْمَعِي^(٣) :

مِنْ لَّدُنْ مَا ظَهَرَ إِلَى الْعُصَيْرِ
حَتَّى بَدَتْ لِي جَبْهَةُ الْقَمِيرِ
لَأَرْبَعِ غَبْرُنَ مِنْ شَهِيرِ

وقد يُنْشَد :

مِنْ لَّدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعُصَيْرِ
حَتَّى بَدَتْ لِي جَبْهَةُ الْقَمِيرِ
لَأَرْبَعِ غَبْرُنَ مِنْ شَهِيرِ

وقد يُنْشَد :

مِنْ لَّدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعُصَيْرِ

وقال الآخر^(٤) :

(١) الآية ٢ من سورة الكهف.

(٢) الآية ٧٦ من سورة الكهف.

(٣) لرجل من طيء كما في العيني ٤٢٩/٣ . والأبيات في الخصائص ٢ / ٢٣٥ ، والهمع ٣ / ٢١٧ ،
١٧٨ / ٦ ، والأشعوني ٢ / ٢٦٢ .

(٤) هو غيلان بن حرمت الربيعي ، قال البغدادي : « لم أقف له على ترجمة ، وقبله :

يستوعب البوعين من جؤيره

والبيت في الكتاب ٤ / ٢٣٤ ، وابن يعيش على المفصل ١٢٧ / ٢ ، وشرح شواهد الشافعية للبغدادي
١٦١ ، وفي اللسان : نحر ، ولدن .

البوع – بضم الباء وفتحها – والباع : مسافة ما بين الكتفين .

والجرير : الجبل . واللحي : العظم الذي ينبت عليه الأسنان . والمنحور : لغة في النحر .

يريد أن طول الحبل الذي هو مقوده من لحييه إلى موضع نحره مقدار بوعين ، يريد طول عنقه .

وإنما كانت خافضةً على حكم سائر الظروف غير المتصرفّة،
ويقتضى هذا الإطلاق جرّ «غدوة» أيضاً، وأن يقال : سرت من لدنْ غُدْوَةٍ
إلى العَصْرِ، وهو نصّه في الشرح أن الجرّ بها مع «غدوة»، جائز على
القياس، وإنما ينصب غدوةً بعدها ندوراً، وذلك قوله : « ونصبُ غدوةٍ بها
عنهم ندر»، يعني عن العرب. ويظهر هذا من الجوهريّ حيث قال : « وقد
حمل حذف النون بعضهم - يعني في لَدُنْ - إلى ^(١) أن قال : لَدُنْ غُدْوَةٌ،
فنصب غدوةً بالتثوين ^(٢)».

فاقتضى [هذا ^(٣) أن] بعض العرب هم الذين ينصبون بها غُدْوَةً
وحدها. وهذا النصبُ حكاة سيبويه ^(٤) وغيره، ومنه قول كُثَيِّر ^(٥) :

لَدُنْ مَا غُدْوَةٌ حَتَّى اكْتَسَيْنَا

لِثْنِي اللَّيْلِ أَثْنَاءِ الظَّلَالِ

وقال ذو الرمة ^(٦) :

لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى

وَحَثَّ الْقَطِينُ الشَّحْشَحَانَ الْمَكْلَفُ

(١) كذا في النسخ. وفي الصحاح : «على».

(٢) الصحاح، مادة : لنن.

(٣) عن أ، س.

(٤) الكتاب ١/٥١، ٥٨ - ٥٩.

(٥) لم أجده في ديوانه، وفي الديوان قصيدة من البحر والروى ٢٢٧ - ٢٣٢. وفي تاج العروس : «ثَنَى
من الليل - بالكسر - أى : ساعة منه، أو وقت منه».

(٦) ديوانه ١٥٦٥، وهو من شواهد ابن يعيش ١٠٢/٤، وفي البيان والتبيين ٢/٢٧٤، واللسان : شحح،
ولدن.

والقطين : الخدم. والشحشحان : الجادّ الماضي، وأراد بالكف : الحادى.

وقال أوسُ بن حجر^(١):

لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى أَغَاثَ شَرِيدِهِمْ
طَوِيلُ النَّبَاتِ وَالْعَيُونُ وَضَفْلَعُ
وقال الآخر^(٢):

وما زال مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ
لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنْتُ لِفِرْوَبِ
ولم يأت ذلك في غير غُدُوَّة، ولذلك عَيَّنَهُ الناظم بقوله: «ونصبُ غُدُوَّةٍ به^(٣)»
عنهم ندر»، وإلا فكان يقول: والنصب به نادر.
فإن قلت: فقد أنشد سيبويه^(٤):
من لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَانِهَا

فنصب شولاً بعد لَدُ.

فالجواب: أن شولاً هنا ليس بمنصوب بل بإضمار فعلٍ هو كان
ونحوها، والتقدير: من لد كانت شولاً، لأن شولاً هنا جمع شائلة، فلا يجوز أن

(١) ديوانه ٥٩.

في الأصل: شديدهم. وهو خطأ. وطويل النبات: جبل بين اليمامة والحجاز، سمي كذلك بهضبات
طوال حواليه. والعيون: اسم جبل. وضفلع: ماء لبني عيس. يقول: ذهب روعهم عندما انتهوا
إلى هذه المواضع.

(٢) هو أبو سفيان بن حرب، كما في سيرة ابن هشام ٧٥/٢. والبيت من شواهد التصريح ٤٦/٢،
والهمع ٢١٨/٣، والأشمونى ٢٦٣/٢، وفي العينى ٤٢٩/٣.

(٣) س: بها.

(٤) الكتاب ٢٦٤/١. وهو من شواهد ابن الشجرى في أماليه ٢٢٢/١. وابن يعيش على المفصل
١٠١/٤، ٣٥/٨، والمغنى ٤٢٢، والرضى على الكافية ١٥٢/٢، والهمع ١٠٥/٢، وفي الخزانة
٢٤/٤.

والشول: واحدا شائلة، وهى التى أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها. وناقاة
متل ومثلية: يتلها ولدها، أى يتبعها.

يُقَال: من لدن زيدٍ إلى دخوله الدارَ، والبيت على هذا المعنى، فلما لم يصحَّ جره على هذا التقدير أُضْمِرَ ما يَصِحُّ معه الكلامُ، فصار المعنى : من لَدُنْ كونها شولاً إلى إتلائها. بخلاف : لَدُنْ غدوةً، فإنه لامانع من الجرِّ، فلما نصبت دلّ على أن ذلك من جهة «لَدُنْ» لا من جهة الإضمار.

فإن قيل : ما فائدة قول الناظم : « فَجُرَّ » ومعلوم أن الإضافة لا يكون معها إلا الجرُّ، فهو إذاً حشوٌّ من غير مزيد فائدة.
فالجواب : أنه إنما ذكر الجرَّ لِذِكْرِ مُقَابِلِهِ وهو النصب.
وهنا مسألتان :

إحدهما : أنه أتى بَلَدُنْ تامّةً غير محذوفة النون، ثم أسند الحكم إليها، فلا بدّ أن يؤخذ له مقيّدٌ بتمامها، وينبني على ذلك أمران، أحدهما: أنها لا تنصبُ إلّا على لغة التمام، وأما إذا حُذِفَتْ نونُها فلا. والنقلُ موافقٌ لهذا التقييد، فلم يُسمَعْ منهم مثل : لَدُ غدوةً، وإنما تكلموا به مع النون. والثاني : الإشعارُ بوجه النصب، وذلك أن من نَصَبَ شَبَّهُ نون لَدُنْ بنون عشرين، حين كان بعض العرب يقول : لَدُ، من غير نونٍ، فانتصب غُدوةً انتصاب الاسم بعد المقادير، كقولك : عشرون درهماً.
هذا معنى تعليل سيبويه، فيكون على هذا غدوة منصوباً على التمييز لإبهام لدن^(١)، كما استبهم / العشرون ففُسِّرَ، وهذا حسنٌ من التنبيه. ٣٨٧
والثانية : أنه أسند النصب إلى لَدُنْ، لقوله : «بِهِ عَنْهُمْ نَدَرُ»، أى : بلدن، وأراد أنه منصوبٌ عن تمامه، كما انتصب الدرهم عن تمام العشرين بالنون.

(١) في النسخ : «لإبهام غدوة». ولا يستقيم الكلام عليه.

فإن قيل : فلم نسب العمل إلى لَدُنْ وهي لم تعمل في الحقيقة ؟

قيل : بل هي العاملة لأنها شُبِّهت بالعشرين، والعشرون شُبِّه في عمله بالضارين، والضاريون هو العامل في بابه، فكذلك ما تفرَّع عليه بالتشبيه، فإذا سمعتَ النصبَ عن تمام الاسم فمعناه أن الاسم هو الناصب، إلا أنهم عبَّروا بتلك العبارة إشارةً إلى أنه لولا التمام لانجرَّ بالإضافة، كما أن الضارين زِيداً لولا تمامه بالنون لانجرَّ فقلت : ضاريو زيدٍ. فافهم هذا من اصطلاحهم، وأيضاً فلقوله : « به » فائدةٌ أخرى، وهو التنبيه على أن « غدوة » ليس منصوباً بإضمار فعلٍ، كما كان « شولاً » في قوله : « من لدُ شولاً » منصوباً بإضمار فعلٍ. وهو تنبيه حسنٌ أيضاً.

* * *

وَمَعَ مَعَ فَيَهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ

فَتَحْ، وَكَسْرٌ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ

هذا أيضاً من الظرف اللازمة للإضافة كغيره مما تقدّم ذكره، نحو قولك: جئتُ مَعَكَ، وذهبتُ مَعَ زَيْدٍ، وأتيتُ مَعَ الناسِ. ودلُّ على لزومه للإضافة من كلامه مساقه له في جملة ما يلزمُ الإضافة.

فإن قلت : إنَّ « مع » على وجهين، أحدهما هذه التي مثَّلت، والأخرى تأتي [غير^(١)] مفتقرة إلى الإضافة نحو قولك: جاء الزيدان معاً ، وجاء الناسُ معاً، ومنه قول امرئ القيس^(٢):

(١) سقط من الأصل.

(٢) ديوانه ١٩ وعجزه : كجلمود صخر حطَّ السيل من عل.

والبيت من شواهد الكتاب ٢٢٨/٤، والمحاسب ٣٤٢/٢، وابن يعيش على المفصل ٨٩/٤، والمغنى ١٥٤، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٣/٣٦٠، ٣٧٣.

مَكْرٌ مَفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعًا

وقوله (١):

... .. وشعبا كما معًا

وما أشبه ذلك، وقد قال السيرافي: إن معًا إذا أُفردت يجوز أن تكون ظرفًا وحالًا، وإنما أضيف في الوجه الأول إلى غير الأول، فإذا قلت: ذهب معًا، فليس في الكلام غير المذكورين تضيف «مع» إليه، ولا يجوز أن تضيف «مع» إليهما، لأنه لا يصح أن يُقال: ذهب زيد مع نفسه، فلذلك أُفردت عن الإضافة هنا (٢). فعلى الجملة قد ثبت استعمال «مع» الظرفية على وجهين، فكيف يصح جعلها لازمة للإضافة مطلقًا؟

فالجواب: أن الذي استُقرئ من كلام الناظم صحيح، ولا تكون إذا أُفردت عنده ظرفًا، بل تكون بمعنى جميع، فتجرى مجراه في الأحوال كلها من كونها تقع حالًا، نحو: ذهب الزيدان معًا، ومنه قول المرقش (٣):
بأن (٤) بنى الوخم ساروا معًا

بجيش كضوءِ نجوم السحر
وخبراً نحو: الزيدان معًا، أي مجتمعان، ومنه قول الصمّة بن عبدالله، ويروى لقيس بن الملوّح، وهو من أبيات الحماسة (٥):

(١) من بيت سيأتى بتمامه بعد قليل.

(٢) هذا معنى كلام السيرافي، وليس بلفظه، انظر شرح السيرافي، باب الظروف المبهمة ١٢٤/٤.

(٣) المرقش الأكبر، ديوانه، مجلة العرب، الجزء العاشر من السنة الرابعة، وقبله:

أنتنى لسان بنى عامر فحلت أحاديثها عن بصر

(٤) في الأصل: فإن.

(٥) الحماسة بشرح المازني ١٢١٥، والعيني ٤٣١/٣.

حَنَنْتَ إِلَى رِيًّا وَنَفْسُكَ بَاعَتْ
مَزَارِكَ مِنْ رِيًّا وَشَعْبًا كَمَا مَعًا
وقال حاتم^(١) :
أَكْفُ يَدِي عَنْ أَنْ يَنَالَ التَّماسُهَا
أَكْفُ صَحَابِي حِينَ حَاجَتُنَا مَعًا

من أبيات الحماسة ..

وما قاله السيرافي وابن خروف وغيرهما من الظرفية، لا يلزم
المؤلف القول به مع / أن ظاهر كلام سيبيويه موافق لما ارتكبه في ٣٨٨
التسهيل وشرحه، مع موافقته لجميع في المعنى، وجميع لا يكون ظرفاً،
وهو المفهوم هنا؛ قال سيبيويه : «وسألت الخليل - رحمه الله - عن معكم،
ومع، لأي شيء نصبتها؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسماً
كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك : جاء معاً، وذهب معاً». يعني أنها
انتصبت كما انتصب جميع، قال : «وقد ذهبوا معه، ومن معه، صارت
ظرفاً، فجعلوها بمنزلة أمام وقْدَام»، يعني إذا لم يفردها، فهذا الكلام
غير مافهم من مقصود الناظم.

فإن قيل : فإذا كانت كذلك فكان الواجب أن تُرْفَعَ إذا قلت^(٢) :
الزيدان معاً، فتقول : مع، كما تقول : الزيدان جميعاً.

(١) ديوانه ١٨٣. والبيت في الحماسة ٢/٢٤٢، والهمع ٣/٢٢٨

(٢) في الأصل : «قيل».

فالجواب : أنَّ معاً من الثلاثي هنا الذي لم يُحذفْ منه كفتى، لا^(١) أنه محذوف كيداً. والمسألة مختلفٌ فيها، فيونس والأخفش على أنها كفتى، وسيبويه والخليل على أنها كيداً. والأصح ما ذهب إليه يونسُ بدليل المعنى واللفظ، والكلام في صحَّة مذهبه يطول، وليس مقصوداً هنا.

وإذا ثبت هذا كُلُّه فمع المذكورة هنا هي اللازمة للإضافة، ولم يتعرض للأخرى إذ ليس لها في هذا الباب مدخلٌ.

وقوله : «مَعَ مَعَ فيها قليل»، يعنى أنَّ الوجه فيها أن تكون مفتوحة العين، وهو مشهور كلام العرب، فتقول : قعدتُ مَعَ زيدٍ، وجئتُ مَعَكَ. وما أشبه ذلك. وأنشد سيبويه للرأعي^(٢) :

يَشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَسْفُكُم

وإن كانت زيارتكم لِمَا

ثم يتعلّق بهذا الكلام مسألتان :

إحدهما : أنَّ مَعَ اسم من الأسماء إذا كانت مفتوحة العين؛ إذ لو كانت عنده حرفاً لذكرها في حروف الجرّ دون هذا الباب، وهذا ما لا أعلم فيه خلافاً. وأما الساكنة العين فالظاهر من الناظم أنها اسم كذلك؛ إذ لم يُفرّق بينهما في الحكم، بل أشعر بأنّها [هى قوله : مَعَ فيها قليل. يريد أن فيها للعرب استعمالين في اللفظ، ولم يقل إنها^(٣)] مع السكون حرف

(١) في الأصل : «إلا أنه». وهو خطأ.

(٢) الكتاب ٢٨٧/٣ منسوباً إلى الرأعي، وهو لجريز في ديوانه ٤١٠. والبيت في أمالي ابن الشجري ٢٤٥/١، ٢٥٤/٢، وابن يعيش ١٢٨/٢، ١٢٨/٥، والتصرّيع ٤٨/٢، والأشمونى ٢٦٥/٢، والعينى ٤٣٢/٣.

(٣) سقط من صلب الأصل.

[^(١)قَدْ لَّ عَلَى أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَنْ قَالَ : إِنَّهَا مَعَ السَّكُونِ حَرْفٌ^(١)]. وَقَدْ حُكِيَ
عَنِ النَّحَّاسِ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ، قَالَ الْمُؤَلِّفُ : «وَهَذَا
مِنْهُ عَجَبٌ، لِأَنَّ كَلَامَ سَيْبَوِيهِ مُشْعَرٌ بِلِزُومِ الْأَسْمِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَنَّ
الشَّاعِرَ إِنَّمَا سَكَّنَهَا اضْطِرَّارًا».

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، وَقَدْ رَجَّحَ فِي الشَّرْحِ الْأَسْمِيَّةَ
بِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ وَاحِدٌ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْحَرْفِيَّةِ؛ إِذْ لَا يَثْبُتُ
ذَلِكَ فِيهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَقَدْ ثَبَتَتِ الْأَسْمِيَّةُ مَعَ الْحَرَكَةِ بِاتِّفَاقٍ
فَيَسْتَصَحِبُّ الْأَصْلُ حَتَّى يَرِدَ مَا يَخْرُجُ عَنْهُ، وَهَذَا مُعَارِضٌ بِالسَّكُونِ، فَإِنَّهُ
لَا يَصِحُّ فِي اسْمِ مُعَرَّبٍ سَكُونٌ فِي التَّرَكِيبِ مِنْ فَتْحٍ بِغَيْرِ مُوجِبٍ. وَقَدْ
يَجَابُ بِأَنَّ يُدْعَى الْبِنَاءُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ الْمَصَاحِبَةِ،
وَضُعُ الْمَصَاحِبَةِ حَرْفٌ أَوْ لَا، وَلَا يُقَالُ : إِنَّهَا قَدْ اسْتَعْمَلَتْ مُفْرَدَةً فِي
قَوْلِهِمْ : مَعًا، وَإِذَا اسْتَعْمَلَتْ مُفْرَدَةً وَنَكْرَةً أَيْضًا، فَقَدْ دَخَلَهَا التَّمَكُّنُ فَلَا
تَبْنَى؛ إِذْ لِقَائِلٍ أَنْ يُدْعَى أَنَّهُمَا لَفْظَانِ مُتَبَايِنَانِ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ : إِنَّهَا مَعَ
الْمَحْرُكَةِ الْعَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ اسْتِدْلَالًا بِالْأَثَرِ، وَلَا يُلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ مَحْذُورٌ، أَمَّا إِنْ
قُلْنَا بِرَأْيِ سَيْبَوِيهِ وَالْخَلِيلِ أَنَّ السَّكُونِ لِلْاضْطِرَّارِ فَلَا إِشْكَالَ، وَلَكِنْ
يُأْبَاهُ/ رَأْيَ النَّازِمِ لِمَا سَيَجِيءُ بِحَوْلِ اللَّهِ.

٣٨٩

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ قَوْلُهُ : «مَعَهَا قَلِيلٌ»، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّكُونِ
لَيْسَ مُخْتَصًّا بِالضَّرُورَةِ، بَلْ هُوَ وَاقِعٌ فِي الْكَلَامِ؛ قَدْ نُقِلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّ
رَبِيعَةَ تَقُولُ : ذَهَبْتُ مَعَ أَخِيكَ، وَجِئْتُ مَعَ أَبِيكَ، بِالسَّكُونِ، وَعَلَيْهِ حَمْلُ
الْمُؤَلِّفِ بَيْتِ الرَّاعِي :

(١) عَنْ أ، س.

يشي منكم وهوى معكم.

وهذا النقل يقتضى خلاف ماذهب إليه سيبويه من أن السكون اضطرارٌ شعريٌّ؛ إذ لم يثبتُ عنده لغةٌ، وإذا ثبتَ لغةٌ، وإذا ثبتَ لغةٌ فلا مقالَ لأحدٍ، لسيبويه ولا لغيره مع السماع، ومن حفظَ فمحفوظه حجةٌ على من لم يحفظ.

ثم قال بعد إثباتِ سكون العين : «ونقل فتح وكسر لسكون يتصل» يعنى أنه إذا اتصل بمع الساكنة العين ساكنٌ بعده، فالمنقول عن المُسكِنين فيها وجهان: الفتح والكسر، فالفتح نحو : سرت مع القوم، ومع ابنك. والكسر نحو: سرت مع ابنك، ومع القوم. وهذا مما يدل على أن السكون بناءٌ لا عارضٌ لموجبٍ غيره. ووجه الكسر ظاهرٌ على أصلِ التقاء الساكنين، وأما الفتح فلإتباع، أو لاعتبار اللغة الأخرى.

فإن قيل : لم حملت قوله : ونقل كذا، على إنه يريدُ في لغة التسكين وحدها؟

قيل : لأن مع في اللغة الأخرى معربة، وحركة الإعراب لاتختلف مع الساكن، فلم يفتقر إلى التنبيه عليها، وإنما ينبغي التنبيه على مانبه عليه. فقوله: ونقل كذا، إنما يريد في لغة ربعة خاصة.

* * *

واضمم بناءً غيراً أن عِدِمَتْ ما

له أضيف، ناوياً ما عِدِمَا

هذا فصلٌ يذكر فيه حكم أسماءٍ لازمتِ الإضافة، إلا أنها قُطِعَتْ عنها لفظاً، فبنيت عند ذلك، فيعنى أن غيراً يُضم آخرها ضمة بناءً لازمةً إعراباً إذا قُطِعَتْ عن الإضافة وكانت مرادةً معنى، فنقول : جاء القومُ الفلانيون لاغيرُ،

وجاء أخوك ليس غيرُ. وما أشبه ذلك.

وقوله : بناءً، تنكيتٌ على من يقولُ : إن الضمَّة في قولك : جاء بُنُو فلانٍ لاغيرُ، أو : ليس غيرُ - ضمَّةُ إعرابٍ، وهو الأخفش^(١)، فيرى أنَّ التنوين نَزَعَ للإضافة، لأنَّ المضاف إليه ثابت في التقدير. وقد أجاز ذلك ابنُ خروفٍ أيضاً، على أن يكون «غير» اسم ليس في قولك : ليس غيرُ، وقطعت عن الإضافة لفظاً، وعلى ذلك تكون «غير» في قولك : لاغيرُ، مبتدأةً محذوفة الخبر إن كان يوجد، وإلا فقد نَصُّوا على أن العرب لاتقطع غيراً عن الإضافة إلا بعد ليس خاصةً، فإن وقعت بعد غيرها من أدوات النفي لم تقطع. وأكثرُ النحويين على ما رآه الناظم من أنه ضُمَّ بناءً، فإن المقطوع عن الإضافة مع إرادتها لا يعدو في الشائع أمرين : البناء على الضم، أو إلحاق التنوين، فالأول كقبل وبعدُ، والثاني ككلِّ وبعض.

ويبقى النظر في وجه بنائها، فقالوا : إنها محمولةٌ على قبل وبعد لشبهها بهما في الإبهام والقطع عن الإضافة. وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله. وقد قيل / : إنها بُنيت لوقوعها موقع الحرف، لأن العرب تقول : ٣٩٠. ليس إلا، في معنى : ليس غيرُ، فكانها لما وقعتْ موقعَ إلَّا عُولِمَت معاملته في البناء. وإنما بُنيت على حركةٍ للمزيَّة التي لها على ما لم يُعرب قطُّ، وكانت الحركة ضمَّةً حملاً على قبلُ وبعدُ.

فإن قيل : هذا البناءُ، إلى أي نوع من أنواع شبه الحرف يرجعُ؟ فالجواب : أننا إن فرَضنا أن كلَّ بناء جائزٍ أو لازمٍ راجعٌ إلى شبه

(١) مغنى اللبيب ١٥٧ - ١٥٨.

الحرف فحينئذ يلزمنا الجواب، فنقول : أمّا على القول بالبناء حملاً على قبل وبعد فسيذكر بعد، وأمّا على القول الآخر فكأنها ضُمّت معنى إلّا، أو حُمِلت على ما تضمّن^(١) ذلك، فيرجع إلى شبه الحرف المعنوي.

ثم نرجع إلى كلامه فنقول : إنه شرَط في هذا البناء المذكور شرطين : أحدهما : أن تُعَدَم الإضافة لفظاً، وذلك قوله : « إن عَدِمَت ماله أَضِيفَ »، أى ك ما أَضِيفَ غَيْرُهُ، نحوقولك : قام زيدٌ ليس غيرُ. وهذا الشرط مبنيٌّ على جواز قطع غير عن الإضافة، وإلا فلو كان غير جائز لم يتصور هذا الحكم الذي هو البناء. فأما إذا لم تُعَدَم الإضافة فمفهوم هذا الشرط ألا يُضَمَّ ضَمَّةً بناءً، بل يبقى على أصله من الإعراب، فتقول : جاعى بنو فلانٍ ليس غيرُهُم، وليس غيرُهُم، ولا غيرُهُم، ورأيت بني فلانٍ لاغيرَهُم، وما أشبه ذلك.

و « ما » : في موضع نصب بَعَدِمَت. والضمير في « له » : عائد على ما، وهي واقعة على ما أَضِيفَ إليه غير. والذي في « أَضِيفَ » : عائد إلى غير، كأنه قال : إن عَدِمَت الاسم الذي أَضِيفَ إليه غيرُ.

والثاني من الشرطين : أن يكون المضافُ إليه مراداً في التقدير، ولا يكون مُطَرَحاً جملةً، وذلك قوله : « ناوياً ما عُدِمَا ».

ناويا : حالٌ من فاعل « اضمُم ».

وذلك أنك إذا قُلْتَ : ليس غيرُ ، فالمعنى : ليس غيرُ ذلك المعنى الذي حَدَّثَكَ به. إشارةً إلى ما تقدم ذكره في الكلام، كائناً ما كان. فلو لم يكن المضافُ إليه منوياً ولا مُقَدَّرَ الذكر، لم يُبَيَّنْ غيرُ، بل يجري مجرى قبل وبعد. فتقول : ليس غيرُ، ولا غيراً. أي : ليس ثمَّ غيرُ، بمعنى : ليس ثمَّ مغايرُ. ووجه

(١) أ : «تضمن معنى ذلك».

الإعراب هنا سيأتي ذكره إن شاء الله مبسوطاً، وإن كان ظاهراً لأنه الأصل، ولأنَّ غيراً هنا نكرة لفظاً ومعنى، فجرت كسائر الأسماء النكرة غير المفتقرة لما بعدها.

فإن قيل : فقد تقرر إذا أن غيراً ليست من الأسماء اللازمة للإضافة، بل هي تُضاف تارة، ولا تضاف أخرى، وإذا كانت كذلك فكيف يجعلها من الأسماء اللازمة للإضافة؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنَّ غيراً أصلها الإضافة لافتقارها في أصل الاستعمال لما يُبين معناها، كقبل وبعد، وكلّ وبعض، وما جاء فيها من قصد التنكير أمر طارئ عليها، على قصد تناسي المضاف إليه، مع أنك تجده ملحوظاً من طرف خفي، لكنه أهمل في محصول الاستعمال، فالقياس يطلبه والقياس يلغيه. وإذا^(١) تعارض أصل القياس وأصل الاستعمال فالمقدم أصل الاستعمال، فبهذا الاستعمال عدَّ نكرة غير منوى الإضافة، وإلا فلا فرق في القياس / يدل على ذلك المعنى الأصلي في غير، وربما يصعبُ ٣٩١ فهمُ هذا التقرير، ولكنه واضح في علم الأصول العربية، مقرر في الكلام على الأصل والفرع.

والثاني : إن سلّم أن لها وجهين في الاستعمال، وهما الافتقار إلى الإضافة وعدمه، فالناظم إنما تكلم على القسم اللازم لها، لما ينبئ له عليه من الأحكام، وترك ذكر غيره بأن أخرجه بالشرط الثاني، إذ لا حاجة له إليه في حكم البناء، وهذا ظاهر.

ثم أخذ في ذكر ما جرى مجرى غير فقال :

(١) في الأصل : «وأما».

* * *

قبل كفير، بعد، حسب، أول

ودون، والجهات أيضاً، وعل

حذف هنا حرف العطف ، والمراد : وبعد وحسب وأول. وهي مبتدأت

حذف خبرها لدلالة قوله « كفير » عليه. والتقدير : وبعد وحسب وكذا كفير.

يعنى أن هذه الأسماء كلها، الظروف منها وغيرها، وهي : قبل وبعد،

وحسب، وأول، ودون، والجهات الست - وهي : فوق وتحت، وقدام وخلف، وأمام

وراء - وسائر أسمائها، وعل، حكمها حكم غير في البناء على الضم

بالشرطين المذكورين فيها، وهما : أن يكون المضاف إليه غير مذكور معها في

اللفظ، وأن يكون منوى الذكر، مقدر الظهور. فلم لم يتوفر الشرطان لم يجر

البناء، بل يلزم الإعراب، حسب ما يذكر بعد، إن شاء الله.

أما قبل وبعد فمثال ذلك فيهما : { لله الأمر من قبل ومن بعد } أي : من

قبل الحوادث المذكورة ومن بعدها.

وأما حسب فإنك تقول : هذا رجل حسبك من رجل، وهذا زيد حسبك من

رجل. وتقطعه عن الإضافة فتقول : مررت بزيد فحسب يا فتى، وأخذت درهماً

فحسب، كأنه قال : فحسبك، أو : فحسبي، فحذف لدلالة المعنى، وبنى حسب

على الضم.

وأما أول فكقولهم : ابدأ بهذا أول. يريد : أول الأشياء، لكنه حذف

المضاف إليه. ومنه قول معن بن أوس^(١) :

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٠، والمقتضب ٣/٢٤٦، والمنصف ٣/٢٥٥، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٢٨،

٢/٢٦٣، وابن يعيش على المفضل ٤/٨٧، ٦/٩٨، والرضى على الكافية ٣/٤٦١، والخزانة

٢٨٩/٨. وديوانه ٩٣.

لُعْمَرَكْ مَا أُدْرِى وَإِنِّى لأَوْجَلُ
 عَلَى أَيْنَا تَعَدُّوا الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ
 وَأَمَا دُونَ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : جَلَسْتُ مِنْ دُونَ. تريد : مِنْ دُونَ ذَلِكَ الْمَكَانِ
 الْمَعْرُوفِ. أَنَشِدَ سَيَبَوِيه^(١) :

لَا يَحْمِلُ الْفَارَسَ إِلَّا الْمَلْبُونُ
 الْمَخْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونِ
 فَالْقَافِيَةُ هُنَا لَوْ كَانَتْ مُطْلَقَةً الرَّوْيُ لَكَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ، لِأَنَّهُ فِي نِيَّةِ
 الْإِضَافَةِ.

وَأَمَا الْجِهَاتُ فَتَقُولُ فِيهَا : جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ مِنْ خَلْفٍ، أَوْ : مِنْ أَمَامٍ، أَوْ :
 مِنْ قَدَامٍ، أَوْ : مِنْ فَوْقٍ، أَوْ : مِنْ تَحْتٍ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَمِنْهُ مَا أَنَشِدَ سَيَبَوِيه،
 لِأَبِي النِّجْمِ^(٢) :

أَقْبُ مِنْ تَحْتُ عَرِيضُ مَنْ عَلُ

وَقَالَ الْآخَرُ^(٣) :

(١) الْكِتَابُ ٢/ ٢٩٠، وَالتَّصْرِيحُ ٢/ ٥٢، وَاللِّسَانُ : دُونَ، لَبَن.

وَفَرَسٌ مَلْبُونٌ : يَغْذَى بِاللَّبَنِ. وَالْمَخْضُ : اللَّبَنُ الْخَالِصُ.

(٢) الْكِتَابُ ٢/ ٢٩٠، وَالْخَصَائِصُ ٢/ ٣٦٢، وَالْأَشْمُونِي ٢/ ٢٦٢، وَاللِّسَانُ : عَلَا.

وَالْأَقْبُ : الضَّامِرُ، وَالْقَبُّبُ : دِقَّةُ الْخَمْرِ وَضُمُورُ الْبَطْنِ، وَالْأَنْثَى : قَبَاءٌ.

(٣) هُوَ طَرَفَةٌ، دِيْوَانُهُ ١١٢. وَالْبَيْتُ الْمَثْبُتُ مُلَقَّقٌ مِنْ بَيْتَيْنِ كَمَا فِي الدِّيْوَانِ، هُمَا :

أَدَّتِ الصَّنْعَةَ فِي أَمْتِهَا فَهِيَ مِنْ تَحْتِ مَشِيحَاتِ الْحَزْمِ

وَتَفَرَّى اللَّحْمَ مِنْ تَعْدَائِهَا وَالتَّغَالَى فَهِيَ قَسْبٌ كَالْعَجَمِ

الصَّنْعَةُ : الْقِيَامُ عَلَى الْخَيْلِ بِالْعَلْفِ. مَشِيحَاتُ : جَادَاتٌ سَرِيعَاتُ. وَقِيلَ الْمَشِيحُ : الَّذِي لَحَقَ بَطْنَهُ

بِظَهْرِهِ فَضَمِرٌ وَارْتَفَعَ حَزْمُهُ. وَتَفَرَّى : تَقَطَّعَ وَذَهَبَ. وَالتَّغَالَى : التَّبَارَى فِي الْعِلْمِ. وَالْعَجَمُ : النَّوَى.

شَبَّهَ الْخَيْلَ فِي صَلَابَتِهَا بِالْعَجَمِ وَهُوَ النَّوَى.

وَتَفَرَّى اللَّحْمُ مِنْ تَعْدَائِهَا
فَهِيَ مِنْ تَحْتِ مُشِيحَاتِ الْحَزْمِ
وقال الآخر^(١):

تَظْمَأُ مِنْ تَحْتِ وَتَرَوَى مِنْ عَالٍ
وَيُنْشَدُ هَكَذَا :

ضَمَائِي النَّسَا مِنْ تَحْتِ رِيًّا مِنْ عَالٍ
وقال أيضا^(٢) :

قَبَاءٌ مِنْ تَحْتِ وَرِيًّا مِنْ عَالٍ
وَأُنْشَدَ الْفَرَاءُ وَالْأَخْفَشُ وَغَيْرُهُمَا^(٣):

إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ
لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ
وقال / رجلٌ من بني تميم^(٤):

٣٩٢

لَعَنَ الْإِلَهَ تَعْلَةً بَنَ مُسَافِرٍ
لَعْنًا يَشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامٍ

والقوافي مرفوعة في هذا وما قبله.

وأما عَلٌ فمعناه معنى فوق، تقول : جئتُ من عَلٍ، كما تقول : جئتُ من

(١) الرجز لدكين بن رجاء، انظر روايته في شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٤، والمخصص ١٣/١٤٤، واللسان : ظمأ، وعلا.

(٢) ابن يعيش على المفصل ٨٩/٤.

امرأة قباء : دقيقة الخصر، ضامرة البطن.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠، وابن يعيش على المفصل ٨٧/٤، والهمع ٣/١٩٥، والتصريح ٢/٥٢، والصاحح واللسان : وري. ونسب في اللسان إلى عبي بن مالك.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/٣٢٩، والتصريح ٢/٥١، والهمع ٣/١٩٦، والاشموني ٢/٢٦٨، والعيني ٣/٤٣٧.

فوق. ومنه قولُ أوس^(١)

فَمَلَّكَ بِاللَّيْطِ الَّذِي تَحْتَ قَشْرِهَا
كَفَرَقِي بِيضٍ كَنَّهُ الْقَيْضُ مِنْ عَلٍ

وأنشد السيرافي^(٢) :

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ

وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنَى كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ

هذه جملة ما أتى به الناظم من الأسماء التي تُبنى على الضم إذا قُطعت عن الإضافة مع بقاء معناها. ودخل في الجهات الست : يمنةً وشأمةً. ولكن السماع فيها قليل، والقياس قابل. وكذا كل ما وقع على الجهات الست كُتُجاه وقُبالةً، وحِذاء وإِزاء وتلقاء، وأعلى وأسفل. وما كان نحوها من الجهات التي تقع ظروفًا، كل ذلك داخلٌ تحت قوله : « والجهات أيضا ». وسببُ البناء فيها كلُّها الشبه بقبل وبعد في الإبهام والقطع عن الإضافة. وأما قبلٌ وبعد فلمناسبة الحرف، ومناسبتهما له من جهة أن أصلهما الإضافة واكْتَفَى بمعرفة المخاطب، فَحُذِفَ المضافُ إليه، فلما بقى المضاف وتَضَمَّنَ معنى الإضافة وجب أن يُبنى، لأن بعض الاسم مبني.

(١) ديوانه ٩٧. وفي الأصل، أ : « فمن لك » بَدَلَ « فَمَلَّكَ ». والبيت في الخصائص ٣٦٣/٢، ١٧٢/٣.

مَلَّك : شدد، أى : ترك من القشر شيئاً يتمالك به لئلا يببو قلب القوس حتى لاتنشق. والليط : القشر. والقَيْض : قشر البيضة الغليظ. والغرقى : القشر الرقيق.

(٢) البيت للفرزدق، ديوانه ١٦١/٢، وروايته فيه :

إِنِّي ارْتَفَعْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وعلوت

وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٨٩/٤، والتصريح ٥٤/٢، والهمع ١٩٦/٣، وفي العيني ٤٤٧/٣.

وقال في الشرح المؤلف : إنهما وَغَيْرُهُما مما تقدّم بُنِيَ لشبهه الحرف لفظاً من قَبْلِ الجمود، وكونها لا تتثنى ولا تجمع، ولا يخبر عنها، ولا تصغر^(١)، ولا يُشْتَقُّ منها. وبالجمله لا تتصرفُ تصرفُ الأسماء. وشبهه معنى من جهة الافتقار لما يبيّن معناها لزوماً، قال: فكان مقتضى هذا أن تُبنى أبداً، إلا أنها أشبهت الأسماء التامة الدلالة بأن أُضيفت إضافةً صريحةً، وبأن جُرِّدت تجريداً صريحاً قصداً للتنكير، فوافقتُها في الإعراب، فإذا قُطعت عن الإضافة ونُوى معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها. فانضم ذلك إلى الشبّهين المذكورين فبُنيت.

والحاصل لها الآن ثلاثة أحوال : حال التصريح بترك الإضافة عند قصد التنكير، وحال التصريح بالإضافة عند قصد التعريف، وحال ترك الإضافة لفظاً وإرادتها معنى، فكان البناء مع هذه الحال الأخيرة أليق لأنها على خلاف الأصل، وبناء الاسم على خلاف الأصل، فجمع بينهما التناسب، وتعين كون الإعراب مع الحالين الآخرين لأنهما على وفق الأصل، وإعراب الاسم على وفق الأصل. وإنما بُنيت على حركة للمزية الثابتة لها على ما لم يُعرب قط، وكانت ضمةً لأنها حالة لاتعرب عليها قبل وبعد، وحُمِلَت البواقي عليها، أو لأن الفتحة قد استحققتها الإعراب ظرفاً أو حالاً، والكسرة لم يُبن عليها لإيهام الجرّ بالإضافة، فلم يبق إلا الضمة.

(١) كذا في النسخ، وهو خطأ لعله من الناسخ، فالمعروف أن قبل وبعد تصغران، وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل، ورقة ١٧٦، هي : «ويستوجبان البناء على الضم إذا قطعاً لفظاً لا معنى، وذلك أن لهما مناسبة للحرف معنوية ولفظية، أما المعنوية فمن قبل أنهما لا يفهم تمام ما يراد بهما إلا بما يصحبهما. وأما اللفظية فمن قبل جمودها وكونهما لا يثنيان ولا يجمعان ولا ينعتان ولا يخبر عنهما، ولا ينسب إليهما ولا يضاف. ومقتضى هاتين المناسبتين أن يبيننا على الإطلاق، لكنهما أشبهتا الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتعريف والتنكير...».

فإن قيل : إلى أى وجهٍ من أوجه شبه الحرف يرجعُ ؟

فالجواب : أنا قلنا : إنَّ الناظم لم يحصر أوجه شبه الحرف في الأنواع الأربعة، فلا إشكال، لأن ما ذكر هنا نوع آخر من الشبه، وهو الشبه بحرف الجواب. وكذلك / إن قلنا : إنه ذكر الشبه اللازم المقتضى ٣٩٣ للبناء اللازم، وأما إن قلنا : إنه حصر أنواع الشبه في الأربعة، وأن البناء اللازم وغير اللازم يرجع إليها فنقول : إنه يرجع إلى الافتقار الأصيل لأنه يشبهه، أو للشبه المعنوي لتضمنه معنى الإضافة، كما أشار إليه السيرافي. ولما كان هذا البناء - كما تقدّم - مشروطاً بشرطين، وهما : عدم الإضافة لفظاً وإرادتها معنى، كان ما تخلف عنه شرطاً منهما في هذه الأسماء المتقدمة يرجع إلى الإعراب، وذلك ما كان مضافاً في اللفظ، نحو : جلست خلفك وأمامك وقُدَّام زيد، وجئت قبل زيد. ولا إشكال في هذا، أو ما كان غير مضاف ولا منوي الإضافة، وهذا في حكم إعرابه نظراً ما أخذ يتكلم عليه في البيت بعد هذا، وهو قوله :

وأعربوا نصباً إذا مانكراً

قبلاً، وما من بعدٍ قد ذكراً

الواو في «أعربوا» ضميرُ العرب، يعنى أن العرب أعربوا قبلاً وما ذَكَر الناظم بعده من : غير، ويعد، وحسب، وأول، والجهات، وعل. إذا اعتقد تنكيرها وخلوها من تقدير الإضافة وتخفيفها^(١) - وذلك بالنصب - وهو قوله : «وأعربوا نصباً». فتقول : جئتُ قبلاً - تريد : في زمانٍ متقدم مطلقاً، لا تريد زماناً معيناً - وجئتُك بعداً، كذلك في زمان

(١) في الأصل، س : «وتحقيقها». وهو خطأ.

مَّا متَأَخَّرٍ . حكى ذلك سيبويه عن بعض العرب . وكذلك : جئْتُكَ أولاً ، وجلستُ
فوقاً وتحناً وخلفاً وأماماً وقداماً ووراءً . وما أشبه ذلك . ومن ذلك ما أنشده^(١)
من قول الشاعر :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكْسَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ
وَأُنْشِدُ السِّيرَاقِيَّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ^(٢) :
حَبُوتٌ بِهَا بَنَى عَمْرُو بْنُ عَوْفٍ
عَلَى مَا كَانَ قَبْلًا مِنْ عِتَابٍ
وَيُرْوَى : قَبْلُ مِنْ عِتَابٍ
وَأُنْشِدُ ابْنَ خُرُوفٍ عَنِ الْفَرَاءِ^(٣) :
هَتَكْتُ بِهِ بِي——وَتَ بَنَى طَرِيفٍ
عَلَى مَا كَانَ قَبْلُ مِنْ عِتَابٍ
بِالرَّفْعِ .

(١) فى الأصل : «أنشده» . ويعنى ابن مالك ، والشاهد عنده فى شرح التسهيل ، ورقة ١٧٧ . وهو
لعبد الله بن يعرب أو يزيد بن الصعق استشهد به الفراء فى معانى القرآن ٣٢١/٢ ، وابن يعيش
فى شرح المفصل ٨٨/٤ ، والرضى فى شرح الكافية ٢٥٣/١ ، ١٦٨/٣ ، والشيخ خالد فى
التصريح ٥٠/٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٩٤/٣ ، والأشمونى ٢٦٩/٢ فى الخزانة ٤٣٦/١ ،
٥١٠/٦ .

وَيُرْوَى : بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ .

(٢) البيت لخالد بن سعيد المحاربى ، جاهلى . وهو فى نوادر أبى زيد ٤٤٥ ، بروايتين ، أولاهما :
على ما كان قبلُ من عتابٍ
والأخرى :

على ما كان قبلُ من العتابِ

(٣) معانى القرآن للفراء ٣٢١/٢ .

وقال سيبيويه : «وتقول فى النصب على حدّ قولك من دون ، ومن

أمام :

جلست أماماً وخلفاً ، كما قلت : يميناً وشأمةً ، قال الجعدى^(١) :

لَهَا فَرَطٌ يَكُونُ وَلَا تَرَاهُ

أَمَامًا مِنْ مُعَرِّ سَنَا وَدُونًا

فإن قيل : تخصيصه النصب فى هذه الأشياء إذا قصد تنكيرها

دون الجرّ والرفع ، ظاهر التحكّم من غير دليل ، وأمر لايساعده عليه

سماع ؛ فإن أكثر ما ذكر يدخل فيه الجرّ وغيره ؛ ألا ترى أنك تقول :

أتيتُهُ من فوقٍ ومن تحتٍ ، وفى بعض القراءات المحكيّة : (لله الأمر من

قبلٍ ومن بعدٍ^(٢)) ، ومن دونٍ ، ومن دُبُرٍ^(٣) ، وما أشبه ذلك . قال سيبيويه :

«وسألته - يعنى الخليل - عن قوله : من دونٍ ، ومن فوقٍ ، ومن تحتٍ ،

ومن قبلٍ ، ومن بعدٍ ، ومن دُبُرٍ ، ومن خلفٍ - فقال : أجروا هذا مجرى

الأسماء المتمكنة لأنها تضاف ، وتستعمل غير ظرفٍ . ثم قال : «وكذلك :

من أمامٍ ، ومن قُدَامٍ ، ومن وراءٍ / ، ومن قبلٍ ، ومن دُبُرٍ» . قال : «وزعم ٣٩٥

الخليل أنهم نكرات كقول أبى النجم^(٤) :

(١) النابغة الجعدى ، شعره ٢١٠ . والبيت فى الكتاب ٢٩١/٣ ، واللسان : دون . الفرط : المتقدمون .

يصف كتيبة إذا عرست فى مكان كان لها فضول متقدمة ومتأخرة لاتقع العين عليها لبعدها .

(٢) الآية ٤ من سورة الروم ، وقد نسبت هذه القراءة إلى أبى السمال والجحدريّ وعون العقيليّ كما

فى البحر المحيط ١٦٢/٧ ، ولم يحكّ الفراء فى هذا قراءة ولكنه أجازها عربية ، انظر المعانى ٣٢٠/٢ - ٣٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٧٨/٢ - ٥٧٩ .

(٣) بعده فى الأصل : «ومن خلف» . ولعله زيادة دخلت النصّ من الفقرة التالية .

(٤) الكتاب ٢٢١/١ ، ٢٩٠/٣ ، ٦٠٧ ، ونوادر أبى زيد ١٦٥ ، والخصائص ١٣٠/٢ ، ٦٨/٣ ،

والمنصف ٦١/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٠٦/٨ ، والإنصاف ٤٠٦ .

يَأْتِي لَهَا أَيْمُنٌ وَأَشْمَلُ

وزعم أنهم نكراتُ إذا لم يُضَفَّنْ إلى معرفة ، كما يكون أَيْمَنُ وَأَشْمَلُ نكرة . وسألنا العربَ فوجدناهم يوافقونه ، يجعلونه كقولك : من يَمَنَّةٍ وشَأْمَةٍ^(١) . ثم ذكر في قَدْ يَدِيمَةُ وَوَرِيئَةُ مثل ذلك من الجرِّ بمن . وليس في هذا كلُّه نزاع ، أعني في صحَّة الجرِّ فيها بالحرف ، وأيضاً فمنها ما لا ينصب أبداً ، وإنما تجده في السماع مجروراً بمن ، وذلك عل في قولهم إذا نَكَرُوا وإذا عَرَفُوا : من عل ، ومن عل ، وقيل : من عليه ، والجميع يلزمه الجرُّ بمن ، كما تقدَّم ، وكما قال امرؤ القيس^(٢) :

مِكْرٌ مِفْرٌ مِقْبَلٌ مُدْبِرٌ مَعَا

كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ

وقول أبي النجم^(٣) :

أَقْبٌ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ

ومن ذلك كثيرُ كلِّه آتٍ مجروراً لا غير . وأيضاً فقد رفعوا قبل ونحوه كما تقدم في قوله^(٢) :

على ما كان قبلُ من عتابٍ

فأين إلزامُ الإعرابِ نصباً ؟

وأيضاً فلا أعلم في السماع تنكير حسبٍ ونصبه بحيث يقال : لقيت زيداً حسباً ، أو : فحسباً . وما أشبه ذلك ، وكلامه يقتضيه كما اقتضى نصب «عل»

(١) الكتاب ٢٨٩/٣ - ٢٩١ .

(٢) تقدَّم البيت وتخيجه ، انظر من : ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) تقدم تخريجه من قريب ، ص ١٣٩ .

حالة التنكير ، وذلك غير موجود . وكذلك القول فى أوّل ، فإنك تقول : مالكذا
أوّل ولا آخر ، وأتيت الأمر من أوّل ومن آخر . وما كان نحو ذلك فلا يُقتصر به
على النصب وحده ، فالحاصل أن هذا الموضع عارٍ عن التحصيل ^(١) !

وَمَا يَلِي المضافَ يَأْتِي خَلْفًا
عَنْهُ فى الإعرابِ إِذَا مَا حُذِفَا
وَرُبُّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا
قد كانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ
مُمَاتِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

لما كان المضاف والمضاف إليه قد يُحذف كل واحد منهما قياساً للعلم به ،
أتى فى هذا الباب بفصلٍ يذكّر فيه ذلك ، وابتدأ بذكرِ حَذْفِ المضاف . فيريدُ
أن الاسم الذى يلى الاسم المضاف - وهو المضاف إليه - يأتى فى الكلام قائماً
مقامَ المضاف وخلفاً منه فيما كان يستحقّه من وجوه الإعراب ، من الرفع على
الفاعلية أو غيرها ، والنصب على المفعولية أو ما أشبهها ، والجرّ على الإضافة
بالاسم أو بالحرف ، وذلك إذا حُذِفَ المضاف . وهذا فى الكلام كثيرٌ ، ولكن
المضاف إليه إذ ذاك على وجهين :

أحدهما : أن يصحّ استبدادُ العاملِ الأوّل به ، ويصلح لأن يكون معمولاً
له حقيقةً .

والثانى : ألا يصحّ ذلك فيه .

(١) انظر فى هذا : نشأة النحو للشيخ / محمد الطنطاوى ٢٧٨-٢٧٩ ، وأوضح المسالك
١٦٦-١٦٧/٢

فالأول موقوفٌ على السماع لا يُتعدَّى إلى القياس فيه عنده ، ذكره
 فى شرح التسهيل^(١) ، فإنك إذا قلت : ضربتُ زيداً ، وأنت تريد :
 ضربتُ غلامَ زيد ، أو : أخا زيد لم يَجُزْ ، لأنه لا يُعلم أن الغلام هو المراد
 ، لصلاحية «زيد» لذلك ، لكنه قد يأتى قليلاً اتكالاً على قرينةٍ حاليةٍ وقتيةٍ
 أولعادةٍ مختصةٍ ، أو لفسرِ الشاعر مراده ، كقولِ عُمَرُ بن أبي ربيعة^(٢) :

لا تُلْمَنِي - عتيقُ - حسبي الذى بى

٣٩٦ إن بى - ياعتيقُ - / ما قد كفانى

قال من عني بشعر ابن أبي ربيعة : إن مراده : ابن أبي عتيق .
 وقال الآخر^(٣) :

عَشِيَّةُ فَرِّ الحارثيُونَ بَعْدَ ما

دنا نحبُّه فى ملَّتقى القوم هو برُّ

وإنما أراد : ابنُ أبي هُوَيْرِ^(٤) . كذا قال أهل البَصَرِ^(٥) بمثل هذا ،
 فمثلُ هذا من المضافات المحذوفة لا يُقاسُ عليها : إذ ليست من قبيل
 ما يُعهدُ حذفه وما هو معلومٌ إذا حُذِفَ ، ومن شَرَطَ الحذفِ العلمُ
 بالمحذوفِ ، وأما إذا لم يعلم فهو لا يجوز حذفه ، لأن طلب علمه مع عدم
 الدليل ضربٌ من تكليفِ علم الغيب ، وهذا يمكنُ إن لم يُرده الناظم ،

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ١٨٠ .

(٢) ديوانه ٤٤١ ، والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ١٨٠ ، والتصريح ٥٥/٢ .

(٣) نو الرمة ، ديوانه ٦٤٧ ، وابن يعيش على المفصل ٢٣/٣ ، والهمع ٢٩٠/٤ ، واللسان : هبر .

(٤) فى شرح الديوان لأبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى : «يعنى يزيد بن هوير الحارثى ، فقال :
 هوير ، للقافية» .

(٥) أ : البصرة . وهو خطأ .

ويمكنُ إن أرادَه .

وأما الثاني - وهو أن لا يستبدَّ العاملُ بالمضاف إليه ، ولا يصلحُ له حقيقةٌ - فهو قياس مُطَرَّد ، ومنه قوله تعالى حكايةً عن إخوة يوسفَ - عليه السلام :-
(واسأل القريةَ التي كُنَّا فيها^(١)) ، الآية ، المرادُ : واسأل أهلَ القريةِ ، وقوله تعالى : { وأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِم الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ^(٢) } ، المرادُ : حُبُّ الْعِجْلِ ، وقوله : { وَلَكِن الْبَرُّ مِنْ أَتَقَى^(٣) } ، (ولكن البرُّ من آمن بالله واليوم الآخر^(٤)) ، أى : برُّ من اتقى ، وبرُّ من آمن وقوله : { فترى الذين فى قلوبهم مرضٌ يسارعون فىهم^(٥) } ، يريد : فى موافقتهم . وقوله تعالى { قَالَ : هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ^(٦) } ، قال الفارسيُّ : إنما المعنى : هل يسمعون دعاكم؟ لأنك لاتقول : سمعتُ زيداً حتى تصل به شيئاً مما يكون مسموعاً ، كقولك : كذا ، أو يتحدث بكذا . قال : ويدلُّ على هذا قوله تعالى : { إِنْ تَدْعُوهُمْ لَاسْمَعُوا دُعَاكُمْ^(٧) } ، وقال تعالى : { كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ^(٨) } ، أى : من أجل ما يعملون ، يريد من أجل الطاعة ، كقوله : { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ^(٩) } . وهو فى القرآن كثيرٌ . وقالت العرب : بَنُو فلانٍ يَطْوُهُم الطريقُ . أى : أهلُ الطريقِ^(١٠) . وقالوا : صِدْنَا قَنُونٍ .

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) الآية ٩٣ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٨٩ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٥) الآية ٥٢ من سورة المائدة .

(٦) الآية ٧٢ من سورة الشعراء .

(٧) الآية ١٤ من سورة فاطر .

(٨) الآية ٣٩ من سورة المعارج .

(٩) الآية ٥٦ من سورة الذاريات .

(١٠) الكتاب ٢١٣/١ ، ٢٤٧/٣ ، والخصائص ٤٤٦/٢ ، واللسان : وطأ .

يريدون : وَحَشَ هذا الموضع المختص^(١) . ومن الشعر قول النابغة ، أنشدة
سيبويه^(٢) :

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سِلَى
نَعَامٍ قَاقٍ فِي بَلَدٍ قَفَّارٍ
أراد : عَذِيرِ نَعَامٍ . وأنشد أيضاً للنابغة الجعدي^(٣) :
وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ
خِلَالَتُهُ كَأَبَى مَرْحَبٍ
يُريد : كخِلَالَةِ أَبِي مَرْحَبٍ . وأنشد أيضاً للْحَطِيئَةِ^(٤) :
وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ
كَهَلِكِ الْفَتَى قَدْ أُسْلِمَ الْحَى حَاضِرُهُ
أى : مَنِيَّةٌ مَيِّتٌ . وقال زهير^(٥) :

-
- (١) الكتاب ٢١٣/١ ، واللسان ، مادة : صيد .
(٢) الكتاب ٢١٤/١ ، وهو من شواهد الإنصاف ٦٣ ، واللسان : قوق ، وسلل . وانظر ملحقات شعره
٢٤٢ . قاق النعام : صَوْت . وسِلَى : اسم موضع بالأهواز كثير التمر .
(٣) الكتاب ٢١٥/١ ، وهو من شواهد المقتضب ٢٣١/٣ ، والمحتسب ٢٦٤/٢ ، والإنصاف ٦٢ ،
واللسان : رحب . وانظر شعر النابغة الجعدي ٢٦ . ودلائل الإعجاز ٣٠١ .
وأبو مرحب : الظلّ ، أو الذئب ، أو الرجل الحسن الوجه لاباطن له .
(٤) الكتاب ٢١٥/١ ، والإنصاف ٦١ . وديوان الحطيئة ٤٥ .
(٥) ديوانه ٤٩ .
والنواير : مأخير الحوافز ، يقول : أكلت الأرض حوافرها . والأبق : شبه الكتان ، أو حبال
القمب ، والحكمة - بفتحات - : التي على الأنف ، جعل لها القدّ حكماً .

القائد الخيل منكوباً دوابرها
 قد أحكمت حكمات القيد والأبقا
 وقال النابغة الذبياني (١) :
 يوماً بأجود منه سيب نافلة
 ولا يحول عطاء اليوم نون غد
 وأنشد الفارسي لكثير (٢) :
 إذا ما أرادت خلّة كي نزيلها
 أبينا وقلنا : الحاجبية أول
 وقال رؤبة بن العجاج (٣) :
 وبلد عامية أعمأؤه
 كأن لون أرضه سماءؤه
 وقال امرؤ القيس الكندي (٤) :
 دَعَرْتُ بها سِرْباً نقياً جلوده
 وأكرعُه وشئُ البرودِ من الخالِ

(١) ديوانه ٤٧ والسيب : العطاء .

(٢) ديوانه ٢٥٥ ، وهو في الدلائل ٣٧٩ .

أراد بالحاجبية عزة ، فهي من بني حاجب بن غفار .

(٣) ديوانه ٣ ، والبيت في أمالي ابن الشجري ٣٦٦/١ ، والإنصاف ٢٧٧ ، والمغنى ٦٩٥ ، والتصريح ٣٣٩/٢ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١١١/٨ .

(٤) ديوانه ٣٧ .

وقال عمران بن حطان^(١) :

لَكِنْ أَبَتُ لِي آيَاتُ مُنْزَلَةٍ

منها التلاوة في طه وعمران

وهو أكثر من أن يحصى .

وقوله : «يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ» ، يريد أنه يعرب المضاف إليه

بإعراب المضاف إذا / حُذِفَ ، فضمير «يَأْتِي» عائد على «ما» في «ما يلي ٣٩٧

المضاف» ، وهو المضاف إليه . وفي «عنه» عائد على المضاف . وإنما

يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ غَالِبًا لَا لَازِمًا ، لقوله على أثره : «وَرَبِّمَا جَرُّو

الَّذِي أَبْقَوْا» . فالمضاف إليه عند حذف المضاف على وجهين :

أحدهما : أن يبقى على إعرابه كأن المضاف موجود لم يُحذف .

وهو القليل .

والثاني : أن ينوب عنه في إعرابه كما قال ، فيرتفع على الفاعلية ،

كقولهم : بنو فلان يَطَوُّهُمْ الطريق^(٢) . أو على الابتداء^(٣) كقوله : (ولكن

البر من آمن بالله) ، وعلى خبر الابتداء نحو^(٤) :

وَشَرُّ الْمَنَایَا مِيتُ بَيْتِ أَهْلِهِ

(١) شعر الخوارج ٢٣ . ورواية عجزه فيه :

عند الولاية في طه وعمران .

(٢) الكتاب ٢١٣/١ ، ٢٤٧/٣ ، والخصائص ٤٤٦/٢ ، واللسان : وطأ .

(٣) كذا في النسخ ، وقد تقدّم تخريجُه من قريب على أنه الحذف من الخبر ، فقال : «بر من آمن

بالله» . وهو تخريج سيبويه وقطرب . وهناك تخريج للزجاج على أنه الحذف من الاسم ، والتقدير

: «ولكن ذا البر» . فلعله أراد هنا هذا التخريج ، وهو يريد بالابتداء ماصار اسماً للكن . انظر

البحر المحيط ٣/٢ .

(٤) تقدم البيت من قريب .

وعلى مالم يُسمَّ فاعله ، كما قال ابن جنى فيما روى عن أبى عمرو :
 (ونزل الملائكة تنزيلاً^(١)) ، إنه على حذف المصدر ، كأنه قال : ونزل الملائكة
 . وينتصب على المفعولية نحو : (واسأل القرية التى كنها فيها^(٢)) ، (قال هل
 يسمعونكم إذ تدعون^(٣)) . وعلى الظرفية نحو قولهم : أتينا طلوع الشمس
 وقوله^(٤) :

وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إَصْبَعًا

أى : ذا مسافة إصبع

وعلى المصدر كقول الأعشى ، ميمون^(٥) :

(١) الآية ٢٥ من سورة الفرقان .

(٢) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٧٢ من سورة الشعراء .

(٤) هو الكعبة العُرى ، وصدره :

وأدر ك إبطاء العرادة كلمها

وهو فى نواذر أبى زيد ٤٣٦ ، والمفضليات ٣٢ ، وابن يعيش على المفضل ٣١/٣ ، والمغنى ٦٢٤ ،
 والرضى على الكافية ٢٥٧/٢ ، والخزانة ٤٠١/٤ .

والعرادة : اسم فرس الكلبة . والإبقاء : ماتبة الفرس من العدو ؛ فعتاق الخيل لاتعطى ما عندها
 من العدو ، بل تبقى شيئاً إلى وقت الحاجة . يقول : تبعثَ حزيمة فى هربه فلما ، قربت منه
 أصاب فرسى عرج فتخلفت عنه ، ولولا عرجها لما أسره غيرى .

(٥) ديوانه ١٣٥ ، ورواية العجز فيه :

وعادك ماعاد السليم مسهدا

وهو من شواهد المحتسب ١٢١/٢ ، والخصائص ٣٢٢/٣ ، والمنصف ٨/٣ ، وابن الشجرى فى
 أماليه ٢٩٧/١ ، وابن يعيش على المفضل ١٠٢/١٠ ، والمغنى ٦٢٤ ، والتصريح ٥٥/٢ ، والهمع
 ١٠٢/٣ . وفى شرح أبيات المغنى للبغدادى ٣٠١/٧ .

أَلَمْ تَفْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدَا

وَبَيْتٌ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

أراد : اغتماضَ لَيْلَةً أَرَمَدًا ، وينجرُّ بالحرفِ كقوله تعالى : (كالَّذِي يُغَشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ^(١)) ، أَيْ : كدَوْرَانِ عَيْنِي الَّذِي يُغَشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ . وبالإضافة نحو^(٢) :

ولا يحولُ عطاءُ اليومِ دونَ غدٍ

أَيْ : دون عطاء غدٍ .

هذا بيان ما قال ، وفيه بعد ذلك كسائلُ أربع :

إحداها : أَنَّ الناظم قد أطلق القول في حذفِ المضاف بقوله : «وما يلي المضافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ» ، فدلَّ على أَنَّهُ عنده قياسٌ لاسماع ، وإلَّا فلو كان عنده سماعاً لقيده بذلك .

فإن قيل : ولو كان أيضاً قياساً لقيده بذلك .

فالجواب : أن عِلْمَ النحو إنما هو الكلام على قياس كلام العرب ، فإذا أطلق القول فيه فهو محمولٌ على أصله الذي بُنِيَ عليه . وأما السماع فإنما يتكلم فيه النحويُّ بالانجرارِ وعلى جهة الاحتراز أن لا يقاسَ ، فلذلك هنا لما لم يقيّد كلامه حُملَ على ما هو الأصلُ في علم النحو من تقرير القياس ، وإن ذاك يتبيّن أن الناظم هنا أخذَ بمذهب من قال بالقياس في حذفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامة ، خلافاً للأخفش القائل بعدم القياس فيه ، وذلك أن القياس سائغ فيه من حيث كان الحذف في كلام العرب - على الجملة - جائزاً في العُمْد

(١) الآية ١٩ من سورة الأحزاب .

(٢) تقدم البيت من قريب ، ص ١٤٦ .

والفضلات لدلالة المعنى على المحذوف ، إلا ما استثنيت من الفاعل ونحوه . وإذا كان كذلك فالمضاف من جملة ذلك فيجوز حذفه لاسيما وقد ناب عنه نائب لفظي ، فهو أقوى في جواز الحذف من المبتدأ والخبر ، بل هو أشبه شئ بالفاعل إذا حذف ومقام المفعول مقامه ، وهذا قياسه . وأما السماع فكثير جداً في الكلام والشعر بحيث لا يسع^(١) في القياس عليه إنكار . وقد مر من ذلك جملة ، وبوب عليه سيبويه ، وأتى منه بجملة صالحة نثراً/ ونظماً ، وقال : « هو أكثر من أن أحصيه » .

٣٩٨

فإن قيل: القياس عليه يلزم عنه أمران:

أحدهما : مخالفة الأصل : إذ حذف المضاف ومعاملة المضاف إليه معاملته مجازاً ، والأصل الحقيقة ، فيلزم من القياس تكثير مخالفة الأصل والحمل على غير الحقيقة ، وذلك غير سائر . وأيضاً يلزم القياس في الأمور المجازية ، وذلك ممنوع .

والثاني : أنه يلزم أن يقال : ضربت زيداً ، وإنما ضربت غلامه أو ولده . ومثل هذا لا يجوز : إذ لا دليل عليه ، ولا معروف به .

فالجواب : أن ذلك - وإن كان مجازاً - لا يمنع كونه مجازاً من قياسه وإطراده ؛ ألا ترى أنك قلماً تجد كلاماً إلا وقد دخله المجاز ؛ فأشهر الكلام في الاستعمال : ضربت زيداً ، وهو مجاز من أوجه ذكرها ابن جنى في الخصائص^(٢) وغيره . وكذلك : قام أخوك ، وجاء الجيش ، وما أشبه ذلك . ومع ذلك فإنه قياس مطرد وطريق مهيع ، فكذلك نحو :

(١) في الأصل : «يسمع» .

(٢) الخصائص ٤٥٢/٢ .

(واسأل القرية^(١)) .

فإن قيل : ضربتُ زيداً ونحوه كثير جداً ، فذلك حذفُ المضاف . وأما قوله : إنه مخالف للأصل فمُسلَّم ، ولكن لا يلزم عدمُ القياسُ فيه ، لأن مخالفة الأصل القياسيَّ قد يكون قياساً استعمالياً كما في «قام» ونحوه ، أصله القياسي : قَوْمٌ ، ولم يلزم من مخالفته محذورٌ ، بل صار إعلاله إلى إن صار «قام» أصلاً ثانياً استعمالياً قياسياً . وبهذا يظهر أيضاً أن القياسَ في الأمور المجازية سائغ إذا كثرت واطردت .

وأما الأمر الثاني فقد أجاب عنه ابن جنى بأن ما شُنَّعتَ به جائز ، ألا ترى أنك تقول : إنما ضربتُ زيداً ، بِضَرْبِكَ غلامه ، وأهنتُهُ ، بإهانَتِكَ ولده . قال : «وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة [به^(٢)] ؛ فإن فهمَ عنك في قولك : ضربتُ زيداً أنك إنما أردتَ بذلك : ضَرَبْتُ غلامه أو أخاه أو نحو ذلك - جاز ، وإن لم يفهمَ عنك لم يَجْزُ ، كما أنك إن فهمَ بقولك : أكلت الطعام ، أنك أكلتَ بعضه ، لم تحتجْ إلى البدل ، وإن لم يفهمَ عنك وأردتَ إفهام المخاطب إياه ، لم تجد بداً من البيان وأن تقول : بعضه أو نصفه أو نحو ذلك ؛ ألا ترى أن الشاعر لما فهمَ عنه ما أراد بقوله ، قال^(٣) :

صَبَّحَنَ مِنْ كَاطِمَةِ الْحِصْنِ الْحَزْبُ

يَحْمِلُنَ عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ

وإنما أراد : عبد الله بن عباس . ولو لم يكن على الثقة بفهم ذلك لم يجد

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) عن الخصائص .

(٣) الخصائص ٤٥٢/٢ ، واللسان : وصى : ويروى : الخصم الخرب .

بدأً من البيان . وعلى ذلك قول الآخر^(١) :

عليمٌ بما أعيَا النُّطاسيُّ حَذيماً

أراد : ابنَ حَذيْمٍ^(٢) « فالصحيح ماذهب إليه الناظم ، والله أعلم .

والمسألة الثانية : أن قوله : « ومايلي المضاف » ، إنما يريدُ به المضاف إليه ، فكأنه يقول : إن المضاف إليه يقوم مقام المضاف إذا حُذِف . وهذا الكلام لا يقتضى حذفَ مضافٍ واحدٍ فقط ، بل الحكم فيه مطلق ، فيجوز إذا حذف أكثر من مضافٍ واحدٍ ، وقيامُ ما أضيف إليه مقامه . ، فَحَذَفُ المضافين كقول الله تعالى : { تدورُ أعينُهُم كالَّذي يُغشى عليه من الموت^(٣) } ، فالتقديرُ : كدوران عيني الذي يُغشى عليه من الموت . وقال الشاعر^(٤) :

وقَد جَعَلْتَنِي من حَزِيمَةٍ إصْبَعًا

تقديره : ذا مسافةٍ إصْبَعٍ ، أو : ذا مساحةٍ إصْبَعٍ . وقالوا : تبسمتُ

وميضَ البرقِ ، أى : مثل تبسمُ وميضَ البرقِ ، فى أحد التأويلين/ ومن ٣٩٩ ذلك أيضاً قوله تعالى ، حكايةً : { فقبضتُ قبضةً من أثرِ الرسول^(٥) } ،

(١) أوس بن حجر ، ديوانه ١١١ ، وصدره :

فهل لكم فيها إلى فإنتى

والبيت فى الخصائص ٤٥٣/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٢٥/٣ ، والرضى على الكافية ٢٥٤/٢ ، والخزانة ٣٧٠/٤ .

أراد : فهل لكم ميل فى ردِّ المعزى إلى . وحذيم : رجل من تيم الرباب ، كان متطببا عالماً .

(٢) الخصائص ٤٥٠/٢ - ٤٥٣ .

(٣) الآية ١٩ من سورة الأحزاب .

(٤) تقدم البيت من قريب ، ص ١٤٨ .

(٥) الآية ٩٦ من سورة طه .

التقدير : من أثر حافرِ فرسِ الرسول .

وعلى الجملة فلا يُقْتَصَرُ فى حذفِ المضاف على الواحد ، بل يجوز حذفُ مضافين فأكثر إذا كان معلوماً .

والمسألة الثالثة : أنه لما قال : «يأتى خَلْفًا عنه فى الإعراب » كان ذلك ظاهراً فى أن القائم مقامِ المضافِ من شرطه أن يصلحَ إعرابه بإعرابِ المضاف ، فيُرفعُ وينصبُ ويُجرُّ ، لأنه قال : «يأتى خَلْفًا عنه» فى كذا ، وما لا يقبل الإعراب كيف يكون خلفاً عنه ؟ فإذاً إذا كان المضاف اسماً مضافاً إلى جملة لم يجر حذفه ، كما قلت : انتظرتك طلعتِ الشمسُ ، تريد : زَمَنَ طَلَعَتِ الشمسُ ، أو كان كذا الحجاجُ أميرٌ ، تريد : زمن الحجاجُ أميرٌ ، وما أشبه ذلك .

ولا أعنى بكون المضافِ إليه يُرفعُ وينصبُ ويُجرُّ أن يكون معرباً فى اللفظ، بل مما يقبلُ الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فإن المضاف إليه قد يكون مبيناً نحو : {كالذى يُغَشَى عليه من الموت} ، فإذا كُلُّ ما لا يصلح لواحدٍ من تلك الوجوه لا يصلح أن يُحذفَ ما أُضيفَ إليه .

والمسألة الرابعة : أن فيما قرّر هنا نظراً من أربعة أوجه :

أحدها : أن من شرطِ حذفِ المضافِ العلمُ به ، إما من قرينة حالٍ ، وإما من جهة أمرٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ ، وعلى ذلك جرى الحكم عند العرب والنحويين ، وإلا فلو لم يُعلم ما حذف لم يدعَ أولاً حذفه ، وكيف يدعى حذفُ شيءٍ لم يدلّ دليل أن المتكلم أرادَه ، ولو أرادَه المتكلم ولم يجعلْ على إرادته دليلاً ، ولا أخبر بذلك ، لم يصحّ لنا دعواه ، إذ دعواه وهم مجردٌ لا حكم له ، وإذا كان كذلك فكان الواجب على الناظم أن يشترط ذلك الشرط ، لكنه لم يفعل ، فاقترضى أنه يجوزُ الحذفُ من غير دليل ، وذلك غير صحيح .

فإن قيل : قد تَقَدَّمَ له مِراراً اشتراطُ العلم بالمحذوف على الجملة
فلعله اكتفى بذلك ؛ إذ عُلِمَ من كلامه اشتراطُه له .

فالجواب : أنَّ هذا غيرُ مطَّردٍ له ، فقد يجوز الحذف وإن لم يعلم
المحذوفُ ، كما يحذفُ المفعول اقتصاراً ، وقد تَقَدَّمَ وجهُ ذلك . وإذا كان
الحذفُ ذا وجهين فى العلم به وعدمه ، كان الإخلالُ بشرطه إخلالاً بالحكم
المقرَّر .

والثانى : أنه جَعَلَ حَذْفَ المضافِ فى التسهيل - وإن عُلِمَ - على
وجهين : قياسٍ وسماعٍ ، فالقياسُ هو فيما إذا امتنع استبدادُ العاملِ
بالمضافِ إليه لون المضاف ، نحو : (واسأل القرية^(١)) ؛ إذ لا يصلح أن
تُسأل القريةُ نفسها ، فلا بُدَّ من تقدير الأهل ، وكذلك جميع ما مرَّ ،
والسماعُ هو فيما إذا لم يمتنع استبداده به ، نحو : ضربتُ زيداً ، تريدُ :
ضربتُ غلامَ زيد ، فإنه يُوقَع اللبسُ وإن كان معلوماً من خارج ، فلا
يجوزُ ما لم يكن فى اللفظ ما يدلُّ على المراد ، كقول القائل : مررت
بالقرية فأكرمتنى ، فإنه جائز ، وإن كان أهلُ القريةِ والقريةُ صالحين
للمرور عليهما حقيقةً ، لكن ذكر الإكرام بيَّن أن المراد الأهل / فجاز . ٤٠٠
قال : وكذلك لو فهم بغير قرينه لفظية كقولة^(٢) " لا تلمنى ، عتيقُ " ، وأتى
بأشياء من هذا ، فجعل حذف المضاف - كما ترى - منه ما هو سماعٌ ،
ومنه ما هو قياس ، والناظم هنا قد أطلق القول فى الإجازة قياساً ، ففيه
ماترى .

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) من بيت عمر بن أبى ربيعة المتقدم وهو :

إن بى - ياعتيق - ما قد كفانى .

لا تلمنى - عتيق - حسبى الذى بى

والثالث : أن قوله : «وما يلى المضاف يأتى خلفاً عنه» ، يقتضى أنه لا يُحذف إلا مضافٌ واحدٌ ، لأن ما يلى المضاف قد جعله هو الخلف عن المحذوف ، وإذا كان خلفاً عنه لم يَجْزُ حذفه ، لأنه جمعٌ بين حذفِ العوضِ والمعوّض عنه ، وأيضاً فحذفه نقضُ الغرضِ ، لأن معنى كونه خلفاً عنه أنه قائم فى اللفظ مقامه ، فحذفه يناقضُ هذا المعنى ، لكن هذا غير صحيح ، لأن حذف المضافين المتواليين جائزٌ كما تقدم ذكره ، فكان كلامه هنا غير محررٍ . وأيضاً فإن المضاف الثانى مضافٌ إليه الأولُ ، فلا يدخل تحت قوله : «وما يلى المضاف يأتى خلفاً» .

والرابع : أن قوله «يأتى خلفاً عنه فى الإعراب» يُعطى بظاهره أنه إنما يَخْلُفه فى وجوهِ الإعرابِ خاصّةً ؛ إذ لو أراد غير الإعراب معه لم يُقيّد به ، فكان يقول : «يأتى خلفاً عنه» ، ويسكت ، فيدخلُ الإعراب وغيره . فلماً لم يقل ذلك وَقَيّد بالإعراب دلّ على اختصاصِ النيابة بذلك فقط ، وليس كذلك ، بل ينبوّ عنه فى غير ذلك ، فقد يقعُ موقعةٌ فى التنكير فيكون نعتاً للنكرة وينتصب حالاً من المعرفة وإن كان معرفةً ، لأنه ناب عن نكرة فيقول : مررتُ برجلٍ زهيرٍ شعراً ، وعنثرةٍ إقداماً ، وحاتمٍ جوداً ، فتصف به النكرة لأنه فى تقدير : مررتُ برجلٍ مثل فلان ، ولو نطقت^(١) بمثل لجرى على النكرة فكذلك إذا حُذِف وناب عنه المعرفة . وكذلك تقول : مررتُ بزيدٍ زهيراً شعراً ، وحاتمياً جوداً ، ونحو ذلك . وكذلك يقع موقعه فى غير ذلك . بل لقائل أن يقول : إن قوله «فى الإعراب» ، إنما يقتضى النيابة عنه فى مجرد الرفع والنصب والجر ، لا فى مقتضى العامل من فاعلية أو مفعولية أو إضافةٍ أو غير ذلك ، وليس الأمر على ذلك . بل ينبوّ

(١) فى الأصل ، أ : قطعت .

عنه فى مقتضى العامل ، فقولك : بنو فلان يطوهم الطريق^(١) ، الطريقُ فيه فاعل ، وقوله : (واسأل القرية)^(٢) ، القرية فيه مفعولة ، وكذلك سائر الأمثلة ، فظاهر هذا لا يستقيم .

والجواب عن الأول : أن شرط العلم بالمحذوف لابد منه ، وإنما تركه لكثرة المواضع التى نبه فيها على اشتراطه ، وما اعترض به من مواضع الحذفِ اقتصاراً فقد تقدّم أن ذلك ليس من مواضع الحذفِ على غير علم ، بل هو حذفٌ بشرط العلم بالمحذوف ، إلا أن العلم به تارة يكون جُملياً وتارة يكون تفصيلياً . وقد تقدم الكلام على ذلك قبل بما يُغنى عن الإعادة، فلا معنى للتكرار .

وعن الثانى : أن كلاً القسمين المذكورين فى التسهيل قسم واحد / ٤.١ وشرط العلم فيهما^(٣) معاً لازمٌ ، فإذا قلت : ضربتُ زيداً ، وأنت تريد ضربتُ غلامه ، لا يخلو أن يكون ثم ما يدل على المحذوف أولاً ، فإن كان ثم ما يدل عليه فلا إشكال فى الجواز ؛ إذ الدليل يمنع كون الضرب واقعاً بزيدٍ ، فلم يستبدّ العامل إذاً بالمضاف إليه الذى هو زيدٌ ، ولا كان فى حذف المضاف لبسٌ . وقد تقدّم نصُّ ابن جنّى فى ذلك ، وإن لم يكن ثم ما يدل على المحذوف لم يجز الحذف بإطلاقٍ فى مذهب أحدٍ من أهل العربية ، فصار هذا التقسيم لا حاصل له ، وصح إطلاقه هنا ، والله أعلم .

وعن الثالث : أن حذف المضافين يدخل تحت كلامه بطريقةٍ صناعيةٍ،

(١) الكتاب ٢١٣/١ ، ٢٤٧/٣ ، والخصائص ٤٤٦/٢ ، واللسان : وطأ .

(٢) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) فوقها فى الأصل : بهما .

وذلك أن المضاف الثانى مضافٌ إلى ما يليه ، فجاز حذفه وإقامته مقامه ، وأما الأول فإن الثانى لما ناب عنه غيره وقام مقامه حتى كأنه هو صار الأول مضافاً فى التحصيل إلى ما يليه ، وهو النائب عن الثانى ، وكأنه فى التقدير مضافٌ إلى الثانى ، لأنه أضيف إلى ما قام مقام الثانى ، فكان الثانى ثابتٌ من حيث النائب ، فصَدَقَ بهذا الاعتبار أن الأول مضاف إلى الثانى الذى يليه ، وأن الثانى هو الذى قام مقامه . وأيضاً فيترشَّح هذا بطريقة التدريج ، وهى طريقة صناعية ، ارتضاها الأئمة ، وذلك أن قولهم : تَبَسَّمتُ وميضَ البرق ، كان أصله: تَبَسَّمتُ مثل تَبَسُّمٍ وميضَ البرق ، وصار التَبَسُّم خلفاً فى الإعراب من مثل ، ثم حذف التَبَسُّم من حيث كونه مضافاً لا من حيث كونه نائباً وخلفاً وأقيم مقامه وميض ، فصار : تَبَسَّمتُ وميضَ البرق . وهو أحسنُ فى الصنعة من حذف المضافين فى التقدير عِبْطَةً حسب ماقرره ابن جنى فى الخصائص فى نحو قوله تعالى : {واتقوا يوماً لا تجزى نفسٌ عن نفسٍ شيئاً^(١) } ، والأصل فيه : لا تجزى فيه ، ثم قَدَّرَ حَذَفَ الجارَ فصار : لا تَجْزِيهِ ، ثم حذف الضمير ، وجَعَلَهُ أحسنَ من حذف الجار والمجرور معاً ابتداءً ، وهو رأى الأخفش^(٢) فيها ، خلافُ ظاهر سيبويه^(٣) . وإذا كان كذلك ساغ دخول حذف المضافين تحت كلام الناظم بمقتضى هذه الصفة : إذ ليس فيه ما يدفعها .

وعلى أننا إن قلنا بموجب الاعتراضِ فلا يضرُّ ، فإن الغالب فى الباب حذف الواحد ، وأما حذفُ أكثر من واحدٍ فقليل ، ولا تكاد تجده إلا فى مضافين خاصةً ؛ إذ لا أعلم فى السماع حذفَ ثلاثة مضافات على التوالى ، ولا أكثر من

(١) الآية ٤٨ من سورة البقرة .

(٢) مغنى اللبيب ٦١٧ .

(٣) الكتاب ٢٨٦/١ .

ذلك ، فلا دَرَك على الناظم فى اختصاصِ حذف المضاف الواحد ، على فرض أنه أراد ذلك .

وعن الرابع : أن اللازم للمضاف إليه من النيابة عن المضاف هذه النيابة المخصوصة فى الإعراب ، وأما نيابته عنه فى مقتضى العامل من الفاعلية وغيرها فلازمٌ وتابع للإعراب ؛ ألا ترى أنك تُعَرِّبُ المرفوع فاعلاً أو مبتدأً أو خبراً ، حسب ما يطلبه العامل . وكذلك المنصوب تُعَرِّبه على حَسَبِ مقتضى العامل ، وكذلك / المجزور فاستغنى بذكر الملزوم عن ذكر ٤٠٢ اللازم . وأما نيابته عن المضاف فى التعريف أو التنكير فأمرٌ غير لازم ولا مُسَلَّمٌ فيما قال ، ولا مُطَرَّدٌ إن سَلَّم . أما أولاً فإن زُهَيراً فى قولك : مررتُ برجلٍ زهيرٍ شعراً ، ليس بنعتٍ ^(١) من حيث النيابة ؛ إذ لانسَلَّم أنه نائب ، بل من حيث تأولة بنكرة ، إذ كان فى معنى شاعر . وأما ثانياً فإن سَلَّم أنه على حذف المضاف فليس بمطَرَّد فى كلِّ ما حُذِفَ منه المضاف ، ولا فى كل حكم ثابت للمضاف ، وإنما هو مخصوص بنيابته عن «مِثْلٍ» وحده فى التنكير وحده ، مع أنه قليلٌ ، وقد نبه على ذلك فى التسهيل بقوله : «وقد يخلُفه فى التنكير إن كان المضافُ مِثْلاً» ^(٢) فلو أطلق النيابة لكان يُفهم له ذلك فى كلِّ حكم ، وذلك غير صحيح .

فإن قيل : وكذلك إن قُدِّتِ النيابة بالإعراب اقتضى أنها لا تكون فى غيره ، وذلك غير صحيح . وأيضاً فإن المضاف - وإن حُذِفَ - يبقى حكمه فيكون ملتفتاً إليه فى أحد الوجهين ؛ ألا ترى أنك تقول : قرأت هوداً ، تريد : سورة هود ، فلا تمنع صرف هود . وتقول : هذه الرحمن ،

(١) فى جميع النسخ : «بحال» . وهو خطأ .

(٢) التسهيل ١٦٠

فتؤنث ، والمراد سورة الرحمن ؛ إذ لا يجوز جعله اسماً للسورة ، وقال الشاعر^(١) :

يسْقُون من وَرْدِ البَرِيصِ عَلَيْهِمْ
بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السُّلْسِلِ

فقال : يُصَفَّقُ ، مراعاةً للمضاف . وما ذلك إلا للنيابة .

فالجواب : أن ذلك غير صحيح ، أما اختصاص النيابة في الإعراب ومقتضاه ، فقد تقدم ، وأما مررت برجلٍ زهيرٍ شعراً ، فلا اعتراض به كما مر ، وأما الالتفاتُ إلى المحذوف فليس للنيابة ، ولكن لأنَّ معناه حاضر فكأنه موجودٌ لفظاً ، ولذلك أَبَقُوا الإعرابَ الأصليَّ له مع حَذْفِهِ ، حسب ما يأتى فى الوجه الثانى : [^(٢) وإذا لم يكن للنيابة لم يبق إلا النيابة فى الإعراب ، وهو الذى اعتمد الناظم .

ثم أخذ فى الوجه الثانى^(٢) [من وَجْهَيْ حَالِ المضاف إليه بعد حَذْفِ المضاف ، فقال : «وربما جرَّوا الذى أَبَقُوا» إلى آخره . يعنى أن العرب قد جاء عنها قليلاً إبقاء المضاف إليه على حاله من الجرِّ الذى كان له قبل حذف المضاف ، ويجوز أن يكون ضمير «جرَّوا» عائداً على النحويين ، ويكون ذلك عبارةً عن إجاتهم له قياساً لكن ضعيفاً ، وإن كان عائداً على العرب ، ففي «ربما» إشعارٌ بوجود ذلك فى الكلام قليلاً .

(١) حسان بن ثابت ، والبيت فى ديوانه ١٢٢ . وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ٢٥/٣ ،
والرضى على الكافية ٢٥٧/٢ ، والهمع ٢٩١/٤ . وفى الخزائن ٣٨١/٤ .
والبريص : نهر بدمشق . والرحيق : الخمر . والسلسل : السهلة اللينة ، وتصفق : تمزج .
(٢) سقط من أ .

وفى قوله : «وربما جرّوا» بعضُ قلقٍ ، والأولى أن لو قال : «وربما أبقوا جرّ المضاف إليه» ؛ فإن قوله : «جرّوا» يُعطي تجديد الجرّ بعد الحذف ، وليس كذلك ، بل هو الجرّ الأول الموجود قبل الحذف .

ثم اشترط في جواز هذا الحكم أن يكون ما حُذِفَ - وهو المضاف - مماثلاً لمضافٍ متقدّم [عُطِفَ^(١)] عليه ذلك المحذوف ، وذلك قوله : «ولكن بشرط أن يكون ما حُذِفَ» إلى آخره ، والضمير في قوله : «لما عليه» عائِدٌ على «ما» ، و«ما» واقعة^(٢) على المضاف المعطوف عليه ، والضمير في «عُطِفَ» عائِدٌ على المضاف المحذوف ، و«عليه» متعلق / بعطف ، و ٤٠٣ «بشرط» متعلّق باسم فاعلٍ محذوفٍ هو حالٌ من «الذى أبقوا» أى : ملتبساً بشرط كذا ، أو حال من فاعل «جرّوا» ، أى : ملتبسٍ بشرط كذا ، والتقدير: وربما جرّوا كذا بشرط أن يكون المحذوفُ مماثلاً للمضافِ الثابت الذى عطف عليه المضاف المحذوف .

وقد مشتمل هذا الشرطُ على شرطين :

أحدهما : أن يكون المحذوفُ معطوفاً على مضافٍ ثابت ، فإن كان كذلك جاز حذفُ المضاف ، وإن لم يكن كذلك لم يجز ، وما جاء من ذلك فلا يقاس عليه كقراءة ابن جَمَاز^(٣) : (والله يريدُ الآخرة^(٤)) ، بجرّ (الآخرة) ؛ فإن المضافَ المحذوفَ ، وهو «عَرَضَ» ليس بمعطوف على (عَرَضَ) الأول في قوله : (تريدون عرضَ الدنيا^(٤)) . وكذلك ما فى الحديث

(١) سقط من الأصل ، أ .

(٢) فى الأصل ، أ : «واقفة» . وهو خطأ .

(٣) هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جمّاز الزهرى المدنى ، مقرئ جليل ضابط ، مات بعد ١٧٠ هـ . انظر : غاية النهاية ٣١٥/١ .

(٤) الآية ٦٧ من سورة الأنفال . وانظر المحتسب ٢٨١/١ - ٢٨٢ ، والبحر المحيط ٥١٨/٤ - ٥١٩ .

من قول الصحابي : « قلنا : يا رسول الله ، ما لبثت في الأرض ؟ قال أربعين يوماً^(١) » ، على تقدير : لبث أربعين. وكذلك ما أنشدوه من قوله^(٢) :

رحم الله أعظمًا دَقْنُوهَا

بسجستان طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

يريد : أعظمَ طلحةِ الطلحات . فهذا ونحوه مما تقدّم فيه المضاف ، ولكن / [لم^(٣)] يعطف عليه المحذوف . وكذلك إذا لم يتقدّم مضاف أصلاً ٤٠٣ نحو قولهم : رأيت التيميَّ تيمَّ عديّ ، على تقدير من قَدَر^(٤) : ذا تيمَّ عديّ ، فإنه لا يقاس عليه .

والثاني : أن يكون المضاف المحذوف مماثلاً للمضاف المتقدّم في اللفظ والمعنى ، فلو كان غير مماثل له لم يجز القياس^(٥) فيه ، فإن وجد فسمع يحفظ ؛ فقوله : (والله يريد الأخرة^(٦)) ، إذا قدرنا : والله يريد باقى الأخرة ، وهو تقدير شيوخنا ومن قبلهم ، فلو فرضناه معطوفاً على المضاف المتقدّم لم يجز قياسه بمقتضى الشرط المذكور ، فإذا توفّر

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الملاحم ، باب خروج الجبال ١١٧/٤ ، والإمام أحمد في مسنده ١٨١/٤ .

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، ديوانه ٢٠ . والبيت من شواهد المقتضب ١٨٦/٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش ٤٧/٨ . والإنصاف ٤١ ، والهمع ٢١٦/٥ ، وفي الخزانة ١٠/٨ ، واللسان : طلع .

(٣) سقط من صلب الأصل ، أ .

(٤) انظر شرح الفصل لابن يعيش ١٤٢/٥ .

(٥) سقط من أ .

(٦) الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

الشرطان معاً جاز الحذف قياساً ، نحو : مامثل أخيك ولاأبيك يقولان ذاك ،
فالتقدير : ولا مثلُ أبيك . وكذلك إذا قلت : مامثل أخيك يقول ذاك ولاأبيك ،
تقديره : ولامثلُ أبيك . ومثلهُ : ما كلُّ سوداءِ تمرّة ولابيضاءِ شحمة ، أى : ولا
كلُّ ببيضاء . وأنشد سيبويه لأبى نُؤاد^(١) .

أكلُ امرئٍ تحسبُينَ امرأً
ونارٍ توقدُ بالليلِ ناراً
وانشد فى الشرح^(٢) :

لم أرَ مثلَ الخيرِ يتركُه الفتى
ولا الشرُّ يأتيه الفتى وهو طائعٌ ؟
وقول الآخر^(٣) :

لوأنَّ طبيبَ الأنسِ والجنِ داوياً الـ
ذى بى من عَفراءِ ماشَفَيانى
وقول الآخر^(٤) :

لو أنَّ عُصمَ عَمائتينِ وِذْبُلٍ
سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلَا الْأَوْعَالَ
فى أبياتٍ أُخَرَ .

(١) الكتاب ٦٦/١ ، والبيت فى أمالى ابن الشجرى ٢٩٦/١ ، والإنصاف ٤٧٣ ، وابن يعيش على
المفصل ٢٦/٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، والمغنى ٢٩٠ ، وشرح أبيات
المغنى للبغدادى ١٦٥/٢ ، ٣٠٤/٣ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١ ، والهمع ٢٩٢/٤ ، الأشمونى ٢٧٣/٢ . وهو مجهول القائل .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١ ، والهمع ٢٩٢/٤ . ولا نعرف له نسبة .

(٤) جرير ، ديوانه ٣٦١ ، وهو فى البغداديات ٤٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/١ ، والهمع
١٤٢/١ ، ومعجم ما استعجم ٩٦٦ .

وهنا النظر فى مسألتين :

إحدهما : أن الناظم لم يشترط فى جواز هذا الحذف غير ما تقدم، فدلّ على أنه لا يرتضى مذهب من رأى اشتراطاً تقدّم نفى أو استفهام ، كما فى مثل قولهم : مامثل أخيك ولاأبيك يقولان ذاك ، وقوله :

أكلُ امرئٍ تحسبينَ امرأً

البيت . وهذا الرأى مرجوحٌ بوجود الحذفِ مع عدم الشرط ، كقول

الشاعر :

لو أن طبيب الجن والإنسي ..

وأنشد فى الشرح^(١) :

لغيرمفتبطٍ مغرئ بطوع هوى

ونادى مولع بالحزم والرشد

وقول الآخر^(٢) :

كلُّ مثرٍ فى رهطه ظاهر الـ

عزّ ذى غربةٍ وفقرٍ مهينُ

فالصواب / عدم اشتراط ذلك الشرط .

٤٠٤

والثانية : أن هذه المسألة تضمّنت مسألتين :

إحدهما ، مسألة : مامثل أخيك ولاأبيك يقولان ذاك ، وما كان

مثلاً ، وذلك مما يتعين فيه حذف المضاف ؛ إذ لو كان قوله «ولاأبيك»

على العطف لقال : «يقول ذاك» ، لأنه راجع إلى «مثل» الأول ، وهو مفرّ،

(١) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ١٨١ ، والهمع ٢٩٢/٤ .

فلما قال : «يقولان» ، وكان ذلك من كلام العرب ، تعين أن التقدير : «ولا مثل أبيك» . وكذلك يقال : ما مثل أخيك يقول ذاك ولا أبيك ، يصحّ حمله على «مثل» الأول .

والثانية ، مسألة : ما كلُّ سوداءَ تمرّةً ولا بيضاءَ شحمة . وهذا النمط في نفسه محتمل لأن يكون من باب العطف على معموليّ عاملين ، فإن «ما» حجازية هنا ، وكلُّ خافضة ، والواو شرّكت مابعدھا في العاملين معاً ، ومحتمل أن لا يكون من باب حذف المضاف - كما قال الناظم - فهو قد ضمَّ المسألة في ضابطه ، وحكم فيها بأحد الوجهين بون الآخر ، فدلَّ على أنه لم ير فيه جواز العطف على معمولى عاملين ، وأنَّ رأيه في مسألة العطف رأى سيبويه وأكثر النحويين ، خلافاً للأخفش ومن وافقه^(١) . والخلافُ فيها خلافٌ في تأويل ، إذ هم متفقون على جواز المسألة على الجملة ، وأما الراجع في النظر عندهم فرأى الناظم ، واحتجوا له بأمور :

منها أن حذف مادّلٍ عليه دليلٌ من حروف الجرِّ وغيرها مجمعٌ على جوازه، والعطف على معمولى العاملين مختلفٌ فى جوازه ، والأكثر على منعه ، وإذا كان كذلك كان المسير إلى المجمع عليه من الحذفِ للدليل ، وإلى موافقة الأكثر فى منع ذلك العطف أولى من غير ذلك .

ومنها : أنَّ هذا العطف شبيه بتعديين بتعدُّ واحد ، فكما لايجوز أن يتعدى الفعل إلى شيئين بمعدٍّ واحدٍ ، كذلك لايجوزُ ما هو بمنزلته .
ومنها : أن العاطف نائبٌ عن العامل ، وعاملٌ واحد لايعمل رفعاً وجراً ، فكذلك ما أشبهه .

ومنها : أن الواو حرفٌ فلا يَقْوَى أن تتوب مناب عاملين ، وإذا كان الفعلُ

(١) انظر الكتاب ٦٥/١ - ٦٦ ، والبغداديات ٦٦ هـ ، والمغنى ٤٨٦ .

لاينوب مناب عاملين ، فالحرف أخرى بذلك الحكم لضعفه وقوة
 الفعلِ ؛ ألا ترى أنه يَضَعُفُ عند قومِ الفصلِ بين الواو وبين معطوفها ،
 نحو : ضربتُ اليومَ زيداً وغداً عمرًا ؟
 فالأصحُّ ماذهب إليه الناظم ، والله أعلم .

* * *

ثم ذكر حَذْفَ المضافِ إليه فقال :
 وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ
 كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
 بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى
 مِثْلِ الَّذِي لَهُ أُضِفَتْ الْأَوَّلَا

يعنى أَنَّ المضافِ إليه - وهو الثاني - يجوزُ حذفه، كما جاز حَذْفُ
 المضافِ، لكن يبقى إذ ذاك / المضافُ على حاله قبل أن يُحذفَ المضافُ ٤٠٥
 إليه، فيجربُ بالكسرة وإن كان فيه مانعُ الصَّرفِ، ولا يُردُّ إليه مانزِعُ منه
 للإضافة من نونٍ أو تنوينٍ، ولا يُبنى من أجلِ هذا الحذفِ وإن كان مما
 يُبنى للقطع عن الإضافة، بل يُعدُّ كأنَّ المضافِ إليه موجودٌ، وهو معنى
 قوله : «فَيَبْقَى الْأَوَّلُ»، يعنى المضافُ «كحاله إذا به يتَّصل»، أى : إذا
 يتَّصل به الثاني.

وهذا الحكم إنما يكون بشرطِ ذكره، وهو أن يكون ثَمَّ عطفٌ
 وإضافةٌ إلى اسمٍ يماثل الاسمَ الذى أُضِفَتْ إليه الأولُ، ومعنى هذا أن
 يكون ثَمَّ معطوفٌ ومعطوفٌ عليه، وكلاهما مضافٌ إلى اسمٍ واحدٍ، أى :
 إن المضافَ الأولَ المعطوفَ عليه مضافٌ إلى مثل ما أُضيفَ إليه الثاني

المعطوف، وبالعكس، وذلك أنك تقول : ضربت يدَ رجلٍ زيدٍ، فالأصلُ فيه : ضربت يدَ زيدٍ ورجلَ زيدٍ، وإنْ شئتَ أظهرتَ ذلك، لكنَّ المختارَ إضمارُ الثاني، أرادوا التخفيفَ وحذفَ المضافِ إليه الأوَّلَ لدلالة الثاني عليه ، وإبقاء المضاف الأوَّلَ على تهيتته له، كأنه ثَمَّ، لوجوده مع المضاف الثاني، فلذلك لم يُنَوَّنوا «يداً»، وكذلك إذا قلت : ضربتُ يدَيَّ ورجلَ زيدٍ، تترك «يدَيَّ» محذوف النون كما لو لُفِظَ بزيدٍ معه. وكذلك مررتُ بأفضلٍ وأكرمٍ مَنْ ثَمَّ، تترك «أفضل» على جرِّه بالكسرة وإن كان فيه مُوجبٌ منع الصرف، وذلك الوصف والوزن، لأن مَنْ^(١) في حكم الملفوظ به معه. وكذلك تقول : قمتُ قبلَ وبعدَ زيدٍ، فتبقى قبل على نصبه وإنْ عُدَّ المضافُ إليه، ولا تَبْنِيهِ على الضمِّ.

وقد حصل الشرط الذي شرطه الناظم؛ إذ حصل في الكلام - على الجملة - عطف، وهو «ورجلُ زيدٍ»، وإضافةٌ كما وصف، وهي إضافة الرجل إلى مماثلٍ ما أُضيف إليه الأوَّلُ الذي هو اليد، وذلك قولك «زيدٌ»، وكذلك إذا قلت : أعطيتك ستةَ دراهمٍ أو سبعةً، تريد : سبعةَ دراهمٍ، فقد حصل الشرط من العطف والإضافة إلى مثل ما أُضيف إليه الأوَّلُ، وهو الدارهم، فجاز الحذفُ قياساً.

فعلى هذا يدخل تحت مضمونِ هذا الكلام نوعان :

أحدهما : أن يكون حذفُ المضافِ إليه موجوداً في المعطوف عليه ، ودل على المحذوف المضافُ إليه في المعطوف، كقولهم : «قطع الله يدَ رجلٍ من قالها»، حكاه الفراء^(٢)، أراد : يد من قالها ورجلَ من قالها، وأنشد سيبويه

(١) في النسخ : «لأن زيداً». وهو سهو.

(٢) في معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ : «وسمعت أبا ثروان العكلي يقول : قطع الله الغداة يدَ رجلٍ من قاله».

للأعشى^(١):

وَلَا نَقَاتِلُ بِالْعِصِيِّ وَلَا نُرَامِي بِالْحِجَارَةِ

إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ نَهْدِ الْجَزَارَةِ

أراد : إلَّا علالة قارح أو بداهة قارح.

وأنشد أيضا للفرزدق^(٢):

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرِبُهُ

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

قال ابن جنِّي : «ومنه قولهم : هو خير وأفضل من ثمَّ».

والنوع الثاني : أن يكون حذفُ المضافِ إليه في المعطوف لا في

المعطوف عليه، وهو أقربُ في القياس / لتقدُّم الدليل على المحذوف، ومنه ٤.٦

ما وقع في البخاريَّ من قول أبي برزَّة الأسلمي - رضى الله عنه - :

«غَزَوْتُ مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبعَ غزواتٍ أو

ثمانى^(٣)». هكذا بفتح الياء من غير تنوين، يريد : أو ثمانى غزوات،

فَحَذَفَ.

(١) الكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦. وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ٢/٣٢١، والمبرد في المقتضب ٤/٢٢٨، وابن جنى في الخصائص ٢/٤٠٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/٢٢، والسهيلي في أماليه ١٣١، والرضي في شرحه على الكافية ١/١١٧، ٢/٢٥٨، ٣/١٦٧، وفي الخزانة ١/١٧٢. وانظر ديوانه ١٥٩.

والعلالة : البقية من الشيء. والبداهة : المفاجأة. نهد القوائم : ضخمها . الجزارة : أطراف الجوز، وهى اليدان والرجلان والرأس. يقول لن يكون بيننا إلا مفاجأة فرس طويل العنق والقوائم يستنفذ القتال البقية من نشاطه.

(٢) الكتاب ١/١٨٠، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٢، والمقتضب ٤/٢٢٩، والخصائص ٢/٤٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢١، وشرح الكافية للرضي ١/٣٨٧، ٢/٢٥٨، والخزانة ٢/٣١٩، ٤/٤٠٤.

(٣) البخاري، أبواب العمل في الصلاة، إذا انفلتت الدابة في الصلاة. انظر فتح الباري ٣/٣٢٤.

وقد يكون من الأول ما يتقدم فيه الدليل على المحذوف، كما يقول : مُطَرِّنا
سهل وجبلنا، يريدُ : سهلنا وجبلنا. وأنشد المؤلف بيتاً صدر^(١)

سقى الأرضين الغيث سهل وجزنها

فإن تخلف الشرط الذى شرطه الناظم في الجواز امتنع حذف المضاف
قياساً، وإن جاء منه شيء فموقوف على محله، نحو ما حكاه أبو على من
قولهم^(٢) : ابدأ بهذا من أول - مثلك اللأم - والشاهد فيه على كسر اللأم من غير
تنوين، والتقدير : من أول الأشياء، ونحو ذلك، وحكى الكسائى عن بعض العرب
: «أفوق تنام أم أسفل» على تقدير : أفوق هذا تنام أم أسفل؟ أو نحو ذلك.
وقرأ ابن مُحِصِنٍ - فيما يروى عنه - : {فلا خوفُ عليهم^(٣)} برَفْعِ الفاء من غير
تنوين، أى : فلا خوفُ شيءٍ عليهم. وعلى هذا حمل المؤلف قول بعض العرب :
«سَلَامٌ عليكم^(٤)»، بغير تنوين، أى : سلامُ الله عليكم. وقال ذو الرمة^(٥) :

فلما لَبِسْنَ الليلَ أو حينَ نَصَبَتْ

له من خَذَا أذَانَهَا وَهُوَ جَانِحٌ

(١) عجزه :

فَنَبِطَتْ عَرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

والبيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ١٧٧، وشواهد التوضيح له ٤٠، والأشمونى ٢/٢٧٤،
والعينى ٣/٤٨٣، ولم ينسب.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٦٦ - ٩٦٧، والأشمونى ٢/٢٦٨.

(٣) الآية ٣٨ من سورة البقرة، وانظر البحر المحيط ١/١٦٩.

(٤) انظر البحر المحيط ١/١٦٩، ففي الآية وهذا القول تخريجات أخرى.

(٥) ديوانه ٨٩٧، وهو من شواهد ابن جنى في الخصائص ٢/٣٦٥. يصف ذو الرمة أُنثى.

لبسن الليل : نَحَلْنَ فيه، يقول : كانت مُكَبَّاتِ الرِّعَاسِ، ثم رفعتها ونصبت أذَانَهَا حين برد الليل
وجنح، أى : دنا. والخذا : الاسترخاء؛ يقال : خَلَّتِ الآنْ خَذَاً : استرخت من أصلها وانكسرت
مقبلةً على الوجه.

أراد : أو حين أقبل، كذا، قَدَرَهُ ابنُ جنى^(١). فمثّلُ هذا عنده غيرِ مقيس، وإنما جاز^(٢) ماتقدّمَ لون هذا لقلّة هذا بالنسبة إلى ذاك، ولأن المضاف فيما تقدم لما كان مذكوراً مماثلاً للآخر، صار أحدهما كأنه مغنٍ عن صاحبه، بخلاف ما استثنى فإنه لا دلالة في اللفظِ على المحذوف، فلم يكن من شأنِ اللفظ أن يَبْقَى على حاله قبل الحذف، وصار كقبلُ ويعد ويأبهما إذا قطعت عن الإضافة، تلحقها الأحكام التي من شأنها أن تلحق غير المضاف فلهذا فرّق الناظم بين الموضوعين، وهو سديدٌ من النظر^(٣).

ويبقى هنا نظراً في المسألة في ثلاثة مواضع :

أحدها : النوع الأول، فإن الناظم ارتضى فيه الجواز قياساً، على تأويل حذف المضاف إليه من الأول. أما الجوازُ قياساً فهو أحد المذهبين على الجملة، وهو رأى الفراء والسيرافى. والجمهورُ على المنع، وهو مذهب سيديويه، لأنه لما أنشدَ بيتَ الأعشى المتقدم أنشد معه بيتاً من الفصل، ثم قال: «وهذا قبيح، يجوز في الشعر على هذا : مررتُ بخيرٍ وأفضلٍ مَنْ ثُمَّ»^(٤). والراجح عند الناظم الأول، وذلك من جهة القياس والسماع.

أما السماع فقد كثر فيه كثرةٌ توجب القياس وإن قلَّ في نفسه، فلا مانعَ من القياسِ عليه.

(١) هذا تقدير الأصمعى كما في أدب الكاتب . ويقول ابن سيده في الاقتضاب ٣٦٢ : «وذهب غير الأصمعى إلى أن (حين) يضاف إلى (نصبت)، وأن جواب (لا) في البيت الذى بعد هذا»، بالبيت قول ذى الرمة بعد :

حداهنَّ شَحَاجَ كَأَنَّ سَحِيلَهُ على حافَتَيْهِنَّ ارتِجَازُ مَفَاصِحُ

(٢) في الأصل : «أجاز».

(٣) في أ : «سديد في النظم». وهو خطأ.

(٤) الكتاب ١/١٨٠.

وأما القياسُ فإنَّ المضافَ إليه الثاني لما كان هو الأولُ بعينه، صار كأنه حاضرٌ في موضعه، فلذلك بَقِيَ بعد الحذفِ على تَهَيَّئَتِهِ. وأيضاً فإنَّ ذلك شبيهٌ بالإعمال، فالمضافُ الأولُ كأنه طالبٌ للمضافِ إليه الثاني / ٤.٧ فصار حذفُ الأولِ كلا حذفٍ، وكأنه موجودٌ. وأما تأويلُ حذفِ المضافِ [إليه^(١)] فهو رأى المبرد، لأنه يُقَدَّرُ المسألةُ إعماليةً، والمختار عند البصريين إعمالُ الثاني، فكذلك هنا، فإذا قُلْتُ: قطع الله يدَ رجلٍ من قالها، أعملت الرجلَ في «مَنْ»، وقُدِّرَ لليد ما يعمل فيه، ويكون محذوفاً. وهذا أحدُ المذاهبِ في تأويلِ المسألة. وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه، فكأنَّ الأصلَ: قطع الله يدَ من قالها ورجله، ثم أقحم الرجلُ بين المضافِ والمضافِ إليه، فصار في التقدير: يدَ ورجله من قالها، ثم حذفتِ الهاءَ اجتزاءً بِمَنْ عن الضمير، وإصلاحاً للفظ، فصار: يدَ ورجلَ من قالها^(٢).

والراجعُ عند الناظم الأولُ؛ لأنك بين أمرين: أن تُقَدَّرَ المسألةُ من باب الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه، أو تجعلها إعماليةً، أما الأولُ فخاصٌ بالشعر أو شاذٌّ في الكلام، لأنه قبيحٌ أن يفصلَ بين شيئين هما كشيءٍ واحدٍ وليسا في تقدير المنفصلين، بل الثاني حالٌ من الأولِ محلُّ التنوين، فلم يسُغَ الفصل بينهما. ولا يُعْتَرَضُ بنحو: {قَتَلُ أولادهم شركائهم^(٣)}، لأنه من باب الفصل بين الفعل والفاعل كما سيأتى، فهما في تقدير ما يصحُّ انفصاله، فلم يبقَ إلا أن يكون من باب الإعمال، حُذِفَ

(١) سقط من الأصل، أ.

(٢) هذا بيان لتخريج سيبويه نحو هذا التركيب، انظر: الكتاب ١/ ١٧٩ - ١٨٠.

(٣) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام، وهذه قراءة ابن عامر، انظر: الإقناع ٦٤٤.

معمولُ الأولِ وأُعملُ الثاني. ولا يقال : إن الاسمين معاً مضافان إلى الثاني، للاتفاق على بطلان ذلك؛ إذ لا يضاف اسمان معاً إلى اسم واحد.

فإن قيل : لو كانت إعماليةً لجاز إعمالُ الأولِ عند الجميع، وإن كان غير مُنكر عند البصريين، فكنت تقول : قطع الله يدَ ورِجله من قالها، كما يُعملُ الأولُ في الفعل.

فالجواب : أن ذلك لم يجز لما يلزم من الفصل الذي فُرِّ منه، وأيضاً فيلزم على مذهب سيبويه التهيئة والقطع، لأنه حَذَفَ الضمير من الرَّجُلِ وهيأه للعمل في «مَنْ»، ثم لم يُعمله. وهو ممنوعٌ عندهم، بخلاف ما ذهبنا إليه.

فإن قيل : يلزم من الحذف أن يُتَوَّن المضاف؛ إذ صار كالماقطوع عن الإضافة، فلمَّا لم يفعلوا ذلك دَلَّ على أنه مضافٌ في اللفظ إلى «مَنْ»، ووقع الفصلُ بالرَّجُلِ المُقحَّمة.

فالجواب : أن هذا مُشْتَرَكُ الإلزام، فإنكم مقرِّون بأنَّ الرَّجُلَ غير مضافٍ في اللفظ، بل قُطِعَ عنها، فيلزم أن يُتَوَّن ويجرى مجرى المقطوع عن الإضافة في أحكامه.

فإن قيل : إن الظاهر وهو «مَنْ» ناب عن الضمير المحذوف، فكانَ الرَّجُلُ مضافاً إلى الظاهر لأنه يليه، وهو المضمرُ بعينه، فلذلك بقي المضاف على حاله قبل حذف الضمير.

قيل : وكذلك نقولُ نحن : لمَّا كان اليدُ مضافاً في الأصل إلى «مَنْ» والدليلُ عليها المماثل لها حاضرٌ، صارت كأنها هي، فبقي المضاف على تهيئته وعلى الجملة. فَحَذَفُ المضافِ أسهلُّ من الفصل، والله أعلم.

والموضعُ الثاني : هو النوع الثاني، فإنَّ الناطمَ حَكَمَ بالقياس فيه، وظاهر

كلام الناس أنه سماع /، وكأنه رأى مجيئه في الحديث الذي هو أفصح ٤٠٨
كلام البشر، وأنه في صحة النظر كالنوع^(١) الأول؛ لأن الدليل حاضر،
والمحذوف مماثل له، فصار في حكم الموجود، فعومل معاملة الموجود.

والموضع الثالث : حيث تخلف الشرط، فإنه حكم فيه بعدم القياس،
حسب ما يقتضيه مفهوم الشرط، وظاهر التسهيل فيه القياس، فإنه قال
هناك : «ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى إن نوى تنكيره، أو لفظ
المضاف إليه، أو عوض منه تنوين، أو عطف على المضاف اسم عامل في
مثل المحذوف، لم يغير الحكم، وكذا لو عكس هذا الأخير^(٢)». فقوله : «أو
لفظ المضاف إليه»، هو الضرب الذي تحرز منه في هذا النظم فأخرجه
عن القياس، وقوله : «أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل
المحذوف»، وقوله : «وكذا لو عكس هذا الأخير»، هو الضرب الذي أجاز
قياساً. والأظهر ما ذهب إليه هنا؛ لأن ما حكي من السماع لا يبلغ مبلغ
القياس في أمثاله، مع إمكان التأويل في بعضه، وأيضاً فقد تقدم فرق
ما بين الموضعين في القياس وعدمه.

* * *

فَصَلَ مُضَافٍ شِبْهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ

مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزُ وَلَمْ يُعَبَّ

فَصَلَ يَمِينٍ، وَاضْطِرَارًا وَجِدًا

بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بَنَعَتْ أَوْ نِدَا

(١) في أ : «كالأول».

(٢) التسهيل ١٥٨، وفيه : «هذا الآخر».

نَكر في هذا الفصلِ مواضعَ جوازِ الفصلِ بينِ المضافِ والمضافِ إليه، ثم أتبعها بما لايجوزُ ذلك فيه إلّا في ضرورةٍ، وذلك أنَّ الأصل أن لايفصلَ بينهما كما لايفصل بين أجزاءِ الاسم؛ إذ كان المضافُ إليه قد تنزّل منزلةَ الجزءِ أو ما هو كالجزءِ من المضافِ، لأنه واقعٌ موقعَ تنوينه، فصار الفصلُ بينهما محظوراً، فإن جاء فعلى جهة الاضطراب والشذوذ، لكن لما جاء فيه ما فيه كثرةٌ في بعض المواضع وساعده النظر قال بالقياس حيث كثر، وأبقى ما سوى ذلك على المنع إلا أن يسمع فيحفظ، وموضعُ القياس عنده على ما ذكر هنا موضعان :

أحدهما : أن يكون المضافُ اسماً يُشبهُ الفعلَ، والفاصلُ منصوباً على المفعوليّةِ أو الظرفية معمولاً للمضافِ، وذلك قوله : «فصلَ مضافٍ شِبْهَ فِعْلٍ مَانَصَبٌ»، إلى آخره.

فقوله : «فصلَ» منصوبٌ بأجزُ، والمصدرُ الذي هو «فصلَ» مضافٌ إلى مفعوله، و«مانَصَبٌ» هو الفاعلُ الذي رفعه «فصلَ». و«مفعولاً» : حالٌ من الضمير المحذوف من «نَصَبٌ» العائد على «ما»، أو من «ما» وثمَّ مجرورٌ محذوفٌ دلّ عليه الكلامُ متعلّقٌ بِفَصْلٍ، وتقديرُ الكلام : أَجِزْ أن يَفْصَلَ مضافاً يُشَبِّهُ الفِعْلَ من المضافِ إليه الاسمُ الذي نصبه ذلك المضافُ، مفعولاً به أو ظرفاً.

فحصل من هذا الكلام أن الفصل بين المضافِ والمضافِ إليه جائز بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون المضافُ اسماً يُشَبِّهُ الفعلَ، وذلك المصدرُ المقدّر بأنَّ والفعلَ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ؛ لأنها التي / تعملُ عَمَلَ الفعلِ ٤٠٩ وتؤدّي معناه على التمام، وهو الذي قال فيه : «فصلَ مضافٍ شِبْهَ فِعْلٍ».

والثاني : أن يكون الفاصلُ بينهما معمولاً للمضاف، ولا يكون أجنبياً منه معمولاً لغيره.

والثالث : أن يكون منصوباً على المفعولية أو الظرفية، فلا يكون مرفوعاً^(١) به. ويجرى مجرى الظرف المجرور؛ إذ هما في الحكم واحد.

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة ساغ القياسُ، فتقول : أعجبنى ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرٍو، وقيامُ أَمَامَكَ زَيْدٍ، وَسَيْرُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ زَيْدٍ. وتقول : هذا ضاربٌ غداً زَيْدٍ، وهذا مُعْطَى درهماً زَيْدٍ. وما أشبه ذلك.

وإنما قال بالقياس في هذا النمط لِمَا ثَبَّتَ فِيهِ مِنَ السَّمَاعِ الَّذِي يَقَاسُ عَلَى مِثْلِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ : [وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ^(٢)]، فَقَتَلُ : اسْمٌ يُشَبِّهُ الْفِعْلَ، وَالْفَاصلُ الَّذِي هُوَ (أَوْلَادُهُمْ) معمول القتل، وهو أيضاً منصوب، والتقدير : أن يقتل أولادهم شركاءهم. وهذه القراءة وحدها عُدُّ لِمَنْ قَاسَ فِي الْمَوْضِعِ، لِأَنَّهَا نُقِلَتْ عَنْ مَوْثُوقٍ بِعَرَبِيَّتِهِ قَبْلَ التَّعَلُّمِ، فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَمَنْ الَّذِينَ يُقْتَدَى بِهِمْ فِي الْفَصَاحَةِ كَأَمْثَالِهِ الَّذِينَ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُمْ مَجَاوِرَةً لِلْعَجْمِ يَحْدُثُ بِهَا اللَّحْنُ، كَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(٣). وأيضاً فهو من العدول الذين لا يُظَنَّ بِمِثْلِهِمْ إِدْخَالُ الرَّأْيِ فِي الْقِرَاءَةِ^(٤)، كَمَا ظَنُّ بِغَيْرِهِمْ، وَلَا اتِّبَاعُ خَطِّ الْمَصْحَفِ مَعَ عَدَمِ اعْتِبَارِهِ الرِّوَايَةَ. فَالْأَوَّلَى فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ (أَنْ تَجْعَلَ^(٥)) حَجَةً فِي الْجَوَازِ، فَإِنَّهَا مِنْ أَقْوَى مَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَقَدْ جَاءَ

(١) في الأصل : معمولان. وهو خطأ.

(٢) الآية ١٢٧ من سورة الأنعام.

(٣) شرح التسهيل، ورقة ١٨٢.

(٤) في أ : «القرآن».

(٥) سقط من أ.

مايُؤيِّدها من السماع والقياس.

فأما السماع فنُقلَ أيضاً عن بعض السلفِ أَنَّهُ قرأَ : {فلا تحسبنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ^(١)}، أراد : مُخْلِفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ. واسمُ الفاعلِ والمصدرِ سواءٌ في الإضافة. ونُقلَ عن عبدالله بن ذكَّوان^(٢) في كتابه أَنه قال : سألتني الكسائي عن هذا الحرف - ويلَّغه من قراءتنا^(٣)، يعني : {قتلُ أولادهم شركائهم} - فرأيتُه قد أعجبه ونزع بهذا البيت فيه^(٤):

تَنْفِي يداها الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ
نَفَى الدراهمَ تنفاد الصياريـف
هكذا أنشدته، وأنشدوا من ذلك للطرمّاح^(٥):
يَطْفَنَ بِحُوزَى المراتعِ لم يُرَعِ
بِواديهِ من قَرعِ القسِي الكنائنِ

(١) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم. وانظر معاني القرآن للفراء ٨١/٢ - ٨٢، والبحر المحيط ٤٣٩/٥، والمساعد ٣٧٣/٢.

(٢) هو عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري، أبو عمرو ولد سنة ١٧٣هـ، وتوفي بدمشق سنة ٢٤٤هـ، روى هو وهشام بن عمار قراءة ابن عامر من طريق أيوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث الزماري، عنه. ألف كتاب (أقسام القرآن وجوابها)، (وما يجب على قارئ القرآن عند حركة لسانه). انظر الإقناع ١٠٥ - ١٠٦، ١١٢ - ١١٤، وغاية النهاية ٤٠٤/١ - ٤٠٥.

(٣) في الأصل: قرائنا.

(٤) للفَرزدق وهو من شواهد الكتاب ٢٨/١، والمقتضب ٢٥٦/٢، والمحتسب ٦٩/١، ٢٥٨، ٧٢/٢، والخصائص ٣١٥/٢، وابن الشجري في أماليه ١٤٢/١، ٢٢١، ٩٣/٢، ١٩٧، والإنصاف ٢٧، ١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٦، والرضي في شرح الكافية ٢٦١/٢، وفي الخزانة ٤٢٦/٤.

(٥) ديوانه ٤٨٦. والبيت في الخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٩، واللسان: حوز. الحوزى: الوعل الفحل تجعله الظباء رأساً، تتبعه في المرعى ومورد الماء، وهو الذي يحوزهن ويحميهن. لم يُرَع: لم يُفَرَّع. والكنائن: جمع كنانة هي جعبة السهام.

وأنشد الأخفش^(١):

فَزَجَّجْتُهَا بِمِزْجَةٍ
زَجُّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ
وأنشد أبو عبيدة معمر بن المثنى^(٢):

وَحَلَقَ الْمَازِيَّ وَالْقَوَاسِمَ
فَدَاسَهُمْ نَوَسَ الْحَصَادَ الدَّائِسِ
وأنشد أيضا لجندل بن المثنى^(٣):

يَفْرُكُنْ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُنَافِجِ
بِالْقَاعِ فَرَكَ الْقُطْنَ الْمَحَالِجِ
هذا مما وقع فيه الفصل بالمفعول. ومما وقع فيه الفصل بالظرف - وفي

(١) البيت في معاني القرآن للقرآن ٣٥٨/١، ٨١/٢، والخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٧، وابن يعيش على المفصل ١٩/٣، ٢٢، والخزانة ٤١٥/٤.

يقول البغدادى عن البيت : «من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشى سيبويه، فأدخله النساخ في بعض النسخ حتى شرحه الأعلام وابن خلف في جملة أبياته».

وقال الطبري في تفسيره : ٤٤/٨ عن هذا البيت : «وقد روى عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيت رواية الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه...». وذكر البيت.

زججته : طفته بالزج، وهو الحديد التى في أسفل الرمح. والمزج : رمح قصير. وأبو مزادة: كنية رجل.

(٢) البيت في العينى ٤٦١/٣، وعجزه في الأشموني ٢٧٦/٢.

والمازى والمآذية من الدروع : السابعة. والقواص : جمع قوس، وهو أعلى البيضة من الحديد.

(٣) البيت في العينى ٤٥٧/٣، واللسان : كنفج، وحنجج، وحنجج. ونسب في العينى إلى أبي جندل الطهوي . والبيت من قصيدة يصف فيها الجراد.

الكنافج : الممتلىء. والقاع : المستوى من الأرض. والمحالج : جمع ملحج - بكسر الميم - وهو الالة التى يلجج بها القطن.

معناه المجرور - ما في الحديث من قوله عليه السلام : «هل أنتم تاركو لي صاحبي»^(١)، أراد : تاركو صاحبي لي. وقال بعض العرب : ترك يوماً نفسك وهوها سعى في رداها». وأنشد سيبويه للشماخ^(٢) :

رَبِّ ابْنِ عَمٍّ لَسْلِيمِي مُشْمَعِلٌ

طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكُرَى زَادِ الْكَسِلِ

/ على من رواه بجر الزاد. وأنشد أيضاً للأخطل^(٣) :

٤١٠

وَكَّرَارٍ خَلْفَ الْمُحْجَرِينَ جَوَادِهِ

إِذَا لَمْ يُحَامِ نُونٌ أَنْتَى حَلِيلُهَا

وأنشد المؤلف^(٤) :

لَأَنْتَ مَعْتَادٌ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ

يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانًا

وأما وجه القياس فإن ماتقدم من الشواهد اشتمل على فصل

بِفَضْلَةٍ بَيْنَ عَامِلِهَا الْمُضَافِ إِلَى مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى أَوْ مَفْعُولٌ وَبَيْنَ

(١) البخاري ، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لو كنت متخذاً خليلاً ٦/هـ، وشواهد التوضيح لابن مالك ١٦٧.

(٢) الكتاب ١٧٧/١، وهكذا نسب للشماخ في الكتاب، وهو في الديوان ٣٨٩ - ٣٩٠ منسوباً إلى جبار بن جزء أخى الشماخ. ويريد بأبن عم لسليمي : عمه الشماخ. ومشعل : سريع ماضٍ نشيط في كل ما أخذ فيه من العمل. وسليمي : امرأة الشماخ.

(٣) الكتاب ١٧٧/١، وهو من شواهد الرضى في شرح الكافية ٣/٤٢٤، والخزانة ٨/٢١٠ وانظر شعر الأخطل ٦٢٠، وروايته فيه : وكرار خلف المرهقين جواده . حفاظاً إذا لم يحم أنتى حليلها المرق : الذى قد غشيه السلاح.

(٤) شرح التسهيل، ورقة ١٨١. والبيت في المساعد ٢/٣٦٨، والعيني ٣/٤٨٥، وقال : «لم أقف على اسم قائله».

معموله^(١)، فَحَسُنَ ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : كَوْنُ الفاصلِ فضلةً، إما ظرفاً، وإما مفعولاً به، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

والثاني : كَوْنُهُ غيرِ أجنبيٍّ لتعلقه بالمضاف.

والثالث : كونه مقدّر التأخير؛ من أجل أن المضاف إليه مقدّر التقديم، بمقتضى الفاعلية مع المفعولية، أو المفعولية مع الظرفية.

فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحقَّ الفصلُ بغير الأجنبي مزيةً تقتضى القول بجوازه. هذا معنى ما قاله المؤلف^(٢) مع زيادة شيء ما، ويُسوِّغ ذلك أيضاً كَوْنُ الإضافة أصلها الرفعُ أو النصبُ، فكان محمولُ هذا الفصلِ فصلاً بين فعلٍ ومرفوعه أو منصوبه ببعض معمولاته، فهو في الحقيقة تقديمُ مفعولٍ على فاعلٍ، أو ظرفٍ على مفعولٍ؛ إذ كان قولك :

من قرع القسي الكنائن

كقولك : من قرع (القسي الكنائن)^(٣). وقولك :

طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

كقولك : « طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ». وكذا سائر المثل، فصار ذلك كله كقولك : ضَرَبَ عمراً زيدٌ، وضربت اليوم زيداً. ولا إشكال في جواز مثل هذا. فهذه المسألة راجعة إليها من جهة المعنى ومن جهة التقدير اللفظي، فلا

(١) في أ : «مفعوله». وهو خطأ.

(٢) شرح التسهيل، ورقة ١٨٢.

(٣) ما بين القوسين سقط من أ.

يُسْمَعُ قَوْلُ مَنْ قَالَ بِتَخْطِئَةِ ابْنِ عَامِرٍ وَالْغَضُّ مِنْهُ بِأَنَّهُ اتَّبَعَ رَأْيَهُ، وَخَطُّ
 الْمَصْحَفِ، وَتَرَكَ الرِّوَايَةَ، وَأَنَّ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ لِحْنٌ وَغَيْرُ جَارِيَةٍ عَلَى أَصُولِ
 كَلَامِ الْعَرَبِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ تَخَرُّصٌ عَلَيْهِ، وَعَدَمُ تَوْفِيَةٍ لِحَقِّ الْإِمَامَةِ
 وَالتَّقَدُّمِ وَالْعَدَالَةِ وَلِقَاءِ الصَّحَابَةِ وَالْأَخْذِ عَنْهُمْ؛ إِذْ كَانَ مِنْ شَيْوَخِهِ الَّذِينَ
 عَوَّلَ عَلَيْهِمْ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ. وَأَيْضًا فَهُوَ مِمَّنْ
 اتَّفَقَ الْجَمُّ الْغَفِيرُ عَلَى اتِّبَاعِهِ الْأَثَرُ وَعَدَمُ أَخْذِهِ بِالرَّأْيِ كَسَائِرِ السَّبْعَةِ
 وَغَيْرِهِمْ، مِمَّنْ اشتهر بِبِنْدِ الرَّأْيِ وَاتِّبَاعِ السَّنَدِ فِي الْقِرَاءَةِ. وَلَا أَعْنِي بِهَذَا
 الْكَلَامِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ [مِثْلَ (١)] هَذَا مَخْتَصٌّ بِالشَّعْرِ، وَأَنَّهُ شَاذٌ غَيْرُ مَقْيَسٍ؛
 فَإِنَّ قَائِلَ ذَلِكَ مُقِرٌّ بِأَنَّهُ (٢) لَمْ يُحْفَظْ مِثْلُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ كَثْرَةً
 تُعْتَبَرُ فِي الْقِيَاسِ، أَوْ لَمْ يُدْرِكْ وَجْهُ الْقِيَاسِ فِيهِ، أَوْ أُنْزِلَ لَكِنْ رَأَاهُ ضَعِيفًا.
 فَمِثْلُ هَذَا لَا كَلَامَ مَعَهُ وَلَا عَتَبَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مَنْ زَعَمَ (٣) أَنَّ هَذِهِ
 الْقِرَاءَةُ خَطَأٌ، وَأَنَّ ابْنَ عَامِرٍ رَأَى فِي مَصْحَفِ الشَّامِيِّينَ فِيهِ يَاءٌ مُثَبَّتَةٌ فِي
 (شُرَكَائِهِمْ)، فَقَدَّرَ أَنَّ الشُّرَكَاءَ هُمُ الْمَضْلُونَ لَهُمُ الدَّاعُونَ إِلَى قَتْلِ أَوْلَادِهِمْ،
 فَأُضِيفَ الْقَتْلُ إِلَيْهِمْ كَمَا يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ، وَنُصِبَ الْأَوْلَادُ، وَلَوْ
 أَضَافَهُ إِلَى / الْمَفْعُولِ وَهُمْ الْأَوْلَادُ لَزِمَهُ رَفْعُ الشُّرَكَاءِ فَخَالَفَ الْمَصْحَفَ. ثُمَّ ٤١١
 وَجَّهَ كَوْنُ (شُرَكَائِهِمْ) مَرْسُومًا بِالْيَاءِ عَلَى خَفْضِهِ بَدَلًا مِنَ الْأَوْلَادِ لِأَنَّهُمْ
 شُرَكَاءُ آبَائِهِمْ فِي إِهْلَاكِهِمْ. وَأَيْضًا فَقَدْ تَكُونُ الْيَاءُ مَضْمُومَةً بَدَلًا مِنْ

(١) سقط من صلب الأصل ، أ.

(٢) أ، س : أنه.

(٣) تكلم في هذه القراءة بنحو هذا غير واحدٍ من الأعلام، انظر الفراء في معانيه ٣٥٧/٢، والطبري
 في تفسيره : ٤٤/٨، والنحاس في إعراب القرآن ٥٨٣/١، ومكي في الكشف ٤٥٤/١،
 والزمخشري في الكشاف ٤٢/٢، والرضي في شرح الكافية ٢٦١/٢. وانظر النشر ٢٦٢/٢.

الهمزة على لغة : شفاه الله شفايا^(١)، ويُقدَّر : زَيَّنَه شركائهم قال هذا القائل : وهذان الوجهان تخريج لخطِّ المصحف، ولا وجه لقراءة ابن عامر. هذا ما قال. وقد تقدَّم - والحمد لله - وجهها على ما يساعدُ عليه القياسُ المذكور مضافاً إلى ما تقدَّم من النقل، وذلك غاية ما قصد في توجيه القراءة. وحصل من مجموع ذلك رُجْحَانُ ما ارتكبه الناظمُ من القول بالقياس في المسألة. غير أنَّ ههنا قاعدةٌ يجب التنبيهُ عليها في الكلام على هذا النظم، وما ارتكب صاحبه فيه وفي غيره، وذلك أنَّ المعتمد في القياس عند واضعيه الأولين إنما هو اتباع صلب كلام العرب وما هو الأكثر فيه فنظروا إلى ماكثر مثلاً كثرةً مستتر سلة الاستعمال فضبطوه ضبطاً ينقاس^(٢) ويُنكَّم بمثله لأنه من صريح كلامهم. وما وجدوه من ذلك لم يكثر كثرةً تُوازى تلك الكثرة، ولم يشع في الاستعمال، نظروا : هل له من معارضٍ في قياس كلامهم أم لا؟ فما^(٣) لم يكن له معارض أُجروا فيه القياس أيضاً، لأنهم علموا أن العرب لو استعملت مثله لكان على هذا القياس، كما قالوا في النسب إلى فعولة : فعلى، ولم يذكروا منه في السماع إلا شَنْئياً^(٤) في شَنْوَةً، فقاَسُوا عليه أمثاله لعدم المعارض له، فصار بمثابة الكلِّ الذي لم يُوجد من جزئياته إلا واحد كشمس وقمر. وكذلك إذا تكافأ السماعان في الكثرة بحيث يصحُّ القياسُ على كلِّ واحد منهما - وإن كانا متعارضين في الظاهر - لأن ذلك راجع إلى جواز الوجهين كلغة الحجازيين وبنى تميم في أعمال ما وإهمالها، والتقديم والتأخير في المبتدأ مع الخبر، والفاعل مع المفعول، وغير

(١) انظر الخصائص ٢٩٢/١، واللسان : حما. وفيه يقول الجوهري عن نحو هذا : «وهي لغة لبعض العرب».

(٢) في صلب الأصل : «فيقاس». والمثبت عن هامشه، أ. س.

(٣) في النسخ : «فمن لم».

(٤) في النسخ : «إلا شَنْئياً».

ذلك، فليس في الحقيقة بتعارض، لاسيما إن كانا في لُغَتَيْنِ مفترقتين؛ فإنَّ اللغاتِ المفترقة السِّنة متباينة، وقياساتُ مستقلة، فلا تعارضُ فيها البتة، وإن قلَّتْ إحداهما بالإضافة إلى الأخرى، إلا أن تضعفَ جداً فلها حكمُها. وأما الوجهان في اللغة الواحدة فحكمها ماذكر. وما كان له معارضٌ توقفوا في القياس عليه، ووقفوه على محله، إذا كان المعارضُ له مقيساً، وذلك كدخول أن في خبر كاد تشبيهاً بعسى، لو أعملنا نحن القياس في إدخالها لانحرفت لنا قاعدةٌ عدم إدخالها، مع أنه الشائع في السماع.

وهذا كله مبين في الأصول.

وإذا ثبت هذا فمسألة الناظم من هذا القبيل، أما إذا فرضناها عامةً في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بإطلاق، فلا مَرِيَّةٌ أَنَّ الفصلَ قليلٌ، وعامتهُ في الشعر، فهو بحيث لا يُلْتَفَتُ فيه إلى / القياس، وإذا ٤١٢ فرضناها خاصةً في إضافة المصدر أو الصفة إلى معمولها، فنحن لا نَشْكُ أَنَّ عدم الفصل فيها هو الشائعُ الذائعُ، وأنَّ الفصل بالنسبة إلى عدمه كالمعدوم، وأنَّ ما جاء منه في الشعر وما جاء في الكلام شاذٌّ في غاية الدور، فكيف نُجرى فيه القياس وهو مصادمةٌ لما شاع في كلامهم من عدم الفصل؟ إذ لو عزموا على القياس لكانوا خُلُقَاءً أن يتكلموا به ويكثر في كلامهم كما كثر عدمُ الفصل، فأن لم يفعلوا ذلك - بل أطبقوا على عدم الفصل - دليلٌ على عدم مراعاة ماراعاه الناظم واضحٌ، ولا يصح أن يقال : هو - وإن كان قليلاً - قد ظهر له وجه من القياس، حيث جرى مجرى العامل غير المضاف في جواز تقديم بعض معمولاته على بعض؛

لأننا نقول : ذلك غير معتبرٍ من وجهين :

أحدهما : أن العلةَ إذا وُجِدَتْ، وَوَجَّهَ القياس إذا ظهر، لايعتبر إلا مع شياع السماع، أو كونه في قوة الشائع لعدم المعارض، كما تقدم، وهذا ليس كذلك.

والثاني : أن هذا لو كان مراعىً عندهم لَكُنْزٌ في كلامهم كما كثر تقديم^(١) المنصوب على المرفوع في غير المضاف.

ولا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم أن يكون عدم مراعاة اللفظ القرآن أو إخراجاً له عن الفصاحة أو نحو ذلك، كما يَظُنُّ من لا تحقيق له! بل هو في أعلى الدرجات في الفصاحة، لكنه لم يكثر مثله فيقاس عليه. وعلى هذا بنى سيبويه والمحققون، وهو الصواب، ولكن ابن مالك ربّما أهمل هذه القاعدة كما فعل هنا، ولعله يقع التنبيه على بعض مواضع من هذا النوع إن شاء الله. وقد خرجنا عن المقصود الأصلي لعارضٍ عَرَضَ فَلَنَرْجِعْ.

فإن تخلف أحدُ الشروط المتقدمة لم يَجْزِ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قياساً على مقتضى كلام الناظم، فلو كان المضاف غير شبيه بالفعل لكان الفاصل أجنبياً منهما، فلم يصح أن يقع بينهما. وكذلك إذا لم يكن الفاصل معمولاً للمضاف، وإن كان المضاف شبيهاً بالفعل. وكذلك لو كان الفاصل مرفوعاً، لأنه عند ذلك متمكّن في موضعه؛ إذ كان له رتبة التقديم على المضاف إليه، فكان الفصل به فصلاً حقيقاً، فاستكره الفصلُ لذلك ، فإذا قلت : أعجبنى غلامٌ في الدار زيدٍ، لم يجز، وكذلك لو قلت : أعجبنى ضاربٌ عندك زيدٍ، أو قلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرو، أو : الضاربُ أبوه الغلام.

(١) في صلب الأصل : «ذكر المنصوب».

وما جاء مما خالف القاعدة فسماعٌ إلا الفصل باليمين فإن ظاهر كلامه هنا إجازته قياساً، لقوله : «لم يُعَبْ فصلٌ يمين»، وهو الموضع الثانى من موضعيّ الفصل القياسى، يعنى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم لم يعيبوه حتى لايجىء إلا في ضرورة الشعر، بل استسهلوا أمره، ففصلوا به في الكلام لكن قليلا، فحكى الكسائى / : ٤١٣ هذا غلامٌ - والله - زيد^(١)، ونُقِلَ عن أبي عُبَيْدة أنه حكى : «إنَّ الشاةَ تسمعُ صوتَ - والله - رَبِّهَا فتقبلُ إليه وتَتَغَوُّ^(١)»، وحكاها ابنُ خروفٍ عنه أنه سمع أبا الدُقَيْش يقول : «إنَّ الشاةَ تسمع صوتَ - قد علمَ الله - رَبِّهَا، فتقبلُ إليه وتَتَغَوُّ». وهذا قسمٌ أيضاً، كما فصلوا بين حرفِ الجرِّ ومجروره بالقسم أيضاً، حكاه الكسائى في الاختيار، نحو : اشتريته بِوَاللهِ درهمٍ، فتقول على هذا قياساً : رأيت غلامٌ - والله - زيدٍ، وأتيت بعدَ - لعمروُ الله - عمروٍ، ونحو ذلك. ووجهُ استهال الأمر في فصل القسم خصوصاً، حتى لم يشترطوا فيه شرطاً، أَنَّ العرب استعملته على جهة التأكيد زائداً على أصل معنى الكلام، كالجمله المعترضة في أثنائِه ، فكأنه لا فصل ثَمَّةً، ولذلك وقع بينِ إِنْذَنْ ومنصوبها فلم يُعَدَّ فَصْلاً، ولم يمنعها أن تُؤَثَّرَ في الفعلِ فتنصبه، فقالوا : إِنْذَنْ - والله - أكرمَكَ.

وهذا الموضعُ ممَّا خالف فيه الجمهور من النحويين كالموضع الأول، فإن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع في القياس عندهم بإطلاقٍ. ووجهُ مذهب الناظم قد مرَّ آنفاً، مع أن السماع - وإن لم يكن - فقد جاء منه ما يُمكن القياسُ عليه، وقد حكى^(٢) الكسائى ذلك في الاختيار فيما هو

(١) الإنصاف ٤٣١.

(٢) في الأصل : «حكى عن الكسائى».

أشدّ، وذلك حرفُ الجرِّ والمجرور؛ فإنَّ الحرفَ أشدُّ طلباً للاتصال بمجروره من الاسم، فالاسمُ أحرى بالجواز. وأيضاً فقد زعم أبو عبيدة أن من شأن العرب أنهم ينقلون المضافَ إليه الذي موضعه إلى جنب المضاف الأول، فيؤخّرونه ويُقدّمون بينه وبين المضاف الأول كلاماً، ثم لا يُغيّر ذلك معناه ولا إعرابه عن حاله إذا احتاجوا إلى ذلك. وأنشد على ذلك جملة أبيات، وحكى كلام أبي الدُّقَيْش، فهذا كله مؤنسٌ بوجوده في النظم والنثر على الجملة، أعنى الفصل على الجملة. وكونُ الفاصلِ هو القسمُ أسهلُّ من غيره ، فكان القول^(١) بالقياس فيه صحيحاً على هذا الترتيب.

وفي إطلاقه القياس في الموضعين نظراً من جهة أنه يقتضى جواز الفصل بإطلاق، كان المضافُ إليه ظاهراً أو مضمراً؛ أمّا الفصل مع كونه ظاهراً فمسلّمٌ على ما قال، وأمّا مع كونه مضمراً فغيرُ مسلّم، لأنَّ ضميرَ الجرِّ متصلٌ أبداً فلا ينفصل البتّة ، ولا ينوبُ عنه في الفصلِ ضميرُ رفعٍ ولا نصبٍ، كما ناب في نحو [قوله^(٢)] :

... ولم يَأْسِرْ كإِيَّاكَ أَسِرْ^(٣)

وقولهم : ما آنت كَأَنَا^(٤). فكان من حقّه أن يتحرّزَ من ذلك.

(١) في صلب الأصل : «فكان القياس فيه».

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) من بيت مجهول القائل، وقبلة :

فأجمل وأحسن في أسيرك إنه ضعيف ...

والبيت في التمام في تفسير أشعار هذيل ٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٤، والهمع ١٩٧/٤، والخزانة ١٩٤/١٠.

(٤) قد يدخل الكاف في السعة على الضمير المرفوع، انظر أمالي السهيلي ٤٣، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٤ - ٢٢٧.

وكذلك يقتضى أيضاً جوازَ الفصل بالقسم إذا كان المضاف إليه جملة، نحو جئت يوم قام زيد، وحين زيد قائم، ^(١) فتقول : جئت يوم - والله - قام زيد، وحين - والله - زيد قائم ^(١)]. وجوازُ مثل هذا بعيد؛ إذ لم يسمع مثله، ولا يقاسُ إلا على مسموع.

والجواب عن الأول : أن حكم الضمائر المتصلة مأخوذٌ من بابه، فلم يحتج إلى ذكره ههنا، وعن الثانى من وجهين، أحدهما : أن كلامه في أصل الإضافة، والأصل فيها أن يكون المضاف إليه مفرداً لا جملة. والثانى : على تسليم أنه أطلق القول قصداً، فلا مانع من الفصل وإن كان المضاف إليه جملةً، بناءً على القياس في أصل المسألة، فإنه إذا ثبت إجراء القياس كان تخصيصُ بعض المواضع بكون سائرهما تحكماً بغير دليل.

فإن قيل : لا يقاس إلا على مسموع / ولا سماع هنا. ٤١٤

قيل : قد ثبت السماع على الجملة، ولم يكن الفصل ممتنعاً في الأصل من جهة وصف في المضاف إليه، من كونه مفرداً أو جملة، بل من جهة أنه وقع من المضاف موقع التنوين، فالمفرد والجملة في ذلك سواء، فإذا جاز الفصل بينهما في بعض المواضع، إما لكون المضاف إليه في الحكم لم يقع موقع التنوين لكونه منصوباً به تقديرًا كالموضع الأول، وإما لكون الفاصل كالمعوم حكماً كالموضع الثانى، فلا فرق بين المفرد والجملة في جواز الفصل أو منعه. وهذا واضح.

ثم رجع الناظم إلى التنبيه على ما نقل مخالفاً لما أصل ولم تتوفر فيه شروط الجواز، فقال : «واضطراباً وجداً بأجنبى»، إلى آخره، يعنى

(١) سقط من صلب الأصل، أ.

أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا لم تُوجَد الشروط المذكورة، ولا الفصل بالقسم، قد وجَد في الشعر في حالة الاضطراب، وذلك الفصل بالأجنبي، وهو الذي لم يتعلق بالمضاف ولا كان نعتاً له، ولا كان نداءً، وبالنعت وبالنداء، وأراد بالنعت نعت المضاف، وبالنداء مع المنادى؛ فإن حقيقة النداء هي التَّصْوِيتُ بالمنادى، وذلك راجعُ إلى الحرف المصوَّت به. ولم يقع الفصلُ به إلا مع المنادى، فلا بُدَّ أن يُفسَّر بهذا، أو يكون على حذف مضاف، أى : أو دى نداء.

فأما الفصل بالأجنبي فنحو قول عمرو بن قميئة، من أبيات الكتاب :
لما رأت سائيد ما استعبرتُ

لِلَّهِ دَرْ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا^(١)

فالـيوم أجنبيٌّ من «دَرْ»، لأن العامل فيه «لامها». وأنشد لأبى حية النُميرى^(٢):

كما خَطَّ الكتابُ بكفَّ يوماً
يَهْـوِـدِيٌّ، يُقَارِبُ أو يَزِيلُ
فالعامل في «يوماً» خَطٌّ. وأنشد أيضاً لذى الرمة^(٣):

(١) الكتاب ١٧٨/١. وهو من شواهد المقتضب ٣٧٧/٤، والإنصاف ٤٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش

٤٦/٢، ١٩/٣، ٢٠، ٧٧، ٦٦/٨. والبيت لعمرو بن قميئة، انظر ديوانه ١٨٢.

سائيدما : جبل. واستعبرت : بكت.

(٢) الكتاب ١٧٩/١. وهو من شواهد المقتضب ٣٧٧/٤، والإنصاف ٤٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش

١٠٣/١، والهمع ٢٩٥/٤. وفي العينى ٤٧٠/٣، واللسان : عجم. ورواية صدره فيه :

كتحبير الكتاب بكف يوماً

(٣) الكتاب ١٧٩/١، ١٦٦/٢، ٢٨٠. وهو في المقتضب ٣٧٦/٤، والخصائص ٤٠٤/٢، والإنصاف

٤٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١، ١٠٨/٢، ٧٧/٣. وشرح الكافية للرضى ١٨٢/٢،

=

٢٦٠. والخزانة ١٠٨/٤، ٤١٣.

كأن أصوات - من إيغالهن بنا -
 وأخبر الميس أصوات الفراريج
 وأنشد أيضاً لِدُرْنِي بنتِ عَبْعَةَ^(١) :
 هما أخوا - في الحرب - من لا أخاله
 إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما
 وقال ذو الرمة^(٢) :
 نضاً البرد عنه وهو ذو - من جنونه -
 أجارى من تسهاك صوت صلاصِلِ

= البيت في ديوان ذى الرمة ٩٩٦.

والميس : الرجل، وهو في الأصل شجر تُعمل منه الرحال. والإيغال : المضى والإبعاد، يقال : أوغل في الأرض، إذا أبعد.

يريد أن رحالهم جديدة، وقد طال سيرهم فبعض الرحل يحك بعضها، فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرحال، ولشدة السير.

فصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه، فالتقدير : كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا. الكتاب ١٨٠/٨، والخصائص ٤٠٥/٢، وفرحة الأديب ٥٠ - ٥١، والإنصاف ٤٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٣، ٢١، والهمع ٢٩٢/٤، والعيني ٤٧٢/٣، واللسان : أبي.

نسب في اللسان إلى عمرة الخثعمية. وقد رند ابن السيرافي نسب دُرْنِي بين أن تكون : درنى بنت عبعبة، من بنى قيس بن ثعلبة، ودرنى بنت سيار بن صبرة بن حطان بن سيار بن عمرو بن ربيعة، وصوب الغندجاني النسب الثاني.

فصل هنا بين المضاف والمضاف إليه، فالتقدير : هما أخوا من لا أخاله في الحرب.

ديوانه ١٣٥٠، وروايته فيه:

نضاً البرد عنه، فهو ذو - من جنونه
 أجارى تسهاك وصوت صلاصِلِ
 يصف حماراً. الأجارى : ضرب من العدو. والتسهاك : الإسراع في العدد. وصلاصِل : له صلاصلة كصوت الحديد. أراد : فهو ذو أجارى من جنونه، ففرق بين المضاف والمضاف إليه. وانظر عيار الشعر ٤، والموشح ٢٩٢

وأنشد ابن جني^(١):

فأصبحتُ بعد - خطً - بهجتها

كأن قفراً رسوماً قلماً

وأما الفصلُ بالنعته، وهو نعتُ المضاف، فنحو قول الشاعر يخاطب معاوية رضي الله عنه^(٢):

نجوتَ وقد بلَّ المرادى سَيْفَه

من ابن أبي شيخ الأباطح - طالب

أراد : ابن أبي طالب شيخ الأباطح، وابن أبي طالب هو علي رضي الله

عنه .:

وقال الفرزدق^(٣):

ولئن حلفتُ على يدك لأحلفنُ

بيمين - أصدق من يمينك - مقسم

أى : بيمين مقسم أصدق من يمينك.

وأما الفصل بالنداء فنحو ما أنشده ابن جني وغيره^(٤):

(١) الخصائص ١/٣٢٠، ٢/٣٩٣، والإنصاف ٤٣١، واللسان : خطط.

أراد الشاعر : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسوماً، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبي.

(٢) التصريح ٢/٥٩، والهمع ٤/٢٩٦، والأشمونى ٢/٢٧٨ والعينى ٣/٤٧٨.

(٣) ديوانه ٢/٢٢٦، وهو في الأشمونى ١/٢٧٨، والعينى ٣/٤٨٤.

(٤) الخصائص ٢/٤٠٤. وهو في التصريح ٢/٦٠، والهمع ٤/٢٩٦، والأشمونى ٢/٢٧٨، والعينى ٣/٥٨٠، وقال : «لم أقف على اسم قائله».

كَأَنَّ بَرْدُونَ - أَبَا عَصَامٍ -

زَيْدٍ حَمَارٍ دَقَّ بِاللِّجَامِ

وَيَرِدُ عَلَى النَّازِمِ سَوْأَلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أحدها : أنه إنما قصد هنا الإتيان بما يخالف الشروط، فكان من حقه أن يأتي لكل شرطٍ خُولِفَ بمثالٍ من السماع، لكنه لم يفعل، وإنما أتى بالأمثلة للفصل بما ليس بمعمولٍ للمضاف، وهو الأجنبي، وترك غير ذلك، مع أنه قد وُجِدَ الفصلُ بما ليس بمنصوبٍ، بل بمرفوعٍ، وهو معمول للمضاف / أو لغيره، فالمعمول للمضاف قولُ الراجز^(١) :

٤١٥

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طَبٍّ

وَلَا جَهْلُنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ

والمعمول لغيره ما أنشده الفارسيُّ من قول الشاعر^(٢) :

أُنْجَبَ أَيَّامٌ - وَالِدَاهُ بِهِ -

إِذْ نَجَّاهُ، فَنِعْمَ مَا نَجَّاهُ

على تأويل : أَيَّامٌ إِذْ نَجَّاهُ، ووالداه : فاعل أنجب. وهو أظهر

(١) التصريح ٥٩/٢، والهمع ٢٩٧/٤، والأشعشع ٢٧٩/٢، والعيني ٤٨٣/٣، وقال : «لم أقف على اسم قائله».

(٢) الأعشى، ديوانه ٢٢٥. والبيت في المحتسب ١٥٢/١، والتصريح ٥٨/٢، والهمع ٢٩٧/٤، والأشعشع ٢٧٧/٢، والعيني ٤٧٧/٣. ورواية الديوان :

أُنْجَبَ أَيَّامٌ وَالِدِيهِ بِهِ

برفع «أَيَّام» وجر «والديه» بالإضافة. والبيت من قصيدة شكك ابن قتيبة في نسبة بعضها إلى الأعشى، انظر الشعر والشعراء ٦٩.

التأويلين في البيت. وكذلك قول الآخر، في أظهر التأويلين^(١):

تَمُرُّ على ماتستمرُّ وقد شَفَّتْ

غلائل - عبد القيس منها - صدورِها

فكان أولى أن يذكره، إذ كان تنميماً لشرط نصب الفاصل، كما ذكر

الفاصل الأجنبي تنميماً لشرط كونه معمولاً للمضاف.

والثاني : أنه قال : «واضطراباً وُجِدَ بأجنبي أو بنعتٍ أو ندا»، فجعل

الأجنبي قسيماً للنداء، وهو قسمٌ منه؛ إذ النداء جملة مستقلة بنفسها ليس

للمضاف فيها عمل، أما النعت فهو غير أجنبي فلا اعتراض به.

والثالث : أن قوله : «بأجنبي»، ظاهره أنه متعلق بالضمير في «وُجِدَ»، وهو

ضمير المصدر الموصول، كأنه يقول : واضطراباً وُجِدَ الفصلُ بأجنبي، والمعنى

على هذا بلائدٌ، لكن فيه نظر؛ فإن الضمير لا يعمل وإن كان ضمير عاملٍ لجموده

في نفسه، فلا يجوز أن يقال : مروري^(٢) يزيد حسنٌ وهو بعمرٍ وقبيحٌ، ولأنه مُغَيَّرٌ

عن لفظ فعله؛ ألا ترى أن المصدر الصريح لا يعمل مصغراً [فأولى أن لا يعمل

مضمراً؟^(٣)] وإذا كان كذلك لم يستقم كلامُ الناظم في القياس، فكان مُعْتَرِضاً.

والجواب عن الأول : أن إتيانه بشروط جواز الفصل هو المقصودُ الأعظم،

وقد عُلِمَ أنَّ ماتخلف فيه شرطٌ منها غيرُ جائزٍ في القياس، ولم يبق بعد ذلك إلا

(١) الإنصاف ٤٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٦٠، والخزانة ٤/٤١٣، بلا نسبة.

وفي البيت تخريج آخر، تكون «غلائل» فيه مقطوعة عن الإضافة، ولم تنون لأنها على صيغة منتهى

الجموع، فأما «صدورها» بالجر فهو مضاف إلى محنوف مماثل للمذكور، وأصل الكلام : شفت

غلائل عبد القيس منها، غلائلُ صدورِها. انظر تعليق محقق الإنصاف

(٢) في الأصل، أ : «مرت» وهو خطأ.

(٣) عن أ.

التنبيهُ على شذوذِ إن كان، وليس من ضروريَّاتِ هذا النظم، فإن أتى بشيءٍ من ذلك فبها ونعمتُ، وإلا فلا عتَبَ عليه؛ وأيضاً فإن قوله: «واضطراباً وُجِدَ بأجنبي» تنبيهه على ما خالف الشرطين الأولين، وإنَّما بقى عليه التنبيه على ما خالف الثالث، ولم يأت في سماعِ شُهْرَنقَلَه عند النحويين كما شُهرَ غيره مما ذكر، أعنى كون الفاصلِ معمولاً للمضافِ وهو مرفوع، فلعلَّه تركه لهذا.

وعن الثاني: أنه إنما ذكر الأجنبي ثم النداء، وجعله قسيماً له من جهة أنه جملة معترضة تشبه جملة الاعتراض وجملة القسم، وإذا كانت كذلك بدليل وقوعها بين إذن ومنصوبها، فليست بأجنبية، ولا أيضاً هي في موضع معمول المضاف، فلم يكن بمنزلته، فصار لها حالٌ بين حالين، فلم يصح أن تدخل تحت الأجنبي، ولا هي داخلة فيما تقدّم، فخالفت ما ذكر بعدها قسيماً.

وعن الثالث من وجهين:

أحدهما أن نقول: لأنَّسَلَّمَ أن المجرور متعلق بالضمير، بل باسم مفعول^(١) خاص حذف لدلالة لفظ الفصل عليه، ويكون الضمير في «وُجِدَ» عائداً إلى المضاف، وكأنه في التقدير: واضطراباً وُجِدَ المضاف مفصلاً بأجنبي وبكذا وكذا، يعنى من المضاف إليه، كما قال: «فصل مضاف شبه فعل مانصب»، يريد من المضاف إليه.

والثاني: على تسليم أن ضمير «وُجِدَ» للفصل فهو يعمل عند جماعة

(١) في النسخ: فاعل. والصواب ما أثبت.

قياساً ، وعند الأكثر سماعاً / ، وأنشدوا قول زهير^(١) :

وما الحربُ إلّا ما علِمْتُم وذُقْتُم

وما هوَ عَنْهَا بالحديثِ المرجّم

فَعَنَّا متعلق بهو ، لأنه ضمير العلم عند الأَعلم^(٢) ، وعن بمعنى

الباء . أو ضمير الحديث الذي دلّ عليه الكلام . فكذلك يكون المجرور هنا

متعلّقاً بالضمير في «وُجِدَ» ، ولا اعتراض إذا .

وقوله : «واضطراراً» منصوبٌ على الحال من ضمير وُجِدَ ، أى :

وُجِدَ الفصلُ بأجنبىٍّ حالَ كونه ذا اضطرارٍ

* * *

(١) ديوانه ١٨ ، وهو من شواهد الرضى فى شرح الكافية ٤٠٧/٣ ، والهمع ٦٦/٥ ، وفى الخزانة ١١٩/٨ .

(٢) قال الأَعلم : «هو : كناية عن العلم ، يريد : وما علِمَكم بالحرب . وعن بدل من الباء» . انظر : الخزانة ١٢٠/٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٧/٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم
المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

إنما فصل الإضافة إلى ياء المتكلم فصلاً على حده ، لأن للمضاف لها أحكاماً ليست توجد مع الظاهر ، ولا مع المضاف إلى الضمير غير الياء .
وذلك أن المضاف إلى الياء لا يَبْقَى على حاله كما كان قبل الإضافة ، بخلاف ما أضيف إلى غير الياء ، فإنه يبقى على حاله قبل الإضافة ، فأتى هنا بالأحكام الزائدة على ما ذكر ، المتعلقة بالإضافة إلى الياء ، فقال :

أَخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا الْكُسِرُ إِذَا
لَمْ يَكُ مُعْتَلًا كَرَامٍ وَقَدْ
أَوَيْكَ كَابَنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ فَزَيْدِي
جَمِيعُهَا يَاءٌ بَعْدُ فَتَحُّهَا أُحْتَذَى
وَتُدْعَمُ الْيَاءُ فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ
مَا قَبْلَ وَأَوْضُمُ فَالْكَسِرُ يَهْنُ
وَالْفَاءُ سَلَّمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ
هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنُ

يعنى أن آخر المضاف يكسر لأجل الياء المضاف إليها ، فيزول إذ ذاك إعرابها ، ويصير مقدراً بعد ما كان ظاهراً ، إن قيل ببقاء إعرابه ، وهو الذى يظهر من مساقه ، وذلك لأن الياء تطلب ما قبلها بالكسر للمناسبة ، والعامل يطلبه بغير ذلك ، والمحل واحد ، لاتسعه حركتان مختلفتان ، فلا بد أن يقضى إحداهما .

وقد تقرر فى الأصول أنه إذا توارد حكمان على محل واحد لا يسع إلا

أحدهما - فالمعتبر الطارئ ، والطارئ هنا هو الإضافة للياء ، فكان كَسَرَ ما قبلها أولى ، واطَّرِحَ حكمُ ظهور الإعراب ، لكنه شَرَطَ في هذا الحكم شرطين :

أحدهما أن يكون المضاف صحيح الآخر ، أو معتلاً جارياً مجزئ الصحيح ، وذلك قوله : «إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا» إلى آخره .

ف (رَامَ ، وَقَدَّا) كلاهما يقدَّرُ فيه الإعراب على الجملة ، فما لم يكن كذلك فهو الذى يُكْسَرُ آخره ، وذلك قولك فى (غلام ، وصاحب) : غَلَامِي ، وصَاحِبِي ، وفى (فَرَس ، وجارية) : فَرَسِي ، وجَارِيَتِي ، وما أشبه ذلك . فهذا هو الصحيح الآخر .

والجارى مجراه ماكان آخره واو مشددة ، أو ياء مشددة ، أو مُخَفَّفَتَانِ قبلهما ساكن نحو : عَدُوِّي فى (عَدُوٍّ) وَلِيَّتِي فى (وَلِيٍّ) ، دَلُوِي فى (دَلُوٍ) وَظِيَّتِي فى (ظَلْبِي) .

فاشتراطُ كونه صحيح الآخر مأخوذُ من قوله : «إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا»

واستدراكُ كونه جارياً مجزئ الصحيح / مأخوذُ من المثالين فى قوله : ٤١٧ «كِرَامٍ وَقَدَّا» ف (رَامَ) من القسم الذى آخره ياء قبلها كسرة ، وهو «المنقوص» و(قَدَّا) من القسم الذى آخره ألف ، وهو «المقصور» .

وليس فى الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة ، فبقى ما آخره ياء أو واو مشددة أو مخففة قبلهما ساكن أو همزة ، فدخل فيما يُكْسَرُ آخره والشرط الثانى ألا يكون المضاف إلى الياء مثنى ، ولا مجموعاً على حدِّ التثنية^(١) ، وذلك قوله : «أَوَيْكَ كَابَتَيْنِ وَزَيْدَيْنِ» يعنى فى كونهما مثنى

(١) يعنى جمع المذكر السالم بون غيره من الجموع .

أو مجموعاً بالواو والنون ، بل يكون إما مفرداً ، كغَلَامِي ، وَيَدِي ، وَأَخِي ، أو مجموعاً جمع تكسير ، كغِلْمَانِي ، وَأَصْحَابِي ، أو مجموعاً بالآلف والتاء نحو : ثَمَرَاتِي ، وَبَنَاتِي .

فحينئذ يجب كسر آخر المضاف إذا اجتمع الشرطان .

فإن تخلف شرط منهما فلا يصح كسر ما قبل الياء ، ولكن لها حكم نص عليه بقوله : «فَذِي .. جميعها اليا بعد فتحها احتذى» إلى آخره

«ذِي» إشارة إلى مجموع الأمثلة التي استثناها ، يعنى أن حكم ياء المتكلم . معها الفتح أبداً ، ثم ينظر ، فإن كان آخر الاسم ياء ك (رَامِرٍ) (أَبْنَيْنِ) فى حالة النصب والجر ، و (زَيْدَيْنِ) كذلك فى النصب والجر - أُدْغِمْتَ تِلْكَ الْيَاءُ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَتَقُولُ : رَامِيٌّ ، وَغَارِيٌّ ، فِي (رَامِرٍ ، وَغَارِ) وَأَبْصَرْتَ أَبْنَى ، وَمَرَرْتَ بِأَبْنَى ، وَأَكْرَمْتَ زَيْدِيٌّ . وَمُكْرِمِيٌّ ، وَمَرَرْتَ بِضَارِ بِيٍّ وَمُكْرِمِيٍّ وَوَجْهَ الْإِدْغَامِ ظَاهِرٌ ، لِاجْتِمَاعِ الْمُتَلَيْنِ .

وإن كان آخر الاسم واواً ك (زَيْدَيْنِ) فى حالة الرفع - إذا لا يكون اسم متمكناً آخره واو قبلها ضمة إلا فى جمع السلامة ، وإنما تصير الواو آخراً بعد حذف النون للإضافة - قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمْتَ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَتَقُولُ :

جَاعَنِي زَيْدِيٌّ ، وَأَقْبَلَ مُكْرِمِيٌّ . وَفِي الْحَدِيثِ «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ»^(١) وَأَصْلُ ذَلِكَ : زَيْدُوِيٌّ ، وَمُكْرِمُوِيٌّ ، وَمُخْرِجُوِيٌّ ، فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمْتَ فِي الْيَاءِ ، فَضَارَ : زَيْدِيٌّ ، وَمُكْرِمِيٌّ ، وَمُخْرِجِيٌّ ، بَضْمٌ مَّا قَبْلَ الْيَاغَيْنِ ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْيَاغَيْنِ الْمُنَاسِبَةِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ «فِي كِتَابِ بَدَأِ الْوَحْيِ» [بَابُ ٢ حَدِيثُ رَقْمُ ٢] فَتَحَ الْبَارِي ٢٣/١ .

الكسرة للياء ، ومنافرة الضمة لها ، فصار : زَيْدِيٌّ ، ومُكْرِمِيٌّ ، ومُخْرِجِيٌّ ، على لفظ المنصوب والمجرور .

وإن كان آخر الاسم ألفاً فلك فيها إن كان الاسم مقصوراً وجهان : أحدهما أن تتركها على حالها ، فتقول: عَصَايَ ، وَرَحَايَ ، وَفَتَايَ ، وذلك في اللغة المشهورة .

والثاني أن تقلبها ياءً ، وتُدغمها في ياء المتكلم ، فتقول : عَصَى ، وَرَحَى ، وَفَتَى .

وإن كان مثني مرفوعاً فليس لك فيه إلا وجه واحد ، وهو أن تتركها على حالها فتقول : غُلَامَايَ ، وصَاحِبَايَ ، وَفَرَسَايَ ، ولا تقلبها ياءً في لغة من يقلب ألف (عَصَايَ) ونحوه ^(١) .

قال الفارسي : ووجه قلب الألف أن الموضع موضع ينكسر فيه الصحيح ، نحو (غُلَامِي) فلم يتمكنوا من كسر الألف فقلبوها ياء ، كما أنهم لما لم يتمكنوا في (الزَيْدِيْنَ) من كسر الألف فقلبوها ياء ، ولا يجوز على هذا قلب ألف التثنية لأنه عَمَّ للرفع ، فلو قلب لم يبق للرفع علامة ، والتبس بالجر ، فلذلك لم يَجْرِ أَلْفُ المثنى هذا المجرى . هذا وجه القلب .

وأما إبقاؤها على أصلها فلا نظر فيه ؛ إذ لا يمكن كسرها وهي باقية على / حالها ، فتركوها كما كانت ، ورأوا ذلك أولى من القلب . ٤١٨

هذا شرح ما قال في حكم المعتل . ثم بقي التنزيل على لفظه .

فقوله : «فَذِي جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا احْتَذَى» .

«ذِي» مبتدأ ، وهي إشارة إلى المثل المذكورة ، والضمير في

(١) وهي لغة هنيل كما سيأتي .

«جَمِيعُهَا» عائد على «ذِي» والضمير المضاف إليه «بَعْدُ» في التقدير عائد على «الجميع» وفي «فتحها» عائد على «الياء» .

ويريد بالياء ياء المتكلم المضاف إليها ، و «ذِي» مبتدأ أول ، و «جميعُها» مبتدأ ثان ، و «الياء» مبتدأ ثالث ، و «فتحها» مبتدأ رابع خبره «أَحْتَذِي» والعائد عليه ضمير «أَحْتَذِي» المقام مقام الفاعل ، والجملة خبر «الياء» والعائد عليه منها هاء «فتحها» و «الياء» وما بعدها خبر «جميعُها» والعائد عليه من الخبر هو المضاف إليه «بَعْدُ» المقدّر ، و «جميعُها» وما بعده خبر «ذِي» والعائد عليه هاء «جميعُها» .

فصار هذا الكلام على وَزَنِ قولك : فَرَسُكَ سَرَجُهَا فَضَّتْهُ أَكْثَرُهَا مُحَرَّقٌ .
وأراد أن هذه المثل تُفْتَحُ معها ياء المتكلم .

و «أَحْتَذِي» معناه : التَّزَم ، ومن قولك : احتذيتُ مثالَ كذا ، أى اقتديتُ به واتبعتُهُ فلم أخالفه ، وإذا كان كذلك فهو مُلتَزِم ، إذ لوجاز غير الفتح لم يكن الفتح مُقْتَدِيً به ، لجواز الانصراف منه إلى غيره .

وهذا صحيح جارٍ في أقسام المعتل الذي ذُكر ، فلا يجوز إسكان الياء لئلا يَلْتَقِيَ ساكنان على غير شَرْطِهِ^(١) ، فلا بد من التحريك . ولا يجوز أيضاً الضمُّ ولا الكسرُ لِثِقَلِهِمَا على الياء ، فلم يبق إلا الفتح لَخِفَّتِهِ على الياء ، ولذلك تظهر في المنقوص فتحة الإعراب دون ضمِّته وكسرتِه .

(١) انظر في التقاء الساكنين على غير شرطه : ابن يعيش ١٢٠/٩ ، وما بعدها ، والهمع ١٨٢-١٧٦/٦ .

وما قال هو صُلِّب اللغة ، ونَدَر إسكانُها بعد الألف في قوله تعالى :
{ وَمَحْيَا^(١) } في الوصل . وقرأ بذلك من القراء نافعٌ بخلاف عنه^(٢) .

وكذلك ندر كسرُها مع غير الألف ، فقد حكى أنها لغة لبعض العرب .
وعليها قراءة حمزة من السبعة { وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي^(١) } وهذا نادر لم يعتد به
الناظم .

فإن قيل : فما حكم الياء في غير هذا ؟ ومن أين يؤخذ للناظم ؟
فالجواب أن الفتح والإسكان فيها جائزان ، فنقول : يا غلامى ويا غلامى ،
وقد قرئ بالوجهين في ياءات القرآن على الجملة^(٢) .

وقد يُستشعر من كلامه ذلك هنا ، لأنه قال : إن الفتح احتذى في المعتل
والمتنى والمجموع على حده ، وهو بمعنى الالتزام كما فُسِّر ، فما عداه إذاً
لأيلتزم فيه ذلك ، بل يجوز الوجهان .
ثم قال : «وَتُدْغَمُ أَلْيَافِيهِ وَالْوَاوُ» .

الضمير في «فيه» عائد إلى «الياء» وقبل ذلك قال : « فَتَحُّهَا » فأعاد مرةً
ضميرَ المونث ، ومرةً ضميرَ المذكر ، لأن الحروف تُذكر تارة ، وتؤنث أخرى ،

(١) سورة الأنعام / آية : ١٦٢ .

(٢) السبعة لابن مجاهد ٢٧٤ ، والنشر لابن الجزى ٢٦٧/٢ .

(١) سورة إبراهيم آية : ٢٢ .

وانظر : السبعة ٣٦٢ ، والنشر ٢٩٨/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢٦/٢ وقد احتدم الخلاف
بين النحاة والقراء حول هذه القراءة .

(٢) جرت عادة المؤلفين في «علم القراءات» أن يفرّدوا باباً في «الأصول» ليايات الإضافة المختلف في
فتحها وإسكانها في القرآن الكريم ، كمل جرت عادتهم بأن يعقّبوا في «الفرش» فصولاً في آخر
كل سورة يذكرون فيها مافى السورة من ياءات الإضافة المختلف فيها ، ومذاهب القراء في فتحها
أو إسكانها .

وانظر مثلاً : النشر ١٦١/٨ ، وما بعدها .

كما قال الراعي ، أنشده سيبيويه^(١) :

كَمَا يُبْنِتُ كَافٌ تَلُوحٌ وَمِيمُهَا

وأنشد أيضاً^(٢) :

كَافًا وَمِيمَيْنِ وَسِينًا طَاسِمًا

ويعنى أن الياء والواو اللّذَيْن يقعان قبل ياء المتكلم يدغمان فى ياء المتكلم . أما الياء فيجتمع المثلان فيدغم الأول فى الثانى ، فتقول : قَاضِيٌّ وَغَازِيٌّ ، ومررتُ بابْنِي .

وأما الواو فلا يصح إدغامها فى الياء وهى واوٌ ، وإنما حُكْمُهَا أَنْ تُقْلَبَ ياءً للعلّة / المتقدّمة ، وحينئذٍ تُدْغَمُ فى الياء ، لا أن تدغم قبل القلب ٤١٩ ، إذ لا يمكن ذلك ، فكان حقه أن يحرّر وجه العمل .

والجواب أن إدغام الواو فى الياء ، وإن كان لا يصح إلا بعد القلب ، أطلق عليه إدغاماً ، ولم يُشْعَرْ بالقلب ، كما يُطلق عامّةً النحويين فى الحرفَيْن المتقاربين لفظاً الإدغام ، من غير أن يُشْعَرُوا بقلب الأول حتى يَصِيرَ مع الثانى مثْلَيْنِ ، إذ لا يصح إدغامُ الحرف فيما ليس مثله . فلما كانوا يُسامحون أنفسهم فى هذا القَدْر تابِعهم الناظم فيما هو مثله وأيضاً فإنه أطلق القول بالإدغام ، ولم يُبَيِّن كيفية الوصول إليه ، إذ ليس موضعه ، وإنما بيّنه فى «التصريف» فمنه يُؤخذ ذلك لا من هنا .

(١) الكتاب ٢٦٠/٣ ، والمقتضب ٣٧٢/١ ، ٤٠/٤ ، والجمل ٢٨٦ ، وابن يعيش ٢٩/٦ واللسان (كوف) .

وصدّره : أَمَا جَنَّكَ آيَاتُ أَبَانٍ قَدِيمُهَا
ويروى : أَشَاقَّتْكَ أَطْلَالُ تَعَفَّتْ رَسُومُهَا

شبه آثار النيار بحروف الكلمة ، على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم .

(٢) الكتاب ٢٦٠/٣ ، والمقتضب ٤٠/٤ ، والجمل ٢٨٦ ، وابن يعيش ٢٩/٦ ، والمخصص ٤٩/١٧ والطامس : الدارس ، وكذلك : الطامس . والقول فيه كالقول فى سابقه ، استشهداً ومعنى .

ولما كانت الضمة قبل الياء لا تثبت ، بل تُقلب كسرة لمناسبة الياء ،
ولتصحّح- نبّه على ذلك بقوله : «وإنْ ماقَبَلْ واوٍ ضُمَّ فأكسِرُهُ يَهْنُ»

يَعْنَى أَنَّ الواو المدغمة فى ياء المتكلم إن كان قبلها ضمة كُمسلمُون
وصالِحُون - فالحكمُ التصريفىُ فيهما مضافين إلى الياء يُؤدّى إلى قلب الضمة
كسرة ، وذلك سيأتى ذكره فى «التصريف» إن شاء الله .

وجهُ قلب الضمة هنا استئقالها ، لعدم مناسبتها للياء ، بخلاف الكسرة ،
فإنها تناسب الياء بعدها ، فيزول الاستئقال ، ويسهل النطق .

وهذا معنى قوله : «فأكسِرُهُ يَهْنُ» أى اكسر الحرف المضموم يسهل
النطق بالكلمة ، تقول : هانَ الشئُ يهُونُ ، هَوْنًا ، إذا خَفَّ ، وهَوْنُهُ الله ، أى
خَفَّفَهُ وسَهَّلَهُ .

فأما إن لم يتضم ما قبل الواو فلا يُكسر بعد إدغامها فى الياء ، بل يبقى
على حالته بمقتضى المفهوم الشرطى فى قوله : «وإنْ ما قَبَلْ واوٍ ضُمَّ فأكسِرُهُ»
فتقول فى (مُصْطَفَوْن) : مُصْطَفَى ، فتترك ما قبل الياء على فَتْحِهِ ، وكذلك تقول
فى (مُوسَوْن) : مُوسَى ، وفى (الأَعْلَوْن) : أَعْلَى . وما أشبه ذلك .
وإنما لم يكسر لأمرين :

أحدهما أن سبب الكسر فى (زَيْدِي) استئقال الضمة ، وهى هنا مُنتَفِية ،
فلا موجب للانتقال إلى الكسر مع أن الفتح قبل الياء غير مُسْتَتَقِل .

والثانى أنهم لو كسروا هنا لالتبس المقصور بالمنقوص فى الجمع المضاف
إلى الياء ، فإنك تقول فى (قَاضُون) : قَاضٍ . فلو قلت فى (مُوسَوْن) : مُوسَى :
لأوهم أنه جمع (مُوسٍ) لاجمع (مُوسَى) فالفتحة قبل الواو فى (مُوسَوْن) إنما
هى مُحَرِّزة للألف المحذوفة ، فلا سبيل إلى زوالها لغير مُوجب .

واعلم أن قوله : «وإن ما قَبِلَ واوِضُمُ فاكْسِرُهُ» مُشْكِل ، فإن الواو في الحكم الذي قَرَّرَ إما أن تكون موجودة لم تَنْقَلِبْ بَعْدُ إلى الياء ، أو قد انقلبت إلى الياء ، فإن كانت لم تَنْقَلِبْ بَعْدُ فلاسبيل إلى الكَسْرِ ، لأن الواو تَطْلُبُ بضم ما قبلها ، ولا يتأتى الكسر معها .

وإن كانت قد انقلبت كان تعبيره بالواو غيرَ صحيح ، لأن الواو في الحال معدومة ، والياء هي الموجودة ، فكان الأحقُّ أن يقول : وإن ما قَبِلَ ياءِ ضُمُ فاكْسِرُهُ ، لأنه قد أَمَرَ بِقَلْبِهَا ياء / بقوله : «وَتُدْغَمُ الْيَاءُ فِيهِ وَالْوَاوُ» ٤٢٠ فإذا كانت الواو قد أَدْغَمَتْ فَهِيَ ياءٌ لا واوٌ ، فكلامه على كلا التقديرين لا يستقيم .

والجواب عن ذلك أنا نلتزم كلَّ واحد من التقديرين ، فإنه يمكن أن يُقصد أحدهما ، لصحة كل واحد أن يُنْزَلَ كلامه عليه .

أما إن أراد الثاني ، وهو أن تكون الواو قد انقلبت ، ثم كُسِرَ ما قبلها - فعبارته صحيحة ، وإنما ذَكَرَ الواو اعتباراً بما كانت عليه في الأصل ، فكأنه يقول : وإن كان ما قبل الواو المنقلبة الآن مضموماً فاكْسِرُهُ يَسْهُلُ بذلك النطقُ بها .

ومعنى ذلك أن للواو في الإعلالَ حكمين :

أحدهما إدغامها في الياء ، والآخر كسرُ ما قبلها .

ولو عَبَّرَ بهذه العبارة لم يكن عليه اعتراض ، فكذلك ما قال . وهو ظاهر . وأما إن أراد الأول ، وهو أن يقع الكسرُ قبل الانقلاب ، فإن ذلك صحيح أيضاً في الصَّنْعَةِ التَّصْرِيفِيَّةِ ، بناءً على أحد الوجهين الجائزين في الإعلالين إذا عَرَضَا في الكلمة : بأيُّهما يُبْدَأُ ، أبأ ولهما أم بآخرهما

فهذا على البدء بأولهما . ووجهه أنه ينبغي أن يكون العمل فى التغيير على حسب العمل فى النطق ، ليجتاز بالحروف وقد ترتبت على حسب ما يوجب العمل فيها

وما أورد ، من أن الواو تطلب بضم ما قبلها ، فغير وارد ، لانهم لم يقصدوا إقرار الكسرة مع بقاء الواو ، فهناك يلزم المحذور المذكور ، وإنما قصدوا بالكسر أن تنقلب الواو ياء ، ليتوصلوا إلى الإدغام ، لأن الواو لا تدغم فى الياء إلا بعد قلبها ياء ، فمن شأنهم أن يعلوا الحركة والحرف ، لا لعلة فيه ، بل ليتوصلوا إلى ما قصدوا ، من الإعلال فى موضع آخر . ألا ترى أنهم قالوا فى وجه تصريف (مطأيا) : إنه لما صار إلى (مطأئي) على مثال (مطأعي) قلبوا كسرة الهمزة فتحة ، لا لعلة هناك ، بل ليتوصلوا إلى قلب الباء التى بعدها ألفا ، فصار (مطأئي) ، ثم قلبوا الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وكذلك (أوزة) أصله (أوززة) على (أفعلة) فأرادوا أن يتوصلوا إلى إدغام المثليين لثقلهما فى النطق ، فلم يمكنهم ذلك مع تحريك الزاى الأولى ، فنقلوا حركتها إلى الساكن قبلها ، لا لعلة فيها نفسها ، بل ليتوصلوا إلى الإدغام . وأمثلة هذا الأصل فى «التصريف» كثيرة جداً ، أصلها كلها أنهم ممّا

يُقَدِّمُونَ عَلَى التَّغْيِيرِ عِبْطَةً^(١) . لِيَتَوَصَّلُوا إِلَى التَّغْيِيرِ الْقِيَاسِي ، وَلِذَلِكَ إِذَا
فَرَضْنَا أَنَّهُمْ أَدْغَمُوا فِي مَسْأَلَتِنَا قَبْلَ الْكَسْرِ فَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ قَلْبِ الْوَاوِ يَاءَ ،
لِيَتَأْتِيَ لَهُمُ الْإِدْغَامُ ، وَإِلَّا فَلَا يُمْكِنُ مَعَ بَقَاءِ الْوَاوِ عَلَى حَالِهَا ، فَالسُّؤَالُ
بَعِينُهُ لَزِمٌ فِيهِ ، إِذْ يُقَالُ : كَيْفَ يَصِحُّ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءَ وَقَبْلُهَا ضِمَّةٌ ، وَهَذَا
غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فِي الْقِيَاسِ ، لِأَنَّ الضِّمَّةَ تَقْلُبُ مَا بَعْدَهَا مِنْ يَاءٍ سَاكِنَةً إِلَى
الْوَاوِ ، كَمَا فِي (مُوقِنٍ ، وَمُؤَسِّرٍ) أَصْلُهُ (مُيَقِّنٌ ، وَمُؤَسِّرٌ) فَمَا أُلْزِمَ السَّائِلُ
فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالْكَسْرِ قَبْلَ الْإِدْغَامِ لَزِمَ لَهُ الْإِبْتِدَاءُ بِالْإِدْغَامِ قَبْلَ الْكَسْرِ ،
وَكِلَاهُمَا إِعْلَالٌ أَيْضًا لِغَيْرِ مُوجِبٍ ، بَلْ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى إِعْلَالٍ آخَرَ يَصِحُّ
فِي قِيَاسِ الصَّنَاعَةِ ، فَإِنَّ قَلْبَ الْوَاوِ يَاءَ لَا مُوجِبَ لَهُ إِلَّا التَّوَصُّلُ ، كَمَا أَنَّ
قَلْبَ الضِّمَّةِ / كَسْرَةً لَا مُوجِبَ لَهُ إِلَّا التَّوَصُّلُ ، فَالْإِعْلَالُ لِلتَّوَصُّلِ لَا يَمْنَعُ ٤٢١
مِنْهُ مَانِعٌ لَفْظِي ، وَإِلَّا كَانَ نَقْضًا لِلْغَرَضِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَانِعًا مَعَ فَرَضِ
بَقَاءِ اللَّفْظِ بَعْدُ عَلَى حَالِهِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي مَسْأَلَتِنَا .

فَإِنْ كَانَ النَّاظِمُ قَصْدَ قَلْبِ الضِّمَّةِ كَسْرَةً ، وَالْوَاوُ بَعْدُ لَمْ تَنْقَلِبْ ،
فَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِبْتِدَاءِ بِتَغْيِيرِ أَوَّلِ الْمُعْتَلِّينَ .

وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ يَكُونُ قَوْلُهُ : «فَاكْسِرْهُ يَهُنُّ» (مَعْنَاهُ اكْسِرْ مَا قَبْلَ
الْوَاوِ الْمَوْجُودَةِ بَهْنِ الْإِدْغَامِ ، فَيَكُونُ ضَمِيرُ «يَهُنُّ»)^(٢) عَائِدًا عَلَى الْإِدْغَامِ
الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ : «وَتُدْغَمُ الْيَافِيهِ وَالْوَاوُ» .

وَإِنَّمَا يَسْهُلُ الْإِدْغَامُ بِذَلِكَ ، لِأَنَّكَ إِذَا قَلَبْتَ الضِّمَّةَ كَسْرَةً لَمْ يَصِحَّ
لِلْوَاوِ ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ ، اسْتِقْرَارُ بَعْدَهَا ، بَلْ يَجِبُ قَلْبُهَا يَاءَ ، كَوَاوِ (مِيزَانُ ،

(١) يُقَالُ : عَبَطَ الذَّبِيحَةَ ، يَعْبِطُهَا عِبْطًا ، وَاعْتَبِطَهَا اعْتِبَاطًا ، إِذَا نَحَرَهَا مِنْ غَيْرِ دَاءٍ وَلَا كَسْرٍ ، وَهِيَ
سَمِينَةٌ فَتِيَّةٌ . وَمَاتَ عِبْطَةً ، أَيْ شَابًا ، وَقِيلَ : شَابًا صَحِيحًا . هَذَا أَصْلُ الْمَادَّةِ ، وَالْمُرَادُ هُنَا
التَّغْيِيرُ بِدُونِ سَبَبٍ وَاضِحٍ . وَقَوْلُهُ : «مِمَّا» مَعْنَاهُ «رُبَّمَا» وَهُوَ مُنْتَشَرٌ فِي كِتَابِ سَبِيحِيَّةِ .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَ (ت) وَأَثْبَتَهُ مِنْ (س) وَحَاشِيَةُ الْأَصْلِ .

ومِيعَاد) أصله (مَوْزَان ، ومِوَعَاد) وإذا انقلبت حصل الإدغام لوجود شَرْطه ، فهو لذلك سَهْل .

بخلاف ما إذا كان ما قبل الواو باقياً على ضَمِّه ، فإن قلب الواو إذ ذاك فيه تَكَلُّفٌ فى الصناعة ، كما سيذكره بُعِيدٌ هذا .

وإن كان قد قصد أن الكسر حصل بعد الإدغام ، على ما تقدم - فشاذٌ على الوجه الآخر فى الإعلالين إذا وَرَدَا ، بَأْيُهُمَا يُبْدَأُ ؟ وهو البدء بآخرهما .

وجهه أن الأواخر أضعفٌ من غيرها ، فلذلك كثر الإعلال فيها دون الأوائل^(١) ، فكأنهم ، على هذا الوجه ، أرادوا الإدغام ، فاحتملوا قلب الواو ياءً ، ليتوصَّلوا إلى ذلك ، ثم ناسبوا بين الياء والحركة ، بأن قلبوا الضمة كسرة ليهوِّنَ النطق ، كما تقدم فى تفسيره .

فإن قيل : فقد تحسَّلَ إذ فى قوله : «فأكسِرُهُ يَهْنُ» تفسيران ، كلاهما تعليلٌ للكسر ، أحدهما أن يكون المعنى : يَسْهُلُ النطق به مع الياء ، وهو على طريقة البدء بآخر التَّغْيِيرَيْنِ .

والثانى أن يكون المعنى : يَسْهُلُ الإدغام ، أو التوصلُّ إلى الإدغام ، وهو على الطريقة الأخرى .

وهذان التعليلان غيرُما ذكره الناس ، إذ العبارة المعتادة فى هذا أن يقال :وقُلِبَتِ الضمة كسرةً لتصحَّ الياء ، يريدون أن الضمة لو بَقِيَتْ بعد قلب الواو ياءً لم يَسْهُلْ للياء أن تبقى على حالها ، بل تصير إلى أصلها من الواو ، للضمة قبلها ، وذلك نقضٌ للغرض .

فهذا تعليلهم ، وهو مناسب . وما تقدم أمرٌ آخرٌ غريب ، فكان الأولى أن

(١) فى الأصل ، و(ت) «دون الأواخر» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبتته من (س) .

يعلّل بما قاله الناس .

فالجواب أن كلا التعليلين صحيح في نفسه ومناسب ، وغير خارج عما قاله الناس .

أما تسهيل النطق فهو الحكمة في صحة الياء إذا كُسِر ما قبلها ، أو قلبها واوا إذا بقى على ضمه ، فإنك إذا قلت : (زَيْدِيٌّ) فضممت الدال بعد قلب واو الرفع ياء - كان ذلك ثقيلًا ، تطرّح العربُ التكلمَ بمثله ، فلا بد من أحد أمرين :

إما أن لاتراجع الأصل ، فتقول : (زَيْدَوِيٌّ) لتتناسب الواو والضمّة ، فيسهّل النطق بهما .

وإما أن تكسّر ما قبل الياء لتتناسب الياء والكسرة فيسهل النطق بهما أيضا ، إلا أن الأول يلزم منه الرجوع / إلى ما فرّوا منه ، من ٤٢٢ اجتماع الواو والياء وسبّق إحداهما بالسكون ، وهو ثقيل في النطق ، فلم يبقَ إلا الثاني .

فما علّل به الناظم هو حكمة ما علّل به الناس ، والحكمة إذا كانت ظاهرة منضبطة فالتعليلُ بها جائز حسبما أصله أهل الأصول .

وإنما علّل النحاة الكسرَ بتصحيح الياء بناءً على إحدى الطريقتين . وأما تسهيل الإدغام فهو ، وإن لم ينصّوا عليه على الخصوص ، فهو في قوة المنصوص عليه ، فإنه داخل تحت قاعدة «الإعلالُ الذي يتّوصلُ به إلى إعلالٍ آخر» وأكثر النحاة لم يُفرّعوا في مسألتنا عليه ، مع أنه صحيح في نفسه ، وهو تعليل بالمظنّة ، والأول تعليل بالحكمة .

فإن قيل : فما رأى الناظم في اختيار إحدى الطريقتين؟

فالجواب أن مذهبه محتَمَل ، لا أقطعُ له على أحد الوجهين ، ولعلهما معاً جائزان عنده ، إلا أن الذى اختار ابنُ جنى أن الأول هو الموافق لطريقة الملاحظة والملاينة ، وترك العُنف على اللفظ إلا تدريجاً وتأنيساً ، كما إذا قلت فى (أجر) جمع (جرؤ) وأصله (أجرؤ) : إنهم قلبوا الضمة كسرةً أولاً ، لأنها أضعف ، ثم تدرَّجوا إلى قلب الواو ياءً لأجلها ، فلم يقدِّموا على الحرف الأقوى إلا بعد أن أنسوا بالإقدام على الحركة الضعيفة ، ولو عكسوا لكان إقداماً على الأقوى من غير تدريج ولا تأنيس ، فلم يكن موافقاً للملاحظة . وعلى هذا يكون رأيه فى مسألتنا البدء بقلب الضمة كسرة .

وقد نصَّ على مثلها فى كتاب «الخصائص»^(١) .

واعلم أنى إنما تتبعتُ هذا الموضع هنا ، وكان اللائق به «باب التَّصْرِيف» لأن الناظم لم يتعرض للمسألة هناك ، وإنما ذكر هناك قلب الواو ياء ، وإدغام الياء فى الياء ، وترك ذكر انقلاب الضمة كسرة ، فأظنُّه إنما ترك ذلك هناك إحالةً على هذا الموضع . وسيأتى التَّنبيه على ذلك إن شاء الله . فكان تخليصُ المسألة هنا بحسب ما أعطاه النُّظَرُ فى كلامه أولى .

ثم قال : «وَأَلْفًا سَلَمٌ» يعنى أن الألف فى آخر المعتل بخلاف الياء والواو ، فالحكم فيها أن تُبْقِيها على حالها دون إعلال أو قلب ، كانت الألف للتثنية أو لغيرها ، ولا تَقْلِبُ أَلْفَ التَّثْنِيَةِ هنا أصلاً .

وأما أَلْفُ الْمُقْصُورِ فَعَدَمُ الْقَلْبِ وَتَرْكُهَا سَالِمَةٌ هِيَ اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ .

وجاء فى المقصور خاصةً عن هذيل قلب الألف ياء وإدغامها فى الياء كالواو . وبَيَّنَّ ذلك بقوله : «وَفِي الْمُقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ أَنْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنٌ» الضمير

(١) انظر : الجزء ٢/ ٤٧٠ «باب فى ملاطفة الصنعة» .

فى «أَنْقِلَابُهَا» راجع إلى ألف المقصور ، يعنى أن انقلاب الألف فى المقصور ياء عند هُذَيْل حَسَنٌ ، فتقول : (عَصَى) فى عَصَاى ، (هُدَى) فى : هُدَاى ، وما أشبه ذلك . ومن ذلك قراءة عاصم الجَحْدَرى ، وابن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر البصرى^(١) - {فَمَنْ تَبِعَ هُدًى}^(٢) و{إِنَّهُ رَبِّى أَحْسَنَ مَثْوًى}^(٣) / و {قَالَ هِيَ عَصَى}^(٤) ورُوِيَتْ عن النبى صلى الله ٤٢٣ عليه وسلم .

وكذلك قرأ ابن أبى إسحاق وابن أبى عَبلَة وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر (يَابْشُرْى هَذَا غُلَامٌ)^(٥) وقال أبو نُؤَيْب الهذلى^(٦) :

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ
فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

(١) البحر المحيط ١٦٩/١ .

(٢) سورة البقرة / الآية : ٣٨ .

(٣) سورة يوسف عليه السلام / الآية : ٢٣ ، وانظر : البحر المحيط ٢٩٤/٥ .

(٤) سورة طه / الآية ١٨ ، انظر : البحر المحيط ٢٣٤/٦ .

(٥) سورة يوسف عليه السلام / الآية : ١٩ ، وانظر : البحر المحيط ٢٩٠/٥ .

(٦) المحتسب ٧٦/١ ، وابن الشجرى ٢٨١/١ ، وابن يعيش ٣٣/٣ ، والتصريح ٦١/٢ ، والأشمونى

٢٨٢/٢ ، والهمع ٢٩٨/٤ ، والدرر ٦٨/٢ ، والعينى ٤٩٣/٣ ، وديوان الهذليين ٢/١ والبيت من قصيدة له ، يرثى بنىة الخمسة الذين ماتوا جميعا فى طاعون واحد . وأعنفوا : أسرعوا ، من (العَنَق) بفتح العين ، وهو نوع من السير السريع ، أو تبع بعضهم بعضا فى الموت وتخرموا :

اختر متهم المنية ، واختطفهم واحدا بعد واحد .

والضمير فى قوله : «سبقوا» عائد على بنىة الذين نكروهم فى بيت سابق ، وهو :

أودى بنى وأعقبونى حسرةً عند الرقادِ وعبرة لا تَقْلَعُ

وَأَنْشُدْ قُطْرِبَ وَغَيْرَهُ لِلْمَنْخَلِ الْيَشْكُرِي^(١) :
يُطَوِّفُ بِي عِكَبٌ فِي مَعْعَدٍ
وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفَايَا
فَإِنْ لَمْ تَنْتَهِرَا لِي مِنْ عِكَبٍ
فَلَا أَرْوِيْتُمَا أَبَدًا صَدِيدًا
وَقَالَ أَبُو نُؤَادٍ^(٢) :

فَأَبْلُونِي بِأَيِّ تَكُمُ لَعَلِّي
أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًا
وهُذَيْلٌ : حَيٌّ مِنْ مُضَرَ ، وَهُوَ هُذَيْلُ بْنُ مُدْرِكَةَ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ مُضَرَ ، أَخُو
خَزِيمَةَ ابْنِ مُدْرِكَةَ ، أُمُهُمَا هِنْدُ بِنْتُ وَبَرَةَ أُخْتُ كَلْبِ بْنِ وَبَرَةَ .
وَفِي قَوْلِهِ : « انْقِلَابُهَا يَاءٌ حَسَنٌ » مَا يُشْعِرُ بَأْنَ هُذَيْلًا لَا تَلْتَزِمُ قَلْبَ الْأَلْفِ مَعَ
يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، بَلْ قَدْ تَقَلَّبَ وَقَدْ لَا تَقَلَّبُ ، لِقَوْلِهِ إِنْ ذَلِكَ عِنْدَهَا حَسَنٌ ، وَلَمْ يَقُلْ : إِنَّهُ
وَاجِبٌ ، وَذَلِكَ مُقْتَضِي كَلَامِهِ فِي « التَّسْهِيلِ » إِذْ قَالَ : وَإِنْ كَانَ أَلْفًا لَغَيْرِ تَنْنِيهِ

(١) الخصائص ١٧٧/١ ، والمحتسب ٧٦/١ ، وابن يعيش ٣٣/٣ ، واللسان (عكب ، حرر) وعكب :
صاحب سجن النعمان بن المنذر . والصملة : الحربة . وصدي : يريد : صدأى . والصدى - في
زعم الجاهلية - طائر يخرج من رأس القتل ، يسمونه (الهامة) لا يزال يصيح عند قبره ، ويقول :
اسقوني ، حتى يؤخذ بثأره . وكانت المتجردة زوج النعمان تهوى المنخل ، فرأها النعمان يوما
وهي تلاعبه فدفع به إلى عكب صاحب سجنه ، فقيده ، وجعل يطعن في قفاه بالصملة .
(٢) الخصائص ١٧٦/١ ، ٣٤١/٢ ، ٤٢٤ ، وابن الشجري ٢٨٠/١ ، والمغني ٤٢٣ ، ٤٧٧ . واللسان
(علل) وديوانه ٣٥٠ ، وقبلة :

أَلَمْ تَرِ أُنْتَى جَاوَرْتُ كَعْبًا وَكَانَ جَوَارُ بَعْضِ النَّاسِ غِيًّا
وقوله : « فَأَبْلُونِي » مِنْ : أَبْلَاهُ ، إِذَا صَنَعَ بِهِ صَنْعًا جَمِيلًا ، وَالْبَلِيَّةُ : اسْمٌ مِنْهُ وَأَسْتَدْرِجُ : أَرْجِعُ
أَدْرَاجِي حَيْثُ كُنْتُ . وَالنَّوْيُ : الْوَجْهَ الَّذِي يَقْصِدُهُ الْمَسَافِرُ مِنْ قَرَبٍ أَوْ بَعْدٍ .
يقول : أَحْسِنُوا إِلَيَّ ، فَإِنَّكُمْ إِنْ أَحْسَنْتُمْ فَلَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَعُوذُ حَيْثُ كُنْتُ ، جَارًا لَكُمْ .

جاز فى لغة هُذَيْل القلبُ والإِدْغَامُ^(١) ، ولم يقل : وجب ذلك .

وأيضاً ففى قوله : «حَسَنَ» تنبيهٌ على أن هذا القلب فى لغة هُذَيْل ليس بقبيح ولا مختصٌ بالشعر ، بل هو مما يُسْتَحْسَن استعماله فى نظمها ونثرها ، وهو تحرُّزٌ حَسَنٌ ، غير أن فى تخصيصه ذلك الحكم بهُذَيْل نظراً ، فإن ابن جنى نقل أن هذا القلب شهير فى غير هُذَيْل ، فليس بخاصٍّ بها وحدها^(٢) .

ويدل على ذلك أن أبانؤاد قد قلب الألف حين قال^(٣) :

* وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا *

وهو يَنْتَسِبُ إلى إِيَاد بن نَزَار أخى مُضَر الذى تنتسب إليه هُذَيْل ، فلا يثبت اختصاصُ هُذَيْل بذلك ، فكلام الناظم مُعْتَرِضٌ إذاً .

والجواب من وجهين :

أحدهما أنا لانسلم أن كلامه مُشعر بالاختصاص ، وإنما فيه تصريح بأن ذلك الحكم منقول عن هُذَيْل ، وليس فيه ما يعطى مفهوماً يقتضى أن غير هُذَيْل لا يفعلون ذلك إلا مفهوم اللَّقَبِ^(٤) ، وهو غير ثابت . وإذا لم يُعط مفهوماً فلا إشعار فى كلامه بالاختصاص ..

والثانى أنا إن سلمنا أنه لم يَشْتَهَر به عنده غيرهم أو لعله لا يرى القلبَ عند غيرهم حسناً ، ولا معمولاً به قياساً ، فلذلك أشار إلى الاختصاص . والله أعلم . و«ما» من قوله : «وإنَّ ما قَبْلَ واوٍ» مفعولٌ ما لم يُسمَّ فاعله ، بفعل

(١) التسهيل : ١٦٢ .

(٢) انظر : الخصائص ١٧٦/١ ، ١٧٧ .

(٣) هو أبو نؤاد ، وسبق البيت بتمامه .

(٤) مفهوم اللَّقَبِ - عند الأصوليين - هو تخصيص اسم غير مشتق بحكم ، كقولنا : محمد رسول الله ، فإن هذا الحكم لا يقتضى أن غيره صلى الله عليه وسلم ليس برسول ، وكذلك يقال فى قول الناظم : «وفى المقصور عن هذيل انقلابها باء حسن» .

مضمر مبنئ له ، دَلَّ عليه «ضُمَّ» الظاهر .

و«ألفاً» مفعول «سَلَّمَ» و«فى المقصور» متعلق بـ «انقلابها» وهذا شذوذ ، لأن «انقلاب» مصدر موصول ، فلا يتقدم عليه ما فى صلته ، لكن يقال بجوازه فى الضرورة مراعاةً لمن قال بجواز ذلك فى نحو (وَكَاثُوا فِيهِ مِنْ الزَّاهِدِينَ)^(١) ونحو قول الشاعر^(٢) :

٤٢٤ / أَرْوَجِيْ هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ

و«عن هُذَيْل» متعلق باسم فاعل حال من «الانقلاب» أى حالة كون الانقلاب عن هُذَيْل .

(١) سورة يوسف / الآية : ٢٠ .

(٢) الخصائص ٢٤٥/١ ، والمنصف ١٣٠/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ٦٩٦ ، واللسان (ردع) وينسب لنعيم بن الحارث السعدى ، أو للهذلول بن كعب ، ومصدره :

تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا

والمُتَقَاعِسُ : الذى يخرج صدره ، ويدخل ظهره ، وتلك صورة من يطلحن بالرحى وكان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة ، ولم يدخل بها بعد ، فمرت به فى نسوة وهو يطلحن بالرحى لضيقوف نزلوا به ، فقالت : أَرْوَجِيْ هَذَا ؟ تعجباً واحتقاراً له فقال هو الأبيات . ويروى «أَبْعَلَى هَذَا» ؟

إعمال المصدر

هذا الباب يذكر فيه إعمال المصدر الموصول ، وذلك أن المصدر على قسمين ، عامل وغير عامل .

فغير العامل هو ما جاء للتوكيد وما جرى مجراه ، نحو : ضربتُ ضرباً ، وضربتُ ضرباً ، وضربتُ ضربتين ، وقعدَ القرُ قُصَاءً ، وما أشبه ذلك .

فهذا لا يعمل ، لأن مدلوله الجنس ، أو نوع من أنواعه ، أو فرداً من أفرادهِ ، ولا دلالة فيه على العلاج ، فلا رائحة فعل فيه . وقد تقدم حكم هذا القسم في «باب المفعول المطلق» .

والعاملُ على ضربين : ضربٌ يعمل عملَ فعله بالنيابة عنه ، وذلك كالنائب عن فعل الأمر ، نحو : ضرباً زيداً ، أو غير فعل الأمر ، نحو : أضرباً زيداً ؟
* أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ ^(١) *

وقد تقدم هذا الضرب أيضاً .
وضربٌ يعمل لتقديره بالفعل مع حرف مَصْدَرِيٍّ ، وهو الذي يسمى «المصدر الموصول» لأنه مقدرٌ بحرف موصول ، وهو (أن) أو ما جرى مجراها .
فأخذ الآن يذكر أحكام هذا المصدر ، فقال :

(١) جزء بيت للمرار الأسدي ، وهو بتمامه :

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالْتَّغَامِ الْمُخْلِيسِ

والبيت من شواهد الكتاب ١١٦/١ ، والمقتضب ٥٤/٢ ، وابن الشجري ٢٤٢/٢ ، وابن يعيش ١٣١/٨ ، ١٣٤ ، والمغنى ٣١١ ، والخزانة ٢٣٢/١١ ، والهمع ١٩٤/٣ ، والدرر ١٧٦/١ ، واللسان (علق) . والوليد : تصغير الولد . والتصغير هنا للتحبیب والأفنان : جمع فَنَن ، وهو الفصن ، وأفنان الرأس : خصل شعره . والتَّغَام : نبت إذا يبس صار أبيض ، أو نبت له نُورٌ أبيض . والمخلص : ما اختلط فيه السواد بالبياض .

يصف كبرسنه ، وأن الشيب قد جَلَّ رأسه ، فلا يليق به اللهو والصبا .

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ
 مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ
 إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ
 مَحَلَّهُ وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ

يعنى أن المصدر يُلْحَقُ بفعله الذى اشتُقَّ منه فى عمله مطلقا ، من رفع أو نصب ، وعمل فى جميع المفعولات وما أشبهها ، كما كان الفعل كذلك ، لا يضعف^(١) عن مرتبة فعله فى ذلك ، وذلك قياس مُطَرِّد .
 فيرفعُ الفاعلُ نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ ، وعَظُمَ نَفْعُ زيدٍ وحلمه ، وضررُ عمرو وجهله .

واسم «كان» نحو : أعجبنى كونُ عدُوِّنا المقهورِ . وينصب المفعول نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً ، وإكرامُ أخيك عمراً .
 وخبر «كان» نحو : أعجبنى كونُ زيدٍ قائماً .
 والظرفُ نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ أمامك ، وإكرامُ عمرو يومَ الجمعة .
 والمفعول معه ، ومن أجله نحو : أعجبنى إتيانُ البردِ والطَّيَّالِسةِ ، وأعجبنى ضربك زيدا تأديبا له .

والحالُ نحو : أعجبنى قيامُ زيدٍ ضاحكاً . وما أشبه ذلك .
 وأيضاً فيتعدى تعدى فعله ، فتقول : مرورك بزيدٍ حسنٌ ، وإعراضك عن عمرو قبيحٌ ، ورجبتك فى الخير خيرٌ ، وإكرامك زيدا حسنٌ ، وإعطائك زيدا درهما جزاءً له ، وعلمك زيدا قائماً معروفٌ ، وإعلامك زيدا عمراً أخاه غريبٌ ، وأمرك زيدا الخيرَ خيرٌ ، ونحو ذلك .
 وأيضاً لما قال : «بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ» ولم يُقَيِّدْ فعلاً من فعل - دلَّ على أنه / يعمل عمل كل فعلٍ ، ما ضياً كان أو حاضراً أو ٤٢٥ مستقبلاً ، فتقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً أمسٍ ، ويعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً الآن أو غداً .

(١) فى الأصل ، و (ت) «يضعف» بدون «لا» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبتته من (س) هو الصواب .

بخلاف اسم الفاعل ، فإنه لا يعمل إلا بمعنى الحال أو الاستقبال .
 قال المؤلف : لأن المصدر أصل ، والفعل فرعه ، فلم يَتَقَيَّدْ عمله بزمان
 نون زمان ، بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل ، لكونه أصل كل واحدٍ
 منها ، بخلاف اسم الفاعل ، لأنه عمل لشبَّهه^(١) ، فتَقَيَّدَ عمله بما هو مشبَّهه ،
 وهو المضارع^(٢) .

هذا ما قال ، ولذلك يقدِّره بالماضي والمضارع ، وإنما تعذَّر تقديره بفعل
 الأمر ، لأن الحروف المصدرية لاتوصل بفعل الأمر ، حسبما يذكر بحول الله .
 فعلى هذا كلُّه احتوى قوله : «يَفْعِلُهُ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ» .
 و «المصدر» منصوب بـ «الْحَقُّ» وبه تعلَّق المجرورات معاً ، وهما «يَفْعِلُهُ»
 وفي الْعَمَلِ» وضمير «يَفْعِلُهُ» عائد على «المصدر» .

وإنما قيدَ هذا الإلحاق بالعمل ، لأن ذلك هو المقصود ، إذ لا يُلْحَقُ به في
 غير العمل من الأحكام الجارية على الفعل ، لأن الفعل والمصدر نوعان متباينان ،
 هذا فعلٌ تَجْرَى عليه أحكامُ الأفعال ، وهذا اسمٌ تَجْرَى عليه أحكامُ الأسماء .
 وأوَّلُ ذلك أن الفعل يدل على زمان الفعل الواقع من الفاعل ، ما ضيَّأ
 وحالاً ومستقلاً ، والمصدر ليس كذلك .

والفعلُ مبنىٌ لفاعله فلا يُسْتَغْنَى عنه ، والمصدر ليس كذلك .
 والفعلُ لا يقع مبتدأً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله ، ولا مفعولاً
 يُسَمَّى فاعله ، ولا نحو ذلك ، والمصدر بخلاف ذلك .

وبالجملة فهذا اسمٌ ، وهذا فعلٌ ، فلذلك قال : «في الْعَمَلِ» .

ثم قال : «مُضَافاً أَوْ مُجَرِّداً أَوْ مَعَ أَلٍ»

(١) في شرح التسهيل للناظم «الشبه» .

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - أ) مع اختلاف يسير .

يريد أن هذا الحكم جارٍ على المصدر في جميع أحواله ، من كونه مضافاً ، أو بالألف واللام ، أو مجرداً منهما ، أى إن إضافته أو دخول الألف واللام عليه ، وإن كانا مما يَخْتَصُّ بالأسماء ، لا يُؤَثِّرَانِ في عمله عملَ فعله ، بل يبقى عمله كالمجرد منهما ، فكما لا يُؤَثِّرُ التَّنْوِينُ ، وإن كان من خصائص الأسماء ، كذلك لا تُؤَثِّرُ الإضافةُ ولا الألفُ واللام .

إلا أنه في هذه الوجوه ليس على رتبةٍ واحدةٍ في العمل ، بل على مراتبٍ في الحُسْنِ والكثرة ، فعمله مضافاً أكثرُ من عمله غير مضاف . قال المؤلف : لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كالجزء من المضاف ، كما يجعل الإسنادُ الفاعلَ كالجزء من الفعل ، وتَجْعَلُ المضافَ كالفعل في عدم قبول التَّنْوِينِ والألف واللام^(١).

وعمله منوناً أكثرُ من عمله بالألف واللام ، فالترتيب في الحُسْنِ والكثرة على حَسَبِ مراتبِهِ الناظم ، فكأنه قصد بذلك التَّنْبِيهَ .

وهذا ليس مُتَّفَقاً عليه فقد قيل : إن المنون أقوى ، ثم المضاف ، ثم نو الألف واللام . وإنما يعنون : أقوى في القياس . صَرَّحَ بذلك صاحب «الإيضاح»^(٢) لموافقة الفعل في التنكير .

والناظم اعتبر الكثرة ، ولا شك أن المضاف أكثرُ في الإعمال من

غيره ، فصار الخلاف / وفقاً . ٤٢٦

فمثال إعماله مضافاً قولك : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً ، وإكرامُ بشرٍ خالداً .

ومنه في القرآن {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا

(١) المصدر السابق (ورقة ١٥٧ - ب)

(٢) يعنى أبا على الفارسي رحمه الله ، وانظر : الإيضاح : ١٦٠ .

وَالْآخِرَةَ^(١) { وَقَوْلُهُ : {فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا^(٢) } وقالوا :
سَمِعُ أَذْنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ^(٣)، وأنشد سيبويه للبيد^(٤) :

عَهْدِي بِهِ الْحَيُّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ
قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ
وأنشد أيضا لرؤبة بن العجاج^(٥) :
وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَخَاكَ
يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

وهو كثير.

ومثال إعماله منوناً قولك : أعجبنى ضربٌ زيدٌ عمراً.
وفي القرآن الكريم {أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ. يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ^(٦)} وفي
قراءة أبي بكر عن عاصم - {إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزَيْنَةِ الْكَوَكِبِ^(٧)} - أى بأن
زناها. يقال : زانه وزينه.

(١) سورة النور / الآية ١٤.

(٢) سورة البقرة / الآية ٢٠٠ .

(٣) سيبويه ١٩١/١ .

(٤) الكتاب ١٩٠/١ وابن يعيش ٦٢/٦، وديوانه ٢٨٨، واللسان (حضر) والجميع : المجتمعون.
والميسر : اللعب بالقداح. والندام : إما جمع نديم، كظريف وطراف، أو ندمان، كغرثان وغراث.
والنديم والندمان : الرجل الذى يرافقك ويشاركك.

(٥) الكتاب ١٩١/١، والهمع ٦٩/٥، والدرر ١٢٤/٢، وملحقات ديوانه ١٨١ وقبله :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَتَى إِنْكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

والجزيل : العطاء العظيم. ويروى « الفتى أباك ».

(٦) سورة البلد / الآيتان ١٤، ١٥.

(٧) سورة الصافات / الآية : ٦.

وانظر : السبعة ٥٤٦، والنشر ٢٥٦/٢.

وقد يكون من ذلك قوله تعالى : [وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا
من السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا^(١)] – أى ما لا يملك لهم أن يرزقهم شيئا . وأنشد
سيبويه^(٢) :

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ
عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
وأنشد أيضا قول الآخر^(٣) :

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَحْتُ فِيهِ
مُحَافَظَةً لَهُنَّ إِخَا الذَّمَامِ
وأنشد أيضا^(٤) :

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رَعَسَ قَوْمٍ
أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ
ومثال إعماله بالآلف واللام قولك : أعجبنى الضربُ زيدا، والإكرامُ عمرا،

(١) سورة النحل / الآية ٧٣، وقد مثل بها الفارسي في الإيضاح : ١٥٥ .

(٢) الكتاب ١/١٨٩، وابن يعيش ٦١/٦، والدرر ٦٦/١ .

يقول : لولا رجائنا في أن تنصرنا عليهم، ورهبتنا لعقابك لنا إن انتقمنا منهم بأيدينا – لوطنناهم
وأذللناهم، كما تؤملاً الموارد، وهى الطرق إلى الماء، وخصتها بالذكر لأنها أعمر الطرق، وأكثرها
استعمالا .

(٣) الكتاب ١/١٨٩ .

والسجل : الدلو المملوء ماء، ونفحت : أعطيت، والذمام : الحق والحرمة، وإخا الذمام : إخاء
الذمام . ومعناه أنه عاملهن بمثل ما فعلن به محافظة على ما بينه وبينهم من عهد .

(٤) الكتاب ١/١١٦، وابن يعيش ٦١/٦، والأشموني ٢/٢٨٤، والعيني ٣/٤٩٩ والبيت للمرار بن منقذ .
والهام : جمع هامة، وهى الرأس . والضمير المتصل به راجع إلى «الرأس» وإضافة الشيء إلى
نفسه إذا اختلف اللفظان جائزة للتوكيد كما في قوله تعالى «حبلى الوريد» و«حب الحصيد» .
والمقيل : مقل الرأس، وهو العنق، وأصله مكان القيلولة وقت الظهيرة .

وأنشد سيبويه للمرار^(١):

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي
لَحِقْتُ فَلَمْ أَتَكَلَّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

وأنشد أيضا^(٢):

ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

يَخَالُ الْفِرَارَ يَرَاخِي الْأَجَلَ

وجعل الفارسي من هذا القسم قوله تعالى : { لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ
مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ^(٣) } فـ (مَنْ) في موضع رفع بـ (الجهْر) وهو حَسَنٌ .
ونَبَّه بقوله : «مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ» على خلاف من خالف في بعض
هذه الأقسام، وهم الكوفيون، فوافقوا البصريين في المصدر المضاف أنه يرفع
وينصب، وخالفوا فيما عدا ذلك، فزعموا أن المجرد ينصب ولا يرفع، فيجوز

(١) الكتاب ١٩٢/١، والمقتضب ١٥٢/١، والجمل ١٣٦، وابن يعيش ٦٤/٦، والخزانة ١٢٩/٨، والعيني
٤٠/٣، ٥٠١، والهمع ٧٢/٥، والدرر ١٢٥/٢، والأشْمُونِي ١٠٠/٢، ٢٨٤.

والبيت للمرار أو لمالك بن زغبة الباهلي.

وأولى المغيرة : أولها . والمغيرة : الخيل تخرج للإغارة، والمراد فرسانها . والنكول : النكوص
والرجوع جبنا وخوفاً . ومسمع : هو مسمع بن شيان أحد بني قيس بن ثعلبة، وكان خرج مطالباً
بدماء.

يقول : علم أول من لقيت من المغيرين أنني صرفتهم عن وجوههم هازماً لهم، وأتني لحقت عميدهم
فلم أترجع عن ضربه بسيفي . ويروى «كررت».

(٢) الكتاب ١٩٢/١، والمنصف ٧١/٣، والخزانة ١٢٧/١، وابن يعيش ٥٩/٦، والتصريح ٦٣/٢،
والهمع ٧٢/٥، والدرر ٥٢/٢، والأشْمُونِي ٢٨٤/٢.

والنكايه : مصدر : نكيت العدو، ونكيت فيه، إذا أثرت فيه . ويرأخي الأجل : يباعده ويبطئه .
يهجو رجلاً، ويصفه بأنه أضعف من أن ينال من أعدائه، وأنه جبان لا يثبت لقرنه، ويلجأ إلى الفرار
يظنه يؤخر أجله.

(٣) سورة النساء / الآية ١٤٨.

عندهم : أعجبني ضربُ زيداً ، ولايجوز : أعجبني ضربُ زيدٌ ، ولاضربُ زيدٌ عمراً ، وأن ذا الألف واللام لايرفع ولاينصب ، فلايقال : أعجبني الضربُ زيدٌ ، ولا أعجبني الضربُ زيداً ، ولا الضربُ زيدٌ عمراً . وما جاء مما يخالف ذلك فشاذاً ومؤولٌ ، كما أن الذي جاء به السماع في المجرد إنما هو النصب وحده .

هكذا حكى الخلافَ عن الكوفيين ابنُ أبي الرِّبيع . وحكى الشُّلُوبين عنهم أن المصدر لايعمل إلا إذا كان منوئاً ، فإن كان مضافاً أو بالألف واللام لم يعمل شيئاً ، وكان المنصوب بعدهما على إضمار فعلٍ .

ومنهم من حكى الخلافَ في ذى الألف واللام وحده ، وأنه عندهم غير عامل ، وممن حكى هذا الأخير عن البغداديين ابنُ السَّراج^(١) . قال الفارسي : ولم أرهُ يحكي عنهم في الإضافة شيئاً ، أعنى في الإضافة إلى المعرفة . وذكر ابنُ عُصفور عن الفراء في المجرد ما ذكره ابنُ أبي الرِّبيع وعن قومٍ لم يعينهم في ذى الألف / واللام ، ما ذكره غيره .

٤٢٧

والذى تحقق من النقل وجودُ الخلاف في ذى الألف واللام . وغالبُ الظن صحةُ ما نقله ابنُ أبي الرِّبيع وابنُ عُصفور . وما ذكره الشُّلُوبين غريب . وإن صحَّ ثبت الخلاف في الأقسام الثلاثة . والأرجح ما رآه الناظم أما «المضاف» فعمله شهير جداً ، وقد تقدم منه ، وهو من الكثرة بحيث لاينبغي أن يُنكر قياسه .

وأما «المنوَّن» فالسماع موافقٌ لما قال الكوفيون ، إذ لا تكاد تجده رافعاً ، ولكن القياس سائغٌ ، إذ لا فرق في ذلك بين المضاف والمنوَّن ، فإن

(١) انظر : كتاب الأصول في النحو ١/١٦٢

كل واحدٍ منهما يَطْلُبُ فاعلاً ومفعولاً من جهة المعنى، فَلْيَكُنْ كل واحدٍ منهما عاملاً فيما طلبه. وقد عمل المضاف في الفاعل فَلْيَعْمَلِ المنونُ فيه كذلك.

وأيضاً فقد جاء الرفع في المنون، فُحِكِي : أعجبتني قراءة في الحمام القرآن، فـ (القرآن) قائم مقام الفاعل، وهما في الحكم سواء. وإذا كان كذلك ثَبَّتْ صحة رفعه.

لا يقال : إن هذا نادر، والنادر لا يُعْتَدُّ به، لأننا نقول : إذا جاء السماع قليلاً، وعُضِدَهُ القياس، ولم يعارضه معارض - وجب أن يكون أصلاً يُعَوَّلُ عليه. ألا ترى أن النسب إلى (فَعُولَةٍ) : فَعَلِيٌّ، وهو عند سيبويه والنحويين قياس^(١)، ولم يُسَمَّ منه إلا (شَنَنِيٌّ) في شَنْوَةٍ، لكنه جاء على القياس، لأن حمل (فَعُولَةٍ) على (فَعِيلَةٍ) قياس، إذ ليس بينهما فرق إلا الواو والياء، وهما متقاربان، إذ يُقَعَانِ رَدْفَيْنِ في القَصِيدِ الواحد^(٢)، ويدغم أحدهما في الآخر، إلى غير ذلك من الأحكام.

فكذلك هذا الموضع. وقد تقدم ما يُسْتَفَادُ منه هذا المعنى في باب «الإضافة» وأما «نو الألف واللام» فعمله غير ممتنع وإن كان ضعيفاً، لأن الألف واللام لا تمنعانه من العمل كما لا تمنعه الإضافة^(٣)، إذ كلاهما من خصائص الأسماء، وكذلك التنوين من خصائصها، فيلزم تقديرُ الفعل في الجميع، وذلك باطل باتفاق.

(١) الكتاب ٣/٢٤٥.

(٢) الرَدْف - في الشعر - حرف لين ومد يقع قبل الروي متصلاً به.

(٣) في الأصل، و(ت) : تمنعانه من العمل كما تمنعه الإضافة، وما أثبت من (س) وهو الصواب.

وأيضاً إن كان ماتقدّم من السماع محتملاً فيه^(١) تقديرُ الفعل فلا يصلح في كل موضع .

فقوله : «ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أُعْدَاءُهُ»^(٢) «معناه ، على أن «أُعْدَاءُهُ» معمول «النُّكَايَةِ» لأنه أبلغ في الهجاء من أن يريد ضَعْفُ النُّكَايَةِ مطلقاً . هكذا قالوا . وكذلك قول الآخر^(٣) :

لَحِقْتُ فَلَمْ أَتُكَلَّ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

إن كان يؤوّل على أن «مِسْمَعًا» معمول «لَحِقْتُ» فقد روى «كَرَرْتُ» ولا يصح أن يُحمل على حذف الجار؛ كأنه قال : كررتُ على مِسْمَعٍ ، إذ لا يصح الحمل على ذلك إلا لضرورة.

وتقدير الفعل في الموضعين خلافُ الظاهر . وردّه المؤلف أيضاً بأن النصب قد جاء فيما لا يمكن فيه تقدير الفعل، وذلك نحو قول كُثَيِّرٍ عَزَّةً^(٤) :

(١) في الأصل، و(ت) «ففيه» والصواب ما أثبتته من (س).

(٢) عجزه :

* يَخَالُ الْغِرَارُ يَرَاخِي الْأَجَلَ *

وقد تقدم.

(٣) هو المزار الفقعسي، أو مالك بن زغبة الباهلي، وصدره :

* لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَتْنَى *

وقد تقدم.

(٤) شرح التسهيل للنظام (ورقة ١٥٧ - ب) وبيوانه ١٧٣.

وَعَنْقَوَانُ الشَّيْءِ : أوله ، يقال : هو في عَنْقَوَانِ شَبَابِهِ ، أى في نشاطه وحدته . والأشْيَاءُ : جمع شَيْءٍ ، وهم الاتِّبَاعُ والأنصار والصبابة : الشوق أو رفته . ويروى «الضلالة» . يقول : تلوم رجلاً مازال في مطالع الشباب على أن يلهو ويتلذذ بالحياة مع أصحابه ، مع أن ترك اللهو مع هؤلاء له وقت معين .

تَلُومُ امْرَأً فِي عُنُقِهَا شَبَابِهِ
وَلِلتَّرْكِ أَشْيَاءَ الصَّبَابَةِ حِينَ
ثُمَّ أَتَى بِشَاهِدٍ آخَرَ نَحْوَ ذَلِكَ^(١).

ولابن الطَّراوة هنا قول ثالث فيما فيه الألف واللام، فإنه جعله
على وجهين :

أحدهما أن تكون الألف واللام معاقبةً للإضافة، كقوله^(٢):

* فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا *

وقوله^(٣):

* ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ *

وما أشبه ذلك، فإن المعنى : عن ضَرْبِي مِسْمَعًا، ونكايته أعداءه،

فحكم/ هذا حكم المضاف، لأن العرب تَحْكُمُ للمعاقب بحكم المعاقب. ٤٢٨

(١) هو قول الآخر :

فإِنَّكَ وَالتَّابِينَ عُرْوَةً بَعْدَ مَسَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
لَكَالرَّجُلِ الْعَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَايَا حَوْلَهُنَّ أَوَاقِعُ

والشعر في شرح التسهيل (ورقة ١٥٧ - ب) والعيني ٥٢٤/٣، والأشمونى ٢٨٤/٢، وشرح
الكافية الشافية ١٠١٤، وشرح ابن عقيل ١٨٤/٢، واللسان (وقع).

والتابين : مدح الرجل بعد موته وذكره بخير. وشوارع : جمع شارعة، وهى القرية الدانية.
والعادي : سائق الإبل. وتلع الضحى : ارتفع وانبسط. وأواقع : جمع واقعة، وهمزت الواو الأولى.
والضمير في «حولهن» يعود على الإبل. ويروى «فوقهن» .

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت، وصدره :

* لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَتْنِي *

(٣) عجزه :

* يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ *

وسبق الاستشهاد به.

وإن كان الألف واللام غيرَ معاقبةٍ للإضافة ، وإنما هي لمجرد التعريف، لم تعمل شيئاً كما قاله الكوفيون.

والجواب أن المعاقبة للإضافة لم تثبت من أقسام الألف واللام. وما ردُّ على الكوفيين به جارٍ هنا، فالأولى ماذهب إليه الناظم، من صحة إعمال الأقسام الثلاثة.

ثم بيّن شرط هذا الإعمال المذكور فقال : «إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ».

اسم «كان» قوله : «فِعْلٌ» وخبرها «يَحُلُّ مَحَلَّهُ» يعنى أن ذلك الحكم لا يثبت للمصدر إلا إذا صح أن يقدَّرَ في موضعه فعلٌ مُصَاحِبٌ لـ (أَنْ) المخففة المفتوحة، وهى الناصبة للمضارع، أو (ما) التى تجتمع معها في مُرَادَفَةِ المصدر، وهما الحرفان المصدريان.

فإذا صح التقدير، ووقوعُ الفعل مع أحد الحرفين موقعَ ذلك المصدر - صحَّ عملُ المصدر عملَ ذلك الفعل.

فمثال (أَنْ) مقدرةٌ مع الفعل قولك : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً، فإن تقديره: أعجبنى أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمراً.

وكذلك : يعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً، على تقدير : أَنْ يضربَ زيدٌ عمراً. وهذا المقدَّرُ يصحُّ التكلُّمُ به عِوَضَ التكلُّمِ بالمصدر.

وفي القرآن {وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ} ^(١) - فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ ^(٢) { إِلَى آخِرِهَا.

(١) سورة البقرة / آية ٢٥١.

(٢) سورة النساء / آية ١٥٥.

ومثال (ما) مقدرة مع الفعل قولك : أَكْرِمَ زَيْدًا كإِكْرَامِكَ عَمْرًا ، فالتقدير :
كما أَكْرَمْتَ عَمْرًا .

وفي القرآن الكريم : {فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا} ^(١) { فلو
كان المصدر لا يتقدر بالفعل مع أحد هذين الحرفين ، ولا يصلح أن يحلّ معهما
محله - لم يجز أن يعمل عمله مطلقا . وذلك المصدر المؤكّد ، والمبين . إذ لا يصح
إذا قلت : ضربه ضربًا - أن تقدّره بـ (أن ضربت) ولا (ماضيت) . وكذلك إذا
قلت : ضربه ضربتين - لا يصلح في موضعه (أن) والفعل ، ولا (ما) والفعل .

وكذلك قولك : مررتُ به فإذا له صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ - لا يصح أن ينتصب
«صوت حمار» بـ «صوت» الأول ، إذ ليس معناه : فإذا له أن يُصَوّتَ . وإنما
المعنى : فإذا له تصوّيت ، أى هذا الفعل المذكور ، فانتصب «صوت حمار» على
فعل من معنى «له صَوْتُ» لا من لفظ «صَوْتُ» ، وبينهما فرق .

فأما إذا كان المصدر يصلح أن يحل محله الفعل ، لكنه لا يصلح أن يقدر
معه (أن) ولا (ما) فقد مرّ من كلامه أنه يعمل مطلقا عمل فعله ، لكن بالنيابة
لابنفسه ، بخلافه هنا ، كقولك : ضرباً زَيْدًا ، وأُضْرِبُ أَخَاكَ؟ وما كان نحو
ذلك ^(٢) .

وفي هذا الكلام إشارة إلى أن هذا المصدر هو العامل في المعمولات
بعده ، وليس الفعل هو العامل . وهذا كأنه مُتَّفَقٌ عليه ، بخلاف نحو : ضَرْبًا زَيْدًا ،
وَسَقِيًّا لَزِيدٍ ، وما أشبههما ، فإنه مُخْتَلَفٌ فيه . وقد تقدم بيان ذلك في «باب

(١) سورة البقرة / آية ٢٠٠ .

(٢) مثل : سَقِيًّا لَزِيدٍ ، وَرَعِيًّا لَهُ .

المفعول المطلق «

ويرد على الناظم هنا سؤال من أوجه أربعة :

أحدها أن قوله : «بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ» يُبَيِّنُ أن المصدر

لا بد له من مرفوع، كما أن الفعل لا بد له منه، إذ لا يَسْتَغْنَى الفعل / عنه ٤٢٩
ظاهراً أو مضمراً، فكَذَلِكَ يكون المصدر هنا بحكم هذا الإطلاق، لكن ذلك
غيرُ مستقيم، فإنك تقول : أعجبنى ضربٌ زيداً، ولاتذكر فاعلاً ولاتنويه،
وليس ثَمَّ مَنَوِيٌّ، لأنه لا يُوَكَّدُ، ولا يُبَدَّلُ منه، ولا يُعْطَفُ عليه، كما يكون ذلك
في الفعل واسم الفاعل وغيرهما.

وأيضاً فإن الفعل يَطْلُبُ الفاعلَ من جهة بنائه له، وكذلك اسم
الفاعل ونحوه . بخلاف المصدر، فإنه لم يُبَيَّنْ للفاعل، نعم هو يَطْلُبُهُ من
جهة اللزوم المعنوي، وأن كل حَدَثٍ لا بد له من مُحْدِثٍ، كالفعل الذي لم
يُسَمَّ فاعله.

وأيضاً فإن الفعل لو ذُكِرَ دون مرفوع لكان حديثاً عن غير محدثٍ
عنه. وكذا ما يعمل عمله من صفة أو غيرها، فإنه لا يعمل إلا وهو بنفسه
واقِعُ موقع الفعل، ومؤدِّ معناه، فاستَحَقَّ ما يستحقُّه الفعل، من مرفوع
محدثٌ عنه ظاهراً أو مضمراً، فلو خَلَا منه لكان في تقدير فعلٍ خلا من
مرفوع، وليس كذلك المصدر، لأنه إذا عمل العمل المنسوب إليه لم يكن إلا
في موضعٍ غير صالحٍ للفعل، فجرى مجرى الأسماء الجامدة في عدم
تحمل الضمير. وجاز أن يرفع ظاهراً لكونه أصلاً لما لا يَسْتَغْنَى عن
مرفوع.

ولم يَرْتَضِ في «التسهيل»^(١) إلا أنه لا يلزم ذكر المرفوع، وهو الصواب،
خلاف ما اقتضاه ظاهر هذا الإطلاق.

والجواب عن هذا بأمرين :

أحدهما أن يقال : لعله ذهب إلى القول بلزوم ذلك، ولا نُكْرَ في اختلاف
قوله هنا وفي «التسهيل» إذ قد يرى في وقتٍ ما لا يراه في وقت آخر، بحسب
اختلاف اجتهاده، لأنه من أهل الاجتهاد، ويكون وجه قوله أن المصدر نائب^(٢)
عما لا بد له من فاعل، فلا بد فيه من تقدير فاعل إن لم يكن ظاهراً.

والثاني أن كلامه قد لا يلزم منه ذلك، لأنه إنما نصَّ على أن المصدر عند
عمله يعمل عمل فعله، وذلك قوله : «بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقُ فِي الْعَمَلِ» أي إذا عمل
فعلِي مِنْهَا جِ فِعْلُهُ، ولا يلزم من ذلك أن يَنْحَتَم عليه جميع أنواع عمله، بحيث إنه
إذا أَعْمَلَ أَعْمَلَ في كل ما يعمل فيه الفعل، وطلَّب كل ما يطلبه لزوماً أو جوازاً.

وأيضاً ففي قوله : «وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلَّ عَمَلُهُ بِكَذَا» ما يدلُّ على
هذا، إذ مراده : كَمَلَّ عَمَلُهُ بذلك إن أردت ذلك، والإلزام ألا يصح حذف منصوبه.
وذلك غير صحيح. وعلى الجملة فالسؤال قوى.

والثاني أنه أطلق القول في إعمال المصدر، ولم يشترط فيه إلا التقدير بـ
(أن) أو (ما) والفعل، ونحن نجده لا يعمل ذلك العمل إلا بشروط أربعة سوى
ما ذكر :

أحدها ألا يُضْمَر المصدر، لأنه إنما يعمل إذا كان باقياً بصيغته الأصلية،
وهو، إذا أضمَر، مُبَايِنٌ لها، فلا يعمل مضمراً، فلا يقال : مُرورك بزيدٍ حَسَنٌ،

(١) ص : ١٤٢.

(٢) المصدر المؤوَّل من (أن) واسمها وخبرها في هذه العبارة خبر قوله «يكون» واسمها قوله : «وجه
قوله».

وهو بعمرٍ قبيحٍ، فيتعلّق المجرور بـ (هو).

ولا : ضَرْبُكَ زَيْدًا حَسَنٌ، وهو عمرٌ قبيحٌ. وقد شَذُّ من هذا قولُ
زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى^(١):

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ

وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجُمِ

أى : وما الحديثُ عنها. أو : ما العلمُ / عنهما، كما تقدّم عن الأعلام. ٤٣.

فـ «عنها» متعلّق بـ «هو» على ذلك المعنى، ولا مُعْتَبَرُ بالشُّذُوذَاتِ.

والثاني ألا يكون المصدر مُصَغَّرًا، فلذلك لا تقول : ضَرْبُكَ زَيْدًا
حَسَنٌ. وإنما امتنع لأن التصغير وصفٌ للمصدر بالصَّغَرِ، فهو في معنى
وَصْفِهِ قَبْلَ الْعَمَلِ.

ومن شرطه أيضا ألا يُوصَفَ قَبْلَ الْعَمَلِ، وهو الثالث، لأن الوصف
يُمَحِّضُهُ إلى جهة الاسمِية، كما كان ذلك في «اسم الفاعل».

وأيضاً فإن معمول المصدر منه بمنزلة الصلّة من الموصول، فلا
يتقدّم نعتُ المصدر على معموله، كما لا يتقدّم نعتُ الموصول على صلته،
فلا يجوز أن تقول : ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا حَسَنٌ، ولا: عرفتُ سَوْقَكَ الْحَثِيثَ
الْإِبِلَ.

(١) من معلقته، وانظر : الخزانة ١١٩/٨، والهمع ٦٦/٥، والدرر ١٢٢/٢، وذقمت : جَرَيْتُمْ، وأصل
«النوق» في المطعوم، واستعير هنا للتجربة. والمرجم : الذي يرجم بالظنون، أى يرمى فيه بها.
والترجيمُ والرجم : الظن.

يخاطب قبيلة ذبيان وأحلافهم من أسد وخطان، ويحرضهم على الصلح مع بني عمهم بني عبس،
ويقول لهم : ليس الحرب إلا ماعهد تموها وجر بتموها، ومارستم كراحتها، وما هذا الذي أقوله
بحديث مظلون، بل هو ما شهدت به الشواهد الصائقة من التجارب.

وكل ماجاء مما ظاهره هذا فمؤول.

والواجب أن يقال : ضربك زيدا الشديدا حسن، وعرفت سوقك الإبل الحثيث. ومنه ما أنشد في «الشرح» من قوله^(١):

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أُرَانِي

عَازِرًا مَنْ عَهِدْتُ فِيكَ عَذُولًا

والرابع ألا يكون محدوداً بالتأقيصداً للمرة الواحدة، فلاتقول : أعجبتني ضربتك زيدا، لأنه مغير عن الصيغة التي اشتق عليها الفعل، فلم يكن دالاً على معنى الفعل بتمامه، ولا الصيغة التي اشتق منها الفعل باقية. فإن روى ماعمل محدوداً فشاذ يحفظ، كقول كثير عزة^(٢):

وَأَجْمَعُ هِجْرَانًا لِأَسْمَاءَ إِنْ دَنْتُ

بِهَا الدَّارُ لَأَمِنْ زَهْدَةٍ فِي وَصَالِهَا

فو كانت التاء في أصل بناء المصدر لم يضر، نحو^(٣):

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ...

فإذا تقرر هذا، وأن هذه الشروط معتبرة في العمل - فإطلاق الناظم القول بالعمل غير مقيّد بها يقتضى أنه يعمل قياساً عمل فعله، مضمراً

(١) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - ب) والتصريح ٢/٢٧، والهمع ٥/٧٠، والدرر ٢/١٢٤، وابن الشجري ١٤٣/٢، والعيني ٣/٣٦٦.

والوجد : الحب. والعنول : اللانم.

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - أ) وديوانه ٩٢.

والزهد كالزهد : الإعراض عن الشيء لقلّة الرغبة فيه.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت، وهو بتمامه :

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

ومصغراً، وموصوفاً قبل العمل، ومحدوداً بالتاء، وذلك إخلال كثير، إلا أن يقال :
إنه اعتُبر الشذوذات في مخالفة تلك الشروط، فأجرى القياس فيها، وذلك غير
مستقيم أيضاً.

والجواب عن ذلك بأن الناظم غير محتاج إلى اشتراط شيء مما ذكر،
زائد على ما شرط، وهو أن يكون دالاً على معنى (أن) والفعل، فإنه الذي تَضَمَّنَ
ما زاد، لأن شرطاً منها إذا فقد لم يَبْقَ المصدر دالاً على معنى (أن) والفعل، أو
(ما) والفعل.

أما ضمير المصدر فهو دالٌّ على نفس المصدر الذي عاد عليه، فالذي يَحُلُّ
محلّه هو المصدر، لا أن، والفعل، ولذلك امتنع عمله. إذ لو دلَّ على عَيْنٍ (١) مادلاً
عليه المصدر لعمل عمله قطعاً، فلم يوجد فيه ما شرط الناظم.

وأيضاً فهنا زيادة تُخْرِجُ الضمير، وهي أن ضمير المصدر لا يسمى
مصدراً حقيقة، كما لا يسمى ضميرُ اسم الجنس [اسم جنس] (٢) ولا ضميرُ
العلم علماً، فإن أُطلق على ضمير المصدر مَصْدَرٌ فَمَجَاز، وعلى غير الاصطلاح،
وإنما قال الناظم : «بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ» فلا يدخل له إلا ما هو
مصدر حقيقة، وإلا فلو كان قَصْدُهُ ما يُطْلَقُ عليه مصدر حقيقة أو مجازاً - كان
«اسم المصدر» أولى بالدخول، لأنه قد تَضَمَّنَ حروفَ الفعل، كما تضمن معناه
في الجملة، فأشبهه الحقيقي، وكان لا يَحْتَاجُ إلى النصِّ عليه بقوله : «وَلَا سَمِ
مَصْدَرٍ عَمَلٍ» فلما خرج «اسم المصدر» بقوله : «بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ» كان خروج
ضمير المصدر أولى.

(١) في الأصل، و(ت) «غير» وهو تحريف، وما أثبتته من (س) وحاشية الأصل.

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل، و(ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل.

وأما المصغَّرُ فإنما التصغيرُ له وصفٌ في الحقيقة للمصدر، لأنك
إذا قلت : ضَرِبْتُ - فمعناه : ضَرَبْتُ / يَسِيرُ، أو ضَرَبْتُ خَفِيف.

٤٣١

والوصف إنما يكون وصفاً للجنس، فإذا قلت : ضَرَبْتُ يَسِير -
فالقَصْدُ وصفُ جنس الضرب، فأخرجتَ المصدرَ عن قَصْدِ الفعل، فصار
كالمؤكد إذا قلت^(١) : ضَرِبْتُ ضَرْباً يَسِيراً، ولذلك قالوا : إنَّ التَّصْغِيرَ في
اسم الفاعل والوصف يُزِيلَانِ شَبَهَ الفعل، لأنهما من خصائص الأسماء،
وهو إشارة إلى هذا المعنى.

وكذلك المحدودُ بالتاء القصدُ بتحديدِه راجعٌ إلى قَصْدِ الجنس فيه،
لأنه عَدُّ لأفراده، كأنك قلت : ضَرْبَةً واحدةً، فصار كضَرْبَتَيْنِ وضَرْبَاتٍ،
فرجع إلى المصدر المبيِّن للعدد.

وقد تقدم أن المصدر المؤكِّد والمبيِّن للنوع أو للعدد لا يعمل ، لأنه
لا يصلح في موضعه (أَنْ) والفعل، ولا (مَا) والفعل.

فخرج إذاً المضمرُّ والمصغَّرُ والموصوفُ والمحدودُ بالتاء باشتراط
الناظم أن يكون فعلٌ مع (أَنْ) أو (مَا) يحلُّ محلُّه على أبلغ معنى في فقه
العربية^(٢)، فصار كلامه هنا - على اختصاره - مُحْصِلاً لما قَصَدَ في
«التسهيل» تحصيله على طول، إذ قال هنالك : يعمل المصدر مظهرًا
مُكَبَّرًا غيرَ محدودٍ ولا منعوتٍ قبل تمامه عملَ فعله^(١) «إلى آخره. وقليلًا

(١) من هنا إلى قوله : «إذا لم يشترط في العمل إلا تقدير المصدر» ساقط من (س).

(٢) في الأصل «في هذه العربية» وفي (ت) «في فقد العربية» ولا معنى له، وما أثبتته من حاشية الأصل.
وأرى أنه هو الصواب.

ماترى النحويين يشترطون هذه الشروط لهذا المعنى.

والثالث أنه قال : «إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا» ولم يزد على ذلك. وهو ناقص، إذ ليس كل مصدرٍ يقدَّرُ بالفعل مع أحد الحرفين فقط، بل ثَمَّ ما يقدَّرُ به دونهما، وذلك (أَنْ) المخفَّفة من الثقيلة، فإن المصدر يقدَّرُ بها بعد «العلم» وبالجمله حيث تقع (أَنْ) هذه المخفَّفة، كقول الشاعر، أنشده في «الشرح» (٢) :

عَلِمْتُ بِسَطِّكَ لِلْمَعْرُوفِ خَيْرَ يَدٍ

فَلَا أَرَى فِيكَ إِلَّا بَاسِطًا أَمَلًا

فالتقدير : علمت أن قد بسطتَ للمعروف خير يدٍ. ولا يصلح هنا تقدير (أَنْ) الناصبة للمضارع. وأنشد أيضا (٢) :

لَوْ عَلِمْتُ إِيثُّـأَرِي الَّذِي هَوْتُ

مَا كُنْتُ مِنْهَا مُشْفِيًا عَلَى الْفَلْتِ

التقدير : لو علمت أن أوتُر الذين هَوْتُ. فهذا لا يصح فيه تقدير الناصبة للمضارع أيضا.

فكان من حقه أن يأتي بـ (أَنْ) هذه.. لكنه لم يفعل، فكان معترضاً عليه.

(١) ص : ١٤٢.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٥٦ - ب) والهمع ٦٨/٥، والدرر ١٢٣/٢ ويروى «بالمعروف» والمعروف : الصنيعة يسديها المرء إلى غيره. ويقال : بسط يده بالمعروف، إذا مدّها به.

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - ب) والهمع ٦٨ / ٥، والدرر ١٢٣/٢.

ومشفيًا : مشرفًا، يقال : أشفى على الشيء، وأشفى على الهلاك، إذا أشرف عليه. والفلت : الهلاك. وقد حرّف الثاني في الهمع «المحقق» والدرر تحريفًا شنيعاً .

والجواب بأمرين :

أحدهما أن تقدير المصدر بـ (أن) هذه قليل، لا يكثر كثرة (أن، وما) والغالب أن تؤتى بعد أفعال «العلم» بـ (أن) المخففة والفعل، أو بـ (أن) الداخلة على الجملة الابتدائية، فقولهم : علمت أنك تقوم، وعلمت أن سوف تقوم، أو ألا تقوم، أو أن تقوم - أشهر في الاستعمال من قولهم : علمت قيامك، ونحوه - وإذا كان كذلك لم ينهض بالقليل اعتراض.

والثاني أن التقدير بـ (ما) سائغ هناك، فتقدر : علمت ما قمت، كما تقول : علمت ما صنعت، وعلمت صنّعتك، فقد يمكن أن يكون استغنى عن تقدير (أن) المخففة بتقدير (ما) وإذا صح التقدير بـ (ما) كان ماعداه زيادة.

فإن قلت : فكان من حقه إذ قصد الإتيان بما يحتاج إليه من الحروف المصدرية من غير زيادة أن يأتى بأحد الحرفين دون الآخر.

فالجواب أن إتيانه بهما معاً ضروري / لأن زمان الفعل الذي يُقدر ٤٣٢ المصدرية قد يكون ماضياً وحالاً ومستقبلاً.

أما الماضي فيصح تقديره بـ (أن) وبـ (ما) مع الفعل. وأما الحال فلا يقدر بـ (أن) بل بـ (ما) ؛ لأن (أن) لا تُخلص المضارع للاستقبال. وأما المستقبل فلا يقدر بـ (ما) بل بـ (أن) ؛ لأن (ما) مختصة بالحال، إذا دخلت على المضارع خلّصته له، فإذا لابد من تقدير الفعل بما يليق بزمانه، ولا يكون ذلك في الأزمنة الثلاثة إلا مع عدّ (أن) و(ما) معاً. بخلاف المخففة من الثقيلة، فإن التقدير بها غير مضطرّ إليه. وهذا أيضاً من مقاصد هذا النظم الحسان التي قلماً يتقطن لها. والله أعلم.

والرابع أنه قيد عمل المصدر بصحة حلول الحرف مع الفعل محله،

فاقتضى مفهومُ هذا الشرط أن التقدير المذكور إن تعذر لم يعمل المصدرُ هذا العمل. وليس كذلك ، بل قد يتعذرُ هذا التقدير مع صحّة العمل. قال في «الشرح» بعد ما بيّن التقدير بالأحرف الثلاثة : وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك^(١).

قال^(٢) : ومن وقوعه غير مقدّر بأحدها قولُ العرب : سَمِعْتُ أُذُنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَلِكَ^(٣). وقولُ أعرابي : اللَّهُمَّ إِنَّ اسْتَغْفَارِي إِيَّاكَ مَعَ كَثْرَةِ ذُنُوبِي لِلَّوْمِ، وَإِنْ تَرَكِيَّ اسْتَغْفَارَ مَعَ عِلْمِي بِسَعَةِ عَفْوِكَ لَعَجَزْتُ^(٤)، وقولُ الشاعر^(٥) :

عَهْدِي بِهِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ وَفِيهِمْ
قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيَسِرٌ وَنِدَامٌ
وقولُ الراجز^(٦) :

وَرَأَيْتُ عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ
يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ
وقول الآخر^(٧) :

(١) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - ب).

(٢) المرجع السابق (ورقة ١٥٦ - ب).

(٣) من شواهد سيبويه في الكتاب ١/١٩١.

(٤) في شرح التسهيل «لَعِيٌّ» والعي : العجز عن أداء الكلام، وضد الإبانة فيه.

(٥) سبق الاستشهاد باليب، وهو للبيد.

(٦) الرجز لرؤية. وسبق الاستشهاد به.

(٧) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - ب).

لَا رَغْبَةَ عَمَّا رَغِبْتَ فِيهِ
مِنِّي فَأَنْقُصِيهِ أَوْ زِدِيهِ

ومن أمثلة سيبويه : مَتَى ظَنُّكَ زَيْدًا أَمِيرًا . وذكر سيبويه في «باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع»^(١) «عجبت من ضَرْبٍ زَيْدٌ عَمْرًا ، إذا كان هو الفاعل. ثم قال : كأنه قال : عجبت من أنه يضربُ زيدٌ عَمْرًا .

ولم يقدره في الباب بغير (إِنْ) الثقيلة.

قال المؤلف : وإذا ثبت أن إعمال المصدر غيرٌ مشروط بتقدير حرف مصدرى أمكن الاستغناء عن إضمارٍ في نحو قوله : له صوتٌ صوتٌ حمارٍ^(٢) . وما قاله ظاهر، وليس ماحكى بقليل، بل هو أبوابٌ مستقلةٌ متعددة، كلُّها لا يصح فيه تقدير (أَنْ) أو (مَا) مع الفعل في موضع المصدر.

أحدها : باب «ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا» فإن «ضَرْبِي» عاملٌ فعله مطلقاً، مع أنه لا يصح في موضعه تقدير الحرف مع الفعل.

والثاني : باب «إِنْ» إذا دخلت على المصدر العامل» نحو : إِنْ إِكْرَامَكَ زَيْدًا لِحَسَنٍ، و[إِنْ]^(٣) إِعْرَاضَكَ عَنْهُ لَقَبِيحٌ .

والثالث : باب «لَا» إذا قلت : لَا إِعْرَاضًا عَنْ أَحَدٍ عِنْدِي، وَلَا ضَرْبًا أَحَدًا مِنْ شَأْنِي.

والرابع : باب «مَتَى ظَنُّكَ زَيْدًا قائمًا».

فجميع هذه الأبواب لا يصح فيها تقديرُ الناظم مع صحة عمل المصدر

(١) الكتاب ١/١٨٩ .

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٦ - ب).

(٣) ما بين الحاصرين زيادة يستقيم بها التمثيل، وليست في جميع النسخ.

عمل فعله، كالمقدر بالحرف والفعل.

ومن ذلك أيضا باب «كان» كقولك : كان إكرامي زيدا حسنا، وباب
«ما» نحو : ما إكرامي زيدا / مفقوداً. ٤٣٣

وإلى ذلك فإن سيبويه لم يلتزم التقدير بواحدٍ من الحرفين، بل قدر
بـ (أن) الثقيلة، فصار دليلاً على أطراح الحرفين عن حكم الضرورة التي
ادُعيت أولاً، فإذا اشتراط الناظم ذلك الشرط إخلال.

والجواب أن ما قال الناظم صحيح، ولا يلزم ما عترض به. أما باب
«كان» و«إن» و«لا» فتقدير (أن) والفعل فيها سائغ في الأصل.

والدليل على ذلك أنك إذا أزلتها صح التقدير، لكن العرب التزمت
الأولى الحرف المصدرى هذه العوامل، كما لا توليها (أن) الثقيلة، فكما
لاتقول : كان أنك قائم حسناً، كذلك لاتقول : كان أن قمت، أو أن تقوم
حسنً، ولا أن أن تقوم حسنً، ولا ما أشبه ذلك. فإن أردت ذلك أخرت
الحرف المصدرى فقلت : كان حسناً أن تقوم، أو إن عندي أن تقوم، كما
تقول : كان عندي أنك قائم، أو كان حسناً أنك قائم.

ونظير ذلك قولهم في (رأيت) أنشده سيبويه لابن حسان^(١):

إني رأيت من المكارم حسبكم

أن تلبسوا خز الثياب وتشبعوا

ولو قال : إني رأيت أن تلبسوا حسبكم لم يجز، بخلاف ما إذا أتى

بالمصدر.

فالحاصل أن مانع الموضع عرّض في هذه المسائل، فلم يصح

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، و(ت) ومستتركة على حاشية الأمل. ينظر: الكتاب ١٥٣/٣،

الهمع ٩٢/٤.

النطقُ بـ (أَنْ) و (الفعل) والتقديرُ الصَّنَاعِي لَمَانَعٍ لَهُ، فَصَدَقَ عَلَيْهِ أَنْ هَذَا الْمَصْدَرُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ يَصِحُّ أَنْ يَحِلَّ مَحَلُّهُ الْفِعْلُ مَعَ الْحَرْفِ.

وَأَمَّا الْمَصْدَرُ فِي نَحْوِ (ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا) فَالْقَوْلُ فِيهِ عَلَى نَحْوِ مَا قِيلَ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ التَّزَمَتْ فِي هَذَا النِّحْوِ رَفْضَ (أَنْ) وَالْفِعْلَ، فَلَا يُتَكَلَّمُ بِذَلِكَ مَعَ التَّزَامِ حَذْفَ الْخَبَرِ.

فَلَوْ أَظْهَرْتَ الْخَبَرَ رَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ، وَجَازَ أَنْ تَقُولَ : أَنْ أَضْرِبَ زَيْدًا قَائِمًا حَسَنٌ، وَأَنْ تَقُولَ : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا حَسَنٌ، وَفِي الْقُرْآنِ : {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} ^(١).

وَإِذَا كَانَ امْتِنَاعُ النَّطْقِ بِهِ لِعَارِضٍ فَلَا مَانِعَ مِنَ التَّقْدِيرِ الصَّنَاعِيِّ، وَأَنْ نَدَّعَى أَنَّ الْمَصْدَرَ فِي مَحَلِّ (أَنْ) وَالْفِعْلَ تَقْدِيرًا لَا يُنْطَقُ بِهِ، وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنْ (أَنْ) وَالْفِعْلَ يَحْلَانِ مَحَلَّهُ، إِذْ لَمْ يَقِيدْ ذَلِكَ بِنُطْقٍ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحِلُّ مَحَلَّهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

وَنظِيرُ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ كَلَامِهِ قَوْلُهُ فِي بَابِ «إِنْ» :

وَكَسَرَ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا.....

مَعَ أَنْ (لَوْ) تَفْتَحُ بَعْدَهَا لَزُومًا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَسُدَّ الْمَصْدَرُ مَسَدَّهَا فَتَقُولَ :

لَوْ أَتَيْتَ قَمْتَ لَقَامَ زَيْدٌ، وَلَا تَقُولَ : لَوْ قِيَامُكَ ثَابِتٌ لَكَانَ كَذَا.

وَمَضَى الْإِعْتِدَارُ عَنْهُ بِمَا هُوَ مَذْكُورٌ هُنَاكَ، وَهُوَ هَذَا الْمَعْنَى بَعَيْنَهُ، فَشَرَطُ

الْناظِمِ صَحِيحٌ.

وَأَمَّا (مَتَى ظَنَنْتُكَ زَيْدًا قَائِمًا) فَمِنْ الْمَصَادِرِ النَّائِبَةِ عَنِ الْأَفْعَالِ، لِأَنَّ

(١) سورة البقرة / آية ١٨٤.

التقدير: متى ظننتَ زيداً قائماً. فهو من باب آخر، لامن هذا الباب،
 فيخرج عنه بقوله : «إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ» إلى آخره. كما خرج عنه بابُ
 «ضَرْباً زِيداً» وأما تقدير سيبويه في (عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عَمراً^(١))
 فيمكن أن يكون تفسيرَ معنى، لاتقديرٍ إعراب، كما قَدَّرَ / في قوله: ٤٣٤
 من لَدُ شَوْلًا^(٢)

من لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا. وهو تقدير لا يصح عند جماعة.
 وكما قال في «أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ» إن معناه : الْحَقُّ أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ^(٣).
 وليس هذا تقديره اللفظي.
 وكما يقال : إن قولك : «أَنْتَ وَشَأْنُكَ»^(٤) في تقدير : أَنْتَ مَعَ شَأْنِكَ.
 فهذا وما كان من بابه تقديرٌ معنى لاتقديرُ صناعةٍ لفظية، وبينهما فرق.
 وسيبويه كثيراً ما يَجْتَزِيءُ بتقدير المعنى عن تقدير الإعراب، فلعل هذا
 الموضع من ذلك، فلا يلزمُ به اعتراضٌ على ما تقدم فقد ظهر إذاً أن
 اشتراطه ضابطاً للمسألة مُخْتَصَرٌ حَسَنٌ. والله أعلم.

(١) الكتاب ١/١٨٩.

(٢) الكتاب ١/٢٦٤، وابن الشجري ١/٢٢٢، وابن يعيش ٤/١٠١، ٨/٣٥، والخزانة ٤/٢٤، والمغنى
 ٤٢٢، والعيني ٢/٥١، والتصريح ١/١٩٤، والهمع ٢/١٠٥، والدرر ١/٩١، والأشموني ١/١٩٤،
 واللسان (شول، لدن).
 وهو بتمامة :

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَاُهَا

وَلَدُ : أصلها (لَدُنْ) ظرف زمانى ومكانى بمعنى (عند) وحذفت النون لكثرة الاستعمال. وشولا :
 جمع شائلة، وهى الناقة التى ارتفعت ألبانها، وجفت ضروعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر
 وثمانية. والإتلاء : أن تصير الناقة مثلية، أى يتلوها ولدها بعد الوضع.

(٣) الكتاب ١/٢٧٥، وفيه «بادراً هلك».

(٤) المصدر السابق ١/٢٩٩، ٣٠٤.

ووجهٌ خامس، وهو أن إطلاقه يَنْتَظِمُ إعمالَ المصدرِ عملَ فعلِ المفعول، كما اقتضى إعماله عملَ الفعلِ المبني للفاعل، إذ لم يشترط في هذا العمل إلا تقدير^(١) المصدر بـ (أن) أو (ما) والفعل، ولم يقيّد الفعل. لكن النحويين أبوا ذلك، لأن قَصْدَ البناء للمفعول في الفعل إنما هو لأن بنية الفعل طالبة له، فإذا قُصِدَ إلى ترك ذكره غُيِّرَتِ البنية، والمصدرُ لضرورة تدعو إلى ذكر الفاعل معه، لجواز حذفه من اللفظ، وعدم اعتباره جملة، فكان من حَقِّه أن يُخرج عن إطلاقه التقديرَ بالحرف وفعلِ المفعول.

وقد يجاب عن ذلك بأن المسألة مختلف فيها، فطائفة تمنع ذلك، منهم الخُذْبُ^(٢)، وطائفة تُجيز، ومنهم السِّيرافي وابن خروف.

والدليل على الجواز السماعُ في قولهم : أعجبنى قراءة في الحَمَامِ القرآنُ . وعلى ذلك تقول : أعجبنى أكلُ الخبزِ وشربُ الماءِ، وتُضيف المصدرَ إليه، على اعتقاد معنى الرفع. وبذلك قَدَّرَ سيبويه قولهم : عَجِبْتُ مِنْ إِيقَاعِ أَنْبَاءِهِ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، أَيْ : مِنْ أَنْ أُوقِعَتْ^(٣). وحمله جماعة على ذلك.

فإذا ثبت هذا فلا بُدَّ في أن يذهب الناظم إلى هذا، وهو رأيُه في غيره أيضا.

ثم قال : «وَلَا سَمَّ مَصْدَرٍ عَمَلٌ»

(١) إلى هنا انتهى السقط من نسخة (س).

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، نحوي مشهور، حافظ بارع، اشتهر بتدريس كتاب سيبويه، وله عليه طُرر مدونة مشهورة، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح، وغير ذلك. توفي في عشر الثمانين وخمسائة. بغية الوعاة ٨٢/١.

(٣) الكتاب ١٥٤/١.

يعنى أن اسم المصدر له عملٌ كعمل المصدر نفسه، يريد العمل الذى للمصدر، لا أن له عملاً مآ هكذا مطلقاً، فيرفع كما يرفع المصدر، وينصب كما ينصب، ويتعلق به الظرف والمجرور كما يتعلق بالمصدر نفسه.

واسم المصدر يُطلق عند النحويين بإطلاقين :

أحدهما أن يكون معناه الاسم المشتق من المصدر بزيادة ميم في أوله، كقولك : ضَرَبَ مَضْرِباً، وَقَتَلَ مَقْتَلًا، وَأَكْرَمَ مَكْرَمًا، وَقَاتَلَ مَقَاتَلًا. ومنه {مَرْقُتُمْ كُلُّ مُمَزَّقٍ} ^(١) وقال العجاج ^(٢):

* جَابًا تَرَى بَلِيَّتَهُ مُسَحَّجًا *

وأنشد ابن جني ^(٣):

* أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتَلًا *

(١) سورة سبأ / الآية ٧.

(٢) الخصائص ١/٣٦٦، ٣/٢٩٤، واللسان (سحج) وديوانه ٩.

والجانب : حمار الوحش الغليظ، واللّيت : صفحة العنق. والتسحيج : الخدش.

(٣) الخصائص ١/٣٦٧، ٢/٣٠٤.

وهذا صدر بيت لشاعرين، أحدهما مالك بن أبي كعب، أو كعب بن مالك الأنصارى، وعجزه :

* وَأُنْجُوا إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه ٤/٩٦، والمقتضب ١/٢١٣، والمحاسب ٢/٦٤، وابن يعيش ١/٥٠، ٥٥، واللسان (قتل) وديوان كعب (١٨٤).

ومقاتلا : قتالا. والمعنى : أقاتل حتى لا أرى موضعاً للقتال، لغلبة العدو وظهوره، أو لتزاحم الأقران وضيق المعترك عن القتال، وأفر منهزماً إذا لم يكن بدٌ من ذلك، وأنجوا والجبان قد أحاط به الكرب فلم يقدر على الفرار وطلب النجاة.

والثاني زيد الخيل، وعجزه :

* وَأُنْجُوا إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكِيسُ *

وهو أيضاً من شواهد سيبويه ٤/٩٦، ونوادر أبي زيد ٧٩، والمحاسب ٢/٦٤، وابن يعيش ١/٥٠، ٥٥، واللسان (قتل).

والمكيس : الحاذق العالم بتصريف الأمور. ومعناه مثل سابقة.

وهو كثير جدا .

فمثل هذا يعمل عمل المصدر بإطلاق، لأنه هو في المعنى، فتقول :
أعجبني مَضْرِبُ زيدٍ عمرًا، ومُقَاتِلُ بكرٍ بشرًا، ومُقَامُ زيدٍ في الدار، وما
أشبه ذلك.

ومنه ما أنشد ثعلب وغيره^(١):

أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابَكُمْ رَجُلًا

أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلُمُ

أراد : إِنْ إصَابَتْكُمْ رَجُلًا. وأنشد سيبويه لكعب بن زهير^(٢):

٤٣٥ / فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مَنَاحَ مَطِيَّةٍ

تَجَافَى بِهَا زَوْدُ نَبِيلٍ وَكَلْكُلُ

وَمَفْحَصَهَا عَنْهَا الْحَصَى بِجِرَانِهَا

وَمَثْنَى نَوَاجٍ لَمْ يُخْنَهُنَّ مَفْصِلُ

(١) مجالس ثعلب ٢٧٠، وابن الشجري ١٠٧/١، والمغني ٥٣٨، ٦٧٣، والعيني ٥٠٢/٣، والتصريح

٦٤/٢، والهمع ٧٧/٥، والدرر ١٢٦/٢، والأشموني ٢٨٨/٢، ٣١٠، وديوان العرجي ١٩٣

والبيت للعرجي، وظلوم : اسم امرأة، والهمزة فيه للنداء. ومصابكم : إصابتكم، مصدر ميمي من
(أصاب) ومعناه واضح.

(٢) الكتاب ١٧٣/١، ديوانه ٥٢ - ٥٤.

والضمير في قوله : «جدا» عائد على الغراب والذئب اللذين ذكرا في بيت سابق . والزور : ما بين
نراعية من صدره. والكلل : الصدر. والمفحص : موضع فحصها الحصى عند البروك.
والفحص : البحث، وجران البعير : ما يلي الأرض من عنقه. والمثنى : موضع الثني، يعني قوائمها
حين تتنيتها للبروك. والنواجي : السريعة، ويعني قوائمها. ولم يخنهن مَفْصِلُ : أى مفاصلها قوية
تمنح أرجلها التماسك والشدة.

وقال جرير، أنشده في الكتاب^(١).

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرَحِي الْقَوَافِي

فَلَا عِيَا بِهِنْ وَلَا اجْتِلَابَا

والثاني أن يكون معناه : الاسم الدالُّ على معنى المصدر، المخالف له بعدم جريانه على فعله.

وحقيقته أن اسم المصدر هو مفعولك، والمصدر فعلك، كذا قال بعضهم.

ومثاله : الكلام، والسلام، والعون، والكبر، والطاقة، والطاعة، والعطاء، والعشرة، والثواب.

فإن هذه ونحوها غيرُ جارية على أفعالها، وهى واقعة على المعنى الواقع من الفاعل، مجرداً عن مباشرة الفاعل لها.

والجارى على (سَلَّمَ) : التَّسْلِيم، وعلى (كَلَّمَ) : التَّكْلِيم، وعلى (أَعَانَ) :

الإِعَانَة، وكذلك سائرهما، فالجارى هو المصدر، وغير الجارى هو الاسم.

فإعماله عملَ المصدر جائز عند الناظم، لأن معناه معنى المصدر نفسه،

فتقول : أعجبنى عطاؤك زيداً، وكلامك أبا عبد الله، كما تقول : أعجبنى إعطاؤك

(١) الكتاب ٢٣٣/١، ٢٣٦، والمقتضب ٧٥/١، ١٢١/٢، والخصائص ٣٦٧/١، ٢٩٤/٢، وابن الشجري ٤٢/١، وديوانه ٦٢.

يخاطب العباس بن زيد الكندي مفتخراً. ومسرحى: تسريحى. والمعى: العجز، يقال: عى في منطقة، إذا عجز عنه فلم يستطع بيان مراده منه. والاجتلاب: من جلب الشيء، إذا ساقه من موضع الآخر، ويقصد هنا سرقة من شعر غيره.

يقول له: إنه يسرح القوافي ويطلقها سهلة لينة، اقتداراً عليها، فلا يعيا بهن، ولا يسرقها من شعر غيره - وسكن الياء من «القوافي» للضرورة، إذ حقاها النصب، لأنها مفعول به للمصدر الميمي وهو «مسرحى».

زيداً، وتكليمك أبا عبد الله. وفي الحديث «مَنْ قُبِلَ الرجل امرأته الوضوء»^(١)
وقال حسّان رضى الله عنه^(٢):

كَأَنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحَّدٍ
جَنَانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ
وقال القطامي^(٣):

أَكْفُرْ أَوْ بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي
وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرُّتَاعَا
وقال ذو الرمة^(٤):

أَطَاعَتْ بِكَ الْوَاشِينَ حَتَّى كَانَتْ
كَلَامُكَ إِيَّاهَا عَلَيْكَ حَرَامُ
وهنا مسائل :

إحداها أن إعمال المصدر بالمعنى الأول كانه مُتَّفَق عليه، لأنه المصدر
بعينه، غير أنه بُنِيَ بناءً خاصاً، وَجَرى على فعله جَرَيَانَا خاصاً.

(١) رواه مالك في الموطأ [كتاب الطهارة - باب الوضوء من قبله الرجل امرأته] حديث رقم ٦٥، ٦٦ (ص ٤٤/١).

(٢) سنن الذهب ٤١٣، والهمع ٧٨/٥، والنور ١٢٨/٢، وديوانه ١٥٠.

(٣) الخصائص ٢٢١/٢، وابن الشجري ١٤٢/٢، وابن يعيش ٢٠/١، والعيني ٥٠٥/٣، والتصريح ٦٤/٢، والهمع ٧٧/٥، والنور ١٦١/١، ١٢٧/٢، والأشمونى ٢٨٨/٢ وديوانه ٤١.

من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي، وكان قد أسر القطامي في حرب، ثم منّ عليه، وأعطاه مائة من الإبل.

ويقال : رتعت الماشية رتوعاً، إذا رعت كيف شاعت في خصب وسعه. والرتاع : جمع راتع.

(٤) ديوانه ٥٦٣. والضمير في «أطاعت» يعود إلى «مئة» المذكورة في البيت السابق. والواشون : جمع واش، وهو النمام، ويجمع جمع تكسير على «وشاة» ومعناه واضح.

وأما بالمعنى الثانى فغير مُتَّفَق عليه فيما أحسب. والذى ارتضى الناظم مذهب مَنْ أعمله، وحجته مجيئه سماعاً، وظهور وجهه القياسي، وهو أن محصول المصدر واسمه واحد، ولاكبير فرق بينهما، فكما يُعتبر في المصدر معنى الفعل والحرف المصدرى، كذلك يُعتبر في اسمه.

فإذا قلت : عطاؤك زيداً حسنٌ، فتقديره بـ (أن) والفعل لامانع منه، كما كان في المصدر نفسه، فمن فَرَّق بينهما فقد فَرَّق بين الشئ ومثله. وأيضاً فلو صحَّ الفرق لَصَحَّ في اسم المصدر بالمعنى الأول.

فإن قيل : الفرق بينهما ظاهر، وهو أن المصدر هو نفس مباشرة الفاعل، واسم المصدر هو المعنى الحادث في تلك المباشرة كما تقدم، فما كان فيه معنى المباشرة والعلاج هو الصالح للعمل، فهو مثل الفعل، ومالم يكن كذلك لم يصلح للعمل، كما لم يصلح اسم الجنس المعنوى للعمل، وقد ظهر تأثير هذا الفرق في كلام العرب، حيث أعملوا المصدر من غير تحاشٍ، ولم يُعملوا اسم المصدر إلا نادراً، فلو كان مثله في المعنى لكان مثله في كثرة الإعمال، فلما لم يكن كذلك دلَّ على صحَّة الفرق.

فالجواب أن هذا الفرق غير بيِّن / لأن المصدر اسم للمعنى ٤٣٦

الصادر من الفاعل، وكذلك اسم المصدر، لافرق بينهما في هذا، فكلاهما اسمُ جنس، ولذلك لا يعمل إذا كان مؤكِّداً أو مبيناً، وإنما يعمل إذا اعتُبر فيه معنى العلاج، وهو اسم المصدر في ذلك سواء، إلا أن المصدر لمَّا أحرز الفعل بجريانه عليه كان أقرب من اسم المصدر الذى تعطلَّ فيه ذلك الجريان، فلهذا المعنى قلَّ إعمال اسم المصدر، لا لما قالوا.

ومع ذلك فعلته لا تؤذَن بعدم القياس، إذ قد جاء نظماً ونثراً كما

تقدّم. وقد اجتمع مع المصدر في المعنى والمادة فساغ القياس عليه.

والثانية أن الناظم ذكر هنا إعمال المصدر، وألحق به اسمه على كلا المعنيين، واقتصر على ذلك، فدل على أن مالِحقَ باسم المصدر وشابَّهه لايَحق به في العمل عنده، فاسمُ الزمان والمكان لايعملان عمل الفعل، وإن تَضَمَّنَا معناه، لبُعدهما عن المصدر وفعله، بتضمُّن الدلالة على الزمان والمكان المُبْهَمَيْن، فلايقال: أَتَتِ الناقَةُ على مَضْرِبِ الفَحْلِ إِيَّاهَا، ولا ماأشبه ذلك. فإن جاء من ذلك شيء فسماعٌ ومؤوَّل، كقول النابغة^(١):

كَأَنَّ مَجَرَ الرِّامِسَاتِ ذُبُولَهَا

عَلَيْهِ حَصِيرٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

«مَجَر» هنا اسم مكان، لأنه إنما شَبَّهَ بالحصير موضعَ الجَرِّ، وكذلك قولُ ذِي الرُّمَّة^(٢):

وظَلَّتْ بِمَلْقَى وَاحِفٍ جَرَعَ الْمَعَا

قِيَامًا تُفَالِي مُصْلَخِمًا أَمِيرَهَا

ف (الْمَلْقَى) هنا موضع التّقاء واحِفٍ وجَرََعَ الْمَعَا، وهما موضعان.

(١) ابن يعيش ١١٠/٦، ١١١، وشرح شواهد الشافعية ١٠٦، واللسان (نمق، فضم) وديوانه ٥٠ والرامسات : الرياح تثير التراب، وتدفن الآثار. ونمقته : حسنته وجودته، ويقال : نَمَّقَ الجِلْدَ والثوب ونحوه، إذا نقشه وزينه بالكتابة. والصوانع : جمع صانعة، وهي المرأة الماهرة الحاذقة المجيدة في عمل اليدين. ويروى «قضيض نمقته الصوانع» والقضيض : الجلد الأبيض يكتب فيه. وقيل حصير منسوج خيوطه سيور .

(٢) ديوانه ٣١٠، واللسان (مصلخم).
يصف حميرا. وواحِف والمَعَا : موضعان. والجَرََعَ : جمع جَرَعَة، وهي الرملة لا تنبت شيئا.
وتفَالِي : يكلم بعضها بعضا. والمصلخم : المستكبر، والغضبان.

والمعنى : حيث واجه واحفُ جرعَ المعَا، لأنه من الالتقاء. وكذلك قوله^(١) :

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحًا

على بابِهَا مِنْ عِنْدِ رَحْلِي وَغَادِيَا

أى وقت درُوجِي. وأنشد سيبويه لَحْمِيْدَ الْأَرْقَطِ^(٢) :

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ

مُفَارٍ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَى خَنْعَمَا

أى في وقت إغارة ابن هَمَام.

فمثلُ هذا لا يُعْتَدُ به في عمل اسم المكان ولا اسم الزمان، فأما البيتان الأولان وما أشبههما فقليلٌ، ومحمول على حذف المضاف، والتقدير : كأنَّ موضعَ جَرِّ الرامساتِ، وظلَّتْ بموضعٍ مَلَقَى وَاحِفٍ. وبهذا يصير العامل اسمَ المصدر لا اسمَ المكان.

وأما الآخران فمن باب «مانابَ فيه المصدر عن الظرف» وهو الذى نَبَّه عليه الناظم في قوله :

(١) المحتسب ٢/٢٦٦، والمغنى ٤٢، وديوانه ٦٥٣

والدروج : المشى الضعيف والديب. ومتروحا : سائر وقت الرواح، وهو من لدن زوال الشمس إلى الليل. وغاديا : سائراً وقت الغداة، وهى الوقت ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. وبعد:

أَنْتُ زَوْجَةٌ بِالْمِصْرِ أَمْ أَنْتُ خُصُومَةٌ أَرَأَيْكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيَا؟

فَقُلْتُ لَهَا : لَا، إِنَّ أَهْلِي جِيرَةٌ لِأَكْثِيَةِ الدُّنْيَا جَمِيعًا وَمَالِيَا

وَمَا كُنْتُ مَدًّا أَبْصَرْتَنِي فِي خُصُومَةٍ أَرَأَيْتَ فِيهَا يَا ابْنَةُ الْقَوْمِ قَاضِيَا

(٢) الكتاب ١/٢٣٥، والمقتضب ٢/١٢٠، والخصائص ٢/٢٠٨، والمحتسب ٢/٢٦٦، وابن يعقوب

١٠٩/٦، واللسان (علق).

والإزار : ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن. والعِلْقَة : قميص بلا كمين تلبسه الجارية. يصف امرأة بأنها كانت صغيرة السن وقت إغارة ابن همام على هذا الحى من اليمن، وهو خثعم.

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْنَدٍ

وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

وكذلك لا يعمل الاسم المتضمن لحروف الفعل إذا كان اسماً لما يُفَعَّل

به أو فيه ، وإن أشعرَ بمعنى ذلك الفعل ، فلا تقول : أعجبنى دهنُ زيدٍ رأسه ، ورزقُ الله العبدَ ، وخبزُ زيدٍ دقيقهَ ، وما أشبه ذلك . فإن جاء من ذلك شئٌ فموقوفٌ على السماع ، ومؤولٌ أيضاً .

ويظهر من «الصيَمري» إجازةُ ذلك^(١) ، وهو مذهب مرجوحٌ لندوره

عن العرب ، وإمكان نصبه على إضمار فعل يدل عليه ذلك الاسم ، كأنه يقول : أعجبنى دهنُ زيدٍ يدُهْنُ رأسه ، أو ما معناه ذلك .

ومن ذلك قولُ الله تعالى : { أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا / أَحْيَاءُ ٤٣٧

وَأَمْوَاتًا }^(٢)

فالكِفَات : اسمٌ ما يُكْفَتَ به ، أى يُلَفُّ ويُحَفَظ ، وأولت على

إضمار الفعل .

وقيل : جعل الفارسيُّ من ذلك قوله تعالى : { وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ }^(٣) فـ

«شيئاً» عنده منصوبٌ بـ «رِزْقاً»^(٤) والرزق : اسم لما يُرْزَقه العبدُ عندهم .

فلذلك ردُّ عليه الناسُ ذلك ، وعدَّوه ذاهباً إلى نحو ما رأى «الصيَمري» .

ولاحاجة إلى الاعتذار عن الفارسي هنا إلا من جهة تعلُّقه بهذا

(١) التبصرة والتنكرة ٢٤٠/١ .

(٢) سورة المرسلات / الآيتان ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) سورة النحل / الآية ٧٣

(٤) الايضاح ١٥٥ .

النَّظْمُ ، فالشَّلُوبَيْنِ وغيره قالوا : يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «رَزَقًا» مصدراً ك (رَزَقَ) بالفتح ، ولا يكون في الآية بمنزلة (الطَّحْنِ) مع الطَّحْنِ ، و (الرَّعَى) مع الرَّعَى ، فلا حجة فيها على عملٍ مثل هذا ، فبحق ما أهمله الناظم هنا . والله أعلم .
والثالثة : أنه قال : «وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ» .

فأثبت له عملاً ما ، ولم يقل : إنه مثل المصدر في العمل ، وأنه يساويه ، تنبيهاً على أنه غير ملتزم للقول بإعماله مطلقاً ، كان مضافاً أو مجرداً أو مع أل ، بل الأمر في ذلك بعد في محل النظر ، وذلك أن السَّماع فيه إنما ورد بالمضاف كما تقدم تمثيله ، ولم يأت - فيما أحفظ - مثل : أعجبنى عطاءً زيداً ، (أو أعجبنى طاعة العبد ربّه ، أو ثواب المؤمن ، ولا مثل : أعجبنى العطاءً زيداً^(١)) ولا الثواب المؤمن ، ولا ما كان نحو ذلك .

وكذلك لا أحفظ مثل : أعجبنى مُعْطَى زيدٌ عمرًا ، ولا مُعْطَى عمرًا ، ولا المُعْطَى زيدٌ عمرًا ، ولا المُعْطَى زيداً ، ولا نحو ذلك .

ولم يأت المؤلف في «الشرح» من ذلك بمثال ، ولكنه قال في «التسهيل» :
إن اسم المصدر يعمل عمله^(٢) ، فظاهر هذا إعماله في جميع أحواله قياساً كالمصدر ، فتقول : أعجبنى العطاءً زيداً ، وعطاءً زيداً ، كما تقدم .

فالموضع - بلاشك - محتمل للقياس في جميع الأحوال ، أو قصره على ما ورد فيه . فلذلك - والله أعلم - لم يحتم بإطلاق القول في إعماله في الأحوال الثلاثة كالمصدر ، وهو أولى . فتبقى المسألة نظريةً إلى أن يرد مرجح لأحد الاحتمالين .

والرابعة أن اسم المصدر ضربان ، ضربٌ هو اسم جنس غير علم ،

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبت من (س) وحاشية الأصل .

(٢) التسهيل : ١٤٢ .

كالمثل المتقدمة . وكلامه فيه صحيح على التفسير المذكور .

وضربُ هو عَلم ، كَيْسَارِ المَيْسَرَةِ ، فى نحو قوله ، أنشده سيبيويه (١) :

فَقُلْتُ امْكُثْنِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا

نَجُحُ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَةً !

(بَرَّةٌ) للمَبَرَّةِ ، (فَجَارٍ) للفَجْرَةِ فى قول النابغة ، أنشده سيبيويه

أيضاً (٢) :

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

فلا تَعْمَلْ ، لأن مثل هذه الأسماء دالٌ على معنى المصدر دلالة تُغْنى عن

الألف واللام ، لكونها لا تتصرف تصرفاً فى الإضافة ، والشَّيَاع ، والألف

واللام ، وقَبُول الوصف ، والوقوع موقع الفعل ، فامتنع لذلك أن تعمل كالمصدر

وكلام الناظم يَنْتَظِم مثل هذا ، فيقتضى أنه قد يَعْمَل ، وذلك لا يصح .

والجواب أن كلامه ، وإن كان ظاهره الإطلاق ، مُقَيِّدٌ بما قُيِّدَ به

المصدر . من كونه يصلح فى موضعه الفعل مع (أَنْ) أو (مَا) إذ لا يصح أن يعمل

(١) الكتاب ٢٧٤/٣ ، والجمل ٢٣٥ ، وابن الشجرى ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٥٥/٤ ، والتصريح ١٢٥/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والدرر ٨/١ ، واللسان (يسر) .

طلب منها الإنتظار حتى يوسر فيستطيعا الحج ، فأنكرت ذلك عليه ، وقالت : أأنتظر هذا العام والعام القابل؟!

(٢) الكتاب ٢٧٤/٣ ، والجمل ٢٣٤ ، والخصائص ٢٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وابن الشجرى ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، والخزانة ٣٢٧/٦ ، والعينى ٤٠٥/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والدرر ٩/١ ، والأشمونى ١٣٧/١ ، وديوانه ٣٤ .

بقوله لزعة بن عمرو الكلابى ، وكان قد عرض على النابغة وعشيرته وبنيه أن يغدروا ببنى أسد ، وينقضوا حلفهم ، فأبى النابغة ، وجعل خطته فى الوفاء «برة» وخطة زرعة لما دعاه إليه من العذر وتقص الحلف «فجار» .

المصدر بشرطٍ وهو الأصل ، ويعمل اسم المصدر بغير شرطٍ وهو الفرع ،
لأنه لم يعمل إلا بمعنى المصدر ، فلا بد من تقييده بما تقيّد به المصدر ،
/ وإذ ذاك يَخْرُج اسم المصدر العَلَم ، إذ لا يصلح فى موضعه (أن) ٤٣٨
والفعل ، ولا (ما) والفعل ، فقد أغناه الشرط المتقدم عن إخراج العَلَم من
إطلاقه هنا ، فلا إشكال فى كلامه .

ثم قال :

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ

كَمَلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهُ

يعنى أن المصدر واسم المصدر إذا أُضِيفَ إلى معمولٍ من
معمولاته ، لا بُدَّ من جَرِّه لأنه مضاف ومضاف إليه ، أتيت بعد ذلك
بمعموله الذى يطلبه بعد الجرور ، وذلك إما منصوباً إن أُضِيفَ إلى
مرفوعٍ أو منصوب ، وإما مرفوعاً إن أُضِيفَ إلى منصوب ، وذلك بحسب
طلبه له .

فقد يضاف إلى ما هو مرفوع فى التقدير ، فيبقى ما عداه
منصوباً ، وقد يضاف إلى ما هو منصوب تقديراً ، فيبقى ما عداه مطلوباً
بِنَصْبٍ آخر أو برفع ، فنقول : أعجبنى ضَرْبُ زَيْدٍ عَمراً ، وأعجبنى إعطاءُ
زَيْدٍ الدراهم ، وضَرْبُ زَيْدٍ عمرو ، وما أشبه ذلك .

ثم هنا ثلاث مسائل :

أحداها أن كلامه يقتضى جوازَ إضافة المصدر إلى المنصوب
بَحَضْرَةِ المرفوع ، لأنه إذا قال : «كَمَلْ بِرَفْعٍ» دلَّ على أن المضاف إليه
المصدرُ غيرُ مرفوع ، إذ لا يرفع فعلٌ أو ما جرى مجراه مرفوعين على
غير جهة التَّبعية .

وهذا صريح فى جواز إضافة المصدر إلى المفعول بِحَضْرَةِ الفاعل ، وإلى الفاعل بِحَضْرَةِ المفعول .

أما هذا الثانى فسائق ، نحو : أعجبنى إكرامُ زيدٍ عمرا وفى القرآن المجيد { وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ^(١) } - { فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ^(٢) } وهو كثير .

وأما الأول فقليلٌ ضعيف ، قال الفارسى : لا يكاد يوجد إلا فى شعر ، لكن قد جاء منه فى الكلام شئٌ ، فروى عن ابن عامر أنه قرأ { ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكِيًّا ^(٣) } برفع «العبد» وتابعه ، وما ذاك إلا على نصب «الرحمة» والتقدير: أن ذكر رحمة ربك عبده زكريا ^(٤) .

وفى الحديث «حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ^(٥)» وهو تأويل بعضهم فى قول الله : { وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ^(٦) } وأجازه ابن خروفٍ أيضا ، وأنشد سيبويه ^(٧) :

-
- (١) سورة البقرة / آية ٢٥١ .
 - (٢) سورة البقرة / آية ٢٠٠ .
 - (٣) سورة مريم / آية ٢ .
 - (٤) لم أجدها فى البحر ولا الطبرى ولا المحتسب ولا كتب السبعة .
 - (٥) رواه مسلم فى كتاب الإيمان - باب السؤال عن أركان الإسلام ، حديث رقم ١٠ (٤٢/١) .
 - (٦) سورة آل عمران / آية ٩٧ .
 - (٧) الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وابن الشجرى ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٣/٢ ، ١٩٧ . الإنصاف ٢٧ ، ١٢١ ، والضمانة ٤٢٦/٤ ، والشعر للفرزدق (ديوانه ٥٧٠) والهاجرة : وقت اشتداد الحرفى الظهر . يصف سرعة الناقة فى سير الهواجر ، ويقول : إن يديها لشدة وقعها فى الحصى تتفيانه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كاللنانير إذا انتقدتها الصيرفى لينفى ردينها عن جيدها وخَصَّ الهاجرة لتعذر السير فيها

تَنْقَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
تَنْقَى الدَّرَاهِمَ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ

وَأُنْشِدُ الزَّجَاجِي (١) :

أَفْنَى تَلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ
فَرُعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ
وَجَعَلَ الْفَارَسِيُّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ الْحُطَيْتَةِ (٢) :
أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفٍ

لِعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّنُونِ وَكَيْفُ

وإنما أطلق الناظم القولَ بالجوازِ اتباعاً لسيبويه حيث قال : وإن
شئتَ حذفْتَ التنوينَ كما حذفْتَ في الفاعل - يعني : « في » اسمُ الفاعل -
وكان المعنى على حاله ، إلا أنك تجرُّ الذي يلي المصدرَ ، فاعلاً كان أو
مفعولاً ، لأنه اسمٌ قد كَفَفْتَ عنه التنوينَ ، كما فعلتَ ذلك بفاعلٍ ، ويصير
المجرورُ بدلاً من التنوينِ مُعَاقِباً له .

قال : وذلك قولك : عَجِبْتُ مِنْ / ضَرْبِهِ زَيْدًا ، إن كان فاعلاً ، أو ٤٣٩

(١) المقتضب ١٥٩/٨ ، والجمل ١٣٤ ، والإنصاف ٢٣٣ ، والمغنى ٥٣٦ ، والعيني ٥٠٨/٣ ،
والتصريح ٦٤/٢ ، والأشعري ٢٨٩/٢ ، واللسان (قفز) .

والشعر للأقيشر الأسدي . والتلاد : كل ماورثته عن آبائك ، ومثله : التالد والتلبد . والنشب :
العقار ، أو المال الأصيل من ناطق وصامت . والقرع : الضرب . والقوافيز جميع قاقوزه ، وهي
الكأس الصغيرة . والأباريق : جمع إبريق ، وهو ماكان له عروة فإن لم يكن له عروة فهو كوز .

(٢) الإيضاح ١٥٨ ، وابن الشجري ٣٥١/٨ ، وابن يعيش ٦٢/٨ ، والخزانة ١٢١/٨ ، وديوانه ٣٩ .

والبيت مطلع قصيدة له يمدح بها سعيد بن العاص الأموي لما كان والياً على الكوفة لعثمان بن
عقان رضي الله عنه . ويقال : رسم المطرُ الدار ، إذا عَقَّأها وصَيَّرَهَا رسماً .

والربيع : اسم زمان للربيع . والمصيف : اسم زمان للصيف . والشنون : مجازي الدمع من الرأس
إلى العين ، واحدها : شَنَنْ . والوكيف : سيلان الدمع أو المطر شيئاً فشيئاً .

من ضربه زيد ، إن كان المضمر مفعولاً .

قال : وتقول : عجبتُ من كِسْوةِ زيدٍ أبوه ، وعجبتُ من كِسْوةِ زيدٍ أباه ،
إذا حذفَت التَّوِينُ (١) .

فذلك إطلاقُ في الجواز كإطلاق الناظم . وما يُقال هناك يقال هنا . وإن
قيل : إن ذلك قليلٌ بالنسبة إلى العكس - فقلُّته لا تمنع من إطلاق الجواز ، فقد
جاء نثراً ونظماً .

وقد نبّه الناظم على الترجيح حيث قال : « كَمَلُ بَنَصْبٍ أو بَرَفْعٍ عَمَلُهُ » فقدم
النصب الذي يُكْمَلُ به ، وذلك - في الغالب - مع الإضافة إلى الفاعل .

وقد نصَّ علي الجواز أيضاً غيرُ سيبويه كالسيِّرائي وغيره .
والثانية أنه قال : « وَيَعْدُ جَرُّهُ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ بِكَذَا » فلم يعيِّن
للإضافة معمولاً من معمول ، بل أطلق القولَ في ذلك ، فاقترضى أن كل معمول
تصحُّ الإضافة إليه يجوز أن يقع هنا مضافاً إليه ، فيضاف إلى الفاعل ،
والمفعول به ، والظروف المتصرف ، ونحو ذلك .

فالمصدر ، إذ ذاك ، إما أن يكون لفعلٍ غيرِ مُتَعَدٍّ ، أو لفعلٍ مُتَعَدٍّ إلى
مفعولٍ واحدٍ ، أو إلى اثنين ، أو ثلاثة .

فإذا كان مصدرَ فعلٍ غيرِ مُتَعَدٍّ جاز فيه وجهان ، إضافتهُ إلى فاعله ،
وإضافتهُ إلى ظرفٍ مُتَّسِعٍ فيه ، فتقول : أعجبنى قيامُ زيدٍ اليومَ ، وقيامُ اليومِ
زيداً . وهذا من باب قوله تعالى : { بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } (٢)

وقد أجاز سيبويه أن تقول : عجبتُ من ضَرْبِ اليومِ زيداً ، كما تقول :

(١) الكتاب ١٩٠/١ .

(٢) سورة سبأ / الآية ٣٣ .

ياسارق اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ^(١)

ثم بيّن أنه ليس من باب :

* لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٢) *

فهذا جائز في الكلام ، ومثل البيت لا يوجد إلا في الشعر .

وإذا كان مصدر فعل متعدّ إلى واحدٍ جاز فيه ثلاثة أوجه ، إضافته إلى فاعله ، وإلى مفعول الأول ، وإلى الثاني ، وإلى ظرفٍ متّسعٍ فيه ، فتقول : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً اليوم ، وأعجبني ضربُ عمروٍ زيدُ اليوم ، وأعجبني ضربُ اليومِ زيدُ عمراً .

وإذا كان مصدر فعلٍ متعدّ إلى اثنين جاز فيه أربعة أوجه ، إضافته إلى فاعله ، وإلى مفعوله الأول ، وإلى الثاني ، وإلى ظرفٍ متّسعٍ فيه ، نحو : أعجبني إعطاء زيدٍ عمراً الدرهم اليوم ، وإعطاء عمروٍ زيدُ الدرهم اليوم ، وإعطاء الدرهم زيدُ عمراً اليوم ، وإعطاء اليوم زيدُ عمراً الدرهم .

وإذا كان مصدر فعلٍ متعدّ إلى ثلاثة مفاعيل جاز فيه خمسة أوجه ،

(١) الكتاب ١٧٥/١ ، ١٩٣ ، والخزانة ١٠٨/٣ ، وابن الشجرى ٢٥٠/٢ ، وابن يعيش ٤٥/٢ ، ٤٦

(٢) الكتاب ١٧٨/١ ، ١٩٤ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، ومجالس ثعلب ١٥٢ ، والإنصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ٤٦/٢ ، ١٩/٣ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ٦٦/٨ ، والخزانة ٤٠٦/٤ ، ومعجم البلدان (ساتيدما) .

والبيت لعمر بن قميّة (نيوانه ٦٢) وصدره :

* لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبِرَتْ *

رأت : يعنى بنته التى نكحها فى بيت قبله ، وهو قوله :

قَدْ سَأَلْتَنِى بِنْتُ عَمْرٍو عَنْ الْ

أَرْضِ الثِّى تُشْكِرُ أَعْمَلَامَهَا

وساتيدما : جبل . واستعبرت : بكت .

وكان عمرو قد خرج مع امرئ القيس ومعه بنته إلى ملك الروم ، فبكت من وحشة الغربة ، ولبعدها عن أراضى أهلها ، وبعده :

تذكرت أرضاً بها أهلها أخوالها فيها وأعمامها

وأُمثلتها بَيِّنَةٌ مما ذُكر .

والثالثة أنه قال : «كَمَلُ بَنَصِبٍ أَوْ بَرَفِعِ عَمَلُهُ» يريد أنك إذا أضفته إلى أحد معمولاته فإنك تأتي بما عداه على ما يستحق من رفع أو نصب ، فتقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً اليومَ ، وضربُ عمروُ زيدُ اليومَ ، وسائر ما تقدم من المثل .

وأيضاً فقوله : «كَمَلُ بُكَذَا» ، ولم يقل : «كَمَلُ بِالْفَاعِلِ أَوْ بِالْمَفْعُولِ» أو ما أشبه ذلك ليدخل في عموم الرفع ما يُرفع فاعلاً نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمروُ ، أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله حسبما تقدم من مذهبه ، نحو : أعجبنى قراءةُ اليومِ القرآنُ ، وركوبُ يومِ الجمعةِ الفرسُ . أو اسم «كان» وأخواتها نحو : أعجبنى كونُ أخيك عمروُ ، ونحو ذلك .

وليدخل / ما يُنصب مفعولاً به ، نحو : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً ، ٤٤ . أو خبر « كان » نحو : أعجبنى كونُ زيدٍ قائماً ، أو ظرفاً نحو : أعجبنى قيامُك اليومَ ، وقعودُك مكانَ زيدٍ ، أو حالاً نحو : أعجبنى مجيئُك راكباً ، أو مفعولاً له ، نحو : أعجبنى قيامُك إكراماً لزيدٍ . وغير ذلك من سائر ما يُنصب .

ويدخل له المجرور هنا لأنه في موضع نصب ، نحو : أعجبنى مكثُ زيدٍ في الدار ، ومروره بك ، وإعراضه عن زيد ، وخروجه من الدار ، وإتيانه إلى المسجد . وما أشبه ذلك .

إلا أن في قوله : «كَمَلُ» إشكالا ، لأنه إن أخذ بظاهر لفظه اقتضى وجوبَ التكميل ، والأُجوز إذا أُضيف المصدرُ إلى الفاعل ألا يُترك المفعول إن كان المصدر من متعدٍّ ، ولا إذا أُضيف إلى المفعول إلا أن يؤتى بالفاعل .

وذلك غير صحيح ، لأن حذف ما سوى المضاف إليه سائغ ، كان فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما ، إلا ما كان من باب «ظَنُّ» و «أَعْلَمُ» و «كان»

فإن الحذف هنالك غير سائغ لما تقدم .

فجائز أن تقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ ، وركوبُ الفرسِ .

ومن حذف المفعول في القرآن {فَاسْتَبْشِرُوا بَبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ^(١)} -
{وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ^(٢)} - {وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ
ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ^(٣)} - {وَلِإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ^(٤)} -
{وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ^(٥)} .

ومن حذف الفاعل {لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ^(٦)} - {وَهُوَ مُحَرَّمٌ
عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ^(٧)} - {وَأِنْ أُرِدْتُمْ اسْتِبدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ^(٨)} - {وَلَا تَهِنُوا فِي
أَبْتِغَاءِ الْقَوْمِ^(٩)} - {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ^(١٠)} - {قَالَ
لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ^(١١)} .

وأما نحو : أعجبنى ظنُّكَ عمرًا قائمًا ، وإعلامُك زيدًا كبشك السَّمينَ ،
وكونُ زيدٍ قائمًا ، ونحو ذلك ، مما هو خبرٌ ومخبرٌ عنه في الأصل - فلا يجوز

(١) سورة التوبة / آية ١١١ .

(٢) سورة التوبة / آية ١١٤ .

(٣) سورة هود / آية ١٠٢ .

(٤) سورة الرعد / آية ٦ .

(٥) سورة الروم / الآيتان ٤ ، ٥ .

(٦) سورة فصلت / الآية ٤٩ .

(٧) سورة البقرة / آية ٨٥ .

(٨) سورة النساء / آية ٢٠ .

(٩) سورة النساء / آية ١٠٤ .

(١٠) سورة النحل / آية ٩٠ .

(١١) سورة ص / آية ٢٤ .

الاقتصارُ فيه كما تقدم بيانه .

ويمكن أن يُجاب عنه بأنه يقصد إيجاب الإتيان بالمعمولات الباقية ،
وإنما أراد الإتيان بها على مقتضى أحكامها فى جواز الحذف ، فيكون
ذلك إحالة منه على حكم العوامل فى طلب الفضلات والعُمَد .
لكن هذا ينكسر له فى الفاعل ، فإنه جائز الحذف هنا ، ولا يجوز
حذفه مع سائر العوامل الطالبة له .

وقد يمكن الجواب عنه بأن يقال : لعله ذهب مذهباً من يرى أن
المصدر لابد له من فاعل ، فإن كان ظاهراً فذاك ، وإلا فهو منوئى فى
المصدر ، لكننا نقول : إذا كان الفاعل منوئياً لا يبقى له بعد الإضافة ما
يكملُّ به إلا منصوب ، ولا تكون إضافته أيضاً إلا إلى منصوب ، إذ المنوئى
لا يضاف إليه المصدر ، كما يضاف إلى غير المنوى .

أو يقال : قوله : «كَمَلُّ بِكَذَا» مثل قوله : «بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فى
الْعَمَلِ» فما قيل هناك يقال هنا . والله أعلم .

٤٤١

/ وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ

رَاعَى فى الاتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

تكلم هنا فى تابع المجرور والمضاف إليه المصدر خاصةً ، وذلك لأن
تابع معمول المصدر إذا كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بغير إضافة
المصدر إليه لا إشكال فيه ، لأنه على حكم سائر التوابع ، يُتَّبَعُ على
اللفظ، فتقول : مرورُكَ بزيدٍ الفاضلِ حَسَنٌ ، وضَرُّكَ عمرًا الكريمِ قبيحٌ ،
وأعجيبينى إكرامَكَ زيدَ الخياطِ .

وأما إذا كان معمول المصدر مضافاً إلى المصدر فله حكم آخر
يختص به ، فإن له لفظاً وموضوعاً ، فلفظه مخفوض بالإضافة ،

وموضعه مرفوعٌ إن كان فاعلاً معني ، أو اسم «كان» أو مفعولاً لم يسم فاعله
إن قدرته مصدر فعلٍ مبنى للمفعول ، أو منصوبٌ إن لم يكن كذلك .

فأخذ في بيان ما يلحق التابع بسبب ذلك ، فيريد أنك إذا أتبعْتَ ذلك
المجرورَ فلك الخيرةُ في إجراء التابع عليه ، أي تابعِ كان ، من نعت أو عطف أو
توكيد أو بدل .

فإن أجريته على لفظه فأتيت به مجروراً مثله فتقول : أعجبنى قيامُ زيدٍ
العاقلِ ، إن كان التابع نعتاً ، وأعجبنى قيامُ زيدٍ وأخيه ، إن كان عطفٌ نسق ،
وأعجبنى قيامُ أبى عبدِ الله زيدٍ ، إن كان عطفَ بيان ، وأعجبنى قيامُ الناسِ
كلُّهم ، إن كان توكيداً ، وأعجبنى قيامُ زيدٍ أبى عبدِ الله ، إن كان بدلاً .

وإن شئتَ أجريته على الموضع ، فأتيت به مرفوعاً أو منصوباً ، على
حسب ما أعطاه المعنى ، فتقول : قيامُ زيدٍ العاقلِ حسنٌ ، وعودُ زيدٍ وأخوه
قبيحٌ ، وأعجبنى قدومُ زيدٍ أبو عبدِ الله ، ومرودُ أبى عبدِ الله زيدٌ بك ، وأعجبنى
قيامُ الناسِ كلُّهم . وما أشبه ذلك .

وتقول أيضاً : أعجبنى ركوبُ الفرسِ الفارهِ ، على اعتبار اللفظ ، وركوبُ
الفرسِ الفارهِ ، على اعتبار الموضع ، وأن «الفرس» مفعولٌ لم يسم فاعله ،
وركوبُ الفرسِ الفارهِ ، على اعتبار حذف الفاعل من اللفظ ، وأن «الفرس»
مفعولٌ نوى فاعله ، أو ترك مع إرادته فى اللفظ : فهذه ثلاثة أوجه .

فإن قلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ العاقلِ ، فلك فى النعت هنا أربعة أوجه ،
الإتباع باعتبار اللفظ ، والرفع على أن «زيداً» فى موضع رفع على الفاعلية ، أو
على المفعول الذى لم يسم فاعله ، أو فى موضع نصب على المفعولية .

وعلى هذا الترتيب يجرى حكم سائر التوابع ، من العطف والتوكيد

والبدل، إذ لم يَخْصُ الناظم بهذا الحكم تابعاً من تابع ، وذلك صحيح .

ومن الحمل على الموضع ما أنشده سيبويه من قول الراجز^(١) :

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا

فـ «اللَّيَّان» و«الْقِيَان» معطوفان على الموضع على «الإفلاس» و

«الأصل» هذا فى العطف النَّسْقَى .

وقال ليبد فى النعت^(٢) :

حَتَّى تَهْجُرَ فِى الرُّوَّاحِ وَهَاجِهِ

طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقُّهُ الْمَظْلُومُ

/ فـ «المظلوم» نعت لـ «المُعَقَّب» وهو مرفوع ، لأن «المُعَقَّب» فى ٤٤٢

(١) الكتاب ١٩١/١ ، وابن الشجرى ٢٢٨/١ ، ٣١/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٦ ، والمغنى ٤٨٦ ، والعينى ٥٢٠/٣ ، والتصريح ٦٥/٢ ، والاشموني ١٩١/٢ .

والرجز لرؤية (ملحقات ديوانه ١٨٧) وينسب كذلك إلى زياد العنبرى .

وداينت : من المدائنة ، وهى البيع بالدين . والضمير فى قوله : «بها» عائد على الإبل .

وحسان : اسم رجل . والليان : مصدر : لويته بالدين لَيًّا وَلَيَّانًا ، إذا مصلته .

والأصل : أصل المال ، ولعله يعنى به الإبل ، لأنها أكرم أموالهم . والقيان : جمع قينة وهى الأمة مغنية كانت أو غير مغنية .

(٢) ابن الشجرى ٢٢٨/١ ، ٣٢/٢ ، والإنصاف ٢٣٢ ، ٣٣١ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، ٤٦ ، ٦٦/٦ ، والخزانة ٢٤٠/٢ ، والعينى ٣١٥/٣ ، والتصريح ٢٧٨/١ ، ٦٥/٢ ، والهمع ٢٩٢/٥ ، والدرر ٢٠٢/٢ ، والاشموني ٢٩٠/٢ ، واللسان (عقب) وديوانه ١٢٨ .

وتهجر : سار وقت الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر . والرواح : الوقت من زوال الشمس إلى الليل . وهاجه : أزعه ، ويروى «هاجها» والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش ، والبارز يعود إلى الأتان . والمعقب : الذى يطلب حقه مرة عقب مرة ، ولا يتركه . يصف حمار وحش وأتانه ، شبه به ناقته .

موضع رفع .

وعلى هذا المعنى حمل المؤلف قراءة الحسن (أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ
وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ^(١)) .

وأنشد معه (٢) :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْصَى وَأَمُّ كُلُّهُمْ

وَالصَّالِحُونَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

وفى الحديث «أمر بقتل الأبتَر وثو الطفيتين»^(٣)

والى الإتياع على الموضع ذهب جماعة . ورأى سيبويه الحمل على إضمار

فعل ، ذكر ذلك فى «باب المصدر الجارى مجرى فعله»^(٤)

قال ابن خروف : وكلاهما حَسَن . وعلى الإضمار حمل ابنُ جُنَى قراءة

الحسن ، أى : ويلعنهم الملائكة والناس أجمعون^(٥) .

وهما مذهبان متقاربان ، وسيأتى بيان وجه اختيار الناظم فى الباب بعد

(١) سورة البقرة / آية ١٦٦ .

وانظر المحتسب ١١٦/١ ، وشرح التسهيل (ورقة ١٥٨ - أ) .

(٢) شرح التسهيل (ورقة ١٥٨ - أ) وكتاب سيبويه ٢١٩/٢ ، والإنصاف ١١٨ ، وابن السجري ٣٢٥/١ ، ١٥٤/٢ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، ٤٠ ، ١٢٠/٨ ، والهمع ٤٥/٣ ، ٣٦٧/٤ ، والحماسة بشرح المرزوقى ١٩٥٣ . والمغنى ٣٧٣ ، والعيني ٢٦١/٤ .

والبيت من المجاهيل يدعو على سمعان جاره بأن تناله لعنة الله والناس كلهم ، لأن لم يرد حق الجوار

(٣) رواه البخارى فى «كتاب بدء الخلق - باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال» حديث رقم ٣٣١١ (فتح البارى ١/٢٥١)

والأبتَر : حية لينة خبيثة قصيرة الذنب . وثو الطفيتين : حية لها خطان أسودان يشبهان بالخصيتين . وقيل : الذى له خطان أسودان على ظهره .

(٤) الكتاب ١٨٩/١ .

(٥) المحتسب ١١٦/١

هذا إن شاء الله.

ومن ذلك أيضا قول امرئ القيس (١) :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيْضَهُ

كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ

يُضِي سَنَاهُ أَوْ مَصَابِيحُ رَاهِبٍ

أَهَانَ السَّلَيطَ فِي الذُّبَالِ الْمَفْتَلِ

يروى برفع «مصاييح» عطفاً على موضع «اليدين» ، وجَرَّهُ عطفاً على

لفظه . وقول النابغة (٢) :

(١) كتاب سيبويه ٢/٢٥٢ ، والمقتضب ٤/٢٣٤ ، والخصائص ١/٦٩ ، وابن الشجري ٢/٨٨ ،
والإنصاف ٦٨٤ ، وابن يعيش ٩/٨٩ ، والخزانة ٩/٤٢٥ .

والشعر من معلقته . والوميض : اللمعان الخفى . والحَبِيُّ : السحاب المعترض بالأمق ، أو
المتداني . والمكَلَل : المتراكب . شبه انتشار البرق وتشعبه بحركة اليدين وتقليبيهما .
والسنا : الضوء . والسليط : الزيت أو الشيرج . ومعنى «أهان السليط» أكثر من الإيقاد به .
والذبال : جمع ذبالة ، وهي الفتيلة .

يقول : هذا البرق يتلألأ ضوءه ، فهو يشبه في تحركه لمع اليدين ، أو مصاييح الرهبان التي
أميلت فقاتلها يصب الزيت عليها في الإضاءة .

(٢) ديوانه ٦٥ .

وانشق عنها : انكشف عن الناقة وتبين . وعمود الصبح : الخط المستطيل الذي يرى في وجه
الصبح . وجافلة : مسرعة ماضية في سيرها . والنحوص : الأتان التي لالبن لها ، ولا حمل بها .
شبه ناقته بها في قوتها وسرعتها وشدة سيرها .

والقائنص : الصائد ، واللَّحْم : الذى يأكل اللحم كل يوم ، أى إنه محظوظ لا يكاد يخيب وقيل :
اللحم هنا : القَرَم إلى اللحم ، فهو أحرص له على طلب الصيد . وتعيد : تعدل وتتفر . والاستن :
شجر أسود ، وأحدثها أستتة . وقيل : ثمرة لهذا الشجر . ومش الإماء الغواصي : شبه الاستن فى
سواد أسافله وطوله بإماء سود يحملن الحُرْمَ . ونووشوم : ثور وحشى يقوائمه سواد . وحوضى :
اسم موضع . والمنكرس : المتداخل المنقبض .

وأخضلت ديما : أى بلت الأرض بديم ، أى مطر دائم لين . وإنما قال «فى ليلة من جمادى» لأن
جمادى وافقت فى ذلك زمن الشتاء والبرد ، فلذلك خصها .

فَانْشَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الصُّبْحِ جَافِلَةً
عَنَوِ النَّحُوصِ نَخَافُ الْقَانِصِ اللَّحْمِ
تَحِيدُ عَنْ أَسْتَنْ سُدِّ اسَافِلُهُ
مَشَى الْإِمَاءِ الْغَوَادِي تَحْمِلُ الْحَزْمَا
أَوْنُو وَشُومَ بَخُوضَى بَاتَ مُنْكَرِسًا
فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى أَخْضَلَتْ دِيَمَا

فَقوله : «أَوْنُوْشُومِ» عطف على موضع «النَّحُوصِ» وهو كثير .

وقوله «وَجُرُّ» الأول ، فعلٌ أمرٌ ، و«ما» فى قوله : «مَايَتَّبَعُ» مفعول به .
ويحتمل أن يكون فعلٌ ما لم يسمَّ فاعله ، و«ما» ، مرفوع به ، وهو اسم
موصول عائده الضمير المستتر فى «يَتَّبَعُ» .

و«ما» فى «جُرُّ» مفعول «يَتَّبَعُ» فعل مبنى للمفعول ، كائنه قال : واجرُرِ
التابع للمجرور بالمصدر . ومن راعى محلَّ المجرور فأتبع على اعتباره ، من رفع
أو نصبٍ ، فذلك وجهُ حَسَنٍ .

إِعمال اسم الفاعل

اسمُ الفاعل هو الاسمُ الجارى على فعله المضارع فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا ، وفى مُقابلة الزائدِ بالزائد ، والأصلىِّ بالأصلى ، وتعيين الزيادة فى غير الثلاثى ، ماعدا زائدَ أولِ الكلمة ، مع كونه دالا على معنى الفعل وفاعله .

والنظر فيه فى أمرين :

أحدهما : الأبنية التى يأتى عليها قياسا ، والتى لا يأتى عليها قياسا .

والثانى : إعماله عملَ ماجرى عليه من الفعل . وكذلك المصدرُ ، والصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعل يُنظر فى كل واحدٍ منهما هذان النظران . وقد تعرّض الناظم فى هذا الموضع لكل واحدٍ منهما فى الثلاثة ، فتكلم أولاً فى إعمال المصدر ، فلما أتمَّ ما احتاج إليه فيه شرع الآن فى إعمال اسمِ الفاعل فقال :

كَفَعِلْهُ اسْمُ فاعِلٍ فى العَمَلِ

إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرَلٍ

٤٤٣

/ وَوَلَّى اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا

أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا

يعنى أن اسمِ الفاعل يعمل عملَ فعله الموافق له فى المادَّة والمعنى ، الجارى هو عليه فى التصريف ، كقولك ضارب ، ومُسْتَخَرَج ، فإنهما

يَعْمَلانِ عمل : يَضْرِبُ ، وَيَسْتَخْرِجُ ، فنقول : هذا ضاربٌ زيداً غداً ، كما نقول : هذا يضربُ زيداً غداً . وهذا مُسْتَخْرِجُ المالِ الآنَ ، كما نقول : هذا يَسْتَخْرِجُ المالَ الآنَ . وكذلك ما أشبههما .

لكن لما كان اسم الفاعل في العمل فرعاً عن الفعل ، والفرعُ أبداً لا يَقْوَى قوة الأصل - لم يعمل في كل موضع يعمل فيه الفعل .

وأيضاً فإنه لما كان عمله بالشَّبه بالفعل المضارع ، لجريانه عليه من جهة اللفظ والمعنى ، حتى حُمِلَ عليه المضارع في الإعراب - صار لا يعمل إلا مع تمام الشَّبه ، وكمال الحَمْل .

فلهذين الأمرين صار اسم الفاعل لا يعمل إلا بَقْيُودٍ أتى بها الناظم في قوله : «إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلٍ» إلى آخره .

وجملة القيود التي أتى بها في صِحَّة عمله هي : ألا يكون بمعنى الماضي ، وأن يَكِلَى استفهاماً ، أو حرفَ نداء ، أو حرفَ نفى ، أو أن يَأْتِيَ صِفَةً ، أو مُسْتَنْدأً إلى غيره .

والجامع لذلك كله شرطان :

أحدهما : ألا يكون اسم الفاعل بمعنى الفعل الماضي ، وذلك قوله : «إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلٍ» يريد ألا يكون زمانه ماضياً ، وإنما يكون بمعنى الحال أو الاستقبال .

فلو كان بمعنى الماضي لم يعمل ، فلا نقول هذا ضاربٌ زيداً أمس ، وإنما نقول : هذا ضاربٌ زيدٌ أمس ، مضافاً إضافةً تخصيصٍ لاتخفيف ، قال سيبويه : فإذا أُخْبِرَ أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوينِ البتَّة (١) .

(١) الكتاب ١/١٧١ .

يعنى أنه لابد من الإضافة المحضة ، لأنه إنما أُجْرِيَ مُجْرَى الفعل المضارع له ، كما أُجْرِيَ الفعل المضارع مُجْرَاهُ فى الإعراب ، حيث اشْتَبَهَا لفظاً ومعنى . قال : فكلُّ واحدٍ منهما داخلٌ على صاحبه . قال : فَلَمَّا أَرَادَ سِوَى ذَلِكَ المعنى جَرى مُجْرَى الأسماء التى من غير ذلك الفعل^(١) .

يَعْنَى : فلم يَعْمَلْ فيما بعده ، وإن كان فى المعنى مفعولاً ، إذ لم يُضَارِع الفعلَ فَجَرى مُجْرَى الأسماء الأجنبية ، فَأُضِيفَ إضافةً محضة .

وما تقررُ هو رأى البصريين . وزعم الكسائى أنه يجوز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى وإن كان عارياً من الألف واللام ، وكأنه اعتُبر معنى الفعل مجرداً مع أن فى القرآن (وَكَلَّبَهُمْ بِأَسِطَ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ^(٢)) وحكى هذا مارٌ بزیدِ أُمسِ .

وأيضاً فمن كلام العرب : هذا مُعْطَى زَيْدٍ درهماً أُمسِ ، وسيبويه قد مثل بباب «أعطى» ههنا ، وتكلم عليه^(٣) .

وحكى ابن خروف أن من كلام العرب : هذا ظانٌ زَيْدٍ شاخصاً أُمسِ ، وهى المسألة التى أوردها ابن جُنَى فى «كتاب القدر»^(٤) «وأن الفارسى انقطع فيها . وهذا كله ليس فيه حجة على ما قال .

أما الآية فمن باب «حكاية الحال الماضية» كقول تعالى : {فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ^(٥)} فهو بمعنى الحال إذًا ، وأما

(١) الكتاب ١/ ١٧١ .

(٢) سورة الكهف / آية ١٨ .

(٣) الكتاب ١/ ١٧٥ .

(٤) فى (س) «كتاب القدر» وفى (ت) «كتاب القدر» ، وما أثبتته من الأصل .

(٥) سورة القصص / آية ١٥ .

(هذا مارٌ بزیدٍ أُمسٍ) فقیل / : إنهم لَمَّا لم یُمكنهم الإضافة نَوَّوا . ٤٤٤
قال ابن خروف : وهذا ضعيف . قال : والأحسن أن تكون حكاية
حال كقوله (١) :

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُوبُنِي

فَمَضَيْتُ نَمْتُ قَلْتُ لَا يَغْنِينِي

وأما مسألة (هذا مُعْطَى زیدٍ درهمًا أُمسٍ ، وظانٌ زیدٍ شاخصًا
أُمسٍ) فسيأتى الكلام على ما فيها بعد إن شاء الله .
والشرط الثانى : أن يعتمد على شيء يأتى قبله ، واعتماده على
خمسة أمور :

أحدها : حرف نفى ، نحو : مامارٌ أنتما بزیدٍ ، وما ضاربٌ أنتما
عمرًا .

والثانى : حرف استفهام ، نحو : أضرابٌ أنت زیداً ؟

والثالث : حرف نداء ، نحو : يا طالعاً جبلاً ، وياضارباً عمرًا .

والرابع : أن يكون صفةً لموصوفٍ مذكورٍ أو مقدرٍ .

فأما المقدرُ فسيذكر بعد . وأما المذكور فنحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ
زیداً غداً .

والخامس : أن يكون مُسْنَدًا إلى مبتدأ ، لفظاً أو أصلاً ، فالمسند

إلى المبتدأ لفظاً نحو : زیدٌ ضاربٌ عمرًا . والمسند إلى المبتدأ أصلاً نحو :

(١) الكتاب ٢٤/٣ ، والخصائص ٣٣٠/٣ ، ٣٣٢ ، وابن الشجرى ٢/٢٠٣ ، والخزانة ١/٣٥٧ ،
والغنى ١٠٢ ، ٤٢٩ ، والعينى ٥٨/٤ ، والتصريح ١١١/٢ ، والهمع ٢٣/١ والدرر ٤/١ ،
١٩٢/٢ ، والأشمونى ١٨٠/١ ، ٦٠/٣ ، ٦٣ ،

وهو لرجل من سلول . يعنى أنه ينزل من يسبه من اللثام بمنزلة من لم يعنه ولم يقصده احتقاراً
له ، فهو لذلك لايرد عليه بالسباب .

إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْرًا .

فإن لم يعتمد على شيء من ذلك لم يعمل ، على مفهوم كلام الناظم ، فلا يقال : ضاربُ الزيدانِ أخاك ، إلا على رأى أبى الحسن^(١) . وقد تقدم الكلام على ذلك فى «باب الابتداء»^(٢) .

فإذا اجتمع ما ذكر من الشرطين فلا إشكال فى الجواز .

فمن ذلك فى القرآن {إِنَّ اللَّهَ بِأَلِغِ أَمْرِهِ^(٣)} - {وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ^(٤)} -
وَقُرْئِ {وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ^(٥)}

وأنشد سيبويه لامرئ القيس^(٦) :

إِنِّى بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِي

وَبِرِيشِ نَبْلِكَ رَائِشٌ نَبْلِي

(١) يعنى سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ) .

(٢) انظر : ١ / ٥٩٤ .

(٣) سورة الطلاق / آية ٣ .

وقراء السبعة الإحصاء عن عاصم بالتثوين والنصب ، وقراء حفص بالإضافة وانظر : السبعة لابن مجاهد ٦٣٩ .

(٤) سورة يوسف / آية ٢١ .

(٥) سورة يس / آية ٤٠ .

وانظر : البحر المحيط ٣٣٨/٧ .

(٦) الكتاب ١٦٤/١ ، والجمل ٩٨ ، وبيوته ٢٣٩ .

ورائش : من قولنا : راش السهم بريشه ، إذا ركب فيه الريش . والنبل : السهام ، لا واحد له من لفظه .

يقول له : أمرى من أمرك ، وهو اى من هواك . وهما متكلان ضريهما للمودة والمواصلة .

وَأَنْشُدْ لِرُؤَيْسٍ (١) :

بَدَالِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى

وَلَسَابِقاً شَيْئاً إِذَا كَادَ جَائِيَا

وَأَنْشُدْ أَيْضاً لِأَبِي الْأَخْوَصِ الرِّيَّاحِي (٢) :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً

وَلَنَا عِبَاءُ الْإِبْيَينِ غُرَابُهَا

وَأَنْشُدْ لِأَبِي الْأَسْوَدِ (٣) :

(١) الكتاب ١/١٦٥ ، ٣/٢٩ ، والجمل ٩٦ ، والخصائص ٢/٣٥٣ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ ، وابن يعيش ٢/٥٢ ، ٧/٥٦ ، والخزانة ٩/١٠٢ ، والمغنى ٩٦ ، ٢٨٨ ، والعيني ٢/٣٦٧ ، ٣/٣٥١ ، والهمع ٥/٢٧٨ ، وديوانه ٢٨٧ .

ومعناه : ظهر لى أنى لأستطيع أن أجلب لنفسى خيراً ، أو أدفع عنها شراً .

(٢) الكتاب ١/١٦٥ ، ٣/٢٩ ، والخصائص ٢/٣٥٤ ، والإنصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥٩٥ ، وابن يعيش ٢/٥٢ ، ٥/٦٨ ، ٧/٥٧ ، ٨/٦٩ ، والمغنى ٤٧٨ ، ٥٥٣ ، والخزانة ٤/١٥٨ ، والأشمونى ٢/٢٣٥ .

وينسب للفرزدق أيضاً (ديوانه ٢٣) .

ومشائيم : جمع مشئوم ، من الشؤم ، وهو الشر . وعشيرة الرجل : بنو أبيه الأقربون والجمع : عشائر . والناعب : الصائح ، اسم فاعل من النعيب ، وهو صوت الغراب ، وكانت العرب تتشائم به ، وتجعله نذيراً للفرقة وتصدع الشمل . والبين : الفراق .

يهجو بنى يربوع ، ويصفهم بالشؤم وقلة الخير والصلاح ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة إذا فسد ما بينهم ، ويروى «ولناعب» بالجر ، على تقدير الباء الزائدة فى «مصلحين» وانظر : الكتاب (٢٩/٣)

(٣) الكتاب ١/١٦٩ ، والمقتضب ١/١٩ ، ٢/٣١٣ ، والخصائص ١/١٢ ، والمنصف ٢/٢٣١ ، وابن الشجرى ١/٢٨٣ ، والإنصاف ٦٥٩ ، وابن يعيش ٢/٩ ، ٩/٣٤ ، والمغنى ٥٥٥ ، والخزانة ١١/٣٧٤ ، والهمع ٦/١٧٩ ، والدرر ٢/٢٣٠ ، وملحقات ديوانه ٢٢٠ .

ومستعتب : راجع بالعتاب على قبيح ما يفعل ، يعنى امرأة أغرتة بجمالها ، وعرضت عليه الزواج فتزوجها ، ثم وجدها على غير مازعمت له من حسن التدبير ، فهجاها بقصيدة منها البيت . وانظر : الخزانة ١١/٣٧٤ ، والأغانى ١١/١٠٧

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
 وَلَا ذَاكِرٍ لِلَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
 وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْهَذَلَى ^(١) :
 مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ
 حُبِّكَ النُّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبِّلٍ
 وَأُنْشِدُ لِلْعَجَاجِ ^(٢) :

* أَوَالِئَا مَكَّةَ مِنْ وَدْقِ الْحَمِّ *

ثم قال :
 وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفَ
 فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ

(١) الكتاب ١٠٩/١ ، والإنصاف ٤٨٩ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، والخزانة ١٩٢/٨ ، والمغنى ٦٨٦ ،
 والعيني ٥٥٨/٣ ، والأشمونى ٢٩٩/٢ ، وديوان الهذليين ٩٢/٢ وهو لأبى كبير الهذلى ، ويروى
 «فَشَبَّ» .

وَالْحَبْكُ : جمع حَبْكَ ، وهى الحبل يشد به على الوسط ، ومن السراويل : ما فيه التكة والنطاق :
 إزار تشده المرأة فى وسطها ، وترسل أعلاه على أسفله ، تقيمه مقام السراويل . والمهبل :
 الثقيل ، كأنه المدعو عليه بالهبل ، أى فقداه له يصف رجلاشهم القوآد نجيا ، وأن علة نجابته أن
 النساء حملن به ، وهن عواقد انطقهن ، ويزعم العرب أن الولد اذا حملت به أمه كرهاً خرج مذكراً
 نجياً .

(٢) الكتاب ٢٦/١ ، والخصائص ١٣٥/٢ ، ٤٧٣ ، والمحاسب ٧٨/١ ، والإنصاف ٥١٩ ، وابن
 يعيش ٧٤/٦ ، ٧٥ ، والعيني ٥٥٤/٣ ، ٢٨٥/٤ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والأشمونى ١٨٣/٣ ،
 والهمع ٧٧/٣ ، ٢٤٤/٥ ، واللسان (حمم) وديوانه ٥٩ .

وقبله : وَرَبُّ هَذَا الْبَلَدِ الْحَرَمِ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّيِّمِ
 والقاطنات : المقيمات . والبيت : الكعبة شرفها الله . والرَّيِّمُ : اللاتى يبرحنَ ويفارقن . والودق :
 جمع ورقاء ، وهى الحمامة التى لونها بين السواد والغبرة . والحَمِّ : الحمام ، رُخْمٌ على غير
 قياس .

هذا هو الضرب الثانى من كَوْن اسم الفاعل جارياً على مَوْصُوف ، وهو أن يكون الموصوف محذوفاً ، نحو : مررت بضاربٍ زيداً ، ومنه ما أنشده سيبويه (١) :

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمَوْتِكَ نُصْحَهُ
وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبٍ
وأنشد أيضا لعمر بن أبى ربيعة (٢) :
وَمِنْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ
إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضُ كَالْدُمَى
وأنشد للمرار الأسدى (٣) :

سَلِّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ
نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةِ مُتَعَيْسٍ

(١) الكتاب ٤٤١/٤ ، والهمع ٨٠/٥ ، والدرر ١٢٨/٢ ، والمغنى ١٩٨ ، والأغانى ١٠٥/١١ .
والبيت لأبى الأسود الدؤلى ، ديوانه (٩٩) وقيل : لمؤبد العنبرى ، وبعده :
ولكن إذا ما استَجَمَعَا عند واحدٍ فحَقُّ لَهُ مِنْ طَاعَةِ بَنَصِيبٍ
ومعنى البيت : أن العاقل قد يظن عليك بنصحه ، كما قد ينصحك غير اللبيب فلا ينفعك نصحه ،
ويعنى بذلك نذرة الناصح العاقل .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، والجمل ٩٧ ، والعينى ٥٢١/٣ ، وديوانه ٤٥١ وقيله :
وكم من قتيلٍ لأبياءٍ به دَمٌ ومن غلِقَ رَهْناً إذا ضَمَّه مَنَى
ومن شئٍ غيره : يعنى نساء غيره . والجمرة : موضع رمى الجمار بمنى . والبيض : النساء
البيض . والدمى : صور الرخام .

شبه النساء بها الآن الصانع لايُخْرُو سَعاً فى تحسينها ، وللهن من السكينة والوقار
(٣) الكتاب ١٦٨/١ ، ٤٢٦ ، والمحتسب ١٨٤/١ ، واللسان (عردس) . ومعطى رأسه : ذلول منقاد ،
يعنى البعير . وناج : سريع ، والنجاء : السرعة . والصهبة : بياض يضرب إلى الحمرة ، وذلك
علامة الكرم والغنى . والمتعيس والاعيس : الأبيض تخالطه شقرة .
يقول : سل همك اللازم لك بفراق من تهوى بُعْده عنك بكل بعير ترتحله للسفر ، هذه صفته .

وإنما عمل هنا وإن لم يَجْرِ على موصوفٍ فى الظاهر لأنه فى التقدير جارٍ عليه ، فصار كالجارى حقيقة ، فلذلك قال : «وقَدْ يكونُ نعتٌ محذوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ كَذَا» أى صار لأجل هذا الجريان المقدَّر يعمل عملَ فعله .

وإنما يُحذف الموصوف / إذا عُرِف ، وإلَّا فمررتُ بقائمٍ - لايجوز ، ٤٤٥ فلا بد أن يكون معروفاً ، بأن تكون الصفةُ مختصةً ، كمررتُ بعاقِلٍ ، فكذاك هنا .

هذا بيان ما ذكّر من شرط الإعمال . وقد بقى فى كلامه دَرَكٌ من أربعة أوجه :

أحدها : أن اسم الفاعل بمعنى الماضى قد أخرجه عن حكم العمل ، وهذا العمل المنفَى ظاهرُهُ أنه الرفع والنصب لفظاً أو محلاً ، فلا يعمل رفعاً ، أعنى فى الظاهر أو ما جرى مجراه ، ولا نصباً أيضاً .
أما كونه لا يعمل نصباً فظاهر . وأما كونه لا يعمل الرفع المذكور ففيه نظر ، فقد قال بعض النحويين : إن الخلاف إنما وقع فى النصب ، وأما الرفع فيجوز باتفاق ، فتقول : مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه أمسٍ ، بجر «ضاربٍ» ورفع «الأب» على الفاعليه .

واحتجَّ على ذلك بأن قال : لاخلاف فى أن اسم الفاعل بمعنى الماضى إذا جرى على مَنْ هو له - يرفع المضمر ، فإذا رَفَعَ المضمر يَرْفَع الظاهر ، إذا جرى على غير مَنْ هو له .

وهذا النحو نَحَا ابنُ عُصْفُورٍ حسبما وقع له فى تقييد الصفار^(١)

(١) سبقت ترجمته .

عنه . فإذا كان الأمر على ما وصفه فكيف يُطلق الناظم القول بالعمل ، ثم يَسْتَتِيّ الذى بمعنى الماضى ، فإذا لا يرفع الظاهر ولا الضمير المنفصل ، وذلك غير مستقيم . أما رفع الضمير المستتر فلا كلام فيه ، لأنه لازم لكل صفة، من حيث الاشتقاق أو الجريان مجرى المشتق . فالحاصل أن كلامه مُعْتَرَض .

والثانى : أنه ذكر شرط الاعتماد ومواضعه ، ولم يُوفِ بها ، إذ عادة النحويين أن يَزِيدُوا فيها : أن يقع اسم الفاعل حالاً لندى حال ، أو صلةً لموصوف . أما وقوعه صلةً فذلك لا يكون إلا مع الألف واللام ، فذلك هو الموصول، وسيدكره

وأماً وقوعه حالاً فلم يذكره ، وقد كان من حَقِّه ذلك ، لصحة قولك : مررتُ بزيدٍ ضارباً عمرًا ، ومنه قول أبى الأسود (١) :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ

ولا ذَاكَ رَأَى اللَّهَ إِلَّا قَلِيلاً

فإذا ثبت هذا فكلامه يقتضى أنه لا يعمل بذلك الاعتماد ، وذلك لا يستقيم باتِّفاق .

والثالث : أنه ذكر شرطين ، وترك ثلاثة شروط .

أحدها : أَلَا يُصَغَّرُ ، فلا يقال : هذا ضَوْ يَرْبُ زَيْدًا ، وما حُكِيَ من قولهم : أنا مُرْتَحِلٌ فَسَوْيَرٌ فَرَسَخًا - فشاذ .

وأيضاً فلاحجة فيه ، لأن الظرف والمجرورات يعمل فيها رائحة الفعل ، ولذلك أيضا ساغ : أنا مارٌ بزيدٍ أَمْسَ .

(١) سبق الاستشهاد به .

والثانى : الأيوصف قبل العمل ، فلا يقال : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً .
نَصٌّ عليه سيبويه وغيره .

فإن جاء من ذلك شيءٌ فشاذ ، كقول طُفَيْلٍ ، أنشده الفارسي ،
وقال : أنشدنيهِ أبو إسحاق (١) :

وَرَاكِضَةً مَا تَسْتَجِنُ بِجُنَّةٍ
بَغَيْرِ حِلَالٍ غَادَرَتْهُ مُجَعْفَلٍ
وقال بشر بن أبي خازم (٢) :

إِذَا فَاقِدٌ خُطْبَاءُ فَرَخَيْنِ رَجَعَتْ

ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ

مع أنه قد يُتَأَوَّلُ على حذف الجار ، أى على بَغَيْرِ حِلَالٍ ، وعلى
فَرَخَيْنِ . ويتعلّق الأول باسم فاعل صفة / والثانى بـ «رَجَعَتْ» أو يُنْصَبَانِ ٤٤٦
بفعل يفسره اسم الفاعل ، فلا يكون فى ذلك حجة .

والثالث : أَلَّا يُجْرَى مُجْرَى الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ ، فإنه إذ أُجْرَى

مُجْرَاهَا لم يعمل على حال ، فتقول : هذا ضاربٌ زيدٍ ، كما تقول : هذا
صاحبٌ زيدٍ ، أو : هذا أخو زيدٍ .

(١) اللسان (جعفل ، حلل) .

والراكضة : من ركض الدابة ، إذا ضرب جنبيها برجله . وتستجن : تستتر . والجنة : ماوارك
من السلاح ، واستترت به منه . والحلل : مركب من مراكب النساء والمجعفل : المقلوب .

(٢) العينى ٥٦٠/٣ ، والأشمونى ٢٩٤/٢ ، واللسان (فقد) بوليس فى ديوانه . والفاقد من الخطباء
والبقر والحمام : التى شبع ولدها ، ومن النساء : التى مات زوجها أو ولدها أو حميمها .
والخطباء : من الخطبة ، وهو لون يضرب إلى الكرة ، مشرب حمرة فى صفرة . ورجعت : قطعت
الصوت . والخليط : المخالط . والمباين : المفارق .

نَصُّ على ذلك سيبويه^(١) ، ولا أعلم فيه خلافا .

ولم يَنْصُ الناظم على شئ من ذلك ، فلا جَرَمَ أنه قاصر .

والجواب عن الأول أن المراد عملُ الرفع والنصب ، وأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل نصباً ولا رفعاً ، أعنى رفعَ الظاهر ، وما حكى ذلك المتأخرُ من الاتفاق لا يثبت .

وأما رفعه للضمير المنفصل إذا جرى على غير من هو له فإنما أبرز لضرورة اللبس ، ومع ذلك فهو بمنزلة الضمير المتصل . ألا ترى أنك لا تقول : ماضيتُ إلا إِيَّايَ ، كما تقول : ضَرَيْتُنِي ، فلا يتعدى فعلُ الْمُضْمَرِ المتصل إلى مُضْمَرِهِ ، متصلاً كان أو منفصلاً ، فلم يُعتبر بانفصاله هنا ، ولم يُلْحَق بالظاهر فيجَاز كما جاز : ما ضربتُ إلا نفسي .

فهذا واضح في أن انفصال الضمير لا يصيِّره كالظاهر من كل وجه . وإذا كان كذلك لم يصح أن يقاس الظاهر على الضمير المنفصل .

وأيضاً لو صَحَّ قياس الظاهر على الضمير لصَحَّ في نحو : مررتُ بقاعِ عَرَفِجِ كَلْهُ^(٢) ، وفي : مررت بقومِ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ^(٣) ، وبإباه أن يرفع الظاهر . وكذلك (أفعل التفضيل) فإنه يرفع الظاهر بلا شرط ، كما يرفع الضمير كذلك . وهذا كله غير صحيح .

فإطلاق الناظم في العمل ، وتحُرُّزه من الذي بمعنى الماضي ، وأنه لا يعمل

(١) الكتاب ٢ / ٢٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٤ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ٣١ .

رفعاً ولا نصباً ، صحيحٌ جارٍ على الطريقة^(١) .

وعن الثاني أن وقوعه حالاً فى معنى وقوعه خبراً ، لأن الحال خبرٌ من الأخبار . وأيضاً فأصله النعت ، إلا إنه لما لم يصح جريانه على الموصوف للاختلاف نُصب ، فهو راجع إلى جريانه نعتاً لمنعوت .

وعن الثالث أن اشتراط عدم التصغير وعدم الوصف مختلفٌ فيه ، فالكسائى يجيز الأعمال مع وجود الأمرين . وغيره يمنع ، فيمكن أن يكون الناظم ذهب إلى مذهب الكسائى محتجاً بما احتج به ، وهو بعيد . والأظهر أن ذلك ممّا نَقَصَه . فلو قال مثلاً بعد قوله : «وَوَلَّى أَسْتَفْهَامًا» إلى آخر الشَّطْرَيْنِ :

غَيْرَ مَصْغُورٍ وَلَا قَبْلُ وَصِفُ

كذا إذا جَا نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفَ

يعنى : قبل العمل - لصلح^(٢) القانون ، ولم يُخَلِّ إسقاطُ قوله : «فَيَسْتَحِقُّ العملَ الذى وَصِفُ» لأن قوله فى البيت المُصْلَح به : «كذا إذا جَاء» يؤدِّى معناه . وأما عدم جريانه مجرى الأسماء فاشتراطه مستفادٌ من قوله أول الباب : «كَفَعْلِهِ اسمُ فاعِلٍ فى الْعَمَلِ» فإن اسم الفاعل فى الإصطلاح إنما يُطلق على ما كان فيه معنى الفعل باقياً مُستفاداً ، بخلاف ما تُنَوِّسِي فيه معنى الفعل ، فإنه لا يسمَّى اسم فاعل حقيقة ، كما لا يسمَّى «صاحب» اسم فاعل .

فإذا ثبت هذا فلا دَرَكَ بذلك على الناظم . والله أعلم .

وجميعُ ما ذكر إنما هو فيما إذا كان اسم الفاعل مُعَرِّى عن الألف

(١) فى الأصل ، و (ت) «على الظرفية» وهو تحريف . وما أثبتته من (س) وحاشية الأصل

(٢) فى (س ، ت) «لصح» .

/ واللام . فأما إن كان ذا ألفٍ ولامٍ فله حكمٌ آخر في الإعمال ، ذكره في ٤٤٧ قوله :

وإن يَكُنْ صَلَةً أَلْ فَفِي الْمَضْيِ

وغيره إعماله قد ارتضى

يعنى أن اسم الفاعل إذا وقع صلة (أل) لم يحتج في إعماله إلى اشتراط ما تقدم ، من كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، بل يعمل عمل فعله مطلقا ، كان بمعنى الماضي أولاً ، فتقول : أعجبنى الضاربُ زيدا أمس ، كما تقول : أعجبنى الضاربُ زيدا الآن أو غداً .

وسبب ذلك أنه وقع موقعاً يجب فيه تأوله بالفعل ، كما يجب أن تؤول الألف واللام بـ«الذى» و«التى» أو غيرهما من الموصولات ، فكأن اسم الفاعل إن ذاك عاملٌ بالنيابة لآبَا لشبهه . وإذا كان كذلك فالماضى وغيره في ذلك سواء .

ثم هنا مسألتان : إحداهما : أنه قال : «ففى المضى وغيره» ففيه تصريح بأن ذا الألف واللام يكون بمعنى الحال والاستقبال ، ويستعمل كذلك ، كما يكون بمعنى الماضي .

وهذا رأى الأكثر ، وذهب الرمانى ^(١) وجماعة إلى أن اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لا يكون عاملاً إلا بمعنى الماضي .

والحامل لهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر اسم الفاعل المقرون بهما لم يقدِّره إلا بالذى فعَل . قال في أبواب « الاشتغال » : ومما لا يكون

(١) هو أبو الحسن على بن عيسى بن على الرمانى ، كان إماماً في العربية ، علامة في الأدب ، في طبقة الفارسي والسيرافي ، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد . صنف : التفسير ، والحدود الأكبر والأصغر ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح سيبويه وغيرها (ت ٣٨٤هـ) .

فيه إلا . الرفعُ : أعبدُ الله أنت الضاربُ؟ لأنك إنما تريد معنى : أنت الذى ضربته^(١)؟ وقال فى بابٍ من أبواب «اسم الفاعل» : «هذا بابٌ صار فيه الفاعل بمنزلة الذى فعَل فى المعنى» . ثم قال : وذلك قولك : هو الضاربُ زيداً ، فصار فى معنى الذى ضربَ زيداً ، وعَمِلَ عَمَلَهُ^(٢) . ولم يُعْرَجْ على معنى الحال والاستقبال .

وأجاب السِّيرافى وغيره عن هذا بأنه قد استقرَّ عمله بمعنى الحال والاستقبال دون الألف واللام ، فلا يشك أحد أنه إذا عَمِلَ بمعنى الماضى أنه بمعنى الحال والاستقبال أُولَى بذلك .

وأيضاً فالإعمال فيه لا بمعنى الحال شهيرٌ فى كلام العرب وفى القرآن الكريم ، كقوله تعالى : {وَالْحَافِظِينَ فُرُجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ^(٣)} وقوله : {وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ^(٤)} وقوله : {وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ^(٥)} وذلك كثير . وقال عمرو بن كلثوم^(٦) :

-
- (١) الكتاب ١٣٠/١ .
(٢) المصدر السابق ١٨١/١ .
(٣) سورة الأحزاب / آية ٣٥ .
(٤) سورة النساء / آية ١٦٢ .
(٥) سورة الحج / آية ٣٥ .
(٦) من معلقته ، شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى (٤١٩) والصفو والصفاء : ضد الكدر ، وصفوة كل شئ : خالصه . وقد ضرب الماء مثلاً ، يريد أننا نقلب على الأفضل من كل شئ فنحوزه ، ولا يصل الناس إلا إلى ما ننتفيه ولا نريده ، لعزنا وامتناع جانبنا .

وَأَنَا الشَّارِبُونَ الْمَاءَ صَفْوًا
وَيَشْرَبُ غَيْرُنَا كَدِرًا وَطِينًا
وَأُنْشَدَ سِيبَوِيه، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مُصْنُوعٌ^(١) :
هُمْ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ
إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

وإذا كان كذلك لم يصح أن يُجعل كلام سيبويه على ظاهره مع كثرة ما جاء بخلافه، فَيَبْعُدُ غاية البُعد أن يغيب مثل هذا عن سيبويه، مع تبحره واتساع حفظه واطلاعه.

والثانية : أنه قد ظهر من كلامه أن إعمال ذي الألف واللام إعمالٌ صحيح، على حد إعمال الفعل، لقوله : «إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى». وهو رأى الجمهور، ونقل السِّيرافي عن الأخفش أن نصب نحو : الضاربُ زيداً - إذا كان ماضياً - كنصب «الوجه» في (الحسن الوجه) يريد على التشبيه بالمفعول به، لا على المفعولية الصحيحة.

وجه ذلك عنده أن اسم الفاعل بمعنى الماضي / أصله ألا يعمل، ٤٤٨ وأن يضاف إلى ما هو مفعول^(٢) في المعنى إضافة تخصيص، فإذا دخلت الألف واللام امتنعت الإضافة، واحتيج إلى ذكر المفعول للفائدة الحاصلة به، فنُصِبَ تشبيهاً.

(١) الكتاب ١/١٨٨، وابن يعيش ٢/١٢٥، والخزانة ٤/٢٦٩، والهمع ٥/٣٤٢، والدرر ٢/٢١٥.

ومحدث الأمر : حادثه. والمعظم : الأمر يعظم دفعه.

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، و(ت) وأثبتها من (س) وحاشية الأصل.

وما قاله قد يُشعر به كلامٌ سيبيوي، ولكنه لا ينهض عُذراً لما قال، إذ قد تقدّم أن عمله ليس بالشبّه، إذ لا شبّه له بالفعل إذ ذاك إلا من جهة المعنى، ولو كان الشبّه المعنوي كافياً لكفى في إعماله بمعنى الماضي مجرداً عن الألف واللام، فكنت تقول : هذا ضاربٌ زيداً أمس، وهو رأى الكسائي .

فلمّا لم يكن كذلك دلّ على أن الشبّه غيرٌ معتبرٌ هنا، وأنه إنما عمل بالنيابة، وإذا ثبت ذلك، وكان إعمال النائب إعمالاً صحيحاً، كضرباً زيداً، وما أشبه ذلك - فالواجب هنا كذلك، فالأظهر مانصٌ عليه الناظم.

وقوله : «ففى المضى» يحتمل أن يتعلق باسم فاعل حال من ضمير «ارتضى» أى إعماله قد ارتضى كائناً فى المضى، وهو على حذف المضاف، تقديره : فى ذى المضى، أو بفعلٍ مضمر يفسره المصدر الذى هو «إعماله» والتقدير : فيعمل فى المضى إعماله فيه قد ارتضى.

فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ

فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بِدِيلٍ

فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ

وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعُولٍ

هذا فصل «أمتلة المبالغة» وحكمها.

وهى خمسة ، ابتدأ الكلام على ثلاثةٍ منها، وهى (فَعَالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعُولٌ) لكونها فى كثرة الاستعمال هنا أدخل من الباقين.

ويعنى أن هذه الأمثلة بدلٌ من اسم الفاعل، وعوضٌ منه من جهة المعنى، لكن حيث يُقصد الإخبارُ بالمبالغة فى كثرة الفعل، فهى مُشعرة بكثرة وقوع

الفعل الذي يُقال بسببه للفاعل : فاعل.

وهذا معنى قوله : «في كَثْرَةٍ» أى موضع كثرة الفعل، فـ (قَوَامُ) معناه : قائمٌ كثيراً، و(ضُرُوبُ) معناه : ضاربٌ كثيراً، و (مِنْحَارُ) معناه : ناحرٌ كثيراً. فإن قيل : فإذا ليس واحدٌ منها بدلاً عن اسم الفاعل من جهة المعنى، إذ كان اسم الفاعل لا إشعار له بكثرة ولا مبالغة، بخلاف هذه الأمثلة، فكيف يصح أن يقول : إنها بَدَلٌ عنه؟

فالجواب أن اسم الفاعل دالٌّ على مُطلق الفعل، كان كثيراً أو قليلاً، فيقال : (فاعل) لمن تكرر منه الفعل وكَثُرَ، ولن وقع منه فعلٌ ما، لكنه من جهة وَضْعِهِ لا إشعار له بخصوص فعل، فإذا أرادوا أن يُشْعِرُوا بالكثرة وَضَعُوا لها مثلاً دالاً عليها فقالوا: (فَعُول) أو (فَعَال) أو (مِفْعَال).

فـ (فَعُول) في الحقيقة إنما هو بَدَلٌ من (فاعل) المراد به الكثرة، وليس بدلاً من (فاعل) مطلقاً. وكذلك سائر الأمثلة.

وإذا فُهِمَ هذا تبَيَّنَ أن كل واحد منها بدل من (فاعل) في المعنى، فظهر أن قوله : «عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ» صحيح، أى عن (فاعل) الموضوع في موضع الكثرة، ولذلك قال : «في كَثْرَةٍ» إذ ما قال : إنه / بدل عن (فاعل) ٤٤٩ إذا كان في موضع الكثرة. ويتحرَّرُ بهذا القيد من هذه الأمثلة إذا لم يُقْصَدَ بها كثرة الفعل العلاجي، فإنها لا تجري^(١) مجرى اسم الفاعل في العمل، وذلك أن هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام :

(١) في الأصل، و (ت) «فإنها تجري» والصواب ما أثبتته من (س) وحاشية الأصل.

أحدها : هذا الذي شَرَعَ فيه.

والثاني : أن تأتي للمبالغة في الصفة، لا في كثرة الفعل، ك (مِحْسَانٍ) إذ كان عند سيبويه في معنى : ما أحسنه^(١)، وكذلك إذا دخلها معنى النسب، نحو: قَوْل، ومِقْوَال، فإن معناها المبالغة في القول وتكثيره، لكن لأعلى معنى الفعل، بل على معنى : ذي كذا، كأنه يقول : ذو قَوْل، أو على الياء، كأنه يقول : قَوْلِي، في : قَوْل، ومِقْوَال، وضَرْبِي، في : ضَرْوب.

فهذا كله ليس على معنى الفعل العلاجي، كحائضٍ وطامثٍ، ولذلك لا تدخلها الهاء للمؤنث، فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلاً، لما دخله من معنى النسب، كما لا يعمل نحو : تَمَّار، وفَكَّاه، ونَهَر، وفي قول الشاعر^(٢):

* لَسْتُ بِلَيْلَى وَلَكِنِّي نَهْرٌ *

ومثل ذلك كثير، وهو الذي يُذكر في باب «المذكر والمؤنث».

والثالث : أن تأتي لغير مبالغة أصلاً، نحو : كَرُمَ فهو كَرِيمٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ، وصَدَى فهو صَدٍ، وكَلَفَ، فهو كَلِفٌ وما أشبه ذلك، مما هو جارٍ على فعله قياساً، أعنى في البناء .

فهذا القسم أيضاً لا يعمل عمل اسم الفاعل، إذ ليس بمقصودٍ به تكثيرُ الفعل، وإنما هو من بابٍ آخر.

فمن هذا كله تحرَّزْ بقوله : «في كَثْرَةٍ عن فاعلٍ بَدِيلٌ» ، إذ ليس جميعُ هذا

(١) الكتاب ٩٨/٤.

(٢) الكتاب ٣٨٤/٣، ونوادر أبي زيد ٢٤٩، والعيني ٥٤١/٤، والتصريح ٣٣٧/٢، والأشمونى ٢٠١/٤، واللسان (نهر، ليل) ويَعده :

* لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أُبْتَكِرُ *

والإدلاج : سير الليل كله. يقول : أسير بالنهار، ولا أستطيع سرى الليل.

بديلاً عن (فاعل) فكان مضطراً إلى إخراجِه.

فإن قيل : لم أتى بهذا كُلهُ، وكان أخصراً أن يقول كما قال غيره : إن أمثلة المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل؟

قيل : فائدته أمران :

أحدهما : ماتقدم من إخراجِه تلك الأمثلة التي على معنى النسب أو التعجب، فإنها للمبالغة والكثرة، لكنها لاتقتضي كثرة فعلٍ علاجِي.

والثاني : أن هذه المقدمة علّةٌ واعتذار لعمل هذه الأمثلة عمل الفعل، وهي غير جارية على الفعل، ولا تامّة الشبّه به، إذ لم تُشبّهه إلا في المعنى خاصة، والشبّه المعتبر عند الجمهور إنما هو اجتماع الشبّهين، المعنوي واللفظي، ولذلك لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي.

فكأن القائل يقول : كيف أُعْمِلْتُ هذه الأمثلة، وليست شبيهةً بالمضارع، ولا جاريةً عليه جريان اسم الفاعل، فاعتذر عن هذا بأن هذه الأمثلة موضوعة في موضع اسم الفاعل التامّ الشبّه، فكأنها إنما تعمل بالنيابة.

فلأجل هذا القصد أتى بالفاء المقتضية للعلّة، في قوله : «فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ من عملٍ» أي إنه بدلٌ منه، فيعمل لذلك عمله، وهو ظاهر.

وقسم الناظم هذه الأمثلة قسمين :

أحدهما : مايعمل كثيراً، فهو مما يكثر استعماله، وذلك (فَعَالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعُولٌ).

والثاني : مايعمل بقلّة، وهو (فَعِيلٌ، وفَعِلٌ).

ودلّ على ذلك قوله : «وفي فَعِيلٍ قَلٌّ ذا وفَعِلٍ فقَيِّدٌ هذين بالقلّة، وأطلق القول فيما تقدم، فدل على أنها في باب الإعمال كثيرة الاستعمال.

فأما الأول فمثال (فَعَالٍ) فيه قولك : أنا ضَرَّابٌ زِيداً، وَقَتَّالُ
الأبطال.

وحكى سيبويه : أما العَسَلُ فأننا شَرَّابٌ^(١).

/ وأنشد للقلَّاح^(٢) :
٤٥٠

أخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جَلَّالَهَا

وَلَيْسَ بَوَلَّاجٍ الْخَوَالِفِ أَعْقَالاً

وأنشد أيضاً لرؤبة^(٣) :

* بِرَأْسِ دِمَآغٍ رُعُوسَ الْعِزِّ *

ومثال (مِفْعَالٍ) قولك : أنا مِضْرَابٌ زِيداً، ومن كلامهم : إنه لمنْحَارٌ

بوائِكَها^(٤)، ومثال (فَعُولٍ) قولك : أنا ضَرُوبٌ زِيداً، وأنشد سيبويه لذي

(١) الكتاب ١١١/١.

(٢) الكتاب ١١١/١، والمقتضب ١١٣/٢، وابن يعيش ٧٠/١، والتصريح ٦٨/٢، والهمع ٨٦/٥، والدرر ١٢٩/٢، والأشعري ٢٩٦/٢، والعيني ٥٣٥/٣.

وأخو الحرب : الملازم لها، والمتهىء المستعد. والجلال : جمع جُلٍّ (بالضم) وأصله مايلبس المحارب من سلاح كالدرع ونحوها. والولاج : الكثير الدخول في البيوت يتردد فيها، من ضعف همته وعجزه والخوالف : جمع خالفة، وهى عمود في مؤخر البيت. والأعقل : الذى تصطك ركبته في المشى ضعفاً أو خلقة.

(٣) الكتاب ١١٣/١، وديوانه ٦٤.

وهو من أرجوزة يمدح بها أبان بن الوليد البجلي. والدمآغ : مبالغة دماغ، وهو الذى يبلغ بالشجة إلى الدماغ. والمراد رؤوس العز رؤوس أهل العز.

(٤) الكتاب ١١٢/١، والبوائك : جمع بانكة، وهى السمينة الحسنه.

الرمة^(١):

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ

مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشُّبْحِ يَنْهَضِ

وأنشد أيضاً، وهو منسوب في الكتاب لأبي نُؤَيْبٍ، قال السِّيرافي : وإنما

هو للراعي^(٢):

قَلَى دِينَهُ وَاهْتِاجَ الشُّوقِ إِنَّهَا

على الشوقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيَّوْجُ

وأنشد لأبي طالب بن عبدالمطلب^(٣):

(١) الكتاب ١/١١٠، والحيوان ٤/٢٤٧، وديوانه ٢٢٤.

يصف ظليماً، وهو ذكر النعام. والشبح - بالسكون - لغة في الشبح بفتحها، وهو مابداك شخصه غير جلي من بعد، وشبح الشيء كذلك : ظله وخياله.

يقول : يلقي نفسه على البيض حاضناً له، فإذا فوجيء بشبح شخص فارق بيضه ونهض هارباً.

(٢) الكتاب ١/١١١، والعيني ٤/٥٣٦، والأشُموني ٢/٢٩٧، واللسان (هيج، أخا) والصواب أنه

لراعي، كما في اللسان والعيني، وليس في ديوان الهذليين. وقبله :

عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ بِلُؤْمَةٍ تَجَرُّ دُونَهُ وَحَجِيجُ

وبومة - بضم الدال وفتحها - موضع بين الشام والعراق، وتسمى «بومة الجندل» وتجر : جمع تاجر. وحجيج : جمع حاج. وقلى : أبغض. واهتاج : ثار. وإخوان العزاء : الذين يصبرون فلا يجزعون ولا يخشعون.

يصف امرأة بأنها لو نظر إليها راهب لكره دينه واهتاج شوقاً إليها، وأنها لإفراط حسنها وجمالها تسلب أصحاب العزاء والسلوة عن النساء وعزاهم، وتحملهم على الصبا.

(٣) الكتاب ١/١١١، والمقتضب ٢/١٤، وابن يعيش ٦/٧٠، وابن الشجري ٢/١٠٦، والخزانة

١٤٦/٨، والعيني ٣/٢٥٩، والتصريح ٢/٦٨، والأشُموني ٢/٢٩٧.

من قصيدة له يرثي بها أبا أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم، وكان زوج أخته عاتكة بنت عبدالمطلب، فخرج تاجراً إلى الشام فمات في الطريق. ونصل السيف : سنه وشفرته. والسمان : جمع سمينة، يعني سمان الإبل. وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت، ثم نحروها.

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا
 إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ
 وأنشد أيضا^(١):
 بَكَيْتُ أَخَالَأَ وَأَءِ يَحْمَدُ يَوْمُهُ
 كَرِيمٌ رُعُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبٌ
 وأما القسم الثاني فمثال (فَعِيل) قولك : إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاكَ.
 وأنشد سيبويه لساعدة بن جُؤَيَّة^(٢):
 حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ
 بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ
 فنصب «مَوْهِنًا» على المفعول بـ «كَلِيلٍ» لأنه في معنى : مُكَلِّ.
 وأنشد لابن أحرمر في إعمال (فَعِل)^(٣):

(١) الكتاب ١١١/١، وابن يعيش ٧٠/٦، ٧١

يرثي رجلا شجاعا كريما فقدته فبكي عليه. واللأواء بالشدة. والدارع : لابس الدرع. ومعنى «يحمد يومه» أن كل أيامه محمودة، أما في الحرب فلبسالته، وأما في السلم فلعطائه وبذله.

(٢) الكتاب ١١٤/١، والمقتضب ١١٤/٢، والمنصف ٧٦/٣، وابن يعيش ٧٢/٦، والخزانة ١٥٥/٨، والمغنى ٤٣٥، وديوان الهذليين ١٩٨/١، واللسان (طرب، عمل، شأى)

وشأها : شاقها وطربها. والمَوْهِنُ والْوَهْنُ : نحو من نصف الليل، أو ساعة تمضي من الليل. وعَمِلَ : نو عمل. وطرابا : جمع طَرِبَ، من الطرب، وهو خفة تعتري عند شدة الفرح. يصف حمارا وأتنا عطاشا، نظرت إلى برق، فطربت له منساقة إليه في أماكنه، وبات البرق ليله لم ينم، أى استمر في لماعته. وقوله : «كَلِيلٌ مَوْهِنًا» مجاز، كما تقول : أتعبت ليلي، إذا سرت فيه سيرا حثيثا.

(٣) الكتاب ١١٢/١، وابن يعيش ٧٢/٦، والخزانة ٢٤١/٢، والأشمونى ٢٩٨/٢، والعيني ١٢٣/٣، واللسان (عضد، عمل)

والبيت للبيد (ديوانه ١٢٥) وليس لابن أحرمر كما ذكر سيبويه رحمه الله.

إَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَجَجٍ
بَسْرَاتِهِ نَذَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

وأنشد أيضا^(١):

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنُ

مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وهو قليل في هذا القسم، بخلاف القسم الأول

قال سيبويه^(٢): فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُولٌ، وفَعَالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعِلٌ.

ثم قال: وقد جاء (فَعِيلٌ) كَرَحِيمٍ، وَعَلِيمٍ وقَدِيرٍ، وسميعٍ، وبصيرٍ.

ثم قال بعد ذلك: و(فَعِلٌ) أَقْلٌ من (فَعِيلٍ) بكثير^(٣).

فقوله: «وقد جاء فَعِيلٌ» يُؤْذَنُ بِالْقَلَّةِ فِيهِ، ثم جعل (فَعِلًا) أَقْلًا مِنْهُ.

وتقديم النازم (فَعِيلًا) قد يُؤْذَنُ بِتَقْدِيمِهِ فِي الْكَثْرَةِ عَلَى (فَعِلٍ) وذلك نَصٌّ

سيبويه.

وبعد، فهنا سِتُّ مسائل:

= والمسحل: الحمار الوحشي، وسحيله: أشد نهيقه. وشنج: ملازم. والعِضَادَةُ: الجانب.
والسمجج: الأتان الطويلة الظهر. والسراة: أعلى الظهر. والنذب: آثار الجراح والكوم: الجراح،
جمع (كَلَم).

يقول: إن الإتان ترمح الحمار وتكلمه تخلصاً من حمله عليها.

(١) الكتاب ١١٣/١، والمقتضب ١١٦/٢، والجمل ١٥٥، وابن الشجرى ١٠٧/٢ وابن يعيش ٧١/٦،
والخزانة ١٦٩/٨، والعيني ٥٤٣/٣، والأشموني ٢٩٨/٢

ولاتضير: لاتضر. يصف رجلاً بالجهل وقلة المعرفة، وأنه يحذر ما لا ينبغي أن يحذر، ويؤمن ما لا
يصح أن يؤمن.

(٢) الكتاب ١١٠/٨.

(٣) المرجع السابق ١١٢/٨.

إحداها : أن كلامه دالٌّ على أن هذه الأمثلة إذا كانت بغير ألف ولام لاتعمل بمعنى الماضي، لأنه جعلها في العمل عوضاً من اسم الفاعل العامل، والذي بمعنى الماضي لايعمل، فكذلك ماكان عوضاً منه، وهذا رأى الجمهور. وذهب ابن خروف إلى أنها تعمل بمعنى الماضي، وعلى ذلك حمل الأبيات التي تقدّمت :

* هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ ^(١) *

* وقوله : أَخَا الْحَرْبِ لِبَاساً إِلَيْهَا جِلَالُهَا ^(٢) *
وكذلك بيت أبي طالب ^(٣).

وما قاله خلافٌ مااتفق عليه المتقدمون من النحويين.

وأيضاً فإن هذه الأمثلة فرَعٌ في العمل عن اسم الفاعل، واسم الفاعل لايعمل بمعنى الماضي، فالأمثلة أولى بذلك، إذ لا يكون الفرع أقوى من الأصل، وكما أن جمع اسم الفاعل لايعمل إلا في موضع الذى يعمل فيه المفردُ فكذلك هذا.

فإن قال : لَمَّا كانت فيها مبالغةٌ ليست في اسم الفاعل قَوِيَتْ على مالم يَقَوَ عليه، فعملت في معنى الماضي. وأيضاً فإذا كانت قد وقعت مَدْحاً فالمدح لا يكون إلا بما نُبِت واستقر.

(١) تقدم الاستشهاد به، وهو لذى الرمة، والبيت بتمامه :

هَجُومٌ عَلَيْهَا غَيْرَ أَنَّهُ متى يَزِمُ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبَحِ يَنْهَضِ

(٢) تقدم الاستشهادية أيضاً، وهو للقلاخ بن حزن، وعجزه :

* وليس بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا *

(٣) وهو قوله، وتقدم الاستشهادية :

ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوَّى سِمَانِهَا إذا عَدِمُوا زَادُوا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

فالجواب : أن المبالغة والتكثير لاتقتضى تكثيرَ عملٍ، وإلا لزم في (قَتَلَ) أن يكون / أوسعَ عملاً من (قَتَلَ) وكذلك (كَسَرَ) مع (كَسَرَ) و ٤٥ (مُقَتَّل) مع (قَاتِل) وهذا كله غير صحيح بالاستقراء، وأماما استشهد به من أبيات المدح فمحمولة على أنها للحال، لأنها أحوال مُستقرّة، وثابتة مُستمرّة.

فإن قال : وكيف ذلك وفيها ماهورثاء، كقوله^(١) :

* بَكَيْتُ أَخَالَوَاءَ ... *

قيل : هي من ذلك، كأنه نَزَلَه منزلة الحَيِّ، ولذلك قال : «يُحْمَد» فأتى بالمضارع الدال على الحال لا على الماضي.
والأصح مذهب الناظم والجمهور.

والثانية : أن في كلامه مايدل على أن إعمال هذه الأمثلة قياسٌ في جميعها، وإن قُلَّ في بعضها، لقوله : «عَنْ فاعِلٍ بَدِيلٌ» وقوله : «وفي فَعِيلٍ قُلٌّ ذَا وَفَعِلٍ» ولم يقل : شَذٌّ، ولا : نَدَرٌ، فدلَّ على أنه مما يعمل فيه القياس على ضعف.

وفي هذا اختلاف، فمنهم من جعله قياساً بإطلاق، ومنهم من وقفه على السَّماع في الجميع. منهم ابن أبي الربيع، ذكره في «البسيط»^(٢).
ومنهم من يجعله قياساً في بعضها دون بعض.

(١) سبق الاستشهاد به، وهو بتمامه :

بَكَيْتُ أَخَالَوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمَهُ

كَرِيمُ رِجْسِ الدَّارَعَيْنِ ضَرْبُ

(٢) انظر : ص ٩٣٣ (تحقيق الدكتور عياد الثبتي - ومحفوظ بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى)

والأصح هو الأول ، لكثرة ما جاء من ذلك ، ولأنه لا فرق بينها وبين اسم الفاعل في العمل، كما تقدم.

فإن قيل : إن بناء هذه الأمثلة للتكثير، بالحمل على بناء الفعل للتكثير، وذلك في الفعل غير مقيس، فلو لم يكن في اسم الفاعل غير مقيس.

قيل : لانسلّم أنه في الفعل غير مقيس، بل هو مقيس، لكثرة مجيئه، واسم الفاعل جار مجري الفعل في العمل قياساً، فكذاك ينبغي أن يكون في بناء التكثير والمبالغة.

والثالثة : كما أن إعمالها قياساً عنده فهو عنده إعمالٌ صحيحٌ فيها، إذ كان إعمالاً صحيحاً في أصلها، وهو اسم الفاعل.

وقد ذهب الكوفيون إلى أن هذه الأمثلة غير عاملة، وإن ما انتصب بعدها فعلى إضممار فعل، فقولك : هذا ضروبٌ زيداً - على تقدير : هذا ضروبٌ يضربُ زيداً.

والصواب صحة الإعمال كما ذهب إليه البصريون، لوجوده نظماً ونثراً. وما زعموه من الإضممار لا يثبت مع قاعدة «الحمل على الظاهر» إذ لا يصح أن يدعى الإضممار إلا لموجب يضطر إليه، ولا موجب لذلك هنا، فكان القول بإعمالها حقيقةً، وهو الصحيح.

والرابعة : أن الناظم أطلق القول في إعمال جميعها، وإن قلّ في بعضها، وهو رأى الجمهور من البصريين.

وذهب المبرد وشيخه المازني أن (فَعِلاً، وَفَعِلاً) لا يعملان^(١)، فلا يقال : زيدُ

(١) المقتضب ٢/١١٣.

حَذِرْ عَمْرًا، ولا : زَيْدٌ رَحِيمٌ أَخَاهُ، بدليل أنهما إنما يُبْنِيَانِ للذات، لا لَأَنْ
يجرياً مجرى الفعل، فهما كَنَبِيلٍ، وَظَرِيفٍ، وَكَرِيمٍ، وَعَجَلٍ، إذ كان ذلك في
طبعه.

وما استشهد به سيبويه لاجبة فيه.

أما «شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَجٍ»^(١) فـ «عِضَادَةٌ» منصوب على الظرف،
لأن معنى «شَنِجٌ» لازم، والعِضَادَةُ : الناحية، فكأنه قال : لازمٌ ناحيتها،
ولو كان كذلك لكان ظرفاً، فكذلك ما في معناه.

وأما «مَوْهِنًا»^(٢) فإنه ظرفٌ كـ (عِضَادَةٌ) والظروف تُنصبُ بمعاني
الأفعال.

وأما «حَذِرْ أُمُورًا»^(٣) فلا يُحْتَجُّ به، قال المبرد : حَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ
قال :

حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى اللّاحِقِيُّ قَالَ : لَقِيتُنِي سَبِيوِيَه فَقَالَ لِي : هَلْ تَحْفَظُ
فِي إِعْمَالٍ (فَعِلٍ) / شَيْئًا؟ فَقُلْتُ لَهُ : نَعَمْ، وَصَنَعْتُ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ.

٤٥

(١) من قول لبيد السابق :

أَوْ مِسْحَلُ شَنِجٍ عِضَادَةٌ سَمَجٍ

بَسَّ رَأْيَهُ نَدْبٌ لَهَا وَكُلُومُ

(٢) من قول ساعدة بن جُوَيْة السابق :

حَتَّى شِئْنَا كَلِيلُ مَوْهِنًا عَمِلُ

بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

(٣) من قول الشاعر السابق :

حَذِرْ أُمُورًا لَا تُخْرِيرُ وَأَمِنْ

مَسَالِيسٍ مُنْجِيَةً مِنَ الْاَقْدَارِ

فإذا كان البيت مصنوعاً سقط الاحتجاج به، كما سقط الاحتجاج
بالبيتين الأولين للاحتمال.

والجواب أن معنى «شَنِج» مُلَازِم، وإذا كان كذلك لم تكن «عِصَادَة» إلا
مفعولاً به.

قال ابن خروف : ومن جعل «العِصَادَة» ظرفاً كان مُحْتَصِئاً، والمختص لا
ينصبه إلا المتعدى.

وهو يرجع إلى معنى ماحكى السيرافي أن «القوائم» وهى العِصَادَة،
لا تكون ظرفاً، كما قال الشاعر^(١):

قَالَتْ سُلَيْمَى لَسْتُ بِالْحَادِي الْمُدِلِّ
مَالِكَ لَا تَلْزَمُ أَعْضَادَ الْإِبِلِ

قال : فَأَعْضَادُ بِمَنْزِلَةِ عِصَادَة، فلا يصح إذا جعله ظرفاً^(٢).

وأما «حَذِرُ أُمُوراً» فقد نقله سيبويه، وهو ثقة ثَبُتَ في النقل، لا يَنْقَلُ إلا
عن مثله، كالخليل ويونس وأبي الخطاب وأبي زيد وأشباههم.

وليس اللَّاحِظِي من هؤلاء بإقراره على نفسه بالكذب، وإذا كان كذلك فعدمُ
تصديقه في هذا الإخبار الثاني أَوْلَى. وقد أُنْشِدَ النحويون في إعمال (فَعِلِ)
مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وهو مَرْوِيُّ عَنْ الثَّقَاتِ، قَوْلَ زَيْدِ الْخَيْلِ^(٣):

(١) شرح السيرافي (المجلد الأول - ورقة ٢٢٤ - ب) وابن يعيش ٧٣/٨.

وينسب لجبارين جزء. والهادي : الذى يسوق الإبل ويفنى لها. والمدل : من أدل عليه، إذا وثق
بمحبه فأنقسط عليه. والأعضاد : جمع عضد، وهو من الإنسان وغيره : الساعد، وهو ما بين المرفق
إلى الكتف.

(٢) شرح السيرافي (المجلد الأول ، ورقة ٢٢٤ - ب)

(٣) ابن يعيش ٧٣/٨، والمهمع ٨٧/٥، والدرر ١٢٠/٢، والتصريح ٦٨/٢، وشذور الذهب ٣٩٤، والطلل
لابن السيد ١٢١، ومعجم البلدان (كرملين) ومعجم ما استعجم (الكرملان) جَدَّبَهُ : حَطَّيَ بِهِ. =

أَلَمْ أَخْبِرْكُمْ مَا خَبِرْتُ أَتَانِي
أَبُو الْكَسَّاحِ جَدُّهُ الْوَعِيدُ
أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزَقُونُ عِرْضِي
جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهُمْ فَدِيدُ
ف (مَزَقُونُ) جمع (مَزَقَ).

وأما «كَلِيلُ مَوْهِنًا»^(١)، فقالوا أيضاً : لاشاهد فيه، لأن «مَوْهِنًا» ظرف،
والكَلِيلُ هو الْبَرْقُ الضعيف، من : كَلَّ يَكِلُّ، وهو لايتعدى. والمَوْهِنُ : الساعة من
الليل.

وأجيب بأن معناه : مُكِلٌّ، لا كَالٌ، كعذابِ أليم، وداءٍ وجيعٍ، وداعٍ سميعٍ،
قال^(٢):

* أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ *

و «المَوْهِنُ» منصوب على المفعول به اتساعاً، بدليل قوله : «وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ
يَنَمْ» فوصفه بالدوام، وذلك مُنَاقِضٌ لكونه ضعيفاً.

= وفي (س) وحاشية الأصل «جَرَبِهِ» وفي (البلدان) «يُرْسِلُ» والوعيد : التهديد، ولا يكون إلا في
الشر، عكس الوعد. ومزقون. من المَزَقَ، وهو شق الشيء . وعرض الرجل : جانبه الذي يصونه
ويدافع عنه، من نسب وحسب وخلق. والجحاش : جمع جحش، وهو ولد الحمار. والكرملين : اسم
ماء في جبل طيء. والفديد : الصياح والتصويوت. يقول : إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة الجحاش
التي تنهق عند ذلك الماء، فلا أعياهم.

(١) يعنى بيت ساعدة بن جؤية السابق.

(٢) ابن الشجري ٦٤/١، ١٠٦/٢، والخزانة ١٧٨/٨، والأصمعيات ١٧٢، والأغاني ٣١/١٤، وهو
لعمر بن معد يكرب الزبيدي، وعجزه :

* يُؤرِّقْنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ *

وريحانة : أخت الشاعر أو زوجته. والداعي : يريد به الشوق الداعي. والسميع : المسمع. ويؤرقني :
من الأرق، وهو امتناع النوم. وهجوع : جمع هاجع، وهو النائم.

قال المؤلف في «الشرح»^(١) : وهذا عندى تكلف. قال : وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهداً على أن (فاعلاً) قد يعدل به إلى (فَعِيلٍ) و(فَعِلٍ) على سبيل المبالغة، كما يُعدّل به إلى (فَعَّالٍ) و(فَعُولٍ) و(مِفْعَالٍ) فذكر البيت لاشتماله على «كَلِيلٍ»^(٢) المعدول عن (كَالٍ) وعَمِلِ المعدول عن «عَامِلٍ» ولم يتعرّض للإعمال. قال^(٣) : وإنما يُحتج له في ثبوت إعمال (فَعِيلٍ) بقول العرب : «إن الله سَمِيعٌ دَعَاءٌ مَنْ دَعَاهُ» رواه الثقات. وأنشد محتجاً قول الشاعر^(٤) :

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ

هَلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

وقد ذهب بعضهم إلى أن سيبويه لم يأت بالشاهد إلا على إمكان أن يكون من الباب، وإنما الدليل على إعمال (فَعِيلٍ) كونه أتي للمبالغة بمنزلة (فَعُولٍ) و(فَعَّالٍ) فليكن مثله في العمل، كما كان مثله في المعنى. والخامسة : أن إتيانه بالأمثلة الخمسة دون زائد دليل على أن هذا العمل مقتصر به عليها، فلا يلحق غيرها بها.

وهذا رأى الجماعة، وزاد بعض النحويين فيها (فَعِيلًا) فقال : أقول : هذا شَرِيبُ العسل، لأن (فَعِيلًا)، للمبالغة كشراب، فكما عمل (فَعَّالٍ) باتفاق فليعمل (فَعِيلٍ) كذلك.

(١) ورقة (١٥١ - ب)

(٢) في نسخ الكتاب «لاستعماله كليلًا» وما أثبتته من شرح التسهيل.

(٣) شرح التسهيل (ورقة ١٥١ - ب) والعيني ٥٤٢/٣، والأشموني ٢٩٧/٢ وينسب إلى عبدالله بن قيس الرقيات. و«فتاتان» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره «هما» و«منهما» صفة لمبتدأ محذوف تقديره «واحدة» و«شبيهة» خبره.

وما / قاله مخالف لما اتفق عليه الأولون. وهذا كافٍ في ردّه. ٤٥٣

وأيضاً فإن تلك الأمثلة لم يُقَلَّ بها إلا بعد السماع، تحقيقاً ويقيناً أو ظناً، ولم نسمع في أعمال (فِعِيل) شيئاً، فدل على أن العرب لم تستعمل (فِعِيلاً) إلا للمبالغة في الصفة خاصة، والأصل الوقوف عندما وَقَفُوا حتى يَنْبُت أمرٌ آخر فيقال به.

والسادسة : أن هذه الأمثلة لم يُفَرَّقَ بينها وبين اسم الفاعل، فدلَّ على أنها في الأحكام مثله. ومن جملة أحكامه جوازُ تقديم معموله عليه، فتقول : أنا زيدا ضاربٌ، فكذاك تقول : أنا زيدا ضرابٌ، وكذلك في سائرهما. ومن ذلك قول الراعي^(١):

* عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ *

وقول الآخر^(٢):

* كَرِيمٌ رءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبٌ *

وخالف الكوفيون في هذا بناءً على ما تقدّم من مذهبيهم في منع أعمال الأمثلة، وقد تقدم أن الصحيح خلافه، فثبت جوازُ التقديم ما لم يمنع من ذلك مانع. و«الْبَدِيلُ» : المُبْدَل، يقال : بَدِلَ وَبَدَلُ وَبَدَلٌ.

ثم ذكر نوعاً آخر مما ليس بجارٍ على الفعل، ولاشبيه به، وهو اسم الفاعل غير المفرد، لأنه تكلم أولاً في المفرد، فقال :

(١) سبق الاستشهاد به وصدره :

* قَلَى بَيْنَهُ وَاهْتَاَجَ الشُّوقِ إِنَّهَا *

(٢) سبق الاستشهاد به وصدره :

* بَكَيْتُ أَخَالَأَ وَأَءُ يُحْمَدُ يَوْمَهُ *

وَمَا سَوَى الْمَفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ

فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

وذلك أن لقائل أن يقول : إن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وذلك يبطل عمل اسم الفاعل، إذ هو يُقَرَّبُ من الأسماء، ويُعَدُّه من الأفعال كالتصغير.

وأيضاً فإنه يُزِيل الصيغة الجارية على الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف . وإذا كان يَبْعُدُ بذلك عن شَبَه الفعل فينبغي أن يَبْطُل عمله، فَنَبَّه هنا على أن ذلك لا يُخْرِجُه عن الشَبَه الحاصل له.

أما التثنية وجمع السلامة فلم يُغَيِّرْ لفظاً ولا معنى، وإنما حصل في ذلك معنى عَطْف الأفراد، إذ كان معنى (ضَارِبَاتٍ) : ضَارِبٌ وضَارِبٌ. ومعنى (ضَارِبُونَ) : ضَارِبٌ وضَارِبٌ، إلى آخرها.

وأما التذكير، وإن غَيَّر الصيغة، فلا اعتبار بذلك، لرجوعه إلى معنى العطف، فكان مثل عمل الأمثلة عمل اسم الفاعل، لأنها راجعة إليه في التحصيل.

والتثنية وجمع السلامة أقرب في الأعمال، لأن الشَبَه بالفعل باقٍ، ألا ترى أن (ضَارِبَاتٍ) يُشَبِّه (يَضْرِبَاتٍ) و (ضَارِبُونَ) يشبه (يَضْرِبُونَ) فلهذه الأوجه بقي العمل كما كان.

ثم نرجع إلى كلامه، فأخبر في هذين البيتين أن ماعدا المفرد، وهو المثني والمجموع كيف كان، قد جعلته العرب في الحكم مثل المفرد، فحيث لا يعمل المفرد لا يعمل ماسواه، وحيث عمل مع الشروط فذلك ثابت في غير المفرد بتلك الشروط بعينها.

فإذا كان غيرُ المفرد بالآلف واللام عمل بلا شرط، وإذا كان مجرداً منها لم يعمل بمعنى الماضي، وعمل بمعنى الحال والاستقبال بشرط الاعتماد المذكور، فتقول : هؤلاءِ ضُرَّابُ زَيْدٍ غداً، أو الآن، وهؤلاءِ / ٤٥٤ ضارِبُونَ عمراً غداً، وهذان ضارِبَانِ زَيْداً الآن.

وتقول : هؤلاءِ ضاربُو زَيْدٍ أمسٍ، وهذان ضاربَا زَيْدٍ أمسٍ، وما أشبه ذلك.

وتقول : هؤلاءِ الضُّرَّابُ زَيْداً أمسٍ أو غداً، وهؤلاءِ الضارِبُونَ عمراً أمسٍ أو غداً.

ومن ذلك في جمع التفسير ما حكاه سيبويه من قولهم : هُنَّ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ^(١).

وقالوا : قُطَّانُ مَكَّةَ، وَسُكَّانُ الْبَلَدِ الْحَرَامِ^(٢)، وأنشد لأبي كبير الهذلي^(٣):

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ
حُبِكَ النُّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبِّلٍ
وأنشد للعجاج^(٤):

* أُولَافَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحِمِّ *

ومن إعماله في جمع التصحيح قول الله تعالى :

(١) الكتاب ١/١٠٩.

(٢) المصدر السابق ١/١١٠.

(٣) سبق الاستشهاد به.

(٤) سبق الاستشهاد به.

{وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ^(١)}. وقال الله تعالى : {وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ^(٢)}. وقال القطامي^(٣):

الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ بَيُوتِهِمْ
بِالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٍ ضَارِبٌ عَادِي
وَأُنْشِدُ سَيْبِيهِ لَابِنِ مَقْبَلٍ^(٤):

يَاعَيْنُ بَكَّى حَنِيفًا رَأْسَ حَيِّهِمْ
الكَاسِرِينَ الْقَنَافِي عَوْدَةَ الدُّبْرِ

وهذا كله ظاهر.

والتثنية بتلك المنزلة، وكذلك جمع المؤنث السالم.

وإطلاقه هنا يتناول ما كان غير مفرد من اسم الفاعل، وهو الذي مُثِّلَ به، وما كان كذلك من «الأمثلة» فإنك تقول : هؤلاء ضُرَّابٌ زِيدًا، وهؤلاء مَنَاحِيرُ

(١) سورة الأحزاب / آية ٣٥.

(٢) سورة المائدة / آية ٢.

(٣) المقتضب ١٤٥/٤، والجمل ١٠٠، والطل لابن السيد ١١٩، وابن الشجري ١٢٢/١، وديوانه ١٢ وعيمير : هو عمير بن الحُبَابِ السلمي، وكانت تغلب قد قتلتة. والتل : موضع كانت فيه وقيعة من وقائعهم. والعادي : المعتدى.

(٤) الكتاب ١٨٤/١، ونوادر أبي زيد ٦، واللسان (دبر) ، وديوانه ٨٢ .
وحنيف : قبيلة من قيس، وهو أحد جدود ابن مقبل. والقنا : الرماح، وواحدها قننة. والدبر :
الآداب، عبر بالواحد عن الجمع.

يرثي هذه القبيلة ويقول : كانوا سادة حيهم بمثابة الرأس من الجسد، وكانوا إذا أشهدوا الحرب
فانكسر جيشهم كُرُوا وقاتلوا نونهم، وكسروا رماحهم في سبيل حفظ عورتهم وحمايتها من
عدوهم.

بَوَائِكُهَا، وما أشبه ذلك. ومنه ما أنشده . سيبويه للكميت^(١) :

شَمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا
مِصِصِ الْعَشِيَّاتِ لَأُخُورِ وَلَا قَزَمَ
وَأُنْشَدَ أَيْضًا لَطَرْفَةِ بْنِ الْعَبْدِ^(٢) :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ
غُفِرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ
وَالْتَنِيَّةُ وَجَمَعَ السَّالِمُ فِي ذَلِكَ أُبَيَّنُّ.

وقوله : « حَيْثُمَا عَمِلَ » جملة شرطية حذفت جوابها لدلالة ما تقدم عليه.
و« في الحكم » متعلق بـ « مثله » أى مُمَاتِلًا في الحكم والشروط. ثم قال :
وَأَنْصَبُ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا وَخَفِضٍ
وَهُوَ لَنْصَبٍ مَاسِيَوَاهُ مُقْتَضِي

(١) الكتاب ١١٤/١، وابن يعيش ٧٤/٦، ٧٦، والخزانة ١٥٠/٨، والعيني ٥٦٩/٣، والهمع ٨٩/٥، والدرر ١٣١/٢

وشَمَّ : جمع أشم، من الشمم، وهو ارتفاع في قصبه الأنف مع استواء أعلاه. ويكون به عن العزة والأنفة. ومهاوين : جمع مهوان، مبالغة في (مهين) والبدن : جمع بدنة، وهى الناقة المسمنة المتخذة للنحر، وكذلك الجزور. ويروى «أبداء الجزور» جمع بدء، وهو أفضل الأعضاء. يريد أنهم يسمنون الإبل لينحروها للأضياف. ومخاميص : جمع مخماص، وهو الشديد الجوع. ومعناه أنهم يؤخرون العشاء انتظاراً لضيف يطرقهم، فبطونهم خاوية في عشياتهم لتأخر الطعام عنهم. والخور : جمع أخور، وهو الضعيف. والقزم - بالتحريك - رذال الناس وسفلتهم، وقبل البيت :

يَأْتِي إِلَى مَجْلِسِ بَادٍ مَكَارِمُهُمْ لَا مُطْمَعِي ظَالِمٍ فِيهَا وَلَا ظَلَمٌ

(٢) الكتاب ١١٣/١، والجمل ١٠٦، ونوادر أبي زيد ١٠، وابن يعيش ٧٤/٦، ٧٥، والخزانة ١٨٨/٨، والعيني ٥٤٨/٣، والتصريح ٦٩/٢، والهمع ٨٨/٥، والدرر ١٣١/٢، والاشموني ٢٩٩/٢، وديوانه ٦٨. ويروى «قُجَر» بالجمع.

وصف قومه بأنهم زادوا على قبيلتهم بأنهم يغفرون ذنوبهم بالعفو والصفح، وأنهم لا يفخرون بما أسدوا من صنيع سترًا لمعرفهم .

يعنى أن اسم الفاعل ذا الأعمال، أى الذى أُعْمِلَ عَمَلٌ فَعَلَهُ، وهو المشروط بالشروط المتقدمة، أو الذى فيه الألف واللام - إذا وَايَه معمولُهُ جاز فيه وجهان :

أحدهما النصب، وهو الأصل، فتقول : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، وَأَكَلَ الْخَبِزَ غَدًا.

ومن ذلك قوله تعالى : {وَلَا آمَنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ^(١)} - {إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ^(٢)}، وجميع ماتقدّم التمثيلُ به.

والثانى الجرُّ، وذلك بمقتضى كون اسم الفاعل اسمًا يصلح أن يُضاف، كعَبْدِ اللَّهِ، وامرئِ الْقَيْسِ، فتقول : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرٍو غَدًا.

ومنه {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ^(٣)} - {إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ^(٤)} - {هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ^(٥)} - {وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ^(٦)} - {غَيْرَ مُحِلَّى الصَّيْدِ^(٧)} وهو كثير.

وذلك أنهم أرادوا التخفيف بحذف التنوين، فأنجَرُ المفعولُ لذلك، واستخفُّوا ذلك إذ كانت الإضافة لا تنقُص شيئاً من المعنى، لأن معنى النصب باقٍ، ولذلك لم تُؤثِّرْ الإضافة تعريفاً، من حيث كان القَصْدُ بها تخفيفَ اللفظ

(١) سورة المائدة / آية ٢.

(٢) سورة الطلاق / آية ٣.

والقراءة بالتنوين والنصب هى قراءة السبعة غير حفص عن عاصم (السبعة ٦٣٩).

(٣) سورة آل عمران / آية ١٨٥.

(٤) سورة القمر / آية ٢٧.

(٥) سورة المائدة / آية ٩٥.

(٦) سورة السجدة / آية ١٢.

(٧) سورة المائدة / آية ١.

فقط.

وقالوا : هذا رجلٌ ضاربٌ عمرو، فوصفوا بها النكرة. وفي القرآن المجيد {قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرٌ} ^(١) - {هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ} ^(٢) وهو ظاهر فيما ليس فيه ألف ولام.

٤٥ / وأما ما هما فيه فالخفض إنما يجوز في تاليه إذا كان بالآلف واللام أو مضافاً إلى ما هما فيه. وقد تقدم ذلك في بابه ، فلم يَحْتَجْ إلى التَّقييد هنا ، فتقول : مررت بالرجلِ الضاربِ الغلامَ ، بالنصب، والضاربِ الغلامِ، بالخفض، وما أشبه ذلك.

وإنما قال : «بِذِي الإِعْمَالِ» ولم يقل : باسم الفاعل ذي الأعمال، لِيَعْمَ بذلك اسمُ الفاعل وأمثلة المبالغة، فإنك تقول : هذا ضَرَّابٌ زيداً، وضَرَّابٌ زيدٍ، وهذا [ضَرُوبٌ زيداً، وضَرُوبٌ زيدٍ، وهذا] ^(٣) ضروبٌ رعوْسِ الدَّارِعِينَ، وضروبٌ رعوْسِ الدارعين.

وأيضاً، فإن قوله : « بِذِي الإِعْمَالِ » تحرُّزٌ من اسم الفاعل الذي لا يَعمَل، وهو ماتخلف عنه شرط من تلك الشروط المذكورة، كالذي بمعنى الماضي، فإن فيما يليه وجهاً واحداً، وهو الخفض بالإضافة، إذ ليس المعنى معنى النصب، ولا القَصْدُ بالإضافة التخفيف ، وإنما القصد بها التعريفُ أو التخصيص، فتقول : مررت بزيدٍ ضارب عمرو وأمسٍ، ولا تقول : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدٍ أَمْسٍ، لأن ما يليه ليس بمعمولٍ له.

(١) سورة الأحقاف / آية ٢٤.

(٢) سورة المائدة / آية ٩٥.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من حاشية الأصل.

وقوله : «تِلْوَ» شرطٌ في خفض معموله، وهو أن يكون والياً له، لأن من شروط الإضافة أن يكون المضاف إليه والياً للمضاف، حتى يحل محلّ تنوينه، فإن كان بينهما فاصلٌ فالنصب، نحو : هذا ضاربٌ أبوه زيداً، ومُرتٌ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيداً، فلاتقول : ضاربٌ أبوه زيدٍ، بل النصب هو اللازم، وهو الذي أراد بقوله : «وهو لِنَصْبٍ مَاسِوَاهُ مُقْتَضٍ» يعنى أن ماسوى التالى لاسم الفاعل من المعمولات حكمه النصب، فلا يَقْتَضِ اسمُ الفاعل فيه جرّاً، لأجل الفاصل، فتقول : هذا مُعْطٍ زيداً درهماً غداً، وهذا مُعْطِى زيدٍ درهماً غداً، وهذا ظانٌ زيدٍ شاخصاً غداً، وهذا ظانٌ زيداً شاخصاً غداً.

وفي قوله : «وهو لِنَصْبٍ مَاسِوَاهُ مُقْتَضٍ» أن ماسوى التالى لاسم الفاعل منصوبٌ إذا كان عاملاً، وأنه لايجوز فيه غير ذلك .

وهذا ظاهر إذا قلت : هذا مُعْطِى زيدٍ درهماً، وهذا ظانٌ زيدٍ شاخصاً، وهذا مُعْطٍ زيدٍ عمراً أخاك غداً أو الآن.

فالحاصل أن ما يليه فيه وجهان، النصبُ به والجر، وماسواه فيه النصبُ به خاصة، بشرط كَوْنِ اسمِ الفاعل عاملاً.

ومفهومه أنه إذا لم يكن عاملاً، وذلك عند تخلف شرط العمل، فلا يجوز فيما يليه الوجهان، إذ لا يَنْصَبُ مفعولاً، ولا فيما عداه النصبُ به لذلك السبب، إذ فَرْضُناه غيرَ عاملٍ.

فإذا قلت : هذا مُعْطِى زيدٍ درهماً أمسٍ - ف (زيد) ليس فيه إلا الجرُّ بالإضافة، وأما «درهماً» فلا ينتصب باسم الفاعل، بل يَقْدَرُ له ناصب، كأنه في تقدير : أعطاه درهماً.

وكذلك قولك : هذا ظانٌ زيدٍ شاخصاً أمسٍ. وما كان مثل ذلك. وهذا أحد

المذاهب الأربعة في المسألة.

والثاني :مذهب الكسائي، أنه يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما

تقدم .

والثالث : مذهب السِّيرافي أنه منصوب بهذا الظاهر^(١)، لتعذر

إضافته إليه، لأن المضاف إليه كالتنوين، فصار كَرَأَوْدٍ خَلًّا، مع ما / فيه ٤٥٦
من معنى الفعل.

والرابع : الفَرْقُ، فإن كان ما انتَّصِبَ بعد المضاف إليه من باب
«ظَنَنْتُ» كان اسمُ الفاعل هو العاملُ فيه، كما قال السِّيرافي.

وإن كان من باب «أَعْطَى» أو «أَمَرَ» كان منصوباً بإضمار فعل يدل
عليه اسم الفاعل.

والأظهرُ مذهبُ الناظم، لأنه إذا ثبت أنه بمعنى الماضي لايعمل إذا
كان متعدِّياً إلى واحد في المعنى، كضاربٍ وأكلٍ، فكذلك يجب أن يكون
إذا طَلَبَ بمعناه أكثرَ من مفعول واحد.

وفي المسألة قولُ خامس، أن «شاخصاً» على إضمار فعل، ومعمولاً
«ظَانٌ» مُقَدَّران محذوفان اختصاراً، و«زَيْدٌ» محلٌّ للظن. والتقدير : هذا
ظَانٌ في زيدٍ، لأن سيبويه قال : تقول : ظَنَنْتُ به، أى جعلته موضعَ
ظَنِّي^(٢)، وهو قول يُعزَى للشَّلَوِيِّين.

ثم على الناظم هنا دَرَكٌ من ثلاثة أوجه :

(١) شرح الكتاب للسيرافي (ج ١ ورقة ٢٢١ - ب).

(٢) الكتاب ٤١/١.

أحدها : أنه قال : «وأنصب بذى الأعمال تلوًا وخفض» وهذا الإعمال إما أن يكون إعمالاً في المفعول خاصة، أو ماهو أعم من ذلك.
فإن أراد الأول اقتضى أن هذا الحكم لا يكون في الظرف، وهم يُنشدون قوله^(١):

* طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ *

بنصب «زاد» وخفضه، فالنصب على أن «طَبَّاحُ» مضاف إلى «الساعات» فالكسرة فيها علامة خفض، والخفض على الإضافة إلى «طَبَّاحُ» و«الساعات» منصوبة بالكسرة، وكلاهما جائز على رأيه ورأى غيره.

وإن أراد الإعمال مطلقاً لزمه، بحكم الإطلاق، أن يُجيز ذلك في الحال والفاعل وغيرهما من المعمولات، وذلك فاسد، إذ لا يقال في : هذا [ضاربٌ قاعدٌ زيداً : هذا^(٢)] ضاربٌ قاعدٌ زيداً، ولا يقال في (هذا ضاربٌ أبوه زيداً) : هذا ضاربٌ أبيه زيداً، ولا هذا ضاربٌ أباه زيداً.

وإذا ثبت هذا فإطلاقه إجازة الجر والنصب في التالى، ولم يُقَيِّده بكونه مفعولاً به، غير صواب.

والثاني : أن هذا الكلام يقتضى أن مايلى اسم الفاعل يجوز فيه الوجهان، وهذا صحيح على ماتقدم فيه. ويقتضى أن ما بعد التالى لا يكون إلا

(١) سيبويه ١٧٧/١، وديوان الشماخ (١٠٩)

وينسب للشماخ وإلى أبي النجم، وإلى جبار بن جزء، وهو ابن أخى الشماخ.

وقبله : * رَبُّ ابْنِ عَمٍّ سَلِيمِي مُشْمَعِلٌ *

والمشعمل : الجاد في الأمر، الخفيف في جميع ما يأخذ فيه من عمل. والكرى : النعاس. والكسل : الكسلان.

(٢) ما بين الحاصرتين موضعه بياض بجميع النسخ، وقد كتب على حاشيتي الأصل و (س).

منصوباً، وهذا ليس بصحيح بأمرين :

أحدهما : أن ماسوى التالى قد يكون فاعلاً فيجب رفعه، نحو : هذا ضاربٌ زيداً أبوه، ومررتُ برجلٍ مُكْرِمٍ عمرأ أخوه، وهو قد قال : إنه لِنَصْبٍ ماسوى التالى مُقْتَضٍ، وذلك غير صادق.

الآخر : أنه قرّر في «باب الإضافة»^(١) جوازَ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في «اسم الفاعل» إذا قلت : هذا مُعْطَى درهماً زيد، كما قرئ - {فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفٌ وَعْدَهُ رُسُلُهُ} ^(٢) وقد تقدم ذلك ، فلا يستقيم إطلاق القول بأنه مقتضى لنصب ماسواه.

والثالث : أن التزامه لانتصاب ماسوى التالى بفعلٍ مضمَرٍ يقتضى أن يكون مطلوبُ اسم الفاعل محذوفاً، وإذا كان كذلك فاسم الفاعل من باب «أُعْطِيَ» لا يلزم فيه محذور.

فإذا قلت : هذا مُعْطَى زيدٍ أمسٍ درهماً، فجعلت «درهماً» مفعولاً لفعلٍ مضمَرٍ صَحَّ ذلك، سواءً أقدّرت حذفَ مفعولِ اسم الفاعل اختصاراً أم اقتصاراً^(٣).

/ وأما في باب «ظَنَّ»، فمذهبه فيه مشكل جداً، فإنك إذا قلت : هذا ٤٥٧ ظانٌ زيدٍ شاخصاً أمسٍ - لا يخلو أن يكون العامل في «شاخصاً» «ظانٌ» أو غيره.

فإن كان هو العامل فقد أعملته بمعنى الماضي، وهو مناقض لما التزم.

(١) انظر : ص ١٧٥ .

(٢) البحر المحيط (٤٣٩/٥) قال : «وهو كقراءة - {قتل أولادهم شركائهم}».

(٣) الحذف اختصاراً : هو ما كان لدليل، واقتصاراً : ما كان لغير دليل (وانظر الهمع ٢/ ٢٢٤، ٢٥٠).

وإن أضمرت فعلاً فإمّا أن يكون مفعول «ظان» قد حُذف اختصاراً أو
اقتصاراً.

فإن كان حَذْفُهُ اقتصاراً فممنوعٌ لما تقدّم في بابه ، وإن كان اختصاراً
فهو في حكم المُثَبَّت، فما العامل فيه؟

فإن قيل : «ظان» أعمله بمعنى الماضي. وإن قيل : فعلٌ مضمر رجع
السؤال إلى حذف مفعول «ظان» ويتسلسل إلى غير نهاية^(١).

هذا تقرير الشُّلُوبين حسبما حكاه لنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن
الفخار رحمه الله عليه، عن شيخه أبي إسحاق الغافقي، عن شيخه ابن أبي
الربيع، عن شيخه الشُّلُوبين^(٢). وأصله لابن جُنَى في «كتاب القَد»^(٣) وأنه قال
للفارسي : إن قلت : إن «شاخصاً» منصوب بـ «ظان» فقد أعملته بمعنى
الماضي، وإن كان منصوباً بفعل مضمر فقد اقتصررت. قال : فسكت الفارسي،
وعدّ ذلك منه ابنُ جُنَى انقطاعاً.

وهو لازمٌ لكل من قال في المسألة بقول الناظم، وهو الذي التزم الفارسي،
فالزمه ابنُ جُنَى ما رأيت.

والجواب عن الأول أن المراد هنا الأعمال في المفعول به خاصة. أما
الفاعل فقد تبين في «باب الفاعل» حكمه ، وتبين في «باب الإضافة» امتناعُ
إضافة الشيء إلى نفسه.

(١) التسلسل - عند المناطقة - توقف كل من الشئين على الآخر، وهو الدور أيضاً.

(٢) سبقت ترجمة ابن الفخار و أبي إسحاق الغافقي وابن أبي الربيع والشلوبين .

(٣) في (ت) «كتاب القدر» وهو تحريف، ويسمى في بعض كتب التراجم «ذا القَد» وانظر : مؤلفاته في
مقدمة «الخصائص».

فإذاً الفاعلُ هنا إذا كان تالياً لاسم الفاعل لا يجوز فيه النصبُ، لأنه فاعل، ولا الخفضُ، إذ لا يضاف اسم الفاعل إلى مرفوعه، للزوم إضافة الشيءِ إلى نفسه، فقوله : «وأنصبَ بذِي الأعمالِ» إلى آخره، يُخرجُ الفاعلَ عن ذلك. وكذلك قوله : «وهوَ لِنَصْبِ ماسِوَاهُ مُقْتَضٍ» لأن الفاعلَ لا يُنصبُ، ولا يَقْتَضِي فيه اسمُ الفاعلِ نصبا.

وأما الظرف والحال فلا اعتبار بهما هنا، إذ لا يظهر بالعمل فيهما صحةُ العمل مطلقاً، لأن الظرفَ يَعْمَلُ فيه رائحةُ الفعل، فإن نُصِبَ على المفعول به اتساعاً جاز فيه ما جاز في المفعول، ودخل في ضمن كلامه، وإذا كان كذلك ارتفع الإشكال.

وعن الثاني أن كلامه مُقَيَّدُ بكلامه، وذلك بأن يكون هنا إنما تكلم على حكم الأصل في المسألة، وتكلم في «الإضافة» على ما يُعْرَضُ من الفصل، أو نقول : إن قوله : «وأنصبَ بذِي الأعمالِ تَلَوُّ» يريد به التالي بإطلاق، كان ذلك لفظاً أو تقديرًا، فاللفظ كقولك : مُعْطَى زيدٍ درهماً، والتقدير كقولك : مُعْطَى درهماً زيدٍ، لأن أصله : مُعْطَى زيدٍ درهماً، ولذلك جعله في «باب الإضافة» فصلاً، فـ «درهماً» وإن تلا «مُعْطَى» في اللفظ غيرُ تالٍ في التقدير، و«زيد» وإن كانت في اللفظ غير تالٍ هو في التقدير تالٍ، فنجرى في كل واحدة من المسألتين حكمُها، على مانصٍّ عليه. وكذلك القول في الظرف المتسع فيه. وقد تقدم الكلام في / الفاعل.

٤٥٨

وعن الثالث أن ما التزمه ابنُ جني غيرُ لازمٍ لأمرين :

أحدهما : أن مسألة (هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً أمس) لا نسلمُ ثبوتها من كلام العرب. وهو جواب ابن أبي الربيع، لكنه قال^(١) : إن ثبت أنه من

(١) انظر : البسيط شرح جمل الزجاجي (٨٩٤) تحقيق الدكتور عياد الشبتي.

كلام العرب كان الوجهُ مذهبَ من فَصَّل، وهو المذهب الرابع هنا، على أن أبا القاسم بن الصَّفَّار^(١). قال : سألت ابنَ عصفور : هل ورد من كلام العرب (هذا ظانٌ زيدٍ منطلقٌ)؟ يعنى في معنى الماضي، فقال لي : وردَ من ذلك قوله تعالى : {فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا} الآية^(٢). قال : فقلت له : «جَاعِلُ» في ذلك بمعنى : خالق، و«سَكَنًا» حال، فقال لي : إن الله تعالى لم يخلقه في حال أنه سَكَنُ. قال : فقلت له : تكون الحال تقديريةً، فقال : إن ذلك يؤدي إلى وصف الله تعالى بما لم يَصِفْ به نفسه، وهو وصفه بمقدَّر قال : فقلت له : قد حصل وصفه بذلك بقوله : «سَكَنًا» فقال لي : إن الله خلقه غيرَ سَكَنٍ، ثم جعله سَكَنًا بعد ذلك. ههنا وقف الكلام بينهما.

وقد أُجيب بأن لابن الصفار أن يقول حين أورد عليه وصفَ الله بمقدَّر : قد قال سيبويه^(٣) : خلق الله الزرافةَ يَدِيهَا أطولَ من رِجْلَيْهَا. والزرافةُ لم تَنْتَقِلْ بعد وجودها عن حالها، ومضاده : أن الله تعالى قَدَّرَ خلقها كذلك، فخلقها على تلك الصورة.

والظاهرُ أن الآية ليست من هذا القبيل ، فلا يقوم بها حجة على ثبوت المسألة .

والثاني : أن نُسَلِّمَ ورودها سماعاً ، ولا يلزم محذور ، لأن «ظاناً» ههنا قد قال الناظم : إنه لا يعمل ، وإذا لم يعمل فليس بمتوجِّه على «الجملة» كالفعل،

(١) سبقت ترجمته .

(٢) سورة الأنعام / آية ٩٦

والقراءة باسم الفاعل هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي - (وجَعَلَ) - فعلا ماضيا [السبعة لابن مجاهد ٢٦٣].

(٣) الكتاب ١/ ١٥٥.

وإنما هو اسمٌ مضافٌ إلى اسم ، كإضافة «صاحب» وإضافة فيه إضافة تَخْصِيص ، فَرُوِى فيه جانبُ الاسمية خاصة ، كما رُوِى فى «صاحب» وإذا كان ذلك قد يراعى فى الذى بمعنى الحال والاستقبال ، فلا يَطلب معمولاً - فأخْرِى فى هذا .

ولما قال : (هذا ظانٌ زيد) أراد أن يُعْلِمَ فيما أوقع «الظن» فقال : قائماً ، أى : ظَنُّهُ قائماً ، لأنه يدل على الفعل ، كما يدل عليه (ضاربُ زيدِ أمْسٍ وعَمْرًا) فإذا ليس (ظانٌ) مفعول يقع بسببه إشكال .

وهذا جواب الشَّلَوِيَّين ، وهو أحسن ما يُقال فى الموضع .
ويُوجَّه سكوتُ الفارسى عن جواب ابنِ جُنَى بأحد الوجهين ، لأن ابنِ جُنَى كأنَّه فَرَضَ مسأله على غير وجهها ، فلم يَسْتَحِقْ الجوابَ عنها ، لا أنه سَكَتَ منقطعاً عن الجواب . والله أعلم .

وَأَجْرَرُوا وَانْصَبْتُ تَابِعَ الَّذِى انْخَفَضَ

كَمْبُتَغَى جَاهٍ وَمَا لَا مَنْ نَهَضَ

هذا من تمام الحكم المذكور قبل هذا ، لأنه ذكر لِتَالِي ذِى الإعمال الجَرِّ والنصب ، فإذا كانا منصوباً فتابعه مثله منصوب بلا إشكال ولا نظر ، فتقول : هذا ضاربُ زيداً وعَمْرًا ، ولا تقول : هذا / ضاربُ زيداً ٤٥ وعَمْرٍو ، لأن اللفظ منصوب ، والموضع موضع نصب ، فلا وجه لخفض التابع ، فلذلك لم يَنْصُ هنا على هذا الحكم ، إذ لا زائدَ فيه على ما يذكره فى «باب التَّوابع» .

وقد تقدَّم أن عادته وعادة غيره أنهم إنما يذكرون فى تفاريق الأبواب من أحكام التوابع ما لا يدخل لهم تحت قانونها المذكور فى بابها .

وَلنُرجِعْ إِلَى مَا كُنَّا فِيهِ .

وأما إذا كان التالي لذي الأعمال مجروراً فذكر الناظم أن لم فى تابعه وجهين : أحدهما : النبُّ على اعتبار الموضع . والآخر : الجرُّ على اعتبار اللفظ ، وذلك قوله : «وَأَجْرُ أَوْ انْصَبِ تَابِعِ الَّذِي انْخَفَضَ» .

فتقول على اعتبار اللفظ هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو ، وهو الوجهُ ، ولذلك قَدَّمَهُ ، لأنه من التَّبعية بغير تأويل .

وتقول على اعتبار الموضع : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً ، لأن الموضع للنصب ، وإنما الجرُّ تخفيفٌ بحذف التنوين ، ومن ذلك تمثيله بقوله : «مُبْتَغَى جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضَ» كأنه قال : الناهض مُبْتَغٍ جَاهاً وَمَالاً ، وأنشد سيبويه من ذلك القول رجل من قَيْسِ عَيْلان^(١) :

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُ بِهِ أَتَانَا

مُعَلَّقَ وَقَضِيَّةٍ وَزِنَادٍ رَاعِي

وأنشد أيضاً ، وقال : زعم عيسى أنهم ينشدون هذا البيت^(٢) :

هَلْ أَنْتَ بَا عَثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا

أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَاعُونَ ابْنَ مِخْرَاقٍ

(١) الكتاب ١٧١/١ ، والمحتسب ٧٨/٢ ، وابن يعيش ٩٧/٤ ، ١١/٦ ، والمغنى ٣٧٧ ، والهمع ٢٠١/٣ ، والدرر ١٧٨/١

ويرى «فبيننا نحن» و«نطلبه» والوفضة : الكنانة توضيح فيها السهام والزناد : جمه زند ، وهو العود الأعلى الذى تقذف به النار ، والأسفل هو الزندة .

(٢) الكتاب ١٧١/١ ، والمقتضب ١٥١/٤ ، والجمل ٩٩ ، والخزانة ٢١٥/٨ ، والعينى ٥٦٣/٣ ، والهمع ٢٩٥/٥ ، والدرر ٢٠٤/٢ ، والأشمونى ٣٠١/٢

وباعت : موقظ أو مرسل . ودینار وعبدت : رجلاً . وأخاعون : عطف بيان أو نعت . ويجوز أن يكون نصبه على النداء .

وقد ظهر منه بهذا التقرير أن النصب هنا ليس على إضمار الفعل ، وإنما هو على التَّبَعِيَّة ، وهو مخالف لظاهر سيبويه ، إذ جعله على إضمار الفعل ، كأنه قال : هذا ضاربٌ زيدٌ ويضربُ عمرًا ، أو ضاربُ عمرًا ، ولم يعرِّج على العطف على الموضع ^(١) .

ونَحْصُ الفارسيُّ على أن النصب بالعطف على الموضع ، فظاهرُ هذا اختلافٌ من القول ، ولكن ابن أبي الربيع قال ^(٢) : كلا الوجهين جائزٌ عند سيبويه وأبي عليٍّ ، إلا أن الذي يظهر من سيبويه أنه يختار الإضمار ، لأنه لم يذكر في هذا الموضع غيره ، ويظهر من أبي عليٍّ أن الأحسن عنده العطف على الموضع .

قال : ويقتضى كلامهما جواز الوجهين .

فإن كان كما قال ابن أبي الربيع فالخلاف بينهما في الاختيار ، وإلاً فالخلاف بإطلاق .

والأظهر ما ذهب إليه الناظم ، لأن تالي اسم الفاعل إذا اثبت أن له لفظاً وموضعاً جاز اعتبارُ كُلِّ واحد منهما في التَّبَعِيَّة ، كما جاز ذلك باتفاق في نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً ، وَمَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ^(٣) وما كان نحو ذلك .
فالخروج بالمسألة إلى تكلف الإضمار خلاف القاعدة ، فإن الإضمار من غير حاجة إليه تكلفٌ ما لا دليل عليه .

(١) انظر : الكتاب ١/١٦٩ ، ١٧١ .

(٢) انظر : «الوسيط» شرح الجمل : ٩١٤ ، وما بعدها .

(٣) سورة الأعراف / الآيات : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، وهود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، والمؤمنون : ٢٣ ، ٢٢ .

وقرأه الكسائي وحده بالخفض ، وقرأ باقي السبعة بالرفع في كل القرآن .

وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٨٤ .

والخلاف هنا كالخلاف فى العطف على موضع اسم (إن) وقد تقدم الكلام فى ذلك . وجميعه نُزوع إلى مذهب البغداديين الذين يُجيزون العطف على التوهم بإطلاق ، لكن قديقلاً فى موضع ، ويكثر فى موضع . وهذا الباب مما كثر فيه ذلك ، أعنى اعتبارَ المرادفِ الأصلي ، ولذلك وافقهم البصريون عليه الجملة ، وإن اختلفوا فى التأويل .

ثم هنا مسألتان :

إحدهما : أن هذا الكلام مُختَصُّ بما إذا كان اسم / الفاعل ٤٦ عاملاً ، لا مطلقاً ، لأن الذى لا يعمل إذا أجر مجروره فى موضع نصب ، إذ فرضناه غيرَ طالب بنصب ، كما أن مجرور (صاحب) ونحوه ، مما استعمل استعمال الأسماء ليس فى موضع نصب ، ولا يُعطف على موضعه نصب ، وإذا كان كذلك لم يدخل فى كلامه مجرور اسم للماضى؛ فإن العرب لاتعطف على موضع ما لا موضع له ، إذ لاتقول : هذا صاحبُ زيدٍ وعمراً ، فكذلك ما هو بمنزلته. فإن جاء ما ظهره ذلك فعلى إضمار فعل .

فقد أجاز النحويون : هذا ضاربُ زيدٍ أمسٍ وعمراً ، على معنى : ضَرَبَ عمراً ، لا على الموضع . ومنه قوله تعالى : {وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا} ^(١) ولا يكون هذا من الحمل على الموضع إلا على القول بإعمال الذى بمعنى الماضى . وقد منعه الناظم .

(١) سورة الأنعام / آية : ٩٦ .

وسبق أن القراءة باسم الفاعل هى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو وابن عامر . وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٦٣ .

فإن قيل : ما المانع من أن يكون الناظم قصد بـ «الَّذِي أَنْخَفَضَ» ما
انخفض باسم الفاعل بإطلاق ، كان : بمعنى الماضي أولاً ، لكن إن كان بمعنى
الماضي كان التابع منصوباً على إضمار الفعل ، وإلا كان معطوفاً على الموضع ،
أو على إضمار فعل كما قال سيبويه^(١) .

فالجواب أن هذا القصد لا يصح ، لأنك إذا فرضت التابع منصوباً
بإضمار فعل لا بالتَّبَعِيَّة فليس بتابع أصلاً ، وإنما هو من جملة أخرى ، وهو
إنما قال : «تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضَ» فخرج هذا ، إذ ليس بتابع ، وهذا ظاهر .

وقد فسّر ابنُ الناظم هذا الموضع بما يَقْتَضِي دخول المخفوض باسم
الفاعل ، كان للماضي أولاً ، إلا أن ما خُفِضَ بالذي للماضي يُتَّبَع على إضمار
الفعل ، وما عداه فيه وجهان ، إضمارُ الفعل وعدمه^(٢) .

فإذا أراد بذلك حقيقة التَّبَعِيَّة فغيرُ صحيح على أصله ، مِنْ منع إعمال
تابع الذي للماضي .

والثانية : أن ظاهر كلامه أن هذا الحكم جارٍ في كل تابعٍ من التوابع ،
ولا يختص بواحد منها ، فيجوز إتياعُ النعت على اللفظ ، وعلى الموضع ، وكذلك
عطفُ البيان والبدل والتوكيد ، فنقول : هذا ضاربٌ زيدٍ العاقلِ ، والعاقلُ ، وهذا
ضاربٌ زيدٍ أبي عبد الله وأبا عبد الله .

وكذا سائرُها إذا كان اسمُ الفاعل لغير الماضي ، أو كان بالالف واللام .
وأكثرُ ما يذكرُ الناسُ هنا العطفُ النَّسْقِي خاصة . ولا شك أن غيره من
التوابع جارٍ مجراه ، بناءً على ثبوت الموضع هنا ، وهو الذي اختاره الناظم كما

(١) الكتاب ١/١٦٩ ، ١٧١ .

(٢) شرح الألفية له ٤٣٢ .

تقدم ، فلا فرق بين المخفوض باسم الفاعل هنا والمخفوض بالمصدر الموصول كما تقدم . وقد أجز هناك اعتبار الموضع فى التوابع كلها ، فكذاك يجب هنا أن يجوز ذلك .

فإن قيل : لعل مراده هنا بالتابع التابع ، بالعطف ، ولم يقصد غير ذلك ، إذ ليس فى كلامه ما يقتضى جميع التوابع ، بل فيه ما يدل على التابع بالعطف خاصة ، وهو التمثيل بقوله : «كَمْبَتْنِي جَاهٍ وَمَا لَمْ مِنْ نَهَضٍ»

فالجواب أنه لو أراد العطف وحده لَتَبَيَّنَ ذلك بياناً واضحاً ، لقال : واجزُ أو انصب المعطوف ، أو نحو هذا .

وأيضاً تمثيله لا يعين عطفاً دون غيره ، لأن لفظ «التابع» الظاهرُ عمومهُ ، ووقع / التمثيل بواحد منها ، كما لو مثَّل بالنعت أو بالتوكيد فلا ٤٦١ يكون فى ذلك دليل على الاختصاص .

فإن قيل : ظاهره أنه أجاز هنا العطف مطلقاً من غير تقييد ، والنحويون قد قيّدوا جواز الوجهين بأن يصح وقوع المعطوف فى موضع المعطوف عليه ، فإن لم يصح وقوعه فى موضعه لم يجز إلا النصب ، وذلك نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو ، فالوجهان هنا سائغان ، لأنك تقول : هذا ضاربُ عمرو . وإذا قلت : هذا الضاربُ الرجلُ وعمرو - بالخفض - لم يجز ؛ لأنك لا تقول : هذا الضاربُ عمرو ، إلا على مذهب الفراء ، وهو مردود عند النحويين . وفى هذا النظم أيضاً ما يدل عليه ، فإنه منع فى «باب عطف البيان» أن تقول : مررت بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ، على البدل ، إذ قال :

* وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضَى *

ووجهُ ذلك أن البدل في تقدير الوقوع موقعُ المبدل منه ، وهذا بعينه موجود في العطف .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن يكون ملتزماً لرأى الفراء ، ولا محظور في هذا ، إذ كان الدليل هو المتَّبَع . وقد جعل له في «شرح التسهيل»^(١) حظاً من القياس ، وذلك على أن تقدير الإضافة قبل دخول الألف واللام ، إذ كانت الإضافة قبلها ليست للتعريف ، والمانع من الجمع بين الألف واللام والإضافة إنما هو الجمع بين تَعْرِيفَيْن ، وهذا الموضع ليس فيه ذلك ، فدخلت الألف واللام لِتُعَرَّفَ مالم يَتَّعَرَّفَ بالإضافة ، كما كان ذلك في (الحسن الوجه) ولا يلزم على هذا جوازُ (الحسن وجهه) لأن المضاف والمضاف إليه فيه وفيما كان نحوه شئاً واحداً في المعنى ، بخلاف (الضارب زيد) فإذا كان كذلك لم يلزم ما أورده السائل .

والوجه الثاني : أن اشتراط صحة وقوع المعطوف موقعَ المعطوف عليه ليس مُتَّفَقاً عليه ، فالنحويون في ذلك على فرقتين .

فرقة تشترط ذلك ، منهم المبرد والجزولي .

وفرقة لاتشترط ذلك ، منهم السيرافي وابن خروف .

وحجَّتُهُم أنه قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، كقولك : كلُّ شاةٍ وسَخِّلَتْها^(٢) ، وكلُّ رجلٍ وأخيه ، ويازيدُ والحارثُ ، ومررت بزيدٍ وعمراً ، ونحو ذلك ، فقد يكون الناظم جَرَى على مذهب من لا يرى اشتراطَ ذلك .

(١) ورقة (١٥٢ - ١) .

(٢) من أقوال العرب (الكتاب ٥٥/٢ ، ٨٢ ، ٢٠٠) وكذلك قولهم : كل شاةٍ وسَخِّلَيْها بدرهم .
والسُخْلَةُ : ولد الشاة من المعز والضأن ، ذكراً كان أو أنثى .

وهذا الوجه أمثلُ في الجواب من الأول ، فإن ابن مالك قد نصَّ على أن (الضاربُ زيد) ممنوع ، وهذا الذي ذهب إليه الفراء . وذكر ذلك في «باب الإضافة» من هذا النظم

فإن قيل : فقد ردَّ هذا في «الشرح»^(١) بأن حرف العطف قائم مقام العامل في المعطوف عليه ، واسم الفاعل ذو الألف واللام لا يجزُّ «زيداً» ونحوه ، فلا يصح عطفه على المجرور به ، قال : ولا حجة في نحو : ربُّ رجلٍ وأخيه ، ولا :

* أَيْ فَتَى هَيَّجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا^(٢) *

لأنهما في تقدير : وأخٍ له ، وجارٍ لها^(٣) ، ومثل هذا التقدير لا يصح في مسألتنا ، فلا يصح جوازُه .

قيل : هذا لا يطرُد له في نحو (يازيدُ والحارثُ) . والظاهر أن للعطف في هذا الاتِّساع مالم يس لغيره ، فإذا أمكن قَصْدُ الناظم لهذا فلا اعتراض عليه .

والباعى : من : بَغَيْتُ الشَّيْءَ ، أَبْغَيْهِ . وَأَبْتَغَيْتُهُ : طَلَبْتُهُ . / ٤٦٢
وَالنَّاهِضُ : الْقَوِيُّ الْعَزِيمُ الَّذِي لَا يُخْلَدُ إِلَى الرَّاحَةِ وَالِدُّعَا .

(١) ورقة (١٥٢ - ب) .

(٢) سبق الاستشهاد به في «باب التعجب» ويَعْدُهُ :

* إِذَا مَا رَجَالَ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتْ *

(٣) في شرح التسهيل (ورقة ١٥٢ - ب) «لأنهما في تقدير : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخٍ لَهُ ، وَأَيْ فَتَى هَيَّجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا» .

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلٍ
يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ
فَهُوَ كَفِعْلِ صَيَغِ اللَّمْفَعُولِ فِي
مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

لما كان اسم المفعول غير جارٍ بإطلاقٍ على الفعل المضارع ، ولم يكْمُلْ
شَبْهَهُ به ، وكان حكمه حكمَ اسم الفاعل في هذا الباب ، فيماعدًا أحكام مالم
يُسَمُّ فاعله - خاف أن يتوهم أنه لايجرى مجراه ، فنصُّ على جريانه مجراه
كما فعل في «أمثله المبالغة» بوجع اسم الفاعل .

فيريد أن اسم المفعول حكمه حكمُ اسم الفاعل في جميع ما تقرر لاسم
الفاعل من الأحكام ، من كونه يعمل عملَ فِعْلِهِ بالشروط المذكورة ، وهي ألا
يكون بمعنى الماضي ، وأن يكون مُعْتَمِدًا ، ولا يُصَغَّرُ ، ولا يُوصَفُ قبل العمل .
هذا إذا كان مجرداً من الألف واللام .

فإن كان بهما عمل من غير اشتراطٍ لمعنى الحال أو الاستقبال .
فتقول : هذا مُعْطَى أبوه درهماً الآن أو غداً ، وأمكسُو الزيدانِ ثوباً غداً؟
وهذا المُعْطَى درهماً أمس أو غداً .
ومن ذلك قول الشاعر (١) :

وَنَحْنُ تَرَكْنَا تَغْلِبَ ابْنَةً وَائِلٍ
كَمْضَرُوبَةٍ رِجْلَاهُ مُنْقَطِعِ الظُّهْرِ

فهذا البيت مما اعتمد فيه اسم المفعول (٢) على موصوفٍ محذوف ، أي

(١) هو تميم بن مقبل ، ديوانه ١٠٧ ، والهمع ٩٠/٥ ، والدرر ١٣١/٢ .

(٢) في جميع النسخ «اسم الفاعل» وهو وهم ، وما أثبتته من حاشية الأصل هو الصواب .

كِرْجَلٍ مَضْرُوبَةٍ رِجْلَاهُ .

فإن كان بمعنى الماضي مجرداً من الألف واللام لم يعمل ، فتقول : هذا مُعْطَى درهمٍ أمس ، ولا تقول : مُعْطَى درهما .

وكذلك سائر الأحكام ، من جواز إضافته لتاليه ، وجواز نصبه ، وأنحتام نصب ما بعد ذلك ، ومن تَبَعِيَّةِ ذلك التالى على اللفظ ، وعلى الموضع ، ومن إجراء جَمْعِهِ مُجْرَى اسم الفاعل . وجميع ما تقدم ذكره جارٍ هنا .

وقوله : «بِلَا تَفَاضُلٍ» يعنى أنه لا يُفْضَلُ اسم الفاعل فى شئٍ من أحكام هذا الباب ، بل يَجْرَى مَجْرَاهُ فى كل حكم .

لكن لما كان فى هذا الكلام احتمالُ يُتَوَهَّمُ منه أن اسم المفعول يَجْرَى فى كل شئٍ مَجْرَاهُ ، فَيَرْفَعُ الفاعل ، وَيَنْصِبُ المفعولاتِ كُلَّهَا ، وما كان نحو ذلك ، وذلك غير صحيح - حرَّرَ ذلك وَبَيَّنَّ أن حكمه حكمُ فعله المبنى للمفعول ، لاحكامُ المبنى للفاعل ، فقال : «فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغٍ لِلْمَفْعُولِ فى مَعْنَاهُ» ، فهو جارٍ مجرى اسم الفاعل مع مراعاة بنائه للمفعول ، فتقول : هذا مَضْرُوبُ أبوه غداً ، كما تقول : يُضْرَبُ أبوه غداً ، وتقول : هذا مُعْطَى درهماً ، كما تقول : هذا يُعْطَى درهماً . وكذلك سائر الأحكام .

وقوله : «فى مَعْنَاهُ» يعنى به أن اسم المفعول مثلُ الفعل المبنى للمفعول فى معناه ، لافى لفظه ، فَيُعْطَى كُلُّ واحدٍ منهما من الأحكام اللفظية ما يَقْتَضِيهِ ، فاجتماعهما إنما هو فى المعنى .

وأما فى اللفظ فلكل واحد منهما حكمٌ لفظى يَخْتَصُّ به .

فالفعل لأيضاف ، بخلاف اسم المفعول ، فإنه يضاف إلى مفعوله ، نحو :

/ هذا مُعْطَى درهمٍ غداً . فلو لم يَقُلْ : «فِي مَعْنَاهُ» لأوهم امتناعَ الإضافة، ٤٦٣
وكذلك التنوين ، وما كان نحوهما من الأحكام المختصة بالأسماء ،
كالتعريف والتثنية والجمع .

وقوله : «فِي مَعْنَاهُ» خبرٌ بعد خبر ، أى : فهو فى معنى الفعل
المَصْنُوع للمفعول . وضمير «صَيَغَ» عائد على الفعل ، لا على «هو» .
ومثّل بقوله : «الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفَى» وهو من اسم المفعول بالآلف
واللام ، فيعمل بمعنى الماضى ، وبمعنى الحال والاستقبال . وهذا كله
ظاهر .

والكَفَاف : ما يَكْفَى الإنسانَ من غير إسراف . وحقيقته : ما كَفَّ
عن الناس ، أى أغنى عنهم وعن اللجأ إليهم . والمعنى : أن الذى أُعْطِيَ
من العيش كَفَافًا يَكْتَفَى به عما فى أيدي الناس ، وَيَسْتغْنَى به عن الكَدِّ
فى الزيادة ، والحرص على ما لا يزيده إلا تعباً وهماً . ثم قال :
وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ

مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمُقَاصِدِ الْوَرَعِ

يعنى أن هذا المذكور القريبَ المشارَ إليه بـ«ذا» وهو اسم المفعول -
قد يُخالف اسم الفاعل من بعض الوجوه ، فيضاف إلى المرفوع به فى
المعنى ، وذلك أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه البتّة ، فلا تقول : هذا
ضاربُ أبيه زيداً ، ولا ما أشبه ذلك لأنه يلزم فيه إضافةُ الشئِ إلى نفسه ،
إذ كان مد لول (ضارب) هو (الأب) ، وقد منع من ذلك فى «باب
الإضافة»

فكان الأصل في اسم المفعول أن يَجْرى مَجْراه في الأيْضاف إلى مرفوعه، فلا يُقال : أمْضروبُ الأبوين زيدٌ؟ ولا : أمْضروبُ أبويه زيدٌ؟ في أمْضروبُ أبواه زيدٌ؟

كما لا تقول : أْضاربُ الأبوين ، ولا : أْضاربُ أبويه زيدٌ؟ في : أْضاربُ أبواه زيدٌ؟ لأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك ممنوع .

لكن لما كان اسم المفعول إذا تعدى إلى واحد يكون سببياً ، فلا يظهر له عمل في شيء إلا في السببي - أشبه الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فجاز فيه ما جاز فيها ، فتقول : زيدٌ مْضروبُ الأب ، كما تقول زيدٌ كريمُ الأب .

وكما أن (كريمُ الأب) قد تحملت الصفة فيه ضميراً عائداً على الأول ، فخرج بذلك عن إضافة الشيء إلى نفسه [لأن الضمير غير الأب - إعتبر مثل ذلك في اسم المفعول ، فلم يبق فيه إضافة الشيء إلى نفسه^(١)] لأن الأب غير الضمير في «مضروب» وصاحب الضمير هو (مضروب) .

ومثل ذلك بقوله : محمودُ المقاصدِ الورعُ . أصله : الورعُ محمودُ مقاصده، ثم أضمّر في «محمود» ضمير «الورع» فصارت «المقاصدُ» في حكم الفضلة ، فانتصب على التشبيه بالمفعول به . ثم أضيف حملاً على اسم الفاعل حين أضيف إلى منصوبه .

وما قاله صحيح ، بناءً على أن اسم الفاعل إذا أُريد به الثبوت جرى مَجْرى الصفة المشبهة ، نحو : زيدٌ قائمُ أبوه ، وقائمُ أبا ، وقائمُ الأب .

فكذلك يقال في اسم المفعول : هذا مْضروبُ أبوه ، ومْضروبُ أبا ، ومْضروبُ الأب ، وذلك إذا أُريد به الثبوت ، أي ثبوت الصفة .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت)

فأما إذا أُريد به العِلاجُ فلا يمكن ذلك فيه ، لأنه جارٍ مَجْرَى الفعل ، فلا تقول فى قولك : (زيدٌ قائمٌ أبوه غداً) : زيدٌ قائمٌ الأبِ غداً ، ولا قائمٌ أباً الآن ، ولذلك لم يكن هذا الحكم ليجرى فى اسم المفعول من المتعدى إلي اثنين / ولا ثلاثة أصلاً . فقول الناظم : «وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ ٤٦٤ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى» يعنى أنه قد جرى مجرى الصفة المشبهة اسمُ المفعول ، فيضاف إلى مرفوعه كما تضاف الصفة إلى مرفوعها ، فتقول : زيدٌ مرفوعُ الرأسِ ، ومضروبُ الأبِ ، ومنه مثاله : الوردُ محمودُ المقاصدِ ، والأصل : محمودُ المقاصدُ منه ، أو محمودُ مقاصده . ثم أُضيف إليه اسمُ المفعول . ولكن هذه الإضافة إنما تجوز بشرطين :

أحدهما : أشار إليه بالمثل ، وهو أن يكون اسم المفعول من متعدٍ إلى واحد ، فلا يجوز أن يكون من غير متعدٍ ، إذ لا تُتَصَوَّرُ الإضافة ، ولا من متعدٍ إلى اثنين ولا ثلاثة ، فلا تقول : هذا مُعْطَى الأبِ درهماً ، ولا مُعْلَمُ الأخِ زيداً قائماً ، ولا ما أشبه ذلك .

والثانى : أن يُقصد ثبوتُ الوصف ، ويُنْتَسَبُ فيه العلاجُ ، كما تقدم . وهذا لم يُشَرِّ إليه ، ولكن هو داخل تحت مضمون الشرط الأول ، لأنه لما مُنِعَ أن يكون من مُتَعَدٍّ إلى اثنين - كان ضمن ذلك ألا يكون له مفعول مذكور ، وذلك معنى كونه غير مقصود به العلاجُ ، وسيأتى لهذا مزيدُ بيان .

فإن قيل : فأنت تقول على مذهبه : هذا مُعْطَى الأبِ ، ومَكْسُوُ الأخ فتجعله كمحمودِ المقاصدِ ، وهما مِمَّا يتعدى إلى اثنين ، وكذلك : هذا مُعْلَمُ الأبِ ، وهو من المتعدى إلى ثلاثة .

فالجواب : أننا لا نسلّم ذلك ، بل نمنع ذلك ، لأن المتعدّي إلى أكثر طالبُ بمعناه للمنصوب ، فمعنى العلاج باقٍ فيه .

وإن سلّم فقد يقال : إن المراد بالمتعدّي إلى واحد ما عمِلَ في واحد خاصّةً ، مقتصرًا عليه ، فرُفِعَ بإسناده إلى فعل المفعول ، فلو كان عاملاً في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذي أشار إليه ، فهو المتحرّزُ منه .

وقوله : «معنى» راجع إلى «مرتفع» أى رفعه إنما هو من جهة المعنى ، لا من جهة الحكم اللفظي .

وبيّن بهذا أن «المقاصد» في مثاله ، وما كان نحوه - ليس خفضه من رفع لفظي ، فإن الإضافة من نصبٍ على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به . ولو كان مضافاً من حقيقة الرفع لزم المحذور ، وهو إضافة الشيء إلى نفسه ، بل أضيف بعد ما نُقِلَ إليه ضمير الأول ، فصار هو المُسندُ إليه .

ولمّا استغنت الصفة بمرفوعها اشبه السببيُّ المفعولَ الذي هو فضلة ، من حيث استغنى عنه اسم المفعول ، فانتصب على التشبيه بالمفعول به ، وبعد ذلك أضيف ، لمّا صار اسمُ المفعول ، بما تحمّل من ضمير الأول ، مغايراً للسببيّ ، فلم تكن فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، فلذلك قال : «إلى اسم مرتفع معنى» وفى هذا الكلام بعدُ مسائل :

إحداها : أن إجراء اسم المفعول من المتعدّي إلى واحد ممّا أغفله النحويون فلم يذكروه ، واعتنى هو بذكره هنا ، وفى غير هذا من تواليه . وزعم فى «شرح التسهيل»^(١) أنه يجرى مجرى الصفة المشبهة مطلقاً إن كان مصوغاً من متعدّد إلى واحد ، كمضروب ، ومذهوب ، ومرفوع ، ونحو ذلك .

(١) ورقة (١٥٥ - ب)

وأُشَدَّ عليه أبياتاً لم أُقَيِّدْهَا^(١) / ولكن ما استَدرك ظاهراً الصحة ، ٤٦٥
واضح الموقع ، فبحق ما استدركه هنا .

والثانية أنه أشار إلى أن هذا الإلحاق ، وهذه الإضافة مما يقلُّ في
الاستعمال ، لقوله : «وَقَدْ يُضَافُ» فأتى بـ«قَدْ» المُقْلَلُّ على عادته في أمثال
ذلك ، إلا أنه لم يُقَيِّدْهُ بِالْقَلَّةِ في «التسهيل» وإنما قَيَّدَ بها الجامدَ الجارى
مجرى المشتق فقال : والأصح أن يجعل اسمُ المفعول المتعدى إلى واحد
من هذا الباب مطلقاً .

قال : وقد يُفعل ذلك بجامدٍ لتأوله بِمُشْتَقٍّ^(٢) .

(١) هي قول الشاعر :

تَمَنَّى لِقَائِي الْجَوْنَ مَغْرُورٌ نَفْسِهِ فلما رَأَى ارتاعَ ثُمَّتَ عَرْدًا
وهو من شواهد الجر ، نظير قولهم : (حَسَنٌ وَجْهٌ)
واستشهد به كذلك في التصريح ٧٢/٢ ، والهمع ١٠٣/٥ ، والدرر ١٣٥/٢
والجون : علم عن شخص . وعَرَدَ : قَرَّ .
وقول الآخر :

لَوْ صُنِّتَ مَرْفَقَكَ لَمْ تُرَعْ لَصَفَاتِهَا لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِهَا
وهو من شواهد النصب ، نظير قولهم : (حَسَنٌ وَجْهٌ)
واستشهد به كذلك في التصريح ٧٢/٢ ، والهمع ١٠٣/٥ ، والدرر ١٣٤/٢
ولم ترع : لم تفرع . والوجنات : جمع وجنة ، وهي ما ارتفع من الخد .
وقول الآخر :

يَثُوبُ وَيَدِينَارٌ وَشَاةٌ وَدِرْهَمٌ فهل أنت مرفوعٌ بما ههنا راسُ
وهو من شواهد الرفع ، نظير قولهم : (حَسَنٌ وَجْهٌ)
واستشهد به كذلك في التصريح ٧٢/٢ ، والهمع ٩٩/٥ ، ١٠٢ ، والدرر ١٣٣/٢ ، ١٣٤ .
(٢) التسهيل ١٤١ .

ولم يتعرض الشارح - رحمه الله - لمسألة الجامد المؤول بمشتق .

وتتبعنا للفائدة نذكر هنا ما قاله النحاة فيها ، فإنهم قالوا : قد يقال : وردنا مِنْهُلَا عَسَلًا مَاؤُهُ
وعَسَلًا مَاءً ، ونزلنا بَقَوْمٍ أَسَدٍ أَنْصَارُهُمْ ، وَأَسَدٍ الْأَنْصَارَ ، وصاهرنا حَيًّا أَقْمَارًا نَسَاؤُهُ ، =

فأنت ترى مخالفةً ما بين الكلامين ، فأحدهما يزعم أن هذا الاستعمال قليل ، والآخر يُطلق القولَ بالجواز ، ولكن رأيَه هنا أحسنُ ، إذ استعمالُ اسم المفعول استعمالَ الصفةِ المشبَّهة قليلٌ كما قال ، والأكثرُ إجراؤه مجرى أصله ، وهو اسم الفاعل حسبما تقدم .

وعلى ذلك ظاهرُ كلام غيره ، إلا أنه استدرك هذا الاستعمال الثاني القليل ، فهو حسنٌ ولا عتبَ عليه .

وأما زعمه هناك^(١) أنه خارج عن «باب اسم الفاعل» بإطلاق ، جارٍ مجرى الصفة المشبَّهة بإطلاق فهو رأيٌ غريب يقتضى امتناع (هذا مضروبٌ غداً أو الآن) و (هذا مُكرَّم أبوه الآن) وما أشبه ذلك .

وهو غير صحيح ، نعم ، لأينكر أن يُقصد بمعناه الثبوت ، فيجرى مجرى الصفة ، لا أن يكون كذلك البتَّة ، ولا أعلم له فى هذا القول مُستنداً .

= وأقمار النساءِ . على تأويل (عَسَل) بطلو ، و (أَسَد) بشجعان ، و (أقمار) بحسان ، ومنه قول الشاعر .

فراشة الحِلْمِ فرعونُ العذابِ وإن تَطَلَّبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ
فعامل «فراشة» معاملة طائش ، و «فرعون» معاملة : مهلك .
وقول الآخر :

فَلَوْلَا اللهُ وَالْمُهْرُ الْمَغْدَى لَأَبْتَ وَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ
فعامل «غريبال» معاملة : مثقَب .

قال ابن مالك فى شرح التسهيل (ورقة ١٥٥ - ب) : «وأكثر ما يجى هذا الاستعمال فى أسماء النسب ، كقولك : مررتُ برجلٍ هاشمى أبوه ، تميمية أمُّه وإن أضفت قلت : مررتُ برجلٍ هاشمى الأب ، تميمي الأم ، وكذلك ما أشبهه» .
وانظر : التصريح ٧٢/٢ ، والهمع ١٠٢/٥ .

والثالثة : أنه قال : «وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ» فخص بالذكر الإضافة وحدها ، والجارى مجرى الصفة المشبهة ، من اسم المفعول وغيره ، لا يختص بالإضافة إلى المرفوع وحدها ، بل يجوز مع ذلك النصب على التشبيه أو التمييز ، فتقول : هذا مضروب الأب ، أو أباً ، وهذا مضروب الأب ، ولا فرق بين النصب والجر فى هذا . فقد يسأل السائل : لم خص الإضافة بالذكر دون النصب ، فقد كان الأولى أن يذكرهما معاً ، أو يحيل باسم المفعول هنا على «باب الصفة المشبهة»؟

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن يقال : لعله عيّن ما هو السماع أكثر من غيره ، فكان الإضافة والنصب مسموعان قليلاً، إلا أن النصب أقل ، فذكر ما هو أكثر شيئاً من غيره، خروجاً عن عهدة السماع .

والثانى : أن يكون اكتفى بذكر أحدهما عن الآخر إذا كانا معاً فى «باب الصفة المشبهة» كالملازمين ، فحيث يجوز أحدهما يجوز الآخر على الجملة ، فلم يحتج إلى ذكرهما معاً .

وأيضاً فإن الإضافة أخصُّ عنده بباب الصفة المشبهة . ألا ترى أنه عرفها بها إذ قال : «صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا» ؟

فإذا جاز الجر فالنصب فى الضمن . والله أعلم .

والورع - فى كلامه - اسم فاعل من : وَرَعَ يَرَعُ وَرَعًا ، فهو ورِعٌ ، إذا كفَّ عن المعاصى ، فهو متَّقٍ كافٌّ عما لا يحل .

ومعنى المثال : أن الورع المتَّقى لله مقاصده كلها محمودة ، لأن قصده فى كل شئ تقوى الله تعالى .

أبنية المصادر

مراده أن يبين أبنية المصادر القياسية من غير القياسية .

٤٦٦ واعلم أن القياس في العربية يُطلق / على وجهين : أحدهما أن يُلْحَق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما^(١) ، من غير أن يُبحث : هل قالته العرب أو لم تَقُلْه ، لأن الاستقراء قد أفادنا أنها لو تكلمت به لكان على هذا النحو يقيناً أو غلبة ظنٍّ ، وذلك كرفع الفاعل والمبتدأ ، ونصب الحال ، والمفعول به إذا ذُكِرَ الفاعل ، واتصال الضمير بالفعل وانفصاله عنه ، وما إشباه ذلك ؛ فتقول : قَامَ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وجاء مُسْرِعًا ، وَأَعْطَيْتَ كُهُ ، وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ ، من غير أن تقفَ ، أو تنتظرَ ما تقوله العرب .

والثاني أن تقيس أيضاً ما لم تَقُلْه على ما قالته ، لكن بعد البحث والتَّنْقِير : هل تكلمت به العرب أم لا ؛ فإن كانت قد تكلمت به لزمنا العملُ عليه وإن خالف القياسَ الذي اسْتَقْرَيْنَاهُ في المسألة ، ونترك القياس فلا نلتفت^(٢) . وإن لم تكن قد تكلمت به أجرينا فيه ما حصل لنا من القياس ، وحملناه على الأكثر . وهذا كالمصادر ، والإفعال المضارعة

(١) في الأصل : «جامع بينهما» وما أثبتته من (ت ، س) .

(٢) ت «فلتفت» وهو تحريف . والشارح يريد : فلا تلتفت إليه

۳۲۴

الكَرْمَانِي (١)؟ أَيْ أَوْسَعَكُمْ ؟

وأطلق القول فى القياس ، سواء كان الفعل صحيحا ، أو معتل
الفاء أو العين أو اللام ، أو مضاعفا .

وكذلك يستوى فى ذلك ما تعدى إلى واحد أو الى أكثر من ذلك .

فالصحيح فى (فَعَلَ) بفتح العين : قَتَلَهُ قَتْلًا ، وَخَلَقَهُ خَلْقًا ، وَضَرَبَهُ
ضَرْبًا ، وَشَتَمَهُ شَتْمًا ، وَجَبَذَهُ جَبْذًا (٢) ، وَصَرَفَهُ صَرْفًا ، وَطَرَقَ الْحَدِيدَ
طَرَقًا ، وَصَرَعَهُ صَرَعًا ، ونحو ذلك .

والمضاعف نحو : رَدَّهُ رَدًّا ، وهو مثاله (٣) ، وَشَدَّهُ شَدًّا ، وَعَدَّهُ عَدًّا ،
وَمَجَّهُ مَجًّا (٤) ، وَدَعَّهُ دَعًّا ، أَيْ دَفَعَهُ .

والمعتل الفاء نحو : وَعَدَهُ وَعْدًا ، وَوَزَنَهُ وَزْنًا ، وَوَادَّهُ وَاَدًّا ، وَوَهَنَهُ
وَهْنًا أضعفه ، وَوَتَرْتُ الْعَدَدَ وَتَرًّا / ، أَفْرَتُهُ .

٤٦٧

والمعتل العين نحو : بَاعَهُ بَيْعًا ، وَكَالَهُ كَيْلًا ، وَسَاقَهُ سَوْقًا ، وَجَابَ
الْأَرْضَ جَوْبًا ، قَطَعَهَا وَخَرَقَهَا .

(١) نصر بن سيار الكنانى ، أمير من الدهاة الشجعان ، ولى بلخ وخراسان للدولة الاموية ، وغزا
ما وراء النهر ، ففتح حصونا وغنم مغانم كثيرة ، وهو صاحب الابيات التى يحذر فيها بنى أمية ، من قوة
الدعوة العباسية والتى أولها :

أرى خلل الرماد وميض نار
ويوشك أن يكون له ضرام .

(ت ١٣١هـ) وأما الكَرْمَانِي فهو جديع بن على الأزدي ، شيخ خراسان وفارسها فى عصره ، وأحد
الدهاة الرؤساء ، أقام فى خراسان إلى أن وليها نصر بن سيار ، فخاف شر الكرماني فسجنه ،
ولكنه فر من السجن ، ولما ظهر أبو مسلم الخراساني اتفق معه على قتال نصر بن سيار وإلى
خراسان ، ولكن نصراً قتله عام ١٢٩هـ .

(٢) حبذ الشيء : جذبه ، وفى الحديث «فجبتنى رجل من خلفى»

(٣) أى المثال الذى ذكره الناظم .

(٤) مَجَّ الْمَاءُ أَوْ الشَّرَابَ مِنْ فِيهِ مَجًّا : لَفْظُهُ ، وَمِنْ الْمَجَازِ قَوْلُهُمْ : كَلَامٌ تَمَجَّ الْأَسْمَاعُ .

والمعتلّ اللام : رَمَاهُ رَمِيًّا ، وَطَلَاهُ طَلِيًّا ، وَمَرَاهُ مَرِيًّا^(١) ، وَغَزَاهُ غَزَوًّا ،
وَطَوَاهُ طَوِيًّا ، وَشَوَاهُ شَوِيًّا ، وَكَوَاهُ كَوِيًّا .

وأما (فَعِل) بكسر العين فكذلك .

ففى الصحيح منه : لَحِسَهُ لَحْسًا ، وَلَقِمَهُ لَقْمًا ، وَشَرِبَهُ شَرِبًا ، وَسَرَطَهُ
سَرَطًا ، وَزَرَدَهُ زَرَدًا^(٢) ، وَلِثِمَهُ لِثْمًا ، وَلَبِسَهُ لَبْسًا ، وَقَضَمَتِ الدَابَّةُ شَعِيرَهَا
قَضْمًا^(٣) ، وَبَلَغَ الشَّيْءُ بَلْعًا ، ونحو ذلك .

والمضاعف نحو : مَسِسْتُ الشَّيْءَ مَسًّا ، وَشَمِمْتُهُ شَمًّا ، وَمَصِصْتُهُ مَصًّا ،
وَعَضَضْتُهُ عَضًّا ، وَسَفِفْتُ الدَّوَاءَ سَفًّا .

والمعتلّ الفاء : وَطِئْتُ الشَّيْءَ وَطْئًا ، وهو فى نفسه قليل .

والمعتلّ العين : خَفِئْتُ خَوْفًا ، وَنَلِئْتُ نَيْلًا .

ويالهمز : رَمِمْتُ الدَابَّةُ وَلَدَهَا رَأْمًا ، أَحَبَبْتُهُ فَشِمْمَتُهُ .

والمعتلّ اللام : قَنَيْ حَيَاءَهُ قَنِيًّا ، لَزِمَهُ ، وَنَشِيتُ الْخَبْرَ نَشِيًّا ، تَعَرَّفْتُ^(٤) .

والمتعدى فى (فَعِل) قليل ، ولكن الغالب والأكثر فى ذلك القليل فى المصدر (فَعِل)
كما قال الناظم . وأكثرُ ما يستعمل المتعدى منه فى العمل بالفم .

و«ذُو الثَّلَاثَةِ» فى كلامه هو الفعل الذى على ثلاثة أحرف ، لم يُخرجه عن
ذلك لا أصلى من الحروف ولازائد ، كالمثل المتقدمة .

(١) مَرَى الشَّيْءَ : استخرجه ، وَمَرَّتِ الرِّيحُ السَّحَابَ : أنزلت منه المطر ، وَمَرَى فَلَانًا حَقَهُ : جعده .

(٢) سَرَطَ الطَّعَامَ وَاسْتَرَطَهُ : ابتلعه . وَزَرَدَ اللَّقْمَةَ وَازْدَرَدَهَا : ابتلعها كذلك .

(٣) القضم : الأكل بآطراف الأسنان ، أو أكل الشَّيْءِ الْيَابِسِ . ويقابله الخضم ، وهو الأكل بجميع الفم ،
أو أكل الشَّيْءِ الرُّطْبِ .

(٤) اللسان (نشا) .

أما إن خرج عن ذلك بأصلى نحو : دَخَرَجَ ، أو بزائد نحو : أَكْرَمَ ، فله
فى المصادر أبنية أخرى سيأتى منها ما قصد ذكره .

وقوله : « مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ » على حذف الموصوف ، أى من فعلٍ ذى ثلاثة ،
وكذلك قوله : « الْمُعْدَى » و « مِنْ » لبيان الجنس أو للتبعيض ، وهى فى موضع
الحال ، أى قياسُ مصدر الفعل المتعدى كائنا من الأفعال الثلاثية (فَعْلُ) .

ثم انتقل إلى مصدر اللزوم فقال :

وَفَعْلُ اللَّزْمِ بِأَبِهِ فَعْلُ

كَعَرَجٍ وَكَجَوَى وَكَشَلَلُ

لما كان قد شَمِلَ له البيتان المتقدمان بناعين (فَعْلَ وفَعْلٍ) بفتح العين
وكسرها ، وتكلم على مصدرهما فى التعدى أتمَّ النظرَ فيهما بمصدر اللزوم
منهما .

وابتداً بذكر (فَعْلٍ) المكسور العين ، فيَعْنِي أن قياس مصدر (فَعْلٍ)
المكسور العين أن يُبنى على (فَعْلٍ) بفتح الفاء والعين ، كان صحيحاً ، وإليه
أشار بقوله : «كَعَرَجٍ»^(١) أو معتلاً ، وإليه أشار بقوله : «وَكَجَوَى» أو مضاعفاً ،
وإليه أشار بقوله : «وَكَشَلَلُ» .

واللزوم خلاف التعدى ، وهو الذى لزم فاعله ، فلم يطلب غيره ، وقد تقدم
تفسيره فى «باب التعدى» .

فمثال الصحيح : عَرَجَ عَرَجاً ، ومرضَ مَرَضاً ، وَغَضِبَ غَضَباً ، وَأَنفَ
أُنْفاً^(٢) ، وَأَكَلَتِ النَّاقَةُ أَكْلاً؛ تَأَنَّتْ بوبرَ جَنِينِهَا فى بطنها ، وَأَكَلَتِ الْأَسْنَانُ ،

(١) الرواية المشهورة «كَعَرَجَ» .

(٢) أُنِفَ منه أُنْفًا : وَأَنَفَ : استنكف واسكتبر ، ويقال : فيهم أُنْفَةٌ وَأَنَفَةٌ .

تَكَسَّرَتْ ، وَأَسِفَ أَسْفًا ، حَزِنَ ، وَعَسِمَتِ الْيَدُ عَسَمًا ؛ يَيْسَتْ ، وَعَبِدَ عَبْدًا ، أَنْفَ ، وَعَتَبَ الْأَمْرُ عَتَبًا ؛ صار فيه عَيْبٌ ^(١) .

ومثال المعتل الفاء : وَجِلَ وَجَلًا ، وَوَجِعَ وَجَعًا ، وَوَيْتَتِ الْأَرْضُ وَيًّا ، وَوَهِمَ وَهَمًا ، وَوَهَلَ وَهَلًا ^(٢) ، وَوَكِعَتِ الرَّجُلُ / وَكَعًا ؛ مال إِبْهَامُهَا عَلَيْهَا ، ٤٦٨ وَوَرِمَ وَرَمًا ، وَوَصِبَ وَصَبًا ^(٣) ، وَوَقِصَ وَقِصًا ؛ قَصُرَ عُنُقُهُ .

ومثال المعتل العين : حَوَلَ حَوْلًا ، وَعَوِرَ عَوْرًا ، وَخَوِصَتْ عَيْنُهُ خَوِصًا ؛ صَغُرَتْ ، وَحَوِرَتْ حَوْرًا ^(٤) ، وَخَلَّتْ إِخَالَ خَالًا وَخَيْلًا ، وَغَارَ يَغَارُ غَارًا وَغَيْرَةً .

ومثال المعتل اللام : رَدَى رَدًى ^(٥) ، وَلَوَى لَوًى ^(٦) ، وَخَفَى خَفًى ، وَوَجَى وَجًى ^(٧) ، وَصَوِيَتْ النُّخْلَةُ صَوًى ؛ يَيْسَتْ ، وَصَفَى صَفًى ؛ مال فى جانبِ خِلْقَةٍ .

ومثال المضاعف : شَلَّ يَشَلُّ شَلًّا ، وَيَحِثُّ بِحَا ^(٨) ، وَشَمَّ الْأَنْفُ

(١) اللسان (عتب)

(٢) يقال : وَهَلَ الرَّجُلُ ، يُوْهَلُ ، وَهَلًا ، إِذَا ضَعَفَ أَوْ جِنَّ أَوْ فَزِعَ .

(٣) وَصِبَ يُوْصِبُ وَصَبًا : مَرَضٌ وَوَجِدَ وَجَعًا ، فَهُوَ وَصِبٌ . وَقَدْ يُطْلَقُ الْوَصَبُ عَلَى التَّعَبِ وَالْفَتُورِ فِي الْبَدَنِ . وَالْأَوْصَابُ : الْأَسْقَامُ ، وَاحِدُهَا وَصَبٌ .

(٤) حَوِرَتْ الْعَيْنُ : اشْتَدَّ بَيَاضُهَا وَسَوَادُهَا ، وَاسْتَدَارَتْ حُدُقَتَهَا ، وَرَقَّتْ جَفُونُهَا ، وَابْيَضَ مَا حَوْلَ بَهَا وَحَوِرَتْ ، أَيْضًا اسْوَدَّتْ كُلُّهَا ، مِثْلُ أَعْيُنِ الظُّبَاءِ وَالْبَقَرِ . وَالْوَصْفُ مِنْهُ : أَحْوَرُ وَحَوْرَاءُ ، وَالْجَمْعُ : حَوْرٌ .

(٥) رَدَى الرَّجُلُ ، يَرْدَى ، رَدًى : هَلَكَ . وَرَدَى فِي الْهَوَّةِ : سَقَطَ ، فَهُوَ رَدٍ .

(٦) كَوَى الرَّمْلُ وَغَيْرُهُ ، يَلْوَى ، لَوًى : اعْوَجَّ ، فَهُوَ لَوٍ ، وَلَوَى الْقَرْنُ ، فَهُوَ أَلْوَى ، وَلَوَى الرَّجُلُ : اشْتَدَّتْ خُصُومَتُهُ ، وَصَارَ جَدَلًا سَلِيطًا ، فَهُوَ أَلْوَى .

(٧) وَجَى يُوْجَى ، وَجًى : رَقَّتْ قَدَمُهُ أَوْ حَافِرُهُ أَوْ خَفِيَ مِنْ كَثَرَةِ الْمَشْيِ ، فَهُوَ وَجٍ ، وَوَجَى .

(٨) يُقَالُ بَحَّ الرَّجُلُ ، يَبِحُّ ، بَحًا ، إِذَا غَلِظَ صَوْتُهُ وَخَشَنُ ، فَهُوَ أَبَحُّ ، وَهِيَ بَحَاءٌ .

يَشْمُ شَمَمًا : ارتفع أعلاه ، وصَمَمْتُ أُذُنَهُ تَصَمُّ صَمَمًا ، وَلَحِحْتُ عَيْنَهُ لَحَحًا ،
التَصَقَّتْ .

واعلم أنه مَثَلٌ هنا بثلاثة أمثله ترجع إلى معنى واحد ، وهو ما كان
عَرَضًا طارئًا على استقامة الخَلْقَةِ في الأصل ، فالعَرَجُ شَيْءٌ يصيب الرجلَ
خَلْقَةً ، لا يستقيم به المشي . والجَوَى : من جَوَى الرجلُ ، إذا لم يَشْتِهِ الطعامَ ،
أو من جَوَى ، إذا عَرَضَتْ له حُرْقَةٌ باطنة ، من حُزْنٍ أو عِشْقٍ ، وكلاهما عَرَضٌ
طارئٌ . ويقال : جَوَى الشَّيْءُ جَوَى ، إذا اُنْتَنَ ، وهو من ذلك أيضا . والشَّلَلُ :
فساد في اليد ، يقال : شَلَّتْ يَدُهُ ؛ إذا بَطَلَتْ منفعتها .

فهذا كُلُّهُ من الأعراض الطارئة ، إلا أن المثال الأول مما كان عَرَضًا في
أصل الخَلْقَةِ ، والباقيان مما كان عَرَضًا طارئًا عليها . وكلا المعنيين عَرَضٌ
يجرى في هذا مَجْرَى واحدًا . ثم قال :

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلُ قَعَدَا

لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ كَفَدَا

هذا هو البناء الثانى ، وهو المفتوح العين ، ك (قَعَدَ) الممثل به . يعنى أن
مصدر هذا الفعل اللازم قياسه (فُعُولٌ) بضم الفاء باطراد ، كان صحيحاً أو
معتلاً أو مضاعفاً ، ما لم يدخله من المعانى ما يصرفه عن ذلك إلى أيبينة آخر .
فمثال الصحيح : قَعَدَ قُعُودًا ، وَجَلَسَ جُلُوسًا ، وَسَكَتَ سَكُوتًا ، وَثَبَّتَ
ثَبُوتًا ، وَذَهَبَ ذُهُوبًا ، وَرَكَنَ رُكُونًا ، وَمَكَثَ مَكُوثًا ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ طُلُوعًا ،
وْغَرَبَتَ غُرُوبًا ، وما أشبه ذلك .

ومثال المعتل الفاء : وَقَفَ وَقُوفًا ، وَوَكَّفَ الدَّمَعُ والمَطَرُ وَكُوفًا^(١) ، وَوَضَحَ

(١) وَكَّفَ الماءُ وغيره ، يَكِفُّ ، وَكُفًا وَكُوفًا : سال وقطر قليلا قليلا .

الأمرُ وضوحاً ، وَجَبَ وَجُوباً ، سَقَطَ أَوْ ثَبَتَ ، وَصَبَتَ وَصُوباً ، دام .

ومثال المعتل اللام : دَنَا دُنُوً ، وَتَوَى تَوِيّاً^(١) ، وَمَضَى مَضِيّاً ، وَبَدَأَ بَدَؤاً ، وَغَدَا غَدُوً ، وَعَتَا عَتُوً ، وَنَمَا نُمُوً ، وَصَبَتِ الرِّيحُ صَبُوءاً ؛ هَبَّتْ صَبّاً^(٢) . ومثال المضاعف : مَرَّ مُرُوراً ، وَكَلَّ البَصَرُ كَلُّوً ، وَكَمَّتِ النَّخْلَةُ كُمُوماً ، أَطْلَعَتْ ، وَسَدَّ الشَّيْءُ سَدُّدًا ، وَسَدَّادًا ؛ إِذَا كَانَ صَوَابًا .

وأما المعتل العين فَقَلَّ فِيهِ (الْفُعُولُ) لِأَجْلِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ ، قَالُوا : غَابَتْ الشَّمْسُ غُيُوباً ، وَغُرَّتْ فِي الشَّيْءِ غُورًا^(٣) ، وَبَادَ يَبِيدُ بَيُودًا ، وَسَارَ إِلَيْهِ يَسُورُ سُورًا ؛ وَتَبَّ^(٤) ، وَابَتْ الشَّمْسُ أُوُوبًا^(٥) .

وهذا كله قليل ، كراهية (الْفُعُولُ) فِي بَنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، فَفَرُّوا إِلَى (الْفَعَالَةِ ، وَالْفِعَالِ ، وَالْفَعَالِ)^(٦) وَنَحْوِهَا ، فَقَالُوا : صَامَ صِيَامًا ، وَرَاحَ رَوَاحًا ، وَنَاحَ نِيَاحَةً / ، وَسَارَ سَيْرًا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

٤٦٩

فَبَانَ أَنْ (الْفُعُولُ) فِي الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَإِطْلَاقِ النَّازِمِ يَقْتَضِي أَنَّهُ قِيَاسٌ ؛ إِذَا لَمْ يَخْصُ صَحِيحًا مِنْ مَعْتَلٍ ، لِاسِيْمَا وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى النَّوْعَيْنِ بِالْمَثَالِ ، فَمَثَلُ الصَّحِيحِ بِـ(قَعَدَ) وَالْمَعْتَلِّ عَلَى الْجُمْلَةِ بِـ(غَدَا) ، فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُخْرَجَ الْمَعْتَلُّ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ .

(١) تَوَى بِالْمَكَانِ فِيهِ ، يَتَوَى تَوَاءً وَتَوِيّاً : أَقَامَ وَاسْتَقَرَّ . وَالْوَصْفُ مِنْهُ ثَابِرٌ .

(٢) الصَّبُّ ، بِفَتْحِ الصَّادِ ، رِيحٌ مَهْبُوءَةٌ مِنْ مَشْرِقِ الشَّمْسِ إِذَا اسْتَوَى اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ .

(٣) غَارَ فِي الشَّيْءِ غَوْرًا وَغَوُورًا وَغِيَارًا : دَخَلَ . وَغَارَ الْمَاءُ غَوْرًا وَغَوُورًا ، وَغَوَّرَ : ذَهَبَ فِي الْأَرْضِ ، وَسَقَطَ فِيهَا .

(٤) اللِّسَانُ : (سُور)

(٥) فِي اللَّسَانِ (أُوب) : أَبَتْ الشَّمْسُ تَوُوبًا ، إِيَابًا وَأَيُّوبًا : غَابَتْ فِي مَآبِهَا ، أَيْ فِي مَغِيبِهَا ، كَأَنَّهَا رَجَعَتْ إِلَى مَبْدِئِهَا

(٦) قَوْلُهُ : «وَالْفَعَالُ» بِفَتْحِ الْفَاءِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ (ت) وَثَبَّتَهُ مِنْ حَاشِيَةِ الْأَصْلِ ، وَ (س) .

والجواب أن نقول : (لعله^(١)) نَبَّهَ بالمثالين على النوعين اللذين يدخلهما القياس ، وهما الصحيح والمعتلّ اللام ، فيخرج المعتلّ العين ، ويصح الإطلاق .

فإن قيل : فيبقى المضاعف والمعتلّ الفاء يؤهم فيهما القول بحكم لا يصح ، وهو ألا يقاس فيهما .

قيل : المضاعف والمعتلّ الفاء جاريان في أنفسهما مجرى الصحيح في غالب أحكام المصادر والصفات والجموع ، ونحوها من الأحكام التصريفيّة ، وإنما تختلف الأحكام في المعتلّ العين واللام مع الصحيح ، فإذا نَبَّهَ على الصحيح والمعتلّ اللام جرى المضاعف والمعتلّ الفاء مجرى الصحيح ، وبقي المعتلّ العين منفيّاً عنه ما ذكر من الحكم. والأولى أن لو نصّ على ذلك.

ثم استثنى من أطراد هذا البناء ما استحق بناء آخر باطراد أيضاً حتى صار (الفُعُول) فيه نادراً غير مقيس، فقال :

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاً

أَوْ فَعَلَانًا فَادِرٌ أَوْ فَعَالًا

فَأَوَّلُ لِيذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى

وَالثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَابُحًا

لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ وَشَمِلَ

سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ

يعنى أن (فُعُولاً) في (فَعَلَ) اللّازم قياساً، إلا إذا غلب عليه أحد هذه الأبنية الأربعة، لمعانٍ اقتضتها تدل عليها؛ فإن (فُعُولاً) يخرج عن أن يكون

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت)

قياساً فيه، وهى : (فِعَالٌ) بكسر الفاء، كَنَفَرِ نِفَاراً، و(فَعْلَانٌ) بفتح العين، كغَلَّتِ القِدْرُ غَلْيَاناً، و (فُعَالٌ) بضم الفاء، نحو : بَكَى بُكَاءً، و(فَعِيلٌ) نحو: صَهَلَ صَهِيلاً.

فالثلاثة الأول في قوله :

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا

أَوْ فَعْلَانًا فَادِرٍ أَوْ فُعَالًا

وقوله : «فَادِرٍ» تأكيد لمعنى الكلام، كأنه يقول : ليس (الفُعُول) في (فَعَلٍ) اللازم بمطرّد على الإطلاق، وإنما يكون مطرّداً في غير ما اطرّدت فيه هذه الأبنية، فاعلم ذلك، ولا تهمله.

والرابع في قوله : «وَشَمِلَ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ»

ثم شرع في تفسير المعاني التى استحق (فَعَلٌ) اللازم هذه الأبنية عوضاً فقال : «فَأَوَّلُ لِدَى امْتِنَاعٍ» فالأول هو (فِعَالٌ) بكسر الفاء، وهو لكل فِعْلٍ على (فَعَلٍ) فيه معنى الإِبَايَةِ والامتناع، وذلك نحو : فَرَّ فِرَاراً، وَنَفَرَ نِفَاراً، وَشَرَدَ شِرَاداً، وَجَمَعَ جِمَاحاً، وَشَمَسَ شِمَاساً^(١)، وَطَمَحَ طِمَاحاً؛ ارتفع، وَشَبَّ شِبَاباً، وَخَلَّتِ النَاقَةُ خِلَاءً، وهو كالحِرَانِ في الدواب^(٢).

وهذا هو الكثير. وقد رجعوا به إلى (الفُعُول) كَنَفَرِ نُفُوراً، وَشَمَسَ شُمُوساً، وَطَمَحَ طُمُوحاً.

وأما تمثيله بـ (أَبَى) فمشكل؛ فإنه، وإن جاء مصدره على (فِعَالٍ) نحو : أَبَى إِبَاءً وَإِبَايَةً، فإنه من المتعدى، فنقول : أُبَيْتُ الشَّيْءَ، إِذَا كَرِهْتَهُ وَامْتَنَعْتَ مِنْهُ،

(١) شَمَسَتِ الدَايَةَ شُمُوساً وَشِمَاساً : جمعت ونفرت.

(٢) (ت) «وهو الحران في الدواب»

فليس من الأفعال اللازمة، فكيف يمثل به / وهو لم يقصد الإخبار عن ٤٧.
حكم اللازم؟

والجواب أنه يمكن أن يكون عنده مستعملاً على وجهين، متعدياً
وغير متعدٍّ، فمثل بما هو لازم دون ما هو متعدٍّ، والله أعلم.

ثم قال * والثاني للذي اقتضى تقلباً *

الثاني هو (فَعَلَنْ) بفتح العين، وهو بناء مصدر لكل ما فيه معنى
التقلب والحركة والاهتزاز، نحو : غَلَتِ القدرُ غَلِيَانًا، وَنَزَا نَزَوَانًا؛ وَثَبَ،
وَقَفَزَ الظَّبْيُ قَفْزَانًا، وَنَقَزَ نَقْزَانًا؛ كلاهما وَثَبَ، وَدَارَ دَوْرَانًا، وَجَالَ الشَّيْءُ
جَوْلَانًا^(١)، وَذَالَ ذَالَانًا؛ أُسْرِعَ، وَطَارَ طَيْرَانًا، وَهَذَى يَهْذَى هَذْيَانًا^(٢)،
وَمَالَ مِيلَانًا، عَسَلَ الذَّبُّ عَسَلَانًا^(٣).

و «الذي» في كلام الناظم واقع على الفعل، كأنه قال : بناء
(فَعَلَنْ) للفعل الذي اقتضى معنى التقلب.

ثم قال : «لِلدَّاءِ فُعَالٌ» هذا البناء الثالث، وهو (فُعَالٌ) بضم الفاء.

وأراد أن هذا البناء يختص بقياساً بكل فعل فيه معنى الداء، ومعنى
التصويت، فأما معنى الداء فنحو : سَبَتَ سَبَاتًا^(٤)، وَسَكَتَ سَكَاتًا^(٥)،
وَنَعَسَ نَعَاسًا، وَعَطَسَ عَطَاسًا، وَسَعَلَ سُعَالًا، وَدِيرَ بِالرَّجْلِ دَوَارًا^(٦)،

(١) في الأصل و (ت، س) «وجال بالشق» وما أثبتته من حاشية الأصل.

(٢) الهذيان : التكلم بغير معقول لمرض أو غيره.

(٣) يقال : عَسَلَ الذَّبُّ وَالْفَرَسُ، إِذَا عَدَا وَاهْتَزَّ فِي عَنَوِهِ.

(٤) السُّبَات : النوم الخفيف كنوم المريض والشيخ المسن، وأصله من السبوت، وهو الراحة، أو القطع
وترك الأعمال. ويقال : سَبَتَ المريض، بالبناء للمفعول، فهو مسبوت.

(٥) السُّكَات : مداومة السكوت ، وداء يمنع من الكلام ، وموت السكته.

(٦) يقال : دِيرَ الرجل وعليه، إِذَا أَصَابَهُ الدَّوَارُ، وهو الدوران الذي يأخذ في الرأس.

وَصُدِّعَ صُدَاعًا، وَزُكِمَ زُكَامًا.

وفي جَعَلَ هذا النوع من باب (فَعَلَ) اللزوم نظر؛ فإن أكثر ما جاء (فُعَالٌ) في مصدر (فُعِلَ) المبني للمفعول، لا (فَعَلَ) المبني للفاعل، وأكثر ما يبنى للمفعول ما كان من المتعدى لامن اللزوم، كما تقدم في : سَكَتَ وَسَبَّتَ وَصُدِّعَ، و (هَلَسَ هَلَسًا) منه، وهو بمعنى : سَلَّ سَلَالًا، وَهَزَلَ هَزَالًا، وَجُحِفَ جُحَافًا؛ أصابه الانطلاق من كثرة الأكل، وَقَعَصَتِ الدَابَّةُ قُعَاصًا^(١)، وَقَعَسَتْ قُعَاسًا^(٢)؛ سَعَلَتْ، وَسُهِمَ سُهُامًا؛ مرض^(٣)، وَسُعِرَ الْكَلْبُ سُعَارًا، وَكَبِدَ كِبَادًا^(٤)، وَسُلِسَ سُلاسًا^(٥)، وَصَفِرَ صُفَارًا^(٦)، وَضُنِكَ ضُنَاكًا^(٧)، وهو كثير جدا - كأن المعنى على : فَعَلَهُ الله، وإذا كان كذلك فقلوه : إن باب اللزوم أن يكون مصدره على (فُعَال) في الأدواء، مع أن اللزوم فيه نادر، والغالب فيه هو المتعدى - لا يَتَحَصَّلُ.

والعذر عن هذا أن اللزوم منه هذا شأنه، كما في : نَعَسَ، وَعَطَسَ، وَسَعَلَ، ونحوها، وإن كان قليلاً في نفسه فالغالب على مصدر ذلك القليل (فُعَالٌ) وهذا صحيح، وإنما يبقى أنه لم يذكر حكم (فُعِلَ) في الأدواء، وهذا قريب.

وأما معنى التصويت فمثاله : نَبَحَ نَبِيحًا وَنُبَاحًا، وَصَاحَ صِيَاحًا، لَغَةً فِي الصِّيَاحِ، وَدَعَا دُعَاءً، وَعَوَى عَوَاءً، وَرَغَا رُغَاءً، وَثَغَتْ ثَغَاءً^(٨)، وَزَقَا زُقَاءً^(٩)، وَهَتَفَ

(١) قُعَصَتِ الدَابَّةُ : أصابها القُعَاصُ، وهو داء في الصدر.

(٢) قُعَسَتْ الدَابَّةُ : أصابها القُعَاسُ، وهو التواء في العنق يأخذ به إلى خلف.

(٣) السُّهُامُ : الضمور والتغير.

(٤) يقال : كَبِدَ الرجل، إذا شكا كبده، فهو مكبود. والكِبَادُ : مرض يصيب الكبد.

(٥) السُّلَاسُ : ذهاب العقل، يقال منه : سُلِسَ الرجل، فهو مَسْلُوسٌ.

(٦) الصُّفَارُ : الجوع.

(٧) الضَّنَاكُ : الزكام، أو لزومه.

(٨) ثَغَتْ الشاة ونحوها، تَثَغُو ثَغَاءً : صاحت.

(٩) يقال : زَقَا الطائر والديك، يزقو، إذا صاح.

هُتَافًا، وَحَدَا حَدَاءً، وَيَكِي بُكَاءً، وَضَغَا ضَغَاءً^(١)، وَمَكَأَ مَكَاءً^(٢)، وَهُوَ كَثِيرٌ.

ثم ذكر البناء الرابع فقال : «وَشَمِلَ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ»

فذكر أن بناء (فَعِيل) يختص بقياساً بكل فعل لازم كان فيه معنى السَّيْر أو معنى التصويت.

فأمّا معنى السَّيْر فنحو : ذَمَلْ ذَمِيلًا، وَرَسَمَ رَسِيمًا، وَوَجَفَ وَجِيفًا، وَخَبَّ يَخِبُ خَبِيْبًا^(٣)، وَطَمَّ فِي الْأَرْضِ طَمِيمًا^(٤).

وأما معنى التَّصْوِيْت فنحو : زَفَرَ زَفِيرًا، وَنَبَحَ نَبِيْحًا، وَنَهَقَ نَهِيْقًا، وَنَعَقَ نَعِيْقًا، وَنَغَقَ نَغِيْقًا، بِالغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَنَعَبَ نَعِيْبًا^(٥).

ومنه : صَهَلَ الْفَرَسُ يَصْهَلُ - بِالْكَسْرِ - صَهِيْلًا / ؛ إِذَا صَوَّتَ، وَهُوَ ٤٧١ مثاله^(٦)، وَصَفَرَ الطَّائِرُ صَفِيرًا، وَأَنَّ أَتَيْنَا، وَزَجَرَ زَجِيرًا، وَحَنَّ حَنِينًا، وَصَرَفَ صَرِيْفًا، وَصَرَ صَرِيرًا^(٧)، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

فُعُوْلَةٌ فَعَالَةٌ لِفُعُلَا

كَسَّهَلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزَلًا

(١) ضَغَا، يَضْغُو، ضَغَاءٌ : صَوْتٌ وَصَاحٌ.

(٢) مَكَأَ، يَمْكُو، مَكَاءٌ : صَفَرٌ بَغِيهِ، أَوْ شَبَكَ بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَهَا فِيهِ وَنَفَخَ فِيهَا.

(٣) الذَّمِيلُ : ضَرْبٌ مِنَ سَيْرِ الْإِبِلِ، سَرِيعٌ لِينٌ. وَالرَّسِيمُ : عَنُو فَوْقَ الذَّمِيلِ. وَيُقَالُ : وَجَفَ الْبَعِيرُ أَوْ الْفَرَسُ، إِذَا أَسْرَعَ، وَوَجَفَ الْقَلْبُ : خَفَقَ، وَوَجَفَ الشَّيْءُ : اضْطَرَبَ. وَالْخَبِيْبُ : الْعَلُو، وَيُقَالُ : خَبَّ الْفَرَسُ، إِذَا نَقَلَ أَيْامَتَهُ وَأَيَّاسَرَهُ جَمِيعًا فِي الْعَلُو.

(٤) طَمَّ فِي الْأَرْضِ : خَفَّ وَأَسْرَعَ.

(٥) نَعَقَ الرَّاعِي بَغْنَمَهُ : صَاحَ بِهَا وَزَجَرَهَا. وَالنَّغِيقُ : صِيَاحُ الْغُرَابِ خَاصَّةً. وَيُقَالُ أَيْضًا : نَعَبَ الْغُرَابُ، يَنْعَبُ، إِذَا صَاحَ وَصَوَّتَ.

(٦) أَيْ مِثَالُ النَّاطِمِ.

(٧) صَرَفَ الْبَابُ أَوْ الْقَلَمُ : صَوَّتَ. وَكَذَلِكَ صَرَفَ نَابُهُ، وَبِنَابِهِ.

وَيُقَالُ : صَرَ الْعَصْفُورُ وَالْجَنْدُبُ، وَصَرَ الْبَابُ وَالْقَلَمُ، إِذَا صَوَّتَ.

هذا آخر الأبنية الثلاثية من الأفعال الثلاثية، وهو (فَعَلَ) بضم العين.
وقد تقدم أنه لا يتعدى، وإنما وُضِعَ للمعانى الثابتة وما لحق بها.
وبناء المصدرِ المقيسِ فيه، على ما أخبر به هنا، بناءً ان: (فُعُولَةٌ) بضم
الفاء، و (فَعَالَةٌ) بفتحها.

أما (فُعُولَةٌ) فَمَثَلُهُ ب (سَهَلَ) لأن مصدره السُّهُولة، يقال : سَهَلَ الأمرُ
سُهُولةً، وهو خلاف : صَعَبَ صُعُوبَةً.

ومثله : حَزَنَ المكانُ حُزُونَةً، وَجَهُمَ جُهوْمَةً^(١)، وَمَلَحَ مَلُوحَةً، وَجَثَلَ جُثُولَةً،
وَجَعَدَ جَعُودَةً، وَكَدَرَ كُدُورَةً^(٢)، وَسَخَنَ الماءُ سُخُونَةً، وَرَعَنَ رُعُونَةً، وَفَسَلَ
فُسُولَةً^(٣).

وأما (فَعَالَةٌ) فَمَثَلُهُ النَاضِمُ. ب (جَزَلَ) لأن مصدره الْجَزَالَةُ، يقال : جَزَلَ
الشَيْءُ جَزَالَةً؛ إِذَا اعْظَمَ، وَمِنَهِ الْعِطَاءُ الْجَزْلُ، وَجَزَلَ الرَّجُلُ جَزَالَةً؛ جَادَ رَأْيُهُ.
ومنه : وَسَمَ وَسَامَةً، وَقَبِحَ قَبَاحَةً، وَسَمَّجَ سَمَاجَةً، وَشَنَعَ شَنَاعَةً^(٤)، وَنَظَفَ
نَظَافَةً، وَصَبَحَ صَبَاحَةً^(٥)، وَطَهَّرَ طَهَارَةً، وَعَظَّمَ عَظَامَةً، وَنَبَلَ نَبَالَةً، وَوَضَعَ
وَضَاعَةً، وما أشبه ذلك.

(وَالْفَعَالَةُ) فِي بَابِ (فَعَلَ) أَكْثَرُ وَأَعَمُّ مِنَ (الْفُعُولَةِ) وَإِنْ كَانَ (الْفُعُولَةُ)

(١) حَزَنَ المكانُ : خَشِنَ وَغَلَطَ. وَجَهُمَ الرَّجُلُ جُهوْمَةً، إِذَا صَارَ عَابِسَ الْوَجْهِ كَرِيهًا.

(٢) يقال : جَثَلَ الشَّجَرُ وَالنَّبَاتُ وَالشَّعْرُ، جَثَالَةً وَجُثُولَةً، إِذَا طَالَ وَغَلِظَ وَالتَفَّ.

ويقال : جَعَدَ الشَّعْرُ جَعُودَةً وَجَعَادَةً، إِذَا اجْتَمَعَ وَتَقَبَّضَ وَالتَوَى.

وَالْكُدُورَةُ فِي الْمَاءِ : نَقِيسُ الصَّفَاءِ.

(٣) رَعَنَ الرَّجُلُ، فَهُوَ أَرَعَنَ، وَهُوَ الْاَمْوَجُ فِي مَنْطِقِهِ. وَالْفُسُولَةُ وَالْفَسَالَةُ : الْجَبْنُ وَالضَّعْفُ وَسُوءُ
الرَّأْيِ.

(٤) سَمَّجَ سَمَاجَةً وَسُمُوجَةً : قَبِيحٌ. وَالسَّمَّجُ : الْخَبِيثُ الطَّعْمُ أَوْ الرَّائِحَةُ. وَالشَّنَاعَةُ : شِدَّةُ الْقَبِيحِ.

(٥) صَبَحَ الْوَجْهَ : صَبَاحَةً : أَشْرَقَ وَجَمَلُ، فَهُوَ صَبِيحٌ.

كثيرا فيه. وماتقدّم، مما جاء فيه (الفَعُولَةُ) فأكثره جاء فيه (الفَعَالَةُ).

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى

فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسَخَطٍ وَرَضَى

يعنى أن ماجاء من الأبنية في مصادر هذه الأفعال على غير ماتقدم، ومخالفاً له، فليس بقياس، وإنما يُحكى حكايةً تُستعمل فيما نُقلت فيه، ولا يقاس عليه.

و «الذى مَضَى» هو ما ذكر من أول الباب إلى هنا. وذكر لذلك مثالين من (فَعَلَ) المكسور العين الذى له (الفَعْلُ) وهما (سَخَطٌ) وهو مصدر : سَخَطَ الشَّيْءَ يَسْخَطُهُ، ضد : رَضِيَهُ، يَرْضَاهُ، رَضَى، وهو المثال الثاني.
أو من الذى له (الفَعُول) إذا جعلناهما غير متعدّين، من : سَخَطَ عليه، وَرَضَى عنه.

وعلى كل تقدير فـ (سَخَطَ) مصدره المسموع، سَخَطَ وَسَخَطُ، و (رَضَى) مصدره : رَضَى. والرُّضْوَانُ كالرُّضَى أيضا.

وحين أشار إلى أن ثَمَّ ما يخالف ما ذكر تعيين ذكر بعض ماجاء من ذلك موقوفاً على النقل.

فمما جاء في (فَعَلَ) المتعدى على غير (فَعَلَ) قولهم : وَرَدَ الْمَاءَ وَرُوداً، وَجَدَ الْحَقَّ جُحُوداً، وَحَلَبَ الشَّاةَ حَلَباً، وَسَرَقَ الْمَتَاعَ سَرَقاً، وَخَنَقَهُ خَنْقاً، وَطَلَبْتُهُ طَلَباً، وَقَالَ قِيلاً.

وفي (فَعَلَ) المكسور العين : عَلِمَهُ عِلْماً، وَلَقِيْتُهُ لَقِيَاناً وَلِقَاءً، وَشَرِبَهُ شَرْباً، وَوَدِدْتُهُ وُدّاً، وَحَفِظْتُهُ حِفْظاً، وَحَسِبَهُ حُسْبَاناً.

(١) (ت) «وسكت سَكَتاً» وهما سواء، ويقال أيضا : سكت سَكُوتاً.

ومما جاء في (فعل) المفتوح العين غير المتعدى قولهم : ذَهَبَ ذَهَابًا ،
وقَامَ قِيَامًا ، وثَبَّتَ ثَبَاتًا ، وسَكَتَ سَكَاتًا ^(١) ، وعَجَزَ عَجْزًا ، وَهَدَأَ اللَّيْلُ هَدَأًا ،
وفَسَقَ فِسْقًا ، وحَلَفَ حَلْفًا ، وَمَزَحَ مَزَاحًا .

وفي (فعل) المكسور العين : لَبِثَ لُبْثًا / وَلَبِثًا ، وَحَرِدَ حَرْدًا ^(١) ، ٤٧٢
وَحَمَيْتَ الشَّمْسُ حَمِيًّا ، وَلَعِبَ لَعِبًا ، وَضَحِكَ ضَحِكًا ، وَأَدِمَ أَدَمَةً ، وَشَهَبَ
شُهْبَةً ، وَقَهَبَ قَهْبَةً ^(٢) .

وفي الأمثلة المُسْتَنَافَة قالوا : شَبَّ الْفَرَسُ شَبًّا ، وَخَلَّتِ النَّاقَةُ خَلًّا ،
بِالْفَتْحِ ^(٣) .

وقالوا : غَلَّتِ الْقِدِرُ غَلِيَانًا ، وَطَافَ طَوْفًا وَطَوْفَانًا ، وَجَالَ جَوْلًا ، وَقَفَزَ
قَفْزًا .

وقالوا : صَاحَ صِيَا حًا وَصِيْحًا ، وَهَتَفَتِ الْحَمَامَةُ هَتْفًا ؛ مَدَّتْ
صَوْتَهَا ، وَخَبَّ خَبِيًّا ^(٤) ، وَسَارَ سَيْرًا .

وقالوا : نَعَقَ بِالْغَنَمِ نَعَقَانًا ، وَنَعَبَ الْغَرَابُ نَعْبًا وَنَعْبَانًا ، وَنَحَبَ نَحْبًا ؛
أُعلن بالبكاء .

ومما جاء في (فعل) المضموم العين مخالفًا لما مضى قولهم : جَمَلَ
جَمَالًا ^(٥) ، وَقَبِحَ قُبْحًا ، وَحَسَنَ حُسْنًا ، وَيَهُوْ بِهِاءً ، وَطَهَّرَ طَهْرًا ، وَمَكَّثَ مَكْثًا ،
وَصَغُرَ صِغْرًا ، وَكَبُرَ كِبْرًا ، وَبَطُنَ بَطْنَةً ، وَضَعُفَ ضَعْفًا ، وما أشبه ذلك .
وأكثرُ ذلك ذكره سيبويه ^(٦) . وجميعه موقوف على السماع كما قال

(١) حَرِدَ ، يَحْرِدُ ، حَرْدًا : غضب ، واغتاظ فتحرش بالذي غاظه وهم به .

(٢) أَدِمَ ، يَأْدِمُ ، أَدَمَةً ، وَأَدَمًا : اشتدت سمرته . وَشَهَبَ ، يَشْهَبُ ، شَهَبًا وشهبة : خالط بياض شعره
سواد ، وَقَهَبَ ، يَقْهَبُ : كان لونه القَهْبَةُ ، وهي غيرة تملأ أى لون كان .

(٣) خَلَّتِ النَّاقَةُ تَخْلًا ، خَلًّا ، وَخَلَاءً ، وَخُلُومًا : حَرْنَتْ .

(٤) خَبَّ الْفَرَسُ ، يُخَبُّ ، خَبًّا وَخَبِيًّا وَخَبِيًّا : عدا . وَخَبَّ الرَّجُلُ فِي الْأَمْرِ : أَسْرَعَ فِيهِ .

(٥) (ت) «جمل جملا» وهو تصحيف .

(٦) انظر : الكتاب ٥/٤ - ٥٥ .

الناظم.

إلا أنه يبقى في هذا الحصر نظر؛ فإن مما لم يذكره قبل ما يكون قياساً.
من ذلك (الفِعَالَة) في (فَعَلَ) إذا كان مراداً به الوِكَالَة والقيام على
الشيء^(١)، كَتَجَرَ تِجَارَةً، وَحَرَثَ حِرَاثَةً، وَصَنَعَ صِنَاعَةً، وَسَاسَ سِيَاسَةً، وَعَرَفَ
عِرَافَةً، وَآلَ إِيَالَةً، وَعَافَ عِيَافَةً، وَقَافَ قِيَافَةً^(٢)، وَأَمَرَ إِمَارَةً، وَخَلَفَ خِلَافَةً، وهو
كثير.

ومن ذلك (الفِعَال) بكسر الفاء للتَّصْوِيت، نحو : صَاحَ صِيَاحًا، وَزَمَرَ
النَّعَامَ زِمَارًا، وَعَرَّ الظِّلِيمَ عِرَارًا^(٣)، وَهَتَفَ هِتَافًا، وما أشبه ذلك، وهو من الفعل
الذي لا يتعدى على (فَعَلَ).

ومن ذلك (الفِعَال) أيضاً للهَيَاج من الذكر والأنثى، فالذكر نحو : الهِبَاب
والقِرَاع والضَّرَاب والنِّكَاح. والأنثى نحو : الصَّرَاف والجِرَام والودَّاق، يقال :
هَبَّ التَّيْسُ هَبِيْبًا وَهَبَابًا^(٤)، وَقَرَعَ الْفَحْلُ النَّاقَةَ قِرَاعًا، وَضَرَبَهَا ضِرَابًا، وَنَكَحَهَا
نِكَاحًا، وَصَرَفَتِ الْأُنْثَى صِرَافًا؛ اشْتَهَتْ الضَّرَابَ، وَوَدَّقَتْ وَدَاقًا^(٥)، وكذلك
سائرهما.

ومن ذلك (الفُعْلَة) لـ (فَعَلَ) في الألوان؛ نحو : شُهْبَةٌ فِي : شَهَبَ، وَقَهْبَةٌ

(١) في الأصل «الوكاة والقيام على الشيء» وهو خطأ واضح. وما أثبتت من (تس).

(٢) يقال : عَرَفَ فلان على القوم، يَعْرِفُ، عِرَافَةً، إذا دَبَّرَ أَمْرَهُمْ، وقام بسياستهم.

ويقال : آل فلان الرعية، يؤُول، إِيَالَةً : سَاسَهُمْ، وَآلَ الْمَالُ : أَصْلَحَهُ وَسَاسَهُ.

والعِيَافَةُ : زَجَرَ الطير للتقاؤل أو التشاؤم. وأما القِيَافَةُ فهي تتبع الأثر.

(٣) الزَّمَارُ : صوت النعامة. والظَلِيمُ : ذكر النعام، وعِرَارُهُ : صياحه.

(٤) يقال : هَبَّ التَّيْسُ، إذا صاح وهاج للضرب. والمِهْبَاب من الفحول : الكثير الصياح والهياج للضرب.

(٥) الودَّاق في كل ذات حافر : إرادة الفحل، والحرص عليه.

في : قَهَبَ، وكُدْرَة في : كَدِرَ^(١)، ومثله : قَتَمَ قُتْمَةً، وكَمَتَ الفرسُ كُمْتَةً، وكَهَبَ كُهْبَةً^(٢)، وشَهَلَتِ العينُ شُهْلَةً، وشَقَرَ شَقْرَةً^(٣)، ورَبَذَ رَبْذَةً^(٤)، وهو كثير جدا بحيث لا يتحاشى من قياسه.

فالحاصل أن هذا مما دَخَلَ له في السَّماع، مع أنه كثير كثرة يُقاس على مثلها، ويمكن أن يفوته غير ذلك، فكان من حقه أن يحرر ضابط القياس هنا من غيره.

فهذا وجه من الاعتراض، ووجه ثان أن تنبيهه على هذا غير محتاج إليه، لأنه إذا كان قد ذكر القياس في مصادر هذه الأفعال، فسكوته عما بقي يُشعر بأنه سماع، فإتيانه ببيتين فارغين في هذا المختصر نقض الغرض.

الجواب عن الأول أن ماتقدم ذكره لا يدخل عليه هنا وإن كان قياسا، فإن (الفِعَالَةَ) غير مختصة بـ (فَعَلَ) دون (فَعِلَ) ولا باللازم دون المتعدى، ألا ترى أن الولائية من : وَلَى، والخِلافة من : خَلَفَ، وكذلك : الخِيَاطة من : خَاطَ الثَّوبَ، فهو مما يتعدى، و (خَلَفَ) مما لا يتعدى.

وأيضاً فقد يكون بناء (الفِعَالَةَ) جارياً على غير منطوق به من الثلاثي،

(١) سبق تفسير هذه الألفاظ.

(٢) في الأصل «قَتَمَ قُتْمَةً» بالثاء المثناة، وهو تصحيف واضح. والقُتْمَةُ : لون فيه غُبْرَة وحمرة، أو سواد ليس بالشديد. ويقال : أسود قاتم، أى شديد السواد، وأحمر قاتم، أى شديد الحمرة.

وكَمَتَ الفرسُ، يَكْمَتُ، كِمَاتَة وكُمْتَة، أى كان لونه بين الاسود والاحمر. ويقال : كِهَبَ لونه، إذا علت غُبْرَة مشربة سوادا. والكُهْبَة : الدُّهْمَة، أو غُبْرَة مشربة بالسواد.

(٣) شَقَرَ، يَشَقَرُ شَقْرَةً : أشرب بياضه حمرة.

(٤) في الأصل «رَبَذَ رَبْذَةً» وفي (ت) «رَبَذَ رَبْذَةً» وكلاهما تصحيف وما أثبتته من (س) هو الوجه، لأنه يتكلم على الألوان. والرَبْذَة : السواد.

وإنما يُستعمل في موضعه المزيّد، كالوِكَاَلَة / من : تَوَكَّلَ، والحِرَابَة من : ٤٧٣ حَارَبَ، ونحو ذلك مما لم يستعمل له ثلاثي. فلما كان كذلك لم يَأْتِ به الناظم؛ لأنه إنما يذكر ما يطرّد في بناء الثلاثي، وهذا ليس كذلك.

وأيضاً فإنه إنما تكلم في الأبنية لكل فعلٍ على حدّته، إلا ما كان من المتعدّي الذي اطرّد فيه (فَعَلَ) على الإطلاق، و (الْفِعَالَة) ليس مما يَخْتَصُّ ببناءٍ دون بناء. ومع ذلك لو تأملت كل بناءٍ للفعل لشككت هل يطرّد فيه (الْفِعَالَة) أم لا.

وأيضاً فلما لم يَخْتَصُّ بالثلاثي دون غيره أشبه الأسماء التي ليست بمصادر، من حيث لم يطرّد جريانه على بناء الثلاثي فصار مثل : السَّلَام من : سَلَّمَ، والكَلَام من : كَلَّمَ، فترك ذكره كما ترك ذكر (الْفُعَالَة) فيما كان من بقايا الشيء، وذلك نحو : القَرَاضَة، والكُسَاخَة^(١)، وكما ترك ذكر (الْفِعَال) في انقضاء الزمان، كالصَّرَام والحِصَاد^(٢).

وأما (الْفِعَال) في التصويت وفي الهيجان فليس بكثير، فقد يكون ترك ذلك لأنه عنده لم يبلغ مبلغ القياس، ولذلك لم يذكره في «التسهيل»^(٣).

وأما (الْفُعْلَة) فالاعتراض به قوى، والله أعلم.

وعن الثاني أن المسموع في هذا الباب كثير جداً، ومحتاج إلى

(١) القَرَاضَة : ماسقط بالقرض، وهو القلع بالمقراضين، كقراصة الذهب والفضة، وكقراصة الثوب، وهو ما يقطعه الخياط بالمقراض ويلقيه.

والكُسَاخَة : الكُنَاسَة، وزنٌ ومعنى.

(٢) الصَّرَام، بالفتح والكسر : جنى الثمر، وأوان نضجه. والحِصَاد، بالفتح والكسر كذلك : الحَصْد، وأوان الحصد، والزرع المحصود، وثمر الشجر.

(٣) انظر : ص ٢٠٥.

التَّنْبِيه عليه، لأنه لايجوز استعمال القياس فيه وفي أشباهه إلا بعد استقصاء المسموع، لكنه لم يُضبط بالقياس، فكان التَّنْبِيه عليه ضروريا. وكذلك قوله بعد : «وغيرُ ما مرَّ السَّماعُ عادِلُهُ»

وغيرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ
مَصْدَرُهُ كَقُدُّسِ التَّقْدِيسِ
وَزَكَّهِ تَزْكِيَةٍ وَأَجْمَلًا
إِجْمَال مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمُّلاً
وَأَسْتَعِزَّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمِ
إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّالِزِمْ

لما أتمَّ الكلامَ على مصادر الثلاثي القياسية أخذ في الكلام على المزيد منه. وأما الرُّبَاعِيُّ الأصولِ مزيدُهُ فسنذكره.

و «مَصْدَرُهُ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ «مَقِيسُ» والجملة خبر قوله : «وغيرُ ذِي ثَلَاثَةٍ». وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «مَصْدَرُهُ» مَرْفُوعاً بِمَقِيسٍ عَلَى الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

وَيَعْنِي أَنَّ الْمَزِيدَ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْأَصُولِ يُقَاسُ مَصْدَرُهُ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ الَّذِي يُذَكِّرُ فِي الْأَمْثَلَةِ، وَلَا يَعْنِي أَنَّهُ مَقِيسٌ هَكَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ فَإِنْ مَاتَقَدَّمَ أَيْضاً مَقِيسٌ كَذَلِكَ، وَأَيْضاً فَالْإِخْبَارُ بِقِيَاسٍ لَمْ يُعَيَّنْهُ غَيْرُ مُفِيدٍ، فَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنَّ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْأَفْعَالِ يُقَاسُ مَصْدَرُهُ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْقِيَاسِ الَّذِي يُذَكِّرُ فِي الْأَمْثَلَةِ ثُمَّ ذَكَرَ أَفْرَادَ أَبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ، وَمَا يَجْرِي عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِنْ أَبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ؛ فَذَكَرَ أَوَّلًا (فَعَلَ) مُضَاعَفَ الْعَيْنِ، وَجَعَلَ لَهُ بَنَاعِينَ، بِحَسَبِ صِحَّةِ اللَّامِ وَاعْتِلَالِهَا، فَإِنْ كَانَتْ اللَّامُ صَحِيحَةً فَالْمَصْدَرُ يَأْتِي عَلَى (التَّفْعِيلِ) وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «كَقُدُّسَ

التَّقْدِيسُ» إلا أنه بَنَى الفعلَ للمفعول، وَرَفَعَ به مصدرَه لضرورة النُّظْمِ، والمعنى المقصود حاصل. ومن مثله : كَلَّمْتُهُ تَكْلِيمًا، وَسَلَّمْتُ تَسْلِيمًا، وَكَرَّمْتُ تَكْرِيمًا، وَشَرَّفْتُ تَشْرِيفًا.

ولم يفرق فيه بين أن يكون متعدياً أو لازماً، ولا بين أن يكون مضاعفاً أو غير ذلك. والحكم في الجميع صحيح.

وإن كانت اللام معتلةً بالواو أو الياء فإن المصدر يأتي على (التَّفْعِلَة) وهو / الذى بَيَّنَّه بقوله : «وَزَكَّه تَزْكِيَةً» ومثله : قَوَّاهُ تَقْوِيَةً، وَعَدَّاهُ ٤٧٤ تَعْدِيَةً، وَرَوَّاهُ تَرْوِيَةً، وَوَفَّاهُ تَوْفِيَةً^(١). ونحو ذلك .

فكانه يقول : ما كان صحيح اللام من (فَعَّلَ) فمصدره المقيسُ (التَّفْعِيلُ) كان مضاعفاً أو معتلاً العين أو الفاء أولاً. وما كان معتلاً اللام فمصدره المقيسُ (التَّفْعِلَة) وهذا صحيح إلا فيما كانت اللام منه همزة، فإن النحويين يحكون فيه الوجهين، فتقول في هُنَأُ : تَهْنِئًا وَتَهْنِئَةً، وفي جَزَأُ : تَجْزِيئًا وَتَجْزِئَةً، وفي خَطَأُ : تَخْطِئًا وَتَخْطِئَةً، ونحو ذلك.

والأجودُ، على ما قال المبرد في مثل هذا، الإتمامُ، وحكاه عن أبي زيد ، وحكى أن النحويين أجمعين يقولونه بالوجهين. وقال المؤلف في «التَّسْهِيلِ»^(٢) : «إن الغالب على ماله همزة (التَّفْعِلَة).

وإذا كان كذلك فلا يخلو أن يُجعل هذا النوع ههنا من الصحيح اللام أو من المعتل؛ فإن جعلته من الصحيح اللام لزم على ما تقدّم أن يكون القياس فيه (التَّفْعِيلُ) وما عدا ذلك مسموع على مانصٍّ عليه في

(١) (ت) : «وَصَّى تَوْصِيَةً» وفي (س) «رَضَى تَرْضِيَةً» وهى سواء في التمثيل.

(٢) نص قوله في التسهيل (٢٠٦) هو «ومن «فَعَّلَ» على تَفْعِيلٍ وقد يشركه «تَفْعِلَةٌ»، ويغنى عنه غالباً فيما لاه همزة، ووجوباً في المعتل».

قوله : «وغيرُ مامرَّ السَّماعُ عادِلُهُ» وسيأتى إن شاء الله تعالى. وليس ذلك بصحيح؛ لأن (التَّفْعِلَةَ) قياسٌ فيه أيضاً، نصٌّ عليه سيبويه^(١). وغيره.

وإن جعلته من المعتلِّ اللام لزم أيضاً أن يكون القياس فيه (التَّفْعِلَةَ) وماعدا ذلك مسموع، وليس كذلك؛ لأنهم جعلوا (التَّفْعِيل) فيه قياساً أيضاً. ويُجاب عن هذا بأربعة أوجه؛ أحدها أن يدعى أنه لم يتعرض لذكر ملامه همزة بقياس ولا سماع، بل أغفله جملة، وذكر ماقيده بالأمثلة خاصة، وهى : قَدَسَ وَزَكَّى، فيقى غيرُ ذلك مُغْفَلَ الذَّكَرِ، كسائر ما أغفل في هذا النظم، ولا اعتراض عليه في ذلك.

والثانى أن يكون تعرّض له بإشارة (تزكى) لأن ما آخره همزة يسمّى في باب التّصريف معتلاً، لورود الإعلال على الهمزة بالتّسهيل والإبدال والحذف، كالآلف والواو والياء، فيكون قد جعل المهموز الآخر من المعتلِّ اللام، وحكم بأن القياس فيه (التَّفْعِلَةَ) على ما استقرأه هو من كلام العرب، فإنه كثيراً ما يعتمد استقراء نفسه، ويبنى عليه عربيّته، ولذلك قال في «التسهيل» : «وقد يشركه (تَفْعِلَةَ) يعنى (التَّفْعِيل) ويغنى عنه غالباً فيما لامه همزة^(٢)» فجعل الغالب على ملامه همزة (التَّفْعِلَةَ) وذلك يُعطي أن (التَّفْعِيل) عنده فيه قليل، كأنه مما يُعدُّ في المسموع.

والثالث أنه يُحتمل أن يكون مذهبه مذهب المبرّد في فهم كلام سيبويه، وذلك أن سيبويه لما تكلم في تعويض الهاء من الحرف المحذوف في (الإقامة،

(١) الكتاب ٨٣/٤.

(٢) تسهيل القوائد وتكميل المقاصد : ٢٠٦.

والتَّعْدِيَّة) ونحوهما لأجل حذف حرفٍ منهما قال فيه : «وأما عَزَّيْتُ
تَعَزَّيَّةٌ^(١) ونحوها فلا يجوز الحذف فيه، ولا ما أشبهه، لأنهم لا يَجِيزُونَ
بالياء في شيء من بنات الياء والواو، مما هما منه في موضع اللام^(٢)»
يَعْنِي أَنَّ الحذف والتعويض من المحذوف لازم. ثم قال : «ولا يجوز الحذف
أَيْضاً فِي تَجَزَّيَّةٍ وَتَهْنِيَّةٍ» قال : «لأنهم ألحقوها بأختيها من بنات الياء
والواو^(٣)». فَفَهْمُ الْمَبْرَدُ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ سَبِيوِيَّهَ لَا يُجِيزُ : تَهْنِيئاً
وَتَجَزِيئاً، فَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ طُرَّةٌ^(٤) فِي الْكِتَابِ، فَلَعَلَّ النَّازِمَ تَبَعَهُ فِي
هَذَا الْفَهْمِ، وَأَجْرَاهُ مُجْرَى الْمُعْتَلِّ.

وكلام سيبويه عند غير المبرد محمولٌ على غير ذلك المعنى فتأملْه.
والرابع أن يكون ترك ما لامه همزة لا إغفالاً بل قصداً للنظر ينظر
فيه، إذ كان له شَبَهَانِ، شَبَّهَ بِالصَّحِيحِ / وَلِذَلِكَ يَجْرِي بِوُجُوهِ الْإِعْرَابِ ٤٧٥
كَالصَّحِيحِ، فَيَسْتَحِقُّ بِهَذَا الشَّبْهِ بِنَاءَ (التَّفْعِيلِ) وَشَبَّهَ بِالْمُعْتَلِّ مِنْ حَيْثُ
يَلْحَقُهُ الْإِعْلَالُ كَالْمُعْتَلِّ، فَيَسْتَحِقُّ بِهَذَا الشَّبْهِ بِنَاءَ (التَّفْعِلَةِ) وَكَذَا ثَبَتَ
النَّقْلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم ذكر (أَفْعَلَ) وجعل له بناءين للمصدر، أحدهما (الإِفْعَالُ) وذلك
قوله : «وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا كَذَا» وهو لما صَحَّتْ عَيْنُهُ وَلَمْ تَعْتَلِّ، وَلَا مِبَالَةَ بِغَيْرِ
ذَلِكَ؛ إِذْ لَا يَفْتَرِقُ الْحُكْمُ مَعَ كَوْنِ الْفِعْلِ مُضَاعَفًا أَوْ مُعْتَلًّا اللَّامَ، بَلْ حُكْمُ

(١) فِي الْأَصْلِ «عَزَّيْتُ تَعَزَّيَّةً» وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ت) وَمِنْ كِتَابِ سَبِيوِيَّهِ ٨٣/٤، وَهُمَا سِوَاهُ.

(٢) الْكِتَابُ ٨٣/٤.

(٣) نَفْسُهُ ٨٣/٤، وَفِيهِ «أَلْحَقُوهُمَا بِأَخْتَيْهِمَا» وَفِي بَعْضِ نَسَخِهِ كَمَا نَقَلَ الشَّارِحُ.

(٤) أَيْ حَاشِيَّةٌ عَلَى كِتَابِ سَبِيوِيَّهِ. وَمِنْ مَعَانِي الطَّرَةِ : الْحَاشِيَّةُ وَالنَّاصِيَّةُ، وَطَّرَةُ كُلُّ شَيْءٍ حَرْفِهِ،
وَطَّرَةُ الثَّوْبِ : شَبَّهَ عِلْمَيْنِ يَخَاطِمَانِ بِجَانِبَيْ الْبَرْدِ - اللَّسَانِ (طَرَر)

ذلك حكم الصحيح، فتقول : أَسَنَدَتْهُ إِسْنَادًا، وَأَكْرَمَتْهُ إِكْرَامًا، وَأَعْلَمَتْهُ إِعْلَامًا، وَأَكَمَلَتْهُ إِكْمَالًا (وَأَجَمَلَتْهُ إِجْمَالًا^(١)) وَأَجَلَّلَتْهُ إِجْلَالًا، وَأَضَلَّهُ اللَّهُ إِضْلَالًا، وَأَعْطَيْتُهُ إِعْطَاءً، وَأَوْلَيْتُهُ إِيْلَاءً، وما أشبه ذلك.

وكذلك لا يَفْتَرِقُ بالتعدّي وعدمه، كَأَصْبَحَ إِصْبَاحًا، وَأَمْسَى إِمْسَاءً، وَأَسْجَدَ إِسْجَادًا، ونحوه.

والثاني (الإفْعَال) بلحاق الهاء في آخره عوضاً من أحد الحرفين المعتلين بعد حذفه، إمّا العين على رأى الأخفش والفراء، وإمّا الألف على رأى الخليل وسيبويه، فيكون أصله (إِفْعَالَةٌ) ويبقى بعد الحذف على (إِفَالَةٌ) أو (إِفْعَلَةٌ) وهو الذى أراد بقوله : «ثُمَّ أَقِمَّ إِقَامَةً» وسيأتى على أثر هذا بحول الله.

ثم ذكر (تَفَعَّلَ) وجعل مصدره (التَّفَعُّلُ) وهو المشار إليه بقوله : «تَجَمَّلًا (أَفْعَلَ) ولا بين الصحيح اللام والمعتلّ، كما في (فَعَلَ)

فتقول في الصحيح العين : تَجَمَّلَ تَجْمَلًا، وَتَحَمَّلَ تَحْمَلًا، وَتَكْرَّمُ تَكْرُمًا، وَتَجَبَّرَ تَجَبُّرًا، وَتَكَبَّرَ تَكَبُّرًا.

وفي المعتلّ : تَقَوَّلَ تَقَوُّلًا، وَتَحَوَّلَ تَحَوُّلًا، وَتَمَيَّزَ تَمَيُّزًا، وَتَبَيَّنَ تَبَيُّنًا.

وتقول أيضا: تَرَدَّى تَرَدُّيًا، وَتَبَدَّى تَبَدُّيًا، وَتَرَوَّى تَرَوُّيًا، وَتَدَلَّى تَدَلُّيًا، وَتَوَلَّى تَوَلُّيًا وأصل ذلك (التَّفَعُّلُ) بضم العين، لكن دخلها الإعلال بكسر ما قبل الياء لأجلها حسبما يذكره في «باب التصريف».

وحكم ماله همزة في هذا والذى قبله حكم الصحيح؛ فإنك تقول : أَقْرَأْ إِقْرَاءً، وَأَوْطَأْ إِيْطَاءً، وَتَهَيَّأْ تَهَيُّؤًا، وَتَجَزَّأْ تَجَزُّؤًا.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

وأما في (أَفْعَلَ) فلا نظر، فإن الصحيح اللام والمعتل على حكم واحد، فلم يكن مردداً بين وجهين كما كان ذلك في التَّهْنِئَةِ والتَّهْنِئِ. وأما في (تَفَعَّلَ) فكَذَلِكَ أيضاً؛ إذ لا فرق بينهما في الإعلال، وذلك من أحكام التَّصْرِيفِ، فلاحاجة إلى ذكر ذلك هنا.

ثم ذكر (اسْتَفْعَلَ) ومصدره، وكان حقه أن يذكره مع ما أوله همزة الوصل؛ إذ هو داخل في عموم العبارة المذكورة فيه، وإنما أتى بالمعتل منه هنا، لأجل مخالفته لما يذكره بعد، بسبب الإعلال الحاصل في عينه؛ إذ أخرجه إلى حذف حرفٍ منه، وتعويض الهاء من المحذوف، فلما لم يكن حكمه حكم الصحيح وسواه مما يُذكر هناك، واجتمع مع الأفعال في الحكم - ذكره هنا مع مُشاكِلِهِ، وهو «الإقَامَةُ» لاجتماعهما في حذف حرفٍ والتعويض منه.

فيريد أن (اسْتَفْعَلَ) المعتل العين بالواو أو بالياء يأتي المصدر منه على (الاستِفْعَال) محذوف العين، أو الألف واللام على المذهبين ملحقاً هاءً، وذلك قوله: «وَاسْتَعِزَّ اسْتِعَاذَةً» ومثله: اسْتَبَانَ اسْتِبَانَةً، وَاسْتَطَالَ اسْتِطَالَةً، وَاسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً، وَاسْتَعَانَ اسْتِعَانَةً. ووزنه في الأصل (اسْتِفْعَالَةٌ) وفي اللفظ (اسْتِفَالَةٌ) أو / (اسْتِفْعَلَةٌ).

٤٧٦

وأما المعتل اللام من هذا فحكمه حكم الصحيح، نحو: اسْتَدْعَى اسْتِدْعَاءً، وَاسْتَغْنَى اسْتِغْنَاءً، وما أشبه ذلك.

ثم ذكر البناء الثاني لـ (أَفْعَالِ) المعتل العين، وأن حكمه كـ (الاستِفْعَالِ)

في الحذف والتعويض؛ فتقول : أَقِمْ إِقَامَةً، وهو مِثَالُهُ^(١)، ومِثْلُهُ : أَعَانَ إِعَانَةً، وَأَبَانَ إِبَانَةً، وَأَجَانَ إِجَازَةً، ونحو ذلك.

ثم بَيَّنَّ أن هذه الهاء اللاحقة بالبناء ليست بلازمة، وإنما هي غالبية، إلا أن إشارته بـ (ذا) يَحْتَمِلُ أمرين : أحدهما أن تكون إشارةً إلى أقرب مذكور، وهو (الإِقَامَةُ) ونحوها، فكأنه يقول: هذا التاء لازم اللّاحق هنا في غالب كلام العرب، ويجوز قليلاً ألاّ تلحق، فتقول : أَقَامَ إِقَامًا، وَأَنَابَ إِنَابًا، ونحو ذلك، بخلاف (التَّعْدِيَّةِ، والتَّعْزِيَّةِ) فإن ترك التاء شاذُّ جداً.

وفي القرآن الكريم {وَأَقَامِ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ}^(٢)، ومثل ذلك يُحْكِي عن بعض العرب.

والثاني، وهو الأظهر، أن يكون إشارته بـ (ذا) في قوله : «وَعَالِبًا ذَا التَّاءِ لَزِمَ» راجعاً إلى المحذوف منه الحرف، وهو أيضاً أقرب مذكور، فيدخل فيه (الاسْتِفْعَالُ، والإِفْعَالُ) أى إن (الاستفْعَالُ، والإِفْعَالُ) معاً قد يأتیان دون تاء. وهذا موافق لما حكى في «التَّسْهِيلِ»^(٣) وهو ظاهر سيبويه، إذ مَثَّلَ التعويض فقال : «وذلك قولك : أَقَمْتُهُ إِقَامَةً، وَاسْتَعَنْتُهُ اسْتِعَانَةً، وَأَرَيْتُهُ إِرَاءَةً»^(٤). قال : «وإن شئتَ لم تعوِّضْ، وتركتَ المحذوفَ على الأصل»^(٥) ثم أتى بالآية التي فيها {وَأَقَامِ الصَّلَاةَ} ولكن ليس هذا القليل عنده بقياس. وقد بيَّن ذلك في «التصريف» إذ قال هناك : «وَحَذَفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضَ»^(٥)

(١) أى المثال الذى مَثَّلَ به الناظم.

(٢) سورة النور / آية ٣٧.

(٣) حيث قال في ص ٢٠٧ : «تلتزم تاء التانيث الإِفْعَالُ والاستفْعَالُ معتلَى العين عوضاً من المحذوف، وربما خَلَّوْا منها».

(٤) الكتاب ٨٢/٤، وفيه «وتركت الحروف» وأظنه تصحيحاً.

(٥) انظر : الألفية (فصل في نقل الحركة إلى الساكن قبلها)

فأما مثال (الإفْعَال) فقد تقدّم.

ومثال (الاستِفْعَال) اسْتَقَامَ اسْتِقَامًا، واستَدَانَ اسْتِدَانًا، ولا أحفظه منقولاً عن العرب. وإنما جاز حذف التاء هنا بخلاف (التُعْزِيَة) ونحوه؛ لأنهم قد يأتون بالأصل فيردُّون المحذوف، وإن كان حرفَ علة، كالاسْتِحْوَاز والإجْوَاز ونحوهما، فروعي رُدُّهم لها للأصل، فاستخَفُّوا^(١) حذف التاء. وأما مثل (التُعْزِيَة) فلم يقولوا : تعزّيًّا ولا تعديًّا، فيردُّوا المحذوفَ أصلاً، فلذلك ألزموا العَوْضَ. هذا معنى تعليل سيبويه^(٢).

و«ذَا» في كلامه مبتدأ، خبره «لَزِمَ»، و (التَّا) مفعول «لَزِمَ»، و «غالبًا» حال. وبقي هنا النظر في أمرين، أحدهما : إن رأى الناظم في نحو {إِقَام الصَّلَاةِ} أن تكون التاء حُذِفَتْ لغير الإضافة، فإنه لا يستقيم الاستدلال بالآية إلا على ذلك.

فأما إن جعل حذفها من باب قوله، أنشده الفراء^(٣) :

-
- (١) في الأصل : «فاستحقوا» وهو تصحيف. وما أثبت من (ت، س)
(٢) حيث يقول (٨٣/٤) : «وأما عزيت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه، لأنهم لا يجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه في موضع اللام صحيحتين» .
(٣) معاني القرآن (٢٥٤/٢) وصدره :

* إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا *

وقد استشهد به الفراء على جواز حذف الهاء للإضافة حيق يقول : «وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله {وإِقَام الصَّلَاةِ} لإضافتهم إياه، وقالوا : الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة».

والبيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب.

وهو من شواهد الخصائص ١٧١/٣، والتصريح ٣٩٦/٢، والأشموني ٢٣٧/٢، ٣٤١/٤، وانظر : العينى ٥٧٣/٤، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٦٤/٤ .

والخليط : المخالط، كالجليس والمجالس، يريد الفريق المخالط في الإقامة وقت النجعة. وأجدوا : أحدثوا، والبين : الفراق والبعد. وانجردوا : بعثوا.

* وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *

فلا يستقيم الاستشهاد بها، إن مذهبه في (التسهيل) جواز حذف التاء للإضافة على قلة^(١).

والثاني أنه قال هنا : «وَعَالِبًا ذَا الثَّانِي لَزِمَ» وهذه عبارة في ظاهرها متناقضة لأن لفظ الغلبة يقتضى عدم اللزوم، ولفظ اللزوم ينافي الغلبة، ولكن الأمر في هذا قريب.

والتقديس : التطهير، من القدُس، والقدس الطهر. / وَزَكَّى الْمَالَ ٤٧٧
تَزْكِيَةً، إذا أخرج زكاته، وَزَكَّى نَفْسَهُ : مَدَحَهَا، وَزَكَّى أَيْضاً بِمَعْنَى طَهَّرَ، وهو الأصل في هذه المادة. وَأَجْمَلَ الشَّيْءَ إِجْمَالاً، إذا فَعَلَ فِيهِ جَمِلاً، وَأَجْمَلَ فِي الطَّلَبِ إِجْمَالاً : رَفَقَ وَاقْتَصَدَ، وَتَجَمَّلَ الرَّجُلُ تَجْمُّلاً، إذا تَكَلَّفَ فَعَلَ الْجَمِيلَ، وَاسْتَعَاذَ بِاللَّهِ اسْتِعَاذَةً، وَعَاذَبَهُ، بِمَعْنَى : لَجَأَ إِلَيْهِ. وَأَقَامَ بِالْمَكَانِ إِقَامَةً : لَزِمَهُ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ أَيْضاً : أَدَامَهَا لِأَوْقَاتِهَا وَمَا يَلِي الْآخِرَ مُدًّا وَافْتَحَا

مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

بِهَمْزٍ وَصَلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا

يَرْبَعُ فِي أُمْتِئَالٍ قَدْ تَلَمَّعَا

يَعْنَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ أَوَّلُهُ هَمْزَةً وَصَلٍ فَإِنْ بَنَاءٌ مَصْدَرُهُ مُوَافَقٌ لِبَنَاءِ فِعْلِهِ إِذَا مُدُّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ وَفُتِحَ، وَإِذَا كُسِرَ مَا تَلَا الْحَرْفَ الثَّانِي، وَهُوَ الْحَرْفُ الثَّلَاثِ.

(١) عبارة الناظم في التسهيل (٢٠٧) «تَلَزَمَ تَاءُ التَّائِيثِ الْإِفْعَالُ وَالِاسْتِفْعَالُ مَعْتَلًى الْعَيْنُ عَوْضًا مِنَ الْمَحْنُوفِ، وَرَبِمَا خَلَوْا مِنْهَا»

فـ (ما) في قوله : «وما يلي الآخر» مفعول بـ (مُدَّ وافتَحَا) وهي واقعة على الحرف الذي قبل الآخر.

و «ما» في قوله : «مِمَّا افْتُتِحَا» واقعٌ على الفعل الذي أوله همزة الوصل، كأنه قال : مُدَّ وافتَحَا ما يلي الآخر مع كسر الثالث من الفعل الذي افْتُتِحَ بهمزة وصل.

ولم يقيد هذا الإطلاق، فدلَّ على أنه جارٍ في الفعل الصحيح والمضاعف والمعتل، إلا ما تقدم في (استَفْعَلْ).

والأمثلة التي أولها همزة وصل اثنا عشر بناء (افْتَعَلَ، وَاِنْفَعَلَ، وَاِسْتَفْعَلَ، وَاَفْعَلَّ، وَاَفْعَلَّلَ، وَاَفْعَلَّلَى، وَاَفْعَوَّلَ، وَاَفْعَوَّلَ، وَاَفْعَلَّ، وَاَفْعَالٌ، وَاَفْعَوَّلَ، وَاَفْعِيلٌ) فمصدر (افْتَعَلَ) على مارسَمه الناظم (افْتِعَالٌ) لأننى فتحت العين ومددتها، فكانت المدَّة ألفاً، وكسرتُ التاء، فجاء منه ذلك البناء ، نحو: اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً، واكْتَسَبَ اكْتِسَاباً، واخْتَارَ اخْتِيَاراً، واصْطَفَى اصْطِفَاءً، واعتدَّ بكذا اعتدَّاداً.

ومصدر (انْفَعَلَ) (انْفِعَالٌ) نحو : انْطَلَقَ انْطِلَاقاً، وانْكَسَرَ انْكِسَاراً، وانْقَادَ انْقِياداً، وانْحَارَ انْحِيَاراً، وانْطَوَى انْطِوَاءً، وانْدَقَّ انْدِقَاقاً.

ومصدر (اسْتَفْعَلَ) (اسْتِفْعَالٌ) كاستَكْبَر استِكْبَاراً، واستَعْطَف استِعْطافاً واستَدْعَى استِدْعَاءً، واستَسْقَى استِسْقَاءً، واستَرَدَّ استِرْدَاداً.

وأما المعتلُّ العين فقد تقدَّم ذكره، وأن مصدره (استِفْعَالَةٌ) كاستَبَانَ استِبَانَةٌ .

ومصدر (افْعَلَلْ) (افْعَلَلْ) نحو : اطمأنَّ اطمئناناً، واقشعرَّ اقشعراً، واشمأزَّ اشمأزاً^(١).

وقد تقدم للناظم في هذا البناء أنه (افْعَلَلْ) على ظاهر الأمر في (اطمأنَّ) ونحوه، وأن غيره يقول فيه (افْعَلَلْ) .

وأفراد هذا البناء بـ (الافْعَلَلْ) يدل على أن (الفُعْلِيلَةَ) ليس بمصدر، وهو ظاهر سيبويه^(٢)، أي ليس بجارٍ عليه، أو هو اسم مصدر : كالطُمَأْنِينَةِ والقَشْعَرِيرَةِ، أو هو غير قياس فلم يلحقه به.

ومصدر (افْعَلَلْ) (افْعَلَلْ) نحو : احرَّ نَجَمٍ احرَّ نَجَماً، واسْحَنَكَ اسْحَنَكَ، واقْعَسَسَ اقْعَسَساً^(٣).

ومصدر (افْعَلَى) (افْعَلَى) نحو: اسْلَنَقَى اسْلَنَقَاءً، وَاَحْرَنْبَى اَحْرَنْبَاءً^(٤).
ومصدر (افْعَوَلْ) (افْعَوَلْ) نحو : اَجْلَوْدُ اَجْلَوْدًا، وَاَعْلَوَطُ اَعْلَوَاطًا، وَاخْرَوَطُ اَخْرَوَاطًا^(٥).

(١) اقشعرَّ الجلدُ : أخذته رعدة، واقشعرت الأرضُ : لم ينزل عليها المطر. والنباتُ : لم يُصب رِيًّا.

ويقال : اشمأزَّ بالامر ومنه، إذا ضاق به ونفر منه كراهة.

(٢) الكتاب (٨٥/٤) حيث يقول : «الطُمَأْنِينَةُ والقَشْعَرِيرَةُ ليس واحد منهما بمصدر على اطمأنتُ واقشعرت، كما أن (النبات) ليس بمصدر على (أُنْبِتَ) فمَنْزِلَةُ اقشعرت من القَشْعَرِيرَةِ واطمأنتُ من الطُمَأْنِينَةِ بِمَنْزِلَةِ أُنْبِتَ مِنَ النَّبَاتِ» يعني أنهما اسما مصدر، وليسا مصدرين لهذين الفعلين .

(٣) احرَّ نَجَمُ القَوْمِ والنَّوَابِ : اجتمعت، وَاَحْرَ نَجْمُ الرَّجُلِ : أراد أمراً ثم رجع عنه. والمُسْحَنَكُ من كل شيء : الشديد السواد، يقال : اسْحَنَكَ اللَّيْلُ، أي اشتدت ظلمته، وشعر مسْحَنَكُ، أي شديد السواد، واقْعَسَسَ، وقَعَسَ : تأخر ورجع إلى خلف.

(٤) اسْلَنَقَى : نام على ظهره. وَاَحْرَنْبَى : أضمر الشر، وتهياً للغضب.

(٥) اَجْلَوْدٌ : مضى وأسرع، أو امتدَّ ودام. والاعْلَوَاطُ : ركوب الرأس والتقحم على الأمور بغير روية يقال : اَعْلَوَطَ فلان رأسه. وَاَعْلَوَطَ بغيره اَعْلَوَاطًا، إذا تعلق بعنقه وعلاه.
والاخْرَوَاطُ في السير : المضاء والسرعة. وَاخْرَوَطَ بهم الطريقُ والسَّفَرُ : امتدَّ.

ومصدر (افْعَوْلَ) (افْعِيْعَالُ) نحو : اَعْشَوْ شَبْتَ / الأرضُ ٤٧٨
اعْشِيْشَابًا، واخْشَوْشَنَ اخْشِيْشَانًا، واحْطَوْلَى احْطِلَاءً، واذْطَوْلَى اذْطِلَاءً^(١).
ومصدر (افْعَلُ) (افْعِلَالُ) نحو : احْمَرَّ احْمِرَارًا، واسْوَدَّ اسْوِدَادًا،
وايْبَضَّ ايْبِضَاضًا.

ومصدر (افْعَالُ) (افْعِيْلَالُ) نحو : احْمَارُ احْمِيْرَارًا، وادهَامُ
ادهِيْمَامًا^(٢).

ومصدر (افْعَوْلُ) (افْعِيْلَالُ) نحو : اعْثُوْجَجَ اعْثِيْجَاجًا^(٣)، وهو نادر
معدود في المستدرک على أبنية الكتاب.

ومصدر (افْعِيْلُ) (افْعِيْلَالُ) قالوا : اهْبِيْحَ^(٤)، والمصدر : اهْبِيْخًا،
وهو نادر أيضاً من المستدرک.

وإنما قال الناظم : «مُدُّ وافتَحَا» ولم يكتف بقوله : «مُدُّ» وقد كانت
الألف اللاحقة قبل الآخر يلزم معها فتح ما قبلها؛ لأن المدَّ لا يُعَيِّنُ الألفَ،
إذ قد تكون واوًا مضمومًا ما قبلها؛ وياءً مكسورًا ما قبلها. فلو قال :

-
- (١) اذْطَوْلَى : ذَلَّ وانقاد، أو أسرع مخافة أن يفوته شيء، أو انطلق في استخفاء.
(٢) احْمَرَّ الشيء واحْمَارًا بمعنى، غير أن احْمَرَّ أكثر استعمالاً. ويقال : احْمَرَّ الشيء احمراراً، إذا لزم
لونه فلم يتغير من حال إلى حال، واحْمَارُ يَحْمَارُ احْمِرَاراً، إذا كان عرضاً حادثاً لا يثبت، كقولك :
جعل يَحْمَارُ مرةً ويصفارُ أخرى. وانظر اللسان (حمر) .
والدهمة : السواد، والأدهم الأسود. ويقال : ادهامُ الشيء، إذا اسودَّ، وادهامُ الزرع، إذا علاه
السواد رِيًّا.
(٣) في الأصل «اعْثُوْجَجَ اعْشِيْجَاجًا» وهو تصحيف. والمثبت من (ت، س) والعَوْجَجُ : البعير الضخم
السريع المجتمع الخلق، ويقال منه : اعْثُوْجَجَ البعيرُ اعْثِيْجَاجًا.
(٤) الهَبِيْحَةُ : المرضعة، والجارية المثلثة. وقد اهْبِيْحَتِ المرأة في مشيها، إذا تبحرت ونهادت.
والهَبِيْحُ : الرجل الذي لا خير فيه، أو الأحمق المسترخي. والهَبِيْحُ : الغلام بالحميرية، وكل جارية
بالحميرية : هَبِيْحَةٌ.

اجْعَلْ أَلْفًا قَبْلَ الْآخِرِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِ الْفَتْحِ. وَأَمَّا حِينَ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا مَجْرَدَ الْمَدِّ فَلَا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ الْفَتْحَ لِيَعَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَدَّةَ هِيَ الْأَلْفُ وَحْدَهَا؛ لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ لَا يَكُونَانِ مَدَّةً وَقَبْلَهُمَا مَفْتُوحٌ أَصْلًا، فَصَارَ ذِكْرُ الْفَتْحِ مَعْيِنًا.

فَإِنْ قِيلَ : بَلْ ذِكْرُ الْفَتْحِ فَضْلٌ لِيُحْتَاجَ إِلَيْهِ، لِأَنَّ إِحَالَتهِ عَلَى بِنَاءِ الْمَاضِي يَعَيَّنُ أَنْ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مَفْتُوحٌ، كَ (افْتَعَلَ، وَانْفَعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ، وَافْعَوْلَ، وَافْعَوْعَلَ) وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْوَجْهُ أَنْ لَوْ اِكْتَفَى بِالْمَدِّ فَتَتَعَيَّنَ الْأَلْفُ لِذَلِكَ وَحْدَهَا. فَالْجَوَابُ أَنَّ الْفَتْحَ قَبْلَ الْآخِرِ لَا يَتَعَيَّنُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ مَا يَكُونُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ غَيْرَ مَفْتُوحٍ، كَ (افْعَلْ، وَافْعَالٌ، وَافْعَلَلٌ^(١)) عَلَى رَأْيِهِ.

وَأَيْضًا مِنَ الْأَمْثَلَةِ مَا يَعْزِضُ لَمَّا قَبْلَ آخِرِهِ السَّكُونُ، إِمَّا بِإِدْغَامِ، كَاغْتَدُّ وَاسْتَرَدُّ، وَإِمَّا بِإِعْلَالِ، كَانْقَادَ وَاسْتَرَادَّ، وَالنَّازِمِ إِنَّمَا أَتَى بِضَابِطٍ يَشْمَلُ جَمِيعَ الْأَبْنِيَةِ وَجَمِيعِ الْأَمْثَلَةِ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِلْزَامِ الْفَتْحِ، فَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا فِي الْفِعْلِ فَذَاكَ، وَإِلَّا فَقَدْ شَرَطَهُ، فَكَلَامُهُ صَحِيحٌ، وَإِلْزَامُهُ الْفَتْحَ ضَرُورِيٌّ.

ثُمَّ أَتَى بِضَابِطٍ آخَرَ لِمَصَادِرِ مَا أَوَّلَهُ تَاءٌ مِنَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الثَّلَاثِيَةِ فَقَالَ : «وَضُمُّ مَا يَرْبَعُ» إِلَى آخِرِهِ.

«مَا يَرْبَعُ» هُوَ مَا يَصِيرُ الثَّلَاثَةُ أَرْبَعَةً، تَقُولُ : رَبَعْتُ الْقَوْمَ، إِذَا صَيَّرْتَهُمْ أَرْبَعَةً، كَمَا تَقُولُ : ثَلَّثْتُهُمْ وَخَمَسْتُهُمْ، إِذَا صَيَّرْتَهُمْ ثَلَاثَةً وَخَمْسَةً. وَ«مَا» وَاقِعَةٌ عَلَى الْحَرْفِ الرَّابِعِ.

يُرِيدُ أَنْ مَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ مِثَالِ (تَلَمَّمَ) أَوْ مُقَارِيًا لَهُ، فِي كَوْنِهِ عَلَى عَدَدِ

(١) فِي الْأَصْلِ «افْعَوْلَ» وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ت، س)

هذه الحروف، وموازناً له^(١) في الحركات والسكنات وعدد الحروف ،
والتاء في أوله زائدة - فالمصدر منه على وزنه إذا ضُم منه الحرف الرابع.
وهذا العَقْد يحتوى على أبنية جملتها عشرة (تَفَعَّلَ، وَتَفَعَّلَى،
وَتَفَاعَلَ، وَتَفَعَّلَ، وَتَمَفَّلَ، وَتَفَوَّعَلَ، وَتَفَعَّلَ، وَتَفَعَّلَتْ).

فمصدر (تَفَعَّلَ) على (تَفَعَّلَ) حسبما قيده الناظم، نحو تَدَحَّرَجَ
تَدَحَّرَجًا، وَتَسَرَّبَلَ تَسَرَّبَلًا، وَتَجَلَّبَبَ تَجَلَّبَبًا^(٢).

ومصدر (تَفَعَّلَى) على (تَفَعَّلَ) ، وأصله (تَفَعَّلَى) إلا أن اللام كُسرت
لأجل الياء، فالضمة مقدرة، نحو : تَقَلَّسَ تَقَلَّسِيًا، / وَتَجَعَّبَى تَجَعَّبِيًا^(٣). ٤٧٩

ومصدر (تَفَاعَلَ) على (تَفَاعَلَ) نحو : تَغَافَلَ تَغَافُلًا، وَتَكَاسَلَ
تَكَاسُلًا وَتَرَامَى تَرَامِيًا، وَتَوَانَى تَوَانِيًا.

ومصدر (تَفَعَّلَ) على (تَفَعَّلَ) نحو : تَكَبَّرَ تَكَبُّرًا، وَتَكَسَّرَ تَكَسُّرًا.

وكان من حقه ألا يذكر هذا البناء قبل، حين قال : «وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا
مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا» فإنه داخل تحت هذا الضابط فصار ذكره هنالك
حشواً، ولا جواب عنه.

ومصدر (تَمَفَّلَ) على (تَمَفَّلَ) نحو : تَمَسَّكَ تَمَسُّكًا، وَتَمَدَّرَعَ
تَمَدَّرَعًا^(٤).

(١) على حاشية الأصل «وموافقاً له» .

(٢) تَسَرَّبَلَ : لبس السُرِّيَال، وهو القميص أو الدرع، وجمعه سَرَابِيل. وَتَجَلَّبَبَ : لبس الجِلْبَاب، وهو
القميص أو الخمار، أو الملاعة تشتمل بها المرأة، وجمعه جَلَابِيب.

(٣) يقال : قَلَّسَيْتَهُ، إِذَا أَلْبَسْتَهُ الْقُلُوسَةَ، وهى من ملابس الرُوس، وَتَقَلَّسَى : لبسها.

ويقال : جَعَبَى فُلَانٌ فُلَانًا جَعْبَاءً، إِذَا صَرَعَهُ. وَتَجَعَّبَى : مطاوع جَعَبَى.

(٤) تَمَدَّرَعَ مِرْزَعَتَهُ : لبسها، والمِرْزَعَةُ : ضرب من الثياب التى تلبس، ولا تكون إلا من الصوف خاصة.

ومصدر (تَفَوَّعَلَ) (التَّفَوَّعُلُ) نحو : تَجَوَّرَبَ تَجَوَّرِيًّا^(١).

ومصدر (تَفَعَّوَلُ) (التَّفَعُّوْلُ) نحو : تَسْهَوُكَ تَسْهَوُكًا، وَتَرْهَوُكَ تَرْهَوُكًا^(٢).

ومصدر (تَفَيَّعَلَ) على (تَفَيَّعُلُ) نحو : تَشَيَّطُنَ تَشَيَّطُنًا^(٣).

ومصدر (تَفَعَّلَ) (تَفَعُّلُ) نحو : تَقَلَّسَ تَقَلَّسًا^(٤).

ومصدر (تَفَعَّلَتْ) (التَّفَعُّلْتُ) نحو : تَعَفَّرَتْ تَعَفَّرَاتًا^(٥).

و (تَلَمَّعَ) الذى مَثَّلَ به هو من (تَفَعَّلَ) المذكور، والتَّلَمَّعَ أصله الاجتماع، يقال : كَتَبْتُه مَلَمَمَةً وَمَلَمَمَةً، أى مجتمعة مضموم بعضها إلى بعض، وصَخْرَةً مَلَمَمَةً وَمَلَمَمَةً، مستديرة مضموم بعضها إلى بعض.

فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَالَةٌ لَفَعْلَالًا

وَاجْعَلَ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوْلَا

يَعْنَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ عَلَى (فَعْلَلٍ) فَإِنْ مَصْدَرُهُ يَأْتِي عَلَى بَنَائِينَ، أَحَدُهُمَا : (الْفِعْلَالُ) بِكسْرِ الْفَاءِ، نَحْوُ : نَخْرَجَ بِخَرَجًا، وَلَمْ يَحْفَظْهُ السِّيْرَافِي^(٦)، وَحَفَظْهُ غَيْرُهُ.

(١) يقال : جَوَّرَبَهُ، إِذَا أَلْبَسَهُ الْجَوَّرَبَ، وَتَجَوَّرَبَ : مَطَاوَعَهُ. وَالْجَوَّرَبُ : لِبَاسُ الرَّجُلِ، وَجَمْعُهُ جَوَارِبَةٌ، وَجَوَارِبٌ.

(٢) يقال : سَهَوَكْتُهُ فَتَسْهَوُوكَ، إِذَا أَدْبِرَ وَهَلَكَ. وَالتَّرْهَوُكُ : مَشَى الَّذِي كَانَهُ يَمُوجُ فِي مَشِيَّتِهِ. فَيَقَالُ : مَرَّ الرَّجُلُ بِتَّرْهَوُكٍ، أَيْ كَانَهُ يَمُوجُ فِي الْمَشْيِ.

(٣) تَشَيَّطُنَ : صَارَ كَالشَّيْطَانِ، أَوْ فَعَلَ فَعْلَهُ.

(٤) تَقَلَّسَ : لَبَسَ الْقَلَنْسُوَّةَ. وَقَدْ مَرَّ تَفْسِيرُهَا.

(٥) تَعَفَّرَتْ : صَارَ عَفْرِيَّتًا، وَالْعَفْرِيَّةُ : الْخَبِيثُ الْمُنْكَرُ، أَوْ النَّافِذُ فِي الْأَمْرِ مَعَ دَهَاءٍ.

(٦) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السِّيْرَافِي : وَالْأَغْلَبُ فِيهِ الْأَلْزَمُ الْفَعْلَلَةُ، لِأَنَّهَا عَامَةٌ فِي جَمِيعِهَا، وَرَبَّمَا لَمْ يَأْتِ فِعْلَالٌ نَحْوُ : نَخْرَجْتَهُ نَخْرَجَةً، وَلَمْ يُسْمَعْ بِخَرَجٍ»

وَسَرَّهَفَ سِرْهَافًا، قَالَ^(١):

* سَرَّهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ *

وَزَلَزَلَ زَلْزَالًا، وَقَلَقَلَ قَلَقَالًا. وفي التنزيل: [وَزَلْزَلُوا زَلْزَالًا شَدِيدًا]^(٢)
والثاني (الفعللة) نحو: دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وَقَرَطَسَ قَرَطَسَةً^(٣)، وَزَلَزَلَ زَلْزَلَةً، وَقَلَقَلَ
قَلَقَلَةً، وَسَرَّهَفَ سَرَّهَفَةً، وَعَرَقَبَ عَرَقَبَةً^(٤)، وما أشبه ذلك.

وَيَدْخُلُ بِمَقْتَضَى الْمَثَالِ مَا كَانَ مَزِيدًا بِالتَّضْعِيفِ، نَحْوُ: جَلَبَبَ جَلْبَبَةً،
وَشَمَلَلَ شَمَلَلَةً^(٥).

وَيَبْقَى عَلَيْهِ مَا أُلْحِقَ بِ (دَحْرَجَ) بغير تضعيف، بل بحروف (سألتمونيتها)
فلم يَنْصُ على قياس مصدره، وكان من حقه ذلك؛ إذ لا يَدْخُلُ له تحت بناء
الفعل الذي أتى به، وهو (فَعَّلَل).

والأمثلة الملحقة ب (فَعَّلَل):

(فَوَعَلَ) نحو: صَوَمَعَ، وَحَوَقَلَ^(٦). و (فَيْعَلَ) نحو: بَيَّطَرَ وَهَيْئَمَ^(٧)، و

(١) للعجاج من أرجوزة يعاتب فيها ابنه رؤبة، ديوانه ٤٠، والخصائص ٢٢٢/١، ٣٠٢/٢، والمقتضب ٩٥/٢، وابن يعيش ٤٧/١، ٤٩، اللسان (سرغف)

ويقال: سَرَّهَفَ غِذَاءَهُ، إِذَا أَحْسَنَهُ، وَسَرَّهَفْتُ الرَّجُلَ: أَحْسَنْتُ غِذَاءَهُ، وَجَهَدْتُ فِي تَرْبِيَّتِهِ. وَيُرْوَى
«سَرَّهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ» بِالْعَيْنِ بَدَلَ الْهَاءِ، وَهِيَ سَوَاءٌ.

(٢) سورة الأحزاب / آية ١١

(٣) يقال: رَمَى فِقْرَطَسَ، إِذَا أَصَابَ الْفِقْرَطَسَ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُنْصَبُ لِلنُّضَالِ، وَهُوَ الْغُرْضُ.

(٤) عَرَقَبَ الدَّابَّةَ: قَطَعَ عُرْقُوبَهَا. وَالْعُرْقُوبُ مِنَ الدَّابَّةِ: مَا يَكُونُ فِي رِجْلِهَا بِمَنْزِلَةِ الرِّكْبَةِ فِي يَدِهَا.
وَكُلُّ ذِي أَرْبَعٍ عُرْقُوبَاهُ فِي رِجْلَيْهِ، وَرِكْبَتَاهُ، فِي يَدَيْهِ.

(٥) شَمَلَلَ: أَسْرَعَ. وَشَمَلَلَ الشَّجَرَةَ: لَقَطَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الثَّمَرِ. وَالشَّمْلَالُ وَالشَّمْلِيلُ: السَّرِيعُ الْخَفِيفُ.

(٦) صَوَمَعَ الشَّيْءَ: جَمَعَهُ، وَصَوَمَعَ الْبِنَاءَ: عَلَّاهُ وَحَوَقَلَ حَوَقَلَةً وَحِيقَالًا: اعْتَمَدَ بِيَدَيْهِ عَلَى خَصْرِيهِ، أَوْ
أَسْرَعَ فِي مَشْيِهِ وَقَارِبَ الْخَطُو، أَوْ أَعْيَا.

(٧) بَيَّطَرَ الدَّابَّةَ: شَقَّ حَافِرَهَا لِيَعَالِجَهَا. وَالبَّيْطَارُ: مُعَالِجُ الدَّوَابِّ. وَالبَّيْطَرَةُ: مِهْنَةُ الْبَيْطَارِ. وَهَيْئَمَ:
دَعَا اللَّهَ، أَوْ تَكَلَّمَ وَأَخْفَى كَلَامَهُ.

(فَعُولٌ) نحو :

جَهْوَرٌ، وَهَرَوَلٌ^(١)، وَفَعَلَى) نحو : سَلَقَى وَجَعَبَى^(٢)، وَفَعَلٌ) نحو : قَلَنْسَ،
[وَيَفْعَلُ) نحو : يَرِنًا لِحَيْتِهِ^(٣)، وَفَعَلٌ) نحو : سَنَبَلَ الزَّرْعُ، وَدَنَقَعَ^(٤) .

وجميعها جَارٍ فِي الْمَصْدَرِ مَجْرَى (دَحْرَجَ) فنقول : صَوَمَعَ صَوْمَعَةً، وَيَبْطِرَ
بَبْطَرَةً، وَجَهْوَرَ جَهْوَرَةً، وَسَلَقَى سَلَقَاءً، وَقَلَنْسَ^(٥) [قَلَنْسَةً، وَيَرِنًا بَرْنَاءً : وَسَنَبَلَ
سَنَبَلَةً.

وإنما ترك ذكرها لجريانها في الأحكام مجرى (نَحْرَجَ)، فكان ما زيدت
فيه الياءُ أو الواوُ بمنزلة المعتلِّ الفاءِ أو اللامِ أو العينِ.

وهذان البناءان، وهما (الْفَعْلَالُ، وَالْفَعْلَلَةُ) ليسا في (فَعْلَلٌ) بمنزلة واحدة،
بل أحدهما قياسٌ، والآخر غيرُ قياسٍ، ولكنه كَثُرَ، فخاف أن يُتَوَهَّمُ أنهما معاً
قياس فقال :

« وَاجْعَلْ قِيَاسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا »

يعنى أن ثاني البناعين هو المقيس، وهو (الْفَعْلَلَةُ) لا طُراده في كل بناء
من الرباعي، مُلْحَقًا وغيرُ ملحق، وأما (الْفَعْلَالُ) فلا. ولذلك لا تجده في الملحق
إلا نادرا، فلا تقول : جَهْوَرَ جِهْوَارًا، ولا يَبْطِرَ بَبْطَارًا، ولا ما أشبهه.

(١) جَهْوَرَ فلان : رفع الصوت بالقول. ويقال : جَهْوَرَ الصوتُ أيضا، فالرجل جَهْوَرِيٌّ، والصوتُ
جَهْوَرِيٌّ. وَهَرَوَلٌ : أسرع بين العنوَ المشى.

(٢) سَلَقَاه : طعنه فאלقاه على جنبه. وَجَعَبَاه صَرَعه .

(٣) قَلَنْسَه : ألبسه القَلَنْسَوَةَ. وقد مرَّ تفسيره. ويقال: يَرِنًا الرجلُ لحيته، إذا صبغها باليَرْنَاءِ، وهو
الحناء ، أو مادة مثل الحناء.

(٤) سَنَبَلَ الزَّرْعُ : أخرج سَنَبَلَهُ، وهو جزء النبات الذى يتكون فيه الحب. وَدَنَقَعَ الرجلُ : افتقر.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل.

وقد قالوا : حَوَّلَ الرجلُ حَوْقَلَهُ وَحِيقَالاً، وأنشدوا^(١) : /
يا قَوْمُ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ

وَيَعْدَ حِيقَالِ الرُّجَالِ الْمَوْتُ

قال سيبويه في باب مصادر الأربعة^(٢) : « فاللزم لها الذي لا
ينكسر عليه أن يَجِيءَ على مِثَالِ (فَعْلَلَة) وكذلك كلُّ شَيْءٍ أَحَقُّ من بنات
الثلاثة بالأربعة^(٣) » ثم قال : « وقالوا : (زَلَزَلْتُهُ زِلْزَالاً) وَقَلَقَلْتُهُ قَلَقَالاً،
وَسَرَهَفْتُهُ سِرْهَافاً^(٣) » فجعل (الفِعْلَال) داخلاً على (الفَعْلَلَة) ومُنْكَسِراً،
بخلاف (الفَعْلَلَة). ثم قال :

لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ

وغير ما مرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

يعني أن (فَاعِل) والأفعال المزيدة له من أبنية المصادر بناءً،
أحدهما (الفِعَال) بكسر الفاء وتخفيف العين، نحو : قَاتَلَ قِتَالاً، وضَارَبَ
ضِرَاباً، وجَادَلَ جِدَالاً، وحَارَبَ حِرَاباً.
وكذلك المعتلُّ، نحو : مَارَى مِرَاءً، وزَانَى زِنَاءً، وعَادَى عِدَاءً^(٤).

(١) لرؤية، ملحقات ديوانه ١٧٠، والمقتضب ٩٤/٢، والمنصف ٣٩/١، ٧٠/٣، والمحتسب ٣٥٨/٢،
وابن يعيش ١٥٥/٧، ويروى «وبعض حيقال».

والحوقلة : الإعياء والضعف. ويقال : حوّل الرجل حوقلة وحيقالا، إذا كبر وفتر عن الجماع.

(٢) في الكتاب (٨٥/٤) «هذا باب مصادر بنات الأربعة»

(٣) نفسه ٨٥/٤.

(٤) مَارَاه مِرَاءً ومُحَارَاة : ناظره وجادله. ومَارَاه : خالفه وتلوى عليه. وزَانَى الرجل زِنَاءً ومُزَانَاة : زَنَى
والزَّيْنَاء بالمدّ لغة بني تميم، والزنى بالقصر لغة أهل الحجاز. وعَادَى عِدَاءً ومعاداة : خاصم وكان
عدواً. وعَادَى بين الشيئين : والى وتابع، يقال : عادى بين الصيدين.

والثاني (المُفاعلة) نحو : جَالَسْتُهُ مُجَالَسَةً، وَجَالَدْتُهُ مُجَالَدَةً، وَمَارَيْتُهُ مُمَارَاةً، وَعَايَنْتُهُ مُعَانَاةً، وَعَايَنْتُهُ مُعَايِنَةً، وذلك كثير.

وفي جَعْلُهُ البناعين معاً قياساً مطّرداً نظراً، فإن القياس إنما هو (المُفاعلة) خاصة، وأما (الفِعَال) فلا. قال سيبويه : «وَأَمَّا (فَاعَلْتُ) فَإِنَّ الْمَصْدَرَ مِنْهُ الَّذِي لَا يَنْكَسِرُ أَبْداً (مُفَاعَلَةً)»^(١) وأتى بالمثل. ثم قال : «وقد قالوا : مَارَيْتُهُ مِرَاءً، وَقَاتَلْتُهُ قِتَالاً»^(٢). قال : « وجاء (فِعَالٌ) على (فَاعَلْتُ) كثيراً »^(٣). انتهى.

ولم يَجْعَلْ (فِعَالاً) قياساً وإن كَثُرَ عنده، لأنه مُنْكَسِرٌ غير مُطَّرد، فالظاهر أن هذين البناعين كالبناعين المتقدمين في (فَعَّلَ) أحدهما قياس، والآخر ليس بقياس. وقال السيرافي : «اللازمُ عند سيبويه (المُفاعلة) وقد يدعون (الفِعَال) و(الفِيعَال) لم يقولوا : جَلَسَا، ولا جِيلَسَا في (جَالَسْتُهُ) ولا في (قَاعَدْتُهُ) : قَعَاداً ولا قِيعَاداً بالياء»^(٤).

فيلزم على رأى الناظم أن يقول : في (قَاعَدْتُهُ) : قَعَاداً، وفي (جَالَسْتُهُ) : جَلَسَا، وفي (كَأَلَمْتُهُ) : كَلَاماً ، ورأودتُهُ رَوَاداً، ونحو ذلك.

والى مآظهر هنا ذهب في (التسهيل) فقال : «ومصدر (فَاعَلٌ) مُفَاعَلَةٌ وفِعَالٌ»^(٥).

وأيضاً فإن الناظم إذا سلّمنا له القياسَ فذلك فيما لم تعتَلْ فَاؤُهُ بالياء، فإن (الفِعَال) فيه نادر، قالوا : يَا وَمَتُّهُ مَيَاوَمَةٌ وَيَوْمَاماً^(٦)، فكان من حقه أن

(١) الكتاب ٨٠/٤ ، ٨١.

(٢) نص كلام السيرافي (١٩٩/٥) «واللازم عند سيبويه في مصدر فاعلت المفاعلة، وقد يدعون الفِيعال والفعال في مصدره، ولا يدعون مفاعلة، قالوا : جالسته مجالسة، وقاعدته مقاعدة، ولم يقولوا : جِلَسَا ولا جِيلَسَا، ولا قَعَادَا ولا قِيعَادَا»

(٣) التسهيل ٢٠٦.

(٤) يَوْمَتُهُ : استأجرته اليوم، ويقال : عاملته ميأومة، كما تقول : مُشَاهَرَةٌ.

يَسْتَنْتِي مَا فَاؤُهُ يَاء، وإلا لزم أن يُقاس على مذهبه ما كان مثل (يَاوَمْتُهُ) فيقال : يَاسَرْتُهُ يِسَارًا، وَيَأَمَنْتُهُ يِمَانًا، وَيَاءَ سَتُهُ يَاسًا،^(١) وما أشبه ذلك، وليس كذلك، فهذا مُشْكَل.

والجواب عن الأول أن يَلْتَزِم مقتضى ذلك الظاهر ، من إجراء القياس في (الْفِعَال) . وليس في كلام سيبويه ما يدفع القياس ، وإنما جَعَلَ (المُفَاعَلَة) لَا تَنْكَسِرُ، وَجَعَلَ (الْفِعَال) كثيرًا في الكلام قد يَنْكَسِرُ، لقوله : «وجاء (فَعَالٌ) على (فَاعَلْتُ) كثيرًا»^(٢) ولذلك قال السيرافي : «وقد يَدْعُونَ (الْفِعَال)»^(٣). وهذا يُشعر بأن (الْفِعَال) غالبٌ في (فَاعَلٌ) وذلك يكفي في القياس، كالفعل والمفعول في فعل المتقدم.

وعن الثاني بأن ما فَاؤُهُ يَاء قليل في اللغة / وبناءً (فَاعَلٌ) من فعله ٤٨١ قليل في ذلك القليل، و (الْفِعَال) ليس بل لازم في (فَاعَلٌ) لاسيما وهو يُؤدَّى إلى كَسْر الياء، وياء مكسورة في أول الكلمة نادرٌ، فلهذا كله لم يَسْتَنْتِه الناظم، ولم يَعْبا به.

ثم نبّه على ما خرج من أبنية المصادر عن القياس في هذا الفصل بقوله : «وغيّر مامراً السَّماعُ عَادَ لَهُ»

معنى «عَادَ لَهُ» كان له عَدِيلًا وَنَظِيرًا في أنه لا يُقَدَّم عليه إلا بالنقل، ولا مجال للقياس فيه. وأصله من قولهم : عَادَلْتُ كَذَا بكذا، أى وَازَنْتُهُ به، وجعلته عَدِيلًا له، والعَدِيل هو الذى يُعَادِلُك في الوزن والقَدْر، ومنه سُمِّيَ العِدْلُ عِدْلًا^(٤)، لأنه يُعَادِل أخاه، فيريد أنك لا تُعَادِلُ غيرَ ما مرَّ بالقياس،

(١) يَاسَرْتُهُ : لَا يَنْتُهُ وسَاهَلْتُهُ. ويقال : يَأْمَنَ الرجلُ، إذا أَخَذَ ذات اليمين. ونقيضه يَاسَرَ، أى أَخَذَ ذات الشمال. وياء سَتُهُ : أَيْ سَتُهُ.

(٢) الكتاب ٨١/٤، وقد مر.

(٣) انظر : الحاشية رقم (٢) ص (٣٦١)

(٤) العِدْلُ : المِثْل والنظير، ونصف الحِمْل يكون على أحد جنبى البعير.

وإنما تُعادله بالسَّماع، أى لا تقيسُ على غير مأمَرٍ، وإنما تُقبله من حيث النُّقل في محله المنقول فيه.

فأما (فَعَلَّ) الصحيح اللام فقد جاء فيه (التَّفَعُّلُ) قليلاً، قالوا : كَرَّمْتُهُ تَكْرِمَةً، وَعَظَّمْتُهُ تَعْظِماً، وألفاظُ من ذلك قليلة لا يُقاس على مثلها. (والتَّفَعُّيلُ) في المعتلِّ اللام شاذٌّ، قالوا : نَزَّيْتُ تَنْزِيّاً، أُنشِدَ الْبَكْرِيُّ وغيره، والبيتُ من المجاهيل^(١):

بَاتَ يُنْزَى دَلْوَةٌ تَنْزِيّاً
كما تُنْزَى شَهْلَةٌ صَبِيّاً

وعلى أن السِّيرافي في كلامه ما يشعر بجواز الوجهين في الصحيح، إذ نُصَّ على أنه يقال : كَرَّمْتُهُ تَكْرِمَةً وتكريماً، وَعَظَّمْتُهُ تَعْظِماً وتَعْظيماً، قال : والباب التَّفَعُّيلُ^(٢) « انتهى.

وهو محتمل؛ فقد نَبَّه في (التَّسْهِيلِ) على قلة (التَّفَعُّلِ) فيه^(٣)، وهو موافق لما هنا.

وندر في مصدر (فَعَلَّ) (الفِعَالُ) بالتشديد، قالوا : كَذَّبْتُهُ كِذَاباً، وفي القرآن : { وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَاباً }^(٤) وقالوا : كَلَّمْتُهُ كِلَاماً، وَحَمَلْتُهُ حِمَالاً، وهو غير مقيس.

(١) الرجز في الخصائص ٣٠٢/٢، والمنصف ١٩٥/٢، وابن يعيش ٥٨/٦، والتصريح ٧٦/٢، واللسان (نزا)، وانظر : العيني ٥٧١/٣. ويروى «باتت تنزى دلوها» للمؤنث، كما يروى «فهى تنزى» وينزى : من النَّزْو، وهو الوثْب والتحرك. والشَّهْلَةُ : العجوز.

(٢) نص السيرافي هو «يريد أن ما كان على فَعَلٍ فمصدره التفعيل أو تفعله في الصحيح، كقواك : كرمته تكريمة وتكريماً، وعظمته تعظمة وتَعْظيماً، والباب فيه تفعيل» هـ.

(٣) انظر : ص ٢٠٦.

(٤) سورة النبأ / آية ٢٨.

وفي (تَفَعَّلَ) قالوا : (تَفِعَّالٌ) نحو تَحَمَّلَ تَحِمَّالاً، قال سيبويه : «وأما الذين قالوا : كَذَا بَأْ فَإِنَّهُمْ قالوا : تَحَمَّلْتُ تَحِمَّالاً»^(١).

وفي (فَاعَلَ) جاء (الْفِعْيَالُ) بالياء، قالوا : قَاتَلَ قَيْتَالاً، وهم الذين يقولون : تَحِمَّالاً. قال سيبويه : «فِيُوقَرُونَ الحروف، وَيَجِيئُونَ به على مثال (إِفْعَالٍ) وعلى مثال قولهم : كَلَّمْتُهُ كِلَاماً»^(٢) «يعنى أنهم يَتَحَرَّوْنَ أَنْ يَأْتُوا به على مثال (إِفْعَالٍ) ليكون مُوقَّرَ الحروف، وجارياً على فِعْله بزيادة ألف قبل الآخر، ليماثِلَ (أَفْعَلَ) (إِفْعَالاً) وكأن هذا الذى حَكى لغة لبعض العرب في (فَعَلَ، وَتَفَعَّلَ، وَفَاعَلَ) إلا أنها لا يقياس عليها.

وفي (فَعَّلَلَ) جاء (الْفَعْلَلُ) بالفتح، فقالوا : الزَّلْزَالُ، والقَلْقَالُ، فَفَتَحُوا كما فتَحُوا تاء (التَّفْعِيلِ). هذا في المضاعف.

وجاء في (حَوْقَلَ) الحَوْقَالُ وعليه يُروى قوله^(٣):

* وَبَعْدَ حَوْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ *

فجميعُ هذا وما كان مثله موقوفٌ على السماع كما قال.

وَفِعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ

وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ

في غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالثَّامَةِ الْمَرَّةِ

وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَةِ

(١) الكتاب ٧٩/٤.

(٢) نفسه ٨٠/٤.

(٣) سبق تخريج الرجز،

، وقبله :

* يَأْقُومُ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ *

كل ماتقدم الكلام فيه من المصادر إنما هو فيما يُراد به الجنس،
وهو الذى يفهم مدلوله من فعله. /

٤٨٢

وأخذ الآن يتكلم^(١) فيما يُراد به المرة الواحدة من الفعل، أو الهيئة
المخصوصة منه، ولا بد فيه من إلحاق التاء، لأن المصادر أجناس، ومن
شأن الأجناس أن يُبين^(٢) أحدها بالتاء، كثمرَةٍ وثمرٍ، وثمرَةٍ، وثمرٍ، ونحو
ذلك.

وتنقسم المصادر بحسب ذلك قسمين، أحدهما مصادر الثلاثي،
الثاني مصادر غير الثلاثي، وهو الرباعي فما زاد.

فأما مصادر الثلاثي فبين الناظم أنها تأتي أبداً إذا أُريد بها المرة
على (فَعْلَةٍ) بفتح الفاء، لقوله : «فَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ» أى لمرة واحدة من ذلك
المعنى، كـ (جَلَسَةٍ) فإن المصدر المطلق لـ (جَلَسَ) الجلوسُ على ماتقدم.
ومن ذلك قولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وَأَكَلْتُ أَكْلَةً، وَشَرَبْتُ شَرْبَةً، وَشَتَمْتُ شَتْمَةً،
وَقَتَلْتُ قَتْلَةً، وما أشبه ذلك.

وفي تمثيله بـ (جَلَسَةٍ) ما يُبين أن مصادر الثلاثي إذا كان فيها
زيادة على ما في الفعل لمُعْتَبَر بها في البناء للمرة الواحدة، بل تُطرح
الزيادة، وتُبنى من الباقي (فَعْلَةٌ) لأن مصدر (جَلَسَ) الجلوسُ، فتُحذف
الواو، ولا يقال : جُلُوسَةٌ واحدةٌ، ولا قَعْدُ قُعُودَةٍ واحدةٌ، ولا ثَبَتَ ثَبَاتَةٌ واحدةٌ،
وإنما تقول : قَعْدَةٌ، وَثَبَتَةٌ. وأتى أثية واحدةٌ، ولا يقال : إثيَانَةٌ، إلا أن
يُسمع.

(١) على حاشية الأصل «وأما الآن فتكلم».

(٢) على حاشية الأصل «أن يتميز» وكأنه تفسير.

وكذلك إذا لم يكن في المصدر زيادة إلا أنه على غير بناء (فَعَلَ) إنما يُؤْتَى فيه بـ (فَعْلَة) كَبَطِرَ بِطَرَّةً، وَهَدَيْتُهُ هَدْيَةً، وَحَلَبَ حَلْبَةً، وَحَلَفَ حَلْفَةً، ونحو ذلك، فلا يتعدى (فَعْلَة) أصلاً.

ووجه ذلك أن منزلة (الْجُلُوسَة) من (الْجُلُوس) منزلة الثَّمَرَة من الثَّمَر، فالأصل في الجنس ووَاحِدِهِ أن يفرق بينهما بالتاء، فالأصل الْجُلُوس في (جَلَسَ) وَالْقَعْد في (قَعَدَ) وَالْكَذِب في (كَذَبَ)، فإذا قلت : الْقُعُود والْجُلُوس فقد أَلْحَقْتَ في المصدر ما ليس في الفعل، مع أن هذه الزيادة غير لازمة، إذ قد يجيء فيه (فَعْل) بلا زيادة كما يجيء بالزيادة، فتقول : جَحَدَ جَحْدًا وَجُحُودًا، وَأَتَى أَتِيًا وَإِثْيَانًا، ونحو ذلك.

بخلاف مصدر المزيّد فيه، كـ (اسْتَفْعَلَ، وَأَفْعَلَ) فإن الزيادة في المصدر لا بد منها، فلذلك فَرَّقُوا بين مصدر الثلاثي إذا أرادوا به المرة ومصدر غير الثلاثي. هذا معنى تعليل سيبويه^(١). وشذ في هذا النوع : أَتَيْتُهُ إِثْيَانَةً واحدةً، وَلَقِيتُهُ لِقَاءَةً واحدةً، وَلَقِيتَانَةً واحدةً. الأخيرة عن الجوهري^(٢)، والأوليان عن سيبويه. ثم قال :

* وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجُلُوسَةٍ *

يعنى أنه إذا أرادوا نوعاً من الفعل مخصوصاً، أو هيئَةً منه ، فأرادوا أن يُشْعِرُوا بذلك، ويدلُّوا عليه باللفظ أتوا بالمصدر على (فَعْلَة) مكسور الفاء، ملحق الهاء، كـ (جُلُوسَة) إذا أرادت بها ضرباً من الجلوس. ومثل ذلك : قَتَلْتُهُ قِتْلَةً مُنْكَرَةً، وَقَعَدْتُ قِعْدَةً سَوَاءً، وَفَلَانٌ حَسَنُ الطَّعْمَةِ

(١) الكتاب ٤/٤٥.

(٢) في الصحاح (لقى) «لَقِيتَانَةً واحدةً، وَلَقِيتَةً واحدةً، وَلِقَاءَةً واحدةً».

والرُّكْبَة، وماتَ مِيتَةً حَسَنَةً وفي الحديث «إِذَا قُتِلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ»^(١)
و«مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٢) وهو كثير.

وحُكِمَ هذا حكم ماتقَدَّم في المصدر المراد به المرأة، لا يُتَعَدَّى فيه هذا
البناء وإن كان المصدر / مَزِيداً فيه، كالقعدة من (القعود) والركبة من ٤٨٣
(الركوب). وكذلك مثله الناظم بـ (الجلسة) التي هي من (الجلوس).
وأما مصادر غير الثلاثي فهو الذي قال فيه : «في غير ذِي الثَلَاثِ
بِالْثَّاءِ الْمَرْءُ».

«الْمَرْءُ» مبتدأ، وخبره «بِالْثَّاءِ» و«في غير كذا» حالٌ من (المرءة)
والعامل فيه «بِالْثَّاءِ».

يعنى أن مازاد من الأفعال على الثلاثة فإن المرأة منه بزيادة التاء
على المصدر المعهود خاصة، لا يُتَعَدَّى ذلك فيه، فتقول في الإكرام :
إِكْرَامَةً، وفي التَّعْظِيمِ : تَعْظِيمَةً، نحو : أَكْرَمْتُهُ إِكْرَامَةً حَسَنَةً، وَعَظَّمْتُهُ
تَعْظِيمَةً وَاحِدَةً، وَاکْتَسَبْتُ اكْتِسَابَةً، وَتَقَاعَسَ تَقَاعُسَةً، وَانْطَلَقَ انْطِلَاقَةً،
وَتَدَخَّرَجَ تَدَخَّرَجَةً وَاحِدَةً، وما أشبه ذلك.

وبقي بعدُ النظرُ في ثلاث مسائل : إحداها أن ما ذكر من الحكم
ظاهرٌ فيما لاتاء فيه من المصادر، وأما ما كانت فيه التاء بأصل الوضع،
نحو : أَقَامَ إِقَامَةً، وَدَخَّرَجَ دَخَّرَجَةً، وَقَاتَلَ مَقَاتَلَةً، وَاسْتَعَانَ اسْتِعَانَةً، ونحو

(١) سنن أبي داود - أضحاحي : ١٢، والترمذي - ديات : ١٤، والنسائي - أضحاحي : ٢٢، ٢٦، ٢٧،
ومسند أحمد : ١٢٣/٤، ١٢٤.

(٢) البخاري - فتن : ٢، ومسلم - إمارة : ٥٣، ٥٤، ٥٥، وسنن أبي داود - سنة : ٢٧، والترمذي -
أدب : ٢٨، والنسائي - تحريم : ٦، ٢٨.

ذلك - فلا يُزاد على ذلك فيه لقوله : «بالتَّاءِ المَرَّةُ» ولم يَزِدْ على ذلك، فإذا كانت فيه التاء فلا يحتاج إلى إلحاقها، وتصير إذ ذاك دلالة التاء على المَرَّةِ بقصد القاصد .

ولو قال : تَحْلُقُ التَّاءُ لِلْمَرَّةِ لَسَاغٌ أَيْضاً، لأن التاء التي تدل على المَرَّةِ غيرُ التاء التي لا تدل عليها. والدليل على ذلك أنها لو لم تكن للمَرَّةِ لم تُكُنْ ما هي فيه ولم تَجْمَعه، كما لا تَفْعَلُ ذلك بما لا تاءَ فيه ممَّا يُراد به الجنس. والأمر في ذلك كُلُّهُ قريب.

فتقول : أَقَمْتُهُ إِقامَةً واحدةً، واستَعَنْتُهُ استِعاَنَةً واحدةً ، وقاتلته مقاتلةً واحدةً.

والثانية أن الناظم لم يَنْصَحْ على ماله مصدران فاكْتَرُ لأيهما تَلْحَقُ التاء؟ لكنه أطلق القولَ بجواز اللُّحاق، فاقْتَضَى أنْ ك ذلك في كلِّ واحدٍ منها.

وليس كذلك، بل نَصَّ سيبويه وغيره على أن التاء تَلْحَقُ من المصادر الأغلبَ في الاستعمال لا غير^(١)، فالذی على (فَاعِلٍ) له (الفِعَالُ، والمَفَاعَلَةُ) وهذا الثاني هو المستعمل للمَرَّةِ وإن كانت فيه التاء، ولا يقال : ضَارَبَ ضِرَابَةً واحدةً، وإنما يقال : ضَارَبَ مَضارِبَةً واحدةً، والذي على (فَعْلَلٍ) له (فَعْلَلَهُ، وفِعْلَلَلٍ) والمستعمل له في المَرَّةِ (الفَعْلَلَةُ) لأن الأول هو الأغلب.

فالحاصل أن الفعل إذا كان له مصدران قياسيان فالأغلب هو المَقُولُ للمَرَّةِ، أو سَمَاعِيَّانَ فكَذلك، أو قياسيٌّ وسَمَاعِيٌّ^(٢) فالقياسيُّ.

فكان من حَقِّ الناظم بيانُ ذلك كله، لكنه لم يَفْعَلْ فبقي إطلاقه محتاجاً إلى التَّقْيِيدِ.

(١) الكتاب ٨٦/٤.

(٢) في الأصل و (ت) : «أو قياسيا وسماعيا» بالنصب، والوجه الرفع كما أثبت.

والثالثة أن بناء الهَيْئَةِ في الزائد على الثالثة مَفْقُودٌ في كلامهم، لأن بناء (الفِعْلَةُ) لا يَتَأَتَّى فيه، إذ يَلْزَمُ عن ذلك هَدْمُ البِنْيَةِ بِحَذْفِ ما قُصِدَ إثباته فيها، فكأنهم اجْتَنَبُوا ذلك واستَعَنُوا عنه بنفس المصدر الأصلي، أو المستعمل للمرّة.

وإنما جاء فيه ذلك نادراً، وهو قوله : «وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً» الضمير في «فيه» عائد إلى «غير ذى الثلاث» ويريد أن (الفِعْلَةُ) فيه للهَيْئَةُ شاذٌّ، فَتَرُكُ ذلك إذاً هو الباب.

ومما شَدَّ من ذلك قولهم : الخِمْرَةُ، وهى هَيْئَةُ الاختِمَارِ، من الخِمَارِ، وهو / ما تُغَطَّى به المرأةُ رأسُها. أتى به مثلاً للشاذِّ؛ يقال : اخْتِمَرْتُ ٤٨٤ المرأةُ اخْتِمَاراً فهى حَسَنَةُ الخِمْرَةِ، وفي المثل «إِنَّ العَوَانَ لَا تَعْلَمُ الخِمْرَةَ»^(١). وقالوا : فلان حَسَنَ العِمَّةِ، من : اعْتَمَّ الرجلُ وتَعَمَّمَ، اعْتِمَاماً وتَعَمُّماً، وانتَقَبَتِ المرأةُ انتِقَاباً، وإنها لَحَسَنَةُ النُّقْبَةِ.

وكان القياس عدم الحذف، إلا أنهم هَدَمُوا بِنْيَةَ المصدر، فَبَنَوْا (الفِعْلَةَ) حرصاً على البيان. والله أعلم.

(١) أمثال أبي عبيد ١٠٨، واللسان (خمر، عون)

والعَوَان : المرأةُ الثَّيِّبُ. ومعناه أن هذه المرأة قد عرفت كيف تختمر، لا تحتاج إلى تعلم، وكذلك الرجلُ المُسِنَّ المجرَّب. ويضرب في الرجل قد حنكته السن مع الحزم والعقل.

أَبْنِيَّةُ أَسمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا*

هذا الباب تكلم فيه على ما يُقاس من أبنية الصفات الجارية على أفعالها، إذ هي تختلف باختلاف أفعالها، كما تختلف مصادرهما على ما تقدّم، فإذا حُصر ما يُقاس عليه منها خرج الباقي إلى باب السَّماع.

وفي إشراكه اسمَ الفاعل والصفة المشبّهة في الحكم نظر، وذلك أن اسمَ الفاعل يُفارق الصفة المشبّهة في هذا الباب من وجه، ويوافقه من وجه آخر، وليس القياس فيهما سواءً بإطلاق؛ فيتوافقان فيما فوق الثلاثة؛ فيكون بناء اسمَ الفاعل كبناء الصفة المشبّهة من كل وجه، وإنما يفترقان في المعنى والتعدّي وعدمه. ويتخالفان في الثلاثي، فيكون اسمَ الفاعل على بناء (فَاعِلٍ) أبدياً؛ كان الفعل متعدّياً أو غير متعدّ. ويستوى في ذلك ما كان منه على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ) فتقول: زيدٌ قائمٌ غداً، وضاربٌ الآن، وعالمٌ غداً، وعامرٌ غداً، من : عَمِيَ، وحَاسِنٌ غداً، من : حَسُنَ، فلا يفارق (فَاعِلًا) أصلاً إلا إلى أمثلة المبالغة أو بناء اسم المفعول.

وأما الصفة المشبّهة فقياسها هو المقرّر في صدر الباب، فإذا إنّما ذكر في الباب أبنية الصفة المشبّهة لا أبنية اسمَ الفاعل، فكيف يُترجم عليهما معاً فيقول : «باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبّهة بها»؟ ثم يقول بعد : كَفَاعِلٍ صُنِعَ اسْمُ فاعِلٍ ثم يأتي بصيغ الصفات المشبّهة، ولم يتعرض لصيغة اسم الفاعل، وهما في الاصطلاح مُتباينان؟

فالظاهر أن الترجمة غير مُطابقة، وتبويبه غير محرر، وإنّما الباب لأبنية

* كلمة «المفعولين» ليست في النسخ، وأثبتتها من الألفية وسائر شروحيها.

الصفة المشبهة خاصة.

والفعل على ضربين، ثلاثي وغيره، ولكل واحدٍ منهما قياسٌ في بناء الصفة له، فأوردَ كُلًّا بحكمه، وابتدأ بالثلاثي فقال :

كَفَاعِلٍ صُنِعَ اسْمٌ فَاعِلٍ إِذَا

مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَفَذًا

هذا الكلام يحتمل تفسيرين، أحدهما أن يريد أن صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الحروف يأتي في القياس كَفَاعِلٍ، أى على زنة (فَاعِلٍ) هذا البناء، لكن بشرط أن يكون شبيهاً بـ (غَذًا) وذلك أن (غَذًا) فعلٌ على (فَعَلَ) بفتح العين، فهو الوصفُ المعتبر في التقييد بهذا المثال، لأن صيغة / (فَاعِلٍ) قياسٌ في (فَعَلَ) المفتوح العين، كان صحيحاً أو ٤٨٥ معتلاً، متعدياً أو غير متعدٍ، فلا أثر لاعتلال لام (غَذًا) في التقييد، بدليل أنه جعل مُقَابِلَهُ (فَعَلَ، وفَعِلَ) بالضم والكسر. ولو أراد قيد الاعتلال لأتى بعده بمقابله الصحيح، كما فعل في المصادر.

ولا أثر أيضاً لتعدٍّ أو عدمه؛ لأن (غَذًا) يَتَعَدَّى ولا يَتَعَدَّى. فمثال تعدّيه: غَذَا الطعامُ الصبى، وغَذَوْتُهُ أنا باللبن، وقال امرؤ القيس^(١):

كَبِكْرٍ مُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ

غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ الْمُحَلَّلِ

ومثال عدم تعدّيه قولهم : غَذَا الْمَاءُ، إِذَا سَالَ، وَغَذَا الْعِرْقُ، إِذَا سَالَ

(١) من معلقته، وانظر اللسان (نمر، حلل، قنا).

ويراد بالبكر هنا البَيْضَةُ الأولى من بيض النعام، وخصها لأن الأولى لا يخلص بياضها خلوص سائرهما. أو هى الدرة التى لم تثقب. والمقانة : المخالطة، يريد أنها بياض يخالط بياضها صفرة والتّمير : الماء العذب الناجع في الرى. وغير المحلل : أى لم ينزل أحد عليه فيكبر، أو لأنه ملح لا يتغذى به.

دَمًا، غَذُوًا، وَغَذَا الْبَوْلُ، إِذَا انْقَطَعَ، وَغَذَا الشَّيْءُ، إِذَا أُسْرِعَ.
وإذا كان مشتركاً في التعدّي واللزوم لم يتعيّن فيه واحدٌ منهما، فكان
إِطلاقه مُشعِراً بأن القياس جَارٍ في الضّرْبَيْنِ.
ومن مُثُل المتعدّي : ضَرَبَهُ فهو ضاربٌ، وَأَكَلَ فهو آكلٌ، وظَلَمَ فهو ظالمٌ،
وخلَقَ فهو خالقٌ، وَحَبَسَ فهو حابسٌ (وما أشبه ذلك).
ومن مُثُل اللزوم : قامَ فهو قائمٌ، وَقَعَدَ فهو قاعدٌ، وجَلَسَ فهو جالسٌ،
وسكتَ فهو ساكتٌ، وَذَهَبَ فهو ذاهبٌ، وَمَشَى فهو ماشٍ^(١) وسارَ فهو سائرٌ،
ومرَّ فهو مارٌ، وما أشبه ذلك.
فحاصل هذا التفسير أن المثال قيدٌ في «ذِي الثَّلَاثَةِ» وأنه إنما تكلّم على
(فَعَلَ) وحده.

والثاني من التفسيرين ألا يكون مثاله تقييداً، بل يريد بقوله : «إِذَا مِنْ ذِي
ثَلَاثَةٍ يَكُونُ» أن الفعل الثلاثي على أَى بِنْيَةٍ كان، على (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) أو (فَعْلَ)
يُصاغ منه مثلُ (فَاعِلٍ) إلا أن هذه الأَبْنِيَةَ تختلف في إجراء القياس. فأما
(فَعَلَ) بفتح العين فـ (فَاعِلٌ) فيه مَقْيَسٌ، كما مُثَلٌ. وأما (فَعِلَ ، وَفَعْلَ) فقد ذَكَرَ
أن بناء (فَاعِلٍ) فيهما قليل في قوله بعد : «وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُمْ وَفَعِلَ» .

وعلى هذا المنزَع حَمَلَ ابْنُ النَّازِمِ كلامَه هنا، وهو على الجملة ممكن، إلا
أن فيه قَلَقاً في العبارة، وذلك أن الناظم قال : «كَفَاعِلٍ صُنِغَ اسْمُ فَاعِلٍ» فأمر
بالصُّوْغ مطلقاً، ومثُل هذه العبارة لا يُطلقها الناظم أو غيره عَرَفاً إلا فيما كان
قياساً، ومَوْكُولاً إلى خِيَرَةٍ^(٢) المتكلم، فيقال له : أَفْعَلْ، وليس من شأن ما يُوقَف
على السَّماع أن يُطَلَق القول فيه للمتكلم. وإذا كان كذلك فلا يصح مثلُ هذا

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل، وهو الصواب.

(٢) الْخِيَرَةُ وَالْخِيَرَةُ : الاختيار، وهو اسم مصدر من (اختار) وانظر : اللسان (خير).

الإطلاق إلا بالنسبة إلى ما كان القياس فيه جارياً بإطلاق، وذلك (فَعَلَ) المفتوح العين وحده. وأما (فَعَلَ، وَقَعَلَ) فَـ (فَاعِلٌ) فيهما ليس بقياس، فلا يصح إذاً أن يدخل تحت كلامه هذان البناءان.

فإن قال : بل يدخل تحته (فَعَلَ، وَقَعَلَ) المتعدّي وغيره، إلا أنه استثنى منه غير المتعدّي بقوله : «وَفَعَلَ غَيْرَ مُعَدِّي» فبقي (فَعَلَ) المعدّي يشمل قوله : «مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ» وإذا كان كذلك فهو مطلق في الثلاثي كله، واستثنى ما يجب استثنائه، وهو كالعام يُخَصَّص، فكأنه يقول : الثلاثي قياسه (فَاعِلٌ) إلا (فَعَلَ، وَقَعَلَ) اللّازم فإنه فيهما سَمَاعِي.

فالجواب أن هذا، وإن أمكن، خلاف ظاهر المساق، والظاهر التفسير الأول، وأنه أخذ كل فِعْلٍ يذكره على حدّته. والله أعلم.

وقوله : «كَفَاعِلٍ» في موضع الحال من «اسْمُ فَاعِلٍ» / و «مِنْ ذِي ٤٨٦ ثَلَاثَةٍ» خبر «يَكُونُ» واسمها مضمّر فيها عائد على «اسْمُ فَاعِلٍ» و «ذِي» صفةٌ لحذوف، وهو الفعل الممثل بـ (غَذَا) والتقدير : صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ شَبِيهًا بـ (فَاعِلٍ) إذا يكون اسم الفاعل من ذي ثلاثة أحرف كغَذَا.

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُ وَفَعِلُ

غَيْرَ مُعَدِّي بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلُ

وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِيرِ

وَنَحْوُ صَدَيَّانَ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ

يعنى أن صيغة (فَاعِلٍ) قليلٌ استعمالها عند العرب في (فَعَلَ) المضموم العين مطلقاً ولا يكون إلا غير متعدٍّ، وفي (فَعِلَ) المكسور العين، بشرط أن يكون غير متعدٍّ، لأن (فَعِلَ) قد يكون متعدّيًا ولازماً.

فمثال (فَاعِلٍ) لـ (فَعَلَ) المضموم العين : حَمَضَ الشَّيْءُ فهو حامِضٌ، وفرَّه فهو فارِهٌ، وخَثَّرَ اللَّبَنَ فهو خاثِرٌ^(١)، ومَكَّثَ، بالضم، فهو ماكِثٌ، وطَهَّرَ فهو طاهرٌ.

ومثاله في (فَعَلَ) المكسور العين الذي لا يتعدَّى : سَلِمَ فهو سالمٌ، وبَلَى فهو بَالٌ، ورَشِدَ [رَشْدًا]^(٢) فهو راشدٌ، وحَرِدَ؛ أى غَضِبَ، فهو حارِدٌ، ونَقَّه من مرضه فهو نَاقِهٌ، حكاه سبويه^(٣). وَلَبِثَ فهو لَابِثٌ، وذلك قليلٌ لايُقاس عليه. واشتراطه في (فَعَلَ) المكسور العين عدمُ التعدَّى يدل على أنه إن كان متعدياً فليس (فَاعِلٌ) بقليل فيه، بل هو كثيرٌ، فيكون إذاً قياساً، وذلك صحيح، نحو : عَلِمَ فهو عالمٌ، وجَهَلَ فهو جاهِلٌ، وعَمِلَ فهو عامِلٌ، وَلَحِسَ فهو لَاحِسٌ، وَلَقِمَ فهو لاقِمٌ، وشَرِبَ فهو شارِبٌ، وصَبَّ فهو صَابٌ، ووَطِئَ فهو وَاطِئٌ، وهو كثيرٌ.

ولما ذكر أن صيغة (فَاعِلٍ) قليلةٌ في البنائين احتاج إلى ذكر ما هو قياسٌ في كل واحدٍ منهما. فأما (فَعَلَ) فأخَّر ذكره.

وأما (فَعَلَ) اللازم فقال : إن قياس الصفة فيه تأتى على ثلاثة أبنية، أحدها (فَعِلٌ) وهو قوله : «بَلَّ قِيَّاسُهُ فَعِلٌ» وضمير «قِيَّاسُهُ» عائد إلى (فَعِلٌ) القريب الذكر، و (فَعَلَ) في كلامه بناء الصِّفة، و (فَعِلٌ) في الشُّطر قبله بناء الفعل. ومثال ذلك : وَجِعَ فهو وَجِعٌ، وَحَبِطَ فهو حَبِطٌ، وَوَجَلَ فهو وَجَلٌ^(٤)، وفَزَعَ

(١) فَرَّةٌ، فَرَاهَةٌ وفُرُوهة : جَمَلٌ وحَسَنٌ، أو حَلَقٌ ومَهَرٌ . وخَثَّرَ اللَّبَنَ خَثَّارَةً، وخَثُورَةً، أى ثَخُنَ وغَلِظَ.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٣) الكتاب ٣٥/٤ .

ويقال : نَقَّه الرجل من مرضه، نَقَّهًا ونَقَّوهُا، إذا برىء، ولكن لا يزال به ضعف.

(٤) حَبِطَ العملُ، يَحْبِطُ حَبْطًا : يطل. وَحَبِطَتِ الدَّابَّةُ : انتفخ بطنها من كثرة الأكل، أو من أكل ما لا يوافقها. وَوَجَلَ الرجلُ، يُوَجِّلُ وَجَلًا : خاف وفزع.

فهو فَرِغٌ، وَرَدِيَّ فهو رَدٍ، وَعَمِيَّ فهو عَمٍ^(١)، وهو كثير.
والثاني (أَفْعَلٌ) نحو : أَدِمَ فهو أَدَمٌ، وَشَهَبَ فهو أَشْهَبُ^(٢)، وَعَمِيَّ
فهو أَعْمَى، وَقَهَبَ فهو أَقْهَبُ^(٣)، وَعَوَرَ فهو أَعْوَرُ، وَحَوَلَ فهو أَحْوَلُ، وَأَدِرَ
فهو أَدَرُ^(٤).

والثالث (فَعْلَانُ) نحو : عَطِشَ فهو عَطِشَانُ، وَظَمِيَ فهو ظَمَانُ،
وَصَدِيَ فهو صَدَيَانُ، وَغَرِثَ فهو غَرِثَانُ^(٥)، وَشَبَعَ فهو شَبَعَانُ، وَرَوَى
فهو رَيَّانُ، وَسَكَرَ فهو سَكْرَانُ، وَحَارَ يَحَارُ فهو حَيْرَانُ.

ومثل الناظم لكل بناء مثلاً، فأتى للأول بـ (أَشْرٍ) وهو من : أَشَرَ
يَأْشُرُ أَشْرًا، إذا لم يَحْمَدِ النِّعْمَةَ والعَافِيَةَ. والثاني بـ (صَدَيَانُ) وهو
من : صَدِي يَصْدِي صَدًى؛ إذا عَطِشَ. والثالث بـ (الأَجْهَرُ) وهو من :
جَهَرَ جَهْرًا؛ إذا لم يُبْصِرْ في الشمس. هذا ما قال. إلا أن فيه نظرًا.

وذلك أنه أطلق القول في كَوْنِ هذه الأبنية الثلاثة / تأتي جارية ٤٨٧
على (فَعْلٍ) من غير تَقْيِيدِهَا بِمَعْنَى أو بِمَوْضِع، فَيَقْتَضِي ذلك أن يَأْتِيَ
الْقِيَاسُ بِهَا كُلُّهَا فِي (فَعْلٍ) مُطْلَقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِصَحِيحٍ^(٦)، بَلْ فِيهَا
تَفْصِيلٌ لَابَدٌ مِنْ اعْتِبَارِهِ.

(١) رَدِيٌّ، يَرْدِي رَدًى : هَلَك. وَرَدِيٌّ فِي الْهُوَّةِ : سَقَطَ. وَعَمِيَ الْقَلْبُ أَوْ الرَّجُلُ، يَعْْمَى عَمًى : ذَهَبَتْ
بَصِيرَتُهُ، وَلَمْ يَهْتِدِ إِلَى خَيْرٍ، فَهُوَ أَعْمَى أَوْ عَمٌّ، وَهِيَ عَمِيَاءُ أَوْ عَمِيَّةٌ، مِنْ قَوْمٍ عَمِينَ. وَعَمِيَّتِ الْأَخْبَارُ
وَالْأُمُورُ عَنْهُ وَعَلَيْهِ : خَفِيَ وَتَبَسَّتْ .

(٢) أَدِمَ، يَأْدِمُ أَدَمًا وَأَدَمَةً : اشْتَدَّتْ سُمْرَتُهُ، فَهُوَ أَدَمٌ، وَهِيَ أَدَمَاءُ. وَشَهَبَ، يَشْهَبُ شَهَبًا وَشَهْبَةً :
خَالَطَ بَيَاضَ شَعْرِهِ سَوَادَ، فَهُوَ أَشْهَبُ، وَهِيَ شَهْبَاءُ.

(٣) عَمِيَ الرَّجُلُ، يَعْْمَى عَمًى : ذَهَبَ بَصَرُهُ كُلُّهُ مِنْ عَيْنَيْهِ كِلْتُمَا، فَهُوَ أَعْمَى، وَهِيَ عَمِيَاءُ.
وَقَهَبَ، يَقْهَبُ قَهَبًا : كَانَ لَوْنُهُ الْقَهْبَةُ، وَهِيَ غُبْرَةٌ تَعْلُو أَى لَوْنُ كَانَ.

(٤) أَدِرَ الرَّجُلُ، يَأْدِرُ أَدَرَةً : انْتَفَخَتْ خُصْيَتُهُ لِانْسِكَابِ سَائِلِ فِي غِلَافِهَا.

(٥) غَرِثَ، يَغْرِثُ غَرِثًا : جَاعَ.

(٦) يَعْنِي أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى الْوَضْعِ السَّابِقِ، مِنْ إِطْلَاقِ الْقِيَاسِ فِي هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ، لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

فأماً (فَعِلْ) ففي الأدواء وما لَحِقَ بها، وفي الفَرَح وما أَشْبِهه، مما هو راجع إلى الخِفَّة والتَّحَرُّك.

وأماً (فَعْلَانُ) ففي الجوع والعطش، والامتلاء والحيرة، وإن اختصرت فهو للامتلاء حساً أو معنى.

وأماً (أَفْعَلُ) ففي الألوان والعاهات العائبة، والآفات اللازمة، ونحوها. وقد يدخل بعض هذه الأشياء على بعض في بناء الصِّفة، ولكنه قليل وغير مقيس، وإنما الأصل ما تقدّم، وإذا اعتبرت ذلك بالاستقراء وجدته.

فإذا ثبت هذا تبين أن كلام الناظم محتاج إلى التحرير. والجواب عن ذلك أنه قد أشار بالأمثلة إلى [التفصيل المذكور، أعني^(١)] تفصيل المعاني المذكورة.

فه (أَشِرُّ) مبنى من الفعل الذى يُعطى معنى الخِفَّة والحركة، كالفرح ونحوه.

و (صَدَيَانُ) مبنى من الفعل الذى يُعطى معنى العطش.
و (أَجْهَرُ) مبنى من الفعل الذى يُعطى معنى الآفة والعاهة.
ولم يُرد أن كل مثال من الثلاثة يقتضى فعله أن يُبنى منه الثلاثة، وإنما مراده ما تقدّم.

وقد يحتمل معنى الفعل المعنيين معاً فيبنى له البناءان، كما يقال : صَدِيّ، فهو صَدٍ وصَدَيَانُ، وأَشِرٌّ، فهو أَشِرٌّ وأَشِرَانُ، لمقاربة ما بينهما. ومثل ذلك لا يُنكر، وإن كان على غير ذلك فقليل لا يُعْتَدُّ به.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبت من (س) وحاشية الأصل.

ثم ذكر ما يكون من أبنية الصفات قياساً في (فعل) المضموم فقال :

وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ

كَالضُّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمْلٌ

وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ

وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ

يعنى أن اسم فاعل الفعل الذى على (فعل) بضم العين يجىء على أبنية كثيرة، ذكر منها في (التسهيل^(١)) بضعة عشر بناءً، وإنما ذكر هنا منها أربعة لا غير، منها بناءان هما الأوليان به، يعنى أنهما القياس فيه إن قيل به.

أحدهما (فعل) بفتح الفاء وإسكان العين، ومثله ب (الضخم) وهو من : ضَخَمَ الشَّيْءُ ضَخَامَةً وَضَخَمًا، إذا غَلَطَ^(٢)، فهو ضَخْمٌ، وَضَخَامٌ أيضاً.

ومثله : سَمَحَ فهو سَمَحٌ، وَنَذَلَ فهو نَذَلٌ، وَفَخَمَ فهو فَخْمٌ، وَعَبَلَ فهو عَبَلٌ، وَجَهَمَ فهو جَهْمٌ^(٣)، وَصَعَبَ فهو صَعَبٌ، وَسَهَلَ فهو سَهْلٌ، وَحَزَنَ المكانُ فهو حَزْنٌ، وَجَزَلَ فهو جَزَلٌ^(٤)، وما أشبه ذلك.

والثاني (فعل) نحو : وَسَمَ فهو وَسِيمٌ^(٥)، وَقَبَحَ فهو قَبِيحٌ، وَجَمَلَ فهو جَمِيلٌ، وَجَرَّوْهُ فهو جَرِيٌّ، وَعَظَمَ فهو عَظِيمٌ، وَصَغَرَ فهو صَغِيرٌ، وَمَلَحَ فهو مَلِيحٌ،

(١) ص ١٩٥.

(٢) على حاشية الأصل «إذا عَطَمَ» والضخامة تجمع بين الصفتين.

(٣) سَمَحٌ، يَسْمَحُ سَمَاحَةً : صار من أهل السَّماحة، وهى الجود والكرم، أو السهولة واللين ونَذَلَ الرجل، يَنْذُلُ نِذَالَةً، أى خَسَّ وَخَقَّرَ. وَفَخَمَ الشَّيْءُ، يَفْخُمُ فَخَامَةً : ضَخَمَ وعظم قدره. وفخامة المنطق : جزالته.

وَعَبَلَ الرجل، يَفْعِلُ عِبَالَةً : غَلَطَ وضخم وابتض. وَجَهَمَ يَجْهَمُ جَهَامَةً : صار عابس الوجه كريهاً.

(٤) حَزَنَ المكان، يَحْزَنُ حَزُونَةً : خَشِنَ وغلط. وَجَزَلَ يَجْزُلُ جِزَالَةً : عظم. وجزالة اللفظ : استحكام قوته، ومجانبة الرقة.

(٥) وَسَمٌ، يَوْسَمُ وَسَامَةً : جَمَلٌ، وحسن حُسْنًا وضيئاً ثابِتًا.

وَسَمَّجَ فَهُوَ سَمَّيْجٌ، وَصَبَّحَ فَهُوَ صَبَّيْجٌ^(١)، ونحو ذلك.

وهذان البناءان هما اللذان كَثُرَا في الباب (فَعْلٌ) وماسواهما قليل.
وتمثيل الناظم بـ (جَمَلٌ فَهُوَ جَمِيلٌ) بمعنى : تَمَّ حُسْنُهُ وَكَمُلَ.

وهنا سؤالان : أحدهما أن يُقال : إن الناظم هنا قال : «وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ» فَعَبَّرَ بالأولوية، ولم يَنْصُ على القياس فيهما، فهل يكون ذلك
بمعنى أنه مَقْيَسٌ أم لا؟

والجواب أنه إنما لم يصرَّح بالقياس، لأنه لم يَطْرُدَ فيهما السَّمَاعُ
عنده اطراداً يُقْطَعُ بالقياس فيه، وإنما جاء في الكلام كثيراً / خاصة، ٤٨٨
والكثرة على الجملة في هذه المعاني لا تقتضى القياسَ البَيِّنَةَ، بل قد تكون
وقد لا تكون، فكأنه تردَّد في إجراء القياس، فأخبر بأن هذين البناءين
أَوْلَى من غيرهما، وبَقِيَ النظر في القياس لاجتهاد المجتهد. ولهذا قال في
كتابه «التسهيل» : وَكَثُرَ في اسم فاعله (فَعِيلٌ وَفَعْلٌ^(٢)) وقال في
«الشرح»^(٣) : ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب. فلم
يَجْزِم، كما ترى، في ذلك بجريان القياس.

هذا ما رأى. وأما غيره فيرى أن (فَعِيلًا) في (فَعْلٌ) قياسٌ مطرَّد؛ إذ
قد كَثُرَ كثرةٌ يُطْلَقُ معها القياسُ إطلاقاً، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٤).

(١) سَمَّجٌ، يَسَمَّجُ سَمَاجَةً : قَبَّحَ. وَالسَّمَّيْجُ وَالسَّمَّجُ : الْخَبِيثُ الطَّعْمُ أَوْ الرَّائِحَةُ. وَصَبَّحَ الْوَجْهَ، يَصْبُحُ صَبَاحَةً : أَشْرَقَ وَجْهًا، وَيُقَالُ : صَبَّحَ الْغُلَامُ، فَهُوَ صَبَّيْجٌ.

(٢) ص : ١٩٥.

(٣) انظر : شرح التسهيل للناظم [ورقة ٢٠٨ - ب].

(٤) الكتاب، ٢٨/٤ فما بعدها .

وعليه فسر الشراح^(١).

وأما (فَعَلٌ) فليس عندهم بقياس أصلاً، ولم يكثر كثرة يُظنُّ معها القياس،
وشاهد هذا الاستقراء.

ولا شك أن القدماء أعرفُ بذلك من المتأخرين؛ فتوقف الناظم عن
التصريح بالقياس في (فَعَلٌ) ظاهر، وعدم القياس هو الأظهر، وأما توقُّفه عنه
في (فَعِيلٌ) فغير ظاهر، والصواب إجراؤه.
والسؤال الثاني : لِمَ قال : «والفعلُ جَمَلٌ»؟ ومِمَّاذا تحرَّز به؟ فإن الظاهر
أنه حشَو.

والجواب أنه حسنٌ من التحرُّز؛ إذ كان «جَمِيلٌ» يقال صفةً للفاعل، وهو
الذي فعله (جَمَلٌ) ويقال صفةً للمفعول (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٌ) لأنه يقال : جَمَلَ
فلانُ الشَّحْمَ، بالفتح، أى أذابَه، وجَمَلَ هو، أى أذِيب، فهو مَجْمُولٌ وجَمِيلٌ،
كمَجْرُوحٍ وجَرِيحٍ، فخشى أن يُظن أن (جَمِيلًا) (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٌ) من :
جَمَلْتُهُ، وليس كلامه إلا في (فَعَلٌ) واسم فاعله، فعينٌ ماقصد تمثيله.

ثم بيَّن أن من الأبنية القليلة الاستعمال في (فَعَلٌ) بناءين، أحدهما
(أَفْعَلٌ) والآخر (فَعَلٌ) بفتح الفاء والعين.

أما (أَفْعَلٌ) فقليلٌ فيه كما قال، كقولهم : شَنَعَ شَنَاعَةً، فهو شَنِيعٌ
وأَشْنَعُ^(٢)، وَحَمَقَ فهو أَحْمَقُ، وَخَرَقَ فهو أَخْرَقُ^(٣).

وأما (فَعَلٌ) فكذلك أيضاً، نحو : حَسُنَ فهو حَسَنٌ، وبَطُلَ فهو بَطَلٌ،

(١) يعنى شراح كتاب سيبويه.

(٢) شَنَعَ، يَشْنَعُ شَنَاعَةً : اشتد قبحه. ويقال : شَنَعَ عليه، إذا فضحه وشَوَّه سمعته.

(٣) خَرَقَ، يَخْرُقُ خَرْقًا : حَمَقَ.

وَسَبَطَ الشَّعْرُ، فَهُوَ سَبَطٌ وَسَبَطٌ^(١).

وقد ظهر بهذا أن (فُعَالاً) بضم الفاء، عند الناظم، من القليل الذى لا يُقاس عليه، وذلك عند غيره [غير^(٢)] صحيح، بل (فُعَالٌ) شريك (فَعِيلٍ) بنص سيبويه، وإن كان أقل استعمالاً منه، فهو في الكثرة بحيث لا يقال : إنه قليل، نحو كَبِير وكُبَار، وشَجِيع وشُجَاع، وطَوِيل وطُوال، وعَرِيض وعَرَاض، وعَظِيم وعُظَام، وعَجِيب وعُجَاب، ومَلِيع ومُلَاح، وهو كثير.

فإذا كان كذلك لم يصح جَعْلُ (فُعَالٍ) من الذى لا يُقاس عليه، وكذلك فَعَلَ في (التَّسْهِيل) أدخل (فَعَلًا) في باب الكثير، وأخرج عنه (فُعَالًا)^(٣) والأمر عند الأئمة بالعكس، غير أن عادة ابن مالك الاستبدادُ برأيه في أمثال هذا، والاتكالُ على استقرائه، فإن كان السَّماع كما قال فيشْتَبِه، ولكنه بعيد مع تَصَافُر الأئمة على خلافه، قاله أعلم.

ثم قال : «وَيَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ» يعنى أن الفعل الذى على (فَعْلٍ) بفتح العين قد يَسْتغْنَى عن بناء (فَاعِلٍ) بغيره من الأبنية، وذلك أنه قد قَدَّمَ أن ما كان على (فَعْلٍ) فاسم الفاعل منه على (فَاعِلٍ) فأخبر هنا أنه قد يَنْتَقِلُ عن ذلك إلى بناء آخر من غير أن يأتى في الفعل غيره، لأن حقيقة / الاستغناء أن يُترك القياسُ المطرَد في الكلام، فلا يُستعمل في ٤٨٩ الموضوع الذى شأنه أن يُستعمل فيه، استغناءً بغيره، وإطرأً حاكاً للأول، كان المستغْنَى به من مادة ذلك اللفظ المهمَل أو من غيره، كما استغْنَوْا بِ(لَمْحَةٍ) عن مَلْمَحَةٍ الْآتَى عليه (مَلَامَح) وبـ (شِبْهِ) عن مَشَبْهِ الذى جاء عليه (مَشَابِهِ) وبـ (لَيْلَةٍ) عن لَيْلَاةٍ التى أتى عليها (لَيْالٍ) وكما استغْنَوْا بـ

(١) السبط من الشعر : المسترسل غير الجعد، ومن الرجال : الطويل.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) ، ومستترك على حاشية الأصل.

(٣) ص ١٩٥.

(تَرَكَ، وَتَارَكَ) عن : وَذَرَ وَوَادَرَ، وَوَدَعَ وَوَادِعَ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ كَثِيرٌ^(١).

فكَذَلِكَ اسْتَغْنَوْا هُنَا عَنْ (فَاعِلٍ) بغيره، ومثال ذلك : شَاخَ يَشِيخُ، فهو شَيْخٌ، ولم يقولوا : شَائِخٌ. وشَابَ فهو أَشْيَبُ، ولا يقال : شَائِبٌ. وطَابَ يَطِيبُ، فهو طَيِّبٌ، ولا يقال : طَائِبٌ. وَعَفَّ يَعِفُّ، فهو عَفِيفٌ، ولا يقال : عَافٌ.

فلو اسْتَعْمَلَ ما هو قِيَاسُ وما هو سَمَاعٌ فليس موضعَ اسْتِغْنَاءٍ، كَقَوْلِكَ : مَالٌ يَمِيلُ، فهو مَائِلٌ، فهو مَائِلٌ وَأَمِيلٌ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ. وكل هذا قليل فلم يَعْتَبِرْهُ. وهنا تَمَّ كلامه على الثلاثي، ثم شرع فيما فوقه فقال :

وزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ

مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ

مَعَ كَسْرِ مَتَلَوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا

وَضَمِّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

يعنى أن اسم الفاعل من غير الثلاثي الحروف زنته كزنة فعله المضارع، لا يخالفه إلا في موضعين، أحدهما الحرف الذى قبل الآخر، فإنه في اسم الفاعل مكسورٌ أبدًا، ولا يلزم ذلك في المضارع؛ إذ قد يكون مكسورًا، نحو : يُوَاصِلُ، وَيَنْطَلِقُ، وقد لا يكون كذلك، نحو : يَتَغَاوَلُ، وَيَتَوَاصَلُ، وَيَتَكَبَّرُ، وَيَتَدَخَّرُ، وَيَتَبَيَّنُ. وذلك قوله : «مَعَ كَسْرِ مَتَلَوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا» أى إن ذلك لازم في اسم الفاعل من أى الصيغ كان من صيغ المضارع، بخلاف المضارع.

والثانى : الحرف السابق في أول الكلمة؛ فإنه في اسم الفاعل ميمٌ مضمومة، وفي المضارع أحدُ حروف (أنيت) وذلك قوله : «وَضَمِّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا».

(١) انظر : الخصائص ١/٢٦٦، ٢٦٧ (باب الاستغناء بالشئ عن الشئ).

ومَثَّل ذلك بقوله : « كالمُواصلِ » فقد حصل فيه ما شَرَط من موازنة مضارعه ، وهو «يُواصلُ» مع كسر ما قبل آخره ، وجَعَلَ ميمٍ مضمومةٍ أوله .
ومِثْلُه : مُكْرِمٌ ، من (أَكْرَمَ) ، وَمُنْطَلِقٌ من (انْطَلَقَ) وَمُقْتَدِرٌ من (اِقْتَدَرَ) ، وَمُتَمَاسِكٌ من (تَمَاسَكَ) ، وَمُسْتَكْبِرٌ من (اسْتَكْبَرَ) ، وَمُدْحَرَجٌ^(١) من (دَحَرَجَ) وَمُسْحَنَكٌ من (اسْحَنَكَ)^(٢) .

وكذلك المعتلُّ ، نحو : مُتَمَادٍ ، من (تَمَادَى) ، ومُلْقٍ ، من (أَلْقَى) ، وَمُسْتَدْعٍ ، من (اسْتَدْعَى) وما أشبه ذلك .

ومعنى قوله : « كالمُواصلِ » أى مع مضارعه الذى هو (تواصل) وعلى هذا المعنى يَسْتَتَبُّ قوله «وزنه المُضارع اسمُ فاعِلٍ» إذا (يُواصلُ) و (مُواصلٌ) متوازيان في الحركات والسكنات ، وعددِ الحروف ، ومُقَابِلَةُ الزائد بالزائد ، والأصلى بالأصلى ، عَيْنًا لاجْنَسًا ، إلا ما ذكره من كَسَر ما قبل الآخر ، وتعويض الميم من حرف المضارعة .

وإنما قال : « وضمَّ ميمٍ » فالكزم الضمُّ ، لأن الضم في أول المضارع قد يكون نحو : يُواصلُ ، وقد لا يكون نحو : يَتَدَحَرَجُ ، بخلاف اسم الفاعل ، فإن الضمَّ فيه لازم .

وما جاء من نحو : مُنْتِنٌ من (أُنْتِنَ) ، ومِعِينٌ في (مُعِين) من (أَعَانَ) ، ومِغِيرَةٌ في مِغِيرَةٍ ، فشاذٌ يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه ، والأصل الضمُّ ، وإنما / ٤٩٠ كُسِرَتْ إِتِّبَاعًا لحركة ما بعدها^(٣) .

(١) في الأصل و (ت) : «مُدْحَرَجٌ» وما أثبتته من (س) وحاشية الأصل ، وهو الصواب .

(٢) يقال : اسْحَنَكَ الليلُ ، إذا اشتدت ظلمته . والمُسْحَنَكُ من كل شيء : الشديد السواد .

(٣) الخصائص ١٤٢/٢ ، واللسان (نتن) .

وقوله : «مُطْلَقًا» يريد أن كَسَرَ ما قبل الآخر مُطَرِّد لا يَنْكسر، إلا ما شَذَّ من قولهم في (مُنْتَنٍ) : مُنْتَنٌ^(١)، وقالوا : مُنْحَدَرٌ في (مُنْحَدَرٍ)^(٢). وماعسى أن يجيء من ذلك، بخلاف المضارع فإن الكسر فيه ليس بإطلاقٍ كما مرَّ.

فإن قيل : إن اشتراط كسر ما قبل الآخر لزوماً قد يُخلُّ بعض إخلال، لأن المضاعف لا يَنْكسر ما قبل الآخر فيه، نحو : مُعْتَلٌّ، من (اعْتَلَّ) ومُكَبٌّ، من (أَكَبَّ) ومُسْتَكْنٌ، من (اسْتَكَنَّ) ومُحْمَرٌّ، من (احْمَرَّ) ومُحْمَارٌّ، من (احْمَارَّ).

وكذلك المعتلُّ العين كَمُسْتَفِيدٍ ، من (اسْتَفَادَ) ومُنْقَادٍ، من (انْقَادَ) ومُحْتَالٍ، من (اِحْتَالَ) ونحو ذلك.

وأيضاً فإن قوله : «وَضَمُّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا» ليس فيه ما يبيِّن كيف تَسْبِقُ هذه الميم، أَمَعَ حرف المضارعة أم في موضعه؟

فالجواب عن الأول أن كَسَرَ ما قبل الآخر تارة يكون ظاهراً كالأمثلة المذكورة، وتارة يكون مقدراً، وذلك أن ما اعْتَرِضَ به من الأمثلة الأصل فيها كَسَرَ ما قبل الآخر، لكن أدَّى التَّصْرِيفُ والإدغام إلى الخروج في اللفظ عن ذلك الأصل، فأطلق الناظم الكسر اعتباراً بالأصل في الجميع؛ فالصحيح منها بقي على الأصل كما مَثَّلَ، وماسواه دَخَلَ الإعمال، والأصل : مُعْتَلِّلٌ، ومُكَبِّبٌ ومُسْتَكْنٌ ومُحْمَرٌّ، ومُحْمَارٌّ.

(١) الخصائص ١٤٣/٢، وذكر فيه ثلاث لغات هي : مُنْتَنٍ، وهي الأصل . ومُنْتَنٍ - بكسر الميم والتاء معا، على إتباع كسرة الميم لكسرة التاء. ومُنْتَنٍ - بضم الميم والتاء معا ، على إتباع ضمة التاء لضمة الميم .

(٢) الْمُنْحَدَرُ : اسم لمكان الانحدار، ومنه : مُنْحَدَرُ الجبل. ومن قال : مُنْحَدَرٌ، بضم الحاء والميم، فقد أتبع الضمة الضمة، مثل أَنْبِيكَ وَأَنْبُوكَ.

وانظر : الخصائص ١٤٣/٢، واللسان والتاج (حذر) .

وكذلك : مُسْتَفِيدٌ وَمُنْقَوِدٌ، وَمُحْتَوِلٌ، فلا اعتراض.

وعن الثاني أن مثاله بَيَّن أن الميم عَوْضٌ من حرف المضارعة لا زائدٌ على ذلك. وأيضاً فحرف المضارعة مختصٌ بالفعل، فلا يَتَوَهَّم بقاؤه في اسم الفاعل. وأيضاً فلو بقي حرف المضارعة مع الميم لم تحصل الموازنةُ بينه وبين المضارع، وهو قد قال : «وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ» فلم يُمكن إلا أن تكون الميم عَوْضاً لا زائدة.

وقوله : «اسمٌ فاعِلٍ» مبتدأ، خبره ما قبله، وهو على حذف المضاف، أى زِنَةُ اسم الفاعل زِنَةُ المضارع، يريد : كَرَزْتَهُ، أو اسمُ الفاعل نوزِنَةُ المضارع. و«مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ» في موضع الحال من «اسم الفاعل».

وإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرَ

صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُنتَظَرِ

يريد أن بنية «اسم المفعول» من غير ذى الثلاث موافقةً لبنية «اسم الفاعل» لافرق بينهما إلا في فتح ما قبل الآخر الذى كان في اسم الفاعل مكسوراً. وما سوى ذلك فهو مثله من زِنَةِ المضارع، مع سبق الميم المضمومة.

ومثاله (الْمُنْتَظَرُ) فإن اسم فاعله كان (مُنْتَظَرًا) بكسر الظاء، فلما فُتِحَ صار اسمٌ مفعول.

ومثله : مُنْطَلَقٌ إِلَيْهِ، وَمُسْتَمْسِكٌ بِهِ، وَمُتَطَاوِلٌ عَلَيْهِ، وَمُكْرَمٌ، وَمُواصِلٌ، وَمُدْحَرَجٌ، وَمُتَدَحَرَجٌ عَلَيْهِ، وما أشبه ذلك.

والمضاعف والمعتل العَيْن قد يَشْتَرِك مع اسم الفاعل في اللفظ، فلا فرق بينهما إلا في التقدير، فَيُقَدَّرُ هنا الفتحُ، كما يُقَدَّرُ هناك الكسرُ، فتقول : مُعْتَلٌّ، وَمُنْدَقٌ، وَمُخْتَارٌ، وَمُنْقَادٌ، إلا ما كان من نحو : مُسْتَعَانٌ، وَمُسْتَكْنٌ، وَمُكَبٌّ، فإن

الفرق في ذلك ظاهر.

والضمير / في (منه) عائد إلى القسم المذكور أخيراً، وهو ما زاد ٤٩١
على الثلاثة، وأما القسم الثلاثي الحروف فها هو يذكره، وذلك قوله :
وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِي أَطْرَدُ

زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصَدُ

يعنى أن اسم المفعول الذى من الفعل الثلاثي أطرد فيه بناءً واحد،
وهو بناء (مَفْعُول) وذلك كالمثال الآتى من هذا الفعل الذى هو : قَصَدَ،
يَقْصِدُ، إذا بنيته للمفعول فقلت : مَقْصُودٌ.

ومثل ذلك : مَضْرُوبٌ، وَمَأْكُولٌ، وكذلك مَشْرُوبٌ، ومَعْلُومٌ، فالأولان من
(فَعَلَ) والآخران من (فَعِلَ) .

ويستوى في ذلك المتعدى واللازم، فتقول : مَذْهُوبٌ به، ومَقْعُودٌ به،
ومَوْثُوقٌ به، وما أشبه ذلك.

وكذلك المعتل نحو : مَرْمِيٌّ، وَمَغْرُوءٌ، وَمَغْزِيٌّ، وَمَقُولٌ، وَمَبِيعٌ، ومَكِيلٌ.
أصلها : مَرْمُوءٌ، وَمَغْرُوءٌ، وَمَخَوْوفٌ، وَمَقُولٌ، ومَبِئُوعٌ، ومَكِيلٌ. إلا
أن الإعلال صيرها إلى مارأيت، فهي في الأصل على (مَفْعُول) وبذلك
الاعتبار دخلت في زِنَةِ (مَفْعُول) كما تقدم في نظيره.

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ نَوْفَعِيلٍ

نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْفَتَى كَحِيلٍ

«نَوْفَعِيل» هو صاحب هذا البناء الذي على (فَعِيل) وهو المثال الذى
يؤتى به على وزن (فَعِيل) ك (الكَحِيل) فإنه (نَوْفَعِيل) أى نو الوزن
المشار إليه.

يعنى أن بناء (فَعِيل) قد ينوب عن بناء (مَفْعُول) لكن ذلك موقوف على السَّماع، وهو قوله : «نَقْلًا» فلا يُقاس على ماسمعه منه.

ومثله بقوله : فَتَى كَحِيل، وَفَتَاة كَحِيل، وهو مما لا تَلَحُّقه التاءُ في المؤنَّث. وَنَبَّه على ذلك هنا بالمثال، وتَمَامُ بيانه في باب «التائنيث» لأنه (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)^(١).

ومثل ذلك : كَلَمْتُهُ فهو كَلِيمٌ، وَجَرَحْتُهُ فهو جَرِيحٌ، وَقَتَلْتُهُ فهو قَتِيلٌ، وَأَسَرْتُهُ فهو أَسِيرٌ، وَجَمَلْتُ الشَّحْمَ، فهو جَمِيلٌ، وَدَهَنَ لَحِيَّتَهُ، فهي دَهِينٌ، وَخَصَفَ النُّعْلَ، فهو خَصِيفٌ، وَلُدِغَ فهو لَدِيعٌ، وَغَسَلَ ثَوْبَهُ، فهو غَسِيلٌ، وما أشبه ذلك.

وما ذهب إليه، من وَقَفَ هذا على السَّماع، هو مذهبه أيضاً في (التَّسْهِيل)^(٢).

وحكى عن بعض النحويين^(٣) أنه يَجْعَلُهُ قياساً، لكن فيما ليس له (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) كَقَتِيلٍ وَجَرِيحٍ، فإن كان له (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) لم يُقَسَ فيه، نحو : عَلِمَ فهو عَلِيمٌ، لا يُبْنَى له (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) لأن له (فَعِيلاً) بمعنى (فَاعِل) نحو واللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ، وكذلك : ضَرَبَ قِدَاحٌ، للضَّارِبِ بِالْقِدَاحِ، وَصَرِيْمٌ لِلصَّارِمِ^(٤).

(١) حيث يقول الناظم في ذلك الباب :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءُ تَمْتَنِعُ

(٢) قال في التسهيل (٢٥٤) : «وَصَوِّغْ فَعِيلَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مَعَ كَثْرَةِ غَيْرِ مَقْيَسٍ» .

(٣) في (ت) «اللغويين» .

(٤) القِدَاح : جمع قِدَحٍ ، وهو قطعة من خشب تعرض قليلاً وتسوى ، وتخطُ فيها حُرُوزٌ ، تميّز كل قِدَحٍ بعدد من الحُرُوزِ ، وكان يستعمل في الميسر . والضَّرِيْب : الموكَّلُ بترك القِدَاحِ ، يضرب بها والصَّرِيْم والصَّارِم : السيف القاطع .

والذى حَمَلَ هذا القائل على ما ذهب إليه كثرة ما جاء من ذلك في السَّماع. ولم يبلغ عند ابن مالك مبلغ القياس، قال (في التسهيل)^(١): وهو على كثرتِه مقصورٌ على السَّماع.

ويبقى في هذا الباب مسألة تتعلّق بكلامه، وهي ما يظهر منه أن اسم الفاعل والمفعول مبنيان من الفعل، ومشتقان منه، ألا ترى إلى قوله: «كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ» فإن معناه: كالمفعول من (قَصَدَ) وكذلك قوله أول الفصل قبل هذا: «وزنة المضارع اسمٌ فاعِلٍ ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ» وقول أول الباب:

٤٩٢

كَفَاعِلٍ صُنْعِ اسْمٍ فاعِلٍ / اذا

مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَفَاذا

وهذا أصرح من ذلك .

والمسألة مختلف فيها ، فمن النحويين البصريين من يجعل اسم الفاعل والمفعول مشتقين من الفعل ، لا من المصدر ، وهو رأى لم يرتضه الناظم قبل هذا فى «باب المفعول المطلق» بل قال بعد ما ذكر الفعل والصفة : «وكونه أصلاً لهذين انتخب» يعنى «المصدر» فخالفه هنا حسبما أعطاه ظاهر كلامه ، فإن كان رأى هنا خلاف ذلك فهما

(١) قال فى التسهيل (٢٥٤): «وصَوِّغَ فَعِيلٌ بِمعنى مفعول مع كثرتِه غير مقيس» .

مذهباً له في وقتين ، وهو بعيد ، لكن كَوْنُ الفعلِ هو الأصلُ للصفة رأيتُه
منقولاً عن بعضهم . وصَرَّحَ به عبدُ القاهر^(١) ، واستدل على هذا المذهب بأن
«اسم الفاعل» قد جرى على الفعل في أحكامه وأنحائه ، وأيضاً فهو دالٌّ على
معناه ، فكان الظاهر أنه فَرَعُ عنه ، وأن الفعل هو الأصل .

ويرجع المذهب الأول ، وهو عدم الاشتقاق من «الفعل» ، أن المشتق يدلُّ
على معنى ما اشتقَّ منه على التَّمام ، كالفعل مع المصدر . وإذا كان كذلك لزم
أن يدل «اسمُ الفاعل» والمفعول على الزمان المعين ، لكنهما لا يدلان عليه ،
فليساً بمشتقين من «الفعل» الدالُّ على الزمان المعين ، فرجع الأمرُ إلى ما يدلان
عليه على التَّمام ، وهو «المصدر» .

وليسط الكلام على الاحتجاج موضع غير هذا^(٢) . وقد كنت ذكرته في
كتاب «الاشتقاق» مُستوفى .

وإن كان الناظم لم ينتقل عما تقدّم له فهذا الكلام متناقض لذلك .
والحق أن الذي اعتمد عليه هو ما تقدّم ، وإنما أتى هنا بهذه
العبارة على عادة النحويين في التَّساهل في مثلها ، حتى إذا أخذوا في تحقيق
المسألة أو ضحوا مقاصدهم فيها . وحقيقة العبارة أن لو قال : إذا من
مصدرِ فعلٍ ذي ثلاثة يكون كَفَذاً ، لكن لو قال هذا لفاته قَصْدُ جريان «اسم

(١) لعله يقصد الإمام الكبير أبا بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي . وكان من كبار
أئمة العربية والبيان ، وصنف : المغنى في شرح الإيضاح ، والمقتصد في شرحه أيضاً ، ودلائل
الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، والجمال ، والعوامل المائة ، والعمدة في التصريف ، [ت ٤٧١هـ] .

(٢) انظر الخلاف في أصل الاشتقاق ، وهل هو الفعل أو المصدر ، في الإنصاف ٢٣٥/٢ (المسألة
الثامنة والعشرون) .

الفاعل» على فعله فى الحكم ، وهو المقصود ، فَأَتَوْا^(١) بعبارة على ما قصدوا من
الجريان فى الحكم على الفعل ، ولم يبالوا بالاشتقاق^(٢) .

(١) فى (ت) «فأتى» .

(٢) إلى هنا ينتهى الجزء الثانى . وقد كتب بعده «نجز الجزء المبارك بحمد الله وعونه ، وحسن توفيقه .
ويتلوه إن شاء الله تعالى فى الجزء الثالث الصفة المشبهة باسم الفاعل» سنة ٨٠٤ .

كما كتب على الحاشية بخط مغربى مخالف «الحمد لله ، انتهيت فى مطالعة هذا السفر والذى قبله
على التوالى مطالعة تفهم وتدبر واستفادة إلى هذا المحل ليلة الاثنين لإحدى عشرة ليلة بقيت من
جمادى الأولى عام ١٠٥٧ ، وكتب عبد الله تعالى محمد بن محمد بن على القوجبلى وفقه الله
بمنه» .

كما كتب على الحاشية أيضاً «بلغ مقابلة جهد الاستطاعة ليلة الأربعاء أوائل شهر ربيع الأول
النبوى عام سبعة وخمسين وألف . وكتب عبد الله تعالى محمد بن محمد بن على القوجبلى ، وفقه
الله وسامحه بمنه» .

رَبُّ يَسْرٍ وَأَعْنِ يَا كَرِيمٌ^(١) الصفة المشبهة باسم الفاعل

عَرُفَ فِي (التَّسْهِيلِ) الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ بِأَنَّهَا «الْمُلَاقِيَةُ فِعْلاً لَازِماً ، ثَابِتًا مَعْنَاهَا تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا ، قَابِلَةٌ لِلْمُلَابَسَةِ وَالتَّجَرُّدِ ، وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، بِلا شَرْطٍ^(٢)» .

وَتَحَرُّزُ ب (الْمُلَاقِيَةُ فِعْلاً) مِنَ الْمُنْسَوْبِ ، وَبِ (كَوْنِ الْفِعْلِ لَازِماً) مِنَ الْمُتَعَدِّيِّ ، وَبِ (ثَبَاتِ مَعْنَاهَا) مِنْ نَحْوِ : قَائِمٌ وَقَاعِدٌ ، وَبِ (تَقْدِيرِ الثَّبُوتِ) عَلَى مَا يَجْرِي مِنْ غَيْرِ الثَّابِتِ لِمَعْنَى مَجْرَاهُ ، وَبِ (قَبُولِ الْمُلَابَسَةِ وَالتَّجَرُّدِ) مِنْ نَحْوِ : أُخٌ ، وَأَبٌ ، وَمَا أَشْبَهَهَا ، وَبِمَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ .
وَاجْتِزَأَ هُنَا بِخَاصَّةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ خَوَاصِّ الصِّفَةِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِهَا ، وَذَلِكَ أَنْ قَالَ :

صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ

مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

فَيُرِيدُ أَنْ خَاصِيَّةُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ الْمَعْرِفَةُ لَهَا اسْتِحْسَانُ جَرِّ الْفَاعِلِ بِهَا ، أَيْ فَاعِلِهَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَاهِرٍ

(١) الْبِسْمَةُ وَالِدَعَاءُ سَاقِطَانِ مِنَ (ت ؛ س) .

(٢) التَّسْهِيلُ : ١٣٩ .

التَّوْبُ ، فهذا مستحسن من الكلام ، وأصله : طاهرٌ توبُهُ ، لكنه جُرَّ لمعنى سَيَذْكَرُ فى موضعه . فـ (طاهرٌ) إذا صفة مشبَّهة باسم الفاعل .

ومثل ذلك : ضَامِرُ الْبَطْنِ ، وَخَامِلُ الذَّكَرِ ، وَخَفِيفُ الظَّهْرِ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ ، وَضَخْمُ الْجُنَّةِ ، وَيَقْظَانُ الْقَلْبِ ، ونحوه .

والأصلُ فى هذه الأسماء المضاف إليها الفاعليَّةُ ، فاستحسن جرُّها ، فهى إذا ، أعنى الصفات الجارَّة لها ، صفاتٌ مشبَّهة .

ويدخل فى هذا (أَفْعَلُ فَعْلَاءً) و (فَعْلَانُ فَعْلَى) وموئنتاهما ، فتقول : أحمرُّ الوجهِ ، وَحَمْرَاءُ التَّوْبِ ، وَيَقْظَانُ الْقَلْبِ ، وَيَقْظَى الذَّهْنِ .

وكذلك الصفات التى لا تَجْرِى على فِعْلٍ ، كالمُنْسُوبِ إذا قلت : قُرَشِيٌّ الْأَبِ ، هَاشِمِيٌّ الْأُمِّ ، غَرْنَاطِيٌّ الدَّارِ ، مَدَنِيٌّ الْمَذْهَبِ ، أَشْعَرِيٌّ الْعَقِيدَةِ .

وكالصفات الخماسيَّة إذا قلت : شَمَرْدَلُ الْأَبِ ، جَحْمَرِشُ الْأُمِّ ، وما أشبه ذلك .

وقد تحرَّز فى (التسهيل) من هذا القسم كما تقدَّم^(١) ، فصار «المنسوب» وما لا يُلَاقِي فِعْلاً عنده ليس من الصفة المشبَّهة .

وليس كذلك ، فقد عدَّها غيره من ذلك ، وقد أنشد سيبويه للفرزدق^(٢) :

(١) يعنى قوله فى تعريفها : «الملاقيَّة فعلا لازما» ص : ١٣٩

(٢) الكتاب ٤٠/٢ ، وديوانه ٥٠ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وابن يعيش ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، والخزانة

٥ / ٢٣٤ (هارون) ، ٢٩٣/٣ ، ٢٣٤ ، ٥٥٤/٤ (بولاقي) .

ودياقى : منسوب إلى دِيَّاف ، وهى قرية بالشام تنسب إليها الإبل والسيوف . وَحَوْرَان : إقليم بالشام . والسليط : الزيت .

يهجو عمرو بن عفراء الضبى ، ويصفه بأنه قروى يكد ويشقى لكسب عيشه ، وليس حاله حال العرب الخالص الذين تشغلهم الحروب والنجعة .

وَلَكِنْ دِيَاْفِيْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ

بِحَوْرَانٍ يَغْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِيْهُ

ومثّل بقوله : أَقْرَشِيْ قَوْمُكَ؟ وَأَقْرَشِيْ أَبَوَاكَ^(١)؟

وإذا رَفَعَ الظاهرَ قياساً ، ولم يكن جارياً على الفعل ، وساغ أن يثنى ويُجمع ، ويؤنث ويذكّر - فهو شأن الصفة المشبّهة ، فيقال : قُرَشِيُ القوم ، وقُرَشِيُ الأبوين ، ولا مانع من ذلك ، وكذلك ما كان من نحو : جَحْمَرَش ، وإن لم يلاقِ فعلاً أصلاً ، فالصحيح ماذهب إليه هنا .

وقد ظهر أن الصفة إذا لم يُستحسن جرُّ الفاعل بها فليست من هذا الباب / ، وذلك قولك : مررت برجلٍ ماشٍ أبوه ، وجالسٍ أخوه ، ٤٩٤ ومتجاهلٍ ابنه ، ومنطلقٍ غلامه ، ونحو ذلك ، وبها مثّل في «الشرح»^(٢) .

فليست هذه من الصفات المشبّهة ، لأن لا يُستحسن أن يُجرَّ بها الفاعل فتقول : مَاشِيُ الأب ، وجالسُ الأخ ، ومتجاهلُ الابن ، ومنطلقُ الغلام ، فمثّل هذا ليقال لوجود معنى الفعلِ العلاجي^(٣) .

وإنما قال : «معنى» لمعنى حَسَن ، وهو أن الإضافة هنا ليست من جهة كون المضاف إليه فاعلاً لفظاً ومعنى ، حتى يقال : إنَّ خَفَضَهُ من رَفَعَ ؛ لأنه يلزم من ذلك إضافة الشيء إلى نفسه ، وإنما هي من جهة كون المضاف إليه منصوباً ، كضاربُ زيد ، كما سيَتَبَيَّنُ إن شاء الله .

(١) الكتاب ٣٦/٢

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١ - ١٥٣)

(٣) الفعل العلاجي هو ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها ، نحو ضربت زيدا ، وقتلت عمرا . وغير العلاجي ما لا يفتقر إلى ذلك ، بل يكون مما يتعلق بالقلب ، نحو : ذكرت زيدا ، وفهمت الحديث .

فلو قال : «استُحْسِنَ جَرُّ فاعِلٍ بها» وسكت عن تقييد الفاعلية بأنها معنوية ، لأوهم أن الفاعل فى حقيقة اللفظ هو المخفوض بالصفة ، وذلك غير صحيح ، لأن الفاعل ، وهو فاعلٌ ، لا يُخَفَضُ بالإضافة أبداً .

هذا ما عرّف به ، وهو جارٍ ، غير أن فيه نظراً ، وذلك [أن] ^(١) جواز إضافة الصفة إلى فاعلها معنى مبنى على كونها صفةً مشبهةً ، لأنها لاتضاف إليه إلا بعد تحقق ذلك عند المتكلم ، وذلك بالفارق بين اسم الفاعل وبينها ، الذى قرّره هو وغيره ، من كونها بمعنى الثبوت الحالى تحقيقاً أو تقديرًا ، وهو الفارق الأصلى .

فإذا تقرر أن الصفة لاتُضاف إلى فاعلها معنى إلا بعد تحقق كونها صفةً مشبهةً فتعريف كونها مشبهةً بجواز إضافتها إلى فاعلها نورٌ ^(٢) ، فلا تتعرّف أبداً .

وأيضاً فكل ما مثّل به أن الإضافة فيه إلى الفاعل مستقبحة فيمكن أن يُعتقد فيها الثبوت ، فتصير صفاتٍ مشبهةً ، تُستحسن فيها الإضافة إلى الفاعل ، فلا يستقيم إذاً هذا التعريف بوجه .

وقد اعترض عليه ابنه ^(٣) بهذا بعينه ، ولم يُجب عنه .

والجواب عنه أن الفارق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ما بينه الناظم

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة .

(٢) النور - عند المناطقة - توقف كل من الشئيين على الآخر .

(٣) هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الدمشقى النحوى . كان إماماً فى النحو والمعانى والبيان والبيع والعروض والمنطق ، جيد المشاركة فى الفقه والأصول . صنف : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته ، وتكملة شرح التسهيل ، والمصباح فى اختصار المفتاح فى المعانى ، وغير ذلك (ت ٦٨٦هـ)

فى التعريف المذكور ، فهو المعتمد عنده بون غيره .

وقد صرّح بذلك فى كتاب «التسهيل» فقال : ويميّزها من اسم فاعل الفعل اللازم اطراداً إضافتها إلى الفاعل معنى^(١) .

هذا ما قال ، وهو غير ماعرف به هنا ، إلا أنه شرطاً هنا أن تكون من لازم ولحاضر ، فإن كان من متعد أو لغير حاضر لم تكن صفة مشبهة ، وذلك يتبين بما يكون من معمول .

وإذا كان كذلك فجميع ما تقدّم من الأمثلة التى أتى بها المؤلف فى «الشّرح» على أنها ممّا يستقبح فيها الإضافة إلى الفاعل معنى غير مطابقة للمقصود ، من حيث هى مشتركة فى قصد الثبوت والعلاج^(٢) .

وإنما مثال ذلك فيما كانت الصفة يفهم منها العلاج ، إمّا بالعمل فى ظرف الزمان ، وإمّا بنصب المفعول ، كقولك : زيد قائم أبوه غداً ، أو الآن ، فها هنا لا تستحسن الإضافة / ، فلا يقال : زيد قائم الأب غداً ، ٤٩٥ وكقولك : زيد ضارب أبوه عمراً ، فلا تقول : زيد ضارب الأب عمراً ، لأن «قائم» فيهما بمنزلة «يقوم» والمخفوض إنّما انخفض من نصب ، فلو قلت : ضارب الأب عمراً لكان فرعاً عن قولك : ضارب الأب عمراً ، وهو ممنوع ، لأنك لا تقول : زيد يضرب الأب عمراً ، والأب غير عمرو .

فإذا عمل فى ظرف أو غيره فالعلاج له لازم ، وإذا لم يعمل فذلك قد يدل على الثبوت .

على أن عمله فى الظرف إذا كان حالاً لا يعين العلاج على طريقة

(١) التسهيل : ١٣٩

(٢) سبق التعريف بالفعل العلاجى وغير العلاجى .

ماقال المؤلف فى «باب الحال»^(١) من أن الصفة تعمل فى الحال ، نحو : زَيْدٌ سَمَحَ ذَا يَسَارٍ ، فكذلك تعمل فى الظرف من باب أولى ، فإذا كان الظرف (الآن) وما فى معناه لم يكن فيه دليل على العلاج ، وإنما يعيّن العلاج عمله فى الظرف المستقبل أو فى المفعول .

وإذا ثبت هذا فالعامل لا يصلح أن يضاف إلى فاعله معنًى . فخرج من ذلك الرُّسْمُ كُلُّ ماظهر فيه معنى العلاج بسبب عمله ، ومنه تحرُّزٌ ، فلم يعتبر فى استحسان جرّ الفاعل سوى عدم العمل المذكور ، ولا فى استقباحه سوى العمل . ولا شك أن ما لم يعمل يُستحسن فيه جرّ الفاعل على الجملة . وإنما يبقى عليه فى هذا أن ما لم يعمل من الصفات ، وهو محتملٌ للعلاج ، فيكون اسم فاعل ، وللثبوت فيكون صفةً مشبهة - لم يتبين الفرق بينهما فى الحدّ ، ولا كبير ضئير فى هذا ، وأن يبقى ذلك محتملاً للوجهين ، ومُحالاً به على القصدين ، فلا اعتراض إذاً على الناظم فى هذا ، لأنه لم يقصد أن يبين الصفة المشبهة إلا بالإضافة إلى الوجه الآخر الخاصّ باسم الفاعل ، وهذا صحيح كما تقرر .

فإن قيل : بل الإشكال باقٍ فيما إذا لم يكن ثَمَّ عملٌ فى مفعول ولاظرف ، وهو الموضع المحتاج إلى الفرق ، فإنك إذا قلت : زَيْدٌ قائمٌ أبوه (قائمٌ) محتملٌ أن يكون اسم فاعل مُراداً به الثبوت ، وأن يكون صفةً مشبهةً مراداً به الثبوت ، وعلى فرض العلاج لاتصحُّ إضافته إلى فاعله ، ويصحُّ على الوجه الآخر . وإذا كان كذلك فخنأق الإلزام لم يتّسع ، وقيد الإشكال لم ينحل .

فالجواب أن الفرق يتبين بذلك وإن لم يكن تصريحاً ؛ فإن اسم الفاعل إنما يظهر كونه اسم فاعل بعمله النصب فى مثل هذا ، أو بكونه بمعنى

(١) انظر : التسهيل : ١١٠

(سَيَفْعَل) إذا نَصَبَ الظرف ، فإذا لم يكن واحدٌ من القسمين ، وهو مَصْنُوعٌ - كما قال - من فعلٍ لازم ، ومعناه الحاضر ^(١) فظاهره أنه صفة مشبَّهة لا اسم فاعل ، بدليل أطراد جرِّ الفاعل فيه ^(٢) ، فلا ينبغي إذاً أن نقول على رأيه : إن نحو «قائمٌ أبوه» محتملٌ ، بل الظاهر فيه أنه صفة مشبَّهة ، فإذا أُحتمل غير ذلك فخلافُ الظاهر ، ولا يقدح في التعريق

وقوله : «المشبَّهة اسمُ الفاعل» مبتدأ ، وهو على حذف الموصوف . وخبره قوله : «صفةٌ» و«بها» متعلِّقٌ بـ «جرٌّ» والتقدير : الصفةُ المشبَّهةُ اسمُ الفاعل صفةٌ استُحسن جرُّ فاعلٍ في المعنى بها . و«معنى» منصوبٌ على التَّمييز ، كقولك : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، أى : ما هو في المعنى كالفاعل .

٤٩٦

/ وصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ

كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

قَصْدُهُ هنا أن يذكر ماتَّفارق فيه الصفةُ المشبَّهةُ اسمُ الفاعل من الأحكام ، فإنها تُجامعه في أحكام ، وتُفارقه في أخرى .

فالتى تُجامعه فيها كدالاتها على الحدثِ وصاحبه ، وكونها تُقبل التَّنْيئة والجمع ، والتذكير والتانيث ، وما أشبه ذلك .

والتي تُفارقة فيها كصَوَّغَهَا من غير المتعدِّي لزوماً ، ولزوم تأخير ماتَّعمل فيه ، وكونه سَبَبِيًّا ، ونحو ذلك مما يذكِّره .

وقَصْدُهُ الأولُ إنما هو ذِكْرُ ما به يَفْتَرقان ، فهو الضَّرُورِيُّ هنا ، لما

(١) (ت) «ومعناه الحال»

(٢) على حاشية الأصل «إضافته إلى الفاعل» وكأنه تفسير له

يَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ .

وَاللَّزِمُ هُنَا مُقَابِلُ الْمُتَعَدِّي ، وَالْحَاضِرُ هُوَ الزَّمَانُ الْحَاضِرُ .

يُرِيدُ أَنْ الصِّفَةُ الْمَشْبُهَةُ إِنَّمَا تُصَاغُ مِنْ فِعْلٍ غَيْرٍ مُتَعَدٍّ يَكُونُ زَمَانَهُ حَالًا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُصَاغَ ، أَيْ تُشْتَقَّ ، مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي لِتَضَادِّ الْعِلَاجِ وَالثَّبُوتِ ، إِذْ كَانَ التَّعَدِّيُّ يَقْتَضِي الْعِلَاجَ وَالْفِعْلَ فِي الْغَيْرِ ، وَالصِّفَةُ الْمَشْبُهَةُ مِنْ لَوَازِمِهَا الثَّبُوتُ ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ ، فَلَا تَقُولُ : زَيْدٌ مُضَارِبٌ الْأَبَ عَمْرًا ، لِأَنَّ «مُضَارِبًا» هُنَا فِي مَعْنَى «يُضَارِبُ» وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا .

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُصَاغَ مِنَ الْمَاضِي وَلَا مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا يَقْتَضِي أَنَّهُ قَدْ كَانَ الْفِعْلُ وَانْقَطَعَ ، وَذَلِكَ يَلْزِمُهُ الْعِلَاجُ ، أَوْ سَيَكُونُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ، وَيَلْزِمُهُ الْعِلَاجُ أَيْضًا .

وَلِذَلِكَ تَقُولُ : زَيْدٌ حَاسِنٌ أَمْسٍ أَوْ غَدًا ، وَلَا تَقُولُ : حَسَنٌ ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِي عَلَى (فَاعِلٍ) أَبَدًا ، بِخِلَافِ الصِّفَةِ ، فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ كَذَلِكَ وَقَدْ لَا تَكُونُ كَمَا تَقَدَّمَ .

فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي تُصَاغُ مِنْهُ الصِّفَةُ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًّا ، وَلَا يَكُونُ مَاضِيًّا وَلَا مُسْتَقْبَلًا .

وَأَتَى لَهَا بِمِثَالَيْنِ وَهُمَا : طَاهِرُ الْقَلْبِ ، وَجَمِيلُ الظَّاهِرِ .

وَإِنَّمَا مِثْلُ بِمِثَالَيْنِ ، وَقَدْ كَانَ يُجْزئه مِثَالٌ وَاحِدٌ ، لَوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبُهَةَ تَكُونُ مَنْقُولَةً مِنْ بَابِ «اسْمُ الْفَاعِلِ» وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «طَاهِرُ الْقَلْبِ» وَتَكُونُ غَيْرَ مَنْقُولَةٍ ، بَلْ مَبْنِيَّةٌ فِي الْأَصْلِ

للمعنى اللازم الحاضر ، وهو قوله : «جَمِيلُ الظَّاهِرِ» وقد بَيَّنَّ فى «باب اسم الفاعل» أن اسم المفعول قد يَدْخُلُ فى هذا الباب وإن لم يكن أصله ذلك^(١) .

والثانى أن يدل على أن الصفة المشبَّهة لايلزم فيها الجريانُ على فعلها حتى تكون موازنةً له كاسم الفاعل ، بل قد تكون كذلك ، كظَاهِرِ القلبِ ، وقد لا تكون كذلك كجَمِيلِ الظَّاهِرِ .

وهذا الثانى أكثرُ إن كانت مَصْوَغَةٌ من الثلاثى ، كقولك : ضَخْمُ الجُتَّةِ ، وَلَيْنُ العَرِيكَةِ^(٢) ، وَعَظِيمُ المِقْدَارِ ، وَحَسَنُ الوجهِ ، وَيَقْظَانُ القلبِ ، وَيَقْظُ القلبِ ، وَأَحْمَرُ اللُّونِ .

وأما إن كانت من الرباعى فأكثَرَ فجرىانها على الفعل لازمٌ ، كَمُنْطَلِقِ اللِّسَانِ ، وَمُسْتَسْلِمِ / النَّفْسِ ، وَمُطْمَئِنِّ القلبِ ، وَمُتَنَاسِبِ الخَلْقِ . ٤٩٧
ثم هنا نَظْرَان : أحدهما أنه قال «وصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ» فدلَّ على أن صَوَّغَهَا من المتعدى لايسوَّغ . وهذا خلافُ ما رآه فى (التسهيل) فإنه أجاز هناك صَوَّغَهَا من المتعدى ، لكن بشرط أن يُقصد به الثبوت . بحيث لا يكون فى اللفظ متعدياً ، وذلك قوله : «وإن قُصِدَ ثبوتُ معنى اسم الفاعل عُوْمِلَ معاملةُ الصفةِ المشبَّهة ولو كان من متعدٍّ إن أُمِنَ اللُّبْسُ وِفَاقاً للفارسيِّ»^(٣) . وَشَرَطَ أُمْنُ اللُّبْسِ أيضاً ، ولم يشترطه الفارسيُّ ، بل قال : إن من قال : زَيْدٌ الحَسَنُ عَيْنَيْنِ فلا بأس أن يقول : زَيْدٌ

(١) انظر : ص ٣١٤ .

(٢) العَرِيكَةُ : الطبيعة والنفس ، ويقال : هَوَيْنِ العَرِيكَةُ ، أى سَكِسُ منقاد ، وهو شديد العريكة ، أى أبى شديد النفس

(٣) التسهيل : ١٤١ .

الضاربُ أَبَوَيْنِ ، والضَّارِبُ الأبَوَيْنِ ، والضَّارِبُ الأبَوَانِ . و (الأبَوَانِ) فاعلان على قولك : الحسنُ الوجهُ . الأمرُ فى ذلك كُلُّ واحدٍ ، فهى إذاً ثلاثة أقوال : أحدها مَنعُ ذلك بإطلاقٍ ، والثانى جوازُه بإطلاقٍ ، والثالث أنه جائزٌ . مع أَمْنِ اللُّبْسِ ، ممنوعٌ مع اللُّبْسِ .

فإن كان هنا مخالفاً لـ (التسهيل) حسبما يَظْهَرُ منه فإن رأيهُ هنا أصحُّ ، لأنَّ عامَّةَ البابِ بناؤها من اللزوم لا من المتعدى . وأيضاً فإن معنى الفعل المتعدى ينافى قصدَ الثبوتِ ظاهراً ، إذ كان المفعول مطلوباً للفعل ، فكأنَّه محذوفٌ اختصاراً أو اقتصاراً مع أنه مراد ، فلا يجتمعان فى الاعتبار .

ويمكن أن يكون رأيهُ هنا كراى الفارسى ، ويكون قائلاً بالجواز ، ويحمل قوله : «مِنْ لَزِمَ» [على أنه]^(١) يُريد به كونَ الفعل لازماً بالوضع أو بالقصد ، فإن الفعل المتعدى إذا قُصِدَ فيه تركُ ذكر المفعول أشبهَ اللزومَ ، فكأنَّه موضوعٌ (وضِعاً ثانياً)^(٢) لِلزُّومِ لا للتعدى . ويدلُّ على ذلك أمران :

أحدهما الاعتبارُ بالفعل المبنى للمفعول ، فإنه قد عُوْمِلَ معاملةً اللزومِ ، فَجَرَتْ منه الصفةُ المَبْنِيَّةُ للمفعول المقامُ فيها المفعولُ الصَّرِيحُ مَجْرَى الصفةِ المشبَّهةِ كما تقدَّم فى باب «اسم الفاعل»^(٣) .

وإذا ثبت ذلك هناك مع ذكر المفعول تصريحاً ، نحو : مَضْرُوبُ الأبِ ، ومحمودُ المقاصدِ ، فهنا أجوزُ حينَ لم يُذكر المفعولُ أصلاً ، بل قُصِدَ اطِّراحُهُ . والثانى : وجودُ السَّماعِ بذلك وإن كان قليلاً ، فهو تَنْبِيهٌ على معاملة

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست فى النسخ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

(٣) انظر : ص ٣١٨ .

المتعدّي معاملةً اللازم ، فمن ذلك ما أنشد في «الشّرح» من قول الشاعر^(١) :

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامٌ وَإِنْ ظَلِمَا

وَلَا الْكَرِيمُ بَمَنَّا عٍ وَإِنْ حُرِمَا

والثاني من النظّرين أن الناظم نَقَصَه شرطُ ثالث في الصفة المشبّهة لم يُنص عليه ، وهو قَصْدُ الثبوت ، وهو شرط ضروري ، فإنه الوصفُ اللازمُ لها ، الذي به تتميز من اسم الفاعل ، إذ الصفة قد تكون مَصُوغَةً من لازم ولحاضر ، ولاتكون صفةً مشبّهة ، فنقول : زيدٌ «حَاسِنٌ» الآن ، بمعنى أنه في حال وجودِ الحُسْنِ ، ولاتقول هنا : زيدٌ حَسَنٌ ، بخلاف / ما إذا أردتَ ثبوتَ الوصف له في الحال ، فإنك تقول : حَسَنٌ ، ٤٩٨ ولا تقول : حَاسِنٌ ، ولذلك قال الله تعالى لنبيه عليه السلام : [وَصَافِقُ بِهِ صَدْرُكَ]^(٢) [على (فاعل) إشعاراً بأنه في حال حدوث الضيق ، ولم يقل : «وَصَافِقُ بِهِ صَدْرُكَ»]^(٣) إذ لم يكن الضيق وصفاً ثابتاً في صدره عليه السلام .

وعلى الجملة فهذه قاعدةٌ متفقٌ عليها عند أهل اللسان ، فاشتراط الثبوت للصفة المشبّهة لا بُدُّ منه . والناظم لم يشترطه ، فكلامه مدخول^(٤) . فإن قيل : إنما قصد بيان ما يشترط في الفعل المصوغ منه لافى

(١) المساعد ٢٢٢/٢ ، والهمع ١٠٤/٥ ، ١٠٥ ، والدرر ١٣٧/٢ ، والعيني ٦١٨/٣ ويروى «ظلاما» بالنصب على عمل «ما» الحجازية . وقائله مجهول ، ومعناه واضح .

(٢) سورة هود / آية ١٢

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

(٤) الدخْل بالتحريك : العيب والغش والفساد .

الصفة المصنوعة ، ووصفُ الثبوت إنما يُشترط في الصفة المصنوعة لا في الفعل المصنوع منه .

قيل : هذا غير مخلص ، لأن الصفة إذا لم يُقصد بها الثبوت فليست بصفة مشبهة ، وإن كانت من لازمٍ لحاضرٍ ، وهو إنما قصد الفرق بين البابين ، ولكن العذر عنه أنه إنما اتكل على التعريف الأول ، وهو استحسان جرّ الفاعل بها ، فهو الفارق والمستلزم للثبوت ، لكن بالشرطين المذكورين هنا ، فكأنه إذا حصر الشرطان ظهر قصد الثبوت ؛ لأنه الغالب في الاستعمال ، فلم يحتج إلى ذكره ، إذ بين مظهره ، والله أعلم .

وأما الآية فهي من القسم الذي ليس بغالب ، فلا يقدح فيما قصد ، وكذلك جميع ما ذكر من بابها .

هذا غاية ما وجدت في الاعتذار عنه ، فمن وجد أقوى منه فليأت به .
وعمل اسم فاعل المعدى

لها على الحد الذي قد حُدَّ

يعنى أن الصفة المشبهة لها من العمل مثل ما لاسم الفاعل المصنوع من الفعل المتعدى إلى المفعول ، فترفع وتنصب ، كما يرفع اسم الفاعل المتعدى وتنصب ، فنقول : زيد حسن أبوه ، كما نقول : زيد ضارب أبوه ، إذا اقتضت على الفاعل نون المفعول . ونقول : زيد حسن أبا ، كما نقول : زيد ضارب عمراً . وكذلك نقول : زيد حسن الأب ، كما نقول : زيد ضارب الغلام ، وسين عملها الرفع والنصب والجر .

فهذا الذي قصد ، لكن قوله : «على الحد الذي قد حُدَّ» فيه نظر ، وذلك أن ظاهره عدم الفائدة ، لأن معناه : كما تقدم في اسم الفاعل ، وهو معنى

قوله : «وَعَمَلَ اسْمُ فَاعِلِ الْمُتَعَدَّى لَهُ» فأى فائدة فى الإخبار بذلك؟

والجواب أن له فائدتين ، إحداهما أن ظاهر هذا الكلام التضاد مع ما قَدَّمَ آنفاً ، لأنه ذَكَرَ أن بناء الصفة هذه من غير المتعدى ، ثم أخبر أن عملها عملُ اسم فاعل الفعل المتعدى ، فظاهرُ هذا التضاد .

فنبّه على أنهما ليسا بمتضادّين ، وأن الحدَّ المحدود من كونها من الفعل غير المتعدى لا يضادُّ عملها عمل ما يتعدى فى اللفظ . فأجمع بينهما على ما تقتضيه ملاطفة الصُّنعة^(١) .

وبيان ذلك أن العرب حين قالوا : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ - أرادوا تخفيفَ هذا الكلام على وجهٍ لا يُخِلُّ بالمعنى ، فنقلوا الضمير / ٤٩٩ الذى فى (الوجه) إلى الصفة ، ليستكنَّ فيها ، فيخفَّ اللفظ ولا يَحْتَلُّ المعنى ، إذ كان نسبةً الحسن إلى (الوجه) نسبةً له إلى صاحب الوجه ، ولم يريدوا أن يحذفوا الضمير جملةً ، لئلا تبقى الصفة دون ضمير يعود منها إلى الموصوف ، فلما تحملت الضمير ارتفع بها ، فصار «الوجه» فى اللفظ دون ضمير ، كأنه مُسْتَعْنَى عنه ، مع أنه مطلوب من جهة المعنى ، لأنه صاحب الحُسْن فى الحقيقة ، ولا يصح أن يُحذف ، بل لابد من ذكره ليُعلم أن الحُسْنَ منقول للأول عن غيره ، فأشبه «حَسَنٌ» عند ذلك اسمَ الفاعل المتعدى إلى واحد ، من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما طالبا بعد مرفوعه مَحَلًّا ، فنُصِبَ «الوجه» على التَّشْبِيهِ بالمفعول به ، فصار قولك : (زيدٌ حَسَنٌ وَجْهًا) كقولك : زيدٌ ضاربٌ عمراً .

وكما جازت الإضافة فى اسم الفاعل إلى منصوبه أُضيفت الصفة

(١) (ت) «الصفة» وهو تصحيف .

أيضاً إلى منصوبها على التشبيه ، فقالوا : زيدٌ حَسَنُ الوجهِ ، كما قالوا : زيدٌ ضاربٌ عمرو ، فإذا لاتضادٌ بين الموضعين .

والثانية الإشارة إلى ما حُدَّ في اسم الفاعل من شروط إعماله ، فكأنه يقول : تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المذكورة ، وذلك أن تعتمد على شيءٍ كالنفي والاستفهام والنداء ، وأن تقع خبراً لذي خبر ، أو حالاً لذي حال ، أو صفةً لموصوف ، فلا تعمل على غير ذلك .

وأما شرط ألا تكون بمعنى الماضي فبيّن من قوله : «وصوغها من لازمٍ لحاضرٍ» إذ لايتأتى كونها صفةً مشبهةً بدونه .

وبهذا فسّر ابن الناظم^(١) قوله : «على الحدِّ الذي قد حُدَّ» وهو صحيحٌ إذا انضمَّ إلى الوجه الأول ، فكأنَّ قوله : «على الحدِّ الذي قد حُدَّ» يريد : في هذا الباب ، وفي باب «اسم الفاعل» .

وقوله : «لها» خبر المبتدأ الذي هو «عملٌ» و«على الحدِّ» متعلّقٌ بـ (اسم فاعلٍ) حالٌ ، أى : وعملُ اسم الفاعل المذكور كائنٌ لها حالةٌ كونها على الحدِّ المحدود قبل هذا .

ثم لما كان الظاهر من هذا الإطلاق جريان الصفة مجرى اسم الفاعل في توابع العمل ، من كونه يعمل في كل اسم ، ويتصرف في معموله بالتقديم - استدرك ذلك فأخرجه من ذلك الإطلاق بقوله :

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبُ

وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبُ

يعنى أن الصفة المشبهة في عملها تفتقر من اسم الفاعل في أمرين :

(١) سبقت ترجمته .

أحدهما أنها لايتقدّم معمولها عليها بخلاف اسم الفاعل .
ونفى التّقديم فى غير المنصوب ظاهر ، وإنما المخبّل^(١) للجواز
المنصوبُ خاصّة : إذ لا يخلو معمول أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو
مجزوراً.

فإن كان مرفوعاً فهو فاعل ، وقد مرّ له أن الفاعل لايتقدّم على
فعله . ذكره فى «باب الفاعل»^(٢) .

وإن كان مجزوراً فهو مضاف إليه ، والمضاف إليه لايتقدّم على
المضاف . وهذا مذكور فى «باب الإضافة» .

فلم يتناول هذا / اللفظُ إلا المنصوبَ خاصّة ، وذلك نحو : مررتُ
برجلٍ حَسَنٍ الوجهَ ، فلا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ الوجهَ حَسَنٍ ، كما
تقول : مررتُ برجلٍ زيدا ضاربٍ ، لأن المنصوب فى هذا الباب أصله
الرّفْعُ ، وهو فاعلٌ من جهة المعنى ، فكما لايجوز تقدّمُ الفاعل على فعله
كذلك لايجوز هنا تقدم (الوجه) على (حَسَن) .

ولايُعرض هذا التوجيهُ بنحو : أعطيتُ زيدا درهماً ، من حيث كان
أصل «زيد» الفاعليّة : إذ كان منقولاً من (عَطَا يَعْطُو) وإذا كان كذلك
فاقتضى ألا يتقدّم على «أعطيتُ» لكنّ تقدّمه جائز ، فاعتبارُ أصله من
الفاعليّة لا يصح ، لأننا نقول : إن «زيدا» فى (أعطيتُ زيدا درهماً) إنما

(١) المخبّل : المُفسِد ، من قولنا : خبّل فلان الإنسانَ والحيوانَ ، وخبّله ، إذا أفسد أعضاءه بقطع أو
غيره ، فلا تؤدى عملها .

(٢) حيث قال هناك :

وَيَعْدُ فِعْلٌ فاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

أصله الفاعلية في بنية أخرى قد ذهبت ، وصار «أُعْطِيَ» إنما يطلبه بالمفعولية فَصَحَّ التقديم ، كضربتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ ، بخلاف (حَسَنَ الوجه) فإن «حَسَنًا» هو الطالبُ له أولاً وثانياً ، غير أن اللفظ شُغِلَ الآن بالضمير الذي كان في «الوجه» والطلبُ المعنويُّ باقٍ كما كان ، فلذلك لم يتقدَّم .

وأيضاً فإن الصفة إنما عملت بالشبّه باسم الفاعل ، من حيث اجتماعا في أن كلاً منهما صفة مُتَحَمِّلَةٌ لضمير ، طالبةٌ للاسم بعدها ، تُذَكِّرُ وتُنْثَى ، وتُجْمَع ، فإذا كانت كذلك فلا تَقْوَى أن تَلْحَقَ بالمشبّه به ، لأنه خلاف القاعدة ؛ ألا ترى أن «ما» لمّا عملت في لغة الحجاز بالشبّه بـ (لَيْسَ) لم تعمل في الخبر مقدّماً على الاسم ، فكذلك هنا .

وأيضاً فإن نصب «الوجه» هنا أشبهُ شَيْءٌ بالتمييز ، حتى إنه إذا نُكِّرَ أُعْرِبَ تمييزاً ، والتمييز لا يتقدَّم على العامل فيه ، فكذلك ما أشبّهه .

الأمر الثاني من الأمرين اللّذين تَفْتَرِقُ بهما من اسم الفاعل كونُ معمولها لا يكون إلاسببياً ، وذلك قوله : «وَكُونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ» والضمير في «كُونُهُ» عائِدٌ على «ما» في قوله : «ما تَعَمَلُ فِيهِ» وهو المَعْمُولُ .

يعنى أنه يجب أن يكون معمول الصفة ذا سَبَبِيَّةٍ منها ، وهو قول سيبويه : «وإنما تَعْمَلُ فيما كان من سَبَبِها» (١) .

ومعنى السببية أن يكون المَعْمُولُ مضافاً إلى ضمير صاحب الصفة لفظاً أو معنى ، فاللفظ نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ وَحَسَنٍ وَجْهَهُ . والمعنى نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهًا ، وَحَسَنٍ الوجهَ .

هذا هو المصطلح عليه بالسببيّ عندهم . ويجرى مجراه ما كان نحوه .

(١) الكتاب ١/١٩٤ .

وهما ، بَعْدُ ، نَظَرُ فِى مَسْأَلَتَيْنِ :

إحداهما أن معمول الصفة هنا لم يُصْرَح فيه بحالة يكون عليها ، وإنما قال : «وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ» فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يريد بذلك أنه لابد أن يكون سَبَبِيًّا ، كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فلا يكون مرفوعاً إلا من سَبَبِهِ ، كما لا يكون منصوباً ومجروراً إلا كذلك .

ويحتمل أن يُريد غيرَ المرفوع ، بل المنصوب ، ويتبعه / المجرور لأنه ٥٠١ أصله .

فإن أراد الأول اقتضى ألا يجوز نحو : مررتُ برجلٍ شريفٍ زيدٍ بخِدْمَتِهِ ، ولا كريمٍ أخوك به ، ولا غَنَى عمرو بسَبَبِهِ .

ولا أن يقال : أَحَسَنُ أَخَوَاكَ ؟ وَأَكْرَمُ الزُّيْدَانِ ؟ ولا ما أشبه ذلك ، لكنه مَقُولٌ . وقد نصَّ النحويون على ذلك ، وأنه من كلام العرب .

وإنما أتى سيبويه بالصفة مع مرفوعها في «باب الصفات»^(١) ولم يتعرض للرفع بها في «باب الصفة المشبهة» بل خَصَّهَا بالنصب وقال : «إنما تعمل فيما كان من سَبَبِهَا»^(٢) ولم يقل ذلك في «باب الصفات» .

فهذا كُلُّه يدل على أن عملها بالتشبيه باسم الفاعل إنما هو النصب لا الرفع ، لأن الرفع لا تَلْزَم فيه السَبَبِيَّةُ ، بل قد تكون وقد لا تكون ، كرفع الفعل واسم الفاعل ، فإذا كان كذلك أَشْكَلُ هذا المحمل .

فإن قيل : وما الداعى إلى حمل كلام الناظم عليه ، وليس فيما أتى به نصٌ يَقْتَضِيهِ ؟

(١) الكتاب ٢٢/٢ ، ومابعدها .

(٢) المصدر السابق ١٩٤/١ .

قيل : إن لم يكن فيه نصٌ يقتضيه ففيه ما يشعر بذلك ، وهو قوله على
أثر هذا : «فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ» إلى آخره . فلو لم يقصد عملَ الرَّفْعِ لم
يذكره في تفصيل المسائل ، فحين فصل ذلك التفصيل دلٌّ على أنه يُفسَّرُ حالَ
المعمول الذي أجمل ذكره .

وقد ذهب ابن أبي الربيع^(١) إلى أن عمل الصفةِ الرَّفْعَ والنَّصِبَ معاً إنما
هو على التَّشْبِيهِ^(٢) ، خلافَ ما ذهب إليه غيره ، إلا أن ابن الربيع لم يلتزم ما
التزمه الناظم ، بل أجاز أن ترفع الصفةُ السَّبَبِيَّةَ وَغَيْرَهَا ، وإن كان ذلك على
التَّشْبِيهِ ، فيجوز عنده : هذا رجلٌ شَرِيفٌ زَيْدٌ بِخِدْمَتِهِ ، وإنما التزم العملَ في
السَّبَبِيَّةِ فِي النَّصْبِ .

وابنُ عُصْفُورٍ^(٣) يذهب إلى ظاهر سيبويه ، وهو رأى ابن خَرُوفٍ^(٤)
وغيره .

وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّازِمُ مُشْكِلاً إِنْ كَانَ قَصْدُهُ ، وَأَمَا إِنْ أَرَادَ

(١) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي الإشبيلي السبتي ، إمام
أهل النحو في زمانه ، ولم يكن في طلبة الشلوين أنجب منه . صنف في النحو مصنفات قيمة ،
منها شرح سيبويه ، وشرح الجمل . وتوفي عام ٦٨٨ هـ . بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

(٢) انظر : البسيط ، شرح جمل الزجاجي له (ص ٩٥٢ ، ٩٥٣) بتحقيق الدكتور عياد الثببتي
(مخطوط) .

(٣) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي . حامل
لواء العربية في زمانه . ومن تصانيفه الممتع في التصريف ، والمقرب ، وشرح الجزولية ، وثلاثة
شروح على الجمل . توفي عام ٦٦٣ هـ
انظر : شرح جمل الزجاجي له ٥٦٨/١ . بغية الوعاة ٢١٠/٢ .

(٤) هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي . كان
إماماً في العربية ، محققاً مدققاً . صنف : شرح سيبويه ، وشرح الجمل ، وكتاباً في الفرائض .
توفي عام ٦٠٩ هـ . بغية الوعاة ٢٠٢/٢ .

الثانى ، وهو غير المعمول المرفوع فيسهل الخطب ، ويكون رأيه رأى ابن عصفور .

ويترجّح من جهتين : إحداهما ظاهر «الكتاب»^(١) لأنه إنما تكلم فى «باب الصفة المشبهة» فى النصب خاصة^(٢) ، ولم يتعرض للرفع إلا حيث تعرض لرفع الصفات كلها كما تقدّم^(٣) .

والثانى أنه لو كان الرفع على التشبيه لا يقتصر به على السببى ، لأن العلة فى الاختصار عليه كون الصفة فى العمل فرعاً عن اسم الفاعل ، والفرع لا يقوى قوة الأصل ، فلما لم يقتصر به عليه ، بل أعمل فى السببى وغيره دلّ على أنه فى رتبته .

فإن قيل : قوله بعد «فأرفع بها» يدل على خلاف هذا المحمل .

قيل : قد يمكن أن يكون قصده مجرد تصوير المسائل فى السببى ، وهو الذى يطرد فيه الأوجه الثلاثة ، من الرفع والنصب والجر ، لا أن نقول : إنه قصد تفصيل أحوال المعمول المذكور . وترجّح قصده لهذا المحمل بأن اسم الفاعل إنما تكلم فيه بالقصد على النصب ، وقد تقدّم التنبيه / على ذلك فى قوله :

٥٠٢

* «وأنصب بذى الأعمال ثلواً واخفّض» إلى آخره

فإذا كان كذلك ، وهو هنا يتكلم فى العمل الشبّه بذلك فلا بد أن يكون النصب خاصة ، بون الرفع . وهذا الوجه أرجح فى تفسير كلامه ،

(١) يعنى كتاب سيبويه .

(٢) الكتاب ١/ ١٩٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ٢٢ ، وما بعدها .

والله أعلم .

المسألة الثانية : أنا إذا قلنا : إنه أراد بالمعمول المنصوب فقط ، وأن لابد من أن يكون سببياً فيشكل ذلك بما ذكر في (التسهيل) من أن معمول الصفة أعم من ذلك ، إذ جعل من معمولاته الضمير ، نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ جميله ، وبالرجلِ الحسنِ الوجهِ الجميله ، ولم يجعله سببياً ، بل جعله قسيمياً له ^(١) . وهو عنده مما يعمل فيه النصب والجرُّ على تفصيلٍ مذكورٍ هنالك .

وهذا السؤال سهلٌ ؛ فإن مدلول الضمير من سبب الأول ، ولو أظهرته لظهر (وجهه) كما لو قلت : الحسنِ الوجه ، الجميل الوجه ، وما أشبه ذلك ، كما كان الموصول سببياً ، نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ مابينَ العينين ، عظيم مابينَ الجنبين ، ومنه قولُ ابن أبي ربيعة ^(٢) :

أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٍ خُصُورُهَا

وَتِثِرَاتُ مَا التَّفَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَاخِفُ

فقلوه : «وَتِثِرَاتُ مَا التَّفَّتْ» في تقدير : وَتِثِرَاتِ الْجُسُومِ ، أو نحو ذلك .

فإن قلت : فهل ذلك داخلٌ تحت ضابطه الآتي إثر هذا ؟ لا ، بل سكت عن ذلك كما سكت عن عمل اسم الفاعل فيه ، لكن الظاهر على مذهب سيبويه

(١) التسهيل : ١٤٠ .

(٢) ديوانه ٢٥٤ (بيروت ١٣٩٨ هـ) بهذه الرواية .

ورأيت في الأشموني ٦/٣ ، والتصريح ٨٦/٢ ، والعيني ٦٢٩/٣ ، ومعجم شواهد العربية ١٥٥ «ما التفت عليه المآزر» وأسيلات : جمع أسيلة ، والأسيل : الأملس المستوي ويقال : خد أسيل ، إذا كان سهلاً لنا . والخصور : جمع خَصْرٌ ، وهو وسط الإنسان المستدق فوق الوركين . والوثير : الوطى اللين ، وامرأة وثيرة العجيزة : وطيئتها ضخمتها . واللحاف والملحف والملحفة : اللباس الذي فوق سائر اللباس من دثار البرد وغيره - يصف هؤلاء النسوة بنعومة الأبدان وملاستها وطولها ، ويضمون الخصور ، وعظم الأرداف .

هو الأصل ، فحيث جاز فى اسم الفاعل النصبُ والجَرُّ جاز فى الضمير ،
وحيث امتنع أحدهما امتنع فى الضمير ، ذكره فى «اسم الفاعل»^(١) والصفة
جارية مجراه فى ذلك ، فصار تفريعُ حكم الضمير من حكم الظاهر سهلاً ،
فهو فى قوة المنصوصِ عليه فى هذا النظم . والله أعلم .

وقوله : «مُجْتَنَّبٌ» من الاجتناب ، وهو المباحة .

فَارْفَعْ بِهَا وَاَنْصِبْ وَجُرِّمْ مَعَ أَلْ

وَبُنْ إِنْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ

بِهَا مُضَافًا أَوْ مَجْرَدًا وَلَا

تَجَرَّرْ بِهَا مَعَ أَلْ سُمًّا مِنْ أَلْ خَلَا

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا

لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا

هذا ضابطُ لما يُتصور فى باب الصفة المشبهة من المسائل الجائزة قياساً
، وذلك أن نحو (الحسن الوجه) يُتصور فيه بالتقسيم النظرى ثمانية عشر وجهاً
، لأن الصفة قد تكون نكرةً ، ويكون معمولها على ثلاث أوجه ، مجرداً ، وبالألف
واللام ، وبالإضافة ، فهذه ثلاثة أوجه ، وعلى كل وجهٍ فيما أن يكون مرفوعاً أو
منصوباً أو مجروراً ، فالمجموع تسعة أوجه .

وقد تكون الصفة مَعْرِفَةً ، وذلك بالألف واللام ، ويكون معمولها على تسعة
أوجه^(٢) .

فالمسائل المتصورة ثمانى عشرة مسألةً فى الأصل ، وتتفرع إلى أكثر من

(١) انظر : ص ٢٩٧ .

(٢) أى على النحو السابق فيما لو كانت الصفة نكرة .

ذلك .

ولكن ليس المقصود من كلام الناظم إلا الأصول / وليست كلها ٥٠٣
جائزة ، بل منها ما يجوز ، وهو ما وافق ضابط الجواز عنده ، ومنها ما لا
يجوز ، وهو ما خرج عن ذلك . ومعنى ما ذكره أنه يجوز رفع المفعول
بالصفة على الفاعلية ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به مطلقا ، أو على
التمييز إن كان نكرة ، وجره بالإضافة .

ويستوى في ذلك كونها مجردة من الألف واللام أو مصحوبة بها ،
فهى عاملة فى المفعول الرفع والنصب والجر إذا كان مصحوباً بالألف
واللام ، أو مضافاً إلى ماصحبتة .

فإن كان مجرداً أو مضافاً إلى غير ذى الألف واللام فلا تعمل فيه
الصفة الجر إذا كانت بالألف واللام ، وإنما تعمل فيه الرفع والنصب
فقط .

فقوله : «فَارْفَعْ بِهَا» أى بالصفة ، «وَانْصِبْ وَجْراً» أى بالصفة
أيضاً .

«مع أَلْ ودونَ أَلْ» يريد أن الصفة تعمل الرفع والنصب والجر ،
صَحَبَتْهَا الألف واللام أو لم تَصْحَبْهَا .

وقوله : «مَصْحُوبَ أَلْ» مفعول «أَرْفَعْ وَاَنْصِبْ وَجْراً» من باب
«الإعمال»^(١) وأَعْمَلَ الأخير .

وقوله : «وَمَا اتَّصَلَ . بِهَا مُضَافاً أو مجرداً» «ما» معطوفة على

(١) الإعمال هو ما يسميه النحويون المتأخرون «التنازع فى العمل» وهو أن يتقدم عاملان فأكثر على
معمول ، وكل منها طالب له فى المعنى .

«مَصْحُوبَ أَل» يعنى أنها تعمل فى مَصْحُوب (أَل) والمضافِ والمجرّد .

و «مُضَافًا» حالٌ من الضمير فى «اتصلَ» والضمير فى «بها» عائد على الصفة .

فمثالُ كَوْنِ الصفةِ مجردةً من الألف واللام ، ومعمولُها مرفوعٌ مضافٌ قولكُ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وهو الأصلُ الأوّلُ ، ومنه قولُ الله تعالى {وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ} ^(١) . وقال الرَّاجِزُ ^(٢) :

* عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ *

وأنشد سيبويه للفرزدق ^(٣) :

وَلَكِنْ دِيَاً فِى أَبْوهِ وَأُمٍّهُ

بِحَوْدَانٍ يَغْصِرْنَ السَّالِيطَ أَقَارِبُهُ

وأنشد أيضاً للفرزدق ^(٤) :

كُنَّا وَرَثَتَاهُ عَلَى عَاهِدِ تَبَعٍ

طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ

(١) سورة البقرة / آية ٢٨٣ .

(٢) هو زياد الأعجم . وبعده :

* مِنْ عَزَى سَبْنِي لَمْ أَضْرِبْهُ *

والعزى : منسوب إلى عَزَّة ، اسم قبيلة .

والرجز من شواهد سيبويه فى الكتاب ١٨٠/٤ ، وابن يعيش ٧٠/٩ ، ٧١ ، والهمع ٢١٠/٦ ، والدرر ٢٣٤/٢ ، والأشمونى ٢١٠/٤ ، وشرح شواهد الشافيه للبغدادى ٢٦١ ، واللسان (لم) .

(٣) تقدم البيت ، ٢ / ٥٥٧ .

(٤) ديوانه ٧٦٥ ، سيبويه ٤٤/٢ .

وتَبَعٌ : ملك من ملوك اليمن القدماء . والسوارى : جمع سارية ، وهى الأسطوانة من حجر أو آجر . والدعامة : عماد البيت الذى يقوم عليه .

يفخر بعزة قومه وعراقتهم فى المجد ، وينكر أن عزهم ومجدهم قديمان قدم عصر تبع .

وأنشد له أيضا (١) :

قَرْنَبَى يَحْكُ قَفَا مُقْرِفٍ
لُنَيْمٍ مَأْتَرُهُ قُفْدُ
وهو كثير .

ومثال المنصوب المضاف : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ ، ومنه قراءة ابن أبى عُبَلَةَ (٢) [وَمَنْ يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ أَثِمٌ قَلْبُهُ] بالنصب (٣) . وأنشد اللّحْيَانِي (٤) :

أُنْعَتُهَا إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا
كُومُ الذُّرَى وَادِيقَةُ سُرَاتِهَا

وفى هذا الوجه إعادة الضمير مكررا ، فإنه لما نُقِلَ من «الوجه» إلى حَسَنٍ كان القياس الأليعاد إذ قَصَدُوا التَّخْفِيفَ ، ولكنهم كَرَّرُوا ذكرَه تأكيداً ، وليتعرَّفَ بالإضافة كما يتعرَّفُ بالآلف واللام . وكذلك فى الوجه الذى بعد هذا .

(١) ديوانه ٢٠٥ ، وسيبويه ٤٤/٢ ، والمقتضب ١٤٥/٢ ، واللسان (قعد) وروايته فيه «يَسُوفُ قَفَا» والقرنبي : دويبة تشبه الخنفساء . والمقرف : اللّيم الأب ، أو الذى أمه عربية وأبوه غير عربى . والمأتر جمع مائرة ، وهى الأفعال والأخبار التى تؤثر عن الرجل . والقعد : الجبان القاعد عن الحرب والمكارم ، أو الذى يقعد به نسبة للؤم . يهجو أبا جرير ، ويشبّهه بالقرنبي .

(٢) هو أبو إسماعيل إبراهيم بن أبى عبلة الشامى الدمشقى ، تابعى ثقة كبير ، له حروف فى القراءات ، واختيار خالف فيه العامة (ت ١٥١هـ) .

(٣) البحر المحيط ٣٥٧/٢ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ٤٣٨/٢ ، والخزانة ٢٢١/٨ ، ابن يعيش ٨٨/٦ ، والأشمونى ١١/٣ ، العينى ٥٨٣/٣ ، الأصمعيات ٣٤ . والشعر لعمر بن لُجَأ التيمى . والضمير فى قوله : «أُنْعَتُهَا» راجع إلى الإبل . والنعات : جمع ناعت . والكُوم : جمع كُوماء ، وهى الناقة العظيمة السنام . والذرى : جمع ذروة ، وهى أعلى كل شئ ، ويراد بها هنا أعلى السنام . ووادقة : دانية قريبة . وسراتها : جمع سرّة ، وهى موضع مانتقطعة القابلة من الولد . وكنى بقوله : «وادقة سراتها» عن سمنها ، لأنها إذا سمنت دنت سراتها من الأرض .

ومثال المجرور المضاف : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهه . ومنه فى الحديث فى صفة الدُّجَالِ «أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى»^(١) وفى وَصْفِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم «شَتْنُ أَصَابِعِهِ»^(٢) وفى حديث آخر طَوِيلُ أَصَابِعِهِ»^(٣) وفى حديث أم زَرْع «صِفْرُ وشَاحِهَا»^(٤) .

وأنشد سيبويه للشَّمَاخ^(٥) :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا

بَحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَاهُمَا

(١) البخارى - اللباس : ٦٨ ، والفتن : ٣٦ ، ومسلم - الإيمان : ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، فتن : ١٠٠ ،
والترمذى - الفتن : ٦٠ ، ومسند أحمد : ١٣٢/٢ ، ١٤٤ .

(٢) البخارى - اللباس (فتح البارى ٢٥٧/١٠) بلفظ «شَتْنُ القدمين والكفين» والترمذى - المناقب : ٨ ،
بلفظ «شَتْنُ الكفين والقدمين» . الشَّتْنُ : هو غِلْظُ الأصابع والراحة ، وقيل : الخشونة فيهما .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ والذي وقفت عليه : طويل المسرْبَةِ . شمائل النبي، للترمذى ، ص ٣٥ .

(٤) صحيح مسلم (١٩٠٢/٤) .

(٥) ديوانه ٨٦ ، وهما من شواهد سيبويه ١٩٩/١ ، والخصائص ٤٢٠/٢ ، وابن يعيش ٨٦/٦ ،
وشرح الرضى على الكافية ٢٣٥/٢ ، ٤٣٧/٣ ، والهمع ٩٨/٥ ، وانظر الخزائن ٢٩٣/٤ ،
والعينى ٥٨٧/٣ - والرواية السائدة فى الأول «عَرَسَ الرُّكْب» بالسَّيْنِ والهمزة للاستفهام
التقريرى ، والجار (من) متعلق بمحذوف تقديره : أُنَحْزَنُ أو أُتَجَزَعُ من دمنتين رأيتهما فتذكرت
من كان يحل بهما ! والخطاب لنفسه والدمنة : الموضع الذى أثر فيه الناس بنزولهم وإقامتهم فيه .
التعريح : أن يعطف القوم رواحلهم فى الموضع ويقفوا فيه . أما التعريس فهو نزول القوم من
السفر من آخر الليل . والركب : جمع راكب وحقل الرخامى : موضع بعينه . والرخامى : شجر
مثل الضال ، وهو السدر البرى . وعفا : درس وتغير . والطلل : ما شخص وأشرف من علامات
الدار . والربع : موضع النزول . والمراد بالصفة هنا الجبل . ويريد بجارتى صفاً اللغيتين اللتين
يسندان إلى الجبل حينما يراد الاصطلاء ، ويكون الجبل هو ثلاثة الأثافي ، فتوضع القدر عليها .
والكميت : ماله بين الحمرة والسواد ، وإنما لم تسود أعاليهما لبعدها عن النار . والجون :
الأسود . والمصطلى : موضع الصلا ، وهى النار ، إنما سودت أسافلها من أثر من أثر الوقود
وبخانه ورماده .

أَقَامَتْ عَلَى رَّبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًّا
كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

والضمير في «مُصْطَلَاهُمَا» عائد على الجارتين .

ومثال المرفوع ذى الألف واللام قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ .
وفى القرآن الكريم {جَنَّاتٍ / عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ} ^(١) ، وقال النابغة ٥٠٤
الذبياني ^(٢) :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابٍ عَيشٍ
أَقْبَ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
يُرْوَى «الظُّهْر» مثلاً . ونحوه قول طرفة بن العبد ^(٣) :

رَحِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ
بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

والإضافة إلى ذى الألف واللام ، أعنى فى المعمول ، بمنزلة ما لو

(١) سورة ص / آية ٥٠ .

(٢) ديوانه ٧٥ وسبويه ١٩٦/١ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٣١/٤ ، وابن يعيش ٨٣/٦ ، ٨٥ ،
والخزاعة ٣٦٢/٩ ، والعيني ٥٧٩/٣ ، واللسان (حب ، ذنب) ويروى «أَجَبَ الظُّهْر» بالميم .
والذَّنَاب : عقب كل شيء ومؤخره . والاقْب : الضامر . والاجَبَ : الذى لاسنام له من الهزال . يذكر
مرضى النعمان ، وأنه إن هلك عاش الناس بعده فى أشرف حال .

(٣) من معلقته (ديوانه ٤٨) والمحتسب ١٨٣/١ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٣٥/٢ ، ٤٤٣/٣ ،
والخزاعة ٣٠٣/٤ . واللسان (قطب) وقبله :

نَدَامَى بِيضٌ كَالنَّحُومِ وَقَيْنَةٌ
تَرُوحُ عَلَيْنَا بَيْنَ بَرْدٍ وَمُجَسَّدٍ

والرحيب : الواسع . وقِطَابُ الجيب : مخرج الرأس من الثوب . وصف قطاب جيب القينة بالسعة
لأنها كانت توسعه ليبنى صدرها منه ، فينظر إليه ويتمتع به . ورفيقة : من الرفق ، وهو اللين
والللاعة . وجس الندامى : ما طلبوا من غنائها . وقيل جَسْمُهَا لها بأيديهم ولمسها تلذذا .
والبضة : البيضاء الناعمة البدن ، الرقيقة الجلد . والمتجرد : ماستره الثوب من الجسد . يقول :
هى بضة الجسم عند التجرد من ثيابها ، والنظر إليها .

كان هو بالآلف واللام . وهذا الوجهُ ممّا حُذِفَ فيه الضمير العائد على الموصوف للعلم به . وهو جائزٌ على الجملة ، وإن لم يكن فى الحُسْن بمنزلة ما لم يُحذف فيه الضمير . ونظيره قول الله تعالى : { فَأَمَّا مَنْ طَغَى * وَاتَّرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى }^(١) وكذلك ما بعده^(٢) . تقديره : المأوى له . فكذاك يقدرُ هنا : حَسَنَ الوجهُ منه ، وعلى هذا التقدير فلا إشكال فى الجواز . ومثال المنصوب ذى الآلف واللام : مررتُ برجلٍ حَسَنَ الوجّةِ ، ومنه قوله ، أنشده سيبويه^(٣) :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ

أَجَبَ الظُّهُرُ ————— رَ

هكذا أنشده بنصب «الظُّهْرُ» وأنشد فى نحوه لزهير بن أبى سلمى^(٤) :

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخُسَيْدِينَ مَطْرِقُ

رِيشَ الْقَوَادِمِ لَمْ تُنْصَبْ لَهُ الشُّبُكُ

وأنشد للعجاج^(٥) :

(١) سورة النازعات / ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) يعنى قوله تعالى بعد هذا { وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى }

(٣) تقدم البيت فى الباب نفسه ، ص ٤١٤ .

(٤) ديوانه ١٧٢ ، وسيبويه ١٩٥/١ ، ورواية فى الديوان «لَمْ تُنْصَبْ لَهُ الشُّرُكُ» يصف صقرا انقض على قطة .

وأهوى لها : انقض عليها . والأسفع : الأسود . والمطرق : من الإطراق ، وهو تراكب الريش . والقوادم : جمع قادمة ، وهى ريش مقدم الجناح ، والشبك : جمع شبكة ، وهى شبكة الصائد . أو الشُّرُكُ فهى جمع : شُرُك ، يفتحتين ، وهو حباله الصائد ، يريد أن هذا الصقر وحشى لم يصد حتى يذل ، وذلك أشد له ، وأسرع لطيرانه .

(٥) ملحقات ديوانه ٧٩ ، وسيبويه ١٩٦/١ . يصف بعيداً بالشدة والجسامة . والمحتبك والمحبوك : الشديد القوى . وشنون الرأس : ملتقى أجزائه .

* مُحْتَبِكُ ضَخْمُ شَتْنُونَ الرَّأْسِ *

ومثال المجرور ذى الألف واللام : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ ، وهو كثيرٌ
نظماً ونثراً . وفى التنزيل الكريم { وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ } ^(١) ، { وَاللَّهُ شَدِيدُ
الْعِقَابِ } ^(٢) ، وفى الحديث « كان عليه السلام ضَخْمَ الهَامَةِ ، شَتْنُ الكَفَّيْنِ
والقَدَمَيْنِ ، ضَخْمَ الكَرَادِسِ ، أَنْوَرُ الْمُتَجَرِّدِ » ^(٣) ، وقال ^(٤) :

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَيْنِ البيت

وقال ^(٥) : «بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ»

ومثال المرفوع المجرد : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ ، وأنشد عليه فى
«الشرح» بيتاً فيه :

... .. شَهْمُ قَلْبُ

مُنْجَذٍ لَانِى كَهَامٍ يَنْبُو

ولم أقيّد كمال البيت ^(٦) .

(١) سورة البقرة / آية ٢٠٢

(٢) سورة آل عمران / آية ١١ .

(٣) سنن الترمذى - المناقب (٥٩٨/٥) وشماثل ابن كثير : ٥٠ ، ودلائل النبوة للبيهقى ٢٤٠/١ .

(٤) هو زهير ، وتقدم البيت .

(٥) هو طرفة ، وتقدم البيت .

(٦) البيت الأول بتمامه هو :

بِيْهْمَةٌ مُنِيْتُ شَهْمُ قَلْبُ

وهو من شواهد الأشمونى ١٠/٣ ، ١٤ ، والهمع ٩٩/٥ ، وانظر الدرر ١٣٤/٢ ، والعينى ٥٧٧/٣
والبُهْمَةُ : الفارس الذى لا يُدْرَى من أين يؤتى من شدة بأسه . ومُنِيْتُ : ابتليت . وشهم جلد ذكى
الفؤاد . ومنجذ : مجرب حنكته الامور . والسيف أو الرمح الكَهَام : الكليل الذى لا يقطع . وينبور :
من نبا الشئ ، أى تباعد وتجافى .

وهو - فى الجواز - نظيرُ (حَسَنِ الوجهُ) فكما جاز هناك حذوفُ الضمير يجوز هنا ، إذ لا اعتبار عند البصريين بالآلف واللام فى التعويض من الضمير، إذ لا يقولون به، وإنما يُخالف فى ذلك الكوفيون، حسيما يُذكر بحول الله وقُوته. ومثال المنصوب المجردُ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهًا. لَمَّا نَقَلَ الضَمِيرُ من «الوجه» إلى الصفة انتصب لاستغناء الصفة عن رفعه، فأشبهه الفضلة.

ومثله من كلام العرب ما أنشده سيبويه لأبي زُبَيْد^(١):

كَأَنَّ أَثْوَابَ نَقَادٍ قُدِرْنَ لَهُ

يَعْلُو بِخَمَلَتِهَا كَهَبَاءِ هُدَابَا

وقال أيضا، أنشده كذلك^(٢):

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ

مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا

(١) ديوانه ٣٩، وسيبويه ١٩٨/١، ومجالس ثعلب، واللسان والاساس (نقد) . ويصف الأسد. والنقاد : صاحب النقد أو راعيها، وفسره ثعلب بصاحب موك النقد. والنقد - بالتحريك - صفار الغنم.

وقدرن : جعلن على قدر جسمه. والخملة : ثوب مخول من صوف كالكساء. والكهبة : غبرة مشربة بسواد، أو لون ليس بخالص الحمرة. وهُدَابُ الثوب : الخيوط التى تبقى فى طرفيه دن أن يكمل نسجها.

(٢) لأبى زبيد الطائى يصف امرأة جميلة، وهو من شواهد سيبويه ١٩٨/١، وابن يعيش ٨٣/٦، ٨٤، وانظر : العيني ٥٩٣/٣ والهيف : ضمور البطن والخصر. والعجْزَاء : الضخمة العجز. والمحطوطة : الملساء الظهر. وجدلّت : أحكم خلقها، من الجديل، وهو الزمام المجنول من آدم. والشنباء : من الشنب، وهو يريق الشعر ويرده.

وصفها بصفات الحسن عندهم من ضمور البطن، وكبر العجيزة، وملامسة الجلد ونعومته، وحسن الخلقة، وطيب الثغر.

وَأُنْشِدُ لَعْدَى بْنِ زَيْدٍ^(١) :

مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ

أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا

ومثال المجرور المجرد : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٍ، وهو نحو النُصب

في الجواز، ومنه قولهم : هو حَدِيثٌ عَهْدٍ بِكَذَا^(٢) . وأنشد سيبويه لعمرو

بن شَّاسٍ^(٣) :

أَلْكُنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً

بِأَيِّ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا

٥٠٥

/ وَلَا سَيِّئِي زِيٌّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا

إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بَزْلًا

وَأُنْشِدُ لُحَمَيْدَ الْأَرْقَطِ^(٤) :

(١) ديوانه ١٠١، وسيبويه ١٩٨/١، والمغني ٤٥٩، والتصريح ٨٢/٢، والعيني ٦٢١/٣ ويروى «أواح

ثقة، على النعت والمنعوت. وأخوال الثقة : من يوثق به في الشدائد والشاحط :

البعيد. يصف الدهر بأنه يعم بمصائبه الصديق والعدو، والقريب والبعيد.

(٢) يقال : هو حديث عهد بكذا، أي قريب عهد به.

(٣) سيبويه ١٩٧/١، والمقتضب ١٦٠/٤، والمغني ٤٢٠، ٤٢١، والعيني ٥٩٦/٣ .

والكنى : بلغ عنى وكن رسولني. والاية : العلامة. والعزل : جمع أعزل، وهو الذي لاسلح معه.

وتلبسوا : ركبوا وغشوا. والإبل المخيصة : التي لم تسرح، ولكنها جبيت للنحر أو القسم.

والبزل : جمع بازل، وهو المسن من الأبل.

كان الشاعر غريباً عن قوم، فأرسل اليهم رسولا يبلغهم سلامه، وجعل علامة كونه منهم، ومعرفته

بهم ما وصفهم به من القوة والعدة، وحسن زبهم إذا وفدوا على الملوك.

(٤) من شواهد سيبويه ١٩٧/١، والمقتضب ١٥٩/٤، وابن يعيش ٨٣/٦، ٨٥، واللسان (رذن)

واللاحق: الضامر. والقر : الظهر.

يصف فرسا بأنه ضامر البطن، وأن هذا الضمور ليس من الهزال، لأنه سمين الظهر

* لَاحِقُ بَطْنٍ يَقْرَأُ سَمِينِ *

وقد انتهت مسائل تجريد الصفة.

وأما إذا كانت الصفة بالألف واللام، ومعمولها مرفوعٌ مضاف فمثاله :
مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَهُ. وهذا أصلُ هذه المسائل، كما في تنكير الصفة،
ومنه قول الجَعْدِيِّ، أنشد سيبويه^(١) :

وَلَا يَشْعُرُ الرَّمْحُ الْأَصَمُ كُفُوَهُ

بثَّرُوهُ رَهْطِ الْأَعْيَطِ الْمُتَظَلِّمِ

ومثال المرفوع ذي الألف واللام : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الْوَجْهَ، وهى مثل
مالو كانت الصفة مجردة من الألف واللام.

ومثال المرفوع المجرد : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَهُ، وهو مثل ما إذا كانت
الصفة مجردة ومثال المنصوب المضاف : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَهُ. والمسألة
كما في تنكير الصفة.

ومثال المنصوب ذى الألف واللام : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الْوَجْهَ، قال
سيبويه : وهى عَرَبِيَّةٌ جَيِّدَةٌ^(٢)، ثم أنشد للحارث بن ظالم^(٣) :

(١) للناطقة الجعدى، ديوانه ١٤٤، وسيبويه ٤٢/٢، وشرح القصائد السبع ٣٤٧، واللسان (غيظ، ظلم)
وكعوب الرمح : العقديين أنابيه، وعلى قدر صلابتها تكون صلابة الرمح كله. والأصم : الصلب.
والثروة : الكثرة في المال أو العدد. ورهط الرجل : قومه وقبيلته. والأعيط : الطويل العنق. والمراد
به هنا الأبي الممتنع. والمتظلم هنا : الظالم، قال : تظلمنى حقى، أى ظلمنى.
يقول متوعدا : إن من كان عزيزا كثير العدد فرماحنا لاتشعر به ولاتباله.

(٢) الكتاب ٢٠١/١ من شواهد سيبويه ٢٠١/١، والمقتضب ١٦١/٤، وابن يعيش ٨٩/٦، وابن
الشجرى ١٤٣/٢، والإنصاف ١٣٣، والأشمونى ١٤/٣، والعيني ٦٠٩/٣.

(٣) الشعر : جمع الأشعر، وهو الكثير شعر القفا ومقدم الرأس. والعرب ترى ذلك من علامات الغباء
وكان الحارث قد فك بخالد بن جعفر بن كلاب، وهو في جوار النعمات بن المنذر، ثم هرب يستجير
القبائل فقال هذا الشعر ينتقى من قومه.

فَمَا قَوْمِي بِثُعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ
 وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعَيْرِ الرَّقَابَا
 ومثال المنصوب المجرد : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهًا، ومنه قول رؤبة،
 أنشده سيبويه^(١) :

* الحَزْنُ بَابٌ وَالْعُقُورُ كَلْبًا *

وأنشد أيضا بيت الحارث هكذا :
 فَمَا قَوْمِي بِثُعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ
 وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعَيْرِ الرَّقَابَا
 وأما المعمول إذا كان مجرورا فإن الناظم قال في ذلك :
 ولا

تَجَرَّزُهُ بِهَا مَعَ أَلْ سُمَامِنْ أَلْ خَلَا

يعنى أنه لا يجوز أن يجرَّ بالصفة إذا كانت مصاحبةً للألف واللام اسماً
 خَلَا من الألف واللام، أو خَلَا من الرضافة لما صَحِبَهَا، وهو قوله : «وَمِنْ إِضَافَةٍ
 لَتَالِيهَا» وهاء «تَالِيهَا» عائدةٌ إلى الألف واللام، أى لما يَتَلَوُ (أَلْ) وهو ما دخلت
 عليه، فعلى هذا إذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً فالمسألة ممتنعة، فلا تقول :
 مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٍ، ولا بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٍ، إذا لا أَلْفَ وَلَا مَ في

(١) لرؤبة بن العجاج، ديوانه ١٥، وسيبويه ٢٠٠/١، وشرح الرضى على الكافية ٤٤٠/٣، والخزانة
 ٢٢٧/٨، والعيني ٦١٧/٣

والحزن : ضد السهل. والعقور : الذى يعقرو يجرح. وهو كناية عن البخل، كما أن (جبان الكلب)
 كناية عن الجود. ويصف رجلاً بشدة الحجاب ومنع الضيف، فجعل بابه صعباً وثقلاً لا يستطيع
 فتحه، وكتبه عقور المن حل بفنائه طالبا معروفة.

المعمول، ولا هو مضاف إلى ما هي فيه.

أما امتناع (الحسن وجه) فظاهر، لأن ذلك عكس الإضافة، إذ كان الشأن أن تضاف النكرة إلى المعرفة، لتتعرّف بها أو تتخصّص، بون العكس.

وأما امتناع (الحسن وجه) فلأنه اجتمع فيه أمران مكروهان، الجمع بين الألف واللام والإضافة، إذ لا يجوز إلا في هذا الباب، وفي العدد قليلاً، وتكرار الضمير، إذ كل مسألة يتكرر فيها الضمير قليلة الاستعمال كما سيأتي، وقبيحة عند الأئمة من جهة القياس، لأنه إذا كان نقلهم الضمير من «الوجه» إلى الصفة مقتضياً لترك الإتيان به كان الإتيان به كالرجوع عما عزموا على الخروج عنه، وذلك نقض الغرض. وقد تقدّم في «باب الإضافة» أن ذا الألف واللام من الصفات لا يضاف إلا إلى ما هما فيه، أو أضيف إلى ما هما فيه^(١). ثم قال :

..... وَمَا

لم يخلُ فهو بالجوازِ وُسْماً ٥٠٦

يعنى أن المعمول إذا لم / يخلُ من الألف واللام أو من الإضافة إلى مصحوبها، بل كان على إحدى الحالتين فهو مؤسوم بالجواز، أى معروف، لما تقدّم في «باب الإضافة»^(٢).

(١) وذلك حيث يقول الناظم :

إِنْ وُصِّلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ
كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

ووصلُ آلِ بذا المضافِ مُتَّفَقٌ
أو بالذى به أُضِيفَ الثَّانِي

(٢) انظر : الحاشية السابقة.

فتقول : مررت بالرجل الحسن الوجه. ومثله : مررت بالرجل الحسن وجهه الأخ. وإليه الإشارة بقوله : ومن إضافة لتاليها .

فالحاصل من كلامه أن الممتنع من هذه المسائل مسألتان، وهما : مررت بالرجل الحسن وجهه، والحسن وجهه، وماسواهما وهى ست عشرة مسألة جائزة في القياس.

ويبقى بعد في هذا الضابط مسائل :

إحداها أن المسائل الجائزة عنده لم يبين فيه الحسن من غيره، فربما فهم منه تسويها عنده. وليس كذلك، بل منها ما هو حسن كثير الاستعمال، ومنها ما ليس كذلك.

فاعلم أن الوجوه الحسنه بإطلاق تسعة، وهى : مررت برجل حسن وجهه، حسن الوجه، حسن وجهها، حسن الوجه، حسن وجهه.

وبالآلف واللام في الأربعة الأول، مررت بالرجل الحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن وجهها، الحسن الوجه.

وماعداها، وهى سبعة، فضعيفة في القياس، قليلة الاستعمال، وهى : مررت برجل حسن وجهه، حسن الوجه، حسن وجهه، حسن وجهه. وبالآلف واللام في الثلاثة الأول، مررت بالرجل الحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن وجهه. فالجميع ستة عشر وجهاً جائزة.

وضابطها ما قاله الجزولي^(١) من أن كل مسألة تكرر فيها الضمير، أو لم

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز البربري الجزولي، نسبة إلى (جزولة) بطن من البربر، وكان إماماً في العربية لا يشق غيابه، مع جودة التفهم وحسن العبارة. شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة، وهى حواش على الجمل للزجاجي (ت ٦٠٧هـ). بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦ .

يُذكر فيها البتّة فهي قبيحة، وما ذكر فيها الضمير ولم يتكرر فهي حسنة. وقد مرّ استثناء الممنوع منها.

والثانية أن جميعها عنده جائزٌ قياساً، أغنى ماسوى المسالتين الممنوعتين، وإن اختلفت في القوة والضعف لوجود السماع بذلك كما تقرر.

وقد وقع الخلاف في القياس في مسائل منها، بالإجازة والمنع.

فأما مسألة (الحسن وجه) ومسألة (حسن وجه) فغير جائزين عند الكوفيين، وسبب ذلك عدم الضمير أو ما ينوب منابه، وهو الألف واللام.

وقال ابن خروف^(١) : ليس من كلام العرب. وكأن ذلك عنده بناء على صحة وقوع الألف واللام عوضاً من الضمير، فإنه قال : وقد أشار سيبويه إلى ذلك في قولهم : ضرب زيد الظهر والبطن^(٢)، على معنى : ظهره وبطنه، ولم يقل : الظهر منه.

ولم يرتض إذا غيره، فإن العرب قد تجمع بين الألف واللام والضمير فتقول : مررت بالرجل الحسن الوجه مكثه، ولو كانت عوضاً منه لم تجتمع معه، إذ لا يصح الجمع بين العوض وما عرّض منه.

ومثـل اجتماع الألف واللام مع الضمير قول طرفة^(٣) :

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة

فإذا ثبت ذلك لم ينبغ اعتقاد التعويض، وإذالم يكن ثم عوض فلا معنى

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) الكتاب ١/١٥٨.

(٣) عجزه : بجس الندامى بضمة المتجرّد

وقد استشهد به المصنف من قبل، وسبق تخريجه.

لمنع الحذف، كما حُذِفَ في نحو : {فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى} ^(١) ويصير إن ذاك/ المعمول المجرد وغيره سواء في جواز الحذف، كما جاء : «شَهْمٌ قَلْبٌ» ^(٢) فالأظهر على هذا مذهب الناظم في الجواز، والله أعلم.

وأما مسألة (الحَسَنِ الْوَجْهَ، وَحَسَنَ الْوَجْهَ) فَإِنَّ النَّاظِمَ يُجِيزُهُمَا عَلَى رَفْعِ «الْوَجْهَ» عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وهو رأى الزجّاجي وشيخه، ^(٣) وبه قال ابن عُصْفُور ^(٤).

والمسألة مختلفٌ فيها على ثلاثة أقوال، أحدها هذا، ويكون الضمير العائد على الموصوف محذوفاً، كما تقدّم في المسألة قبلها.

الضمير، وهو الألف واللام، وقد تقدّم مافيه ^(٥).

والثالث مذهب الفارسي وابن أبي الربيع ^(٦) أن «الْوَجْهَ» هنا ليس

(١) سورة النازعات ٤١/ -

وقد سبق استشهاد المصنف بالآية الكريمة على هذه المسألة.

(٢) يقصد قول الراجز :

بِيْهْمَةٍ فَنِيْتُ شَهْمٍ قَلْبٌ مُنْجَذٌ لَأَذَى كَهَامٍ يَنْبُو

وقد سبق الاستشهاد بالبيت وتخرجه. انظر: ص ٤١٦ .

(٣) الزجّاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجّاجي، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجّاج الذي لزمه حتى برع في النحو.

صنف : الجمل، وهو شهر مصنفاته، والإيضاح، والكافي، وكلاهما في النحو. وشرح كتاب الألف واللام للمازني وشرح خطبة أدب الكاتب، واللامات، والمخترع في القوافي، والأمالى (ت ٣٣٩هـ) وأما شيخه فهو زبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج، كان يخرط الزجّاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد حتى برع فيه. وله من التصانيف : معاني القرآن، والزشتقاق، وخلق الإنسان، وشرح أبيات سيويه، والقوافي والعروض، والنوادر، وغير ذلك (ت ٣١١هـ).

(٤) انظر : شرح جمل الزجّاجي له ١/ ٥٦٩، ٥٧٠.

(٥) انظر : ص ٤١٧ .

(٦) انظر : الإيضاح للفارسي ١٥٤، و«اليسيط» شرح جمل الزجّاجي لابن أبي الربيع : ٩٧٠، وما بعدها.

بفاعل ب (حَسَنَ) وإنما هو بدلٌ من الضمير المستتر في «حَسَنَ» ولا يصحُّ أن يكون فاعلاً لما فيه من حذف الضمير من الصفة، وحَمَلْ قوله تعالى : {جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ} ^(١) على أن «الأبواب» بدلٌ بعضٍ من كُلِّ، وفي «مَفْتَحَةٌ» ضميرٌ هو المبدل منه ^(٢)؛ إذ لا بد للحال من ضمير يعود على صاحبها، ولو جعلت «الأبواب» مرفوعاً ب (مَفْتَحَةٌ) لم يكن ثم ضميرٌ يعود على صاحب الحال، وبذلك رَدُّ على الزجاج قوله في الآية.

وردُّ عليه بأمرين : أحدهما أن ما قال لا يطرُد له، فإنهم قد أجازوا الرفع على الفاعلية في نحو : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الأبِّ، والقائم الأخُّ، وهو مما لا يصحُّ فيه البدل؛ إذ كان من شرط بدل البعض والاشتغال صحةً إطلاق الأول والمراد الثاني. وأنت تقول : فَتَحْتُ الدارَ، إذا فتحت أبوابها، كما تقول : قَطَعَ زيدٌ، إذا قَطَعَتْ يده، فإن صَحَّ ذلك في «الوجه» فلا يصحُّ في (الأب والأخ) لاتقول: زيدٌ حَسَنٌ، إذا كان أبوه أو أخوه حَسَنًا، فلا بد إذاً من الرفع على الفاعلية، وهو المطلوب.

وأجاب ابن أبي الربيع ^(٣) عن هذا بأن الفارسي يمنع المسألة، فلا يُجيز: مررتُ برجلٍ حَسَنِ الأبِّ ^(٤). وهذا مشكل، فقد حكى ابنُ عصفور الاتفاقَ على الجواز ^(٥)، فلا ينبغي المنع.

والثاني أن بدل البعض والاشتغال كلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على

(١) سورة ص / آية ٥٠.

(٢) الإيضاح ١٥٤، والإغفال له ١٢١ - ١٢٢.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) على حاشية الأصل «مررت برجل قائم الأب، حسن الأخ» وهو مطابق لما في البسيط ٩٧٢.

(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي له ٥٧٢/١.

المبدل منه، كما أنه لا بد في الوصف والحال والخبر من ضمير يعود على مَنْ هِيَ لَهُ. فقد وقع الفارسي فيمَا قَرُّ مِنْهُ، فَإِنَّهُ إِنْ مَنَعَ مِنْ حَذْفِ الضمير في غير البَدَل لزمه في البَدَل، وَإِنْ أَجَازَ ذَلِكَ لزمه الجواز في غير البَدَل.

وأجاب ابنُ أبي الرُّبِيع عن هذا، وفرض المسألة في الصِّفَةِ بأنه إنما قَرُّ مِنْ حَذْفِ الضمير من الصِّفَةِ إِلَى حَذْفِ الضمير من البَدَل؛ لأنَّ حَذْفَ الضمير من الصِّفَةِ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ جَمَلَةً، لِأَنَّهَا إِذَا ذَاكَ شَبِيهَةٌ بِالصِّلَةِ، وَثَبَّتْ حَذْفُ الضمير من البَدَل. وَالْفِرَارُ مِمَّا لَمْ يَثْبُتْ مِنْ كَلَامِهِمْ إِلَى مَا ثَبَّتَ هُوَ الصَّوَابُ. قَفْ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ قَسْ^(١).

وما قاله / ^(٢) ظاهرُ إِنْ ثَبَّتَ مَا قَال، وَإِلَّا فَالْخَصْمُ يُنَازِعُ فِي عَدَمِ ٥٠٨ ثُبُوتِ الحذف من الصِّفَةِ، فَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْأَبُ. وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالصِّفَةِ، قَالَ شَيْخُنَا الْأَسْتَاز أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الْفَخَّارِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ^(٣) : الظاهرُ أَنَّ مَسَائِلَ هَذَا الْفَصْلِ ثَلَاثُ : (مَسْأَلَةٌ تَتَعَيَّنُ فِيهَا الْفَاعِلِيَّةُ، وَهِيَ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْأَبُ، وَمَا أَشْبَهَهَا)^(٤). وَمَسْأَلَةٌ يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْبَدَلِيَّةُ، وَهِيَ : مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِ امرئ القيس^(٥) :

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي له : ٩٧٢.

(٢) من هنا إلى آخر باب الصِّفَةِ المشبهة ساقط من الأصل.

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالإلبيري، كان نحويًا بصيرًا بالعربية، لا يشكُّ عليه منها مشكل، ولا يعوزه توجيه، ولا تشذ عنه حجة، جَدُّ بِالْأَنْدَلُسِ مَا كَانَ قَدْ دَرَسَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ لَدُنْ وَفَاةِ أَبِي عَلِيٍّ الشُّلُوبِيِّ (ت ٧٥٤هـ).

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س).

(٥) تقدم الاستشهاد بالبيت، وتخريجه. انظر : ص ٣٧٠.

كِبْكُرُ مُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ

غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرُ الْمُحَلَّلِ

برفع «الْبَيَاضُ» إذ لا وجه لارتفاعه إلا أن يكون بدل اشتغال من ضمير
في «مُقَانَاة» لأن إلحاق التاء لهذه الصفة على تأنيث المرفوع بها، وليس إلا
ضمير «البكر» المستتر في «مُقَانَاة» .

قال : ومسألة يجتمع فيها ما افترق في المسألتين على طريق الاحتمال،
وهي قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ .

وماقاله الأستاذ بَيِّنٌ، وهو يصحح ماذهب إليه الناظم في المسألة. وما قيل
هنا جَارٍ في مسألة : (حَسَنٍ وَجْهَ، وَالْحَسَنِ وَجْهَ).

وأما مسألة (الْحَسَنِ وَجْهَ، وَحَسَنٍ وَجْهَ) فالجمهور على أنها إنما تجوز
في الشُّعْر للقياس والسَّمَاع، أما القياس فما تقدم من لزوم نَقْض الغرض
بتكرار الضمير^(١). وأما السَّمَاع فشاذ لا ينبغي أن يُقاس عليه ولو كان شائعاً
لكثرة استعماله كغيره، فلمَّا لم يكن ذلك دَلٌّ على أن العرب قصّدت إهماله.

ويُجاب عن هذا بأنه قد جاء في القرآن مَرْوياً عن بعض السُّلَف أنه قرأ به
{فَإِنَّهُ أَثْمَ قَلْبِهِ^(٢)} وما جاء في القرآن لا ينبغي أن يُترك قياسه. قال لنا شيخنا
القاضي أبو القاسم الحسن بن رحمه الله^(٣) : إنَّ من عادة ابن مالك التَّادُّبَ مع
القرآن، والاعتماد على ما جاء فيه فيقيسه، وإن لم يُجزِ غيره ذلك على الإطلاق.
وقد جعل تحقيق الهمزتين مع الاتصال لغةً، ولم يثبت ذلك اختياراً إلا في (أُمِّة)

(١) انظر : ص ٣٧٠ .

(٢) سورة البقرة / آية ٢٨٢، وهي قراءة ابن أبي عبلة رحمه الله، وقد تقدم.

(٣) انظر ترجمته في مقدمة التحقيق (شيوخ الشارح).

عند جماعة من القراء^(١)، فجعله لغة القرآن. وقد مرَّ من ذلك مواضع. (وستأتى آخرَ. ولكن مارد غيره قد حسن وجهه)^(٢).

وأما مسألة (حَسَنَ وَجْهِهِ) فالجمهور على أنه إنما تجوز في الشُّعر، وأجازه الكوفيون^(٣). ومال ابنُ خروف إلى الجواز حين جاء منه في الحديث مواضع^(٤)، فهو أكثر في السَّماع من (حَسَنَ وَجْهِهِ) وإنما فيه من جهة القياس قبحُ تكرار الضمير، وهو غير معتبر مع السَّماع، لأن القياس تابع للسَّماع لامتبوع له، فالأولى مارآه الناظم، والله أعلم.

والمسألة الثانية في وجوه الإعراب المستعملة في هذه الوجوه.

أما الرفع فعلى الفاعلية مطلقا، لقوله : «فَارْفَعُ بِهَا» يعنى بالصفة، وذلك على ظاهره من الفاعلية، وذلك مُتَّفَقٌ عليه إلا في نحو : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهُ، أو وَجْهٌ؛ فإن فيه الخلافَ المذكور عن الفارسي^(٥).

وقد يتعيَّن الرفعُ على الفاعلية كما في : حَسَنَ الأَبُ، وقد يتعين عدم ذلك كما في : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهُ، وقد يجوز الأمران كما في : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهُ^(٦) كما تقدَّم.

(١) وهم : ابن عامر وعاصم وحمرزة والكسائي وخلف وروح. وسهل الثانية فيها الباقرن وهم : نافع وأبو عمرو، وابن كثير وأبو جعفر ورويس [النشر ٢٧٨/١].

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س).

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١٦٠٩) : «وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح، لأن مثله قد ورد في الحديث، كقوله في حديث أم زرع : «صِفْرُ وشاحِها» وفي حديث الدجال «أعورُ عينيه اليمنى» وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم : «شَتْنُ أَصابعه» ومع جوازه ففيه ضعف» .

(٤) كالأحاديث التي ذكرت في الحاشية السابقة.

(٥) يرى الفارسي أن «الوجه» في هاتين الصورتين ليس بفاعل، وإنما هو بدل من الضمير المستتر في «حسن» وقد تقدم رأيه، والرد عليه. انظر : ص.

(٦) في (س) «حسن وجه» وهما سواء.

وليس في قوله : «فَارْفَعُ بِهَا» مَا يُعَيِّنُ وَجْهًا دُونَ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِي بَابِ «الْبَدَلِ» جَوَازَ بَدْلِ الظَّاهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِ بَدْلَ الْبَعْضِ، وَالِاشْتِمَالِ، فَإِذَا جُمِعَ حُكْمُ الْبَابَيْنِ حَمَلَتْ كُلُّ مَسْأَلَةٍ مَا تَتَحَمَّلُهُ، فَتَرْجَعُ الْمَسَائِلُ إِلَى الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ.

وَأَمَّا النَّصْبُ فَلَمْ يُبَيِّنْ وَجْهَهُ نَصًّا، وَلَكِنْ أَصْلُ الْبَابِ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّشْبِيهِ، فَالْمَنْصُوبُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى التَّشْبِيهِ (بِالْمَنْصُوبِ فِي بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ : مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ)^(١) بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ.

وَقَدْ يَجُوزُ فِي النُّكْرَةِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ، فَإِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا، أَوْ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ وَجْهًا، فَ (الْوَجْهُ) يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَعَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.

وَلَمْ يُنَبِّهْ عَلَى التَّمْيِيزِ هُنَا، لِأَنَّ الْآخَرَ هُوَ الْإِعْرَابُ الْمُطْرَدُ؛ إِذْ هُوَ جَارٍ فِي النُّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، بِخِلَافِ التَّمْيِيزِ، فَإِنَّهُ لَا يَجْرِي فِي الْمَعْرِفَةِ، وَلِأَنَّ النُّكْرَةَ هُنَا لَا يَطْرُدُ فِيهَا جَرَيَانُ التَّمْيِيزِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُعْرَبَ «الْأَبَ» فِي قَوْلِكَ : (حَسَنٌ أَبًا، وَالْحَسَنُ أَبًا) تَمْيِيزًا؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِيمَا يُطْلَقُ فِيهِ الْأَوَّلُ وَيُرَادُ الثَّانِي.

وَأَنْتَ لَا تَقُولُ : حَسَنٌ زَيْدٌ، إِذَا حَسَنَ أَبُوهُ، وَتَقُولُ حَسَنٌ زَيْدٌ، إِذَا حَسَنَ وَجْهَهُ. فَلَمَّا كَانَ التَّشْبِيهُ هُوَ الْمُطْرَدُ اكْتَفَى بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ دُونَ ذِكْرِ غَيْرِهِ.

وَالْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ أَنَّهُ قَالَ هُنَا : «وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَأْلِيلِهَا» فَأَشْعُرُ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْمَعْمُولِ إِذَا تَقَيَّدَ بِإِضَافَةٍ أَوْ بِالْأَلْفِ وَلَا مَ أَوْ تَجْرِيدٍ فَذَلِكَ كَمَا لَوْ تَقَيَّدَ الْمَعْمُولُ نَفْسُهُ بِهَا، فَإِنَّهُ شَرَطَ فِي إِضَافَةِ الصِّفَةِ ذَاتَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ إِلَى مَعْمُولِهَا أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَوْ مُضَافًا إِلَى مَصْحُوبِهَا.

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ (ت) وَأَثْبَتَهُ مِنْ (س).

وفهم من ذلك الشرط أنه إن لم يكن كذلك فلا يجوز الإضافة، فصار عنده المضافُ إلي المعمول بمنزلة المعمول؛ فإذا قلت : (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٍ الأَخِ) فهو في الجواز بمنزلة (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهَ) و (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهٍ أَخِيهِ) في المنع بمنزلة (مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَهُ). وكذلك (الحَسَنِ وَجْهٍ أَخٍ) بمنزلة (الحَسَنِ وَجْهٍ) وهذا صحيحٌ مطَّردٌ.

وإذا قلت : (حَسَنِ وَجْهٍ أَخِيهِ) فهو بمنزلة (حَسَنِ وَجْهِهِ) وكذلك (حَسَنِ وَجْهٍ الأَخِ) بمنزلة (حَسَنِ الوَجْهَ) وقولك : (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٍ أَخٍ) بمنزلة (حَسَنِ وَجْهٍ) وكذلك مع الألف واللام في الصفة. ومثل ذلك جارٍ في النُّصب والجر.

ومِمَّا جاء من ذلك في السَّماع قول خِرْنَق، أنشدته سيبويه^(١):

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُفْتَرَكٍ

وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

فهذا بمنزلة «الطَّيِّبُونَ الْأَخْبَارَ، وَالْحَسَنُونَ الْوُجُوهَ» وأنشد أيضاً لزهير^(٢):

(١) الكتاب ٢٠٢/١، ٥٨/٢، ٦٤، وشرح الرضى على الكافية ٢٢٢/٢، والهمع ١٨٣/٥، وابن الشجرى ٢٤٤/١، والخزانة ٤١/٥، والعيني ٦٠٢/٣، وقيله :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُرْزِ

والبيتان من قصيدة لخرنق بنت هفان ترثى بها زوجها وابنها وأخويه ومن قتل معهم من قومها. والمعترك : موضع القتال، تريد أنهم ينزلون عن الخيل عند ضيق المعترك فيقاتلون على أقدامهم. والمعاهد : جمع مَعْقَدٍ وهو موضع العَقْدِ حيث يثنى طرف الإزار. والإزار : ما يستر النصف الأسفل من جسم الإنسان. وطلب المعاهد كناية عن العفة، وأنها لاتحل لفاحشة.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت.

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ مُطَّرِقُ
 رِيَشَ الْقَوَادِمِ لَمْ يُنْصَبْ لَهُ الشُّبُكُ
 فهذا نظير «حَسَنُ الْوَجْهِ» ومثله قول العجاج^(١):
 * مُحْتَبِكُ ضَخْمِ شُنُونِ الرَّأْسِ *
 وحكى سيبويه : هو أَحْمَرُ بَيْنِ الْعَيْنَيْنِ^(٢)، وهو جَيْدٌ وَجْهِ الدَّارِ، فهذا نظير
 «حَسَنُ الْوَجْهِ» وكذلك سائر المسائل.

(١) سبق الاستشهاد بالرجز.

(٢) في (ت) «أحمر العينين» وما أثبتته من الكتاب ١/١٩٥، و (س) وهو الصواب.

التَّعَجُّبُ

التعجبُ في اصطلاحهم العام : / استعظام زيادةٍ في وصف ٥٠٩
الفاعل خَفِيَ سببُها، وخرج بها المذكورُ بها عن نظائره، أو قَلَّ نظيره،
بلفظٍ دالٍّ على ذلك.

وقوله : «استعظام زيادةٍ» تنبيهٌ على أنه إنما يصحُّ مما يقبل الزيادةَ
والنقصان.

وقوله : «في وصف الفاعل» تنبيهٌ على أنه إنما يتعلَّقُ التعجبُ بمن
قام به ذلك الوصف.

وقوله : «خَفِيَ سببُها» تحرُّزٌ من الخلقِ الظاهرة والألوان؛ إذ
لا يُتَّعَب منها.

وما بعد ذلك بيانٌ أن الوصف إذا لم يَقْلَ نظيره لا يُتَّعَب منه .
بهذا عَرَفَ التعجبَ بعضهم^(١)، ولم يعرفه الناظم اتِّكالا على المعرفة
به عند النحويين، وإنما شرع في صيغ التعجب فقال :

بِأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا

أَوْجِيءُ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرورِ بَيَا

وَتِلْوَ أَفْعَلٍ انْصَبَتْهُ كَمَا

أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقَ بِهِمَا

(١) على حاشية الأصل «هو ابن عصفور» وهو حق مع اختلاف يسير. وانظر : شرح جمل الزجاجي
له ٥٧٦/١.

يعنى أنك إذا أردت أن تُعَبِّرَ عما عَرَضَ لك من التعجب من شيء، وأن تُبَيِّنَ أنك قد تعجبتَ - فلذلك صيغتان في الأصل.

إحداهما (أَفْعَلْ) على وزن (أَكْرَمَ) آتياً بها بعد «ما» ويكون ما بعدها يَتَلَوَّها، وهو المتعجب منه، منصوباً.

مثال ذلك : ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا. ومثله : مَا أَكْرَمَ زَيْدًا، وما أَحْسَنَ عَمْرًا. وفي القرآن {فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} ^(١).

والثانية (أَفْعِلْ) على وزن (أَكْرِمَ) آتياً بها قبل اسم مجرور بباء، لاغيرها من حروف الجر، والمجرور هنا هو المتعجب منه، وهو المنصوب في صيغة (مَا أَفْعَلَهُ) ولذلك قال : «وَتِلْوَ أَفْعَلْ أَنْصَبْنَهُ» فَرَدُّ الضمير إلى المجرور بالباء، فيريد أن ذلك الاسم يأتى منصوباً بعد صيغة (مَا أَفْعَلْ) ومجروراً بالباء في صيغة (أَفْعِلْ) وذلك قوله : «وَأَصْدَقُ بِهِمَا» أَيْ بِخَلِيلَيْنَا. ومثله : أَكْرَمَ بَزِيدٍ، وَأَحْسَنَ بِهِ. وفي القرآن {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} ^(٢).

وقد أشعر هذا الكلام بأن المنصوب بعد (مَا أَفْعَلْ) والمجرور بعد (أَفْعِلْ) لازمُ الذَّكْرِ، فلا بد من الإتيان به، لكونه جَعْلُهُ من جملة صيغة التعجب. وذلك في الأصل صحيح، إلا أنه قد يُحذف للعلم به كما سيأتى ذكره بعد. هذا بيانُ ما قال. وفيه دَرَكٌ ^(٣) من وجهين :

أحدهما أنه حَصَرَ صِيغَ التعجب في صيغتين وهما : (مَا أَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ) (به) إذ قَدَّمَ المجرورَ في قوله : «بِأَفْعَلْ أَنْطِقْ» والتَّقديم في مثل هذا يُشعر

(١) سورة البقرة / آية ١٧٥.

(٢) سورة مريم / آية ٢٨.

(٣) التَّرك - بإسكان الراء وفتحها - التبعة، يقال : مالِحقك من درك فعلى خلاصه .

بالْحَصْرِ، وَالْحَصْرُ فِي هَاتَيْنِ الصِّيغَتَيْنِ بَاطِلٌ؛ فَإِنْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ صِيغًا كَثِيرَةً تَقْتَضِي مِنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ مَا يَقْتَضِيهِ (مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ).

مِنْ ذَلِكَ (فَعْلٌ) نَحْوُ : لَقَضُوا الرَّجُلَ^(١)، وَفِي الْقُرْآنِ {سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ^(٢)} - {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ^(٣)}.

وَمِنْهُ : لِلَّهِ أَنْتَ، لِلَّهِ دَرَكٌ^(٤)، وَوَاهَا لَزِيدٌ^(٥).

* وَاللَّهُ عَيْنًا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ^(٦) *

وَحَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا، وَ«كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»^(٧) وَ

* لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْيَّامِ نُوْحِيدٌ^(٨) *

(١) يجوز التعجب من كل فعل ثلاثي ينقل إلى (فَعْلٌ) مضموم العين، وإذا بُنِيَ مِنْ فَعْلٍ مَعْتَلٍ اللَّامِ مِنْ نَوَاتِ الْيَاءِ قَلِبَتِ الْيَاءُ وَوَاوُ لَانْضِمَامِ مَاقْبَلِهَا، مِثْلُ : رَمَوْا الرَّجُلَ، وَقَضُوا الرَّجُلَ، فِي مَعْنَى : مَا أُرْمَاهُ، وَمَا أَقْضَاهُ .

(٢) الاعراف / آية ١٧٧ .

(٣) الكهف / آية ٥ .

(٤) الأصل في هذا القول أن الرجل إذا كثرت خيره وعطاؤه وإنالته الناسَ قيل : لله دَرَكُهُ، أَيْ عَطَاؤُهُ وَمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ، فَشَبِّهُوا عَطَاءَهُ بِدَرِّ النَّاقَةِ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ حَتَّى صَارُوا يَقُولُونَهُ لِكُلِّ مُتَعَجِّبٍ مِنْهُ، وَانْظُرْ : اللِّسَانُ (د ر ر)

(٥) فِي اللِّسَانِ (وِيهِ) : «وَإِذَا تَعَجَّبْتَ مِنْ طَيِّبِ الشَّيْءِ قُلْتَ : وَاهَا لَهُ مَا أَطْيَبُهُ! وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَتَعَجَّبُ بَوَاهَا فَيَقُولُ : وَاهَا لِهَذَا، أَيْ مَا أَحْسَنُهُ»

(٦) عَجَزَهُ : أَشْتُ وَأَنْتَى مِنْ فِرَاقِ الْمُحْصَبِ *

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ اللِّسَانِ (حُصْب) وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ لِأَيِّ حَيَانَ (ج ٢ ص ٢١٠ - ب)

وَالْمُحْصَبُ : مَوْضِعٌ رَمِيَ الْجَمَارُ بِمَعْنَى . وَقِيلَ : الشُّعْبُ الَّذِي مَخْرَجُهُ إِلَى الْأَبْطَحِ بَيْنَ مَكَّةَ وَمَعْنَى .

(٧) سورة الفتح / آية ٢٨ .

(٨) مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبُوهٍ ٤٩٧/٣، وَالْمُقْتَضَبُ ٣٢٤/٢، وَابْنُ يَعِيشَ ٩٨/٩، ٩٩، وَشَرَحَ الرُّضَى عَلَى

الْكَافِيَةِ ٣١٥/٤، وَالْخَزَانَةُ ٩٥/١٠، وَبِدْوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ١/٣

وَعَجَزَهُ : * بُشْمَخَرُّ بِهِ الطَّيَّانُ وَالْأَسُ *

/ و«تَاللَّهِ» بالتاء أيضاً. فاللّام والتّاء في القسم يقتضيان معنى ٥١. التعجب، وهو من معانيهما.

وفي الحديث «سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(١) ومثل قولهم :
يَا لَلْعَجَبِ، وَيَا لَلْمَاءِ، وَيَا لَلْفَلَيْقَةَ^(٢)، وقول الأعشى^(٣) :

* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهُ! *

* وَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ^(٤) *

== وينسب إلى أبي نؤيب الهذلي، أو أمية بن أبي عائذ، أو مالك بن خالد الخناعي الهذلي. ويرى (تالّ) ويبقى : معناه لا يبقى . والحيد : جمع حَيْدَ : وهو ما شخص من نواحي الشيء. ويراد بالحيد هنا كعوب قرن الواعل. والمشخر : الجبل العالي. والظيان : ياسمين البر. والاس : الرياحان. وذكرهما هنا إشارة إلى أن الوعل في خصب وسعة، فلا يحتاج إلى النزول إلى السهول فيصاد. والوعل - بكسر العين - التيسر.

(١) البخاري - الفسل: ٢٢، والجناز: ٨، ومسلم - الحيص : ١١٥، ١١٦، وسنن أبي داود - طهارة: ٩١.

(٢) الفليقة : الداهية والأمر العجب. وهو من أمثالهم، انظر : جمهرة الأمثال ٤٢٥/٢، والمستقصى ٤٠٧/٢، واللسان (فلق).

(٣) ديوانه ١١١، وابن يعيش ٢٢/٣، والأشمونى ١٧/٣، وشرح الرضى على الكافية ٧٣/٢، والخزانة ٣٠٨/٣ وصدر البيت :

* بَاتَتْ لَتَحْرُنُنَا عَفَارَهُ *

وعفارة : اسم زوجته. ويا جارتا : التفات من الغيبة إلى الخطاب، وأصله (يا جارتى) وجارة الرجل : امرأته التى تجاوره في المنزل. و«ما» استفهامية مبتدأ، خبره «أنت» و«جارة» تمييز أو حال. والمعنى : ما أنبلك، أو ما أكرمك من جارة، أو حالة كونك جارة.

وقد تكون (ما) نافية، ويرشحه الرواية الأخرى (ماكنت جارة) وعلى هذا يخرج من باب التعجب.

(٤) من معلقة امرئ القيس، وعجزه :

* بِكُلِّ مَغَارٍ الْفَتْلُ شَدَّتْ بَيْتُئِلْ *

والمغار : الشديد الفتل. وبئيل : اسم جبل. يقول : كأن هذه النجوم شدت بحبل مفتول قوى إلى جانب هذا الجبل، فكأنها لاتسرى، يصف طول الليل.

وقالوا : مارأيتُ كالْيَوْمِ وفاءً وافٍ^(١). وما أشبه هذه المثلَّ ودانها. وفي كلامهم من هذا كثير.

و (ما أَفْعَلُهُ، وَأَفْعِلْ بِهِ) صيغتان من جملة الصَّيغِ المؤدِّية معنى التعجُّب، فإذا ثَبَّتَ ذلك فاقْتَصَارُهُ على ما ذَكَرَ هنا ظاهِرُهُ التَّقْصِيرُ.

والثَّانِي أن هذا التَّعْرِيفَ الَّذِي أَتَى بِهِ بَيَانٌ لِكَيْفِيَّةِ لَفْظِ التَّعَجُّبِ، وَقَعَ فِيهِ التَّنْكِيرُ والإِبْهَامُ من جِهَات.

منها أَنه لم يُبَيَّنْ (ما) ماهي؟ أهي الاستفهاميَّةُ أم الموصولة أم غير ذلك، بل لم يُبَيَّنْ أَحَرَفِيَّةُ هِيَ أم اسْمِيَّةُ؟ (وهي اسْمِيَّةٌ بِلَاذٍ)^(٢).

واخْتَلَفَ فِيهَا، فَقِيلَ : نَكْرَةً بِمَعْنَى (شَيْءٍ) وهو مذهب الخليل وسيبويه^(٣) والجمهور من البصريين. وقيل موصولة بِمَعْنَى (الَّذِي) وهو رأى الأخفش^(٤). وقيل استفهاميَّةٌ، وإليه مال الفراء^(٥).

ومنها أَنه لم يُبَيَّنْ حَكْمَ (أَفْعَلْ) أَهو اسمٌ أم فِعْلٌ، إذ ليس في لفظه ما يدلُّ على شَيْءٍ من ذلك.

وقد اختلفوا فيه، فقال الكوفيون : اسمٌ، وقال البصريون : فِعْلٌ ماضٍ^(٦). وكذلك لم يُبَيَّنْ كَوْنََ (أَفْعِلْ) فِعْلٌ أَمْرٌ أَوْ غَيْرُ فِعْلٍ أَمْرٍ. والجمهور أن معناه معنى الخَبَرِ، وإن كان لفظه لَفْظُ الأَمْرِ فليس بفِعْلٍ أَمْرٍ. وذهب الفراء إلى أَنه

(١) روايته الصحيحة «مارأيتُ كالْيَوْمِ قَفًا وافٍ» وانظر المثلَّ «هو قَفًا غادِرٌ شَرٌّ» في جمهرة الامثال ٣٥٥/٢، والمستقصى ٣٩٩/٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) الكتاب ٧٢/١.

(٤) شرح الكافية ٣١٠/٢، وابن يعيش ١٤٩/٧.

(٥) نفسه ٣١٠/٢، ونفسه ١٤٩/٧.

(٦) انظر : الإنصاف ١٢٦ (المسألة الخامسة عشرة).

بمعنى الأمر على ظاهره، ومال إليه الزمخشري^(١)، وقَوَّاه ابن خروف.
وينبني على ذلك الخلاف في موضع المجرور بالباء، هل هو رفعٌ أم نصبٌ؟ فالقائل بأنه فعل أمر يجعله، أعنى المجرور، في موضع نصب.
والقائل بأنه خبرٌ يجعله في موضع رفع بالفاعلية، وعلى هذا الثاني لا يكون في (أَفْعَلْ) ضمير، وعلى الأول لابد فيه من ضمير، وهو نصُّ الفراء.

وعلى ذلك أيضا يَنْبَنِي كَوْنُ الباء الجارة زائدةً أو غير زائدة، ولم يبيِّن ذلك الناظم، فمن جعل الفاعل خَبَرِيًّا عَدَّ الباء زائدةً كزيادتها في «كَفَى بِاللَّهِ»، ومن جَعَلَهُ فعلَ أمرٍ لم يلزمه القولُ بزيادتها.

ومنها أنه لم يبيِّن كَوْنُ الاسم بعد (أَفْعَلْ) أو (أَفْعِلْ) هو المتعجب منه دون غيره، ولا يبيِّن مِمَّ يُبْنَى (أَفْعَلْ) أو (أَفْعِلْ) وأَنْهَمَا إِنَّمَا يُبْنِيَانِ مِنَ المصادر التي وقع من أجلها التعجب، فإنه لما قال: «بِأَفْعَلْ انْطِقْ» يقول له المخاطب: مِنْ مَّاذَا أُبْنَى هَذِهِ الصِّيغَةُ مِنَ الْمَصَادِرِ؟ فصار كلاماً مجَمَلًا متغَلِّقًا دُونَ الْفَهْمِ، وهذا هو عَمْدَةُ التَّعْرِيفِ وَالْمَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْبَيَانِ.

فالحاصل أنه لم يَأْتِ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ بِكَافٍ وَلَا جَارٍ، فصار كَاللُّغْزِ الَّذِي لَمْ يُنْصَبَ عَلَى فَهْمِهِ دَلِيلٌ.

والجواب عن الأول أن ما ذكر من الصِّيغِ الْمَفْهُومِ مِنْهَا التَّعَجُّبُ غَيْرُ مَنْضَبِطَةٍ لِقَانُونٍ / حَاصِرٍ^(٢)، وَلَا مَنْضَمَّةٍ^(٣) بِقِيَاسِ قَاضٍ مِنْ وَجْهَيْنِ: ٥١١

(١) ابن يعيش ١٤٧/٧.

(٢) في الأصل «خاص» وما أثبتته من (ت، س).

(٣) في (س) «ولا مُضَمَّة» وما أثبتته هو الأوضح، لتلاؤمه مع قوله: «مَنْضَبِطَةٌ».

أحدهما أنها إنما جاءت مُؤدِّية معنى التعجُّب على غير أطراد يُقاس على مثله، فصارت من قبيل المسموع الذي لا يُقاس عليه، إلا (فَعُلَ) في نحو : لَقَضُوَ الرجلُ، فإنه اطَّرَدَ. وقد ذَكَرَهُ الناظم بعدُ فلم يُهمله.

والثاني أن معنى التعجُّب في أكثرها ليس بالصيغة والبنية والوضع الأصلي، وإنما هو في الأكثر مفهومٌ من فَحْوَى الكلام^(١)، وبِساطِ التَّخاطبِ. وإذا كانت دلالتها على التعجُّب من خارجٍ، ولم تَنْضَبِطْ لَصِيغٍ معيَّنة مطَّردة لم يَعتَبرها، من جهة أن قصد النحويَّ عَقْدُ القوانين فيما يمكن عقْدُها فيه. وماتقدَّم ليس من ذلك، إلا (ما أَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِهِ) فإنهما صيغتان مختصَّتان بهذا المعنى، راجعتان إليه، فلذلك اقتصرَ عليهما، وضمَّ إليهما صيغة (فَعُلَ) إلحاقاً بهما، لا أنه أصلٌ في باب (التعجُّب) فأتى به آخرًا ولم يُصدَّرْ به إشعاراً بعدم الأصالة، ولم يتركه لا طَرادَه،

ومن هنا صدرَ الجُزْؤِلِيُّ^(٢) باب (التعجُّب) بالاعتذار عن هذا السؤال، فقال : للتعجُّب الذي يُيَوَّبُ له في النُّحو لفظان (ما أَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِهِ) فاعتذر كما ترى قبل إيراد السؤال، علماً بأنه مما يُورد مثله على النُّحوي.

ونظير هذا بابُ (التَّوكِيد) حين تكلَّموا فيه على الألفاظ المخصوصة كالنَّفْس والعَيْن وأخواتهما، وتركوا التَّبْوِيْبَ على ما عداها من عبارات التَّوكِيد وأدواته؛ لأن تلك الألفاظ المختصَّة مُنْضَبِطَةٌ للدخول تحت القوانين، وماسواها لا يَنْضَبِطُ في الأكثر، ولا يجرى على مَهْيَعٍ واحد^(٣).

وقد ألحق ابنُ مالك بتلك الألفاظ أشياء كما ضَبَطَها قانونُ القياس.

(١) فَحْوَى الكلام : مضمونه ومرماه الذي يتجه إليه القائل.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) المَهْيَعُ من الطرق : البَيِّن.

وأيضاً فقد يقال : إن كل ماذكر، من الألفاظ المؤدية معنى التعجب، راجعة إلى معنى (ماأفعله) و (أفعل به) وعنهما تفرعت، فذكر في التبويب الأصل، وترك ما سواه. والله أعلم.

والجواب عن الثاني أن ما عترض به لم يُغفل جملة، بل في كلامه ما يشير إلى ما يضطر إليه فيه. وما لا يضطر إليه لا يفتقر إلى التنبية عليه.

فأما (أفعل) و (أفعل) فهما عنده فعْلان، ودل على ذلك من كلامه قوله بعد: «وفي كلا الفعلين قدماً لزمًا» فهذا نص على أنهما فعْلان.

وأيضاً فقد قَدَّم في أول الكتاب أن الفعل يَنْجلى بنون التوكيد^(١)، وفعل التعجب تلحقه نون التوكيد نحو^(٢):

* فَأَحْرَبَ بِهِ لِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا *

أراد «وأحريين». وإذا ثبتت فعليَّة (أفعل) فـ (أفعل) نظيره، فهو إذاً فعل مثله.

وأيضاً فلزوم إلحاق نون الوقاية دليل على ذلك، نحو : ماأحسنتني، وماأكرمتني وهذا لم يذكره في دلائل الفعل في هذا النظم^(٣).

(١) حيث قال في «باب الكلام وما يتألف منه»: «وَنُونُ أَفْعِلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي».

(٢) مغنى اللبيب ٣٣٩، والهمع ٤/٤٠٠، والدرر ٢/٩٨، والأشمونى ٣/٢٢١، والعيني ٣/٦٤٥، واللسان (حرى، غضا) ويروى «من طول» و«بطون» وصدره :

* وَمُسْتَبْدِلٌ مِنْ بَعْدِ غَضِيًّا صُرِيْمَةً *

والغَضِيَّا : مائة من الإبل. وصرِيْمَةً : تصغير (صرامة) وهى القطيع من الإبل أو الغنم، ما بين العشرين إلى الثلاثين، يعنى أبلا قليلة. وأحريه : مأحراه وما أجبره.

(٣) يقصد ما ذكره الناظم في باب «الكلام وما يتألف منه» من علامات الفعل.

ولا يقال : إن ذلك لادليل فيه / فإنك قد تقول : لَيْتَنِي، وَعَلَيْكَنِي، ٥١٢
وَرُوَيْدَنِي، فتدخل النون على الحرف وعلى الاسم^(١)، وهى نون الوقاية،
فليست بمختصة بالفعل، فلادليل فيها على فعلية ما دخلت عليه.

وكذلك لادليل على فعلية (أَفْعَلْ) [بفعلية (أَفْعَلْ)]^(٢) لتباينهما في
أحكام، وإن اتفقا في أحكام آخر، وإلا لزم أن يقال بفعلية (أَفْعَلْ
التفضيل) وذلك فاسد؛ لأننا نقول : دخول نون الوقاية على الأسماء
والحروف غير مطرد فيها، وإنما ألحقت سماعاً في بعضها بحيث لا يقاس
عليها غيرها، بخلاف (أَفْعَلْ) فإن نون الوقاية مطردة الدخول على (أَفْعَلْ)
في التعجب، لا يختص بواحدة من المواد دون أخرى، نحو : ما أكرمَنِي،
وما أحسنَنِي، وما أقبحَنِي، وما أبخلَنِي، وما أشجعَنِي. وما كان نحو ذلك.
وأما القياس على (أَفْعَلْ) فظاهر، لموافقته له في البناء ومعنى
التعجب وعدم المعارض، بخلاف (أَفْعَلْ التفضيل) فإن إعرابه وجره
ودخول الألف واللام عليه وغيرها من خواص الاسم عارضت دعوى
الفعلية فلم يقل بها.

ومما استدل به على الفعلية فتح آخر (أَفْعَلْ) على مشاكلة الماضى،
ونصب ما بعده على ترتيب عمل الفاعل الماضى.

وقد أوجب عن ذلك بأن بناءه على الفتح لتضمنه معنى التعجب، وأنه
إنما نصب ما بعده، وكان أصله الجر بالإضافة، فرقاً بين الاستفهام
المحض والتعجب الذى صار إليه.

(١) يقصد اسم الفعل، الذى مثله بقوله : «عَلَيْكَنِي» وهى فعل أمر بمعنى : الزمنى، و (رُوَيْدَنِي) اسم
فعل أمر بمعنى : أمهلنى، أو رفقاً بى.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وقد استترك على حاشية الأصل.

وهذا غير صحيح، فإن المبنى لتضمن معنى الحرف إنما هو القائم مقامه، أداة مثله، وذلك (ما) لاغيرها. وأما التفرقة بين المعاني فلا يُزيل الإعراب عن وجهه.

وأيضاً فهو مبنى على أن (أفعل) أصله الرفع، وهو مضاف إلى ما بعده، ولو كان كذلك لم يحسن الفصل بينهما، فلا يقال : (ما أحسن بالرجل أن يصدق) في فصيح الكلام؛ لأنه في تقدير: (ما أحسن)^(١) بالرجل الصدق. والفصل بين المضاف والمضاف إليه لايجوز إلا في الشعر، أو في نادر لا يعتد بالقياس فيه^(٢). وهذا ليس كذلك، فدل على أنه ليس منه، فمارَعموه دعوى، وأقوى احتجاجاتهم تصغيره قياساً، وتصحيحه كذلك، فإنك تقول : ما أقومه، وما أبين معنى كذا، وهذا لا يكون إلا في الأسماء. وأما الأفعال فيجب فيها الإعلال حسبما يأتى في التصريف^(٣).

وأيضاً فإنهم يقولون : ما أحسن زيداً، وما أميلح عمراً، وأنشدوا^(٤) :
يَا مَآ أَمِيلِحْ غَزْلَانَا شَدْنَ لَنَا
مِنْ هَوْلِيَا نَكُنْ الضَّالِ وَالسُّمَّرِ

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل.

(٢) على حاشية الأصل «لايقاس عليه» وهو إما من نسخة أخرى، أو تفسير.

(٣) أى من إعلال الأفعال الجوفاء التى على زنة (أفعل) مثل : أقام، وأبات.

(٤) أمالى ابن الشجرى ١٣٠/٢، ١٣٢، ١٣٥، والإنصاف ١٢٧، وابن يعيش ٦١/١، ١٣٤/٣، ١٣٥/٥، ١٤٣/٧ وشرح الرضى على الكافية ٤٩/١، ٤٩/٤، ٢٣٠/٤، والغزاة ٩٣/١، والهمع ٢٦١/١، ٢٦٢، ٥٤/٥، والعيني ٤١٦/١، ٤٦٣/٣ واللسان (ملح، شدن)

وينسب البيت للعرجى تارة، ولجنون ليلى تارة، ولذى الرمة تارة أخرى. وأميلح : تصغير (أملح) من الملاحه، وهى البهجة وحسن المنظر. ويقال : شدن الظبي شدوناً، إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه. وهؤلأء : تصغير (هؤلاء) على غير قياس. والضال : السدر البرى. والسمر : شجر الطلح، وهو شجر عظام، واحدة سمرّة.

فلو كان فعلاً لم يصغُر، فالتَّصْغِيرُ من خواصِّ الأسماء.

والجواب أن التَّصْحِيحَ^(١) لادليل فيه، فلو كان مستقلاً بالدلالة على الاسمِيَّة لَدَلَّ على اسمية (أَفْعِلْ) فإنك تقول : أَقْوِمْ بِهِ، وَأُبَيِّعْ بِهِ. وإذا لم يخرج (أَفْعِلْ) عما ثَبَّت له من الفعلِيَّة فلا يخرج (أَفْعَلْ) عن ذلك.

وأما التَّصْغِيرُ فهو / أَصْعَبُ ما في المسألة. وقد اعتذر البصريون ٥١٣ عنه باعتذرات جميعها يَسْتَلْزِمُ تَسْلِيمَ الإشكال، فقليل : لَمَّا أَشْبَه الأسماء للزومه لفظ الماضي وَقَلَّةَ تصرفه، ولأنه في معنى (أَفْعَلِ التَّفْضِيل) وهو اسم، حَمَلُوهُ عليه في التَّصْغِيرِ وَتَرَكَ الإعلال.

ولأن التَّصْغِيرَ قد يُراد به التَّحْقِيرُ والتَّخْلِيلُ والتَّقْرِيبُ والتَّعْطُفُ والتَّعْظِيمُ، وقد يُراد به المدح. وَإِنَّمَا قَصَدُوا هُنَاكَ^(٢) تَصْغِيرَ (المَلَاة) الذي هو مصدر (مَلَحَ) لكن لَمَّا لم يكن للمصدر في التَّعْجَبِ استعمال، وكان الفعل يَدُلُّ على مصدره، ولذلك يعود عليه ضميره في نحو : {مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ^(٣)} اجْتَرَّوْا على الفعل فَصَغَّرُوهُ، لأنه متضمَّن لمعنى مصدره، وقد يُعامل الفعلُ معاملةَ المصدر لتضمُّنه إياه، ولذلك أُضِيفَ إلى الفعل في نحو : جِئْتُ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ، وَانْهَبَ بَذَى تَسْلَمَ^(٤)، وقوله^(٥):

(١) على حاشية (ت) «صوابه أن التصغير» وهو خطأ، لأنه سيتكلم عن التصغير بعد ذلك.

ومراد به بالتصحيح تصحيح العين في نحو ما أقوم، وما أبين. وقد تقدم.

(٢) أي في البيت السابق.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢.

(٤) نفسه ١١٨/٣، ١٢١، ١٥٨.

(٥) عجزه :

* كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مَدَامًا *

وقد نسب سيبويه للأعشى (١١٨/٣) وليس في ديوانه. وانظر : ابن يعيش ١٨/٣، والخزانة ١٣٥/٣، حيث قال البغدادي هناك : «ولم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه». =

* بَايَةَ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا *

فكذلك عاملوه وهنا معاملتة، فصَغَّرُوا الفعل والمراد المصدر.

وعَلَّ ذلك سيبويه بأنهم أرادوا تصغيرَ الموصوف بالملاحة، كأنك قلت: مُلَيِّحٌ، لكنهم عدلوا عن ذلك، وهم يَعْنُونَ الأول. ومن عادتهم أَنْ يَلْفِظُوا بالشَّيْءِ وهم يريدون شيئاً آخر، كما قالوا : بنو فلان يَطْوُهُم الطَّرِيقُ، وصَيَدَ عليه يَوْمَان. ونحوه كثير ^(١).

والحاصل أنهم يَقْرُون بالتصغير، ولا يَقْرُون بما يلزمه من الاسمية، وإنما لم يَقْرُوا بذلك لمعارضِ ثبوتِ الفعلية، فاحتاجوا إلى الاعتذار عنه.

وأما حُكْم (ما) فالدَّليْلُ على اسميتها أنه إذا ثَبِتَ كَوْنُ (أَفْعَلٍ) فِعْلاً اقتَضَى أَنْ لا بد له من فاعل، وليس ثَمَّ مرفوع ظاهر، فلا بد من إضماره في الفعل عائدًا على (ما) إذ لا غيرُها ^(٢)، فمدلوله مدلولُ (ما) فَثَبِتَ أنها اسم، ثم كونها استفهامية، أو نكرة بمعنى (شَيْءٌ) أو موصولة، مسكوتٌ عنه (عنده) ^(٣)، وذلك لا يقدح في فهم التعجب، مع أنه قد قيل بكل واحد من تلك الاحتمالات، فكأنه ترك التعبير فلم يَنْصَ على اختيارٍ فيها، لأن جميعها راجع في التَّقريب

== والآية : العلامة، والشَّعْتُ : جمع أشعث وشعثاء، يقال : شَعْتُ الشَّعْرَ، شَعْنًا وشَعُوْثَةً إذا تغير وتلبَّد. وشَعْتُ رأسه وبدنه، إذا اتسخ. والسَّنَابُك : جمع سُنْبُك، وهو مقدَّم الحافر . والمُدَام : الخمر.

(١) الكتاب ٤٧٧/٣، ٤٧٨ بتصرف.

وقال السيرافي تعليقاً على العبارتين ماملخصه: يريدون : يطوهم أهل الطريق الذي يمرون فيه، فحذف (أهلاً) وأقام (الطريق) مقامهم. ومعنى (يطوهم الطريق) أَنْ يبيتهم على الطريق ، فمن جاز فيه رآهم ، وقوله : (صيد عليه يومان) معناه : صيد عليه الصيد في يومين، فحذف الصيد، وأقام اليومين مقامه.

(٢) أى لا يوجد قبل فعل التعجب اسم يعود عليه الضمير المستتر فيه غير كلمة (ما).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ت).

الصَّنَاعِي إِلَى قَصْدٍ وَاحِدٍ، فَكَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُمْكِنٌ.
 فَالِاسْتِفْهَامُ قَدْ يُؤْتَى فِيهِ فِي مَعْرِضِ التَّعْظِيمِ فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ
 زَيْدًا؟ عَلَى مَعْنَى : أَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنُهُ؟ وَالْمَقْصُودُ تَعْظِيمُ الْأَمْرِ الَّذِي أَحْسَنَهُ،
 كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ^(١)} و {فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا
 أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ^(٢)} وَقَوْلُهُمْ : أَيُّ رَجُلٍ زَيْدٌ؟ وَهُوَ كَثِيرٌ.
 وَكَذَلِكَ النِّكَرَةُ تُعْطَى، بِمَا فِيهَا مِنَ الْإِبْهَامِ، مَعْنَى التَّعْظِيمِ، وَهُوَ
 ظَاهِرٌ.

وَكَذَلِكَ الْمَوْصُولَةُ، وَإِنْ أُوضِحَتْ بِالصَّلَةِ، فَفِيهَا مِنَ الْإِبْهَامِ مَا لَيْسَ
 فِي (الَّذِي) وَأَيْضًا فِي حَذْفِ الْخَبَرِ^(٣) إِبْهَامٌ يَصْلَحُ لِلتَّعَجُّبِ، فَقَدْ ظَهَرَ
 لِكُلِّ قَوْلٍ وَجْهٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَرَكَ تَعْيِينَ مَذْهَبٍ هُنَا لِمَا يَلِزَمُ عَلَى كُلِّ / مَذْهَبٍ ٥١٤
 مِنْهَا مِنَ الْإِشْكَالِ.

أَمَّا الْاسْتِفْهَامِيَّةُ فَقَالَ الْمُؤَلِّفُ^(٤) : الْقَائِلُ بِذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَدَّعَى تَجَرُّدَهَا
 لِلِاسْتِفْهَامِ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّعَى كَوْنَهَا لِلِاسْتِفْهَامِ وَالتَّعَجُّبِ مَعًا^(٥)، كَمَا هِيَ فِي
 قَوْلِهِ : {فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ^(٦)} فَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ،
 وَالثَّانِي بَاطِلٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ الْمُشْرَبَ بِتَعْجُّبٍ لَا يَلِيهِ غَالِبًا إِلَّا

(١) سُورَةُ الْحَاقَّةِ / آيَةُ ١، ٢.

(٢) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ / آيَةُ ٨.

(٣) فِي الْأَصْلِ «حَذْفُ الضَّمِيرِ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) شَرْحُ التَّسْهِيلِ [وَرَقَّةٌ ١٤٣ - ١].

(٥) فِي الْأَصْلِ «وَالْتَعْجُّبُ مَعْنَى» وَهُوَ تَصْغِيرٌ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ت، س) وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ
 (وَرَقَّةٌ ١٤٣ - ١)

(٦) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ / آيَةُ ٨.

الأسماء، نحو الآية المتقدمة، وقوله : {الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ^(١)} {وَأَصْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ^(٢)} ونحو قوله^(٣) :

* يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ *

وقوله^(٤) :

* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ *

و«ما» المشار إليها مخصوصة بالأفعال، فعلم أنها غير المتضمنة استفهاماً.

وأيضاً فلو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تَخْلُفَهَا (أى) كما جاز ذلك

في :

* يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ^(٥) *

فيكون كقوله^(٦) :

(١) سورة الحاقة / آية ١، ٢.

(٢) سورة الواقعة / آية ٤١.

(٣) للسفاح بن بكير اليربوعي، والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي ٥٠/٣، والخزانة ٩٥/٦، والهمع ٤٢/٣، ٥٦/٥، والدرر ١٤٩/١، ٢٠٨، ١١٩/٢، والتصريح ٣٩٩/١.

وعجزه :

* مَوْطَأُ الْأَكْنَافِ رَحْبُ الزَّرَاعِ *

ويروى :

* مَوْطَأُ الْبَيْتِ رَحِيبُ الزَّرَاعِ *

وموطأ : سهل مذل. والأكناف : جمع كَنَفٍ - بفتحين - وهو الناحية، وكنف الرجل حضنه، يعنى العضدين والصدر. ومعناه : دمت كريم مضياف لا يتحمل قاصده من زيارته عنتا.

والرَّحْبُ والرحيب : الواسع، ورحب الزراع : سخرى واسع القوة عند الشدائد.

(٤) الشعر للأعشى، وقد تقدم، انظر :

(٥) حيث يمكن أن يقال فيه : ياسيداً أئى سَيِّدٍ.

(٦) سيبويه ٥٥/٢، وشرح التسهيل (ورقة ١٤٣ - ١) بدون نسبة. وعجزه :

* إِذَا مَارَجَالَ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتْ *

والهيجاء : الحرب. وفتاها : القائم بها المَبْلَى فيها. وجارها : المجير منها، الكافي لها. واستقلت : =

* أَيُّ فَتَى هَيَجَاءُ أَنْتَ وَجَارُهَا *

وأيضاً فَقَصْدُ التعَجُّبِ في «ما» متَّفَقٌ عليه، وكونُهُ مُشْرَباً باستفهام زيادةً لادلِيلِ عليها، فلا يُلْتَفَتُ إليها^(١).

وأما الموصولةُ فمخالفةٌ للنظائر، لأن الإبهامَ عنده حصل بحذف الخبر، والإفهامَ متقدِّمٌ عليه، وذلك بيان (مَا) بالصَّلَّةِ، وهو عكس ما عليه كلام العرب، حيث يَقْصِدُونَ الإبهامَ أولاً، ثم الإفهامَ ثانياً، كضمير الأمرِ، وَضَمِيرِ «نَعَمْ» وَبِئْسَ مع مفسراتها، وكالعموم والتخصيص، والمميز والتَّمْيِيزِ، وأشباه ذلك.

ولأن فيه دَعْوَى حذف الخبر لزوماً، وفيه مَحْظُورَانِ، أحدهما أن كَوْنُ الخبر هنا مُلْتَزِمٌ^(٢) الحذفِ بون شيء يَسُدُّ مَسَدَهُ خلافُ المعتاد، لأن عادة العرب في مثله أن يَسُدُّ مَسَدَهُ شيء يحصل به استتالةٌ كما كان مع «لَوْلَا» وفي «لَعَمْرُكَ» وأشباههما، وهذا ليس كذلك، فلا يُعَوَّلُ على دَعْوَاهُ.

والثاني أن يقال لِمَدْعَى الحذف : أَمَعْلُومٌ هذا المحذوف أم مجهول؟ فإن قال : (مَعْلُوم) أبطل الإبهامَ المقصودَ في التعجُّبِ، وإن قال : (مَجْهُول) لزمه [حَذَفُ مَا لَا يَجُوزُ^(٣)] حذفُهُ؛ إذ من شرط الحذف أن يكون على المحذوف دليل.

وأما النكرة فيلزم على القول بها محظورٌ. حكى ابن الأنباري في (الإنصاف)^(٤) أن بعض أصحاب المبرد قَدِمَ على بَغْدَادَ، فحضر في حَلَقَةٍ تُعْلَبُ، فسُئِلَ عن هذه المسألة فأجاب بمقتضى قول سيبويه^(٥) وقال : إن التقدير في

== نهضت

(١) في (ت) «فلم يلتفت إليها» وإلى هنا انتهى النقل من (شرح التسهيل : ورقة ١٤٣ - أ).

(٢) في (ت) «مستلزم».

(٣) مابين القوسين ساقط من الأصل، وزُيِّدَتْ من (ت ، س) .

(٤) انظر : ١٤٧/١ .

« ما أَحْسَنَ زَيْدًا » شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا^(١)، فقليل له : ماتقول في قولنا : ما
أَعْظَمَ اللَّهُ؟! فقال : شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهَ، فأنكروا عليه وقالوا : هذا لايجوز،
لأن الله تعالى عظيمٌ لايجعلُ جاعلٍ، وسحبوه من الحلقة فأخرجوه^(٢).

فهذا كله، وإن كان فيه بحثٌ ونظر، فتخليصه عسير، والاشتغالُ به
تكثر، والقصدُ حاصل، والكلامُ مُنضبطٌ بدون هذا التطويل، فتركه لمن
يترجح^(٣) عنده النظرُ فيه، ونعمًا فعل.

وحُذِّقَ الصَّنَاعَةُ إِنَّمَا يَتَكَلَّفُونَ الْبَحْثَ فِيمَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ حُكْمٌ، وما / ٥١٥
عداه فهم فيه ما بين تاركٍ له رأسًا، وناظرٍ فيه أتباعاً لمن تقدَّم له فيه نظر،
إذ الخروجُ عن المعتاد مُنْفَرٌّ، والله أعلم.

وأما حكم (أَفْعَلُ) وما يلزمُ عنه من الأحكام فالكلامُ فيها متعلِّقٌ
بشرح البيت الآتي بعدُ، ففيه يظهر قصدهُ وما أشار إليه في ذلك بحول
الله، فلم يُهمل النظرُ فيه جُملةً.

وأيضاً فإذا فرضنا أنه لم يتعرض لحكمٍ فيه فقد ثبت أنه فعلٌ، وهو
متَّفَقٌ عليه بين أهل البلدين.

والفعل إذا كان على (أَفْعَلُ) ظاهره أنه فعل أمر، لأن هذه الصيغة
مختصةٌ به، فَيَدْعَى أَنْ مَذْهَبُهُ كَوْنُ (أَفْعَلُ) فعل أمر، لكن لا مطلقاً، بل على

(٥) في الإنصاف «فأجاب بجواب أهل البصرة».

(١) في (ت) «شَيْءٌ حَسَنٌ»

(٢) بعده في الإنصاف «فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال، فأجاب بما قدَّمنا من
الجواب، فبان بذلك قبح إنكارهم عليه، وفساد ماذهبوا إليه»

والمراد بقول ابن الأنباري : «فأجاب بما قدَّمنا من الجواب» قوله قبل ذلك : «معنى قولهم : شَيْءٌ
أَعْظَمَ اللَّهَ، أي وصَّفه بالعظمة، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كَبُرَتْ كِبِيرًا، وعظمت عظيمًا،
أي وصفتها بالكبرياء والعظمة، لاصتيرته كبيرًا عظيمًا، فكذلك ههنا...»

(٣) في (ت، س) «لم يترجح» ولا معنى له.

وَجِهٍ مَادَّخَلَهُ مِنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، حَتَّى صَارَ هُوَ الْمَعْنَى الْغَالِبَ عَلَى الصَّيْغَةِ، فَهُوَ فِي لَفْظِهِ، مُحْكَمٌ لَهُ بِحُكْمِ فِعْلِ الْأَمْرِ فِي كَوْنِ فَاعِلِهِ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا، وَمَابَعْدَهُ يَطْلِبُهُ طَلَبُ الْفَضْلَةِ، وَالتَّزَمُّ فِي الضَّمِيرِ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ، لَجْرِيَانِهِ عِنْدَهُمْ مَجْرَى الْأَمْثَالِ^(١)، وَلِيَكُونَ مُوَازِنًا لِصَاحِبِهِ، وَهُوَ (أَفْعَلٌ) إِذْ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ أَبَدًا، وَإِنْ كَانَ سَبَبُ الِاسْتِتَارِ فِيهِمَا مُخْتَلِفًا.

وَلَا يُقَالُ : إِنْ كَوْنُ الْأَمْرِ مُفِيدًا لِمَعْنَى التَّعَجُّبِ دَعْوَى لِأَدْلِيلٍ عَلَيْهَا، لِأَنَّا نَقُولُ : إِذَا كَانَ الْأَمْرُ يُفِيدُ مَعْنَى الْخَبَرِ، وَالْخَبَرُ يُفِيدُ مَعْنَى الْأَمْرِ نَحْوَ {فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا^(٢)} وَنَحْوَ - {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَيَّضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(٣)} وَالْأَمْرُ وَالْخَبَرُ ضِدَّانِ مِنْ جِهَةِ احْتِمَالِ الْخَبَرِ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ، وَامْتِنَاعَ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ - كَانَ الْأَمْرُ - بِإِفَادَةِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، وَهُمَا غَيْرُ ضِدَّيْنِ، لِاجْتِمَاعِهَا فِي عَدَمِ احْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ - أَحَقُّ وَأَوْلَى.

وَقَدْ زَعَمَ الْمُؤَلِّفُ فِي «الشرح» أَنَّ الْأَمْرَ يَسْتَفَادُ مِنَ الِاسْتِفْهَامِ نَحْوَ {فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ^(٤)} فَكَذَلِكَ يَكُونُ الْحُكْمُ هُنَا قِيَاسًا لَوْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ سَمَاعٌ دَالٌّ، فَكَيْفَ وَقَدْ قَالُوا^(٥):

* يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ *

(١) مِنْ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ أَنَّ الْأَمْثَالَ لِاتِّغْيِيرِ، بَلْ تَحْكِي عَلَى مَا جَاءَتْ عَلَيْهِ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَمَّا خُصِرَتْ لَهُ، أَيْ سِوَاءَ أَكَانَ مَذْكَرًا أَمْ مُؤَنَّثًا، وَسِوَاءَ أَكَانَ مُفْرَدًا أَمْ مَثْنًى أَمْ جَمْعًا. كُلُّ ذَلِكَ لَا يَنْظُرُ فِيهِ إِلَّا إِلَى الصَّيْغَةِ الْأُولَى الَّتِي وَرَدَ عَلَيْهَا الْمَثَلُ، لِأَنَّ الْمَثَالَ مَا هُوَ إِلَّا اسْتِعَارَةٌ تَمَثِيلِيَّةٌ، وَالْمُسْتَعَارُ فِيهَا هُوَ أَلْفَاظُ الْمَثَلِ بِأَعْيَانِهَا، حَتَّى إِنَّهُ يُقَالُ لِلْمَذْكَرِ وَالْمَثْنَى وَالْجَمْعِ : الصِّيفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ بِصَيْغَةِ الْمَفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ، لِأَنَّ الْمَثَلَ هَكَذَا جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ، فَلَا يَصِحُّ الْمَسَاسُ بِهِ.

(٢) سُورَةُ مَرْيَمَ / آيَةُ ٧٥.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ / آيَةُ ٢٢٨.

(٤) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ / آيَةُ ١٠٨.

(٥) تَقَدَّمَ هَذِهِ الْأَشْعَارُ فِي الْبَابِ نَفْسَهُ، انْظُرْ :

* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ *

* أَيْ فَتَى هَيَجَاءَ أَنْتِ وَجَارُهَا *

وهذا كثير في أقسام الإنشاءات، أن يدخلها معنى التعجب، كقوله في الحديث : «سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(١) وقالوا :

* تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْيَّامِ نُوحِيدٌ *^(٢)

و«لِلَّهِ يَبْقَى» وَيَا لِلْعَجَبِ، وَيَا لِلْمَاءِ.

* وَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجْمَهُ *^(٣)

وهو كثير جدا.

فلا بُدَّ في استفادة التعجب من الأمر، من حيث اجتماعا في الإنشاء، كما لم يَبْعُدْ فيما ذُكِرَ.

وأيضاً فإن المجرور بعد (أَفْعِلْ) يجوز حذفه كما سيأتى، نحو {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ^(٤)} وإذا حذف الجارُ انتصب، نحو^(٥):

* وَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا *

والفاعل لا يُحذف ولا يَنْتصب مع وجود فعله الطالب الطالب له بالفاعلية.

(١) تقدم تخريج الحديث الشريف، انظر : ٥ ٤٣.

(٢) عجزه :

* بِمُشْمَخَرِّجٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ *

وتقدم في الباب نفسه، وانظر : ٥ ٤٣.

(٣) عجزه :

* بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلُ شُدَّتْ بَيْنُجِلٍ *

وهو من معلقة امرئ القيس، وتقدم الكلام عليه، انظر : ٥ ٤٣.

(٤) سورة مريم / آية ٣٨.

(٥) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٣ - ب).

وأيضاً قال ابن خروف^(١) : تلخيص مذهب الفراء أن المعنى : فَعَلْ، وما أَفْعَلَهُ، وجاء اللفظ دليلاً على استدعاء المخاطب / للتعجب مع المتكلم. ٥١٦
وقد اعترض المؤلف في «الشرح» هذا المذهب، إذ خالفه في «التسهيل»^(٢) من أربعة أوجه :

أحدها أن الناطق بـ(أَفْعِلْ) لو كان أمراً بالتعجب لم يكن (الامر)^(٣) متعجباً، كما لا يكون الأمر بالحلف والتشبيه والنداء حالفاً ولا مُشَبَّهاً ولا مُنَادِياً، ولا خلاف أن قائل (أَفْعِلْ) متعجب، وإنما الخلاف في اجتماع الأمر معه، وهذا لا يلزم مع غلبة معنى التعجب، ويلزم مثله في نحو [فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ]^(٤) { فَإِنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنِ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ أَمْرًا بِالشَّيْءِ، كما لا يكون المستفهم عن قيام زيد، وطلوع الشمس، ودخول رمضان أمراً بذلك، فما يكون جوابه هو أيضاً جوابه، وهكذا يقال له في جميع ماتقدم التائيس به^(٥)، بل يلزمه ذلك في (أَفْعِلْ) هنا، إذ هو في أصله خَبَرٌ دَخَلَهُ معنى التعجب.

والثاني أنه يلزم إبراز ضميره في التائيس والتثنية والجمع، كما يلزم في كل فعل متصرف أو غيره، ولا يُعْتَذَرُ بأنه جرى مجرى المثل، فإن الأمثال تلزم لفظاً واحداً كـ «الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ»^(٦) والجارى مجرى

(١) سبقت ترجمته.

(٢) انظر : ص ١٣٠.

وانظر كذلك شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٣ - ١).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ت، س).

(٤) سورة الأنبياء / آية ١٠٨.

(٥) يقال : أُنْسِه تَأْنِيسًا، إذ لطفه وأزال وحشته.

(٦) انظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٤٧، واللسان (صيف).

المثل يلزم لفظاً واحداً، وإن تغيّر بعض التّغيير فذلك مُغتفر، نحو (حَبَّذاً) فيُجَاز أن يَختم الجملة بما للناطق فيه غرض. و (أَفْعِلْ) لا تلزم لفظاً واحداً، فليس بَمَثَلٍ ولا جارٍ مَجْراه، وهذا غير لازم، لأنّه في معنى (مَا أَفْعَلَهُ) فكأنّه مُسندٌ إلى غير فاعله حقيقةً، فهو كلام مُخرَج عن حدّه.

وأيضاً كما جاز في (حَبَّذاً) تغييرُ باقي الجملة من حيث تعلّق بها غرضُ جاز تبديلُ المادّة مع بقاء الوزن المخصوص، من حيث تعلّق بذلك غرض، وهو بيان ما كان التعجّب من أجله، فمثال (أَفْعِلْ) هنا نظيرُ لفظ (حَبَّذاً) هنالك.

والثالث : لو كان كذلك لم يَجْز أن يلى (أَفْعِلْ) ضميرُ المخاطَب، نحو : أَحْسِنْ بِكَ، لأن في ذلك إعمالَ فعلٍ واحد في ضميرى فاعلٍ ومفعولٍ لمسمى واحد.

والجواب أن هذا رأى ابن عُصفور، إذ هو يُجرى المتعدّى إليه بالحرف مُجرى المتعدّى إليه بغير حرف. وقد تقدّم بطلان ذلك. وفي القرآن المجيد : {واضمم إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ^(١)}. {

والرابع : أنه كان يجب إعلاله إذا كانت عينه ياء أو واء، كما وجب ذلك لـ (أَبْنُ، وَأَقِمْ) ولم يَجْز : أَبْنِ بِهِ، ولا أَقِمْ بِهِ، كما لا تأمر كذلك، فلمّا لم يكن كذلك لم يصحّ أن يكون أمراً، وهذا مُشْتَرَكُ الإلزام في (مَا أَفْعَلَهُ) إذ هو عنده فِعْلٌ ماضٍ، والماضى يجب فيه : أَقَامَ، وَأَبَانَ، فكان يمتنع فيه : مَا أَقَوْمَهُ، وَأَبَيْنَهُ، كما يمتنع في الماضى.

فالجواب عن هذا هو جوابنا، وإلّا فلا يصح اعتراضه فلا يفتقر إلى الجواب.

(١) سورة القصص / آية ٣٢.

وإذا تقرر هذا كله سهل الأمر في فاعل (أَفْعِلْ) وأنه مضمر، وفي
المجرور وأنه في موضع نصب، وأن الباء غير زائدة، وهو / ظاهر. ٥١٧

وأما الاعتراض الأخير فإن جميع ما ذكر فيه قد أشعر به المثالان،
وهما «مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا، وَأَصْدَقَ بِهِمَا» ففيهما ما يعين المتعجب منه، وأنه
مابعد الأفعال، وأن المتعجب من أجله هو مدلول الفعل، وها هو يذكر على
أثر هذا : مِمَّ يَتَّبِعَان؟ فَيَتَّبِعِينَ بعضُ كلامه ببعض. وبالله التوفيق.

ويمكن أن يكون المقال أيضاً أشعر بمعنى آخر، وهو كَوْن المتعجب
منه مختصاً، إما معرفة نحو مامثل به، وإمّا ما يجري من النكرات مجراه
نحو : مَا أَسْعَدَ رَجُلًا اتَّقَى اللَّهَ.

فلو كان غير مختص لم يُتَعَجَّب منه، ولا يقال : مَا أَحْسَنَ رَجُلًا من
النَّاسِ، ولا : مَا أَسْعَدَ غُلَامًا.

وهو نظير النُدْبَةِ، لَا يُنْدَب من لا يُعرف، وإنما يُنْدَب مَنْ اشتهر باسم
أو فَعَالٍ، كما سيأتى إن شاء الله.

ويمكن أن لم يقصد هذا، ولكنه اتكل على معنى آخر، وهو حصول
الفائدة، إذ قال في أول النظم : «كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ»^(١) فإذا كان التعجب
مفيداً، وذلك بكون المتعجب منه مختصاً - صَحَّ، وإلا فلا.

ونُصب قوله «تَلَوْا أَفْعَلَ» على الحال من الهاء في «انْصَبْنَاهُ»
والإضافة لفظية، أى انْصَبْهُ حاله كونه تالياً لـ (أَفْعَلَ).

و «تَعَجَّبًا» نُصب على الحال أيضاً، وهو مصدر، لكن على معنى
«مُتَعَجِّبًا» أو «ذَا تَعَجَّبٍ».

(١) هو أول بيت في الألفية بعد الخطبة، استهل به باب «الكلام وما يتألف منه».

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِجْ

إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَى يَتَّضِحُ^(١)

يعنى أن المتعجب منه، وهو المنصوب في (ما أَفْعَلُهُ) والمجرور بالباء في (أَفْعِلْ بِهِ) يجوز حذفه، ويُستباح ذلك فيه، وإن كان مقصود الذِّكْر في التعجب، لكن إذا كان معناه مع الحذف واضحاً ظاهراً، لدليل دَلَّ عليه حتى صيِّره كالملفوظ به.

فأما (مَا أَفْعَلُهُ) فتقول : رأيتُ زيداً فما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ!، تريد : ما أَحْسَنَهُ وأَجْمَلَهُ! وخَبِرْتُ عَمراً فما أَفْضَلَ وأَكْرَمَ! قال الشاعر، وَيُعْزَى إِلَى عَلَى رَضِي
الله تعالى عنه^(٢) :

جَزَى اللَّهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ

رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

وأما (أَفْعِلْ بِهِ) فتقول : أَحْسَنَ بزيدٍ وأَجْمَلَ! تريد : وأَجْمَلَ بِهِ، قال تعالى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)^(٣) وأنشد ابن الأنباري^(٤) :

(١) الرواية الأشهر في البيت «إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَتَّضِحُ» وقد كتبت هذه الرواية على حاشية (ت) كما ذكرها الشاطبي فيما يلي.

(٢) الجمع ٥/هـ، والندر ١٢١/٢، والتصريح ٨٩/٢، والأشموقي ٢٠/٣، والعيني ٦٤٩/٣ ومعنى : والجزاءُ بفضلِهِ - أن المجازاة على فعل الخير تفضل من الله على المحسن.

وما أَعَفَّ وأَكْرَمَا : ما أعفها وأكرمها، وفيه الشاهد.

(٣) سورة مريم / آية ٢٨.

(٤) تقدم البيت في الباب نفسه.

وَمُسْتَخْلَفٍ مِنْ بَعْدِ غَضِيَا صُرَيْمَةَ

فَأَخْرَبَ بِهِ لَطُولَ فَقْرٍ وَأَخْرِيَا

وَأُنْشَدَ ابْنُ خُرُوفٍ وَغَيْرُهُ لَعْرُوةَ الصُّعَالِيكَ الْعَبْسِيِّ^(١) :

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا

حَمِيداً وَإِنْ يَسْتَفْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

وفي قوله (اسْتَبِجْ) إشعارُ بأنَّ المتعجب منه لم يكن حقُّه أن يُحذف،

وإنما كان الواجب فيه الإثبات، لأنَّ العرب تقول : اسْتَبِجَ حَمِي فلان،

واسْتَبِجَ دَمُ فلان، ونحو ذلك مما شأنه أن يكون ممنوعَ الحوْزة حتماً.

ولا يقال هنا في غالب الاستعمال : أُجِيزَ، ولا سَوَّغَ، ولا نحو ذلك، مما

يُعْطَى / مجرد معنى الإقدام من غير إشعار بالامتناع، فكانَ الناظم ٥١٨

قَصْدَ هذا، لما في (أَفْعِلْ بِهِ، وَمَا أَفْعَلُهُ) مما يَقْتَضِي امتناعَ الحذف حتماً،

وذلك أنَّ المتعجب منه مقصودُ الذِّكْر، والكلامُ مبنيٌّ عليه، لأنَّ جملة

التعجب لأجله سيقَت، فصار بمنزلة الاسم الواقع بعد (إِلَّا) في قَصْدِ

الحصر إذا قلت : مَا أَكْرَمَنِي إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا عَمْرًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا

بِعَمْرٍو، إذ لا يجوز الحذف فيه وإن كان فَضْلَةٌ، لأنَّ الكلامَ مبنيٌّ عليه،

فكذلك هنا. فكأنَّه يقول : هو، وإن كان مقصودُ الذِّكْر، جائزُ الحذف، لأنَّ

إيضاح معناه قائم مقامُ ذِكْرِهِ.

وحين أجاز حذفَ المتعجب منه مطلقاً إذا عُلِمَ كان دليلاً على أن

المجرور بالباء ليس هو الفاعل البتَّة، إذ لو كان كذلك لامتنع الحذف، بناءً

(١) ديوانه ٢٧، والتصريح ٩٠/٢، وشرح الكافية الشافية (١٠٨٩/٢) وانظر : الأصمعية
العاشرية : ٤٦.

على مذهبه في أن الفاعل لا يُحذف، حَسْبَمَا مرَّ بَيَانُهُ في قوله في «باب الفاعل» :

«وَيَعْدُ فِعْلٌ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ

فَهُوَ وَالْأَفْضَمُ اسْتَتَرَ»

فهذا الموضع داخل في مُقْتَضَى ذلك الحُكْمِ، فلا يصح على مذهبه أن

يكون المجرور هنا فاعلاً أصلاً، وهذا واضح. وقد تقدّم الاستدلال على صحة ماذهب إليه .

وقوله : «وَحُذِفَ كَذَا» مفعول «اسْتَتَحَ» و «مَعْنَى» تمييزُ لقوله «يَتَّضِحُ» أى

يَتَّضِحُ مَعْنَى، وهو منقولٌ من الفاعل، وَقَدَّمَهُ على العامل فيه بناءً على جوازه نادراً إذا كان العاملُ مُتَّصِراً، كقوله^(١) :

* وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ *

وقد مرَّ في بابهِ .

ويحتمل أن يكون «مَعْنَى» فاعل «كان» على أنها تامّة. و«يَتَّضِحُ» في

موضع الصفة لـ (مَعْنَى) ويكون المراد : إن وُجِدَ عند الحذف معنى، ويريد : معنى المحذوف، أو تكون ناقصة. وحُذِفَ الخبر لدلالة الكلام عليه إن وُجِدَ له معنى يَتَّضِحُ.

(١) المقتضب ٣/٢٧، والخصائص ٢/٣٨٤، والأشعرونى ٢/٢٠١، والهمع ٤/٧١، والدرر ١/٢٠٨، والعيني ٣/٢٢٥، واللسان (حب) ومصدره :

* أَتَهَجَّرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا *

وينسب للمخيل السعدى، أو أعشى همدان، أو مجنون ليلى.

ووجدتُ في طُرَّة^(١) بعض النُّسخِ عَوَضَ ذلك «إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ» يريد معنى المحذوف. و«يَضِحُ» مضارع : وَضَحَ الشَّيْءُ، يَضِحُ وَضُوحًا، وهو صحيح.

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدِمًا لَزِمَا

مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا

«فِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ» متعلِّقٌ بـ (لَزِمَ) و«قَدِمًا» ظرف، و«مَنْعُ» فاعلُ «لَزِمَ» أى لَزِمَ قَدِيمًا فِي الْفِعْلَيْنِ مَعًا مَنْعُ التَّصَرُّفِ.

ويريد أن العرب ألزمت هذين الفعلين، وهما : (مَا أَفْعَلُهُ، وَأَفْعَلُ بِهِ) عدم التصرف، والجريان على طريقة واحدة لا يتعداها، بل لابد أن نَتَّبِعَ العربَ على ما أَلَزَمَتْ مِنْ ذَلِكَ.

وعدم التصرف فيهما من جهات :

أَمَّا أَوَّلًا فَلَا يَتَصَرَّفُ مِنْهُمَا غَيْرُهُمَا مِنَ الْأَفْعَالِ. (فَمَا أَفْعَلُهُ) لَا يُبْنَى مِنْهُ أَمْرٌ وَلَا مَضَارِعٌ، وَ (أَفْعَلُ بِهِ) لَا يُبْنَى مِنْهُ مَاضٍ وَلَا مَضَارِعٌ، وَلَا لِهَما اسْمُ فَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ، وَلَا صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وَلَا يَدْلَانِ عَلَى زَمَانٍ، فَ (أَفْعَلُ) لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى الزَّمَانِ الْمَاضِي بِصِيغَتِهِ، وَ (أَفْعَلُ) لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ كَذَلِكَ.

وَلَا يَنْتَصِبُ عَنْهُمَا مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، وَلَا يُرْفَعُ بِهِمَا ظَاهِرٌ، وَلَا يُتَّبَعُ / ٥١٩ مَرْفُوعُهُمَا بِعُطْفٍ وَلَا تَوْكِيدٍ وَلَا إِبْدَالٍ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَإِنَّهُمَا لَا يُغَيَّرَانِ عَنْ حَالِهِمَا فِي تَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ، بَلْ يَلْزِمُهُمَا مَا عُرِّفَ بِهِ أَوَّلًا مِنْ تَقْدِيمِ «مَا» وَتَأْخِيرِ الْاسْمِ الْمَتَعَجَّبِ مِنْهُ فِي

(١) الطُّرَّةُ : طرف كل شيء وحرفه، ويُقصد بها هنا حاشية النسخة.

(ما أَفْعَلَهُ) ومن تأخير المجرور في (أَفْعَلِ بِهِ) أو حَذْفُهُ إِلَّا شَاذًا، نحو^(١) :

* وَأَجْدِرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا *

ومن عدم الفصل بين ذلك كله إلا ما يذكره آخر الباب.

وأيضاً فهما في الأفراد والتذكير وأضدادهما على طريقة واحدة، فتقول :
ما أَكْرَمَ زَيْدًا، وما أَكْرَمَ الزَّيْدَيْنِ، وما أَكْرَمَ الزَّيْدَيْنِ. وما أَكْرَمَ هِنْدًا، وما أَكْرَمَ
الهِندَيْنِ، وما أَكْرَمَ الهِنْدَاتِ.

وتقول : أَكْرَمَ بَزِيدٍ، وبِالزَّيْدَيْنِ، وبِالزَّيْدَيْنِ ، وَأَكْرَمَ بَهْنَدٍ، وبِالهِندَيْنِ،
وبِالهِندَاتِ . وما أشبه ذلك، فيستوى حال الأفراد والتذكير مع التثنية والجمع
والتأنيث.

وعَلَّلَ ذلك بقوله : «بِحُكْمٍ حُتِمًا» يريد أن عدم التصرُّف إنما لزم بسبب
حُكْمٍ من العرب حُتِمَ عليهما وألزمَاه، فالحكم بعدم التصرُّف مُسَبَّبٌ عن حُكْمٍ
آخر، وهو إجراؤُهُمَ لهما مُجْرَى الأمثال؛ إذ قَصِدُوا فيهما هذا القصد، لأن
عادتهم في الكلام الجارى مجرى المثل أن يتركوه على طريقة واحدة، وهى
الطريقة التى وضِعَ عليهما أولاً، كقول من قال، وهو طَرْفَةٌ^(٢) :

* خَلَاكَ الْجَوْ فَيَبِضِي وَاصْفِرِي *

يقال هذا لكل أحد، من مذكر ومؤنث، ومفرد ومثنى ومجموع ، وكذلك

(١) تقدم في الباب نفسه، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٣ - ب).

(٢) من شعر له بديوانه ١٥٧، والشعر والشعراء ١٨٨/، يقول فيه :

يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَغْمَرٍ خَلَاكَ الْجَوْ فَيَبِضِي وَاصْفِرِي

وَنَقَرِي مَا شِئْتُ أَنْ تَنْقَرِي

وهو من أمثالهم السائرة، وانظر كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٥١.

قولهم : «أَطْرَىٰ إِنَّكَ نَاعِلٌ»^(١) يقال لكل من وقع عليه معناه. وقولهم : «الصَّيْفُ ضِيَّعٌ، أو ضِيَّحَتِ اللَّبَنُ»^(٢).

ومثل (ما أَفْعَلَهُ، وَأَفْعَلُ بِهِ) في ذلك (حَبَّذَا) حَسْبَمَا يَذْكُرُهُ بعد هذا .
فكأنَّه تقريرٌ حكم، وتعليلٌ له، فلا يُعْتَرَضُ عليه بما اعْتَرَضَ في «الشرح»
على مذهب الفراء الذي ذهب إليه هنا .

ثم أخذ في ذكر ما يَبَيِّنُانِ منه فقال :
وَصَفَّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا
قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وْغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا
وْغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلًا

«ذِي ثَلَاثٍ» هنا هو الفعل، ويريد أن هذين الفعلين يُبَيِّنَانِ قياساً من كل
ثلاثي اتَّصَفَ بهذه الصفات التي يذكرها، وجملتها ثمانية أوصاف.
أحدها أن يكون ذلك المَصْوُوعُ منه فعلاً، وهو قوله : «مِنْ ذِي ثَلَاثٍ» ودَلُّ
على أنه أراد من (فِعْلٍ ذِي ثَلَاثٍ) ما ذكر من الأوصاف، وقوله فيها : «وْغَيْرِ
سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلًا» فهذا كُلُّه لا يكون إلا لِفِعْلٍ.
فلو لم يكن تَمَّ فِعْلٌ لم يُبَيَّنْ فعل التعجب من غيره في القياس، فلا يقال في

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد / ١١٥، واللسان (طرر)

وأَطْرَى : خَنَى طَرَرِ الوادي، وهي نواحيه. وإنك ناعله : أي عليك نعلان. وأصله أن رجلاً قاله
لراعية له كانت ترعى في السهولة، وتترك الحزونة. ومعناه : اركب الأمر الشديد فإنك قوى عليه.

(٢) كتاب الأمثال لأبي عبيد / ٢٤٧، واللسان (صيف) .

ولم أعثر على رواية «ضِيَّعَت» في كتب الأمثال ولا اللغة. والضَّيْع والضَّيَّاح : اللبن الخاثر يصب
فيه الماء، ثم يُجَدَح. يقال : ضَيَّحَ اللَّبَنَ تَضْيِيحًا، إذا مزجه بالماء حتى صار ضِيْحًا .

كمال الرجولية : ما أَرْجَلُهُ! ولا في قوة الحمارية : ما أَحْمَرُهُ! فإن جاء من ذلك شيء حُفِظَ. قالوا في نظيره : هو أَحْنَكُ الشَّائَتَيْنِ، وَأَحْنَكُ الْبَعِيرَيْنِ^(١)، يريدون : أشدُّهما أَكْلًا، من (الْحَنَك) وليس له فعل، قال سيبويه : كأنهم قالوا : حَنِكَ، ونحو ذلك^(٢). وأَفْعَلُ التفضيل وفعل التعجب حكمهما في هذا واحد.

وحكى سيبويه أيضاً : هو آبِلُ الناسِ، وقال : إنهم لم يتكلموا / ٥٢٠ بالفعل^(٣). وحكى غيره الفعل، قال الجوهري : آبِلَ الرجلُ، بالكسر، يَأْبِلُ، أَبَالَةً، فهو آبِلٌ وآبِلٌ، أى حاذقٌ بمصلحة الإبل. وفلان من آبِلِ الناسِ ، أى من أشدهم تَأَنُّقًا في رِغْيَةِ الإبل، وأعلمهم بها^(٤).

والثاني أن يكون الفعل ثلاثياً، وهو قوله : «مِنْ ذِي ثَلَاثٍ» والمراد أن يكون مع ذلك مجرداً من الزوائد، فلا يريد أنه ثلاثي الأصول خاصة.

فقد اشتمل هذا الوصفُ على شيئين في التحرز، أحدهما أن يكون رباعياً كدَحْرَجَ، فلا يُبْنَى منه (ما أَفْعَلَهُ) ولا (أَفْعَلِ بِهِ) لكسر البنية.

والثاني ألا يكون مَزِيداً فيه، بل مجرداً من الزيادة جُملة، نحو : عِلْمَ، وَفَقَهُ، وَكَرَمَ، وما أشبه ذلك. (وَتَحَرَّزَ من الثلاثي المزيد فيه نحو : تَعَلَّمَ، وَاسْتَعَلَّمَ ، وَكَارَمَ ، إذ لا يُبْنَى من ذلك^(٥)) لاختلال البنية.

والثالث أن يكون الفعل المبني منه متصرفاً، لأن التصرف أصلُ

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ١٠٠/٤.

(٢) نفسه ١٠٠/٤.

(٣) نفسه ١٠٠/٤.

(٤) الصحاح (آبل).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (س).

ذلك، تحرراً من أن يكون غير متصرف، فإنه يمتنع ذلك فيه، لأن البناء منه تصرف فيه، والتصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه.

وعدم التصرف على وجهين، أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، كنعم، وبئس، وليس، وعسى.

والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه. بتصرف غيره، وإن كان باقياً على أصله من الدلالة على الحدث والزمان. ومثاله : يذر، ويدع، حيث استغنى عن ماضيهما بماضي (يترك).

وكلا القسمين مراد هنا، فلا يقال : ما أنعمه، وأنعم به، وهو باقٍ على معناه، من إنشاء المدح. وكذلك (بئس) وغيرها.

وكذلك لا يقال أيضاً : ما أودره، ولا ما أودعه، ولا ما أشبه ذلك.

الرابع أن يكون قابلاً للفضل، أى قابلاً لأن يفضل فيه واحد من المتصفين به الآخر، كعلم، وجهل؛ فإن العلم والجهل يتصور فيهما الزيادة والنقصان، وأن يفضل فيهما الرجل رجلاً آخر، وهو المراد بقوله : «قابل فضل»

وضابط ذلك من الأوصاف الأوصاف الإضافية التي لا تكون على حالة واحدة، بل تختلف بحسب الآراء والمذاهب والأمزجة والطباع، كان ذلك بالنسبة إلى شخص واحد في حالين، كالعلم والجهل، أو شخصين كالحسن والقبح، فإنك تقول : ما أعلمه، وما أجهله، وما أحسنه، وما أقبحه.

ولا يعتبر في ذلك كون الشخص الواحد لا يتغير ذلك الوصف فيه بالأشد والأضعف^(١)، بل المعتبر تصور الصفة كذلك لابقيد شخص.

(١) على حاشية الأصل «بالأشد والأضعف» على أنه من نسخة أخرى.

وهذا التفسير جارٍ على كلام الناظم؛ إذ لم يُقَيَّد المفاضلة بكونها بالنسبة إلى الشخص الواحد.

فلو كان الوصف غير قابل للمفاضلة بهذا التفسير لم يُبَيَّن منه فعلُ التعجب، فلا تقول : ما أَعْمَى زيداً، وأنت تريد عَمَى البَصَر، ولا ما أَمُوتَ زيداً، ولا ما أَعُورُهُ، ولا ما أَشْبِه ذلك.

والخامس أن يكون / الفعل تاماً، وهو قوله : «تَمَّ» وتمامه قد بيَّنه ٥٢١ في باب «كان» في قوله : «وَنَوُ تَمَامٌ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي» وذلك جميعُ الأفعال ماعدا الأفعال العاملة عملَ (كان) فـ (كان) وأخواتها هي النواقص، فلا يجوز بناء فعل التعجب منها، فلا يقال : ما أَكُونُ زيداً قائماً، ولا ما أَظَلُّ زيداً سائراً، ولا نحو ذلك، لأنك بين أمرين؛ إما أن تنصب الخبرَ ولا تجرهُ باللام، وإما أن تحذفه رأساً، وكلاهما ممنوع. ولا تجرهُ أيضاً باللام، لأنه يصير على معنى آخر، وجر الخبر باللام أيضاً غيرُ صحيح، إذ لا يقال : زيدٌ لِقَائِمٍ، على معنى : زيدٌ قائمٌ.

والسادس ألا يكون منفيّاً، وهو قوله : «غَيْرِ ذِي انْتِفَا» يريد أن من شرطه أن يكون موجباً، كطُفٍّ، وكثُفٍّ. فلو كان منفيّاً لم يُبَيَّن منه فعلُ التعجب، فلا يقال في «لَمْ يَقُمْ» : ما أَقُومُهُ، ولا في «لَمْ يَخْرُجْ» : ما أَخْرَجُهُ، ولا ما كان نحو ذلك. ووجه المنع التباسُ المنفيِّ بالْمُثَبَّتِ.

والسابع ألا يكون له وصف على (أفعل) للمذكر، و (فعلاء) للمؤنث، وهو قوله : «وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهُلًا» يعني ألا يكون مِمَّا قِيَاسُ^(١)

(١) في الاصل و (ت) «مما يقاس» وما أثبتته من (س) وهو الصواب.

وصفه عند العرب أن يُبنى على ما كان يُبنى عليه «أشهل»^(١) من كونه للمذكر هكذا، وللمؤنث على «شهلأ» فكل فعل استحق وصفه هذا البناء فلا يُبنى منه فعلٌ تعجب، فلا يقال في (شَنِبَ) : ما أَشْنَبَهُ، ولا في (صَيَدَ) : ما أَصَيَّدَهُ، ولا في (لَمَى) ما أَلَمَاهُ، ولا في (دَعَجَ) : ما أَدْعَجَهُ، ولا في (حَمَقَ) : ما أَحْمَقَهُ، ولا في (بَرَصَ) : ما أَبْرَصَهُ^(٢)، ولا في (بَرَشَ) : ما أَبْرَشَهُ^(٣)، ولا في (كَحَلَ) : ما أَكْحَلَهُ. وللناس في منع هذا ثلاثُ علل :

إحداها أن حق صيغة التعجب أن تُبنى من الثلاثي المحض الذي ليس في معنى غيره، من مَزِيدٍ فيه. وهذه الأفعال التي جاءت صفاتها على (أَفْعَلَ، وَفَعْلَاءَ) وإن كانت ثلاثيةً أصلها الزيادة، وأن تكون على (افْعَلْ)، وأفعاله وذلك ظاهر في الألوان نحو : أَحْمَرٌ، فهو أَحْمَرُ، وهى حَمْرَاءُ، وكذلك اصْفَرُّ وَاَبْيَضُّ، واحْمَارٌ واصْفَارٌ وَاَبْيَاضٌ.

فكذلك أصل سائر ما تقدم، أن يكون على (افْعَلْ، وافْعَالٌ) ولذلك صَحَّتِ العين في : حَوْلَ، وَعَوَرَ، وَصَيَدَ، وَهَيْفَ، ونحو ذلك، لما كان في معنى : اِحْوَلْ، وَاَعْوَرَ، وَاَصَيَّدَ، وَاَهَيْفَ، كما صحَّ : اجْتَوَرُوا، وَاَعْتَوَنُوا، حَمَلًا على ما في معناه

(١) يقال : شَهْلُ اللونان شَهْلًا، إذا اختلط أحدهما بالآخر. وشَهْلُ فلان : كانت في عينه شَهْلَةٌ وهى أن يشوب إنسان العين حمرة.

(٢) على حاشية الأصل إزاء هذا قوله : «ولا في مَرَضَ : ما أَمْرَضَهُ، ولا في قَرَشَ : ما أَقْرَشَهُ» على أنه من نسخة أخرى.

(٣) الشَّنْبُ - بفتحتين - جمال الشعر وصفاء الأسنان. والصَّيْدُ - بفتحتين كذلك - داء بالعنق لا يستطاع معه الالتفات، والكِبَرُ. والوصف منه : أَصَيَّدُ وَصَيِّدَاءُ.

واللَّمَى : سُمرة في الشفة تُستحسن. وشَفَّةٌ أولُةٌ لمياء : لطيفة قليلة الدم، أو قليل اللحم. والوصف منه : أَلَمَى وَلَمَاءَ. ودَعَجَتِ العينُ، دَعَجًا ودُعُوجَةً، اشتد سوادها وبياضها واتسعت، فهى دَعَجَاءُ. ويقال : بَرَشَ بَرَشًا وبَرُوشَةً، إذا اختلف لونه، فكانت فيه نقطة حمراء، وأخرى سوداء أو غبراء. والوصف منه : أَبْرَشَ وبَرَشَاءُ.

من : تَجَاوَرُوا، وَتَعَاوَنُوا.

فلو لم تكن الأبنية في معنى غيرها لاعتُلت كما اعتُلَّ (قَامَ، وَتَابَ، وَهَابَ، وَبَاعَ) فكنت تقول في (حَوَّلَ) : حَالٌ، وفي (عَوَّرَ) : عَارٌ. وكذلك في سائرهما، فدلَّ ذلك على ما ذكر . وهذه العلة علَّل بها الجمهور.

والثانية للخليل ومَن قال بقوله، أن هذه المعانى من الألوان والعيوب الظاهرة جَرَتْ مَجْرَى الخَلْقِ الثابتة التى لاتزيد ولا تنقص، التى لا أفعال لها، كاليدِ والرَّجُلِ وسائر الأعضاء التى لاتزيد ولا تنقص، فكما لا / ٥٢٢ يُتَعَجَّب من الأعضاء لثبوتها وعدم تغيُّرها وفقد استعمال أفعالها، كذلك هذه التى أشبهتها، وجَرَتْ مجراها وإن كان لها أفعال مستعملة.

قال في الكتاب : زعم الخليل - رحمه الله - أنه منعهم من أن يقولوا في هذا : ما أَفْعَلُهُ، لأن هذا صار عندهم بمنزلة (اليدِ، والرَّجُلِ) وما ليس فيه فِعْلٌ من هذا النَّحْوِ. ألا ترى أنك لاتقول : ما أَيْدَاهُ، ولا مَا أَرْجَلُهُ، إنما تقول : ما أَشَدَّيْدُهُ، وما أَشَدَّ رِجْلُهُ، ونحو ذلك^(١).

قال : ولا تكون هذه الأشياء في (مفعال ولا فعول) كما تقول : رَجُلٌ ضَرْوبٌ، وَرَجُلٌ مِحْسَانٌ، لأن هذا في معنى : ما أَحْسَنُهُ، إنما تريد أن تُبَالِغَ، ولاتريد أن تجعله بمنزلة كُلِّ مَنْ وقع عليه : قَاتِلٌ وَحَسَنٌ^(٢).

يعنى أن هذه المعانى لا يصحُّ فيها المبالغة، لأنها في نفسها لاتزيد ولا تنقص، فلا يعبر عنها بـ(مَا أَفْعَلُهُ) ولا (فَعُول) ولا (مِفْعَال) ولا غير ذلك مما يَقتضى المبالغة. وهذا حَسَنٌ من التعليل.

(١) الكتاب ٩٨/٤.

(٢) نفسه ٩٨/٤، وفيه «ضاربٌ وَحَسَنٌ».

والثالثة للمؤلف في « الشرح »^(١) أنه لما كان بناء الوصف من هذا النوع على (أفعل) لم يُن منه (أفعل التفصيل) لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، ولما امتنع صوغ (أفعل التفصيل) امتنع صوغ (فعل التعجب) لجريانهما مجرى واحداً في أمور كثيرة، وتساويهما في الوزن والمعنى. قال : وهذا الاعتبار بين هين، ورجحانه متعين.

وهذا تعليل ضعيف.

والثامن من الأوصاف ألا يكون الفعل مبنياً للمفعول ، وذلك قوله : « وغير سالك سبيل فعلاً » يعنى أنه لا يبنى فعل التعجب مما كان على طريقة (فعل) مبنياً للمفعول، فإنك تقول في (علم) : ما أعلمه، وفي (ضرب) : ما أضربه. ولا تقول في (ضرب) : ما أضربه، ولا في (علم) : ما أعلمه، وكذلك سائر الباب.

ولتعليل ذلك وجهان، أحدهما اللبس الواقع بين فعل الفاعل وفعل المفعول، فإنك تقول في : (ضرب زيد) : ما أضرب زيدا، وفي (ضرب زيد) : ما أضرب زيدا كذلك، فلا يقع فرق بين التعجب من الفاعل والتعجب من المفعول.

والثانى أن فعل المفعول لا كسب فيه للمفعول، فأشبهه أفعال الخلق، وأفعال الخلق لا يتعجب منها، فكذلك ما أشبهها.

هذه جملة الأوصاف المعتبرة فيما يبنى منه فعل التعجب. وقد ظهر أن الناظم ضبط هذا الموضع ضبطاً حسناً، لم يقع مثله في أكثر المطولات، فضلاً عن المختصرات.

ويتبين ذلك إلى أقصاه بفرض مسألتين :

إحداهما فيما وقع فيه الخلاف من هذه الأوصاف المذكورة.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٥ - ب).

ففي الشرط الثاني الخلافُ في موضعين؛ أحدهما ماكان من المزيد فيه ليس له ثلاثي، ولكنه عومل معاملة الثلاثي المجرد، نحو : افْتَقَر، وَتَمَكَّنَ، وَاسْتَغْنَى، وَامْتَلَأَ، وَاشْتَدَّ، وَاتَّقَى، وما أشبه ذلك.

هذه الأمثلة وأشباهها جارية / مجرى الثلاثي لمَجْرى الزائد، ٥٢٣ لقولهم في الصِّفَة : فَفَقِيرٌ، وَغَنِيٌّ، وَشَدِيدٌ، وَتَقِيٌّ، وقد قالت العرب فيها : مَا أَفْقَرَهُ، وَمَا أَمَكَّنَهُ، وَمَا أَغْنَاهُ، وَمَا أَمْلَأَهُ، وَمَا أَشَدَّهُ، وَمَا أَتَقَّاهُ.

ففي جريان هذا الباب مجرى الثلاثي المجرد فيصح أن يُبنى منه، أو مجرى الزائد فلا يُبنى منه، إلا أن يُسمع فيوقف على محلّه - قولان الأول لابن السراج وطائفة^(١)، والثاني لابن خروف وجماعة^(٢).

وهذا الثاني أصح، لأن العلة التي من أجلها امتنع بناؤه من المزيد غير الجارى مجرى المجرد موجودة هنا، وهو هدمُ البنية وحذف زوائدها لغير مُوجب، مع وجود الغناء عن ذلك بـ (ما أشد) ونحوه.

فإن قيل : إتيانهم بـ (فَعِيل) في اسم فاعله مع أنهم لم يَنْطَقُوا بفِعْلٍ منه دليل على أنهم لم يعتبروا الزائد، بل عدّوه كالعدم، إذ ليست الزيادة بدالة على معنى، فصار الثلاثي المجرد مرادفاً^(٣) لها، فكما أُجْروا الصِّفَة عليه باعتبار خلوّه من الزيادة فكذلك يجب هنا - قيل : هذا التعليل لا ينهض أن يجرى القياسُ بسببه، وإنّما يصلح أن يكون تعليلاً للسَّماع، إذ لم يكثر في السَّماع كثرة يُعتبر مثلاً في القياس، وإنّما جاز ذلك نادراً فلا يعتد به.

(١) انظر : كتاب الأصول لابن السراج ١/٢٢١.

(٢) انظر : ابن يعيش ٧/١٤٤.

(٣) على حاشية الأصل «موافقها».

فثبت أن الوجه مذهبُ ابن خروف. وإليه ذهب الناظم.

والثاني ما كان على (أَفْعَل). اختلفوا في بناء فعل التعجب منه على ثلاثة أقوال : الجَوَازُ مطلقاً، ويظهر من سيبويه^(١)، وإليه ذهب في (التسهيل) و «شرحه»^(٢). والمنعُ مطلقاً، وهو مذهب جمهور المتقدمين، حكى ابن السراج عن أبي العباس أن الخلق على خلاف قول سيبويه، قال ابن السراج : والقياس ما قال أبو العباس. نصُّ عليه في الأصول^(٣). ونصُّ الجرْمى والأخفش وغيرهما على أن التعجب من (أَفْعَل) قليلٌ شاذٌّ^(٤)، وهو رأى الفارسي في «الإغفال». والفرق بين أن تكون الهمزة للتعدية أو لغير ذلك، فإن كانت للتعدية فلايجوز، وإلاَّ جاز، وهو رأى ابن عصفور^(٥).

وظاهر هذا النظم القولُ الثاني، وهو الراجح سماعاً وقياساً. أما السماع فقد نصُّوا على أنه شاذٌّ ولم يكثر. وفي رواية الزجاج في «الكتاب» النصُّ على القلة، ففيها «وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، وهو في (أَفْعَل) قليلٌ جداً»^(٦). (وفي النسخة الشرقية «وبناؤه أبداً من : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ، وهو في (أَفْعَل) قليلٌ جداً»^(٧)).

قال بعض المتأخرين : السماع قاطعٌ بأن بناءه من (أَفْعَل) ليس على حدِّ

(١) انظر : الكتاب ٧٣/٨ حيث قال : «وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ».

(٢) التسهيل : ١٣٢، وشرحه (ورقة : ١٤٦ - أ).

(٣) لم أجده في باب التعجب.

(٤) التصريح ٩١/٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي له ٥٨٠/٨، والتصريح ٩١/٢.

(٦) الذي في نسخة الكتاب التي حققها الأستاذ عبدالسلام هارون هو ما سبق أن نقلته، ونصه : «وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ فقط».

(٧) ما بين القوسين ساقط من (س).

بنائه من (فَعَلَ) في الكثرة. وذلك حظ هذا الموضع، وعليه يَنْبَنِي جوازُ
اقتِياسه ومنعه ، قال : والقول في ذلك وفي بناء أَفْعَلَ التَّفْضِيل ، وفَعُول ،
ومِفْعَال ، وفَعَّال واحد، ولا / شك في أن «باب هذا» إنما هو في (فَعَلَ) لا ٥٢٤
(أَفْعَلَ).

فإن قيل : قد قال سيبويه في الباب الأول : «وإن كان من حَسُنَ
وَكُرُمَ وَأُعْطِيَ^(١)» وهذا يقتضى تسويغ ذلك في (أَفْعَلَ) وقال في أبنية
الأفعال في النصف الثاني إنهم اسْتَغْنَوْا عَنْ (مَأْجُوبَةٍ) واستغنوا عن
(مَأْأَقِيلَةٍ) بـ (مَأْجُودَ جَوَابَةٍ) و (أَكْثَرَ قَائِلَتِهِ) كما استغنوا عن : وَذَرِ،
وَوَدَعَ بَتَرَكَ^(٢).

ولاشك أن هذا الاستغناء هنا خروجٌ عن القياس إلى ما ليس
بقياس، فكذاك هنا.

فالجواب أن كلام سيبويه مجمل، يُفسَّرُه روايةُ الزجاج، فلا يُلْتَفَتُ
معها إلى المحتمل. ووجه ما قال أولاً أنه أتى بجامع لما جاء من ذلك،
وبعضه مقيس وبعضه غير مقيس. ولَمَّا كان ما جاء من غير المقيس على
(أَفْعَلَ) أوسع شيئاً من غيره ذَكَرَ ما هو أوسع، ولم يذكر غيره.

وأما قال في (الاستغناء) فقال بعض المحققين : لا يبعد عندى ما قاله
ابن الطَّراوة^(٣) في ذلك، من أن هذا ممتنع لأجل معناه، فـ (قَالَ) معناه :

(١) الكتاب ٧٣/٨.

(٢) نفسه ٩٩/٤ (بتصرف في الألفاظ).

(٣) هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي الملقب ابن الطراوة. كان مبرزاً في علوم
اللسان، نحواً ولغة وأدباً، وله في النحو آراء تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة. وألف:
الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى (ت ٥٢٨هـ).

دَخَلَ فِي الْقَائِلَةِ وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي هَذَا مَفَاضِلَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (أَجَابَ) إِنَّمَا هُوَ مُعَاقِبٌ لِكَلَامِ الْمُخَاطَبِ فَلَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ مَفَاضِلَةٌ.

قال : وهو، وإن كان ممتنعاً لأجل أنه من غير الثلاثي، فإنما قصد أن يذكر مانعاً معنوياً غير ما ذكر في الخلق والألوان لئلا يتنبه له.

قال : وجعل ذلك من (الاستغناء) لا يقتضي ألا مانع له من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى، فقد يستعمل (الاستغناء) حيث المانع موجود.

فإذا كان كلام سيبويه لا يعطى القياس البتة، ونص الأئمة على أنه قليل، فلا ينبغي أن يقاس عليه.

قال بعضهم : ولم يذهب إلي اقتياسه، فيما أعلم، أحد إلا متمذّباً بمذهب «الكتاب» استنباطاً منه^(١)، فعلى هذا إنما وقع الخلاف، في الحقيقة، في فهم «الكتاب» وإن ذاك اعتمد نقله من اعتمد حسبما أعطاه كلامه.

فإن قيل : بل قد كثّر في السماع كثرة يعتمد على مثلها في القياس، كقولهم : ما أعدم زيداً، وما أحسن الدار، وما أمتع زيداً، وما أسرفه، وما أفرط جهله، وما أكرمته لي، وما أفقر الموضع، وهو أفلس من طست^(٢)، وأسرع من الرّيح^(٣)، وأخلف من عرقوب^(٤)، وأولم من الأشعث^(٥).

ومن ذلك كثير مما لم يسمع له ثلاثي مجرد، وكذلك فيما سُمع له مجرد نحو : ما أخطأه، وما أصوبه، وما أظلمه، وما أضوأه، وما أُنْتَتْه.

(١) يقال : تمذهب بمذهب فلان، إذا اتبعه.

(٢) الطست : إناء كبير مستدير، من نحاس أو نحوه يغسل فيه، معرب من (تشت) وجمعه : طستوت.

(٣) الدرة الفاخرة ٢١٧/١.

(٤) نفسه ١٧٧/١.

(٥) نفسه ٤٢٣/٢.

وكذلك ما كانت همزته للتعدية نحو : مَاآتَاهُ لِلدَّرَاهِمِ، وَمَا أُعْطَاهُ لَهَا،
وَمَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ، وَمَا أَضْيَعَهُ لِلشَّيْءِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فالجواب أن هذا كُلُّهُ من قبيل النادر عند كبار النحويين كما تقدم،
ومنهم الأخفش أيضاً قد نصَّ على قِلَّتِهِ وعدم قياسه^(١)، فعلى هذا يكون
البناء من (أَفْعَلَ) داخلاً تحت النادر المنبَّه عليه في قوله بعد هذا :

٥٢٥

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لَغَيْرِ / مَاذُكِرْ

وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

وكذلك سائر ما ذكر مما هو خارج عن شروطه.

وأما وجه المنع قياساً فظاهر، لأن المانع من بناء التعجب من المزيد
فيه، كـ (انْفَعَلَ) و (اِفْتَعَلَ) من إفساد البنية موجود في (أَفْعَلَ) ولابد،
فالقياس لا يقبل هدم البنية أصلاً، كما لم يقبلها في بناء (الْفَعْلَةُ) للهيئة،
بل جعل ما كان نحو (الْخِمْرَةُ) شاذاً^(٢).

وكما لم يجمعوا نحو : سَفَرَجَلَ عَلَى مِثْلِ (مَفَاعِلِ) إلا على استكراه
من هدم البناء. ولولا الضرورة مَفَاعَلُوا حَسْبَمَا يَتَبَيَّنُ في موضعه إن شاء
الله.

فإن قيل : بل له وجهٌ قياسيٌّ، وهو مشابهة (أَفْعَلَ) للمجرد لفظاً،
وكثرة موافقته له معنى. فأما مشابهة اللفظ فلأن مضارعاً، واسم فاعله
وزمانه ومكانه كمضارع الثلاثي، بخلاف غيره من المزيد فيه.

(١) التصريح ٩١/٢.

(٢) الْخِمْرَةُ : لبسة الاختمار، وهي اسم هيئة من : اختمرت المرأة، إذا لبست الخمار، وهو ثوب تغطي
به رأسها. وفي المثل «إِنَّ الْعَوَانَ لَا تَعْلَمُ الْخِمْرَةَ» ويضرب للرجل المجرب.

وأما موافقة المعنى فمن موافقته لـ (فَعَلَ) سَرَى وَأَسْرَى، وطلَّعَ على القوم وأَطْلَعَ، وطفَلَت الشمسُ وأُطْفِلَت^(١)، وَعَسَمَ اللَّيْلُ وَأَعْتَمَ إلى أشياء كثيرة. ومن موافقته لـ (فَعَلَ) غَطِشَ اللَّيْلُ وَأَغْطَشَ، وَعَوِزَ الشَّيْءُ وَأَعُوَزَ، وَعَدِمَ الشَّيْءَ وَأَعْدَمَهُ، وَعَبَسَتِ الْإِبِلُ وَأَعْبَسَتْ. ومن موافقته لـ (فَعَلَ) خَلَقَ الثَّوْبُ وَأَخْلَقَ، وَيَطُوُّ وَأَبْطَأُ، وَيَوْسَ وَأَبْأَسَ. ومن ذلك كثير.

فإذا كان كذلك جرى (أَفْعَلُ) في التعجب مَجْرَى (فَعَلُ) كما جرى مجراه في أشياء كثيرة.

فالجواب أن هذه المشابهة لا يَنْهَضُ اعتبارها مع هَدْمِ البنية، مع أن تلك المرادفة قد يُنَازَعُ فيها. ومن تأمل كلامَ سيبويه في «باب افتراق فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ»^(٢) من أبنية الأفعال لم يَغْرِه^(٣) مثلُ هذا، فقد يَتَوَهَّمُ أن (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) مترادفان، وليس كذلك، كما في طَرَدْتُهُ وَأَطْرَدْتُهُ، وَأَطْلَعْتُ وَطَلَعْتُ، وَفَتَنْتُهُ وَأَفْتَنْتُهُ، وَسَقَيْتُهُ وَأَسْقَيْتُهُ، وَقَبَرْتُهُ وَأَقْبَرْتُهُ، وَشَفَيْتُهُ وَأَشْفَيْتُهُ. وَقَتَلْتُهُ وَأَقْتَلْتُهُ.

وكذلك : جَرِبَ وَأَجْرَبَ، وَحَالَتِ النَّاقَةُ وَأَحَالَتِ^(٤)، وَحَمَدْتُهُ وَأَحْمَدْتُهُ، ومن ذلك كثير، لا يكون (أَفْعَلُ) فيه مساوياً في المعنى لـ (فَعَلَ) فَيُظَنُّ به ذلك، كما أنه قد يكون بمعناه، وذلك ظاهر في افتراق اللغتين.

وأما مع كونهما في لغةٍ واحدةٍ فلا دليل على اجتماعهما في المعنى إلا بعد

(١) في الأصل و (ت) «طلَّعت الشمسُ وأَطْلَعَتْ» والمثبت من (س) وحاشية الأصل.

ومعنى : طفلت الشمس، وأطفلت الشمس : مالت للغروب.

(٢) الكتاب ٥٥/٤.

(٣) في الأصل «لم يعزه» وما أثبتته من (ت، س).

(٤) أَجْرِبَ الرجلُ : جَرِبَتْ إِبِلُهُ . وحالت الناقةُ ، وأحالت ، وَحَوَّلَتْ ، إذا حُمِلَ عليها فلم تَلْقَحَ ، وقيل : الحائل الناقة التي لم تحمل سنة أو سنتين أو سنوات .

البحث الشديد، والاستقراء التام.

وحينئذ يُحمل على أنهما في الأصل لغتان اختلطتا، فيرجع إلى أنهما لغتان . وإذا كانتا لغتين لم ينبغ أن تُعتبر إحداها بالأخرى، وإنما كان يسهل ذلك لو ثبت أنهما في الأصل من لغة واحدة. وهذا كله لا يثبت فلا يصح ما يبنى عليه.

وأما تفرقة ابن عصفور^(١) فقال في «الشرح»^(٢) : إنه تحكّم بغير دليل، مع أن سيبويه قد مثّل في الجواز بـ (أُعْطِيَ) وهو منقول من : عَطَا الشيء، بمعنى (تَنَاولَهُ) وهذا الردُّ بناءً على إجازة للتعجب من (أَفْعَلَ) والذي يردُّ عليه على مذهبه / هنا أن هذه التفرقة لم يقل بها أحد، ولا ٥٢٦ ذهب إليه نحويٌّ، ويكفيه في الردِّ مخالفتُهُ للإجماع، بناءً على أن إحداث قول ثالث خرقٌ للإجماع.

وأيضاً فإن (أَفْعَلَ) ضربان، ضَرَبٌ لم يُستعمل منه المجرد نحو : أَلْفَى، وَأَذْعَنَ، وَأَفْلَسَ، وَضَرَبٌ استُعمل منه، وهو قسمان : قسم استُعمل منه فعلُ المجرد على معنى (أَفْعَلَ) كأَجَرَهُ اللهُ وَأَجَرَهُ، وَهَدَرْتُ الدَّمَ وَهَدَرْتُهُ.

وقسم استُعمل منه فعل على غير معنى (أَفْعَلَ) وهو نوعان : ما (فَعَلَ) منه بمنزلة المطاوع، وهو الذي همزته للتعدية، كذَهَبَ وَأَذْهَبْتُهُ، وقام وأَقْمَتُهُ. وما ليس كذلك، وهو أيضاً ضربان، ضَرَبٌ يكون (فَعَلَ) فيه لمعنى مخالفٍ من كلِّ وجهٍ لمعنى (أَفْعَلَ) نحو : سَرَرْتُ الرجلَ، فَرَحْتُهُ، وَأَسْرَرْتُ

(١) وهى قوله : إن الهمزة إذا كانت للتعدية فلا يجوز التعجب منه، وإن كانت لغير ذلك جاز - وقد تقدم.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٥ - ب).

الشيء، أخفِيَتْهُ وُضِرَبُ يكون معناه مجتمعا مع معنى (أَفْعَل) في معنى المادة في الأصل نحو : كُلُّ الرجل، أَعْيَا، وَأَكَلُ القوم، ضَعُفَتْ بوابُهُم.

فهذه جملة أقسام، خَصَّ ابنُ عَصْفُور منها ما همزته للتعدية بالمنع، ولا يظهر للاختصاص مُوجِب يَقْضَى بالامتناع هنا والجواز في البواقي. بل الذي يظهر لأول النَّظَر في البواقي أن لا يُتَعَجَّب منها، لأنه يُوَدِّى إلى الالتباس، وهو التباس التعجب من (أَفْعَل) بالتعجب من (فَعَلَ) فكان ينبغي على هذا ألاَّ يجوز التعجب إلا من القسم الأول خاصةً، وهو الذى لم يُستعمل منه (فَعَلَ) أصلا، وهم مِمَّا يُحَافِظُونَ في هذا الباب على رَفَع اللَّبَس، ولذلك لم يتعجبوا من المنفى ولا فعلِ المفعول، وُفَرِّقُوا في قولهم : (ما أَبْغَضَهُ لِي، وإِلَى، وما أَحَبَّهُ لِي، وإِلَى) بين المعانى. فالذى ذَهَب إليه من التفرقة غيرُ صحيح.

وفي الشَّرْط الرابع وقع لابن عَصْفُور خلافُ ما عليه الناس، وذلك أنه قد تقدَّم في معنى قابليةِ الفَضْلِ أنها تصوَّرُ المفاضلةِ أو إمكانها بحسب شخصين أو حالين أو وقتين، فما لا يُتصور فيه مفاضلةٌ بحسب هذه الأشياء فلا يتعجب منه.

فـ (الْعَمَى والموت) مثلاً مِمَّا لا يُمكن فيه المفاضلة، لأنه لا يختلف شخصان مشتركان في العمى أو الموت أن يقال : إن أحدهما أَفْعَلُ من الآخر فيمادَّلُ عليه مدلولُ الْعَمَى والموت، بخلاف (الكَرَم والشَّجَاعَة) مثلاً، فيمكن أن يقال فيهما : إن هذا الرجل أَفْعَلُ من الآخر، من لفظ الشجاعة والكرم.

وحاصل ذلك أن كل ما يقال فيه : (فاعلُ جداً) أو (فاعلُ كَثِيراً) وما أشبه ذلك، يُتَصَوَّر أن يقال فيه : (ما أَفْعَلُهُ، وأَفْعَلُ به، وهو أَفْعَلُ من كذا) وأن يقال منه : (لَفْعَل) وما لا فَلا.

وَيَقْتَضِي كَلَامُ ابْنِ عَصْفُورٍ أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ جَعَلَ مِنَ الْخَلْقِ الثَّابِتَةِ الَّتِي لَا يَتَعَجَّبُ مِنْهَا قِيَاسًا الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ، وَالطُّوْلَ وَالْقِصَرَ، وَالْهَوَجَ وَالنُّوْكَ، وَالْحُمُقَ وَالشَّنَاعَةَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ^(١)، كَأَنَّهُ إِنَّمَا اعْتَبَرَ / ٥٢٧
أَنَّ كُلَّ مُتَّصِفٍ بِالْحُسْنِ لَا يَتَغَيَّرُ عَنْ ذَلِكَ، فَالْحُسْنُ صِفَةٌ لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ بِحَسَبِ الشَّخْصِ، وَكَذَلِكَ الْقُبْحُ وَغَيْرُهُ، وَجَعَلَ التَّعَجُّبَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ شَاذًا.

وَمَا يُوْهِمُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَفَاضِلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَجَمِيعُ مَا ذُكِرَ تُتَصَوَّرُ فِيهِ الْمَفَاضِلَةُ فِي أَنْفُسِهَا، وَبِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ أَيْضًا، فَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ يَخْتَلِفُ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ بِحَسَبِ انْتِقَالَاتِ الْحَيَوَانِ، مِنَ الطُّفُولَةِ إِلَى الشَّبَابِ، ثُمَّ إِلَى الْكُهُولَةِ، ثُمَّ إِلَى الشَّيْخُوخَةِ.

وَكَذَلِكَ الْهَوَجُ وَالنُّوْكَ وَالْحُمُقُ وَالشَّنَاعَةُ، فَإِنَّهَا أَوْصَافٌ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ، وَبِحَسَبِ حَالَتَيْنِ أَيْضًا فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ، إِذْ لَيْسَتْ تُطْلَقُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ عَلَى فَقْدِ الْعَقْلِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، بَلْ قَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْوَصْفِ الَّذِي هُوَ فِي نَظَرِ الْوَاصِفِ بِهَا قَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ، فَتُطْلَقُ عَلَى خِفَّةِ الْحَرَكَةِ، وَقِلَّةِ التَّثَبُّتِ، وَعَدَمِ الْإِحْكَامِ وَالتَّؤَدَةِ، فَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْوَصْفُ أَشَدَّ فِي حَقِّ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ وَأَضْعَفَ فِي حَالَتَيْنِ.
فَأَمَّا عَدَمُ الْعَقْلِ جُمْلَةً فَلَا يُمْكِنُ فِيهِ اخْتِلَافٌ، فَلَا يَصِحُّ التَّعَجُّبُ مِنْهُ، وَلَيْسَ كَلَامُنَا فِيهِ.

هَذَا مَا يُقَالُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ. وَأَمَّا النُّقْلُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَاهِدٍ لِكَثْرَتِهِ، وَقَدْ اعْتَرَفَ هُوَ بِوُجُودِهِ. وَقَدْ نَصَّ سَيِّبُوهُ عَلَى وَجْهِ جَوَازٍ :

(١) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٥٧٦/١.

ما أَرَعَنَهُ، وما أَهْوَجَهُ، وما أَشْنَعَهُ، وما أَتَوَكَّهُ، وما أَحْمَقَهُ. ودَلَّ كلامه فيها على أنها ليست عنده شاذة^(١). ونَصُّ أيضاً على جواز : ما أَحْسَنَهُ، وعلى جواز : مُحْسَن^(٢)، وهو للمبالغة في (حَسَن) وقال في (ما أَشْنَعَهُ) : لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خَلْقَة^(٣).

وهذا تصريح بأن (ما أَقْبَحَهُ) وَضِدُهُ ليس فيه علة مانعة، فالحقُّ ما ذهب إليه غيره^(٤)، وهو الذي يُشْعِرُ به كلامُ الناظم.

وفي الشَّرْط الخامس خلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون هم الذين يشترطون تمامَ الفعل، وأما الكوفيون فقد حُكِيَ أنهم يُجيزون : ما أَكُونُ زيدا لأخيك . ولا يُجيزون : ما أَكُونُ زيدا لقائمٍ. وحكى ابن السراج والزجاج عنهم إجازة : ما أَكُونُ زيدا قائماً، وأشار إلى أن نصب هذا عندهم، أعنى (قائماً) على الحال. وهذا على أصلهم في أن المنصوب بعد (كان) على الحال^(٥)، فسَهِّل الأمر عليهم.

وأما على رأى أهل البصرة فذلك صَعْبٌ، ولم يَأْتِ بذلك سَمَاعٌ، والقياس

(١) انظر : الكتاب ٩٨/٤، حيث يقول : «وأما قولهم في الأحمق : ما أحمقه، وفي الأرعن : ما أَرَعَنَهُ : وفي الأنوك : ما أَتَوَكَّهُ، وفي الالاد : ما أَلَدَهُ، فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفتنة، فصارت ما أَلَدَهُ بمنزلة : ما أَمْرَسَهُ وما أَعْلَمَهُ، وصارت ما أَحْمَقَهُ بمنزلة : ما أَبْلَدَهُ وما أَشْجَعَهُ وما أَجَنَّهُ؛ لأن هذا ليس بلون ولا خلقة في جسده، وإنما هو كقولك : ما أَلَسَنَهُ وما أَذْكَرَهُ، وما أَعْرَفَهُ وأنظره، تريد نظر التفكير، وما أَشْنَعَهُ، وهو أَشْنَعُ، لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خلقة من الجسد، ولانقصان فيه، فالحقوه بباب القبح كما أَلَحَقُوا أَلَدَ وأَحْمَقَ بما ذكرت لك».

(٢) نفسه ٩٨/٤.

(٣) نفسه ٩٨/٤، وتقدم نقل نصه بأكمله.

(٤) يعنى غير ابن عصفور.

(٥) انظر : الأصول لابن السراج ١٢٧/١.

لا يقبله، فلا يصح القول به. وقد تقدّم تعليل ذلك .

وفي الشرط السابع خلافٌ على الجملة، فإن الكوفيين يُجيزون التعجّب من البياض والسّواد خاصّةً من بين سائر الألوان، كقولك : ما أبيضَ هذا الثوبَ، وما أسودَ هذا الشَّعرَ. ومال إليه من الحُذّاق البصريين ابنُ الحاجّ تلميذ الشلّويين^(١).

/ وأما سائر البصريين فلا فرق عندهم في المنع بين السّواد ٥٢٨ والبياض وغيرهما^(٢).

وقد مرّ توجيهُ المنع . وأيضاً فلا سماع يُعتمد عليه في القياس، فلا قياس.

فإن قيل : إن استعمال التعجّب في هذين اللّوئين يسوّغ لكثرة استعمالهما في (أفعل التفضيل) كما قال^(٣):

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ
فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالِ طَبَاخٍ

(١) سبقَت ترجمتهما .

(٢) انظر : الإنصاف ١٤٨ (المسألة السادسة عشرة).

(٣) لطرفة بن العبد من قصيدة يهجو فيها عمرو بن هند ملك الحيرة.

ديوانه ١٥، وابن يعيش ٩٣/٨، والإنصاف ١٤٩، والتصريح ٣٢٥/١، واللسان (بيض)
وشتوا : صاروا في زمن الشتاء، وهو عندهم زمان قحط وجذب. واشتدّ أكلهم : صار حصولهم
على ما ياكلون عسيرا شديدا عليهم. والسربال : القميص، والدرع، أو كل ما يلبس، وجمعه سراويل.
وقوله : فأنت أبيضهم سربال طبّاخ كناية عن شدة بخله، لأن معناه : تكون ثياب طبّاخك في هذا
الوقت بيضاء ناصعة البياض، نقية من آثار اللحم والطبخ، لأنه لا يطبخ فتتدنس ثيابه.

وقال الراجز^(١):

جارية في دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ
تُقَطِّعُ الْحَدِيدَ بِالْإِيْمَاضِ
* أْبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ *

وياب (أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ، والتعجُّب) من نوع واحد. وقد استعمل في «السَّوَادِ» ذلك أيضا، ففي الحديث عنه عليه السلام قوله: «لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ»^(٢) والاستعمال فيهما كثير، فلا بد من القول بالجواز.

وأيضا فهما أصلُ الألوان، فَلْيُتَصَرَّفْ فيهما، على ما عهد في الأصول، ما لا يُتَصَرَّفُ في غيرهما مما هو فَرَع.

فالجواب أن الاستعمال فيهما لانسِلَم أنه كَثُرَ كَثْرَةً يُقَاسُ مِثْلُهَا، وإنما هو قليل مما يُوَقَّفُ على محله، وهو (باب التفضيل) وإلا لزم أن يُقَاسَ (التعجُّب) على كل ما شذَّ في التفضيل، والتفضيل على كل ما شذَّ في التعجُّب، وذلك غير صحيح.

وأيضا فلا يلزم إذا كثر استعمالُ الشاذِّ في بابٍ أن يُقَاسَ عليه في بابٍ آخر. والدليل على ذلك أن «خَيْرًا، وَشَرًّا» كثر استعمالُهُما في التفضيل دون همزة، فتقول: زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو، وَشَرٌّ مِنْ بَكْرٍ، ولا يقال: أَخَيْرٌ، ولا أَشَرُّ إلا

(١) هو رؤية بن العجاج، ملحقات ديوانه ١٧٦، وابن يعيش ٩٣/٦، ١٤٧/٧، والإنصاف ١٤٩، وشرح الرضى على الكافية ٤٥٠/٣، والخزانة ٢٣٠/٨.

والدرع: القميص. والفضفاض: الواسع. والإيماض: لمعان البرق، شبه به ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام. ومعنى (تقطع الحديد بالإيماض) أنها إذا ابتسمت، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى جمالها وحسن ثغرها. وينو أباض: قوم. وأخت بنى أباض مشهورة بالبياض.

(٢) الموطأ - كتاب جهنم (باب ما جاء في صفة جهنم) ٩٩٤/٢.

قليلاً. ثم إنهم لم يقيسوا ذلك في (باب التعجب) بل جعلوا ما جاء من ذلك شاذاً محفوظاً غير مقيسٍ حين قالوا : ماخِرُ اللَّبَنِ، وماشِرُهُ؟ وإنما القياس : ماأخِرُهُ وماأشِرُهُ؟ فلو كان البابان متوازنين من كل وجه لم يقولوا هذا، وإنما يتوازنان فيما كان على القياس.

وفي الشرط الثامن خلافٌ وتفصيل، فالمبنى للمفعول من الأفعال إما أن يقع فيه لبس إذا بُنى منه للتعجب، فَيَلْتَبَسُ بفعل الفاعل أولاً.

فإن التَّبَسَ بفعل الفاعل لم يُبَيِّنْ منه، فلاتقول في (ضرب زيد) : ماأضربَ زيداً، ولا في (رُحِمَ) : ماأرُحِمُهُ، ولا في (عُرِفَ) : ماأعرِفُهُ، ولا ما أشبه ذلك. وإن لم يَلْتَبَسْ فالجمهور أيضاً على المنع، ومنهم الناظم. ومنهم مَنْ ذهب إلى الجواز.

وأشار في «التسهيل» إلى أن ذلك جائز على قِلَّة^(١)؛ لأنه جاء من ذلك شيءٌ صالح نحو : ماأعَنَاهُ بِحَاجَتِكَ، وفي كلام سيبويه : وَهُمُ بَيَّانُهُ أَعْنَى، وما أَسَرَّنَى بِهِ^(٢).

وحكى الفارسي في «التذكرة» عن المازني : ماأزهاهُ ، من : زُهِِيَ . وحكى غيره : ماأشهرَهُ، وقالوا : «هو أزهى مِنْ دِيكَ^(٣)» و«أشغلُ من ذَاتِ النَّحْيَيْنِ^(٤)» و«أشهرُ من غَيْرِهِ^(٥)» وأَعْذَرُ، وأَعْنَى، وأَعْرَفُ، وَأُنْكَرُ، وَأَخَوْفُ، وَأَرْجَى.

(١) انظر : التسهيل ١٣١.

(٢) الكتاب.

(٣) الدرة الفاخرة ١/٢١٣.

(٤) نفسه ١/٢٦٠، ٢/٤٠٥.

(٥) قالوا : أَشْهَرُ مِنَ الْبَرِّ، وأشهر من الشَّمْسِ، وأشهر من الصَّبْحِ، وأشهر من رَاكِبِ الْأَبْلَقِ، وأشهر من رَايَةِ الْبَيْطَارِ (انظر : فهارس الدرة الفاخرة).

وجميع ذلك من فعل المفعول، ولأنّ فيه، لكنه لم يكثر، فأجازه في «التسهيل» على قلة، ومنعه هنا.

والمنع أرجح، لأن ما ذكر لم يبلغ عنده مبلغ أن يقاس عليه، فهو داخل تحت قوله : «وبالدور احكم لغير / ما ذكر».

٥٢٩

وهذا إما بناءً على التعليل بالعلة الثانية المتقدمة، أو على التعليل بالعلة الأولى، وأجرى ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس، ليجرى الباب كله مجرى واحداً، وهو نظير ما تقدم في إبراز الضمير إذا جرى اسم الفاعل على غير من هوله، وهو باب واسع تعتبره العرب كثيراً. وقد تقدم هناك له نظائر .

والمسألة الثانية أن هذه الشروط إذا اجتمعت فكلام الناظم يقتضى جواز التعجب بإطلاق، وهو صحيح في الجملة، غير أنه قال في «التسهيل» : وقد يغنى في التعجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط، كما يغنى في غيره^(١).

فهذا نص في أن ما استوفى الشروط لا يقتضى الجواز بإطلاق، وعدّ من ذلك في «الشرح»^(٢) : شكر، و (قعد، وجلس) ضدّ (قام) وقال، من القائلة، وكذلك (قام) من النوم، عدّها ابن عصفور مع ما تقدم^(٣)، فعندهما أنه لا يقال : ما أنوم زيداً، ولا ما أقعدّه، وكذلك سائرهما، مع أنها مستوفية للشروط.

(١) التسهيل : ١٣٢ .

(٢) شرح التسهيل (ورقة : ١٤٦ - ١) .

(٣) شرح جمل الزجاجي له : ٥٨١/١ .

ووجه ذلك أن العرب استغنت عن البناء منها بالبناء من غيرها، كما قال سيبويه في (قال) من القائلة، قال: «ولا يقولون في (قال، يَقِيلُ) : مَا أَقِيلُهُ، اسْتَغْنَوْا بـ (مَا أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ) وَمَا أَنْوَمَهُ فِي سَاعَةِ كَذَا، كَمَا قَالُوا تَرَكْتُ، وَلَمْ يَقُولُوا وَدَعْتُ» انتهى^(١).

والقاعدة أن العرب إذا فهم منها الاستغناء لم يَجُزْ أن يُنْطَقَ بما استغنت عنه، بل يُرْجَع إلى ما استغنت به. فهذه الألفاظ قد كَسَرَتْ عليه قاعدته وأصله. ولكن يُجَاب عن هذا بأن هذه الألفاظ قليلة جداً، لا يَقْدَحُ مثلها في مثل هذا الأصل المطرّد، وإلا فلو اعتُبر مثل هذا في كَسَرِ القواعد لاعتُبرت الشذوذات المتقدمة والآتية كلها، فلم يَنْتَظَمِ قياس، ولا تَمْهَدُ أصل. وأيضاً فإذا تُبِعَتْ هذه الألفاظ وَجِدَتْ لانتَهَضَ في الدلالة على الاستغناء، بل منها ما التَّعَجُّبُ منه جائزٌ لوجود تلك الشروط، ومنها ما هو ممنوعٌ لفقْد شرط، لا للاستغناء.

فأماً (القيام، والقعود، والجلوس) فمن قَبِيلِ ما لا يَقْبَلُ الفَضْلَةَ، إذ ليس ثَمَّ قيامٌ راجعٌ على قيام، ولا قعودٌ أبلغٌ من قعود، وكذلك الآخر ماعداً (النوم). وإنما يَرَجُّحُها كثرةُ التُّرْدَادِ والتُّكَرَّارِ، وإن ذاك يُتَّعَجَّبُ منها بـ (أقلُّ وأكثر).

وإن جاء على غير ذلك فعلى معنى الكثرة، كما قالوا في المبالغة : ضُجْعَةٌ وَقُعْدَةٌ وعلى هذا الترتيب يَجْرَى القولُ في (السُّكْرُ، والغَضَبُ) فقد حُكِيَ الخلاف في التعجبُ منهما، فالأظهرُ جواز ذلك فيهما لقبُولهما الزيادة والنقصان، من جهة تصوّر معنَاهما، وهو ظاهر.

(١) الكتاب ٩٩/٤.

وأما الاستغناء فلم يثبت عن موثوق به. وسيبويه لم يذكرهما في الاستغناء وإنما ذكر : (قَالَ) من القائلة^(١).

وقد جعل ابن الطراوة^(٢) المانع فيه معنوياً؛ إذ لا يتصور فيه المفاضلة، لأن معناه : دَخَلَ في القائلة، وإنما أطلق / سيبويه عليه لفظ ٥٣٠ الاستغناء لما تقدم ذكره^(٣).

وأما (النوم) فقد استعملوا منه : «هو أَنُومٌ مِّنْ فَهْدٍ^(٤)» و«أَنُومٌ مِّنْ غَزَالٍ^(٥)» وقالوا في المبالغة : نُوُومٌ، ونُؤْمَةٌ، وجاء في لفظ سيبويه استعمال : ماأَنُومَه^(٦)، على أنه كالمُغْنَى عن : ماأَقِيلَه.

فقد ظهر أن هذه الألفاظ المستثناة ليست بمستثناة كما توهم من استثناها. والله أعلم.

وقول الناظم : «مِنْ ذِي ثَلَاثٍ» بتائيث «الْثَلَاثِ» والمراد الحروف، اعتباراً بأن الحروف تُذَكَّرُ وتُنْثَّث. وقد تقدم التنبيه على ذلك، وفي كلامه منه كثير.

ولمَّا كان ماعِدم من الأفعال شرطاً، أو كان ليس بفِعْلٍ، غير مذكور الحكم في التعجب إذا تعلّق به ذلك، أخذ في ذِكْر حُكْمه فقال :

(١) المصدر السابق ٩٩/٤.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) انظر:

(٤) الدرة الفاخرة ٤٠٠/٢.

(٥) نفسه ٤٠١/٢.

(٦) الكتاب ٩٩/٤، وفيه «ماأَنُومَه في ساعة كذا».

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبِهُهُمَا
يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدَمًا
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ
وَيَعْدُ أَفْعَلُ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبُ

يريد أن ما عَدِمَ من المتعجب منه شرطاً من تلك الشروط، أو أكثر من شرط واحد، ولم يَسْتَوْفِ جميعها فلا يجوز أن يُتَعَجَّبَ منه بالصَوِّغِ من لفظه فإذا أُريدَ التعجبُ منه فَيَتَوَصَّلُ إلى ذلك بصَوِّغِ (أَفْعَلْ، وَأَفْعِلْ) من (الشدة) أعنى من فعله الثلاثي المقدَّر الاستعمال، وما ضَارَعَ ذلك وأشبهه، فتقول : ما أَشَدُّ كذا، وَأَشَدُّ بِكذا.

والذى يُشَبِّههما في المعنى (أَكْثَرَ وَأَكْثَرُ، وَأَقْلَّ وَأَقْلَلْ، وَأَضْعَفَ وَأَضْعَفُ، وَأَعْظَمَ وَأَعْظَمُ، وَأَصْغَرَ وَأَصْغَرُ، وَأَحْسَنَ وَأَحْسَنُ، وَأَقْبَحَ وَأَقْبَحُ) وما أشبه ذلك. وإذا بَنِيَتِ الْفِعْلَ من ذلك أُتِيَتْ بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الذى أُرِدَتِ التَّعَجُّبُ منه، إن كان له مصدرٌ، أو ما يقوم مقامه، وذلك «ما» المصدرية مع فعلها، أو الاسم إن لم يكن له مصدر، فَيَنْتَصِبُ بَعْدَ (أَفْعَلْ) وَيَنْجَرُّ بِالْبَاءِ بَعْدَ (أَفْعِلْ) على حَدِّ ما كان المتعجب منه، وذلك قوله : «وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ» إلخ.

ولم يَنْصُ على أن انتصاب المصدر بَعْدَ (أَفْعَلْ) لأنه معلوم. وقد نَبَّهَ عليه أيضا بتعيين الجر بَعْدَ (أَفْعِلْ) فلم يبق للنصب إلا (أَفْعَلْ).

فإذا عُدِمَ الشَّرْطُ الأول، وهو وجود الْفِعْلِ، أُتِيَتْ بِالْأَسْمِ بَعْدَ (أَفْعَلْ، وَأَفْعِلْ) عَوْضَ الْمَصْدَرِ، فقلت : ما أَكْثَرُ إِبِلَ زَيْدٍ، وما أَحْسَنُ إِبِلَ زَيْدٍ، وما أَجُودُ إِبِلَهُ، وما أشبه ذلك.

وإذا عُدِمَ الشَّرْطُ الثاني، وهو كون الفعل ثلاثياً، قلت : ما أَشَدُّ اسْتِكْبَارَهُ،

وَأَشْدَدُ بِاسْتِكْبَارِهِ، وَمَا أَكْثَرُ إِكْرَامِهِ، وَمَا أَحْسَنَ انْطِلَاقَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
وَإِذَا عُدِمَ الشَّرْطُ الثَّالِثُ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُتَصَرِّفًا، قُلْتُ فِي نَحْوِ (يَذَرُ،
وَيَدَعُ) : مَا أَشَدَّ تَرْكُهُ، وَمَا أَحْسَنَ تَرْكُهُ، فَاتَّيْتُ بِمَصْدَرِ الْمُسْتَعْنَى بِهِ، لِأَنَّ
مَصْدَرَ الْمُسْتَعْنَى عَنْهُ قَدْ أَهْمَلَ.

وَأَمَّا نَحْوِ (عَسَى) فَلَيْسَ لَهُ مَصْدَرٌ وَلَا اسْمٌ، فَلَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ رَأْسًا،
لَأَنَّهُ قَدْ قَالَ : «وَمَصْدَرُ الْعَايِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ» فَجَعَلَ الْمَصْدَرَ هُوَ الَّذِي يَقُومُ
مَقَامَ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَصْدَرٌ لَمْ يَصِحَّ هَذَا الْعَمَلُ فِيهِ. وَإِلَى
هَذَا الْمَعْنَى يَرْجِعُ نَحْوِ (يَذَرُ، وَيَدَعُ) إِذْ لَيْسَ لَهُ مَصْدَرٌ يُؤْتَى بِهِ، لَكِنْ لَمَّا / ٥٣١
أَنَابَتِ الْعَرَبُ عَنْهُ مَصْدَرَ غَيْرِهِ صَارَ كَأَنَّهُ مَصْدَرُهُ مُجَازًا، فَاتَّيْتُ بِهِ عَلَى
حُكْمِ بَابِ الْإِسْتِغْنَاءِ، مِنْ أَنَّ الْمُسْتَعْنَى بِهِ يَقُومُ مَقَامَ الْمُسْتَعْنَى عَنْهُ .

وَإِذَا عُدِمَ الشَّرْطُ الرَّابِعُ، وَهُوَ كَوْنُهُ قَابِلًا لِلْفَضْلِ قُلْتُ : مَا أَشَدُّ
سَوَادَهُ، وَمَا أَقْبَحَ عَرَجَهُ، وَأَشْدَدُ بَيَاضِهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَإِذَا عُدِمَ الشَّرْطُ الْخَامِسُ، وَهُوَ كَوْنُهُ تَامًّا، قُلْتُ : مَا أَطْوَلَ كَوْنَ زَيْدٍ
قَائِمًا، وَمَا أَكْثَرَ كَوْنَهُ نَائِمًا، وَأَكْثَرَ بَكْوْنِهِ ضَاحِكًا، وَشَبَهَ ذَلِكَ.

وَإِذَا عُدِمَ الشَّرْطُ السَّادِسُ، وَهُوَ كَوْنُهُ غَيْرَ مَنْفِيٍّ، فَلَا يُؤْتَى بِالْمَصْدَرِ
فَقَطْ، لَأَنَّهُ مُخْلٍ بِالْكَلَامِ لِسُقُوطِ حَرْفِ النِّفْيِ، إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : مَا أَشَدُّ
قِيَامَ زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ : مَا قَامَ زَيْدٌ، فَهَذَا مِنَ الْمُشْكِالِ فِي الْمَوْضِعِ.

وَإِذَا عُدِمَ الشَّرْطُ السَّابِعُ، وَهُوَ كَوْنُهُ لَيْسَ لَهُ وَصْفٌ عَلَى (أَفْعَلَ
فَعْلَاءً) قُلْتُ : مَا أَكْثَرَ حُمَقَهُ، وَمَا أَشَدُّ عَوْرَهُ، وَمَا أَشَدُّ حُمْرَتَهُ أَوْ احْمِرَارَهُ،
وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَإِذَا عُدِمَ الشَّرْطُ الثَّامِنُ، وَهُوَ كَوْنُهُ غَيْرَ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، فَهَذَا لَا يَتَأْتِي

فيه الإتيان بالمصدر أيضاً، لأن اللبس حاصل به، لأنك إذا قلت : ما أَشَدَّ ضَرْبَ عمروٍ وما أَضْرَبَ عَمْرُاً - كانا سواء في عدم بيان أن المتعجب منه المفعول، وأن المراد : ضَرْبَ عمروٍ جداً، فلا بد أن يُلْقَى فيه المحذور المذكور في تقرير الشروط، لكن له مَخْرَجٌ ههنا بأن يُؤْتَى بـ «ما» المصدرية بعدها الفعل مبنياً للمفعول، فتقول : ما أَكْثَرَ ما ضَرْبَ عمروٍ.

وكذلك تقول في فَقْدَ الشرط السادس : قد يُمكن أن يُؤْتَى بـ «ما» المصدرية^(١) داخلة على الفعل منفياً، فتقول : ما أَكْثَرَ ما لَمْ يَقُمْ زيدٌ، ونحو ذلك. ووجه الانصراف إلى البناء من (الشدة) ونحوها في هذه الأشياء أن (ما أَشَدَّهُ، وأَشَدُّ به) مما يصح التعجب منه في كل نوع، وفي كل وصف، إذ كانت، في لفظها، من فعل قابل أن يُبنى منه فعل التعجب، وفي معناها، قابلة للفضل، لأن (الشدة والخفة، والقلة، والكثرة) مختلفة بالنسب والإضافات، بخلاف غيرها.

وأيضاً فهي تؤدي من المعاني بالنسبة إلى جميع المعاني، مثل ما كانت الأفعال تؤديه. ولذلك كان ما يجوز التعجب منه من الأفعال المستوفية للشروط يجوز أيضاً أن يُتَّعَبَّ منها بـ (أشدُّ) ونحوه، لأن التعجب إنما هو بلوغ النهاية في معنى لم يبلغ إليه غير المتعجب منه، وهو الذي يُعطيه (أشدُّ) ونحوه. ومن ثمَّ يجوز لك أن تفسر به معنى التعجب فتقول : معنى (ما أَحْسَنَهُ) : ما أَشَدَّ حُسْنُهُ، أو كَثُرَ، و (ما أَكْرَمَهُ) أى كَثُرَ كَرَمُهُ، وهذا ظاهر. و (ما أَشَدَّهُ، وأَشَدُّ به) لم يُستعمل منه الفعل الثلاثي إلا نادراً، حكى

(١) من هنا إلى قوله : «حتى يتأدى معنى الفعل على ما هو عليه» ساقط من (س).

أبو زيد في كتاب «المصادر»^(١) : شَدُّتُ، وهو قليل الاستعمال، لكنه قد يكون التعجب معتداً به وإن قلَّ. ويعضده قولهم : شَدِيدٌ.

وفي هذا الفصل على الناظم دَرَكٌ^(٢) من خمسة أوجه :

أحدها أنه ألزم في انعدام بعض تلك الشروط أن يُؤْتَى بالمصدر عوضاً من المتعجب منه، وهذا إنما يَتَأْتَى له فيما له / مصدر، ويكون ذلك ٥٣٢ المصدر مستعملاً، ويكون الإتيان به غير مُوقِعٍ فيما فُرِّ منه من اللَّبْسِ.

فأما ما ليس له مصدر ك (نِعْم، وَيُسْ، وعسى، وليس) أو كان له مصدر أُتِيَ به في القياس إلا أنه غير مستعمل ك (يَذَر، وَيَدَع) أو كان له مصدر مستعمل لكنه إذا أُتِيَ به أوقع اللَّبْسَ بمصدر المنفى ومصدر فعل المفعول - فلا يَتَأْتَى الإتيان به عوضاً من المتعجب منه بوجه، بل يُترك التعجب منه رأساً، كما في (نِعْم، وَيُسْ) أو يُؤْتَى بمصدر ما استغنى به، كالترُّك في (يَذَر، وَيَدَع) أو يُؤْتَى بـ (ما) المصدرية حتى يَتَأَدَّى معنى الفعل على ما هو عليه. وهذا كله بَمَعَزَلٍ عن كلامه.

والثاني أنه قد يُعَدَم بعضُ الشروط فَيُؤْتَى بـ (أَشَدُّ) ونحوه، ولأَيُّوتَى بعده بمصدرٍ بحال، وَيُتَعَجَّب منه قياساً، وذلك نحو : ما أَكْثَرَ إِبْله، وما أَكْثَرَ ماله، وما أَشَدَّ عَبْدَه، وأَحْسِنُ بوجهه، وهو باب واسع، إذ كان كل ذلك قد عَدِمَ شرطاً من شروط البناء للتعجب، وهو وجود الفعل المبني منه في الكلام مستعملاً.

وهذه المثل كلها أجناس وأعيان لامصادر لها. [ولا أفعال.

(١) ذكره السيوطي في «بغية الوعاة» ٨/٥٨٣.

(٢) الدَّرَك - بفتح الراء وإسكانها - التَّبِعَة.

والثالث أن أسماء المصادر قد تقوم هنا مقام المصادر^(١) [فلا تتعين المصادر أنفسها في هذا العمل، بل مثل : ماأشدَّ كلامَ زيدٍ، وماأكثرَ عطاءه، وما أبلغَ سلامه، وما أشبه ذلك. فإذا لم تتعين المصادر فقوله : «ومصدرُ العَديمِ بعدُ يَنْتَصِبُ» إلى آخره ليس بلازم. وقد أتى بما يقتضى اللزوم، ففيه ما ترى.

والرابع أن قوله : «وأشددواْ أشدَّ أو شَبَّهُهُمَا: يَخْلُفُ كذا» يقتضى أن هذه الألفاظ تخلف في البناء للتعجب مالم يَنَأَتْ منه البناء له في أداء معناه، حتى يكون قولك مثلاً : (ماأشدَّ حمرةَ زيدٍ) على معنى : ماأحمرَ زيداً ، لوقيل. هذا معنى كونه يَخْلُفه، إذ لا يَخْلُفُ الشَّيْءُ غَيْرَه إلا فيما كان لذلك الغير من أمرٍ لفظيٍّ أو معنوي، ولا يقال في الأمرين المختلفين بإطلاق : إن هذا يَخْلُفُ هذا، وإن كان كذلك كان قوله : «يَخْلُفُ كذا» غيرَ صحيح. ألا ترى أنهم يقولون : إن المانع من التعجب من الألوان كونها لاحقاً بالخلق الثابتة، كاليدِ والرُّجل. وقد مرَّ تعليلُ ذلك بأن الألوان لا تقبل الفضل ، فإذاً معنى (ماأحمره) غيرُ معنى (ماأشدَّ حمرةً) إذ لو كان هو معناه لاقتضى في القياس أن يتعجب منه.

وكذلك الخلق والأنواء، وهو أبينُ فيها إذ وُجِدَ لها الفعل الثلاثي، ومع ذلك فإنهم لم يبنوا منها للتعجب اعتباراً بأنها لا تقبل الفضل. وهكذا كلُّ فعلٍ لا يقبل الفضل لا يَخْلُفه (أشدُّ) ونحوه في معناه، إذ لو خَلَفَه في معناه لم يُتَعَجَّب منه، فهذا أيضاً من كلامه لا يصح.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من حاشية الأصل، وهو موافق لما في نسخه (س) وهو الصواب.

والخامس أن الفعل الثلاثي في هذه الأشياء المتعجب منها إذا كان كثير الاستعمال في كلام العرب فظاهراً أن بناء (أَفْعَلَ وَأَفْعِلْ) منه هو القياس المستقيم، وإذا كان معدوماً البتة فلا بد من الانتقال إلى (أَشَدُّ) ونحوه.

وأما إذا كان نادراً في الاستعمال فمقتضى إطلاقه فيما تقدم أنه لا يفتقر فيه إلى (أَشَدُّ) ونحوه إذا / وجدت الشروط الأخر، لأنه قال قبل : ٥٣٣ «وَصُفُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ» فأطلق، فدخل له ما كان كثيراً في الاستعمال، وما ندر فيه. وإذا كان كذلك لم يفتقر فيه إلى (أَشَدُّ) ونحوه مما يخلفه، إذ لم يعدم على هذا التنزيل شرطاً.

وفي هذا نظر، وذلك أن نُدور الاستعمال حاكماً بأن هذا الفعل لا يقع على الألسنة إلا نادراً، بحيث لا يعتبره العربيُّ في بناء فعل التعجب منه، وإن اتفق كثرة استعماله عند بعض العرب لم يتفق عند الباقيين، وبذلك يُعد نادراً؛ إذ لو تداولت العرب استعماله لَسُمِعَ كثيراً، ولو سُمِعَ كثيراً لم يكن نادراً عندهم، أعنى عند الناقِلين عن العرب، فَعَدُّهُمْ إياه نادراً دليلٌ على أنهم فهموا ذلك من العرب، وعند ذلك لا يصح الحكم بعدم الافتقار في هذا الموضع إلى (أَشَدُّ) ونحوه، بل نقول : لا بد منه كما لا بد منه في غيره، لأن العرب لم تعهد هذا النادر أن تلتفت إليه فتبني منه، فإذا وجد فعلٌ تعجب لم يكن فعله المبنى هو منه كثيراً الاستعمال فهو شاذ لا يقاس عليه، إلا إن ثبت استعماله لبعض العرب، فحينئذ يُقاس بالنسبة إليهم، لا بالنسبة إلى من لا يستعمله.

ولذلك عدَّ المتقدمون من شاذ التعجب قولهم : (ما أَفْقَرُهُ) لأنه عندهم

من (افْتَقَرَ) وإن كان قد سُمِعَ (فَقُرَ، وَفَقِرَ) بمعنى : افْتَقَرَ، و (ما أَرْفَعَهُ) وإن كان قد جاء (رَفَعَ) و (ما أَعْنَاهُ) وإن سُمِعَ (غَنَى) بمعنى اسْتَغْنَى، و (ما أُنْقَاهُ) وقد سُمِعَ (تَقَى) بمعنى خَافَ، حكاها ابنُ القُوطِيَّة^(١) لغةً في (انْقَى) ، و (ما أَقَوْمَهُ) من (استَقَامَ) وقد قالوا : قَامَ، بمعنى : استقام، و (ما أَمَكَّنَهُ) وقد سُمِعَ (مَكَّنَ عند الملك) ، و (ما أَمْلأَهُ) وقد سُمِعَ (مَلَأَ) بمعنى : امْتَلَأَ.

وقالوا : أَيْلَ الرجلُ، كَثُرَتْ إِيْلُهُ كما تقدَّم^(٢)، وجعلوا (ما أَيْلَ زيداً) شاذاً. وكذلك في البناء من فَعَلَ المفعول جَعَلُوا منه قولهم : (ما أَمَقَّتَهُ) وقد قالوا : مَقَّتَ، إلى أشياء من هذا القَبِيلِ يُعَدُّ التعجبُ فيها شاذاً مع وجود الثلاثي، ما ذاك إلاَّ لأنهم لم يَعْتَبِرُوا ذلك المسموع، لشُذُوذِهِ ونُدُورِهِ، فإِطلاقُ الناظم في هذا الموضع لا يستقيم في مَدَارِجِ القياس.

والجواب عن الأول أن خِلَافَةَ (أَشَدَّ) أو (أَشَدِّدُ) ونَصَبَ المصدر أو جَرَّهُ بالباء إنما يُرِيدُ به حيث يُتَصَوَّرُ وضع هذا للمجموع، وذلك لا يُتَصَوَّرُ إلا في فِعْلٍ متصَرِّفٍ، فاشتراط التصرُّف في الفعل أولاً قَضَى بأن غير المتصَرِّف لا يكون له مصدر، لأن معنى التصرُّف أن يكون له ماضٍ ومضارع وأمر وصِفَةٌ وغير ذلك، ومن جُمِلَتْها المصدر، وهو الأصل، فما لا مصدر له لا يَتَأَتَّى فيه ذلك الموضع ولا ذلك العمل فَيُرْفَضُ.

وأما ما اسْتَغْنَى عنه بغيره من الأفعال فذلك الغَيْرُ يقوم مصدره مقامَ

(١) ينظر كتاب الأفعال ٢٨٤. وابن القوطية هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز القرطبي النحوي، المعروف بابن القوطية. كان إماماً في اللغة والعربية حافظاً لهما، مقدماً فيهما على أهل عصره، لا يشق غباره، ولا يلحق شؤه. وكان حافظاً لأخبار الأندلس. صنف : تصانيف الأفعال، والمقصود والممدود، وتاريخ الأندلس وغيرها (ت ٣٦٧هـ). بغية الوعاة ١٩٨/١.

(٢) انظر : الصحاح (أيل)

مصدر هذا المرفوض، فكأنه موجود، فـ (التَّرْك) قائم مقام (الْوَدَع) كما / ٥٣٤
كان (تَرَكَ) قائماً مقام (وَدَعَ).

وأما ما له مصدرٌ يُوقِعُ الإتيانُ به في اللَّبْسِ فالإتيان في موضعه بـ
(ما) المصدرية بمنزلة الإتيان بالمصدر نفسه، إذ هما في المعنى
كالترادفين^(١)، ولذلك يصرِّحُ سيبويه في الحرف المصدرى أنه اسمٌ
اعتباراً بتأويله مع ما بعده بالاسم^(٢).

وإذا أتى بـ (ما) والفعلُ بعدهما مبنى للمفعول لم يَبْقَ لبسٌ، كما أنه
إذا أتى بعدها بالفعل المنفي لم يَبْقَ لبسٌ، ولكن لفظ الناظم لا يعطى هذا
الحكم بخصوصه، ولا يفهم منه، فالاعتراض متمكِّن هنا، لاسيما بالفعل
المنفى، فإن في جواز نحو (ما أَكْثَرَ ما لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ) نظراً.

ولا أعلم الآن في المسألة نقلاً أَقْتَفَى أثره، ولكن لا يعد في القياس
أن تدخل (ما) على الفعل المنفي كما تدخل المصدرية الظرفية عليه، نحو
ما جاء في الحديث : «لا يزال الرجلُ في فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ ما لَمْ يَسْفِكْ دَمًا
حَرَامًا»^(٣) أو كما قال عليه السلام.

والجواب عن الثاني أن التعجب بـ (أَشَدُّ) ونحوه يأتى في مَعْهُودِ
الاصطلاح على وجهين، أحدهما أن يُقْصَدَ إليه أولاً في التعجب، فهذا
يَجْرى مجرى سائر أفعال التعجب، كأَحْسَنَ وَأَفْضَلَ وَأَكْرَمَ. فقولك :
(ما أَكْثَرَ ما لَمْ، وما أَشَدُّ وَلَدَهُ) كقولك : ما أَحْسَنَهُ، وما أَفْضَلَ أَبَاهُ،

(١) التَّرَادُفُ : أن تكون الكلمتان أو الكلمات بمعنى واحد.

(٢) انظر الكتاب ١١٩/٣، وما بعدها.

(٣) البخاري - نيات : ٨، ومسند أحمد : ٩٤/٢.

وما أَكْرَمَ وَلَدَهُ. وهذا لا اعتراضَ به لأنه غيرُ واقع خَلْفاً من غيره، لِيُتَوَصَّلَ به إلى التعجب مما لا يَتَأَتَّى البناء منه.

والثاني أن يكون التعجبُ بـ(أشدُّ) ونحوه توصلاً واستِخْلَافاً، حيث لا يَتَأَتَّى بناءُ التعجب من الفعل المذكور، وهذا لا يُؤْتَى فيه إلا بالمصدر كما قال. والكلام هنا في هذا الثاني لافي الأول، وجميع ما اعتَرَضَ به من الأمثلة من القَبِيل الأول لا من الثاني، فلا إشكال.

وعن الثالث أن المصدر المراد هنا هو الموصول، وقد تقدَّم في بابه أن اسم المصدر يَجْرى مَجْراه، لما فيه من معناه، فليكنَ هنا كذلك بمقتضى ذلك الحكم المتقدم.

ويقال أيضاً : إن أسماء المصادر في الاستعمال، بالنسبة إلى المصادر، قليلة، فاعتبر الأصل الكثير، وترك ما عداه مسكوتاً عنه حتى يلحقه به مَنْ أراد إلحاقه بالقياس.

وعن الرابع أن (ما أَشَدُّ) و (أَشَدُّ) إنما يَخْلُفان ما كان بمعناها، مما تعذرُ بناء (أَفْعَل) منه، فإن التعجب لا يمكن إذا كان الفعل غيرَ قابلٍ للفضْل، فلا يقال : مَأْمُوتَ زَيْداً، إذ الموت لا يزيد ولا ينقص، لكن يَبْقَى أن يقال : هل يقال : ما أَمُوتَ زَيْداً^(١)، على معنى : ما أَشَدَّ مَوْتُهُ، أو ما أَسْهَلَ، أو نحو ذلك. أو ما أَمُوتَ أَهْلَ بِلْدَةٍ كَذَا، بمعنى : ما أَكْثَرَ مَوْتَهُمْ، إذا نَزَلَ بهم الموتُ الكثير.

فيقال : مثْلُ هذا لا يقال حتى يُسمع، ولم نَسْمَعْ العربَ قالت : ما أَمُوتَ كَذَا، بمعنى : ما أَشَدَّ أو ما أَكْثَرَ، أو نحوهما، كما قالوا في النوم : «هو أَنُومٌ من

(١) في (ت) «ما أَمُوتَ بِلْدَةً كَذَا».

فَهْدٍ^(١)» و«أَنُومَ من عِبُودٍ^(٢)» و«نَوُومٌ» على اعتبار الكثرة أو الطول، أو كما قالوا : ما أَضْرَبُهُ، وما أَمْشَاهُ، على معنى الكثرة /، ولذلك جاء : ٥٣٥ ضَرَّابٌ وَمَشَّاءٌ.

فإذا ثبت استعمالهم لذلك جاز لنا التعجب على ذلك المعنى المستعمل، وإلا لم يَجْزُ، فصار إذا (ما أَمُوتَ كذا) - بمعنى : ما أَشَدُّ، أو أَكْثَرُ، أو نحوهما - مُهْمَلًا، لإهمال الفعل الذي يبنى منه، فإذا قَصِدَ قَصْدُهُ^(٣) أَتَى بما يدل على معناه، وهو (أَشَدُّ) أو نحوه، فـ (أَشَدُّ) ونحوه إذا إنما ناب عن فعلٍ بمعناه، فلذلك عبّر الناظم بعبارة «يَخْلُفُ».

ولم يقصد النحويون قطً بالإتيان بـ (أَشَدُّ) ونحوه أن يدلَّ على معنى ما لا يُتَعَجَّبُ منه، وهذا المعنى جارٍ في غير هذا الموضع من الشروط المذكورة، وهو مما نبّه على أصله بعض المتأخرين قال : المعتبر فيما يجوز التعجب منه وما لا يجوز إنما هو مدلول اللفظة، فأما أن يقال : ما أَفْعَلَ كذا، بمعنى : ما أَكْثَرَ فِعْلُهُ - فتحريف لا يسوغ، فليس مآجاز فيه (ما أَكْثَرَ كذا) يجوز فيه (ما أَفْعَلُهُ).

والدليل على ذلك أنهم لا يقولون : ما أَعْمَى زيداً؛ لأجل فساد معناه، فإنْ فَرَضْتَ أن يكون (العَمَى) في بلدٍ ما كثيراً شائعاً، أو غيره من

(١) الدرة الفاخرة ٢/٤٠٠، والعسكري ٢/٣١٨، والميداني ٢/٣٥٥ قال حمزة الأصبهاني : «لأن الفهد أنوم الخلق، وليس نومه كنوم الكلب، لأن الكلب نومه نعاس، والفهد نومه مصمت».

(٢) الدرة الفاخرة ٢/٤٠٢، والفاخر ١٣٥، والعسكري ٢/٣١٩، والميداني ٢/٣٥٥ وكان عبود عبداً حطاباً أسود، فقبر في محتطبه أسبوعاً لم ينم، ثم انصرف فبقي أسبوعاً نائماً، فضرب به المثل عن ثقل نومه، فقالوا : «قد نام نومة عبود».

(٣) يقال : قَصَدَ قَصْدَهُ، أى نحانحوه.

الخلق، كما يحكي الناس كثيراً من ذلك عن كثير من البلدان - لم يصح التعجب أيضاً، وإن كان معنى الكثرة شائعاً متصوراً. أو يكون الموت شائعاً في بلد ما^(١)، كما يكون في المواضع الوبئية - فلا يجوز أن يقال في ذلك : ما أموت أهل موضع كذا، وإن كان معنى الكثرة شائعاً.

فليس ما يعطيه معنى (ما أفعله) منحصراً فيما تعطيه الكثرة خاصة، بدليل ما قدمته. قال : وهذا موضع خفي ينبغي أن يتنبه له.

والجواب عن الخامس أن السماع إذا أثبتته ثقة لم يطرح بسبب أن ثقة آخر لم يثبت له عدم اطلاعه عليه، بل القاعدة المستمرة أن المثبت في أمثال هذه الأمور مقدم على النافي، لأنه النافي لم يقل : إنه غير موجود بإطلاق، وإنما قال : لم أحفظه، أولاً أعلمه، وعدم علمه لا يدل على عدمه، فمن هنا كان قول المثبت أولى.

ثم إن ما أثبتته بعضهم إنما أثبتته غير مقيد بنذور، فيحمل على إطلاقه حتى يدل دليل على النذور، أو أنه لغة لبعض لا يستعمله الباقون، فحينئذ يكون ما قال في السؤال.

ومثل ذلك لا يوجد في الاستقراء إلا نادراً، فلا يُعْبَأُ به، فلهذا أطلق الناظم القول في مجيء الفعل الثلاثي، بناءً على أن النذور فيما استعمل منها لا يثبت إلا نادراً. وعلى هذا الأصل اعتمد في «الشرح»^(٢) حيث زعم أن أكثر النحويين يجعلون من شواذ التعجب : ما أفقره، وما أشهاه، وما أحياه، وما أمقته، بناءً على أن الثلاثي منها لم يستعمل. قال : وليس الأمر كما زعموا، بل استعملت

(١) هذه الجملة معطوفة على قوله : «أن يكون العمى في بلد ما كثيراً شائعاً».

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٥ - ب).

العرب : مَقَّتْ، وفَقَّرَ، وشَهَى، وحَيَّى.

ثم قال : وممن خَفِيَ عليه استعمالُ (حَيَّى) بمعنى (استَحْيَا) أبو على الفارسي ، وممن خَفِيَ عليه استعمال (فَقَّرَ، ومَقَّتْ) سيبويه قال : ولا حُجَّةٌ في قول من خَفِيَ عليه مظهر لغيره، بل / الزيادة من الثقة مقبولة. ٥٣٦
وقد ذَكَر استعمالَ ما ذَكَر جماعةً من أئمة اللغة. يَعْنِي : كابن سيده، وابن القوطية وابن القطّاع وغيرهم^(١)، ونقلوها عن أئمة، فإذا ثبت هذا وجب المصير إليه وطَرَح ما عداه. وما ذهب إليه هنا قد ذهب غيره إلى ذلك^(٢).

ولكن ههنا قاعدةٌ هي من المتقدمين على بَال، ويُغفلها أكثر المتأخرين إلا من فهم مقاصد المتقدمين، وحَذَا حذوهم، وذلك أن إثبات السَّماع من حيث إنه سَمِع، أو نَفَى السَّماع من حيث لم يَبْلُغ النافي ذلك - سهْلٌ يسير، لأنه نَقْل وإخبار عن أمرٍ محسوس لا يُنكره عاقل.

وأما إثباته أو نَفْيهِ، من جهة ما يُقاس عليه أولاً يقاس، فليس بالسَّهْل ولا باليسير، فالذين اعتنوا بالقياس والنَّظَر فيما يُعَدُّ من صُلْب

(١) ابن سيده هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي الأندلسي أبو الحسن الضرير. كان حافظاً لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، متوفراً على علوم الحكمة. صنف : المحكم والمخصص في اللغة، وشرح إصلاح المنطق، وشرح الحماسة، وشرح كتاب الأخفش وغير ذلك (ت ٤٥٨هـ) بغية الوعاة ١٤٣/٢ .

وابن القطّاع هو علي بن جعفر بن محمد عبدالله السعدي، المعروف بابن القطّاع الصقلي. كان إماماً وقته بمصر في علم العربية وفنون الأدب، وصنف : الأفعال، وأبنية الأسماء، وحواشي الصحاح، وتاريخ صقلية، والدرة الخطيرة في شعراء الجزيرة (ت ٥١٥هـ) بغية الوعاة ١٥٣/٢ .
وتقدمت ترجمة ابن القوطية.

(٢) أي إليه.

كلام العرب وما لا يُعد لم يُثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام، وذلك كله مع مُزاولة العرب، ومُداخلة كلامها، وفهم مقاصدها، إلى ما ينضم إلى ذلك من القرائن ومقتضيات الأحوال، التي لا يقوم غيرها مقامها، فبعد هذا كله ساغ لهم أن يقولوا : هذا يُقاس، وهذا لا يُقاس. هذا يقوله من لا يقول كذا. وهذا مما استغنى عنه بغيره، إلى غير ذلك من الأحكام العامة التي لا يُفصى بها إلا من اطلع على ماخذ العرب، وعرف مال مقاصدها. وهذا أمر مقطوع به عند أرباب هذا الشأن. ومن فهم كلام الأئمة في تواليهم لم يخف عليه ما ذكر.

وإذا ثبت هذا فإنهم لم يدعوا في (ما أفقره) وأخواته أنه شاذ إلا بعد أن عرفوا بالاستقراء التام أن قائله لا يتكلم بـ (فقر) ونحوه، وإن تكلم به ففي شِعْر أو نادر كلام، وما لا يبنى عليه القياس، وإلا لكان نفياً لهم لذلك نفياً لما لا علم لهم بنفيه ولا إثباته، وهذا لا يصح أن يُنسب إلى عدلٍ منهم على حال، كما لا ينسب مثل ذلك إلى فقيه أو أصولي أو غيرهما.

ومن هنا قال بعض المحققين في مسألة من مسائل التعجب : إثبات أنهم تعجبوا من فعلٍ ما بأن يُسمع التعجب منه هيئ سهل، وأما نفى أنهم لا يتعجبون منه بأن لم يُسمع صعبٌ عسر شاق، إلا على إمام موثق به، قد فهم من قرائن ومجموع أحوال وظواهر تعمدهم لترك ذلك، وما عر ذلك وأقله. هذا ما قال، وهو واضح.

فمن كان مثلهم فواجب أن يُقبل قوله نفياً وإثباتاً، وهم قد قالوا : إن (ما أفقره) وأخواته شاذ، لعدم جريانه على الثلاثي، فلم يقولوا ذلك إلا بعد فهمه من العرب كذلك، فإذا سُمع بعد ذلك الثلاثي مثلاً فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث نخل المتقدم، فإن وجد الأمر مُستتباً مطرداً على خلاف

ماقال الأول لم يَسَعُه إلا مخالفتُه، وإن لم / يجده كذلك فَلْيَتَوَقَّفْ، فإن ٥٣٧
اجتمع على ماقال الأول أئمةٌ مثله فينبغي تقليدُهم، لأنهم عن السَّماع
يُخْبِرُونَ لَاعَن آرائهم، وإلَّا لم يَقْطَع في المسألة بنفي ولا إثبات إن حصل
له في الاستقراء شكٌ يَسْتَدُّ إلى سبب، وإن لم يكن له سببٌ في الشك
يَسْتَدُّ إليه فالأولى الوقوفُ مع ماقال الأول، لأنه إنما حَكَمَ عن بصيرة،
وهذا ليست له في المسألة بصيرةٌ يَسْتَدُّ إليها، والكلام هنا واسع، ومحلُّ
بَسْطه «الأصول» .

والحاصل أن ما استَدْرَكَ المتأخرون هنا غيرُ مُخْلَصٍ ^(١) . وابن مالك
منهم.

فإن قيل : فإذا نَقَلَ أَهْلُ اللُّغَةِ هنا الثلاثي وإن لم يقيّدوه بقِلَّةٍ
ولأنّ دور، ولا اختصاصٍ بقومٍ دون قوم - فذلك دليل على كثرة استعمالها،
وهكذا فَعَلُوا في أكثر ما تَقَدَّمَ، وإذا كان كذلك فهو دليل على صحة
الاستدراك.

فالجوابُ أن أكثر اللغويين إنما يَنْقُلُونَ السَّماعَ مطلقاً من غير تَتَبُّعٍ
لهذه الأمور، وإنما يتعرض لها من كان نحوياً في الغالب، ولا عَتَبَ عليهم،
فإنهم سالكون سبيل مَجَرَّدِ النُّقْلِ، ولا سيّما أهل النُّوادر منهم، والتفقه في
المنقول من صناعةٍ أخرى.

فَلْيُتَحَفَّظْ الواردُ على أمثال هذه المسائل، فالمتقدّم أعرف بماخذ هذا
الكلام من هؤلاء المتأخريين ، ولذلك نَرَى الحُذاق يعتنون بقواعد المتقدّمين ،
ويَتَحَامَوْنَ الاعتراضَ عليهم، بل يقلّدون نقلهم وقياسهم، ويحتجّون لهم
ما استطاعوا، مراعاةً لهذه القاعدة، فَيُظَنُّ الشَّادِي ^(٢) في النحو أن ذلك

(١) يقال : خَلَصَ فلان الشيءَ، إذا صَفَّاه ونَقَّاه مما يشوبه، وخَلَصَ الشيءَ : مَيَّزَه من غيره.

(٢) الشَّادِي من الأدب أو العلم : الذي حَصَلَ منه طَرَفًا، وهو من : شَدَا يَشْدُو، شَدْوًا.

من باب التعصب للمذهب، وليس كذلك فاعلم .

وقوله : «يَخْلُفُ» خبر للمبتدأ الذي هو «أشدُّدأو أشدُّ» باعتبار حكاية اللفظ والإخبار عنه، وأفرد الضمير لأنه عطف ب (أو) المقتضية لأحد الشيئين أو الأشياء.

و «بَعْضَ الشَّرْطِ» مفعول «عَدِمَ» و «ما» واقعة على الفعل المبني منه صيغة التعجب، وهي موصولة عائدها فاعل «عَدِمَ» والتقدير : ومصدرُ الفعل العادم بعض الشروط ينتصب بعده، وينجرُّ بالباء بعد «أفعل».

وبالنذورِ احْكَمْ لِغَيْرِ مَاذَكَرِ

ولا تَقْسُ عَلَى الذِّى مِنْهُ أُثِرُ

يعنى أن ماتقدم ذكره من الأحكام المشروطة وغير المشروطة هو القياس يطرِد فيما سُمع وما لم يُسمع، وأما غير ذلك فاحكم بندوره وقلته، وأثبتته في قسم المسموع الماثور الذى يُوقَف على محله ولا يُقاس عليه. فمما جاء من المبني من غير فعل قولهم في التفصيل : هو أَحْكَمْ الشَّائِئَيْنِ^(١)، وأبل الناسِ كُلَّهُم^(٢)، وما أفرسَهُ، وهو أفرسُ الناسِ^(٣).

/ ومن المبني من غير الثلاثي : ما أفرَرَهُ، وما أغْنَاهُ، وما أَحْوَجَهُ. ٥٣٨

(١) أي أكلهما بالحنك (اللسان - حنك) وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (١٠٠ / ٤) وقد تقدم في الباب نفسه.

(٢) جاء من ذلك قولهم : أبل من حنَّيفِ الحناتم، وأبل من مالك بن زيد مناة (انظر : فهارس النرة الفاخرة في الأمثال السائرة).

(٣) جاء من ذلك قولهم : أفرس من بسطام، وأفرس من سمَّ الفُرسان، وأفرس من صياد الفوارس، وأفرس من عامر، وأفرس من ملاعب الأسنة (انظر : فهارس النرة الفاخرة).

وهو أبيضٌ من كذا، قال^(١):

جَارِيَةٌ بَيَضَاءٌ فِي نِفَاضٍ

مَائِسَةٍ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ

* أبيضٌ من أختِ بني أباض *

ولم يقولوا : بِيَضٍ، وقالوا : (سَوْدٌ)^(٢) وقالوا : «أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ»^(٣) وقال
نُصَيْبٌ فِي (سَوْدٍ) أَنشده سيبويه^(٤):

سَوِدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحَنَّنْهُ

قَمِيصٌ مِنَ الْقَوِيهِ بِيَضٌ بَنَائِقُهُ

ومما بُنِيَ مِنَ الْعَدِيمِ التَّصَرُّفِ قَوْلُهُمْ : مَا أَعْسَاهُ، وَأَعْسِرَ بِهِ، بِمَعْنَى :
مَا أَحَقَّهُ، وَأَحَقَّقَ بِهِ.

ومما بُنِيَ مِنَ الْوَصْفِ الْمَصْنُوعِ عَلَى (أَفْعَلَ، فَعْلَاءً) قَوْلُهُمْ : مَا أَحْمَقَهُ، وَمَا
أُنْوَكَهُ، وَمَا أُرْعَنَهُ، وَمَا أَهْوَجَهُ، وَمَا أَلَدَّهُ، فِي أَشْيَاءٍ مِنْ هَذَا قَلِيلَةٍ.

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج، وسبق أن ساقه الشارح في الباب نفسه برواية أخرى هي :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ تَقُطَعُ الْحَيْثُ بِالْإِيمَاضِ

* أبيضٌ من أختِ بني أباض *

وبعد الأول في اللسان (نقض)

* تَنْهَضُ فِيهِ أَيْمًا انْتِهَاضًا *

وَالنَّفَاضُ - بكسر النون - إزار من أزر الصبيان. وما شاة : متبخررة في مشيتها .

(٢) ساقط من (ت).

(٣) القار : مادة سوداء صلبة، تسيلها السخونة، تتخلف من تقطير المواد القطرانية، وهي الزفت.

(٤) الكتاب ٥٧/٤، والخصائص ٢١٦/١، وابن يعيش ١٥٧/٧، ١٦٢، واللسان (سود، بنق)

وسودت : اسودَّ لوني. ولم أملك سوادِي : لم أجتلبه لأنه خِلَقَةٌ. والقوهي : ضرب من الثياب البيض
تنسب إلى قوهستان بفارس. والبنائق : جمع بنيقة، وبنائق القميص : العرا التي تدخل فيها
الأززار. ويريد بالقميص الذي تحت سواده قلبه وخلقه.

ومن ذلك جميع ما ذكر في الأسئلة على النظم فيما بُنى من (أفعل) ومن (فعل)^(١) ونحو ذلك، فقد سبق منه أمثلة كثيرة، وجميعها نادر في موضعه، يُحفظ حفظاً، ولا يُقاس عليه حسبما ارتضاه في هذا النظم.

فإن قيل : ظاهر قوله : «ولا تقس على الذي منه أثر» أنه حشواً فائدة فيه، إذ كان صدر هذين المزوجين يقضى بذلك، وهو قوله : «وبالنذور احكم لغير ما ذكر» فإنه إذا كان نادراً كان غير مقيس فلم يقد شيئا زائداً على ما تقدم، بل نقول : إن مجموع الشطرين حشو، لأن جميع ما تقدم ذكره قياس، فلو ترك التنبيه على ما عداه لفهم أنه غير مقيس بحكم مفهوم الشروط المذكورة، وذلك عين ما ذكر هنا، فهذان سؤالان، أحدهما : ما فائدة ذكر الشطرين؟ والثاني على تسليم أنه أفاد بالشرط الأول ما فائدة الثاني؟

فالجواب عن الأول أنك إذا تأملت ما تقدم في الشروط وجدت ما خرج منها على قسمين، منه ما قيل بأنه قياس، وذلك كما في البناء من (أفعل) ومن فعل المفعول، فإن النحويين قد اعتبروا السماع في ذلك، وكثر عندهم كثرة يُقاس عليها، وقد اعتبرها هو في «التسهيل»^(٢). ومنه ما ليس بقياس اتفاقاً، وذلك : ما أعساه، وأعس به، ونحو ذلك. فلو سكت عن التنبيه على الدور لتوهم الناظر فيه أنه إخلال، فأشعر هنا أن ترك ما ترك ليس بمغفول عنه، بل هو مغفول عمداً، غير معتبر في القياس قصداً.

وعن الثاني أن الشرط الأول أخبر عن حقيقة الأمر في ذلك المسموع المنبّه عليه، وأنه نادر قليل، لا كثير كما يزعمه من ادعى القياس في تلك المسائل،

(١) يعني ماسمع من التعجب من الفعل الذي على وزن (أفعل) ومن الفعل المبني للمجهول.

(٢) التسهيل : ١٣١.

وعادته أن يعبر بالقليل عما جاء في الكلام، ولم يختص بالشعر. وقد تقدّم التنبية على ذلك في مواضع. ويعبر أيضا بالندور عما جاء في الكلام وهو مُحتمل للقياس عليه وعدمه.

فلما كان الأمر كذلك حرّر ماعسى أن يفهم له منه إجراء القياس بقوله : «ولا تقس على الذي منه أثر» أى لاتظن أنه مما يقاس وإن كان قليلا، بل اعتقد أنه عندى في هذا الكتاب غير مقيس بإطلاق / وإن كان ٥٣٩ قد جعل في «التسهيل» بعضه قياسا^(١)، وهذا المعنى يحتاج إلى ذكره، فليس في الكلام حشو. وابن مالك مما يقصد قصد هذه التنبهات، فلا تهمل النظر في كلامه، والتأمل لناحيه، فإن تحت كلامه دقائق محتاجا إليها.

و «أثر» معناه : ذكر ونقل عن العرب، يقال : أثرت الحديث أثره، إذا ذكرته عن غيرك، ومنه يقال : حديث مأثور، أى ينقله الآخر عن الأول. ومنه في حديث عمر رضى الله تعالى عنه «فما حلفت به ذاكرا ولا أثرا^(٢)» أى : ولا مؤخرا عن غيرى، يعنى الحلف بأبيه. ثم قال :

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمَ

مَعْمُولُهُ وَوَصَلَهُ بِهِ الزَّمَا

يعنى أن الفعل في التعجب، وهو (أفعل، وأفعل) يلزم طريقة واحدة مع معموله، فيتقدم الفعل على معموله، ويتأخر معمول لزوما، ولا يتقدم معمول.

(١) المصدر السابق : ١٣١.

(٢) البخاري - الأيمان : ٤، ومسلم - الأيمان : ١، والترمذي - النور : ٨، والنسائي : الأيمان : ٥.

ويلزم أيضاً وصلّ المعلوم بفعله، فلا يفصل بينهما بفواصل سوى مايسْتَتْنِي. هذا عقْد ماقاله.

فأما التقديم والتأخير فتقول : ماأَحْسَنَ زَيْدًا قائمًا، وأَحْسَنَ بَزِيدَ رَاكِبًا، فلاتقول : ماأَحْسَنَ رَاكِبًا زَيْدًا، ولا أَحْسَنَ رَاكِبًا بَزِيدَ، ولا زَيْدًا ماأَحْسَنَ، ولا بَزِيدَ أَحْسَنَ، ولا ما زَيْدًا أَحْسَنَ.

وكذلك لاتقول في قولك : (ماأَنْفَعُ مُعْطِيكَ عند الحاجة) : ما أَنْفَعُ عند الحاجة مُعْطِيكَ، ولا في قولك : (ماأَكْرَمَ مُعْطِيكَ ثَوْبًا) : ماأَكْرَمَ ثَوْبًا مُعْطِيكَ.

فالحاصل أن الصورة التي ذَكَرَ أَوَّلَ الباب ملتزمة، لاتتخلف إلا في موضع واحد، وهو الفصل بين الفعل ومعموله بالظرف والمجرور على خلاف فيه كما سيذكره، وذلك أن العرب التزمت في فِعْلَيِ التعجُّبِ عدمَ التصرُّفِ، ولذلك لايدلُّن على زمان، كعَسَى وليس، ونِعَمَ وبِئْسَ، ولايأتى منهما مضارعٌ ولا أمر. وإذا لم يتصرفا في أنفسهما لم يتصرفا في معمولاتهما بتقديم ولاتأخير.

وأيضاً لما جَرِيَ الأمثال كما تقدّم صار التقديم والتأخير والفصلُ مُخْرِجاً لهما عما قَصَدَت بهما العرب، فلذلك قال سيبويه : ولايجوز أن تقدّم (عبد الله) وتؤخرُ (ما) يعنى في قولك : ماأَحْسَنَ عبدَ الله، ولا تُزيل شيئاً عن موضعه، ولاتقول فيه : ماأَحْسَنُ، ولاشيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا^(١).

فإذا كان هكذا فاللازم فيهما صيغةٌ واحدة.

وقد حكى المؤلف الإجماع على منع الفصل بغير الظرف والمجرور، قال في «الشرح»^(٢) : وكذا لاخلاف في منع إيلائهما مايتعلّق بهما من غير

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٤ - ب).

ظرف وجار ومجرور، نحو : ما أَحْسَنَ زَيْدًا مُقْبِلًا، وأَكْرَمَ به رجلاً،
قال : فلو قلت : ما أَحْسَنَ مُقْبِلًا زَيْدًا، وأَكْرَمَ رجلاً به - لم يَجُزْ بإجماع.
انتهى.

وفي هذا الإجماع نظر، فقد نُقِلَ عن الجَرْمِيِّ في كتابه «الْفَرُخُ»^(١)
أن الفصل بين «أَحْسَنَ» ومعموله بالظرف والحال والمصدر قبيحٌ، وهو على
قبحه جائز/ والمصدر أَقْبَحُها عنده، فالخلاف واقع كما ترى، ولكن ٥٤٠
الجمهور على ماقاله.

وقد مَنَعَ الناس (الإعمال)^(٢) في فِعْلِ التَّعَجُّبِ فِرَاراً من الفَصْلِ بينه
وبين معموله، فلا يقال عندهم : ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زَيْدًا، ولا ما أَحْسَنَ
وأَجْمَلُهُ زَيْدًا، لأن فيه مع إعمال الثاني الحَذْفَ، ومع إعمال الأول الفصل.
وأما إذا كان معمولُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ ظرفاً أو مجروراً فقد قال فيه
الناظم :

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍ

مُسْتَعْمَلٌ وَالْخَلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ

الضمير في «فَصْلُهُ» عائد على «المعمول» أى : وَفَصْلُ المَعْمُولِ،
يريد: مِنْ عامِلِهِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ، قد استعملته العرب، ففصلت
بينهما بالظرف، وحرف الجر ، أى مع مجروره، وَجَرَى ذلك في كلامها

(١) الجرمي هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري النحوي. أخذ عن الأخفش وغيره، ولقي
يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه. وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وطبقتهما، وكان
أثبت القوم في كتاب سيبويه، وعليه قرأت الجماعة. وإليه وإلى أبي عثمان المازني - تلميذه - انتهى
علم النحو في زمانهما. وكتابه «الفرخ» في النحو كتاب جيد، ومعناه : فرخ كتاب سيبويه .
(ت ٢٢٥هـ) [إنباه الرواة ٨٠/٢] .

(٢) يقصد بالإعمال التنازع في العمل.

جَرِيَانًا مَعْتَبِرًا.

وقوله : «مُسْتَعْمَلٌ» يُشعر بأنه في كلامهم غير قليل، بل هو موجود
نظمًا ونثرًا . فأما النثر فمنه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين مرَّ
بَعْمَار^(١) فَمَسَحَ التُّرَابَ عَنْ وَجْهِهِ وَقَالَ : أَعَزُّ عَلَيَّ أبا الْيَقْظَانِ أَنِّي أَرَاكَ
صَرِيحًا مُجَدِّلاً^(٢) . ففَصَّلَ بِ (عَلَى) والمُنَادَى.

وقال عمرو بن مَعْدِيكَرِب : لله دَرُّ بني سَلِيمٍ، مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا،
وَأَكْرَمَ فِي الْأَزْمَاتِ عَطَاءَهَا، وَأَثْبَتَ فِي الْمَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا.

وحكى المبرد وابن السَّراج^(٣) : مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا.

وأما النظم فأنشد ابن الدهَّان^(٤) :

وَقَالَ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا

وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وقال عمرو بن العاص السَّهْمِيُّ يَرِثِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

(١) هو عمار بن ياسر رضي الله عنه. وكان ذلك بعد موقعة صفين سنة ٣٧هـ وانظر : ارتشاف
الضرب (١٠٤٣).

(٢) في (ت) «منجدلاً».

(٣) سبقت ترجمتها، وانظر : المقتضب ١٨٧/٤، وأصول ابن السراج ١٢٦/١.

(٤) ابن الدهان هو سعيد بن المبارك بن علي ناصح الدين بن الدهان النحوي، كان من أعيان النحاة
المشهورين بالفضل ومعرفة العربية. صنف شرح الإيضاح، وشرح اللمع لابن جني وغيرهما (ت)
٥٦٩هـ . بغية الوعاة ١/٨٧٥.

والبیت للعباس بن مرداس، من قصيدة قالها في غزوة حنين، ديوانه ١٠٢، وهو من شواهد
التصريح ٨٩/٢، والهمع ٥/٥٧، ٦٠، ٢٨٧/٦، والأشمونى ١٩/٣، والعيني ٣/٦٥٦، ٥٩٣/٤،
والدرر ١١٩/٢، ١٢١، ٢٤٠.

غَدَاةَ نَعَى النَّاعِي النَّبِيَّ مُحَمَّدًا
فَأَعَزَّزْنَا عَلَيْنَا بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ

وأنشد المؤلف^(١):

خَلِيلِي مَا أُحْزِرِي بِذِي اللَّبُّ أَنْ يُرَى
صَبُورًا وَلَكِنْ لَأَسْبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وأنشد أيضا أبياتا أخر لم أقيدها .

والذي يَعُضُدُ ذلك من جهة القياس أن الفصل بالظرف والمجرور في أبواب العربية مُغْتَفَرٌ مُحْتَمَلٌ فيما هو أشدُّ من هذا، وهو الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وهما كالشيء الواحد، فهذا أشدُّ من الفصل بهما بين معمولٍ وعاملٍ ليسا كالشيء الواحد.

وأيضاً فالقياسُ على (بئس) مع معمولها مع أنها أضعف من فعل التعجب، وقد ورد الفصل فيها في قول الله تعالى {بئسَ للظَّالِمِينَ بَدَلًا^(٢)} فإذا جاز الفصل في (بئس) فهو في فعل التعجب أولى.

وهذا التقرير مُحْتَمَلٌ لأن يكون معتبراً في القياس، فيُقاس الفصل بالظرف والمجرور، ولأن يكون غير معتبر لقلَّة ما جاء في السَّماع من ذلك.

ولذلك - والله أعلم - لم يَقْطَعْ هنا الناظمُ بأحد الوجهين، وإنما بيَّن أن الفصل بالأمرين قد استعمل. ثم حكى [الفصل قياساً^(٣)] وذكر الخلاف في

(١) الأشموني ٢٤/٣، والعيني ٦٦٢/٣.

ويقال : مأحراه بكذا، أى مأجدره به.

(٢) سورة الكهف / آية ٥٠.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت) و (س).

القياس على ماسمِعِ بقوله. «والخلفُ في ذاك أشهرُ» أى في جواز الفصل قياساً.

وذكر في «التسهيل» وشرحه^(١) / أن الجواز مذهب الفراء والجزمي ٥٤١ هـ
والفارسي وابن خروف والشلوين^(٢). ومن المجيزين أيضاً الزجاج
والسيرافي^(٣).

وممن نقل عنه المنع الأخفش، ونقل السيرافي عن المبرد المنع،
وانظر في «المقتضب»^(٤) ونسبه الصيمري^(٥) لسيبويه، وإنما تعلق بقوله :
«ولا تُزيل شيئاً عن موضعه»^(٦). وذهب إليه طائفة بون من ذكر. والأمر في
المسألة محتمل كما تقدم.

وهنا مسألتان، إحداهما أنه لما نصَّ على منع الفصل بغير الظرف
والمجرور كان ظاهراً في مخالفة ابن كيسان^(٧) حين أجاز الفصل بـ
(لولا) بين الفعل ومعموله، نحو : ما أحسن، لولأبخله، خلق زيد. قال في

(١) التسهيل : ١٣١، وشرحه للناظم (ورقة : ١٤٤ - ب).

(٢) سبقت تراجمهم.

(٣) سبقت تراجمهما.

(٤) قال في المقتضب (١٧٨/٤) : «ولو قلت : ما أحسن عندك زيداً، وما أجمل اليوم عبدالله - لم يجز، وكذلك لو قلت : ما أحسن اليوم وجه زيد، وما أحسن أمس ثوب زيد، لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء»

وانظر : تعليق الشيخ عضيمة على هذه المسألة في الحاشية.

(٥) بنظر : التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١. والصيمري هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي. صنف كتاب «التبصرة والتذكرة» في النحو : حققه الدكتور فتحي على الدين (مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عام ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

(٦) الكتاب ٧٣/١.

(٧) انظر : التسهيل : ١٣١.

«الشرح»^(١): ولا حجة على ذلك.

ولم يُنبّه على الفصل بـ (كان) بين (ما) والفعل، لأنه قد تقدّم ذلك في «باب كان» في قوله :

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا

كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

وأما : ما أَصْبَحَ أُبْرَدَهَا، وما أُمْسَى أُنْفَأَهَا - فَيُشَكُّ في كَوْنِهِ مُحْكِيًا من كلام العرب، فإن ابن السراج^(٢) والسِّيرافي لم يُورِداه على أنه مسموع، ولكن على أن قوماً من النحويين أجازوا ذلك، وردّاه.

وثبت في مَنَ الكتاب من كلام الأخفش : « وقالوا : ما أَصْبَحَ أُبْرَدَهَا، وما أُمْسَى أُنْفَأَهَا^(٣) » وإنما يَعْنِي النحويّين لا العرب، ولو عَنَى العرب لم يَجُزْ لأبي بكر^(٤) ولا لغيره رَدُّه.

وكلام الأخفش في كتابه «الأوسط» يدل على أنه لم يَحْكِهِ. وقد حمّله ابن خروف على أنه سَمَاع، وَضَعْفُهُ بعضُ المتأخرين، فَإِذَا لا اعتراض على الناظم بِتَرْكِ التَّنْبِيهِ عليه.

والثانية أنه أطلق القول بجواز الفصل بالظرف والمجرور، ولم يبيّن أن الجواز مخصوص بما إذا كان متعلقاً بفعل التعجب، إذ قال : «وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٥ - أ).

(٢) قال ابن السراج في الأصول (١٢٥/١) : «وقد أجاز قوم من النحويين : ما أَصْبَحَ أُبْرَدَهَا، وما أُمْسَى أُنْفَأَهَا، واحتجوا بأن (أصبح وأمسى) من باب «كان» فهذا عندي غير جائز، ويُفسد تشبيههم ما ظنوه أن (أصبح وأصبح) أزمنة مؤقتة، و«كان» ليست مؤقتة، ولو جاز هذا في (أصبح، وأمسى) لأنهما من باب «كان» لجاز في (أضحى، وصار، وما زال)».

(٣) انظر : حاشية الكتاب ٧٢/١.

(٤) يعني أبا بكر بن السراج.

أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ .. مُسْتَعْمَلٌ» ولم يقيد، فاقتضى ذلك جوازَ : ما أَنْفَعَ عِنْدَ الْحَاجَةِ مُعْطِيكَ، وما أَحْسَنَ فِي الْخَيْرِ مُوَافِقَكَ، على أن يكون الفاصل متعلقاً بالمعمول. وهذا غير جائز على ما نقله المؤلف.

ومعلوم أنه لم يُرد من الفصل إلا ما كان من قبيل ما تقدم من الشواهد، ممَّا الفاصل فيه متعلق بفعل التعجب لا بغيره، فكان إطلاقه غير مطابق لمراده، فكان غير مستقيم، ولأجل هذا قال في «التسهيل» : ولا يليهما غير المتعجب منه إن لم يتعلق بهما،^(١) ولم أجد الآن له في هذا عذراً ، فلو قال عوض ذلك :

وَفَصَلَ مَفْعُولٌ لَهُ ظَرْفًا وَمَا

ضَاهَى أَجِزٌ وَالْخُلْفُ فِيهِ عِلْمًا

أو ما أعطى هذا المعنى لصحَّ، ويكون ضمير «له» عائداً إلى الفعل في قوله : «وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمًا» و«ظَرْفًا» حال، أى أَجِزٌ أَنْ يَفْصَلَ مَعْمُولُ فعل التعجب حالة كونه ظرفاً أو ماضاهاء، وهو المجرور.

(١) التسهيل : ٨٢٨.

«نعم وبئس». وما جرى مجراهما

الذى جرى مجرى «نِعْمَ وبِئْسَ» (فَعْلٌ) المبنى من الثلاثي نحو : (سَاءَ) في معنى (بِئْسَ) و«حَسُنَ» نحو : حَسُنَ ذَا أَدْبًا، في معنى (نِعْمَ) و (حَبَّذَا) أيضا في معنى (نِعْمَ) وكل ذلك مذكور في هذا الباب.

واعلم أن لـ (نِعْمَ، وبِئْسَ) استعمالين، أحدهما أن يجريا مجرى سائر الأفعال في التصرف وبناء المضارع والأمر منهما، واسم الفاعل ونحو ذلك، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس، كما أن (قَامَ، وَقَعَدَ) للإخبار بالقيام والقعود، فتقول : نِعْمَ زيدُ بكذا، يَنْعَمُ به. وبِئْسَ ييأسُ بكذا. أصلهما (نِعْمَ، وبِئْسَ) لكن ما كان على (فَعْلٌ) مما عينه حرفُ حَلَقٍ فيه لغات أربع : الأصل : الأصل، والتسكين منه، والإتباع^(١)، والتسكين منه.

والثاني أن يُستعمل لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن أصل معانى الأفعال، من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبهها الحرف لذلك . وهذا القسم هو المذكور هنا؛ إذ الأول معلومُ حكمه، فقال رحمه الله :

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ
نِعْمَ وبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

(١) أى إتباع حركة الفاء لكسرة العين، فيكون بكسرتين.

مُقَارِنِي أَلْ مُضَافَيْنِ لِمَا

قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا

عَرَفَ أَوَّلًا أَنْ (نَعْمَ وَيُسُّ) فَعْلَانِ لَا اسْمَانِ، لَكُنْهُمَا لَا يَتَصَرَّفَانِ تَصَرَّفَ الْأَفْعَالِ، مِنْ كَوْنِهِمَا يُبْنِيَانِ لِلْمَاضِي وَالْحَالِ وَالْأَسْتِقْبَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، لِمَا نَعِيَ مَنْعَ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ لَزُومُهُمَا إِنْشَاءَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، فَلَزِمَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً.

وهي مسألة خلافية بين أهل الكوفة وأهل البصرة^(١).

فأما أهل البصرة فرأوا أنهما فَعْلَانِ، وهو رأى الناظم، وإليه ذهب الكسائيُّ من الكوفيِّين. وذهب باقي الكوفيين إلى أنهما اسمان لافعلان. والذي يدل على صحة ما ذهب إليه الناظم^(٢) من نظمه قوله أولاً عند التعريف بالفعل^(٣):

بِتَا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي

وَنُونٍ أَقْبَلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي

فأخبر أن لَحَاقَ تَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ آخِرَ الْكَلِمَةِ الَّتِي لَا يَقْبَلُهَا^(٤) أَحَدٌ مِنَ

العرب هاءً في الوقف، ولاتقبل الحركة لغير مُوجب - من خواص الأفعال، كما كانت التاء في (فَعَلْتُ) وهي ضمير الفاعل دليلاً على ذلك باتفاق.

وإذا ثبت دخول الأداة المختصة بالفعل على (نَعْمَ وَيُسُّ) في قولهم :

نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ ، وَيُسَّتِ الْجَارِيَةُ، قال : نِعْمَ الْفَتَى، وَيُسَّتِ الْقَبِيلَةُ - دَلُّ ذَلِكَ عَلَى فِعْلِيَّتِهِمَا.

(١) انظر : الإنصاف ٩٧ (المسألة الرابعة عشرة).

(٢) في (ت) : «مارآه الناظم».

(٣) ذكره أول الألفية في باب «الكلام وما يتألف منه».

(٤) في الأصل و (ت) «لا يقبلها» وهو تحريف.

ومثل ذلك في الدلالة على الفعلية اتصال ضمير الرفع البارز، كما
حكى الكسائي : الزيدان نِعْمًا رَجُلَيْنِ، والزيدون نِعْمُوا رجالا، ونحو
ذلك^(١).

فإن قيل : الدليل على أنهما اسمان صلاحية خواص الأسماء
معهما، وجريانتهما مجراها، فمن ذلك / أنهما لا يتصرفان للماضي ولا ٥٤٢
للأمر ولا للمضارع، ولا يد لأن على زمان ماضٍ ولا حاضرٍ ولا مستقبل.
وهذا سبيل الأسماء لاسبيل الأفعال.

ومن ذلك دخول الجارَّ عليهما، وهو مختصُّ بالأسماء، كقولهم :
مازیدُ بنِعَمَ الرجلِ، وقال بعض العرب : نِعَمَ السَّيْرُ على بُسْرِ العَيْرِ^(٢)،
وحكى الفراء : والله ما هي بنِعَمَ المولودة^(٣).

وكذلك دخول حرف النداء، نحو : يَانِعَمَ المولى، ويَانِعَمَ النصيرُ.
ولا يسوغ تقدير المنادى هنا، إذ لا يكون ذلك إلا في الأمر وما جرى
مجراه، نحو قراءة الكسائي { أَلَا يَا سَجْدُوا لِلَّهِ^(٤) } وقول ذي الرمة^(٥) :

(١) ابن يعيش ١٢٧/٧.

(٢) العَيْرُ : الحمار، وحشيا كان أو أهليا. قاله رجل سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير.

(٣) في ابن يعيش (١٢٨/٧) «وحكى الفراء أن أعرابيا بُشِّرَ بمولودة، فقليل له : نعم المولودة مولودتك،
فقال : والله ما هي بنعم المولودة ويروى «والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبُشِّرَها سرقة»

(٤) سورة النمل / آية ٢٥، وفي التيسير (١٦٧) «ويقف «أَلَا يَا» ويبتدئ «اسجدوا» على الأمر، أى :
ألا يأتيها الناس اسجدوا».

(٥) ديوانه ٢٠٦، وأمالى ابن الشجرى ١٥١/٢، والمغنى ٢٤٣، والتصريح ١٨٥/١، والهمع ٦٦/٢،
٩٦/٤، ٣٦٧ والأشموني ٢٢٨، ٣٧/١، والعيني ٦/٢، والدرر ٨١/١، ٢٣/٢، ٢٦.

والبللى : القدم والتقرب إلى الفناء، يقال بلَّى الثوبُ يَلَّى، بَلَّى وبَلَاء. ومنهلا : منصبا منسكبا.

والجرعاء : كل رملة مستوية لاتتبت شيئا. والقطر : المطر. يدعو لدارمى محبوبته بالسلامة وطول
البقاء على الرغم من قديمها، وأن تبقى في خصب وسعة كما عهدا، بدوام نزول الأمطار عليها.

أَلَا يَا سَلَمَى يَا دَارَمَى عَلَى الْبِلَى
وَلَا زَالَ مِنْهُلَا بَجْرَ عَائِكَ الْقَطْرُ
وقال الآخر^(١):

* يَا قَاتَلَ اللَّهُ بَنَى السُّعْلَاتِ *

وذلك في كلامهم كثير. وأما الماضي فلا يُحذف المنادى معه.
فالجواب أن عدم التصرف لِمَا لحقهما من المعنى المقصود به نهاية المدح
والذم، فجُعِلَتْ دلالتُهما^(٢) على الحال، لأنه لا يمدح إلا بما هو ثابت موجود في
الحال، لا ما كان ماضياً فانقطع، أو مستقبلاً لم يَقَعْ.
وأيضاً لِمَا دخلهما معنى الإنشاء صَرَفهما عن أصلهما، كـ (أَفْعِلْ بِهِ) في
التعجب.

وأما دخول الجارِّ فعلى الحكاية وتقدير القول، كأنه قال : ما زيدُ بمقول فيه
هذا الكلام، كما قال الشاعر^(٣):

(١) هو علباء بن أرقم اليشكري، وقد استشهد به في الخصائص ٥٣/٢، والإنصاف ١١٩، وابن
يعيش ٣٦/١٠، ٤١، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩، واللسان (نوت، سين)
ويروي «يا لعن الله» و«يا قبح الله» وي بعده :

عَمْرُو بْنُ رَبِيعٍ شَرَارَ النَّاتِ غَيْرَ أُعْقَاءَ وَلَا أَكْيَاتِ
والسُّعْلَةُ : الغول، أو ساحرة الجن، وتشبه بها المرأة إذا كانت قبيحة الوجه، سيئة الخلق. وأصل
(النات، والأكيات) الناس، والأكياس، فأبدلت السين تاء، وهي لغة لبعض العرب.
(٢) في (ت) «فجعل في دلالتهما».

(٣) الخصائص ٣٦٦/٢، والإنصاف ١١٢، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٦/٤، والخزانة ٣٨٨/٩،
وابن يعيش ٦٢/٣، والأشُمُونِي ٢٧/٣، والعيني ٣/٤، واللسان (نوم).
وي بعده : * وَلَا مُخَالَطَ اللَّيَّانِ جَانِبَهُ *

وَاللَّيَّان - بفتح اللام والياء - أحد مصادر (لان) يريد أن جنبه لا يجد مكاناً سهلاً لينا. وهذا البيت
مجهول القائل على الرغم من كثرة نوراثة في كتب النحو.

* وَاللَّهُ مَا لِيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ *

فدخلت الباء، وهو فعلٌ بإجماع، وما ذاك إلا لقصد الحكاية، أى مقولٍ فيه:
نام صاحبه. والقولُ يُحذف كثيراً.

أو يكون على حَدِّ الجواب عن قول القائل : زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ، فيرد الرائدُ
عليه كلامه على غير تقدير القول، كما قال القائل : دَعْنَا من تَمَرْتَانِ^(١)، على
طريقة الحكاية المَحْضَةِ، وكذلك سائر المَثَلِ.

وأما حرفُ النداء فقد أدخلته العرب على الأمر، والماضى وإن كان في
معنى الأمر، وعلى الجملة أيضاً، نحو^(٢):

يَا لَعَنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْصَامِ كُلِّهِمْ

وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ

وذلك كله دليل على أن العرب قد توسَّعت في حرف النداء حتى صارت
تَدُلُّ به على مجرد التَّنْبِيهِ من غير قصد نداء، قاله ابن جنى وغيره^(٣).

وإذا كان ذلك كذلك لم يكن في دخولها على (نِعَم، وبِئْسَ) دلالة على
الاسمية بلائد. والكلام في هذا النحو كثير.

وقوله : «نِعَم، وبِئْسَ» مبتدأ، خبره «فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ» ومعناه : أن
لهما أحكاماً، منها أنهما فعْلَانِ، وقد تقدَّم أنهما غير متصرفين كـ (ليس وعسى)
وفِعْلَي التعجب . وقد تبيَّن وجهُ ذلك .

(١) في الأصل «من تمرتان» بالثاء المثناة، وهو تصحيف. وفي الأشموني (٩٣/٤) في (باب الحكاية)
«وضرب بغير أداة، وهو شاذ كقول بعض العرب - وقد قيل له : هاتان - تمرتان: دعنا من تمرتان».

(٢) تقدم تخريجه في باب «إعمال المصدر» والرواية هناك :
.....والأقوامُ كُلُّهم والصالِحون

(٣) الخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٨، ٣٧٦.

ومن الأحكام أيضاً أنهما يطلبان مرفوعاً على وجه مخصوص، وذلك قوله : «رَافِعَانِ اسْمَيْنِ» إلى آخره.

يعنى أنهما من حيث كانا فعلين لا بدل لهما من فاعل كسائر الأفعال، لكن لا يرفعان كل اسم على الفاعلية لقصورهما، بعدم التصرف/عن ٥٤٣ جريانها مجرى الأفعال المتصرفة فاختصاً برفع ثلاثة أسماء على البدل لا على الجمع^(١).

أحدها كل ما كان مصحوباً بالالف واللام الجنسية، أو ما أضيف إلى ما هما فيه، وذلك قوله : «مَقَارِنِي أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا» . فتقول : نعم الرجل زيدٌ، وبئس الغلام عمروٌ، ولا تقول : نعم زيدٌ، ولا بئس عمروٌ.

ومن ذلك قول الله تعالى : [نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ^(٢)] ، [فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ^(٣)] ، [فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ^(٤)] .

وتقول أيضاً : نعم صاحب القوم، وبئس خديم القوم، وبئس خديم القوم^(٥)، ومنه في القرآن الكريم [وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ^(٦)] ، [بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِ اللَّهِ^(٧)] ، [وَبئسَ مَثْوًى لِّلظَّالِمِينَ^(٨)] ومثله

(١) يعنى أن مرفوعهما يكون واحداً من ثلاثة أنواع من الأسماء، لا كل الأنواع الثلاثة مجموعة في تركيب واحد. وهذا أمر واضح، ولم يكن في حاجة إلى هذا التقييد.

(٢) سورة ص / آية ٣٠.

(٣) سورة الصافات / آية ٧٥.

(٤) سورة المرسلات / آية ٢٣.

(٥) الخديم : الخادم والعبد.

(٦) سورة آل عمران / آية ١٣٦.

(٧) سورة الجمعة / آية ٥.

(٨) سورة آل عمران / آية ١٥١.

الناظم بقوله : «نِعَمَ عُقْبَى الْكُرْمَاءِ» والكُرْمَاءُ : جمع كَرِيم، والعُقْبَى : العاقبة وأصل الكَرَم الشَّرَفُ، كذا قال ابن قُتَيْبَةَ.

ووجه رفعهما لما فيه الألف واللام أن (نعم، ويئس) للمدح والذم ، فبُولِغَ أَنْ جُعِلَ فاعلُهما جِنْسَ الممدوحِ أو المذموم مجازاً، ولأنَّ يُذْكَرُ أولاً مُبْهَمًا في جنسه، ثم يُخَصُّ ثانياً ويُفَسَّرُ - مبالغَةً في ذلك القصد، إذ كان الإبهام أولاً، ثم البيان ثانياً يُعْطَى تفخيماً وتعظيماً للأمر.

والثاني من مرفوعات (نعم ويئس) الضمير المبهم المفسر بما بعده، وذلك قوله :

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسَرُهُ

مُمَيِّزُ كِنَعِمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ

يعنى أن مرفوعهما يكون أيضاً مضمرًا مستترًا مُبْهَمًا، يفسره مميِّزُ يُذْكَرُ بعده منصوبًا بالفعل، نحو مامتِّلُ به في قوله : «نِعَمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ» ففي (نعم) ضمير مبهم يفسره «قَوْمًا» وليس مرفوعه قوله : «مَعْشَرُهُ» لأمرين، أحدهما أنه لا يحتاج إلى مفسر، لبيان معناه، فصار «قَوْمًا» لفائدة له، وأيضاً فالمفسر لا يتقدَّم على مفسره، كما مرَّ في بابه .

والثاني أن فاعل (نعم ويئس) إذا كان ظاهراً لا يكون لا يكون إلا بالألف واللام، أو ما أُضِيفَ إلى مصحوبها، أو «ما.» و «ما» فيها خلاف سيذكرة.

فثبت أن فاعله ليس هذا الظاهر، وإنما هو ضمير مستتر دلَّ عليه التفسير بعده، ولأنهم قد قالوا : نِعْمُوا قَوْمًا، وَنِعْمًا رَجُلَيْنِ.

وعلى الجملة فلا بد من مرفوع، ولا شيء في الظاهر يصلح أن يكون فاعلاً،

فلا بد أن يقدر، لقوله في باب الفاعل :

وَيَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ

فَهُوَ إِلَّا فَضْمِيرٌ اسْتَتَرَ

وهذا ظاهر.

ثم كلامه وتمثيله مُشْعِرٌ بفوائد، إحداها أن هذا المضمير لا يختلف باختلاف المميز، من أفراد أو تثنية أو جمع، ولا يبرز أصلاً، وذلك في اللغة المشهورة^(١) وإنما تقول : نعم رجلاً زيداً، ونعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون، ونعم امرأة هنداً، ونعم امرأتين الهندان، ونعم نساء الهندات. ووجه الإتيان به مبهماً هكذا نحو مما تقدم في الإتيان بالألف واللام الجنسية، من أنه أبهم ذكر / المدح أو المذموم تفخيماً للأمر، ٥٤٤ وتعظيماً للشأن، ثم فُسِّرَ بعدُ تعريفاً له، وتخصيصاً من بين سائر أفراد الجنس، وهو في هذا القصد نظير ضمير الأمر والشأن. والثانية أن هذا المميز لازم لقوله : «وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ» أى مضمراً هذه صفتُهُ وحالُهُ، فلا يجوز إذاً أن يأتى فاعلُهُما مضمراً غير مميزٍ لفظاً وإن كان معلوماً إلا قليلاً، دلَّ على ذلك الاستقراء. ومن ذلك القليل قوله عليه السلام : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ^(٢)» أى : فبالسنة أخذ، ونِعِمَّتْ سنة الوضوء، لكن حُذِفَ للعلم به. والثالثة بيان أن المميز لابد أن يكون فيه وصفٌ هو موجود في

(١) سبق أن ذكر الشارح أن الكسائي حكى عن العرب قولهم : الزيدان نَعَمًا رجلين، والزيدون نَعَمُوا رجالاً، وانظر : ابن يعيش ١٢٧/٧.

(٢) سنن أبي داود - الطهارة (٩٧/١) حديث ٣٥٤، والترمذي - الصلاة (٣٦٩/٢) حديث ٤٩٧، والبيهقي في شرح السنة ١٦٤/٢.

«قَوْمًا» وذلك كَوْنُهُ يَقْبَلُ الألف واللام، فإن «قَوْمًا» يصح أن يدخل عليه على الجملة، فلو لم يصلح لها لم يميّز، فلا يجوز الإتيان بـ (أَيٍّ وَلَاغَيْرٍ، وَلَا مِثْلٍ) وَلَا (أَفْعَلُ مِنْ) وَلَا مَا أَشْبَهَ ذلك، فلا يقال : نعم مِثْلَكَ زَيْدٌ، وَيُسُّ غَيْرَكَ عمروٌ، ونعم أَفْضَلَ مِنْكَ بَكْرٌ، لأن التمييز نائب عن الفاعل الذى بآبِهِ أن يكون بالألف واللام، فيصح أن يصحبها ويرتفع فاعلاً، فتقول : نعم القومُ مَعْشَرُهُ.

فإن كان هذا القيد مقصوداً في المثال فهو تَنْكِيتٌ على مَنْ جَعَلَ «ما» في قولك (نِعَمَ مَا صَنَعْتَ) وشبّهه تمييزاً، وأن الأمر ليس كذلك، بل «ما» هنا فاعل، وهو رأيه في «التَّسْهِيلُ»، «وشرحه»^(١) ولكنه لم يعين ذلك بعد، بل أطلق القول بالخلاف حين قال : «وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فاعِلٌ» وسيأتى ترجيح هذا المذهب بحول الله تعالى. ثم قال :

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ

فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

هذه مسألة تتعلق بالنوعين المتقدمين، إذ كان الفاعل إذا أتى ظاهراً لا يحتاج إلى تمييز، وإن أتى ضميراً احتاج إليه، وذلك أن أصل التمييز ألا يجتمع مع الفاعل الظاهر، لأنه إنما أتى به ليفسر جنس المدح أو المذموم حين لم يتبين بالإضمار، فإذا أظهر كان الجنس بيئاً بنفسه، مستغنياً عن التفسير، فكان الجمع بينهما جمعاً بين العوض والمعوض منه، لكن لما جاء السماع به اختلف في إجراء القياس على ما سُمع وعدم إجرائه.

فحكى الناظم الخلاف في ذلك، فيريد أن جمّعك بين التمييز المذكور والفاعل الظاهر في اللفظ فيه خلاف بين النحويين قد اشتهر عنهم وشاع، هل

(١) انظر : التسهيل ١٢٦، وشرحه للناظم (ورقة : ١٤٠ - أ).

يُقاس على ماسمَع من ذلك أم لا؟

والخلاف المُشْتَهَر بينهم هو أن طائفة مَنَعُوا من الجمع بينهما لما تقدَّم من أنه جمع بين العِوضِ والمَعْوِض منه، ولا فائدة فيه، إذ هو تفسير المفسِّر فذكره فَضَّل^(١)، فامتنع لذلك.

وهو ظاهر كلام سيبويه، إذ قال حين ذكر الوجهين في (نعم) :
«فَنِعْمَ تكون مرةً عاملةً في مضمر يفسِّره / مابعد، فيكون هو وهى ٥٤٥
بمنزل (ويح، ومثله) ثم يعملان في الذى فسَّر المضمر عملَ (مثله، ويح)»
إذا قال : لي مثله عبداً^(٢).

يعنى : يلزمه التفسير كما لزم في : ويح رجلاً وعبداً، فتقول : نعم
رجلاً زيداً .

قال : « ومرة أخرى تعمل في مظهر لا تُجاوزه^(٣) » أي لاتجاوزه إلى
مفسِّر استغناءً به عنه.

بهذا تعلُّق مَنْ زعم أن مذهب سيبويه المنع، وله نحوٌ من هذا في
أول «الاشتغال»^(٤) ومنهم من أجاز ذلك، منهم المبرد وابن السَّراج^(٥)
وظاهر الفارسي في الإيضاح^(٦).

(١) أى زيادة لاحاجة إليها.

(٢) الكتاب ١٧٧/٢، وفيه «إذا قلت».

(٣) نفسه ١٧٧/٢، وفيه «وتكون مرة أخرى...».

(٤) الكتاب ٨١/١.

(٥) المقتضب ١٤٨/٢، وكتاب الأصول في النحو ١٣٨/١.

(٦) قال في الإيضاح (٨٨/١) : «وتقول : نعم الرجل رجلاً زيداً، فإن لم تذكر رجلاً جاز، وإن ذكرته فتأكيد، قال جرير :

تَزَوَّدَ مثلاً زادَ أبوكَ فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً»

وشبّه ذلك المبرد وابن السراج بقولهم : لي من الدراهم عشرون درهما .
ولابن عُصفور قولٌ ثالث بالتفرقة بين أن يكون التمييز من لفظ الفاعل
فيمتنع ، أو من لفظٍ غير لفظه فيجوز إذا أفاد معنى زائداً على ما دلّ عليه
الفاعل .

ولم يبيّن الناظم في هذه المسألة مُرتضى من هذه الأقوال . والذي مال إليه
في «التسهيل» القول بالجواز^(١) تعويلاً على القياس والسَّماع .

أما القياس فإن حامل سيبويه على المنع كَوْنُ التمييز في الأصل مَسْوقاً
لرفع الإبهام ، ولا إبهام إذا ظهر الفاعل ، فلا حاجة إلى التمييز . ويلزم من هذا
الاعتبار منع التمييز من كل ما لا إبهام فيه ، كقولك : له من الدراهم عشرون
درهما . ومثل هذا جائزٌ بلا خلاف . ومثله قوله : {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا
عَشَرَ شَهْرًا} ^(٢) وقوله : {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا} ^(٣) وقوله :
{فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} ^(٤) وقوله : {فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً} ^(٥) .

فكما حُكم بالجواز في مثل هذا ، وجُعِلَ سببُه التأكيد لرفع الإبهام ، كذلك
تقول في : نَعَمْ الرجلُ رجلاً ، لأن تخصيصه بالمنع تحكُّمٌ بلا دليل .
وأما السَّماع فمنه في «كتاب البخارى» في حديث عبدالله بن عمر
«فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْضِهَا فَتَقُولُ لَهُ : نَعَمْ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ ، لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا ، وَلَمْ

(١) التسهيل : ١٢٧ .

(٢) سورة التوبة / آية ٣٦ .

(٣) سورة الاعراف / آية ١٥٥ .

(٤) سورة الاعراف / آية ١٤٢ .

(٥) سورة البقرة / آية ٧٤ .

يُفْتَشُّ لَنَا كَنْفًا مُذَابَتْنِي^(١) وَأَدْخَلَ «مِنْ» عَلَى الْمَفْسَرِ. وَقَالُوا : نَعَمْ الْقَتِيلُ قَتِيلًا
أَصْلَحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ^(٢).

وقال جرير يمدح عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه^(٣):

تَزُوْدُ مِنْ مِثْلِ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

فِنَعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

وقال يزيد بن طعمة^(٤):

بِئْسَ ذَاكَ الْحَى حَيًّا نَاصِرًا

لَيْتَ أَحْيَاَهُمْ فَيَمُنَ هَلَاكًا

وقال المغيرة بن حُبَاء التَّمِيمِي^(٥):

فِنَعْمَ الْخُلْفُ كَانَ أَبُوكَ فِينَا

وَبِئْسَ الْخُلْفُ خُلْفُ أَبِيكَ خُلْفًا

وقال الآخر^(٦):

(١) البخاري - فضائل القرآن : ٣٤، والنسائي - حيايم، ومسنند أحمد ١٥٨/٢.

(٢) قاتله الحارث بن عباد لما قتل ابنه بجير في حروب البسوس (الكامل لابن الأثير ٢٢٢/١)، ويروى «أصلح الله به بين ابني وائل» و«بين بكر وتغلب» وانظر : ارتشاف الضرب ص ١٠٢٩، ١٠٣١.

(٣) ديوانه ١٣٥، والمقتضب ١٤٨/٢، والخصائص ٨٣/١، ٢٩٦، وابن يعيش ١٣٢/٧، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٩/٤، والخزانة ٣٩٤/٩، والمغنى ٤٦٣، والأشعموني ٢٠٣/٢، ٣٤/٣، والعيني ٣٠/٤.

(٤) الهمع ٣٩/٥، والدرر ١١٤/٢، بلون نسبة.

(٥) لم أجده .

(٦) ابن يعيش ١٣٣/٧، والتصريح ٢٩٩/١، والأشعموني ٢٠٠/٢، ٣٥/٣، والخزانة ٢٩٥/٩، والعيني ٢٢٧/٣، ١٤/٤. والشعر لبجير بن عبدالله القشيري أو أبي بكر بن الأسود الليثي.

وأصطليح : أشرب الصبح، وهو كل ما يشرب أو يؤكل في الصباح، وهو خلاف الغبوق. ونقب : بحث وفحص فحصاً بليفاً. وهشام : هو هشام بن المغيرة، وكان من أشرف قريش.

وتهامي - بفتح التاء وكسرهما : نسبة إلى تهامة بالكسر - وهي منازل عن نجد من بلاد الحجاز. فمن فتح التاء خفف الياء كيما ني وهشام، ومن كسرهما شدد الياء.

ذَرِينِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ إِنِّي

رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامٍ

تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ

وَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ

استشهد بهذا بعضُهم على المسألة، لأن «من» زائدة. وإذا كان ثابتاً نظماً ونثراً، وساغ له وجهٌ من القياس صحيحٌ كان القول بقياسه لازماً.

والمانع من القياس يَحْتَجُّ بالقياس والسمع. وأما القياس فقد تقدّم. وما أُنْزِلَ به من الشواهد على الإتيان بالتمييز تأكيداً / لا يدلُّ على ٥٤٦ الجواز، لأن جميع ما تقدّم إنما جاء على الأصل؛ من بيان ما هو مبهم، لكن عَرَضَ للكلام عارضٌ خارج صار به التمييز مستدلاً عليه، فلا يمتنع الإتيانُ به اعتباراً بالأصل، لأن [المبهم^(١)] المطلوب تفسيره باقٍ، إذا زالت القرينة الخارجية رجع إلى إبهامه.

وأما (نِعْمَ الرجلُ) فليس فيه ما يحتاج إلى بيان، لا في أصله ولا في استعماله، فلا يحتاج إلى مفسرٍ يَصِيرُ تأكيداً مع قرينة خارجية، فصار التمييز هنا لافائدة له بحال، لا أصلاً ولا فرعاً. وهذا فرقٌ صحيح لمن تأمله.

وأما السماع فالنقلُ فيه قليل، وقد أنشد المؤلف بيتاً آخر زائداً إلى ما تقدم، وأنشد في نحو ذلك أيضاً^(٢):

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم، ديوانه ٤، والتصريح ٩٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧، والعيني ٨/٤، والخزانة ٣٩٧/٩.

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ
مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

وهذا كله نادر. ومنه ما هو في الحديث. والاستشهاد به كما ترى. وقد
تقدم ما يصح الاستشهاد به من الحديث وما لا يصح .
وقال الشَّلوِّين في قوله^(١):

* وَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامُ *

إن «مِنْ» لا تدخل على تفسير «نعم» بوجه، فلا يقال : نِعَمَ مِنْ رَجُلٍ زَيْدٌ،
لاسماعاً ولا قياساً، لأن «مِنْ» لا تدخل إلا في موضعٍ يصح فيه التَّبْعِيضُ، أو
يكون أصل التمييز فيه الجرُّ بـ (مِنْ) نحو : لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا، وَاِمْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً،
وليس هذا البيت كذلك.

وأيضاً فليس البيت من باب : نعم الرجل رجلاً، وإنما كان يكون مثله لو
قال : وَنِعَمَ الْمَرْءُ التَّهَامِيُّ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ، ولكن لما اسْتَبْهَمَ قَوْلُهُ : نِعَمَ الْمَرْءُ، من
جهة أنه مَدْحٌ عامٌ فُسِّرَ بخاص، كما فُسِّرَ : لِلَّهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ. ودخول «مِنْ»
على «رجل تهامٍ» كدخولها على «فارسٍ» من قولك : لِلَّهِ دَرُّهُ مِنْ فَارِسٍ. فليس من
مسألتنا في شيء.

وهذه الفقه في البيت صحيح، وهو جارٍ في الحديث^(٢)، وكذلك قولهم : نِعَمَ

(١) صدره : * تَخْيِرُهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وقد تقدم في الباب نفسه.

(٢) يعنى قوله صلى الله عليه : «فيسألها عن بعها فتقول له : نعم الرجل من رجل، لم يطمأ لنا فراشا،
ولم يفتش لنا كففا مذابتنى» وسبق تخريجه.

القتيلُ قتيلاً صفتُهُ كذا^(١)، لتَقْيِيدِهِ التَّمْيِيزَ. وكذلك قول الآخر^(٢) :

* بِئْسَ ذَاكَ الْحَيُّ حَيًّا نَاصِرًا *

فخرَجَ أَكْثَرَ مَا ذَكَرَ مِنَ الشُّوَاهِدِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ. وَقَدْ يُؤَوَّلُ أَيْضاً بَيْتُ جَرِيرٍ^(٣)
عَلَى أَنْ (زَادَا) عَامِلُهُ (تَزَوَّدَ) لَا (نَعِمَ) فَلَا دَلِيلَ فِيهِ.

وَإِذَا انْهَدَمَتْ قَاعِدَةُ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ لَمْ يَبْقَ مَا يَعُولُ عَلَيْهِ فِي الْجَوَازِ.
وَأَمَّا مَذْهَبُ ابْنِ عَصْفُورٍ فَكَأَنَّهُ عَوَّلَ عَلَى الْمَنْعِ إِلَّا فِي مِثْلِ :

* وَنَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَ *

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مَنْ لَا يَجْعَلُ بَيْنَ سَيِّبِيهِ وَالْفَارَسِيِّ وَغَيْرِهِ خِلَافاً،
وَأَمَّا تَكَلُّمُ سَيِّبِيهِ عَلَى الشَّائِعِ فِي الْبَابِ، وَتَكَلُّمُ غَيْرِهِ عَلَى مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلاً،
فَالْخِلَافُ إِذَا غَيْرُ مُحَقِّقٍ عِنْدَ هَؤُلَاءِ. وَالنَّاضِجُ إِنَّمَا بَنَى عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِمَا
لَا سِيَّماً وَقَدْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ الْقَوْلُ الثَّالِثُ بِالتَّفْرِقَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّالِثُ مِنْ مَرْفُوعَاتِ (نَعِمَ، وَبِئْسَ) فَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ :

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ

فِي نَحْوِ نَعِمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

(١) يَعْنِي قَوْلَهُ : نَعِمَ الْقَتِيلُ قَتِيلاً أَصْلَحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فَنَتَيْنِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٢) هُوَ زَيْدُ بْنُ طَلْعَةَ، وَعَجَزَهُ :

* لَيْتَ أَحْيَاءَ هُمْ قَيْمَنُ هَلْكَ *

وَتَقَدَّمَ.

(٣) يَعْنِي قَوْلَهُ :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادَ أَبْيَكَ فِينَا فَنَعِمَ الزَّادُ زَادَ أَبْيَكَ زَادَا

وَقَدْ سَبَقَ الْإِسْتِشْهَادُ بِهِ.

/ إلا أنه ذكر في ذلك خلافاً بين النحويين، وهو ما في نحو قولك : ٥٤٧
نِعَمَ مَا صَنَعْتَ، وَيُسَّ مَا فَعَلَ زَيْدٌ.

ومنه مثال الناظم «نِعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ» ومنه في القرآن : {لَبِئْسَ
مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ^(١)} ، {يُسَّ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ^(٢)} ، {قُلْ يَبْسُ مَا
يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيْمَانُكُمْ^(٣)} ، {لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ^(٤)} الآية.

وعَيْنُ لِلْخِلَافِ قَوْلَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَنَّ «مَا» تَمْيِيزُ، فَهِيَ فِي مَوْضِعِ
نَصْبٍ، وَفَاعِلٍ (نَعَمْ، وَيُسَّ) مُضْمَرٌ فِيهِمَا عَلَى حَدِّ : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَيُسَّ
غُلَامًا عَمْرُو. وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنْ جَمَاعَةٍ، مِنْهُمْ الْفَارْسِيُّ وَالزَّمَخْشَرِيُّ
وغيرهما^(٥). وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُزُولِيُّ^(٦) وَجَمَعَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

لَكِنْ اِخْتَلَفُوا : هَلْ هِيَ نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِذَلِكَ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ، أَمْ غَيْرُ
مَوْصُوفَةٍ، وَ«صَنَعْتَ» صِفَةٌ لِلْمَذْمُومِ الْمَحْذُوفِ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ عَلَى بْنِ
حَمْزَةَ الْكَسَائِيِّ الْآتِي.

فَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ فِي النَّقْلِ، وَالثَّانِي كَأَنَّهُ مَخْرُجٌ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ:
«وَمَا مَمْيِيزٌ» أَيْ عِنْدَ بَعْضٍ.

وَالثَّانِي أَنَّ «مَا» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ هَؤُلَاءِ اِخْتَلَفُوا
فِي «مَا» فَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ تَامٌ مَكْنِيٌّ بِهِ عَنْ اسْمٍ مَعْرُوفٍ بِالْأَلْفِ

(١) سورة المائدة / آية ٦٣.

(٢) سورة البقرة / آية ٩٠.

(٣) سورة البقرة / آية ٩٣.

(٤) سورة المائدة / آية ٨٠.

(٥) انظر : ابن يعيش ١٣٤/٧.

(٦) تقدمت ترجمته.

واللام الجِنْسِيَّة، فمعنى قولك : (نِعَمَ ما صَنَعْتَ) نعم الشيءُ صنعتُ، و«صنعتُ» في موضع الصَّفَةِ، من باب قولهم : ما يَحْسُنُ بالرجلِ خيرٌ منك أنْ يَفْعَلَ.

وزهدت طائفة إلى أن «ما» موصولة بمعنى «الذى» واكتفى بها وبصلتها عن المخصوص بالمدح والذم.

وحكى النُّحاس^(١) عن الكسائى أن «ما» والفعل الذى بعدهما في موضع رفع بـ (نِعَم) .

وغيره يحكى عنه موافقة القول الأول أنها اسم تام مرفوع، ولكن على أن «ما» بعدها «ما» أخرى مقدرة، كائنه قال : نعم الشيءُ ما صنعتُ، وهو قول رابع. وحكى بعض المتأخرين أن منهم من يجعل «ما» نكرة موصوفة مرفوعة، كائنه قال : نِعَمَ شيءٍ صنعتُ.

فهذه خمسة أقوال تفرعت على القول بأن موضع «ما» رفع، وهو قوله : «وقيل : فاعل».

وفي المسألة قول ثالث بالتخيير بين الوجهين، وهو مذهب طائفة. وقال به الفارسي في بعض مسائله .

ولم ينص الناظم على اختيار واحد من القولين اللذين حكى. وفي كلامه ما يشير إلى الاختيار، لكنها إشارة ضعيفة، فقد تقدم في قوله : «كنعم قوماً معشرة» ما يشعر أن رأيه أنه فاعل، وتقديمه هنا القول بالتمييز قد يشير إلى اختياره. ويمكن، وهو الأظهر، أن لم يقصد اختياراً بحال.

(١) لعله يعنى أبا جعفر أحمد بن اسماعيل ابن النحاس النحوي المصري، صاحب «إعراب القرآن» و «معاني القرآن» وغيرهما من الكتب في النحو والأدب (ت ٣٢٨هـ) وانظر : إعراب القرآن له ١٩٧/١.

ولكن نقول : إن كان قد مال إلى القول بالفاعلية فقد رَجَحَهُ الناس
بأمور، أحدها التعلُّق بكلام سيبويه^(١) مع موافقته للمعنى، فإنك إذا قلت :
(نَعَمْ مَا صَنَعْتَ) فمعناه : نعم الشيءُ صنعتَ، وفي {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ
فَنَعِمًا هِيَ^(٢)} معناه : فنعم الشيءُ إبدائها.

قال ابن خروف^(٣) : وتكون «ما» تامةً معرفةً بغير صلة، نحو : دققته
دَقًّا نَعِيمًا. قال سيبويه : أى نعم الدَّقُّ^(٤)، و {نَعِيمًا هِيَ} أى نعم الشيءُ
إبدائها، و : نعم ما صنعتَ، ويُسمَّأُ صنعتَ، أى نعم الشيءُ صنعتَ، هذا
قول ابن خروف معتمدٌ على كلام سيبويه.

وسَبَقَهُ إلى ذلك السِّيرافي^(٥)، وجعل نظيرَ «ما» هنا / قولُ العرب : ٥٤٨ هـ
إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ، أى من الأمر أَنْ أَصْنَعُ، فجعل «ما» وحدها في
موضع «الأمر» ولم يصلها بشيء. وتقدير الكلام [إِنِّي من الأمر]^(٦) أى
من الأمر صُنْعِي كذا، فالياء اسم «إِنَّ» «وصنعي» مبتدأ، و «من الأمر»
خبر «صُنْعِي» والجملة في موضع خبر «إِنَّ».

وهذا موافق لكلام سيبويه، إذ قال^(٧) : ونظير جَعَلَهُمْ «ما» وحدها
اسمًا قولُ العرب : إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ، أى من الأمر أَنْ أَصْنَعُ، فجعلوا

(١) الكتاب ب ١٧٥/٢ فما بعدها.

(٢) سورة البقرة / آية ٢٧١.

(٣) انظر : التصريح ٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٧٣/١، حيث يقول : «ونظير جعلهم «ما» وحدها اسما قول العرب : إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ،
أى من الأمر أَنْ أَصْنَعُ، فجعل «ما» وحدها اسما. ومثل ذلك : غَسَلْتَهُ غَسْلًا نَعِيمًا، أى نعم
الغسل».

(٥) السيرافي (ورقة : ١٨٣ - ١).

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من (ت، س).

(٧) الكتاب ٧٣/١.

«ما» وحدها اسماً. ومثّل ذلك : غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعْمًا، أى : نِعْمَ الْغَسْلُ. فَقَدَّرَ «ما» بالأمر وبالغسل، ولم يقدرها بأمرٍ ولا غَسَلَ، فعلم أنها عنده معرفة.

والثانى أن «ما» قد كثر الاقتصارُ عليها في نحو : غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعْمًا.

والنكرة التالية «نعم» لا يقتصر عليها إلا نادراً.

والثالث أن التمييز إنما يُجاء به ليزيل الإبهام، ويرفع الإشكال عن جنس المميّز، و«ما» المذكورة مساوية للمضمر في الإبهام، فلا يكون تمييزاً على هذا.

والرابع أن «ما» هنا إما معرفة وإما نكرة موصوفة، إذ لم يثبت لها إلا هذان القسمان، و«ما» في {نِعْمًا هِيَ} وفي (غَسْلًا نِعْمًا) ليست بموصوفة، فلا تكون نكرة، وإذا لم تكن هناك نكرة فلا تكون في (نِعْمَ ماصنعت) نكرة، إذ لم يثبت ذلك في نظيرتها.

وإن كان الناظم مائلاً إلى القول بأن «ما» في موضع نصب على التمييز فيرجح بأشياء : أحدها أن فاعل «نعم، ويُس» لم يثبت فيه إلا أن يكون بالالف واللام الجنسية، أو مضافاً إلى ما هما فيه، أو مضمراً فيهما على شريطة التفسير، وليس هناك ما فيه ألف ولا م، ولا ما أضيف إليه، فلا بد أن يتعين أن الفاعل مضمر كما تعين في نحو : نِعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ، وإذا ذاك تكون «ما» في موضع نصب على التمييز نظير «قوماً» في المثال المذكور، ولا منع في ذلك وإن كانت «ما» مبهمة، لأنها بمعنى «شيء» أو غيره من النكرات التي يصح وقوعها تمييزاً هنالك، وكما تقع «ما» صفةً في قولهم : (شيءٌ مآ) مع أن أصل الصفة أن تأتي للبيان، كذلك تقع هنا تمييزاً، وإن كان أصله البيان.

والثانى أن «ما» إذا ادعى أنها في موضع رفع إما أن تكون موصولة أو

غير موصولة ، [فإن كانت موصولة^(١)] لم يصح ، لأن الموصولة تتبئين بالصلة ، فتصير في عداد الأسماء المعينة ، وهي لا تكون فاعلة لـ (نعم ، ويُس) فإن لم يكن لها صلة فموصولٌ بغير صلة لا يكون . وإن كانت غير موصولة فإما نكرة أو معرفة ، فإن كانت [نكرة]^(٢) لم تقع فاعلة في هذا الباب ، لاختصاص الفاعل فيه بالتعريف ، وإن كانت معرفةً فخلافُ الظاهر^(٣) ، لأن «ما» قوتها قوة النكرة إذا لم تكن موصولة .

وما قَدَرها به سيبويه من المعرفة لعلَّه على غير تفسير الإعراب ، بل على التساهل في تقدير المعنى ، وإذا لم يثبت لها بحكم الظاهر إلا التأكيد صَحَّ أن الفاعل أمرٌ آخر ، ووجب نصب «ما» على التمييز لِمَا قُدِّرَ فاعلاً ، وهو الضمير .

ثم هنا مسائل : إحداها أن «ما» في وقوعها بعد «نعم ، ويس» على ضربين / أحدهما أن تكون صالحة لأن تكون موصولةً فاعلة ، أو نكرةً ٥٤٩ موصوفة منصوبة على التمييز ، أو مرفوعةً حَسَبَما تقدم من الخلاف ، كقولك : نَعَمْ ماصنعتَ ، ويس مافعل زيدٌ .

والثاني ألا تكون صالحةً لذلك كقولك : نَعَمْ ماأنتَ ، وقوله : {فَنِعْمًا هِيَ^(٤)} .

وحكى الزَّجَّاج عن النحويين^(٥) أنهم حَكَّوا : بِئْسَمَا تزويجٌ ولا مهرٌ .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (ت ، س) .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) .

(٣) في النسخ «بخلاف الظاهر» وما أثبتته هو وجه الكلام .

(٤) سورة البقرة / آية ٢٧١ ، وقد مر الاستشهاد بها غير مرة .

(٥) من هؤلاء القراء الذي قال في «معاني القرآن ٥٨/١» : «وسمعت العرب تقول في «نعم» المكتفية بما : بئسما تزويجٌ ولا مهرٌ ، فيرفعون التزويج ببئسما» .

وحكى ابن الطراوة. بئسما بطً ولا نزعاًها. وحكى سيبويه : غسلته غسلاً
نِعْماً^(١)، وما أشبه ذلك.

فأما الضرب الأول فظاهر الناظم أنه الذى عيّن لما ذكر من الحكم، لقوله :
«في نحو كذا» يعنى أن ذلك الخلاف المحكى هو في هذا الضرب. فبقى الضرب
الثانى غير محكوم عليه، بل مسكوتاً عنه.

وظاهر ما في «الشرح»^(٢) أن الضربين عنده واحد، وأن الخلاف فيهما
واحد. وهذا مما فيه نظر.

أما الأول فقد مضى مافيه. وأما الثانى فقد استقرأ بعض حُذَاق
المتأخرين من كلام سيبويه أن «ما» في الأول موصولة، وفي الثانى اسم تام بلا
صلة، وإن كان غيره يرى غير ذلك.

وفرق بينهما الفارسي أيضاً، فإنه قال في «الشَّيرَازِيَّات» : إن نحو (بئس
ما صنعت) يحتمل أن تكون «ما» فيه موصولة أو موصوفة، وقال في {نِعْماً هـ} :
هى نكرة، لا غير.

وقال الفراء^(٣) : إن «ما» تلي «نعم» على أوجه ثلاثة، أحدها ألا يكون لها
موضع من الإعراب، وتكون كبعض حروف الاسم، ك (ذا) من : حبذا، ولا تتغير
«نعم» في تانيث ولا تنثية ولا جمع. وترفع الأسماء بعدها، وعليه حمل قول الله
تعالى : {فَنِعْمَ هـ} وقولهم : بئسما تزويجٌ ولا مهر.

والثاني أن تكون زائدة لا أثر لها، فتقول : نِعْماً رجلين الزيدان، ونِعْماً

(١) الكتاب ٧٣/١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٤٠ - ١).

(٣) انظر : معاني القرآن ٥٧/١، ٥٨.

رجالاً الزيدون، ولم يمتل بنحو : نَعَمْ مَا الرَّجُلُ زَيْدٌ.

والثالث نحو قوله تعالى : {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ} ^(١) فَنَصٌّ عَلَى أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ ^(٢)، وظاهره أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ مَوْصُولَةٌ.

ومذهب الكسائي أَنَّ «مَا» فِي (نَعَمْ مَا صَنَعْتَ) بِمَنْزِلَةِ «الرَّجُلُ» تَامَّةٌ، وَيَعْدُهَا «مَا» أُخْرَى مُضْمِرَةٌ. وَفِي نَحْوِ : نَعَمْ مَا زَيْدٌ، بِمَنْزِلَةِ : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ^(٣).

فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ غَيْرُ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا الْاسْمُ، أَوِ الَّتِي لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا اسْمٌ وَلَا فِعْلٌ فِي جَرَيَانِ الْأَحْكَامِ، لَكِنَّمَا قَدْ يَتَّفَقَانِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ بَدَلًا مِنْ بَعْضٍ وَظَهَرَ أَنَّ الْخِلَافَ فِيهِمَا لَيْسَ عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ، فَلِذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَيَّدَ الْكَلَامَ، وَلَمْ يُهْمَلِ الْقَوْلُ بِنَقْلِ الْخِلَافِ، إِلَّا أَنَّهُ أَهْمَلِ الْقَوْلَ فِي الضَّرْبِ الْآخَرَ، إِمَّا لِأَنَّهُ أَقْلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذَا، وَإِمَّا لِأَنَّهُ مَوْضِعُ نَظَرٍ، هَلْ يُلْحَقُ بِهَا أَمْ لَا؟ مَعَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمِثَالُ لَيْسَ بِقَيَّدٍ، فَيَدْخُلُ لَهُ الضَّرْبَانِ مَعًا، حَسَبَمَا ذَكَرَ فِي «التَّسْهِيلِ» ^(٤). وَهَذَا بَعِيدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالثَّانِيَةُ أَنَّهُ نَصٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي «مَا» وَأَهْمَلِ ذَكَرَ «مَنْ» وَهِيَ مِثْلُهَا فِي هَذَا الْبَابِ، فَكَمَا تَقُولُ : نَعَمْ مَا صَنَعْتَ كَذَا، كَذَلِكَ تَقُولُ : نَعَمْ مَنْ لَقِيتَ زَيْدٌ.

وَيَصِحُّ هُنَا تَقْدِيرُ «مَنْ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَفِي مَوْضِعِ نَصْبٍ / عَلَى التَّمْيِيزِ، عَلَى تَقْدِيرِ : نَعَمْ الرَّجُلُ، أَوْ نَعَمْ رَجُلًا، فَيُظْهِرُ أَنَّ ٥٥٠

(١) سورة البقرة / آية ٩٠.

(٢) معاني القرآن ٥٦/١.

(٣) المصدر السابق ٥٧/١.

(٤) ص ١٢٦.

ذَكَرَ أَحَدُهُمَا بَدَلِ الْآخَرِ تَقْصِيرًا.

وقد جاء في الكلام ذلك، أنشد الفارسي وابن دُرَيْدَ وغيرهما^(١):

فَنِعْمَ مَزْكَا مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

فَنَصَّ الْفَارِسِيُّ فِي «الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ»^(٢) عَلَى أَنَّ «مَنْ» تَمْيِيزٌ ، كَمَذْهَبِهِ

الْمُتَقَدِّمِ فِي «مَا» ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ أَجَازَ فِيهَا الرِّفْعَ كَ (مَا) فَالْحَاصِلُ أَنَّهَا

مِثْلُهَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَمْ تَرْكُهَا النَّازِمُ بَدَلِ «مَا»؟

وَالْجَوَابُ أَنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ زَعَمَ ذَلِكَ، وَأَنَّ «مَنْ» كَ «مَا» بِإِطْلَاقٍ، وَمِنْهُمْ

ابْنُ جَنِيٍّ^(٣)، فَقَدْ قَالَ فِي قَوْلِ سَاعِدَةَ بِنِ جُوَيْيَّةَ^(٤):

* هَجَرَتْ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ *

إِنَّ «مَنْ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا، وَ«حَبٌّ» هُنَا مِنْ بَابِ «نَعِمَ» كَمَا سَيَأْتِي

إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) شرح الرضی علی الکافیة ٢٥٢/٤، والخزانة ٤١٠/٩، والمغنی ٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧، والأشمنونی ١٥٥/١، والهمع ٣١٧/١، ٣٧/٥، والدرر ٧٠/١، ١١٤/٢، والعینی ٤٨٧/١، واللسان (زکا) وقبله :

وکیف أُرْهِبُ أَوْ أُرَاعُ لَهُ وَقَدْ زَكَتُ إِلَى بَشَرِ بْنِ مَرْوَانَ

والمزکا : الملجأ، وزکات إلیه : لجأت واعتصمت. وقائل الشعر مجهول. وكان بشر بن مروان سمحا جوادا، ولي إمرة العراقین لأخیه عبدالملک.

(٢) ذكره الفارسي في «باب من الصلات والأسماء الموصولة»

(٣)

(٤) ابن يعیش ١٣٨/٧، والخزانة ٤٢٩/٩، وديوان الهذليين ١٦٧/١، واللسان (حب، شعب، ولي)

وعجزه :

* وَعَدَّتْ عَوَادٌ بَعْدَ وَلَيْكَ تَشْعَبُ *

وَالْوَلَّى : القرب والدنو. وتشعب : تصرف وتمنع، أولا تجيء علی القصد. وعوادي الدهر : مصائبه ونوائبه، وأحدها عادية.

ويحتمل أن يكون الناظم ذهب هنا إلى أن «ما» فاعل لتمييز، وأنها اسم تام لا موصول، وإذا كان كذلك لم يصلح في «مَنْ» أن تكون فاعلاً غير موصول، إذ لم يثبت لها ذلك، وإنما تكون في غير الشرط والاستقهاً إمّا نكرة موصوفة، وإمّا موصولة بمعنى «الذى» أو «التي» وهذا رأيه في «التسهيل»^(١) فترك إلحاق «مَنْ» هنا لعدم جريان الحكم فيها على مذهبه.

والثالثة أنه ذكر الخلاف في «ما» ولم يُعَيِّن ما هي على كلا القولين، إذ على القول بالفاعلية فيها يُحتمل أن تكون اسماً تاماً بلا صلة، أو موصولاً بمعنى «الذى، والتي» أو نكرة موصوفة. وعلى القول بأنها تمييز يُحتمل أن تكون نكرة موصوفة، أو غير موصوفة.

وقد تقدّم ما في ذلك من الاضطراب. والناظم ترك ذلك كله، والعذر عنه أن كثيراً من المسائل التي لا يبنى على الخلاف فيها حكم لفظي لا يعتنى بنقل الأقوال فيها، فكأنه رأى نقل الخلاف هنا شططاً، فتركه. والله أعلم.

وان الرابعة أنه لما اقتصر بفاعل «نعم، وبئس» على هذه الأنواع الثلاثة دلّ على أن ما سوى ذلك لا يرتفع بهما على الفاعلية، فإن جاء من كلام العرب ما ينقض ذلك فغير معتدّ به لقلته أو إمكان تأويله.

فمن ذلك (الذى، والتي) وما أشبههما من الموصولات التي فيها الألف واللام، فإنها إن عني بها معهود فظاهر امتناع جعلها فاعلاً هنا، كالرجل والغلام إذا أردت معهوداً.

وإن أردت بها الجنس كما أردت بـ (الرجل) الجنس ففي جواز ذلك

(١) ص : ٣٦.

خلاف، فمنهم من منع، وهو الذي رأى الجرْمى^(١). ومنهم من أجاز،
إذ لافرق بين الموصول وغيره إذا كان في الحكم مثله. وهذا رأى المبرد^(٢)،
ونحا نحوه ابن السراج على تردد^(٣).

وهو مذهب ابن الحاج^(٤) من المتأخرين، وحَمَلِ لفظ الكتاب، حيث
تَمَّ سيبويه ذكرَ مافيه الألف واللام أو ما أضيف إلى ماها فيه بقوله :
وما أشبه^(٥).

والأظهر في مثل هذا المنع، إذ لو كان جائزاً عندهم لكان حرياً بأن
يكثر في كلامهم، لأنه مما يُحتاج إليه في التخاطب. فلما لم يُسمع منهم،
أو سُمع نادراً دلَّ على أنهم قد اطَّرحوه، فلا يسوغ القياس على نحو
(الرجل).

وأيضاً / فليست الألف واللام في الموصولات لتعريف عهد ولا ٥٥١
جنس، بل هي تُشبه الأصلية للزومها الكلمة، فالأولى المنع، وهو الظاهر
من الناظم.

ومن ذلك ما أضيف إلى ضمير مافيه الألف واللام الجنسية نحو :
نعم صاحبُ الدابة ونعم أخوه عبدُالله، والراكبُ نعم صاحبه زيد، وما
أشبه ذلك.

(١) هو أبو عمر صالح بن إسحاق .

(٢) المقتضب ١٤١/٢ .

(٣) كتاب الأصول ١٣٢/١، ١٣٣ .

(٤) ابن الحاج هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الإشبيلي. كان متحققاً بالعربية، حافظاً
للغات، مقدماً في العروض وله على كتاب سيبويه إملاء، ومصنف في علوم القوافي، ومختصر
خصائص ابن جني وغيرها (ت ٦٤٧هـ). بغية الوعاة ٣٥٩/١ .

(٥) الكتاب ١٧٨/٢ .

أجازه بعضهم، وأنشد على ذلك قول الشاعر^(١):

* فَنَعَمْ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعَمْ شِهَابُهَا *

وظاهر إطلاقات الناس منع هذا، ولو كان يكثر في السماع لقالوا به، ولكنه نادر، فلا اعتباره. وأيضاً يمكن تأويله على مثل مَاتَوُلْ ابْنُ مَالِكٍ وَقَوْعَ الْعَلَمِ بعدهما حسبما يذكر على إثر هذا بحول الله.

ومن ذلك الضمير البارز نحو: مررت بقومٍ نَعَمُوا قومًا، والزيدانِ نَعَمًا رجلين. حكى هذا الكسائي عن بعض العرب^(٢)، ولكنه قليل لا يقاس على مثله.

ومن ذلك العَلَمُ والمضافُ إليه، فقد جاء منه في النثر ما يمكن أن يدعى قياسه، ففي الحديث «نِعَمْ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ»^(٣) وقول بعض عبادة الصحابة^(٤): بئسَ عبدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا. وقول سهل بن حنيف: شهدت صفينَ وبُئِستَ صفُون^(٥)، وهو نادر، ومن باب الاستشهاد بالحديث، وقد مرَّ

(١) الهمع ٣٠/٥ والأشمونى ٢٨/٣، والعيني ١١/٤، والخزانة ٤١٦/٩، والدرر ١١٠/٢، ولم يوقف له على تنمة ولا قائل.

والهيجا - بالمد والقصر - الحرب. والشهاب: الشعلة الساطعة من النار، والنجم المضيء اللامع، والنجم المضيء المنقض من السماء، ويقال: هو شهاب علم وحرب ونحوهما، للماضى الماهر. ويروى (شبابها) بكسر الشين، والباء، والشباب والشبوب: ما يوقد به النار.

(٢) في ارتشاف الضرب (ص ١٠٣١) «وحكى الأخفش عن بعض بني أسد: نعمًا رجلين الزيدان، ونعموا رجالا الزينون، ونعمتم رجالا، ونعم نساء الهندات».

(٣) رواه الترمذى في: المناقب: ٥٠، برقم (٣٨٤٦) ٦٨٨/٥، وانظر: جامع الأصول ٩٨/١٠.

(٤) الأشمونى ٢٩/١، وشرح التسهيل للناظم (ورقة: ١٤٠ - أ) وفيه «كقول ابن مسعود رضى الله عنه أو غيره من العبادة».

(٥) الهمع ٣٩/٥، واللسان (صفن) برواية «الصفُون».

وسهل بن حنيف الانصارى الأوسى، صحابي من السابقين، شهد المشاهد كلها، واستخلفه علي ابن أبى طالب رضى الله عنه على البصرة بعد وقعة الجمل، ثم شهد معه صفين (ت ٢٨هـ).

مافيه^(١). وإذا سَلَّمَ قَنَدُورُهُ يَمْنَعُ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ. وَقَدْ تَأَوَّلَهُ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّمْيِيزُ قَدْ حُذِفَ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ، وَالظَّاهِرُ الْمَرْفُوعُ هُوَ الْمَخْصُوصُ. وَ«أَنَا» وَ«خَالِدٌ» بَدَلَانِ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ عَلَى هَذَا دَلِيلٌ^(٢).

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ التَّمْيِيزَ هُنَا لَا يُحْذَفُ قِيلَ : ذَلِكَ هُوَ الشَّائِعُ، وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ»^(٣) فَالتَّقْدِيرُ : وَنِعْمَتْ سُنَّةٌ، لِأَنَّهُ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَنِعْمَتْ سُنَّةٌ فَعَلَّتُهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَمِنْ ذَلِكَ النِّكَرَةُ الْمُضَافَةُ نَحْوُ : نِعَمَ صَاحِبِ قَوْمٍ زَيْدٌ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُهُ، وَهُوَ قَوْلُ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤) :

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَاسِلَاحَ لَهُمْ

وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانًا

وَهَذَا مِمَّا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَرَبِ أَنَّهَا تَقُولُهُ^(٥). وَقَدْ يَظْهَرُ أَنَّهُمَا قَائِلَانِ بِجَوَازِهِ.

(١) انظر : ٤٠١ / ٣ .

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٠ - أ) .

(٣) سنن أبي داود - الطهارة : (٩٧/١) حديث (٣٥٤) والترمذي - الصلاة (٣٦٩/٢) حديث (٤٩٧) والبيهقي في شرح السنة ١٦٤/٢ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٥٣/٤، والخزانة ٤١٥/٩، وابن يعيش ١٣١/٧، والهمع ٣٦/٥، والدرر ١١٣/٢، والأشمونى ٢٨/٣، والعيني ١٧/٤ والشعر لكثير بن عبدالله النهشلي للهمسان، وقبله :

ضَحَوْا بِأَشْمَطِ عَتَوَانَ السُّجُودِ بِهِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقَرَأْنَا

وقوله : «فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَاسِلَاحَ لَهُمْ» إشارة إلى قوله رضى الله عنه يوم الدار : «من رمى سلاحه كان حرا» وقوله «وصاحب الركب» أى ركب الحج .

(٥) انظر : الأشمونى ٢٨/٣ .

واعْتَلَّ الْعَبْدِيُّ^(١) للجواز بأن النكرة قد تدل على الجنس، كما يدل عليه مافية الألف واللام، وأنها قد تؤدي في بعض المواضع من المعنى ما تؤديه المعرفة الجنسية، كقول حسان رضى الله عنه^(٢):

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وهذا كله نادر لا يعتمد على مثله في السماع. وما ذكر من وجه القياس يَنْتَقِضُ بما لو كانت النكرة غير مضافة، وهما لا يقولان بذلك، إذ خَصَّ الجواز بالنكرة المضافة.

ومن ذلك اسم الإشارة نحو: نِعَمَ ذَا أُدْبِكَ، على معنى: نعم الأدبُ أدبُك، فقد أجاز بعضهم في قول الشاعر، أنشده ابن السكيت وغيره^(٣):

لَمْ يَمْنَعْ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَمَا
أَعْطَيْهِمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أُدْبَا

[أن يكون «ذا» فاعلاً بـ (حَسَنَ) وهو من (فَعَلَ) الملحق بهذا الباب. وحكمُ

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي، أحد أئمة النحاة المشهورين، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي. وله: شرح الإيضاح للفارسي، وشرح كتاب الجرمي (ت ٤٠٦هـ). بغية الوعاة ٢٩٨/١.

(٢) ديوانه ٣، وسيبويه ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، وابن يعيش ٩١/٧، ٩٣، والمغنى ٤٥٣، ٦٩٥، وشرح الكافية ١٩٣/٤، والخزانة ٢٢٤/٩، واللسان (سبأ) والسبيئة: الخمر. ويبت رأس: موضع بالشام. وخبر (كأن) في البيت الذي بعده، وهو قوله:

على أنيابها أو طعمُ غَضٍّ من التفاح هَصْرُهُ اجْتِنَاءٌ

(٣) إصلاح المنطق ٤١، والخصائص ٤٠/٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٥٧/٤، والخزانة ٤٣١/٩، واللسان (حسن) والأصمعيات ٥٦.

يريد أنه يقهر الناس فلا يمنعون ما يريد منهم، وهو لعزته يمنع ما يريدونه منه. وقد استحسّن الشاعر هذا الخلق، وجعله أدباً حسناً. وقال قوم: إنه ينكر على نفسه هذا العمل لأن العرب لا تتفخر بمثل هذا الخلق.

(فَعَلَ) حَكْمٌ (نعم، ويُس) كما سيأتى بحول الله. فكما تقول : حَسُنَ ذَا أَدْباً^(١) [على معنى : حَسُنَ الأَدَبُ / أَدْبُكَ أَدْباً، كذلك تقول : نعم ذَا أَدْبُكَ ٥٥٢ أَدْباً؛ وعلى إسقاط التمييز؛ لأن اسم الإشارة مبهم يقع على كل شيء، فجرى مجرى الأجناس، قال ابن السراج : والنحويون يدخلون (حَبْذاً زيد) في هذا الباب، من أجل أن تأويلها : حَبَّ الشيء، لأن «ذا» اسم مبهم يقع على كل شيء^(٢).

وبين إبهام اسم الإشارة الفارسي في «الإغفال» و«الشيرازيات» بياناً شافياً حين تكلم على قوله سبحانه [عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ^(٣)] وهذا كله لا دلالة فيه، لشذوذ السماع بذلك، ولأن «ذا» مع «حَبَّ» على حكم آخر مختص بها، سيذكره على حديثه، فقياس «نعم» على «حَبْذاً» غير ظاهر.

والفاضل : نو الفضل والفضيلة، وهو ضد النقص والنقيصة.

ويذكر المخصوص بعد مبتدأ

أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبْداً

المخصوص في كلامه وكلام النحويين هو المقصود بالمدح بعد (نعم) وبالدِّم بعد (يُس) وذلك نحو (زيد، وعمرو) في قولك : نعم الرجل زيد، ويُس الرجل عمرو. وإنما سُمي مخصوصاً لما فيه من ذلك المعنى؛ إذ كان قد ذكر أولاً جنسه، ثم خص بعد ذلك بذكر شخصه.

وقصد الناظم هنا ذكر ما يتعلق به من الأحكام، فأخبر أولاً أنه

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) كتاب الأصول في النحو ١/١٣٥، وفيه «حب الشيء زيد».

(٣) سورة البقرة / آية ٦٨.

يُذكر فلا يُترك، لأنَّ بذكره حصولَ الفائدة في المدح أو الذم، لأن ذكرَ جنسه لا يُعيِّنه، فافتقرَ إلى تعيينه.

ثم بيَّن أنه يُذكر بعد ذكر الفاعل بقوله : «ويُذكرُ المخصوصُ بعدُ» أى بعد ماتقدَّم الكلام عليه، وهو الفعل والفاعل، فإذا ماتقدَّم عليهما فليس هو المخصوص، بل هو دليل عليه، وبذلك يُشعرُ قوله بعد : «وإنَّ يُقدَّمُ مُشعرٌ به كفى» حسبما يُذكر بحول الله

ثم نكز حكمه في الإعراب لأنه مُشكَّل، إذ لا يصح أن يكون فاعلاً، لأن الفعل قد أخذ فاعله، ولا يصح أيضاً أن يكون بدلاً حسبما يُذكر، ولا بد له من إعرابٍ آخر، بناءً على أن كل اسم لابد أن يكون له موضع من الإعراب. فذكر له إعرابين ساقهما مساق التخيير.

أحدهما أن يكون مبتدأ، ولم يُعَيَّن له خبراً، وواضح أن يكون الجملة المتقدِّمة، إذ بهما تمامُ الفائدة. وقد قال في باب «الابتداء» : «والخبرُ الجزء المُتِمُّ الفائدة».

فإذا قلت : نعم الرجلُ زيدٌ، ف (زيدٌ) مبتدأ، خبره قولك : «نعم الرجلُ» ولو كان الخبر غيرَ الجملة لبيَّن ذلك، كما بيَّن في الإعراب الآخر أن المبتدأ محذوف.

والثاني أن يكون المخصوص خبرَ مبتدأ محذوف لازم الحذف، وهو قوله : «أو خبرَ اسمٍ» إلى آخره. فكأنه قال : هو زيدٌ، أو الممدوحُ زيدٌ.

وهذا التخييرُ يحتمل أن يكون على ظاهره، فيكون مذهبُه في المسألة جوازَ الإعرابين، وهو مذهب الجمهور، كالجُرْمِي والمبرد

ويَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ إِعْرَابَهُ مَبْتَدَأً، لِتَقْدِيمِهِ إِيَّاهُ. وَكَثِيرًا مَا يَأْتِي بِالْخِلَافِ فِي مَسَاقِ التَّخْيِيرِ، كَمَا ظَهَرَ فِي قَوْلِهِ قَبْلُ : «أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ»^(١) وَفِي قَوْلِهِ أَيْضاً : «نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ»^(٢) وَيُشْعِرُ بِهَذَا الثَّانِي أَنَّهُ الَّذِي نَصَّ فِي شَرْحِ «التَّسْهِيلِ»^(٣) وَهُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ لَا غَيْرَ. وَالثَّانِي التَّخْيِيرُ، وَالثَّلَاثُ تَجْوِيزٌ أَنْ يَكُونَ الْمَخْصُوصُ مَبْتَدَأً مَحْذُوفَ الْخَبَرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَصْفُورٍ^(٤). وَالرَّابِعُ أَنَّهُ يَدُلُّ مِنَ الْفَاعِلِ.

فَأَمَّا الْقَوْلُ بِإِعْرَابِهِ مَبْتَدَأً خَبَرُهُ «نَعَمْ، وَيَسُّ» فَهُوَ الرَّاجِعُ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرَ مَبْتَدَأٍ لَوَجِبَ أَنْ يَنْتَصِبَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ «كَانَ» لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ هَذَا حَكْمُهُ مَعَهَا، فَكَانَتْ تَقُولُ : نَعَمْ الرَّجُلُ كَانَ زَيْدًا، وَيَسُّ الرَّجُلُ كَانَ أَبَا فَلَانٍ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ : وَلَمْ نَجِدِ الْعَرَبَ تَعْدِلُ عَنِ الرِّفْعِ فِي مِثْلِ هَذَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ.

وكَذَلِكَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَبْرُزَ الْمَحْذُوفُ إِذَا قُلْتُ : نَعَمْ الرَّجَالُ كَانُوا الزَّيْدِينَ، وَنَعَمْ النِّسَاءُ كُنَّ الْهِنْدَاتِ. وَهَذَا لَا يَقَالُ.

(١) باب المعرفة بأداة التعريف .

(٢) باب الابتداء.

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ١٤٠ - ب).

(٤) شرح جمل الزجاجة له ٦٠٥/١.

وكذلك كان يجب إذا دَخَلَتْ «ظَنَنْتُ» وأخواتها هنا^(١). نعم الرجلُ ظَنَنْتُهُ زَيْدًا، ونعم الرجلانِ وَجِدَا الزَيْدَيْنِ، لكن العربَ إنما تقول : نعم الرجلُ ظَنَنْتُ زَيْدًا، ونعم الرجلانِ وَجِدَا الزيدانِ، قال زهير^(٢):

يَمِينًا لِنَعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا

على كُلِّ حَالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَمٍ

فَعُلِمَ أن المخصوص لم يكن قبله ضمير فيكون هو خبره، بل كان المخصوص مبتدأ مخبراً عنه بجملة المدح والذم.

والثاني أن الكلام عند جَعَلَ «زسد» خبراً لمحذوف جملتان، ليست إحداهما في موضع إعراب، وهو خلاف الظاهر، وأدعاء خلاف الظاهر من غير حاجة إلى ذلك ممنوع، فكان تقديرُ مبتدأ غير جائز، لعدم الاحتياج إلى ذلك. وذلك أن (نعم، ويُس) لا يتمُّ المعنى المقصود بهما إلا باجتماع المختص بالمدح والذم مع الجنس الذي هو منه، فلا يُقَدَّرُ على هذا إلا مبتدأ، كما لا يقدر «زيد» في قولك : (ذهب أخوه زيد) إلا مبتدأ.

والثالث أن المخصوص يجوز حذفه اتفاقاً إذا تقدّم ذكره وكان معلوماً، كقوله تعالى : {نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ^(٣)}. فلو كان المبتدأ لازم الحذف، ثم حُذِفَ الخبر، وهو «زيد» في المثال المتقدم لأدّى ذلك إلى حذف الجملة كلها، وذلك غير

(١) أى كان يجب إبراز الضمير المحذوف، فيكون كما مثل.

(٢) من معلقته، واستشهد به الرضى في شرح الكافية ٢٤٤/٤، والسيوطي في الهمع ٢٤٧/٤، وانظر : الخزائن ٢٨٧/٩، والدرر ٤٧/٢.

والسحيل : الحيط الذي لم يحكم فتله. والمبرم : الخيط الذي أحكم فتله، ويريد بهما الأمر السهل والأمر الصعب. يخاطب هرم بن سنان المري، والحارث بن عوف، ويثنى عليهما بما فعلاه في الصالح بين عيس وذبيان.

(٣) سورة ص / آية ٣٠.

جائز، وإنما يُحذف من الجملة أحدُ جزئَيْها، ويبقى الثاني دالاً عليه، ولا يُحذفان معاً إلا أن يُعوّضَ من ذلك، كقولك : أزيدُ في الدار أم لا؟ ونحو ذلك. فكان القول بما يؤدي إلى ذلك ممتنعاً.

وبهذا الوجه يبطل أيضاً قول من جَوّز أن يكون المحذوف هو المبتدأ.

والرابع أن الكلام تامٌّ من غير تقدير محذوف، على تقدير أن يكون «زيد» مبتدأ خبره ماقبله، فتكُف الحذف تكلفاً لما لا يحتاج إليه.

وأيضاً فدَعَوَى حَذَفٍ في موضع لم يظهر فيه ذلك المحذوف / ٥٥٤ مجرد دَعَوَى من غير حجة.

والخامس أن «نعم الرجل» إنما هو في قُوّة جزءٍ كلام، وليس كلاماً مفيداً بوجه، فلا بد له من جزء آخر، لأن قولك : «نعم الرجل» في معنى : جامعُ المحامدِ الرجلُ، أو جَمَعَ محامدَ الرجلُ، فهو جزءُ كلام بلائدٌ، فافتقر إلى جزء آخر، وهو المخصوص، فتقدير المحذوف نقضٌ للغرض، وجعلُ ما هو تام غير تام.

وأما قول ابن عصفور^(١) فردُّ زيادة لما تقدّم، بأن محصولة تكلف خبرٍ لابتدأ قد وُجد معه ما يجوز أن يكون خبره، ولبعد هذا التقدير لم يذكر الناس هذا الوجه، وإلاً فقد كان ظُهر من حيث فهموا عن سيبويه أن هذا جوابُ مَنْ قال : مَنْ هو^(٢)؟ لأن جواب هذا إنما يكون فيه الاسم المذكور مبتدأ من حيث وقع السؤال بـ (مَنْ) عن خبر المبتدأ، وهي أيضاً

(١) وهو جواز أن يكون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر.

(٢) انظر : الكتاب ١٧٧/٢.

مبتدأ، وهو نظير قولك : مَنْ القائمُ؟ فتقول : زيدٌ، فزيدٌ مبتدأ، هذا هو الأظهر، ولكنهم استَقْبَحُوا ما ذكرتُ من ذلك، فنَقَرُوا عنه.

ورَدَّ المؤلفُ أيضاً بأن هذا الحذف ملتزم، ولم نجد خبراً يَلْتَزِم حذفه إلا ومحلُّه مشغول، لَيْسَ الشاغلُ مَسْدَهُ، كخبر المبتدأ بعد «لَوَلَا» وهذا خلاف ذلك.

وأما القول بالبدل فمردودٌ لوجهين، أحدهما أن من شأن البدل صحة الاستغناء عنه. وهذا لا يصح الاستغناء عنه إذا لم يتقدّم ذكره، أو لم يُعْلَم وهذا المعنى احتجُّ على بعض أصحابنا، حيث ادّعى في نحو (قَامَتْ هِنْدُ) أن التاء هو الفاعل، وهو ضمير بارز، فالزِمَ أشياء.

من ذلك أن يكون البدل لازماً في هذا النحو من غير أن يجوز الاقتصار على الفاعل وحده، ولانظير لذلك، ولكنه التزمه.

والثاني أن البدل من شرطه صحة وقوعه موقعَ المبدل منه، وهذا ليس كذلك، إذ لا يستقيم أن يقال في (نعم الرجلُ زيدٌ) : نعم زيدٌ.

ومن هنا امتنع عند البصريين أن يكون «بِشْر» في قوله، أنشده سيبويه^(١):

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرٌ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا

(١) الكتاب ١/١٨٢، وابن يعيش ٣/٧٢، ٧٤، وشرح الرضى على الكافية ٢/٢٣٤، ٣٨٢، ٣٩٥، والخزانة ٤/٢٨٤، والتصريح ٢/٣٢، والهمع ٥/٩٤، والدرر ٢/١٥٣، والأشمونى ٣/٨٧، والشعر للمرار الأسدي.

وبشر هو بشر بن عمرو بن مرثد، قتله رجل من بني أسد. وترقبه الطير : تنتظر موته لتسقط عليه، لأنها لاتسقط على القتل وبه رمق. ووقوعا: جمع واقع، خلاف الطائر.

بدلاً، لأنه لا يصح وقوعه موقع «البكري» حسبما يُذكر في موضعه
إن شاء الله. فالصحيح ما أشار إلى اختياره الناظم.

فإن قيل : إن إجازة الإضمار قد صرح به سيبويه في قوله : كأنه
قال : نعم الرجل، فقيل له : مَنْ هو؟ فقال : عبدُ الله، إلى آخره^(١).

وأيضاً فالوضع موضع مدح أو ذم، فيحسُن فيه تكثيرُ الجمل.
وأيضاً فالإضمار قد أجازهُ سيبويه، وفي إجازته لما أجاز حُجَّة.

فالجواب أن سيبويه لم يذهب إلى إضمار. ومن تأمل كلامه تبين
ذلك، فإنه قال : وأما قولهم : نعم الرجلُ عبدُ الله فهو بمنزلة : ذهب أخوه
عبدُ الله ، عَمِلَ «نعم» في (الرجل) ولم يَعْمَل في (عبدالله) وإذا قال :
عبدُ الله نعم الرجلُ فهو بمنزلة : عبدُ الله ذهب أخوه^(٢). فهذا ظاهر في أن
/ المخصوص مبتدأ، تقدّم أو تأخر. ثم قال : كأنه قال : نعم الرجلُ، فقيل ٥٥٥
له : مَنْ هو؟ فقال : عبدُ الله، وإذا قال : عبدُ الله فكأنه قيل له : ماشأته؟
فقال : نعم الرجل^(٣).

فهذا ظاهر في أنه تفسير لما تقدّم من التقرير الأول، كأنه يُبين
احتياج المبتدأ إلى الخبر، والخبر إلى المبتدأ، لا أنه أراد أن الكلام على
تقدير محذوف .

والدليل على ذلك أنه لم يذهب أحدٌ ممن تقدّم إلى أنه مبتدأ محذوفُ
الخبر، وإن كان يؤهمه كلامُ سيبويه.

وأما الترجيح بتكثير الجُمْل فإنما يكون ذلك بعد تسليم أن (نعم

(١) الكتاب ١٧٦/٢.

(٢) نفسه ١٧٦/٢.

(٣) نفسه ١٧٦/٢.

الرجل) وحده جملةً مستقلة، وليس كذلك.

وإذا ثبت أن المخصوص مبتدأ خبره الجملة فلا بد من رابط بينها وبينه،
إعمالاً لقوله في «باب الابتداء» حيث ذكر الخبر :
وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً

حاويةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ

إلى آخره. والجملة هنا ليست هي نفس المبتدأ، فلا بد فيها من رابط. ولم
يذكر هنا وجه الربط (فلا بد أن يكون داخلاً تحت ضابطه هناك. وفي ذلك قولان،
أحدهما أن الرجل^(١)) لَمَّا كَانَ اسْمَ جِنْسٍ شَمَلَ الْمَخْصُوصَ وَغَيْرَهُ، فَحَصَلَ
الرَّيْبُ بِذَلِكَ وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَالْمُتَدَاوِلُ عِنْدَ الْمُقَرَّبِينَ وَالْمُعَرَّبِينَ.

والثاني أن «الرجل» هو المبتدأ في المعنى، فلم يحتاج إلى رابط، لأن جزء
الجملة إذا اتحدت بالمبتدأ لم تفترق إلى رابط، كما لو كانت الجملة هي المتحدة
به معنى، نحو: هو زيد قائم، وقولي الحمد لله. وكلا القولين صالح للدخول
تحت قوله: «حاويةً معنى الذي سبقَتْ لَهُ».

وَتَمَّ قَوْلُ ثَالِثٍ، أَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ، لِأَنَّهُ مَعْنَى قَوْلِكَ: (زيدٌ نعم
الرجل) زيدٌ هو الرجلُ الكاملُ، أو الرجلُ كُلُّ الرجلِ، أو الممدوحُ، أو ما في معنى
ذلك، فإن «الرجل» هنا ليس مدلوله جميع الجنس، أي الأشخاص المتعددة،
وإنما مدلوله ما في ذهنه من تصور حقيقة الرجل الذي يُطلق على أشخاص
كثيرة، لا أن الأشخاص الكثيرة هي بعينها ذلك المفهوم بعينه.

وهذا الرأي بيّنه المبرد وابن السراج وغيرهما^(٢)، وهو الذي ينبغي أن

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) المقتضب ١٤٠/٢، وكتاب الأصول في النحو ١/١٣١.

يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَلَامٌ مِنْ تَقَدُّمٍ، وَإِلَيْهِ يَشِيرُ الْقَوْلُ الثَّانِي. وَهُوَ رَأْيُ الْمُؤَلِّفِ
رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَيَانِ ذَلِكَ، إِذْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ النَّازِمُ. وَقَدْ بَسَطَ
الْمَسْأَلَةَ ابْنُ الْحَاجِّ فِيمَا قِيدَهُ عَلَى «مَقَرَّبَ» ابْنِ عَصْفُورٍ. ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى :

وإنَّ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى

كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

يَعْنَى أَنَّ الْمَخْصُوصَ يُحْذَفُ لِلْعِلْمِ بِهِ، فَإِنْ تَقَدَّمَ قَبْلَ (نِعَمَ، وَيُسُّ)
مَا يُشْعِرُ بِهِ، وَيُعْرَفُ بِهِ اِكْتَفَى بِهِ عَنْ ذِكْرِهِ بَعْدَ (نِعَمَ، وَيُسُّ)

فَإِذَا قُلْتُ : (نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) فَلَا يَدُ مِنْ ذِكْرِهِ هُنَا لِعَدَمِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ
لِوَحْذَفٍ. فَإِنْ قُلْتُ : (قَدِمَ زَيْدٌ وَنِعَمَ الْفَاضِلُ) جَازَ الْحَذْفُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : { إِنَّا / وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ ^(١) } وَقَوْلُهُ : ٥٥٦
{ وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلْنِعْمَ الْمُجِيبُونَ ^(٢) } ، { وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ
الْمَاهِدُونَ ^(٣) } وَهُوَ كَثِيرٌ جِدًا.

وَمِثْلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى. وَالْمُقْتَنَى : (مُفْتَعَلٌ) مِنْ
الِاقْتِنَاءِ، وَهُوَ الْإِدْخَارُ وَالِاتِّخَاذُ لِنَفْسِكَ، يُقَالُ : قَنَوْتُ الْغَنَمَ وَغَيْرَهَا، قُنُوَّةٌ
وَقُنُوَّةٌ، وَقَنِيتُهَا، قُنِيَّةٌ وَقَنِيةٌ، وَاقْتَنَيْتُهَا : اتَّخَذْتُهَا.

وَالْمُقْتَنَى أَيْضًا : (مُفْتَعَلٌ) مِنَ الْاِقْتِضَاءِ، وَهُوَ اتِّبَاعُ الْأَثَرِ، يُقَالُ :
قَفَوْتُ أَثَرَهُ قَفْوًا وَقَفُوءًا، وَاقْتَفَيْتُهُ مِثْلَهُ، وَقَفَيْتُ عَلَى أَثَرِهِ بِفُلَانٍ، أَيْ أَتْبَعْتُهُ

(١) سُورَةُ ص / آيَةُ ٤٤.

(٢) سُورَةُ الصَّافَّاتِ / آيَةُ ٧٥.

(٣) سُورَةُ الذَّارِيَّاتِ / آيَةُ ٤٨.

إيَّاه.

والمعنى في المثال : العلمُ نعم المالُ المتَّخَذُ، والإمامُ المتَّبَعُ الهادِي إلى سبيل الرشاد.

وقد ظهر شمولُ كلامه لنحو : زيدُ نعم الرجلُ، وأنه في دلالته على المخصوص كقوله : رأيتُ زيداً ونعم الرجلُ. وفي ذلك بيان أن (نعم الرجلُ) ليس خبراً عن «زيد» المتقدم، وأنه ليس هو المخصوص، لقوله : «وإنَّ يُقَدَّمُ مُشْعِرُ به كَفَى» بل المخصوص محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه، فكأنه في تقدير : زيدُ نعم الرجلُ هو.

وظاهر كلام النحويين خلافُ هذا. ألا تري أن سيبويه جعل قوله : «نعم الرجلُ زيدُ» كقولك : ذهب أخوه عبدُالله، وقوله : زيد نعم الرجلُ، كقولك : عبدُالله ذهب أخوه^(١). فظاهر هذا أنه الأصل، كما أن ذلك كذلك في : عبدُالله ذهب أخوه.

وعلى ذلك النحويون، بل حكى شيخنا الأستاذ رحمه الله^(٢) الاتفاق على هذا.

والمخصوص عليه في «التَّسهيل»^(٣) موافقةُ الناس. فالحاصل أن ظاهر كلامه هنا مخالفةُ ما اتَّفَقَ عليه، وهو ممنوع.

فإن قيل : قد يقال : إنه أراد بقوله : «كَفَى» أنه المخصوص {تقدَّم، فيكون مبتدأ خبره ما بعده.

(١) الكتاب ١٧٦/٢.

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالألبيري النحوي (٧٥٤هـ) وتقدمت ترجمته.

(٣) انظر : ص ١٢٧.

فالجواب أن هذا لا يصح لأمرين، أحدهما أنه قد أعرب المخصوص^(١) [إذا تأخر على وجهين، فاقترضى أنه إذا تقدم يُعرب على الوجهين، ولا قائل بهذا].

والثاني أن من الصور الداخلة تحت كلامه ألا يكون المخصوص مبتدأ، نحو: {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ^(٢)} وهو إذ ذاك ليس المخصوص اصطلاحاً، بل هو مقدرٌ بعد الفاعل، وإذا كان كذلك ظهر أنه مخالف للناس في هذا، واقتضى جوازَ بروزِ المخصوص بعد الفاعل في نحو: زيدٌ نعم الرجلُ، فيقال: زيدٌ نعم الرجلُ هو. وكلام النحويين يقتضى المنع منه، فتأمل هذا الموضع ففيه إشكالٌ ونظر. والله أعلم بمراده.

وَاجْعَلْ كَبِيرُوسَ سَاءً وَاجْعَلْ فَعْلًا

مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَنَعِمَ مُسْجَلًا

لما أتمَّ الكلام على (نعم، وبئس) بحسب ما يليق بهذا المختصر رجع إلي ما وعد به في الترجمة، من ذكر «ما جرى مجراهما» فأتى أولاً بلفظ (سَاءً) لكثرة استعمالها وشهرتها في القيام مقام (بئس). ويعنى أن «سَاءً» تجرى مجرى (بئس) في حكمها المذكور في هذا الباب.

ولما أطلق القول / في جعلها مثلاً، ولم يخص ذلك بحكم نون حكم ٥٥٧ اقتضى أن المراد إجراؤها في معناها أولاً، وفي جميع أحكامها المذكورة ثانياً.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) سورة ص / آية ٤٤.

أما جريانها مجراها في المعنى فهو الأصل لجريان أحكامها عليها.
وأصل (سَاءَ) فَعَلَ من السَّوْءِ، ضد السرور، سَاءَهُ الأمرُ يَسُوْهُ، إذا
أحزنه، ثم صِيْرَ إلى معنى (بئس) لإنشاء الظم، فترتب على حصول هذا المعنى
أن جرت مجراها في جميع أحكامها، وذلك صحيح، فإنك تقول: ساء الرجلُ
زيدٌ، وساءت المرأةُ هندُ، كما تقول: بئس الرجلُ زيدٌ، وبئست المرأةُ هندُ. وتقول:
ساء رجلاً زيدٌ، وساءت امرأةُ هندُ، كما تقول: بئس رجلاً زيدٌ، وبئست امرأةُ
هندُ.

وفي القرآن العزيز: {سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا} ^(١) أى مَثَلُ
القوم، وتقول: ساءَ مَا فَعَلْتَ، كما تقول: بئسَ مَا فَعَلْتَ، قال تعالى: {سَاءَ
مَا يَحْكُمُونَ} ^(٢) {سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ} ^(٣).

ولا يَخْتَلَفُ الضمير إذا أُضْمِرَ فيها كما لا يَخْتَلَفُ في (بئس) بل تقول:
ساء رجلين الزيدان، وساء رجلاً الزيدون، وساء امرأتين الهندان، وساء نساء
الهندات، وما أشبه ذلك.

وفي إعراب المخصوص الوجهان، من الابتداء، أو خبر مبتدأ محذوف.
وإذا تقدّم ما يشعر به كَفَى نحو: زيدٌ ساء الرجلُ، وزيدٌ ساء رجلاً، ورأيتُ زيداً
وساء الرجلُ، ونحو ذلك. وهكذا سائر الأحكام.

ثم قال: «وَأَجْعَلْ فَعَلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كِنِمْ» يعنى أنه يجوز أن يُجعل في
الأحكام ما صيغ من الأفعال على (فَعَلَ) بضم العين، وليس ذلك مختصاً بفِعْلٍ
نون فعل، بل هو جائز قياساً في كل فعل ثلاثي صيغَ على (فَعَلَ).

(١) سورة الأعراف / آية ١٧٧.

(٢) سورة الأنعام / آية ١٣٦.

(٣) سورة المائدة / آية ٦٦.

وجَعَلَ هذا الفعل المصوغ على (فَعَلَ) ك (نَعَمْ) يريد به ما أراد ب (ساء) من جَعَلَهُ يُوَدِّىْ إنشاء المدح والذم كَنَعَمْ وَيُبْسِىْ أولاً، ثم إجرائه مُجْرَاهُ فِي أَحْكَامِهِ اللفظية كما تقدّم في (ساء) فتقول : حَسَنَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَحَسُنَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَحَسُنَ مَا تَصْنَعُ، كما تقول : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَنَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ، وَنَعَمْ مَا تَصْنَعُ.

ومثله : عَظَّمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَحَطَّمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَكَبَّرَ الْعَمَلُ قِيَامُ زَيْدٍ، وَصَغُرَ رَجُلًا زَيْدٌ.

وهكذا سائر الأفعال تجرى على هذا الحكم وعلى غيره مما تقدّم. ومنه قول الله تعالى : { كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ }^(١) وقوله : { نَعَمْ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا }^(٢).

و «ذو الثلاثة» هو الفعل، والثلاثة : الحروف التي صيغ منها الفعل. والجعل بمعنى التصيير، أى صَيَّرَ هذا البناء في القياس ك (نعم) و «مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ» معمول لاسم مفعول^(٣) هو حال من (فَعَلَ) أى مَصْوُغًا من فعل ذي ثلاثة، أو يراد بالجعل معنى الصوغ كما تقول : جعلتُ الفِضَّةَ خَلْخَالًا، فيتعلّق المجرور بالجعل على ذلك المعنى.

فيقتضى أنه يجوز أن يُبنى (فَعَلَ) من كل فعل ثلاثي كان على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو فَعُلَ) فتقول : لَقَضُوْا الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَكَمَلْ رَجُلًا زَيْدٌ، وَكَسَبَ الرَّجُلُ

(٣) سورة الكهف / آية ٥.

(٢) سورة الكهف / آية ٣١.

(٣) في جميع النسخ «معمول لاسم فاعل» والصواب ما أثبتته بدليل أنه قدره فيما بعد بقوله : «أى مصوغاً».

عبدالله، وضرب رجلاً زيد، ونعم الرجل زيد، [ويؤس الرجل زيد^(١)] وما كان / نحو ذلك . وذلك صحيح.

٥٥٨

ومن كلام العرب : لقضو الرجل، بمعنى : ما أقضاه، أو نعم القاضي هو، ورموت اليد يده^(٢).

وتحرز بذى الثلاثة من ذى الأحرف الزائدة على الثلاثة، كان مازاد أصلياً أو زائداً، فإنه لا يبنى منه (فعل) لما يلزم من هدم البنية.

و «مُسَجَّلًا» معناه : مطلقاً من غير تقييدٍ بأمر، ولا اختصاصٍ بحال دون حال، أو بحكمٍ من الأحكام دون آخر. وأصل الإسجال الإرسال، يقال : أسجلت كلامي، أى أرسلته إرسالاً، والمُسَجَّل : المبدول المباح الذى لا يمنع من أحد.

وعلى الناظم هنا سؤال من ثلاثة أوجه، أحدها أنه نص على أن (فعل) يصير في الحكم مثل (نعم) مطلقاً من غير تقييد، فهو إذا مثله في أحكامه اللفظية والمعنوية. أمّا في الأحكام اللفظية فكما قال.

وأما في الأحكام المعنوية فقد قالوا : إن (فعل) هذا المذكور يُعطى معنى التعجب، فقولك : حسن الرجل زيد، في معنى : ما أحسنه، ولقضو الرجل زيد، في معنى : ما أقضاه، وهكذا سائر المثل، ومعنى التعجب خلاف معنى إنشاء المدح، فكيف أطلق القول في جريان (فعل) مجرى (نعم)؟

والجواب عنه أن كَوْن (فعل) لإنشاء المدح والذم صحيح ثابت، وهو

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، واثبتته من (ت، س).

(٢) أى ما أرمأها!

الذي يُعطيه كلام الناظم.

وأما معنى التعجب فداخل على ذلك المعنى، إذ لا تتأفر بينهما، كما يدخل معنى التعجب على معنى القَسَم والاستفهام في قوله^(١):

* اللَّهُ يَبْقَى عَلَى الْيَّامِ نَوْحِيْدٍ *

وقال الأعشى^(٢):

* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ *

ونحو ذلك، من غير أن يتناقض المعنيان، فكذلك هذا.

والسؤال الثاني أن ظاهر كلامه يُعطى أن البناء من (فَعَلَ) إنما يكون على معنى (نِعَم) لا على معنى (بِئْسَ) وأما معنى (بِئْسَ) فمختصٌ بـ (سَاءَ) المتقدمة الذكر، لأنه أورد الحكم عليها في مَوْرِدِ التقسيم فقال: اجْعَلْ (سَاءَ) كِبِئْسَ، وكلُّ مَبْنِيٍّ من فعل ثلاثي كَنِعَمَ، فالمفهوم من هذا أن (سَاءَ) كما اختصت بـ (بِئْسَ) كذلك يَخْتَصُ (فَعَلَ) بـ (نِعَمَ)

وهذا غير صحيح، بل يجرى (فَعَلَ) مَجْرَى (نِعَمَ) ومَجْرَى (بِئْسَ) فكما تقول: حَسَنَ رجلاً زيدٌ، بمعنى: نِعَمَ حَسَنًا حُسْنُ زيدٍ، أو نِعَمَ رجلاً زيدٌ، تريد: لحُسْنِهِ، كذلك تقول: خُبْتُ الرجلُ زيدٌ، بمعنى: بِئْسَ الْخُبْتُ خُبْتُ زيدٌ، أو بِئْسَ الرجلُ زيدٌ، تريد: لَخُبْتِهِ.

وكذلك: لَوْمَ الرجلُ زيدٌ، ودَنُوَ رجلاً زيدٌ، وما أشبه ذلك، على معنى (بِئْسَ)

(١) هو أبو نؤيب أو مالك بن خالد الخناعي أو أمية بن أبي عائد الهذليون، وقد تقدم الاستشهاد به في باب «التعجب» وعجزه:

* بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِّلَانِ وَالْأَسُ *

(٢) تقدم الاستشهاد به في باب «التعجب» ومصدره:

* بَأَنْتَ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً *

فليس معنى (نعم) في (فَعُلَ) بمتعين، بل هما يشتركان فيه قياسا، فظهر أن ظاهر كلامه غير مستقيم.

والجواب أن قوله : «كَنِعَمَ» لا يعنى به عين المثال، إنما يريد به باب «نعم» أجمع، فكأنه حذف المضاف لفهم المعنى. وباب «نعم» لا يخص «نعم» وحدها دون «بئس»

وإنما خص أولاً (سَاءَ) لكثرة استعمالها في نفسها بمعنى (بئس). وإذا أمكن حملُه على هذا الوجه لم يبق إشكال.

وعلى هذا التقرير أتى في «التسهيل» بفصل (فَعُلَ) حيث قال : وتلحق (سَاءَ) بـ (بئس)، وبها ويد (نعم) فَعُلَ إلى آخره^(١).

والسؤال الثالث أن صبغة (فَعُلَ) إنما تُبنى مما يُبنى منه فعل التعجب، فلا يُبنى / من أفعال الألوان والخلق الثابتة والعيوب، فلتقول : شَهَبَ الرجلُ زيدٌ، ولامات رجلاً زيدٌ، ولاهَلَكَ الرجلُ خالدٌ، ولا ما أشبه ٥٥٩ ذلك.

وكذلك لا يُبنى من فعلٍ غير متصرف، ولا من مبنى للمفعول، فإذا لابد أن يُبنى من فعلٍ ثلاثي تام متصرف قابلٍ معناه للكثرة، غير مغيرٍ عن اسم فاعله بـ (أَفْعَلَ فَعْلَاءَ) ولا مبنى للمفعول.

والناظم لم يذكر من هذه إلا البناء من الفعل الثلاثي، وذلك إخلال، يبين هذا أن (فَعُلَ) يُعطى معنى (ما أَفْعَلُهُ) فلا بد أن يكون بناؤه مما يصح فيه (ما أَفْعَلُهُ) والظاهر ورودُه، ولا أجد الآن جواباً عنه.

وهو أيضاً وارد عليه في «التسهيل» إذ لم يزد على ما هنا إلا التنبيه

(١) ص ١٢٨، وبقيّة العبارة «موضوعاً أو محولاً من فَعَلَ أو فَعِلَ، مضمناً تعجبا».

على تضمين معنى التعجب، وذلك لا يشعر باشتراط شروط التعجب فقال :
وتلحق (ساء) ببئس، وبها وينعم (فَعْل) مَصْنُوعًا أو محمولاً من (فَعَلَ أو فَعِلَ)
مضمناً تعجباً^(١).

واعلم أن هذا الاستعمال في (فَعَلَ) غير لازم، فإنك تقول : حَسُنَ زيدٌ
حُسْنًا، وما حَسُنَ وجهه، ولقد قَبِحَ يَقْبُحُ قُبْحًا. وما أشبه ذلك.

وإنما يلزم في المحوّل من (فَعَلَ، أو فَعِلَ) إذ لا تقول في (كَسَبَ رجلاً
زيد): كَسَبَ زيد، وكَسَبْتَ تكسِبُ كَسَبًا، وكذلك في (فَعِلَ).

فإن قلت : فإن ظاهر كلامه أن هذا الاستعمال غير لازم، وأنت تقول هو
لازم، فما وجه هذا؟ وذلك أنه قال : اجعل (ساء) كبئس، أى إن (ساء)
المستعملة في قولهم : (ساءه الأمر يسوءه) يجوز أن يُقصد بها قَصْدَ (بئس)
فتجرى مجراها. وكذلك صيغة (فَعَلَ) من فعل ثلاثي على (فَعَلَ، أو فَعِلَ، أو
فَعِلَ).

أما (فَعَلَ) فلا كلفة فيه إلا اعتقاد المعنى فيه، فقد صح فيه الجواز في
اللفظ الواحد باعتبارين.

وأما (فَعَلَ، وفَعِلَ) فبالتحويل (إلى (فَعَلَ) فإذا اعتبرت ما بعد التحويل فلا
يسوغ فيه الاستعمال الأصلي^(٢) (ولا يسوغ فيه إلا استعمال (نعم، وبئس) وإن
اعتبرت ما قبله فليس فيه إلا الاستعمال الأصلي^(٣))

وإذا اعتبرت الأمر في الجملة جاز فيهما، أعني في (فَعَلَ) و (فَعِلَ)

(١) نفسه ١٢٨.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبت من (س).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (س).

الاستعمالان معا.

فبهذا الاعتبار الأخير أطلق القول بالجواز، فكيف يُطلق القول بلزوم معنى (نعم، ويئس) فيهما؟

فالجواب أن اللزوم لم يَقُلْ به إلا باعتبار اللفظ بعد التحويل كما تقدم تقريره في السؤال، فلا إشكال. والخطبُ يسير.

وَمِثْلُ نَعَمْ حَبُّذَا الْفَاعِلُ ذَا

وإن تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لَحَبُّذَا

وهذا أيضاً من الأفعال الجارية مجرى (نعم ويئس) وذلك (حَبُّذَا) يعنى أن (حَبُّ) هذا الفعل المسند إلى (ذَا) والمقارن لها - جارٍ في أحكامه مجرى (نعم) في أحكامها أيضاً، وهذا على الجملة. وأما إذا لم تقارنه (ذَا) فله حكم آخر يذكره.

فمن جملة مماثلة (حَبُّذَا) لنعم جريانها مجراها في إنشاء المدح، وأداء معنى التعجب، فإن (نعم) تؤدي هذا المعنى.

وكذلك تجرى مجراها في غير هذا من الأحكام المذكورة، إلا ما يذكره من المخالفة.

ثم إن قوله : «وَمِثْلُ نَعَمْ حَبُّذَا» يشير إلى أنها أيضاً مثلها في الفعلية، ويدل على ذلك قوله : «الْفَاعِلُ ذَا» لأن الفاعل لا يكون فاعلاً إلا لفعلٍ أو ما جرى مجراه. و«حَبُّ» ليس جارياً / مجرى الفعل، فهي إذاً ٥٦٠

فَعِلْ. وحصل بهذا أن مذهبه هنا فَعِلِيَّةٌ (حَبٌّ) لا اسميَّةٌ.

والمسألة مختلف فيها على أقوال أربعة :

أحدها ما ذكر الناظم أنها فَعِلٌ و (ذا) فاعل به. وإليه ذهب ابن كَيْسَانَ
والفارسي وابن خروف وجماعة^(١).

والثاني أن (حَبِّذَا) أصلها الفعلُ والفاعل، لكن صِيَّرَا بالتركيب اسماً
واحداً مبتدأ خبره ما بعده، وليست (حَبٌّ) بباقيةٍ على ما كانت عليه من الفِعلِيَّة.
وهو رأى المبرد وابن السَّراج والسَّيرافي وابن جِنِّي والزَّجَّاجي، وجمهور
المتأخرين كالشُّلُوبِينَ وتلامذته^(٢).

والثالث أن (حَبِّذَا) بجملتها فَعِلٌ، فاعله المخصوصُ بعد، صار (حَبٌّ)
و(ذا) بالتركيب فعلاً لا اسماً، وهو مذهب الأخفش وظاهر كلام الجَرُمي في
«الفرخ» والزُّبَيْدِي^(٣).

والرابع أن (حَبٌّ) فعل، فاعله المخصوص، و (ذا) صِلَةٌ، يعني زائدة، لكن
لَزِمَتْ، وهولدرِيود^(٤).

والكلام في الترجيح طويل. وقد استدُلُّ في «الشرح»^(٥) على ما ذهب إليه
هنا بأوجه :

أحدها أن الخصوم مُقَرُّون بأن (حَبِّذَا) في الأصل فعل وفاعل، وذلك فيما

(١) انظر : الأشموني ٤٠/٣.

(٢) المقتضب ١٤٣/٢، والأصول في النحو ١٣٥/١، والأشموني ٤٠/٣.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب (١٠٣٦).

(٤) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي، الملقب بَبْرُود،
وربما صغر فقيلاً : بُرِّيود. معروف بالنحو والأدب، شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير. وكان
أعنى (ت ٣٢٥هـ) [طبقات النحويين واللغويين ٢٩٨، وبغية الوعاة ٤٤/٢].

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (ورقة : ١٤٢ - أ).

قبل التركيب وهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظاً، فوجب ألا يتغيرا حكماً، وأن يبقيا على أصلهما، كما وجب بقاء (لا) وماركَبَ معها على ما كانا عليه من حَرْفِيَّة (لا) واسميَّة اسمها، مع أنهما قد عَرَضَ لهما التركيب والصِّيْرَةُ كالشيء الواحد.

والثاني أنه لو كان تركيبهما مُزِيلاً لهما عن حكمهما الأصلي لكان ذلك لازماً كلزوم (ما) لِإِذْ فِي (إِذْماً) ومعلوم أن (ذا) مع (حَبَّ) ليس كذلك، إذ يجوز أن تُفصل (ذا) من (حَبَّ) كقوله عبدالله بن رَوَاحَة رضى الله عنه^(١) :
* فَحَبْذا رِياً وَحَبَّ دِيناً *

يريد : وَحَبْذا دِيناً.

والثالث أنه لو كان كذلك لم يجز أن تدخل (لا) على (حَبْذا) إلا مع التكرار، فلم يكن يُقال : لَحَبْذا زَيْدٌ حتى تقول : ولا المَرْضَى، كما يلزم أن تقول: لا الممدوحُ زَيْدٌ ولا المَرْضَى، ولكن ذلك غير لازم اتفاقاً، فليس (حَبْذاً) اسماً أصلاً.

والرابع أنه لو كان كذلك لدخلت على (حَبْذاً) نواسخُ الابتداء، كما تدخل على سائر المبتدآت، فكنت تقول : إِنَّ حَبْذاً زَيْدٌ، وكان حَبْذاً زَيْداً، ونحو ذلك، وهو فاسد لا يقال باتفاق، فقد بطل أن يكون مبتدأ مع صحة كونه فعلاً وفاعلاً. وأما المذهب الثالث^(٢) فهو ضعيف جداً، لأنه مؤسس على دعوى لا دليل عليها. وأيضاً ففيه تغليبٌ أضعف الجزعين وهو الفعل، على أقواهما وهو الاسم.

(١) الهمع ٤٦/٥، ٤٨، الدرر ١١٦/٢، الأشموني ٤٢/٣، المساعد لابن عقيل ١٤٤/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١١٦، وقبلة :

باسم الإله وبه بَيِّنًا ولو عبدنا غيره شَقِينَا

(٢) وهو أن (حبذا) بُرْمَتُهَا فعل، فاعله المخصوص بالمدح.

وذلك خلاف القياس.

وأيضاً ففيه عدمُ التّظير، وهو تركيب فعل واسم، إذ لا يوجد في كلام العرب مثله، فظهر أن الأمر ليس كما زعم ذلك القائل.

وأما الرابع^(١) فدعوى أيضاً مجردة. والذي استدل به قائله قوله:

* فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينًا *

وهو ظاهر فيما تقدّم، لافئما قال هذا القائل. هذا مقدار مايتأنس

به في هذا الموضع.

وقد قيّد شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار رحمة الله عليه^(٢)

في هذه المسألة / جزءاً رويناه عنه، وقيدناه من خطه، ناظر فيه ابن مالك ٥٦١ في احتجاجاته، لاحاجة إلى إيراده هنا.

ثم قال : « الفاعلُ ذَا » يعنى أن باب (حَبَّذَا) خالفَ بابَ (نعم) في أن فاعل (حَبَّ) لا يكون إلا لفظ (ذا) الذى هو إشارة إلى الواحد المذكّر القريب، بخلاف (نعم) فإن فاعلها يكون أحدَ ثلاثة أشياء كما تقدّم.

واقترضى هذا الإلزام أن لفظ (ذا) لا يَختلف بحسب التثنية والجمع والتأنيث، بل تقول : حَبَّذَا زيدٌ، وحَبَّذا الزيدان، وحَبَّذا الزيدون، وحَبَّذا هند، وحَبَّذا الهندان، وحَبَّذا الهندات. ومن ذلك قول جرير^(٣):

(١) يعنى الرأى الذى يقول : إن (حب) فعل، فاعله المخصوص، و (ذا) صلة زائدة.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) ديوانه ٥٩٥، وابن يعشيش ١٤٠/٧، والمغنى ٥٥٨، والهمع ٤٥/٥، ٤٧، والبر ١١٥/٢، واللسان (حَبَّ) والبيتان من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل. والريان : جبل عظيم ببلاد طىء. والنفحة هنا : الطيب الذى ترتاح له النفس. واليمانية : نسبة إلى اليمن. وقبل : جهة أو ناحية.

يَا حَبُّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ
وَحَبُّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا
وَحَبُّذَا نَفَحَاتُ مِنْ يَمَانِيَّةٍ
تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرِّيَّانِ أَحْيَانَا
وبعد هذا بيت الكتاب^(١):

هَبَّتْ جَنُوبًا فَذِكْرِي مَا ذَكَّرْتَكُمْ
عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا
وقال الراجز^(٢):

يَا حَبُّذَا الْقَمْرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجُ
وَطُرُقُ مِثْلُ مُلَاءِ النَّسَّاجُ
وأنشد المؤلف^(٣):

حَبُّذَا أَنْتُمْ مَا خَلِيلِي إِنْ لَمْ
تَعْذِلَانِي فِي دَمْعِي الْمُهْرَاقِ
وذلك كثير.

فعلى هذا لا يقال : (حَبُّ زَيْدٌ) ولا (حَبُّ الرَّجُلِ) إلا قليلا، سَيُنَبِّهُ عليه بعد،

(١) الكتاب ١/٢٢٢، ٤٠٤.

والصفاة : الصخرة الملساء، وحَوْرَان : بلد بالشام، يقول : كلما هبت الرياح من قبل الجنوب ذكر أهله وأحبابه لهبوبها من ناحيتهم. وقد استشهد به سيبويه على أن «شرقي» هنا ظرف ولا مناسبة له في هذا الباب!

(٢) الخصائص ٢/١١٥، وابن يعيش ٧/١٣٩، ١٤١، واللسان (سجا) ونسبه للحارثي.

والقمرء : الليلة المنيرة بضوء القمر. والليل الساجي : الساكن الهاديء. والملاء : جمع ملأة، وهي الملحقة أو الإزار. شبه الطرق وقد سطع نور القمر عليها بخيوط ملأة بيضاء قد نسجت.

(٣) الهمع ٥/٤٥، والدرر ٢/١١٥.

وعذله يعذله - بكسر اللام وضمها - لأمه. والمهراق : المصبوب.

بل التزمت العرب هنا الإلتيان بـ (ذا) .

وكذلك لا يقال : حَبَّذِي هُنْدُ، ولا حَبَّذَانِ الزيدان، ولا: حَبَّ أَوْلَاءِ الزيدون، ولا ما أشبه ذلك حسبما ينبئ عليه.

ثم قال : «وإنْ تُرِدْ ذِمًّا فَقُلْ لَا حَبَّذَا» هذا أيضاً مما خالف فيه هذا الباب بابَ (نعم) وهو أن (حَبَّذَا) للمدح كـ (نعم) فإذا أريد الذمُّ فليس له فعل يشاركه في حكمه يُعْطَى معنى الذم، كما كان لـ (نعم) مشارك في ذلك، وهو (بئس) بل استغنت عنه العرب بإدخال حرف (لا) على (حَبَّذَا) فإذا أرادت الذمُّ قالت : لا حَبَّذَا زيدٌ. وأنشد المؤلف^(١):

أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَأْ غَيْرُ أَتُّهُ

إِذَا ذُكِرْتُ مَيُّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا

فإن قيل : إن الناظم أتى بـ (ذا) رَوِيًّا في البيتين معا، وذلك هو الإيطاء المعيب^(٢)، وليس ذلك من عادته.

فالجواب أن الأمر ليس كذلك لوجود المخالفة بين (ذا) الأولى والثانية، وذلك من وجهين، أحدهما أن (ذا) في الأولى اسم لـ (ذا) المشار بها في (حَبَّذَا) لا المشار بها، فهي كـ (زيد) في قولك : زيدٌ ثلاثيُّ الحروف، فـ (زيد) الواقع على الشخص، لا الاسمُ الواقع على الشخص، فاختلفا، لأن أحدهما اسم اللفظ، والآخر اسم المعنى.

(١) البيت لذى الرمة، ديوانه ٦٧٥، وينسب أيضا لكنزة أم شملة، من قصيدة قالتها في مية صاحبة ذي الرمة، وهو من شواهد الهمع ٥١/٥، والدرر ١١٧/٢، والتصريح ٩٩/٢، والأشمونى ٤٠/٣، والعيني ١٢/٤.

والملا : المتسع من الأرض، والصحراء، وموضع بعينه.

(٢) الإيطاء هو اتفاق القوافي في اللفظ والمعنى، وهو من عيوب القافية إذا تقارب، فإن تباعد سهل، مثل أن يأتى بعد سبعة أبيات فأكثر.

والثاني أنا لو سلمنا أنهما شيء واحد لم يكن ثم إيطاء، لأنهما قد
اختلفا بالإفراد والتركيب، فـ (ذا) في الأول مفردة، وفي الثاني مركبة مع
(حَبَّ) وذلك اختلاف يُعتبر في القوافي مثله، فلا يكون إيطاء. ثم قال :
وأولِ ذَا المَخْصُوصَ أَيَّا كَانَ لَا

تَعْدِلُ بِذَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

(ذا) مفعول أول لـ (أول) والمفعول الثاني المخصوص، وليس
«المخصوص» تابع (ذا).

ويريد أن «ذا» لازم مع (حَبَّ) على هذا اللفظ في كل حال. فإذا
أتيت بالاسم المخصوص، وهو المخصوص بالمدح / أو الذم، فاجعله والياً ٥٦٢
لـ (ذا) ملاصقاً له بعده، ولا تحفل بكون المخصوص إذا أتيت به مفرداً
مذكراً على مطابقة (ذا) بل تأتي به كيف كان، من إفراد أو تثنية أو جمع،
أو تذكير أو تأنث، مع بقاء (ذا) على لفظ الإفراد والتذكير، لا تعدل به
غيره، فإنه يشبه المثل السائر الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال
الأول .

وقد تضمن هذا الكلام ثلاثة أمور ، أحدها لزوم كون المخصوص
والياً لـ (ذا) بعده ، فلا يقع قبله ولا بعده مفصلاً منه .

أمّا كونه لا يقع قبله فلا تقول : حَبَّ زَيْدُ ذَا ، لأن (ذا) مع (حَبَّ)
كالشئ الواحد ، ولا تقول أيضاً : زَيْدُ حَبَّذَا ، كما تقول : زَيْدُ نَعَمَ الرَّجُلُ ،
لأن (حَبَّذَا فلان) جار مجرى المثل كما قال الناظم .

قال «الشرح»^(١) : وقد أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٢ - ١)

تقديم المخصوص فى هذا الباب ، وهو من المهمّات . قال : وتنبّه ابنُ بابشاذ^(١) إلى التنبّيه عليه ، لكن جعل سببَ ذلك خوفَ توهم كونِ المراد من (زيدٌ حبّذا) زيدٌ أحبُّ هذا . قال : وتوهم هذا بعيدٌ ، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله . ثم علّل بجريانه مَجْرى المثل ، فلا يُعدّل عن لفظ السابق فى أصل الاستعمال ، فلا يغيّر بالتقديم والتأخير ولا بغير ذلك كما يأتى .

وأما كونه لا يقع بعده مفصلاً منه فذلك تنبيهٌ على أن نواسخ الابتداء لا تدخل على المخصوص ههنا ، فإن من ضرورة دخولها أن تفصل بينه وبين (ذا) فلا تقول : حبّذا كان زيدٌ ، كما نعم الرجلُ كان زيدٌ ، ولاحبّذا علمتُ زيداً ، كما تقول : نعم الرجلُ علمتُ زيداً . وكذلك ما أشبهه .

وفيه أيضاً تنبيهٌ آخر على أن التمييز أو الحال إذا ذكر مع (حبّذا) يجب تأخيرة عن المخصوص ، فلا يتقدم عليه ، فلا يقال : حبّذا رجلاً زيدٌ ، ولا حبّذا عالماً زيدٌ . وهذا رأى حكاه فى «التذكرة» الفارسى عن الكوفيين ، أنهم لا يجيزون : حبّذا رجلاً زيدٌ .

ونصَّ الجرّمى على قبح ذلك إذا أعرب المنصوب تمييزاً ، لكن هذا منه بناءً على أن المخصوص هو الفاعل ، و (حبّذا) فعلٌ ، كما تقدّم النقل عنه .

وهذا الرأى ، إن كان قصده ، مخالف لجمهور البصريين ، فإنهم يُجيزون ذلك كله . وله وجهٌ من النظر وإن كان الفارسى قد قال : لاوجه له عندى ، وذلك أن المنصوب إمّا أن يكون حالاً أو تمييزاً ، فإن كان حالاً فإمّا أن يكون صاحبه

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى المصرى ، أحد الأعلام فى النحو وفنون العربية ، استخدم فى ديوان الرسائل ، وكانت له حلقة علم بجامع عمرو بمصر ، ومن تصانيفه شرح جمل الزجاجى والمحاسب فى النحو ، وتعليق الغرفة فى النحو أيضاً (ت ٤٦٩ هـ) بغية الوعاة ١٧/٢ .

(ذا) أو المخصوص ، فإن كان صاحبه المخصوصَ فلا ينبغي التقديم ، لأن المخصوص إما مبتدأ خبره ما قبله ، والحال لا يتقدم على المبتدأ . وإما خبرٌ مبتدأٌ محذوف ، فكذاك أيضاً ، لزن العامل معنًى ، والعامل المعنوى لا يتصرف فى معموله .

وإن كان صاحبه (ذا) فغير لائق ، لأن (ذا) مبهم محتاج إلى التفسير أكثر من احتياجه إلى الحال ، فلا فائدة فى انتصاب الحال عنه ، وهو غير معروف ، كما ضَعُف انتصابُ الحال عن النكرة لعدم الفائدة . وإن / كان تمييزاً فإنما يصلح تمييزاً لـ (ذا) لا للمخصوص . وعند ذلك ٥٦٣ لا ينبغي أن يليه وإن كان تمييزاً له ، قياساً على التمييز فى (نعم ، وبئس) إذا قلت^(١) :

* فَنَعَمْ الزَّادُ زَادُ أَيْبِكَ زَادًا *

وما أشبه ذلك ، لأن عامة السماع على تأخير التمييز عن المخصوص فى باب (نعم) فكذاك ينبغى هنا لاتحاد البابين فى المعنى وكثير من الأحكام .

وأيضاً فلم يكن الكوفيون ليمنعوا إلا مَادَلُّهُمْ الاستقراء على امتناعه ، فإذا لم يكن سماعٌ يشهد لجواز : حَبَّذَا رجلاً زِيدُ ، وإنما فيه ما يدل على التأخير نحو قوله^(٢) :

* يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ *

(١) عجز بيت لجرير من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، وقد تقدم ، وصدره :

* تَزَوَّدَ مِثْلُ زَادِ أَيْبِكَ فِينَا *

(٢) صدر بيت لجرير من قصيدة يهجو به الأخطل ، وقد تقدم ، وعجزه :

* وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا *

- كان القول بالامتناع أرجح .

ورأى المؤلف فى غير هذا الكتاب موافقة الناس فى الجواز ، ولكن اتباع عبارته هنا أدى إلى تفسيرها بما تقدم .

ويمكن أن يكون رأيه رأى الجماعة ، على أنه يرى تقديم المنصوب على المخصوص ، لكنه لما كان قليلاً جداً لم يعبأ به فى الذكّر ، وإن كان قد يُقاس عليه عنده وهذا بعيد .

والأظهر من لفظه منع ذلك ، فلم يذكره وإن كان قياساً عند غيره ، لكونه لم يره قياساً لندوره عنده . واعتبره فى «التسهيل»^(١) وغيره .

وقد أنشد فى «الشرح» على التقديم^(٢) :

أَلَا حَبِّذَا قَوْمًا سَلِيمًا فَإِنَّهُمْ

وَقَوُوا إِذْ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالنُّصْرِ

ومثله نادر لا يبنى على مثله ، والله أعلم .

الأمر الثانى : كون (ذا) لا يختلف مع اختلاف المخصوص بالتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، وذلك قوله : «وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ» يعنى : أى اسم كان لاتعدل بذا غيره ، فإذا وليه المؤنث أو المثنى أو المجموع فلا تتغير (ذا) عن لفظ المفرد المذكر ، فتقول : حَبِّذَا زَيْدٌ ، وحَبِّذَا هُنْدٌ ، وحَبِّذَا الزَيْدَانِ وَالْهَنْدَانِ ، وحَبِّذَا الزَيْدُونَ وَالْهَنْدَاتِ . وقد تقدم بيانُ هذا ، والاستشهادُ عليه^(٣) .

الأمر الثالث : تعليل الحُكْمَيْنِ المتقدمين ، وذلك قوله : «فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثْلَ»

(١) ص : ١٢٩ .

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة: ١٤٢ - ب) بدون نسبة .

(٣) انظر : ص ٥٥٤ .

يعنى أن العرب أجرت (حَبَّذَا) مجرى الأمثال التى تُحكى ولا تُغَيَّر عن حالها ، فلذلك لم تُدخل على المخصوص النواسخ ، ولم يَتَقَدَّم على (حَبَّ) ولا على (ذَا) ولم يُفصل بين شيئين من ذلك ، لكنهم لم يلتزموا فيه الحكاية كل الالتزام ، إلا فى (حَبَّذَا) خاصة ، لأنه حين احتاجوا إلى ما يُسند إليه المدح أو الذم صار ماعدا (حَبَّذَا) مختلفاً باختلاف المدوح أو المذموم ، فلحقه من الأحكام القياسية ما يلحق (نعم ، وبئس) وغيرهما . فقد ضاهى ، أى شابه ، المثل المحكى بإطلاق ، فالتزم هنا (ذَا) و(حَبَّ) ما التزم فى الأمثال من الإتيان به على حالة واحدة ، فكما التزموا خطاب المؤنث فى قولهم : «أَطْرَيْيْ إِنَّكَ نَاعِلَةٌ»^(١) وقولهم : «الصَّيْفُ ضَيَّحَتْ اللَّبْنَ»^(٢) وقولهم : «خَلَا لِكَ الْجَوْ قَبِيضِي وَاصْفِرِي»^(٣) . وخطاب الواحد المذكور فى نحو قولهم : «يَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ»^(٤) وقولهم : «يَدَاكَ أَوْكَتَا وَفُوكَ

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ١١٥ .

وأطرى : حذى فى طرير الوادى ، وهى نواحيه . وناعلة : ذات نعلين . ومعناه : اركب الأمر الشديد فإنك قادر عليه . وأصله أن رجلاً كانت له راعية ، وكانت ترعى فى السهولة ، وتترك الحزونة ، فقال لها المثل .

(٢) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٤٧ .

والرواية الأشهر «ضَيَّعَتْ» بالعين . والضَيَّعُ والضَيَّاح : اللبن الرقيق الكثير الماء . وضَيَّع فلان اللبن : مزجه بالماء حتى صار ضيحا . ويضرب المثل فى طلب الحاجة من غير موضعها ، أو طلبها بعد فوات الفرصة السانحة . وانظر أصل المثل فى الكتاب .

(٣) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٥١ .

والمثل شطر بيت - لطرفة بن العبد يخاطب به القنبرة . ويضرب فى الحاجة يقدر عليها صاحبها متمكنا ، لا ينازعه فيها أحد .

(٤) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٠٦ .

وهو عجز بيت لطرفة بن العبد ، وصدره :

==

نَفَخَ^(١) . وما أشبه ذلك ، كذلك التزموا إشارة المفرد المذكر القريب هنا ،
 والتزموا اتصال (حَبٍّ) بـ (ذَا) وعدم الفصل ، وعدم تقديم / المخصوص ٥٦٤
 ، كما التزموا نَظْمَ الأمثال فلم يغيروها بفصل ولا تقديم ولا تأخير ، وذلك
 ظاهر .

وقوله : «وَأَوَّلُ» فعلٌ متعدُّ إلى اثنين من : أُولِيتُ زيداً عمراً ، أى
 جعلته ليّيه ، فالمفعول الأول هنا (ذَا) والثاني (المخصوص) كأنه قال :
 اجعل المخصوص يلى (ذَا) .

وقوله : «أَيُّ كَانَ» أياً : مقطوعةً عن الإضافة ، منصوبةً على خبر
 «كان» يعنى : سواء كان مفرداً أم مثني أم مجموعاً ، مذكراً أم مؤنثاً .
 وقوله : «لَا تَعْدِلْ بِذَا» أى بهذا اللفظ غيره .

وقوله : «فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا» يعنى أنه جارٍ مجرى الأمثال التى
 لا تغيّر عن لفظها وحالها ، بل تقال لكل من شاكلت حاله حالَ المقول فيه
 أولاً ، وإن خالفه في التعدد والاتحاد ، والتذكير والتأنيث ، لأن المعنى فيه
 حين يذكر أن حال هذا المذكور الآن مثل حال صاحب المثل ، ولذلك سُمِّيَ
 مثلاً . ثم قال :

وَمَا سِوَى ذَا أَرْفَعُ بِحَبٍّ أَوْ فَجْرٍ

بِالْبَا وَلَوْ أَنَّ انْضِمَّامُ الْحَاكُثَرُ

* سَتُبْدَى لَكَ الْآيَامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا *

ويضرب فى تعجل المرء بالاستخبار عن الشيء قبل أوانه . وقد تمثّل به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم .

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٣٦ .

وأوكتا : شَدَّتْ بِالْوِكَاءِ ، وهو سير أو خيط يُشَدُّ به فم السقاء أو الوعاء ويضرب فى الشماتة
 بالجانى على نفسه .

لما أتمَّ الكلام على (حَبٍّ) المقرونة بـ (ذَا) وهو أغلب استعمالها فى معنى الإنشاء المذكور أخذ يذكر حكمها فى الاستعمال الثانى ، وهو أن تَقْرَنَ بغير (ذَا) .

فيريد أن (حَبٍّ) إذا لم يكن فاعلها (ذَا) فلها فى نفسها حكمٌ مخالف لحكمها مع (ذَا) ولفاعلها أيضاً حكم آخر .

فأما حكم فاعلها فيجوز فيه وجهان :

أحدهما ، وهو الأصل ، أن يُؤْتَى به مرفوعاً فتقول : حَبُّ الرجلُ زيدٌ ، وحَبُّ رجلاً زيدٌ ، ففى (حَبٍّ) ضمير مرفوع هو الفاعل ، كما فى (نعم ، وبئس) ، وقال ساعدة بن جُؤَيَّة (١) :

هَجَرْتُ غَضُوبٌ وَحَبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ

وَعَدْتُ عَوَادٍ يُؤْنِ وَلَيْكَ تَشْعَبُ

وهذا هو المشار إليه بقوله : «ارْفَعْ حَبًّا» .

والثانى زيادة الباء فى الفاعل ، كما زيدت فى {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً} (٢) والمعنى : كَفَى اللهُ شَهِيداً ، وكما قالوا فيما هو فى معناه : أَكْرِمُ بَزِيدٍ ، لأن «زيداً» عند جماعة فى موضع رفع ، والمعنى على فاعليَّة «زيد» فالباء ، على الجملة ، مما تُزَادُ فى الفاعل ، فكَذلك زَادُوا هنا ، فتقول : حَبٌّ بِالرَّجُلِ ، وكذا: حَبٌّ بِهِ رَجُلًا زَيْدٌ . ومنه قول الأخطل (٣) :

(١) تقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٢) سورة النساء / آية ٧٩ ، ومواضع أخرى من الكتاب العزيز .

(٣) البيت من أول قصيدة فى ديوانه ، واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ٢٥٧/٤ ، وابن يعيش ١٢٩/٧ ، ١٣٨ ، ٢٤١ ، وانظر : الخزائن ٤٢٧/٩ ، والعينى ٢٦/٤ ، وشرح شواهد الشافعية ١٤ وهذا البيت فى وصف الخمر ، ويعنى بقتلها مزجها بالماء حتى تنكسر قوتها .

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا
وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وقال الآخر (١) :

حَبٌّ بِالزُّورِ الذِّى لَا يُرَى
مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ عَنْ لِمَامٍ

وهذا الوجه هو المراد بقوله : «أَوْفَجِرَّ بِالْبَاءِ» وَقَيْدُ الْجَرِّ بِالْبَاءِ لَأَنَّهُ
هُوَ مَوْضِعُ السَّمَاعِ ، فَلَا يُتَعَدَّى إِلَى غَيْرِ الْبَاءِ ، فَلَا يُقَالُ : حَبٌّ لِلرَّجُلِ ،
وَلَا حَبٌّ مِنَ الزُّورِ ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ ، كَمَا لَا يُقَالُ : كَفَى لِلَّهِ شَهِيداً ، وَلَا كَفَى
مِنَ اللَّهِ ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ . وَهَذَا ظَاهِرٌ .

وقد زِيدَتْ هَذِهِ الْبَاءُ فِي (نَعَمْ) حَكَى ابْنُ السَّرَاجِ (٢) : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ
نَعَمْ بِهِمْ قَوْمًا . وَأَصْلُهُ : نَعْمُوا قَوْمًا ، وَهُوَ فِي (نَعَمْ) قَلِيلٌ ، وَلَيْسَ فِي
(حَبٍّ) بِقَلِيلٍ . وَلِذَلِكَ أُطْلِقَ النَّاضِمُ الْقَوْلَ فِي جَوَازِ الْوَجْهِينِ ، وَلَمْ يَقَيِّدْ
وَاحِدًا مِنْهُمَا بِقَلَّةٍ وَلَا كَثْرَةٍ .

وَأَمَّا حُكْمُ (حَبٍّ) فِي نَفْسِهَا فَذَكَرَ لَهَا وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا أَنَّ تَبْقَى / ٥٦٥
حَاوَّهَا مَفْتُوحَةٌ كَمَا كَانَتْ مَعَ (ذَا) فَتَقُولُ : حَبُّ الرَّجُلِ زَيْدٌ ، وَحَبُّ بِهِ
رَجُلًا زَيْدٌ . وَالثَّانِي أَنَّ تُضْمَ حَاوَّهَا فَتَقُولُ : حَبُّ الرَّجُلِ زَيْدٌ ، وَحَبُّ

(١) للطرماح بن حكيم ، ديوانه ٩٩ ، والهمع ٥٣/٥ ، والدرر ١١٩/٢ ، والاشموني ٣٩/٣ ، والعيني ١٥/٤ ، والتصريح ٩٩/٢ ، واللسان (زور)

والزور : الزائراً والزائرون ، يقال : رجل زورٌ ، وقوم زورٌ . وصفحة كل شئ : جانبه . واللام - بكسر اللام - جمع لمة ، وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن . ويروى «أولمام» .

(٢) الأصول في النحو ١٣٩/١ .

به رجلاً زَيْدٌ . ومنه قوله (١) :

* هَجَرْتُ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ *

يُروى هكذا مضموماً ، ويروى قول الآخر بالوجهين (٢) :

* وَحُبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ *

والضم أكثر من الفتح ، وهو مما غَلَبَ فيه الفرعُ الأصل .

وقد نبّه على كثرة الضم بقوله : «وَانْضِمَامُ الْحَاكِثِ» يريد : وَقَلُّ الْبَقَاءِ

على الأصل ، من الفتح . وهذا بخلافها مع (ذا) فإن الضم غير جائز ، لأنه جَرَى (حَبْدًا) مع الفتح مَجْرَى المثل .

وأصل الضم الفتحُ ، لأن أصل (حَبٌّ) حَبَبٌ ، أى صار حَبِيبًا ، وهو من

الأفعال المضاعفة التى جاءت على (فَعَلٌ) وذلك قليل نحو : لَبَّيْتُ يَا هَذَا ، أى

صَرْتُ ذَا لُبٍّ ، حكاية يونس (٣) . والأكثر : لَبَّيْتُ ، وقالوا نحو : عَزَزْتُ يَا نَاقَةَ

تَعَزَّيْنِ ، إذا صارت عَزُوزًا ، وهى الضيقة الإحليل (٤) ، فى أفعال نواذر .

فنقلوا فى أحد الاستعمالين ضمة عينه إلى فإنه فقالوا : حُبٌّ ، وهذا

(١) لساعدة بن جؤية ، وعجزه :

* وَعَدْتُ عَوَادٍ دُونَ وَلَيْكَ تَشَعَّبُ *

وتقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٢) للأخطل ، وصدره :

* فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا *

وتقدم الاستشهاد به - أيضاً -

(٣) فى تهذيب اللغة «حكى : لَبَّيْتُ ، بالضم ، وهو نادر لا نظير له فى المضاعف» .

(٤) الإحليل : مخرج البول من السان ، ومخرج اللبن من الثدي والضرع . وإحليل الذكر : ثقبه الذى يخرج منه البول ، والجمع أحاليل . والناقة العَزُوزُ هى الضيقة الأحاليل التى لاتدبر حتى تحلب بجهد .

قياسُ في كل فعل بُنى على (فَعَلَ) لقصد إنشاء المدح أو الذم على سبيل
المبالغة، فتقول : حُسِّنَ الرجلُ زيدٌ ، ومنه قول سَهْم بن حَنْظَلَةَ الْغَنَوَى ^(١) :

لَمْ يَمْنَعِ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَلَا

أَعْطَاهُمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدْبَا

إلا أنه أجرى (حُسِّنَ) مجرى (حُبَّ) فأسنده إلى (ذَا) .

وقوله : «وَمَا سِوَى ذَا» «ما» منصوب ^(٢) بـ (ارْفَعْ) و«أو» للتَّخْيِير ، إلا

أن الفاء ^(٣) في قوله : «فَجَرُّ» مشكلةٌ لدخول عاطف على عاطف .

فإن قيل : هذا الموضع معترضٌ علي الناظم ، فإنه لم يقيد هنا فاعلُ

(حَبُّ) إذا لم يكن (ذَا) بقيد ، ولا بد من التَّقْيِيد له ، لأن فاعل (حَبُّ) مع غير

(ذَا) إنما يكون اسمَ جنس ، أو ضميراً مفسراً بتمييز ، أو (ما) أو (مَنْ) كفاعل

(نعم ، وبئس) من كل وجه ، لأن (حَبُّ) جارياً مجراه كسائر الأفعال المبنية على

(فَعَلَ) لهذا المعنى ، فلا يجوز أن يقال : حَبُّ زَيْدٌ ، ولا حَبُّ أَخُوك ، ولا ما أشبه

ذلك .

ولأجل هذا لم يستقم قولُ من جعل «بُكَاهَا» من قول حَسَّان بن ثابت ، أو

كَعْب بن مالك ، أو عبد الله بن رَوَاحَةَ ، رضي الله عنهم ^(٤) :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا

وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

(١) تقدم الاستشهاد به في الباب نفسه .

(٢) في جميع النسخ التي أرجع إليها «مرفوع» وهو سهو . وما أثبتته من عندي .

(٣) في جميع النسخ «إلا أن الواو» وهو سهو . وما أثبتته من عندي .

(٤) المقتضب ٨٦/٣ ، ٢٩٢/٤ (حاشية) والمنصف ٤٠/٣ ، وشرح شواهد الشافعية ٦٦ ، والروض
الأنف ١٦٥/٢ .

- فاعلاً بـ (حُقُّ) على أن يكون مثل (حَبُّ) هنا ، لأن «بُكَاهَا» لا يُسند إليه (نعم ويُس) قال الفارسيُّ في «البغداديات» : لا يجوز : حَبُّ زيدٌ ، كما لا يجوز نعم زيدٌ ، لأنه فِعْلٌ يقتضى اسماً عاماً مثله ، ووضعه للمدح ، كما أن وضع (نعم) له .

وأنشد أبو زيد في نوادره ^(١) :

قَدْ زَادَهُ كَلْفًا بِالْحَبِّ أَنْ مَنَعَتْ

وَحَبُّ شَيْئًا إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مَنَعًا

فهذا كَنِمَ شَيْئًا مَأْمَنًا . وإذا ثبت هذا كان إطلاق الناظم غير

مستقيم .

فالجواب أنه لم يَغْفَلْ عن هذا التقييد البتَّة ، لأنه لما ذكر أحكام (نعم ، ويُس) أَلْحَقَ بهما (حَبِّذَا) في قوله : «وَمِثْلُ نِعَمٍ حَبِّذَا» فاقتضى أن (حَبُّ) بغير (ذا) مثل (نِعَم) في جميع الأحكام ، إلا ما خَصَّها به بون (نعم) وهذا صحيح ، فإنها مثلها فيما سوى ما ذكر ، فلم يحتج إلى ذكر قيد / لرجوعها إلى حكم الباب .

٥٦٦

والحاصل أن (حَبِّذَا) خالفت (نعم ويُس) في أحكام ، ووافقتهما في أحكام آخر . فالتى وافقتهما فيه سبعة أحكام :

أحدها أن (حَبُّ) فعل بإطلاق ، وإن تركب مع (ذا) كما أشار إليه بقوله : «وَمِثْلُ نِعَمٍ حَبِّذَا الْفَاعِلُ ذَا» .

والثانى أن له مخصوصاً بالمدح أو بالذم ، لأنه أحال عليه بقوله :

(١) للأحوص ، ديوانه ١٣٣ ، ونوادر أبي زيد ٢٧ ، والهمع ٤٥/٦ ، والدرر ٢٢٤/٢ ، واللسان (حب) وكلف بالشئ ، يكلف ، كلفاً : أحبه وأولع به .

«وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ كَذَا» فالألف واللام فيه للعهد فى المخصوص المذكور لـ (نعم ويئس) .

والثالث إن ذلك المخصوص إما مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر مبتدأ محذوف ، فعلى الأول التقدير : زَيْدٌ حَبْدًا ، وإن كان ذلك لا يقال كما تقدم ، والنظر فى العائد هنا كالنظر هناك ^(١) . وعلى الثانى يكون على تقدير سؤال عن شخص المخصوص ، كأنه لَمَّا قال : حَبْدًا - قيل : مَنْ الممدوح ؟ فقال : زَيْدٌ .

وقد تقدم الكلام على الخلاف فى المسألة ^(٢) ، وأنَّ من النحويين مَنْ زعم أن المخصوص [هناك] مبتدأ محذوف الخبر ، وهو جارٍ هنا . ومنهم من أعربه بدلا ، وقد قيل به هنا نضا . وهو رأى ابن الحاج ^(٣) .

والرابع أن المخصوص ^(٤) [لا يتقدم ، لأنه قال هنا : «وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ» وقال فى (نعم) : «وَيَقَعُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ» وقد تقدّم ما فيه ^(٥)] هناك .
والخلاف فى المسألتين موجود ، فقد زعم ابن خروف أن (زَيْدٌ حَبْدًا) جائز ، وأن التأخير هو الأكثر .

والخامس جواز حذفه للعلم به ، فكما تقول هناك : زَيْدٌ نعم الرجل ، فكذلك تقول هنا : رأيتُ زَيْدًا وَحَبْدًا ، أى : وَحَبْدًا هُوَ . وأنشد المؤلف ^(٦) :

(١) انظر : ص ٥٥٧ .

(٢) انظر : ص ٥٥٩ .

(٣) هو أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي ، ت ٦٥١ هـ . بغية الوعاة ١ / ٢٥٩ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل . وأثبتته من (س ، ت) .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من (س) .

(٦) للمرار بن حماس الطائي ، المغنى ٥٥٨ ، والهمع ٤٨/٥ ، والدرر ٣١٦/٢ ، والأشمونى ٤١/٣ ، والعينى ٢٤/٤ .

ومنحت : أعطيت ، والمتقارب : القريب . يقول : حبذا ذكر هؤلاء النساء لولا أن استحي أن أذكرهن ، وربما أحببت من لا ينصفنى ، ولا مطمع فيه .

أَلَا حَبِّذَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا

مَنَحْتُ الْهَوَى مَنْ لَيْسَ بِالْمُتْقَارِبِ

إلا أن هذا نادر ، وذلك كثير .

والسادس أن (حَبَّ) هنا فعل غير متصرف ، فلا يُبنى منه أمرٌ ولا

مضارع ولا اسم فاعل ، وهو على حاله حتى يَنْتَقِلَ عن معنى إنشاء المدح ،

فصار ك(فَعَلَ) في الباب .

وأيضاً فإنه فعل غير دالٍّ على زمان ، كما أن (نعم) كذلك .

والسابع جواز الجمع بين الفاعل والتمييز إذا كان الفاعل ظاهراً ، فتقول

حَبِّذَا زَيْدٌ رَجُلًا ، وَحَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ رَجُلًا ، كما تقول : نعم الرجلُ زَيْدٌ رَجُلًا :

وهو مع (ذا) أحسنُّ منه مع غيرها ، لأنه في هذا الموضع مبينٌ لـ (ذا) فإنها

مبهمة ، فافتقرت إلى التفسير ، وهو هناك لمجرد التوكيد ، لم يُقدِّ زيادة على ما

أعطاه الفاعل ، فكان هنا أولى ، اللهم إلا أن يكون التمييز موصوفاً ، أو بغير

لفظ الفاعل ، فإذا ذاك يكثر مجيء التمييز ، ويساوى التمييز هنا مع (ذا) .

وأما إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً فلا بد من التمييز نحو : نعم رجلاً

زَيْدٌ ، ومثله في (حَبَّ) :

* وَحَبَّ شَيْئًا إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنَعًا ^(١) *

وأما الأحكام المخالفة المذكورة هنا فستة :

أحدها جواز كون فاعل (حَبَّ) ذا ، قياساً مطَّرداً ، بخلاف (نعم ، وبئس)

(١) للأحوص ، وتقدم في الباب نفسه ، وصدره :

* قَدْ زَادَهُ كَلْفًا بِالْحَبِّ أَنْ مَنَعَتْ *

وما جرى مجراها ، فإن الفاعل فيها لا يكون (ذا) إلا نادرا ، نحو قوله ^(١) :

* حُسْنُ ذَا أَدَبًا *

والثاني أن هذا الفاعل يلزمه الأفراد والتذكير ، بخلاف (نعم) ويابها ، فإن ذلك غير لازم لفاعلها إذا لم يكن ضميرا .

والثالث أنه ليس له مشارِك يختص بأداء معنى الذم ، وإنما يُستغنى عن / ذلك بدخول (لا) عليه ، بخلاف (نعم) فإن مشارِكه فى ذلك ٥٦٧ (بئس) .

والرابع امتناع الفصل بين (ذا) والمخصوص حسبما تفسر عند قوله : «وأول ذَا المخصوص» بخلاف (نعم) فإن الفصل هناك جائز ، فتقول : نعم الرجل كان زيدٌ ، وبئس الرجل وجدتُ عمراً ، وما أشبه ذلك .

والخامس جواز دخول الباء على فاعل (حَبٌّ) إذا لم يكن (ذا) لقوله : «أَوْفَجُرَّ بالباء» بخلاف (نعم) فإن ذلك فيها غير جائز ، ولا فيما جرى مجراها ، فلا يقال : نَعَمْ بالرجل ، كما يقال : حَبٌّ بالرجل .

والسادس جواز ضمَّ حاء (حَبٌّ) مع غير (ذا) والتزام فتحها مع (ذا) وهذا الحكم مخصوص بلفظ (حَبٌّ) ولا يتصور نفي عن (نعم) ، وبئس) إذ لا يقبلان ذلك فينفي عنهما ، بخلاف ما تقدم من الأحكام .

(١) هو سهم بن حنظلة الغنوى ، وما ذكر جزء بيت له تقدم الاستشهاد به ، وهو بتمامه :
لَمْ يَمْنَعْ النَّاسُ مِنِّي مَا أُرِدْتُ وَلَا أُعْطِيَهُمْ مَا أَرَانَا وَاحْسَنَ ذَا أَدَبًا

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

هذا آخر العوامل التي لا تتصرف ، ويسمى (أَفْعَلُ مِنْ) و (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) يريدون هذا البناء المقتضى معنى لـ (مِنْ) أن تأتي بعده ، والذي يقتضى التفضيل بين الشيئين ، تقول : زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو ، وخالدٌ أَكْرَمُ من بكر ، فذكر أولاً أصلاً لهذا العامل يتضمن كثيراً من أحكامه ، وذلك فيما يُصاغ منه ، فقال :

صُعْ مِنْ مَصْوُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ

أَفْعَلُ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

يريد : أن ماصيغ منه للتعجب صيغتا (مَا أَفْعَلُهُ ، وَأَفْعَلِ بِهِ) من الأفعال قياساً فذلك هو الذى يصاغ منه للتفضيل بناءً (أَفْعَلُ) ، وما أَبَتِ العربُ أو النحويون أن يبنوا منه للتعجب من الكَم ، ولم تُجَرِّ القياسَ فيه فَأَبَهُ أَنْتَ ، أى امتنع منه أيها الناظر فى القياس النحوى .

فقوله : «مِنْ مَصْوُوعٍ» متعلق بـ (صُعْ) و «مِنْهُ» متعلق بمَصْوُوعٍ ، و«للتعجب» متعلق بمَصْوُوعٍ أيضاً .

و «أَفْعَلُ» مفعول «صُعْ» و «للتفضيل» متعلق بـ (صُعْ) أيضاً . والتقدير فيه : صُعْ للتفضيل (أَفْعَلُ) من فِعْلٍ صِيغَ مِنْهُ للتعجب : والإبائية : الامتناع .

والحاصل أن باب «أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ» بجرى فى بناء الصيغة له مجرى باب التعجب ، طَرْدًا وَعَكْسًا ، أى ما جاز فى التعجب من هذا جاز فى أفعال التفضيل ، وَمَا لَأَفْلًا . ولذلك يقع للنحويين الاستشهادُ بأحدهما على الآخر .

وقد تقدم من ذلك فى باب التعجب كثير ، وذلك كله لأن العرب أجزت البابين فى بناء الصيغ على قانون واحد ، إذ كان المعنى فيهما واحداً ، لأن التعجب من الشيء يرفع ذلك الشيء إلى غاية لا يبلغها غير ذلك الشيء ، حقيقةً أو مجازاً ، كما أن التفضيل بين الشيئين يرفع المفضل إلى غاية لم يبلغها المفضل عليه إن ذكر ، أولاً يبلغها غير المفضل بإطلاق إن لم يذكر المفضل عليه . فجرى البابان كذلك مجرى واحداً .

فإذا ما اشترطه الناظم فى بناء فعل التعجب مشترط هنا ، فلا يُبنى إلا من فعل ثلاثى ، متصرف ، قابل معناه للكثرة ، تام ، غير منفى ، ولاصفة له على (أَفْعَلَ فَعْلَاءً) ولا هو مبنى للمفعول .

فإذا تخلف شرط / من هذه الشروط لم يُبين منه قياساً ، وما سُمع ٥٦٨ منه وقِفَ على محله .

فلا يُبنى من غير فعل ، فلا يقال : هو أثوب من زيد ، تريد : أكثر ثياباً . ولا أمول منه ولا ما أشبه ذلك .

وشذ من ذلك قولهم : هو أحنك الشأتين^(١) ، وما عسى أن يُنقل من ذلك . وكذلك لا يُبنى من غير الثلاثى ، فلا يقال : أكبر منك ، بمعنى أشد استكباراً . وشذ من هذا أشياء ، نحو قولهم : «هو أفلس من طست^(٢)» و «أسرع من الريح^(٣)» ، «وأخلف من الريح^(٤)» و «وأولم من الأشعث^(٥)» .

(١) أى أكلهما بالحنك . وقد ذكر سيبويه هذا القول فى «باب ما تقول العرب فيه : ما أفعله ، وليس له

فعل ، وإنما يحفظ هذا حفظاً ولايقاس» (الكتاب ٤/ ١٠٠) وانظر كذلك : اللسان (حنك) .

(٢) الطست - بفتح فسكون - إناء كبير مستدير ، من نحاس أو نحوه ، يغسل فيه ، يذكر ويؤنث ، وهو معرب من (تشت) بالشين . وجمعه طسوت .

(٣) الدرة الفاخرة ٢١٧/١ ، ٤٤١/٢ .

(٤) لم أجده فيما رجعت إليه من كتب الأمثال واللغة .

(٥) الدرة الفاخرة ٢٢٣/٢ ، وهو الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندى .

وانظر أصل المثل فى المصدر المذكور .

وكذلك لايبني من غير المتصرف ، فلا يقال : هو أعسى من فلان ، إلا إن شذَّ شئٌ .

وكذلك لايقال : هو أعمى من زيد ، من عمى البصر ، ولا أعرج من فلان ^(١) . ولا هو أكون منك قائماً ، من «كان» الناقصة ^(٢) . ولا هو أفضل ، من قولك : ما فضل ^(٣) . ولا هو أحمر منك ^(٤) ، إلا ما شذَّ من قولهم ^(٥) :

* فَأَنْتَ أْبَيْضُهُمْ سِرْيَالِ طَبَّاحٍ *

وقول الآخر ^(٦) :

* أْبَيْضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضٍ *

وفى الحديث فى صفة جهنم ، أعاذنا الله منها «أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ» ^(٧) وقالوا : «هو أَحْمَقُ مِنْ رَجُلَةٍ» ^(٨) .

(١) لأن معنى مثل هذه الأفعال لايقبل الكثرة ولا التفاضل .

(٢) لأن تمام الفعل شرط فى جواز التعجب منه ، والتفضيل فيه بين الشيئين .

(٣) لأنه منفى غير موجب .

(٤) لأن الصفة منه على زنة (أَفْعَلُ فَعْلَاءً) .

(٥) لطرفة بن العبد ، من قصيدة يهجو بها عمرو بن هند ملك الحيرة ، وقد تقدم الاستشهاد بالبيت فى باب التعجب ، وصدره :

* إِذَا الرِّجَالُ شَتَوَا وَاشْتَدَّ أَكْثُهُمُ *

(٦) هو رؤية ، وتقدم أيضا فى باب التعجب ، وقبله :

* جَارِيَةٌ فِى دِرْعِهَا الْقَضْفَاضِ *

(٧) المؤطأ - كتاب جهنم (باب ما جاء فى صفة جهنم) ٩٩٤/٢ .

(٨) الدرر الفاخرة ١/١٥٥ ، وكتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٦٦

والرجلة هى البقلة الحمقاء ، وإنما حمقها العرب لأنها تنبت فى مجارى السيول ، فيمر السيل بها فيقتلعها .

وكذلك لا يقال : هذا الطعامُ أَكُلُ من هذا الطعام^(١) . وقد شَذَّ من هذا أشياء ، كقولهم : «أَزْهَى من دِيكَ»^(٢) ، و«أَشْغَلُ من ذَاتِ النَّحْيَيْنِ»^(٣) وَأَعْذَرُ من غيره . وقال سيبويه : هُمُ بَيَّانُهُ أَعْنَى^(٤) ، من : عُنَيْتُ بِحَاجَتِكَ . وقد مرَّ في باب التعجب ذكرُ كثيرٍ مما شَذَّ هناك ، إذ الجميعُ مسألةٌ واحدة . وكذلك كلُّ ما ذكر هناك من الخلاف في بعض هذه الشروط ، أو أُورِد من الأسئلة ، من لازم أو غير لازم ، جارٍ هنا حَرْفًا بحرف ، فلا معنى للتطويل به .

وقوله : «وَأَبَ اللَّذَّ أَبَى» جاء بـ (اللَّذُّ) على غير اللغة الشهيرة لضرورة الوزن ، كما قال^(٥) :

(١) لأن فعله مبنى للمجهول .

(٢) الدرة الفاخرة ٢١٣/٨ .

والزهو : التيه والاختيال . والديك إذا مشى لا يزال يختال وينظر إلى نفسه ، فضرب به المثل في الزهور كالغراب .

(٣) الدرة الفاخرة ٤٠٥/٢ ، وكتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٧٤

والنَّحْيُ : الزق الذي يجعل فيه السمن خاصة . وذات النحيين : امرأة من هذيل ، كان لها حديث مع خوات بين جبير الأنصاري في سوق عكاظ ، فصلته كتب الأمثال . وانظر فيه المثل «أنكح من خوات» في الدرة الفاخرة ٤٠٤/٢ .

(٤) الكتاب ٣٤/٨ .

(٥) الإنصاف ٦٧٢ ، وابن يعيش ١٤٠/٣ ، وابن الشجري ٣٠٥/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ١٨/٣ ، والخزانة ٣/٦ ، واللسان (زبي) .

والرجز لرجل من هذيل ، وقبله :

* فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا *

وَتَزَبَّى : اتخذ زُبْيَةً ، وهي حفرة بعيدة الغور ، تحفر لاصطياد السبع ، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها ، وجمعها زُبَى ، ومن أمثالهم «بلغ السيل الزُبَى» لأنها كانت تحفر في رؤس الجبال ومعنى الرجز : لقد ظللت في شر من الذي كدت له ، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد فيها الأسد ، فوقع هو فيها . وهذا كقولهم في المثل : «مَنْ حَفَرَ مَقَوًّا وَقَعَ فِيهَا» .

* كَالَّذِ تَزَيَّ زَبِيَّةً فَأَصْطِيدَا *

ثم لما اتَّحَدَ البابان ، وكان هنا ما يمتنع البناء منه ، أخذ في بيان الحيلة إذا أُريد البناء لَقَصْدٍ معناه ، كما ذَكَرَ ذلك هناك ، لكن أحال عليه فقال :

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلْ

لِمَانَعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

«به» في الشطر الأول متعلِّق بـ (وَصِلْ) . وكذا قوله : «إلى تعجب»

و«به» في الثاني متعلق بـ (صِلْ) وكذا قوله : «إلى التفضيل» .

(يعنى أنه إذا مَنَعَ في الكلمة مانعٌ من بناء (أَفْعَلِ التفضيل) منها ، فأردتَ بناء التفضيل^(١) لضرورة الكلام إلى ذلك ، فافْعَلْ كما فعلتَ في (التعجب) إذا قصدته ، وَمَنَعَ منه مانعٌ ، وهو تخَلُفَ شرط من الشروط المذكورة ، فتأتى هنا بـ (أَشَدُّ) ونحوه بدلاً من بناء (أَفْعَلْ) من تلك الكلمة ، ثم تأتى بالكلمة ذات المانع إن كانت اسماً ، أو بمصدرها إن كانت فعلاً ، كما فعلتَ ذلك في (التعجب) فتقول : هو أَكْثَرُ مَالاً أو ثِيَاباً ، وَأَشَدُّ اسْتِكْبَاراً ، وَأَكْثَرُ تَقَلُّباً ، وَأَشَدُّ عَمًى ، وَأَطْوَلُ كَوْنًا قَائِماً ، وَأَشَدُّ حِمرةً أو احمراراً ، وهذا الطعامُ أَكْثَرُ أَكْلاً من هذا ، وما أشبه ذلك .

٥٦٩

والعلة في ذلك قد تقدّمت / فلا نعيدها^(٢) .

فإن قيل : من أين يُؤخذ له أن المصدر هنا بعد (أَشَدُّ) ونحوه

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت)

(٢) انظر : ص ٤٨٣ ؛

منصوبٌ لا مجرور ، وهو قد قَدَّمَ أولاً أنه نَوْجهين ، ففى (ما أَفْعَلَهُ) هو منصوب ، وفى (أَفْعَلِ بِهِ) مجرور ، ولا يكون ههنا إلا منصوباً . ثم إنه أحال هذا على ما هناك ، والإحالة عليه لا تُعَيِّن له نَصَباً من جَرٍّ ، وإنما تَقْتَضِي الوجهين ، وهو غير صحيح .

وأيضاً فإن المنصوب هناك عوضٌ من المتعجب منه ، فنصبه نصبُ المفعول بـ(أَفْعَلِ) كما كان المتعجب منه كذلك ، وههنا ليس كذلك ، بل له وجه آخر من النصب ، وهو النصب على التمييز ، فهذا الموضع لم يبيِّن حكمه ، وكان من حقه ذلك .

فالجواب أنه لم يُحَلِّ على «باب التعجب» إلا فى بناء (أَفْعَلِ) لا فى نصب ما بعده ولا رفعه ولا جرّه ، فما ذُكر هناك من حكم المصدر مختص بذلك الباب وإنما يُؤخذ له حكمُ هذا المصدر أو الاسم من باب التمييز ، حيث قال هنالك :

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبِنُ بِأَفْعَلَا

مُفَضَّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا

فإن قولك : هذا أكثرُ إبلاً ، وأشدُّ استكباراً ، وأشدُّ عمى ، وما أشبه ذلك - داخل هنا ، فينتصب على التمييز من غير أشكال . وهذا ظاهر ، والله أعلم .

وَأَفْعَلُ التَّفْخِيلِ صِلُهُ أَبَدًا

تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرِّدَا

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدَا

الزَّمْ تَذَكِّيْرًا وَأَنْ يُوحَّدَا

وَتِلْوَ أَلْ طَبِيقُ وَمَا لَمَعْرِفَهُ
أَضِيفَ تُوْ وَجْهَيْنِ عَنِ ذِي مَعْرِفَهُ
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ
لَمْ تَنْوِفْهُوَ طَبِيقُ مَا بِهِ قُرْنُ
لما أتم الكلام على الأحكام المشتركة مع «باب التعجب» شرع في الأحكام
الخاصة بهذا الباب .

ومن ذلك حكم مطلوب (أَفْعَلُ) من إضافة وما أشبهها ، وما يلزم عن ذلك
من لزوم (أَفْعَلُ) طريقة واحدة أو اختلافه ، بحسب ما كان جارياً عليه . فلنذكر
أولاً ضابطه الذي ارتضى ، ثم بعد ذلك يُجْرَى على ألفاظه . بحول الله . والذي
ذَكَرَ من ذلك أن «أَفْعَلُ التفضيل» على ضربين :
أحدهما أن يكون مجرداً من الألف واللام والإضافة . والثاني أن يكون
غير مجرد .

فأما الأول فيلزم أن يذكر معه (مِنْ) ومجرورها ، إما ظاهراً نحو : زَيْدٌ
أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وبِشْرٌ أَكْرَمُ مِنْ بَكْرٍ .
ومنه في القرآن الكريم {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} ^(١) ، {وَنَحْنُ
أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ} ^(٢) .
وإما مقدراً نحو ذلك : الله أكبرُ ، قال سيبويه : معناه : من كل شيء ^(٣)

(١) سورة ق / آية : ١٦ .

(١) سورة الواقعة / آية : ٨٥ .

(١) الكتاب ٢ / ٣٣ .

وقال تعالى : { وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ }^(١) - { وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ }^(٢) ، فهذا على تقدير (مِنْ) .

وفى كلا الأمرين يلزمه الإفراد والتذكير وإن جرى على غير ذلك ،
فتقول : زيدٌ أفضلُ من عمرو ، والزيدانِ أفضلُ من عمرو ، والزيدون أكرمُ
من بنى فلان ، وهندٌ أجملُ من دعدٍ ، وأختاها أجملُ منها بالهنداتِ
أفضلُ من الزينبات . ونحو ذلك .

ومنه قوله تعالى : { وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ }^(٣) وقال / : { هُمْ
لِلْكَفْرِ يَوْمَنذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ }^(٤) .

وأما الثانى فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها ما فيه الألف واللام ، وحكمه المطابقة لما جرى عليه مطلقا ،
فبيئتى ويجمع ويؤنث ، فتقول : مررت بالرجل الأفضل ، وبالرجلين
الأفضلين ، وبالرجال الأفضلين ، وبالمراة الفضلى ، وبالمراةين الفضليتين ،
وبالنساء الفضل . قال الله تعالى : { وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ }^(٥) - { وَأَنْذِرْ
عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ }^(٦) وهو كثير .

وإنما أفرد مع (مِنْ) ولم يكن كذلك دونها ، لأن (أَفْعَلُ) مع (مِنْ)
كالفعل مع الفاعل ، من جهة أن (أَفْعَلُ) طالبٌ ببيئته لـ (مِنْ) على وجه
اللزوم ، كما أن الفعل طالبٌ ببيئته لفاعله على اللزوم أيضا .

(١) سورة العنكبوت / آية : ٤٥ .

(٢) سورة التوبة / آية : ٧٢ .

(٣) سورة الواقعة / آية : ٨٥ .

(٤) سورة آل عمران / آية : ١٦٧ .

(٥) سورة آل عمران / آية : ١٣٩ .

(٦) سورة الشعراء / آية : ٢١٤ .

أو نقول : إنه ، حين لزم معنى (مِنْ) على اللزوم ، جَارٍ مجرى فعل التعجب فى المعنى ، إذ كنتَ تريد أن ترفع به من غاية إلى غاية أعلى ، كما كان ذلك فى التعجب . وهذا هو الذى نصَّ عليه سيبويه^(١) . فلما أشبهه هذا الشَّبه الخاص بالفعل ، وكان الفعل لا يُنْتَى ولا يُجمع ولا يؤنث ، أعنى التائىث المعْتَبَر فى الأسماء ألحق (أفْعَلُ) به ، فألزم الأفراد والتذكير .

فإذا دخلته الألف واللام زال معنى (مِنْ) لأنهما متعاقبان لا يجتمعان ، كالألف واللام والإضافة ، فزال بذلك الشَّبه ، فرجع (أفْعَلُ) إلى أصله ، يُنْتَى ويُجمع ويؤنث كسائر الأسماء . وهذا التعليل جارٍ فيما بقى من الأقسام حسبما يُذكر إن شاء الله تعالى .

والقسم الثانى ما أضيف إلى نكرة ، وحكمه حكم المجرد ، لأن الأضافة فيه إنما تكون على معنى (مِنْ) فكان كما لو ظهرت معه (مِنْ) يلزم الأفراد والتذكير ، فتقول : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، والزيدان أفضلُ رجلَيْنِ ، والزيدون أفضلُ رجالٍ ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ ، والهندان أفضلُ امرأتَيْنِ ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ ؛ إذ كان المعنى : زيدٌ أفضلُ من جميع الرجال إذا قُضِلوا رجلاً رجلاً . والزيدان أفضل من جميع الرجال إذ اقسِمُوا رجلَيْنِ رجلَيْنِ ، وهكذا فيما بقى من الأمثلة .

والقسم الثالث ما أضيف إلى معرفة ، فله اعتباران ، اعتبارٌ فيه معنى (مِنْ) واعتبارٌ لا يراد فيها معناها ، بل يُهْمَل جملة .

فأما هذا الأخير فلا بد فيه من المطابقة لما جرى عليه ، فتقول : زيدٌ أفضلُ الناسِ ، والزيدان أفضلُ الناسِ ، والزيدون أفضلو الناسِ ، وأفاضلُ

(١) الكتاب ٢٥٠/٤ .

الناس .

وهند فُضِّلَى النساءِ ، والهندان فُضِّلَيَا النساءِ ، والهندات فُضِّلَ

النساء .

ومنه فى القرآن {وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يُكْفِّرُوا} (١) لأن
المعنى فى ذلك معنى ما فيه الألف واللام ، فقوك على هذا : (الزیدان
أفضلًا للناس) المعنى فيه: هما الأفضلان فى الناس ، وليس على معنى
أنهما أفضل من الناس .

وأما الأول ، وهو إذا نويت معنى (من) فلك فيه وجهان :

أحدهما أن يأتى بـ (أفعل) مطابقاً فتقول : الزیدان أفضلًا لكم .

والثانى ألا تاتى به مطابقاً ، فتقول : الزیدان / أفضلكم . ٥٧١

وكذا سائر المثل فى الوجهين ، وقد جمعهما قوله عليه السلام «ألا
أخبركم بأحبكم إلیّ ، وأقربكم منىّ مجلساً يومَ القيامةِ ، أحاسنكم
أخلاقاً» (٢) فجمع (أحسن) وأفراد (أحبّ ، وأقرب) .

وإنما وجبت المطابقة فى الاعتبار المتقدم لزوال معنى (من) الذى
من أجله حصل شبه الفعل .

وجاز هنا الوجهان لأنها منزلة بين المنزلتين فمن راعى معنى (من)
وأنه مقدّر عدّ (من) كالمفوض بها . ومن راعى اللفظ ، وأن (من) ليست
بمذكورة فيه ، ولا يمكن إظهارها مع بقاء الإضافة سوى بينه وبين ذى
الألف واللام ، فكان معنى (من) مطرّح فى الحكم .

(١) سورة هود / آية : ٢٧ .

(٢) البخارى - فضائل الصحابة : ٢٧ ، والمناقب : ٢٣ ، والترمذى - البر : ٢٧١ ، ومسند الإمام
أحمد ١٩٢/٤ ، ١٩٤ .

وبهذا افترق هذا الوجه من الوجه الآخر الذى هو مجرد ، فإن التلفظ هنالك بـ (مِنْ) سائغٌ ممكن ، وليس كذلك هنا .

هذا مجمل مانكره الناظم من قاعدة هذا الموضع ، أتيتُ به مقدمة لتفسيره ، من غير تعرضٍ لسوى التوجيه ، فلنجره على لفظه مع زيادة ما يحمله كلامه من الفوائد الزائدة .

فقوله : «وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلَ صَلُهُ أَبَدًا» إلى آخره . هذا هو الضرب الأول ، يعنى أن «أفعل التفضيل» إذا كان مجردا من الألف واللام والإضافة فلا بد من وصله بـ (مِنْ) الداخلة على المفضول ، ظاهرة أو مقدرة ، لا ينفك عن ذلك . وقوله «أَبَدًا» تنكيتٌ وتنبيه على مسألة ، وهى أن المجرد لا يأتى بمعنى اسم الفاعل مجرداً من معنى (مِنْ) جملةً قياساً أصلاً ، خلافاً للمبرد القائل بأنه جائز قياساً ، فيجوز عنده أن تقول : (زيدٌ أفضلٌ) غير مقصود به التفضيل على شئ، بل بمعنى : فاضل . وزعم أن معنى قولهم فى (الأذان) وغيره : (اللَّهُ أَكْبَرُ) الكبير^(١) ، لأن المفاضلة تقتضى المشاركة فى المعنى الواقع فيه التفضيل ، والمفاضلة فى الكبرياء هنا تقتضى المشاركة إن قدر فيه : مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، ومشاركة المخلوق للخالق فى ذلك أو فى غيره من أوصاف الرب تعالى محال ، بل كلُّ كبيرٍ بالإضافة إلى كبريائه لانسبة له ، بل هو كَلَّا شَيْءٍ ، وكذلك قال فى قوله : {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}^(٢) - تقديره معنى : وهو هَيِّنٌ عليه^(٣) ، لأن جميع المقدورات متساوية بالنسبة إلى قدرة الله ، فلا يصح فى مقدورٍ مفاضلة الهون

(١) المقتضب ٢/٢٤٥ .

(٢) سورة الروم / آية : ٢٧ .

(٣) المقتضب ٢/٢٤٥ .

فيه على مقدورٍ آخر . ومنه قوله تعالى : {هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ} ^(١) ، إذ لا مشاركة لأحدٍ بين علمه وعلم الله تعالى . ومن ذلك قول الفرزدق ^(٢) :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أى عزيزة وطويلة .

فهذه مواضع لا يصح فيها معنى المفاضلة ، فثبت أنها صفات مجردة عن ذلك ، ومساوية لسائر الصفات . ومثل ذلك كثير . فقاس المبرد على ذلك ما فى معناه ، واستتبَّ عنده الباب .

فالنَّاطِمَ نَكَّتْ على هذا الرأى ، وارتضى مذهب سيبويه ومن وافقه ، وأن «أفعل التفضيل» لا يتجرَّد عن معنى (مِنْ) إذا كان مجرداً أصلاً ، وما جاء مما ظاهره خلاف ذلك فهو راجع إلى تقدير معنى (مِنْ) أو إلى باب آخر .

٥٧٢ / فأماً المفاضلة فيما يرجع إلى الله تعالى فهى بالنسبة إلى عادة المخلوقين فى التخاطب ، وعلى حسب توهمهم العادى ، فقوله : (الله أكبر) معنى ذلك : أكبر من كل شئ يُتَوَهَّم له كِبَرٌ ، أو على حسب ما اعتادوه فى المفاضلة بين المخلوقين ، وإن كان كبرياء الله تعالى لانسبة لها إلى كِبَر المخلوق .

(١) سورة النجم / آية ٣٢ .

(٢) من قصيدة له يفخر بها على جرير وبهجوه ، ديوانه ٤١٧ ، وابن يعيش ٩٧/٦ ، ٩٩ ، وشرح الرضى على الكافية ٤٥٣/٣ ، والخزانة ٢٤٢/٨ ، والأشعمنى ٥١/٣ ، والعينى ٤٣/٤ .
وسمك السماء : رفعها . وأراد بالبيت بيت العز والشرف الذى تربي فيه . والدعائم : جمع دعامة ، وهى الأسطوانة .

وكذلك قوله : { وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ }^(١) يريد : على نحو ما جرت به عادتكُم ، أن إعادة ما تقدّم اختراعه أسهل من اختراعه ابتداء .

وقوله : { هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ }^(٢) أى منكم ، حيث تتوهمون أن لكم علماً ، والله تعالى علماً ، أو على حدّ مانقولون : هذا أعلم من هذا . وهى طريقة العرب فى كلامها ، وبها نزل القرآن ، فخطبوا بمقتضى كلامهم ، وبما يعتادون فيما بينهم .

وقد بيّن هذا سيبويه فى كتابه حيث احتاج إليه ، ألا ترى أنه حين تكلم على (لعلّ) فى قوله تعالى : { لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى }^(٣) صرّف مقتضاها من الطمع إلى المخلوقين فقال : والعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهباً على طمعكما ورجائكما ومبلغكما من العلم . قال : وليس لهما إلا ذاك ما لم يعلم^(٤) . وهذا من سيبويه غاية التحقيق . وكثيراً ما يذكر أمثال هذا فى كتابه .

وأما بيت الفرزدق فغير خارج عن تقدير (من) فقد روى عن رؤية بن العجاج^(٥) ، أن رجلاً قال : يا أبا الجحّاف ، أخبرنى عن قول الفرزدق : «إنّ الذى سمك السماء» البيت : أطول من أى شئ ؟ فقال له : رؤيداً ، إن العرب تجتزئ بهذا . قال : وقال المؤذن : الله أكبر ؟ فقال رؤبة : أما تسمع إلى قوله :

(١) سورة الروم / آية ٢٧ .

(٢) سورة النجم / آية ٣٢ .

(٣) سورة طه / آية ٤٤ .

(٤) الكتاب ٣٣١/١ ، ولفظه «فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهباً أنتما فى رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلم»

(٥) هو أبو الجحاف رؤية بن عبد الله العجاج التميمي السعدي . راجز من القصحاء المشهورين ، ومن مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، أخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره مات بالبادية وقد أسن ، ولما مات قال الخليل : دفنا الشعر واللغة والفصاحة (ت ١٤٥هـ)

(اللَّهُ أَكْبَرُ) اجْتَزَأَ بِهَا مَنْ أَنْ يَقُولَ : مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .

هذا ما قال . وهو ظاهر في صحة التَّقدير ، وأنه مرادُ العرب ثم أن
الذي يدل على أن المراد معنى (مِنْ) أَنَّ (أَفْعَلَ) في هذه المواضع ونحوها لا تُسْتَنَى
ولا تجمع ولا تؤنَّث ، وما ذاك إلا لما منع تقدير (مِنْ) كقوله : {أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ
خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا} ^(١) وقوله : {نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ} ^(٢) ونحو ذلك . والذي جاء
من ذلك على الجمع شاذٌّ ، نحو ما أنشده الفارسي من قول الشاعر ^(٣) :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ

كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ

أنشده المؤلف في «الشرح» ^(٤) ، على أنه جمع (الْأَيْمُ) مجرداً عن تقدير
(مِنْ) وحمله الفارسي على أنه جمع (لَيْمٍ) كَقَطِيعٍ وَأَقَاطِيعٍ ، وحديث وأحاديث ،
وحذف الزيادة .

وقوله : «تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا» ظاهره جوازُ حذف (مِنْ) مطلقاً ، ويريد : إذا
فُهم المعنى من غير تقييد بقلّة ولا كثرة ، فتقول : زيدٌ أفضلُ ، وأكرمتُ زيداً
وأفضلُ .

(١) سورة الفرقان / آية ٢٤ .

(٢) سورة الإسراء / آية ٤٦ .

(٣) هو الفرزدق ، المغنى ٣٨١ ، والتصريح ١٠٢/٢ ، والأشمونى ٥١/٣ ، والعينى ٥٧/٤ ، ومعجم
البلدان (أسود العين) وليس في ديوان الفرزدق .

أسود العين : جبل بعينه . وما أقام : مدة إقامته . يقول : أنتم لنا م أبدا ، لأن هذا الجبل لا يغيب
ولا يزول أبدا .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٨ - ١) .

تريد : وأفضل منه .

وهذا مُشكل مع ما قَرَّرَ فى غير هذا الموضع ، فإنه جَعَلَ حذفها على وجهين ، أحدهما جائز جوازاً حَسَنًا ، وذلك إذا كان (أَفْعَلُ) خبراً ، نحو { وَلَذِكْرِ اللَّهِ أَكْبَرُ }^(١) ، { وَرِضْوَانُ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ }^(٢) ، { ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ }^(٣) ، { وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ }^(٤) ، وهو كثير جدا .

والثانى قليل ، وذلك إذا لم يكن (أَفْعَلُ) خبراً / نحو قوله : { فَإِنَّهُ ٥٧٣ يُعْلَمُ السِّرُّ وَأَخْفَى }^(٥) ، وأنشدوا^(٦) :

تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي
غَدَاً بَجَنْبَى بَارِدٍ ظَلِيلِ
أى تَرَوْحِي فى مكانٍ أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي فيه . وقال رجل من طي^(٧) :

-
- (١) سورة العنكبوت / آية ٤٥ .
(٢) سورة التوبة / آية ٧٢ .
(٣) سورة البقرة / آية ٢٨٢ .
(٤) سورة آل عمران / آية ١١٨ .
(٥) سورة طه / آية ٧ .
(٦) المحتسب ٢١٢/١ ، وابن الشجرى ٣٤٣/١ ، والأشمونى ٤٦/٣ ، والتصريح ١٠٣/٢ ، والعينى ٣٦/٤ والرجز لأحيحة بن الجلاح ، وقبله :

* تَرَوْحِي يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ *

وتَرَوْحِي : من تَرَوَّحَ النبت ، إذا طال . والفَسِيلُ والفَسَائِلُ : صغار النخل ، وأحدثه فسيلة . وتَقِيلِي من القيلولة ، وهى النوم وقت الظهيرة ، وكنتى بذلك عن نموها وزهوتها . وبارد ظليل : مكان بارد ذى ظل . وبعضهم يجعل الخطاب للناقة لا للفسيلة ، ومعنى «تروحي» على هذا : سيرى فى الرواح ، أى العشى . وشبه الناقة بالفسيل فى العراقة والكرم .

(٧) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٧ - ب) ونسبه لرجل من طي أيضا .

عَمَلًا زَاكِيًا تَوْحُّ لِكَيِّ

تُجْزَى جِزَاءً أَزْكَى وَتُلْفَى حَمِيدًا

والناظم لم يبين قلة هذا القسم ، فاقترضى إطلاقه حُسْنَ الجواز ، وليس كذلك . والجواب أنهما وجهان جائزان فى الكلام على الجملة ، إذ جاء معاً فى القرآن ، فلا عتب على مَنْ أطلق القياس ، وإن كان أحد الوجهين أحسن من الآخر . وقد يُنْقَلُ^(١) مثلُ هذا فلا يرجح اعتماداً على مطلق الجواز قياساً .

وأيضاً فإن مقصوده الأول بيان وصل (أفعل) ب (من) ليبنى عليه الأحكام ، فهو الذى اعتنى به .

وأما كَوْن (من) ملفوظاً بها أو مقدرة فشيءٌ جاء بالقصد الثانى ، وهو مع ذلك صحيح فى الجملة .

وقوله : «وإن لمَنكُورٌ يُصَفْ» إلى آخره .

هذا هو القسم الثانى (من الضرب الثانى)^(٢) وهو المضاف إلى نكرة ، وأتى معه بتكملة حكم الوجه الأول ، وهو المجرد ، لَمَّا اتَّحدَ حكمهما .

ويريد أن (أفعل) إذا أضيف إلى اسم مَنكُور ، وهو النكرة ، أو كان مجرداً فحكمه لزوم التذكير ، أى لزوم الصيغة التى تقتضى بوضعها التذكير ولزوم التوحيد . [أى الصيغة الدالة على الواحد ، وذلك قوله :

«أَلْزَمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوحِداً» والصيغة المقتضية التذكير والتوحيد]^(٣) . هى

صيغة (أفعل) فتلزم وإن اختلف ما جرت عليه ، بالتثنية أو الجمع أو التانيث .

فأما المجرد فقد تقدم تمثيله . وأما المضاف إلى النكرة فعلى وجهين

(١) فى الأصل «وقد يفعل» وما أثبتته من (ت ، س) .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (ت ، س) .

يشملها كلام الناظم :

أحدهما أن يُضاف إلى منكور مطابق لما جرى عليه (أَفْعَلُ) لزوماً ، وذلك لا يكون إلا مع كَوْن المضاف إليه جامداً ، فتقول : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، والزيدانِ أفضلُ رجلَيْنِ ، والزيدون أفضلُ رجالٍ . وهندُ أفضلُ امرأةٍ ، والهندانِ أفضلُ امرأتَيْنِ ، والهنداتُ أفضلُ نسوةٍ .

والمعنى تفضيلُ صاحبِ (أَفْعَلُ) على المضاف إليه إذا فُضِّلَ ذلك التفضيل فالمعنى : زيدٌ أفضلُ الناسِ إذا فُضِّلُوا رجلاً رجلاً ، والزيدانِ أفضلُ إذا فُضِّلُوا رجلَيْنِ رجلَيْنِ ، وهكذا ما بقى .

والثانى أن يُضاف إلى منكور تجوز فيه المطابقة وعدمُها ، وذلك مع كون المضاف إليه مشتقاً ، فتقول : زيدٌ أفضلُ عالمٍ ، والزيدانِ أفضلُ عالمٍ ، وأفضلُ عالمَيْنِ ، والزيدون أفضلُ عالمٍ ، وأفضلُ عالمَيْنِ . وكذلك فى المؤنث . ومن عدم المطابقة قوله تعالى : {وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَاْفِرٍ بِهِ} ^(١) ومما فيه الأمران ما أنشد الفراء أبو زيد من قول الشاعر ^(٢) :

وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلَامُ طَاعِمٍ

وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعٍ

ولم يتعرض هنا لمطابقة المضاف إليه لما قبله ، ولا لعدم مطابقته ، وإنما تعرّض إليه «التسهيل» ^(٣) .

(١) سورة البقرة / آية ٤١ .

(٢) معانى القرآن ٣٣/١ ، ونوادر أبى زيد (١٥٢) ضمن ثلاثة أبيات نسبها إلى رجل جاهل . والمساعد لابن عقيل ١٨١/٢ .

(٣) انظر : ص ١٢٤ .

وإنما جاز الإفراد وغيره هنا فى المشتق بخلاف الجامد ، لأنه مقدّر
بـ (مِنْ) والفعل ، و(مِنْ) قد تقع موقع الجمع ، وتُعامل مع ذلك معاملة
المفرد .

وقوله : «وَيَلَوُاْ آلَ طَبِيقٍ» .

هذا هو القسم الأول من الضَرْبِ الثانى ، يعنى أن (أَفْعَلَ) إذا
كانت تالية لـ (ال) فهى طَبِيقٌ ، أى مطابقة لما قبلها فى الإفراد والتذكير
وفروعهما / .

٥٧٤

والمطابقة الموافقة ، والتطابق الاتفاق ، يقال : طابقتُ بين الشيئين ،
إذا جعلتهما على حَذْوٍ واحدٍ وألزقتهما .

ثم قال : «وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ نَوْ وَجْهَيْنِ» إلى آخره .

هذا هو القسم الثالث من الضرب الثانى ، و«لِمَعْرِفَةٍ» متعلق
(أُضِيفَ) يعنى أنه يجوز فيه المطابقة لما قبله ، وهو أحد الوجهين ، فيكون
فى ذلك على حد التالى للألف واللام ، ويجوز فيه أيضاً لزوم الإفراد
والتذكير ، فيكون كالمجرد والمضاف إلى النكرة .

وذلك إنما يكون إذا كانت إضافته على معنى (مِنْ) وهى المقصود
فيها معنى التفضيل بين صاحب (أَفْعَلَ) والمجرور بـ (مِنْ) وذلك قوله :
«هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ» فـ (هذا) إشارة إلى الحكم بجواز الوجهين ،
المطابقة وعدمها .

وأما إذا جُرِّدَتِ الإضافة من معنى (مِنْ) فالمطابقة لا غير ، وهو
قوله : «فَهُوَ طَبِيقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ» أى : وإن لم تتو معنى (مِنْ) فـ (أَفْعَلُ)
مطابق لما قُرِنَ به .

وضميرُ «فهو» عائِدُ على (أَفْعَلَ) وكذلك المستتر في «قَرِنَ» وأما هاء «به» فعائِد على «ما» وهي واقعة على متبوع (أَفْعَلَ) .

وإنما كان مطابقاً لأنك لا تريد في هذا الوجه بقولك : (زيدٌ أفضلُ الناس) إلاّ معنى : زيدٌ فاضلٌ في الناس ، فصار كاسم الفاعل في الحكم ، بخلاف ما إذا نويتَ معنى (مِنْ) فإنه ليس كاسم الفاعل ، فكما تقول في اسم الفاعل : الزيدان فاضلاً الناس ، والزيدون فاضلُ الناس ، وهند فاضلةُ النساء ، كذلك تقول : الزيدان أَفْضَلُ الناس ، والزيدون أَفْضَلُ الناس ، وهند فَضْلَى النساء .

وعلى هذين الاعتبارين يَنْبَنِي الجواز أو المنع في مسألة (يوسف أحسنُ إخوته)^(١) فعلى نية معنى (مِنْ) تمتنع المسألة ، لأن الإضافة بمعنى (مِنْ) يلزم فيها أن يكون (أَفْعَلَ) بعضُ المضاف إليه ، فإذا أُضيف المضافُ إليه إلى ضمير الأول لزم إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن صاحب الضمير ، وهو في المثال (يوسف) داخل في الإخوة . وقد قال الناظم : «وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ «مَعْنَى»^(٢) فلو قدرت أنه خارج منهم لإضافتهم إليه لزم إضافة (أَفْعَلَ) إلى ما ليس بعضاً له ، وذلك ممنوع ، إذ لا يقال : زيدٌ أفضلُ الحمير ، على معنى (مِنْ) وإنما يقال هنا : يوسفٌ أحسنُ أبناءِ يعقوبَ . ومنه قولهم : «النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنَى مِرْوَانَ»^(٣) .

وعلى طَرَحٍ معنى (مِنْ) تجوز المسألة ، إذ لا يلزم في هذه الإضافة أن

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الكافية للرضي ٢/٢١٦ ، وشرح الأشموني ٣/٤٩ .

(٢) ذكره في باب «الإضافة» من الألفية .

(٣) أي عادلاهم ، لأنهما لم يشاركما أحد من بني مروان في العدل . والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجند ، وكان من أهل البرع والصلاح ، لم يكن في بني أمية مثله ومثل عمر بن عبد العزيز (ت ١٢٦هـ) =

يكون (أَفْعَل) بعض ما أضيف إليه ، فإن معنى (يُوسِفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ) يوسفُ حَسَنٌ فى إخوته ، فالإخوة ، من حيث فيهم يوسفُ ، يضافون إلى ضميره . وعلى هذا تقول : فلان أَعَرَفُ بَنَى تميمٍ ، وإن لم يكن منهم . ولا تقول ذلك على الوجه الأول إلا أن يكون منهم .

وقد حصل أن الجواز والمنع مبنيان على إضافة (أَفْعَل) إلى ما هو بعضه ، أو إلى ما ليس بعضه ، وأن (أَفْعَلُ التفضيل) وهو باقٍ على أصله ، إنما يضاف إلى ما هو بعضه .

والناظم / لم يبين شيئاً من ذلك . وكان حقّه ذلك ، لكن ذكرَ هذا ٥٧٥ يختص بباب الإضافة لابهذا الباب .

وقوله : «عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ» تنكيتٌ على من يمنع المطابقة من النحويين مع إرادة معنى (مِنْ) وهو ابن السراج ، فإنه لايجوز على ذلك القصد : الزيدانِ أَحْسَنَاكُمْ أَخْلَاقًا ، ولا الزيدونِ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا ، بل الواجب عنده الإفراد والتذكير كما يجب مع إظهار (مِنْ) ^(١) .

وردّه المؤلف بالقياس والسَّماع . أمّا السماع فما تقدم من قوله عليه السلام : «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا» الحديث ^(٢) . فأتى بالوجهين معاً فى كلام واحد ، ومعنى (مِنْ) مرادٌ فى الجميع . وفيه نظر .

== والأشجُّ هو أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموى القرشى ، الخليفة الصالح ، والملك العادل ، وخامس الخلفاء الراشدين ، كان يدعى «أشجُّ بنى أمية» لأن دابة رمحته وهو غلام فشجته (ت ١٠١هـ)

وانظر : شرح الأشموني ٤٩/٣ .

(١) انظر : الأصول فى النحو ٥/٢ .

(٢) سبق تخريج الحديث .

وأما القياس فإن المضاف على تقدير (من) أشبه بذى الألف واللام (منه) بالعارى ، فأجراؤه مجرى ما فيه الألف واللام^(١) أولى من إجرائه مجرى العارى ، فإذا لم يعط الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك ، وإلّا لزم ترجيح أضعف الشبهين ، أو ترجيح أحد المتساويين دون مرجح .

هذا ما قاله فى «الشرح»^(٢) . وأصل معناه لابن خروف فى شرح «الكتاب»^(٣) : وظاهر كلام كثير من النحويين موافقة ابن السراج ، إذ يطلقون القول بأن تقدير (من) يمنع من المطابقة ، فالمضاف مما يحتمل الأمرين ، فيجوز فيه الوجهان على ذينك التقديرين ، فإن قدرت معنى (من) فالإفراد والتذكير ، وإن عنيّت إطلاق التفضيل فالمطابقة . وقد يجرى ما فى الحديث^(٤) على ذلك ، فانظر فى ذلك .

وإن تَكُنْ بِتِلْوَ مِنْ مُسْتَفِيهِمَا
فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا
كَمِثْلٍ مِنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى
إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَجِدًا^(٥)

هذه المسألة اعتنى بذكرها هنا لوجهين ، أحدهما أنها من النحو الجليل الذى لا يُعذر قارئ هذا الباب فى الجهل به ، وليست من المسائل الغريبة التى

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٨ - أ) .

(٣) يعنى كتاب سيبويه ، وانظر : بغية الوعاة ٢/٢٠٣ .

(٤) يقصد قوله صلى الله عليه وسلم : «ألا أخبركم بأحبكم إليّ ، وأقربكم منى مجلسا يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقا . وقد تقدم الاستشهاد به .

(٥) فى متن الألفية «نزرًا وردًا» .

يَنْدُرُ وَقَوْعُهَا فِي الْكَلَامِ ، بَلْ هِيَ ، فِي الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، كَالْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا .
والثاني أنها على شدة الاحتياج إليها قد أغفل الكلامَ عليها أكثرُ
النحويين ، على ما زعمه المؤلف في «الشرح»^(١) ، وإنما نقلها من
«التذكرة» للفارسي ، فتعَيَّنَ عليه ، من أجل ذلك ، الاعتناءُ بذكرها .
وَيَعْنَى أَنْ مَجْرور (مِنْ) الَّتِي يَطْلُبُهَا (أَفْعُلُ التَّفْضِيلِ) عَلَى ضَرَبَيْنِ ،
أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ ، أَيْ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ الِاسْتِفْهَامِ . فَهَذَا
يَلْزِمُ فِيهِ تَقْدِيمَ (مِنْ) وَمَجْرورِهَا عَلَى (أَفْعُلُ) فَتَقُولُ : مِمَّنْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟
وَمِنْ أَيُّهِمْ زَيْدٌ أَكْرَمُ ؟ وَمِمَّ ثَوْبُكَ أَطْوَلُ ؟ وَذَلِكَ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ لَهُ أَبَدًا صَدْرُ
الْكَلَامِ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَا يَعْمَلُ فِيهِ عَلَيْهِ^(٢) ، فَاحْتَمَلَ ضَعْفُ التَّقْدِيمِ
لِضَرُورَةِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَغَلَبُوا جِهَةَ الِاسْتِفْهَامِ عَلَى جِهَةِ ضَعْفِ الْعَامِلِ الَّذِي
هُوَ (أَفْعُلُ) غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ فِي مَعْمُولِهِ بِالتَّقْدِيمِ ، وَالِاسْتِفْهَامَ لَا يَتَأَخَّرُ عَنْ
عَامِلِهِ اللَّفْظِيِّ ، فَالْتَزَمُوا أَحْسَنَ الْأَقْبَحَيْنِ ، وَهُوَ تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ / (أَفْعُلُ) ٥٧٦
إِذَا كَانَ قَدْ يَتَقَدَّمُ قَلِيلًا كَمَا سَيَذْكُرُهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرورًا .
وَالِاسْتِفْهَامَ لَا يَتَأَخَّرُ أَبَدًا ، إِذَا كَانَتِ الْعَرَبُ قَدْ التَزَمَتْ فِيهِ التَّقْدِيمَ ،
كَمَا فِي الشَّرْطِ وَالنَّفْيِ ، فَلِذَلِكَ جَزَمَ النَّاظِمُ بِالتَّقْدِيمِ فِي قَوْلِهِ : «فَلَهُمَا كُنْ
أَبَدًا مُقَدِّمًا» وَ«لَهُمَا» مُتَعَلِّقٌ بِهِ (مُقَدِّمًا) .
ثُمَّ أَتَى بِمِثَالٍ مَاقَرَّرَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : «كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» ؟
وَالْوَجْهَ الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ مَجْرور (مِنْ) أَلَّا يَكُونَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ ، وَذَلِكَ
قَوْلُهُ : «وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَجِدًا» .

(١) شرح التسهيل .

(٢) في الأصل «فلا يجوز تقديم معمول ما يعمل فيه» وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته من (س ، ت) .

وإنما قال : «وَلَدَىٰ إِيخْبَارٍ» لأنه إذا كان الكلام إخبارا لم يكن ثَمَّ مستفهمٌ به ، وإذا كان ثَمَّ مُسْتَفْهَمٌ به لم يكن الكلام إخبارا ، فكأنه يقول : وإذا لم يكن مجرورها مستفهماً به فتقديمه نَزْرٌ ، أى قليل ، وذلك أن (أَفْعَلَ) عاملٌ غيرٌ متصرفٌ فى نفسه ، فلم يكن له أن يتصرف فى معموله ، فلا يتقدم معموله عليه كسائر العوامل غير المتصرفة ، إلا أنه يُسمع من ذلك شَيْءٌ فيُحفظ ويُقصر على محله .

وقد أخبر الناظم أن التقديم قد وُجد قليلا جداً ، فدل على أن عدم التقديم هو الشائع ، فتقول : زيدٌ أفضلٌ من عمرو ، وأنت أكرمٌ منهما ، ولا تقول : زيدٌ من عمرو وأفضلٌ . إلا قليلا ، كقول ذى الرُّمة^(١) :

فَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرَّيَعَهَا

قَطُوفٌ وَأَنْ لَّاشَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْـسَلُ

وقال الآخر^(٢) :

أَظْلُ أَرْعَى وَأَبَيْتُ أَطْحَنُ

الْمَوْتُ مِنْ بَعْضِ الْحَيَاةِ أَهْوَنُ

وهو نادر .

فإن قلت إذا كان الناظم قد اعتنى بمسألة الاستفهام ههنا فهو لم يُكْمِلها ، بل أتى ببعض أقسامها ، وذلك أن الاستفهام هنا على وجهين : أحدهما أن يكون مضمناً فى الاسم المجرور بـ (مِنْ) وهو الذى ذُكِر . والآخر ألا يكون

(١) ديوانه ٤٦١ ، والأشمونى ٥٢/٣ ، والعينى ٤٤/٤ .

والضمير فى قوله : «فيها» عائذ على النساء المذكورة فى الأبيات السابقة . والقطوف من الدواب هو المتقارب الخطو البطئ ، وقد يستعمل فى الإنسان . والبيت من تأكيد المدح بما يشبه الذم .

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٧ - ١) .

كذلك ، بل يُؤْتَى بحرف الاستفهام نحو : أَمِنْ زَيْدٍ أَنْتَ أَفْضَلُ؟

فهذا النوع إما أن يكون حكمه التقديم ، أعنى تقديم (مِنْ) لأجل ما دخل عليها من الاستفهام ، فيصير بمنزلة : مِمَّنْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ فكان من حقه أن يَأْتِيَ بكلام يشمل النوعين .

وإمّا ألا يكون حكمه التقديم ، بل يقال : أَنْتَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، كالإخبار من كل وجه ، فكان حقه أن يَأْتِيَ بعبارة تشمله مع الإخبار ، ولا يقول : «وَلَدَى إِيخْبَارٍ» لكنه لم يفعل ذلك ، فصارت المسألة قاصرة ، وذلك غير لائق به .

فالجواب أن لهذا المجرور نظرين ، نظراً من جهة طلبه للأداة بخصوصه ، وبهذا يُشَبِّه الاسمَ المضمَّن ، ونظراً من جهة انفصاله منها ، وبهذا يُشَبِّه المجرورَ في الإخبار ، فيمكن على الأول أن يُلْحَقَ بالمضمَّن ، إذا كان المضمَّن هذا أصله ، فقولك : مِمَّنْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ في تقدير : أَمِنْ فلانٍ أَنْتَ أَفْضَلُ أم فلانٍ؟ إلى آخره

وهذا هو الأصل ، أن تدخل الأداة على الذى يضمن معناها لا على غيره .

فلو قلتَ على ذلك المعنى : أَأَنْتَ أَفْضَلُ مِنْ فلانٍ؟ لتوهم السامع أنك مستفهم عن المفضل لا عن المفضل عليه ، فيقع اللبس ، فكان الوجه مباشرة الأداة للمستفهم عنه ، فيلزم هنا تقديم المجرور / لأنه المستفهم ٥٧٧ عنه بالفرض .

ويمكن على الثانى أن يُلْحَقَ بما لا استفهام فيه فُتَقَدَّم الأداة ، ويؤخر المجرور ، فتقول : أَأَنْتَ أَفْضَلُ مِنْ فلانٍ؟ على أن الاستفهام عن

المفضل عليه ، إذ لا محذور في تقديم الأداة وتأخير مطلوبها . ألا ترى أنك تقول: متى تَظُنُّ زيدا قائماً ؟ والاستفهام راجع للقيام لا للظن ، ويجوز أن يرجع إلى الظن ، فكذاك هنا . ويكون المسوَّغ للفصل قبح تقديم مجرور (أفعل) عليه . وإذا ظهر وجه التردد في المسألة فيمكن أن يكون الناظم ترك ذكرها قصداً ، لأنها محلُّ نظر ، فكأنه لم يترجَّع عنده أحدُ النظريَّين على الآخر ، ولم يجد في المسألة سماعاً يعتمد عليه فأغفل الكلام عليها لمن يأتي بعده . ويحتمل أن يكون النظران عنده سائغين ، فيجوز التقديم وعدمه بالاعتبارين ، وأتكل في فهم الناظر لذلك على ما قرَّر من القسمين ، والأول أظهر . والله أعلم .

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا وَمَتَّى

عَاقِبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتًا

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ

أَوْلَى بِهِ الْفَاضِلُ مِنَ الصَّدِيقِ

يعنى أن أفعل التفضيل شأنه أن يرفع المضمَر فقط ، لضَعْفه عن مقاربة الصفة المشبهة ، وذلك أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لما ضَعُفَتْ عن لحاقها باسم الفاعل لم تعمل إلا فيما كان من سببها ، نحو : مررتُ بحَسَنِ أبوه ، ولا يكون ذلك في (أفعل من كذا) فلما قَصُرَ عن الصفة في هذه الأشياء لم يكن عمله الرفع مطلقاً ، ولم يَقْوِ أن يعمل إذا جرى على غير الأول ، وإنما يَقْوَى إذا جرى على الأول ، فصار رفعه مقتصرأً به على الضمير دون الظاهر ، فإذا رَفَعَ الظاهر كان ذلك على خلاف قاعدته القياسية، وهو الذى نصُّ عليه الناظم بقوله : (نَزْرًا) والذى أشار إليه حكاه يونس في لغتضعيفة ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ

خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ^(١) .

قال السِّيرافي : كأنهم يتأولون معنى اسم الفاعل ، فـ (خَيْرٌ مِنْهُ) بتأويل : فاضلٌ عليه أَبُوهُ^(٢) . وذلك قليل جدا ، وإنما (أَفْعَلُ) عند سيبويه جارٌ مجرى (سَوَاءً) و (أَبَى عَشْرَةَ) في قولك : مررتُ برجلٍ سواءٍ عليه الخيرُ والشرُّ ، ومررتُ برجلٍ أَبَى عَشْرَةَ أبوه ، من حيث ضَعْفُ عن الصفات كما تقدّم ، ولذلك أتى بهما جميعاً في بابٍ واحد^(٣) ، وعلى طريق واحد ، وإن كان (أَفْعَلُ) أقوى في إعطاء معنى الفعل ، لأنه مشتق . قال سيبويه : «وزعم يونس أن ناساً يَجْرُونَ هذا ، يعنى : خيرٌ مِنْهُ أَبُوهُ ، كما يجرون : مررتُ برجلٍ خَزَّ صَفَّتُهُ»^(٤) .

ثم أتى بموضع آخرٍ مما يرفع فيه (أَفْعَلُ) الظاهر ، لكن كثيراً فقال : «ومتى عَاقَبَ فِعْلاً فكَثِيراً ثَبَّتَا» يريد أن (أَفْعَلُ) إذا صار معناه في الكلام معنى الفِعْلِ فصار / الفعل يصح أن يعاقبه في موضعه من غير أن يَخْتَلَّ المعنى ، ولا يُنْقَصُ منه شيء ، وهذا معنى المعاقبة - فرفعه ٥٧٨ الظاهر كثير ثابت لا ضَعْفُ فيه ولا نُدُور ، وذلك هو الضابط عند الناظم ، وهو المنبّه على علة هذا الكلام ، وذلك نحو ما مثّل به من قوله :

(١) الكتاب ٢٧/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٧/٢ (حاشية) .

(٣) هو «باب ماجرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة» [الكتاب ٢٤/٢] .

(٤) الكتاب ٢٧/٢ . وفيه «أن ناساً من العرب» والخز من الثياب : ما يُنْسَجُ من صوف وإبريسم ، أو ما ينسج من إبريسم خالص . والصَّفَةُ : ما غُشِيَ به السَّرَجُ أو الرَّحْلُ ، ما بين مقدمه ومؤخره .

«لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ

أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

فإنك تقول : لن ترى في الناس من رفيق ، يحق له الفضل كالصديق .

فالمعنى في هذا الكلام كالمعنى في المثال .

ومن ذلك قولهم : ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ ، وما رأيتُ

رجلاً أحسنَ في عَيْنِهِ الْكُحْلُ في عين زيدٍ ، و«ما من أيام أحب إلى الله فيها

الصوم من ذي الحجة»^(١) ، وما رأيتُ كَذِبَةً أَكْثَرَ عَلَيْهَا شَاهِدٌ مِنْ كَذِبَةِ أَمِيرٍ عَلَى مَنَبَرٍ^(٢) .

وأنشد سيبويه لسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ^(٣) :

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى

كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا

أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَبِيَّةً

وَأَخُوفَ الْأَمَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

وأنشد المؤلف^(٤) :

(١) مسلم - الصيام : ٣١ ، ٣٢ ، وأبو داود - الصوم (٢٤٣٨) ٢/٣٢٥ ، والترمذي - الصوم - باب ٥٢ حديث رقم (٧٥٧) ٣/١٢٠ .

(٢) الهمع ١٠٩/٥ .

(٣) الكتاب ٣٢/٢ ، وشرح الرضی علی الکافیة ٣/٤٦٤ ، ٤٧١ ، والخزانة ٨/٣٢٧ ، والعینی ٤٨/٤ ، ومعجم البلدان (وادی السباع)

ووادی السباع : موضع بین البصرة ومكة . والتبئة : التلبث والتوقف ، وهي تمييز من قوله : «أقل» أي أقل توقفاً . والساری : السائر ليلاً .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٤٨ - ب) والهمع ٥/١٠٧ ، والدرر ٢/١٣٧ ، شرح شنور الذهب ٤١٦ ويروي «ما علمت» وقائله مجهول .

ما رَأَيْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيْهِ الْ

بَذَلَ مِنْهُ إِلَيْكَ بِالْبَنِّ سِنَانٍ

فهذا ونحوه كثيرٌ في كلام العرب ، لأن الفعل فيه يُعاقِب (أَفْعَلَ) على معناه . ألا ترى أنك تقول : ما رَأَيْتُ رجلاً يُبْعِضُ الشَّرَّ مِنْهُ ، ولا رَأَيْتُ رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كحُسْنِهِ في عينه ، ولا أَرَى كوادِي السباعِ وادياً يَقِلُّ به ركبٌ .

وهذا ظاهر ، ولذلك قَدَّرَهُ سيبويه باسم الفاعل ، إذ قَدَّرَ : ما رَأَيْتُ رجلاً عاملاً في عَيْنَيْهِ الكحلُ ، وما رَأَيْتُ رجلاً مُبْعِضاً إليه الشرَّ^(١) .

فلو كان الفعل إذا عاقِب (أَفْعَلَ) لا يُعْطَى معناه لم يَكْثُر في الكلام ، وإنما يكون نادراً من القسم الأول ، كقولك : مررتُ برجلٍ أَكْرَمَ منه أبوه .

لو قلت : مررتُ برجلٍ يَكْرُمُ ، أو كَرَّمَ عليه أبوه - لتَغَيَّرَ المعنى ، وكذلك إن قلت : رَأَيْتُ رجلاً أَحْسَنَ في عَيْنَيْهِ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ ، فأتيتُ بالفعل - فَسَدَ المعنى المقصود من (أَفْعَلَ) إذ لم يَبْقَ مع الفعل معنى التفضيل .

ونظيرُ (أَفْعَلَ) هنا اسم الفاعل بمعنى الماضي إذا صَحِبَ الألف واللام ، فإنه كان قبلها لا يعمل لَفَقْدَ شَبَهِ الفعل ، فلما دخلت صار بذلك نائباً عن الفعل ، إذ هو مُعاقِب في الصلة للجملة كما تقدَّم ، فعمل بعد أن لم يكن عاملاً ، فلذلك لم يعمل في الإيجاب إلا نادراً .

وكذلك إذا قلت : ما الكحلُ في عينِ زيدٍ أَحْسَنَ منه في عينِ عمرو - لا يُعاقِب هذا الفعلُ (أَفْعَلَ) على معناه فلا يَرْفَعُ ظاهراً ، ولا المعنى أيضاً بوجود

(١) الكتاب ٣١/٢ ، وعبارته سيبويه بتمامها «فكانك قلت : ما رَأَيْتُ رجلاً عاملاً في عينه الكحلُ كعمله في عين زيد ، وما رَأَيْتُ رجلاً مُبْعِضاً إليه الشر كما بُغِضَ إلى زيد»

فى (أَفْعَلَ) هنا على حدِّ ما هو فى : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عَيْنِهِ الكحلُّ منه فى عَيْنِ زَيْدٍ ، لأنَّ المنفَى هنا هو المَزِيَّةُ خاصَّةً ، وهناك المَزِيَّةُ والمساواةُ معاً ، فصارت مسألة : (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عَيْنِهِ الكحلُّ منه فى عَيْنِ زَيْدٍ) تُؤدِّى من المعنى ما لا يؤدِّى غيرها من العبارات السابقة.

ولذلك لا يقال : إنه يمكن فى الموضع عبارة أخرى تؤدِّى المعنى ، وذلك أن / تقول ك ما رأيتُ رجلاً الكحلُّ أحسنُ فى عَيْنِهِ منه فى عَيْنِ ٥٧٩ زَيْدٍ ، ولا تحتاج إلى إخراج (أَفْعَلَ) عن بابه إلى رفع الظاهر ، لأننا نقول : إن هذا الكلام لا يفيد ذلك المعنى ، وإنما يفيد نفى المَزِيَّةِ ، لانفَى المَزِيَّةِ والمساواةُ معاً ، فالضرورة ملجئةٌ إليه .

فإن قيل : فهل يمكن جَعْلُ (الكحلِّ) مبتدأ خبره (أَحْسَنَ) فلا يُتَكَلَّفُ القولُ برفعه الظاهرَ ، كما لم يُتَكَلَّفْ ذلك فى : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، على عامة اللغات؟ قيل : لا ، لأن ما أمكن فى «خيرٍ منه أبوه» لا يمكن فى مسألتنا ، إذ لو جعلتَ (الكحلِّ) مبتدأ خبره (أَحْسَنَ) لزم الفصل بالمبتدأ بين (أَفْعَلَ) و (مِنْ) وهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه . وقد حصل أن القيد الذى ذكره الناظم ، وهو معاقبة الفعل ، كافٍ فى المسألة ، لكن المثال عيَّن موضعَ ذلك حتى يُحَذَى حَذْوَهُ (١) .

وله فى «التسهيل» قيودٌ لفظية ضابطة لموضع الكثرة ، يشير إليها مثاله ، وجملتها ثلاثة (٢) :

(١) يقال : حَدَّأ فلانَ حنَّو فلانَ ، إذا فعل فعله ، وفلان يَحْتَذِى على مثال فلان ، إذا اقتدى به فى أمره .

(٢) التسهيل : ١٢٥ ، والقيود الثلاثة التى ذكرها الناظم هناك تتمثل فى قوله : «لا يرفع أفعال التفضيل ، فى الأعراف ، ظاهراً إلا قبل مفضل هو هو ، مذكور أو مقدر ، وبعد ضمير مذكور أو مقدر مفسر ، بعد نفى أو شبهه يصاحب (أَفْعَلَ) سيفصل الشاطبى القول فى هذه القيود الثلاثة فيما يلى .

أحدها أن يكون الظاهر المرفوع بـ (أَفْعَل) مفضلاً على ما هو هو في المعنى المذكور بعده أو مقدر . وهو في مثاله مقدر ، لأن التقدير فيه : لن ترى في الناس من رقيق أولى به الفضل منه بالصديق . والضمير في «منه» عائد على (الفضل) وهو المفضل ، فإذا هو هو . ويجوز حذف المفضل عليه كما في المثال ، فتقول : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد ، كما تقول : «مامن أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة» أصله «منه في عشر ذي الحجة» وإنما حذف للاختصار وفهم المعنى .

وإنما أتى به محذوفاً ليُعلمك أنه جائز الحذف ، ليس بـ لازم الذكر . والمعنى أيضاً دالٌّ على موضعه ، فلم يحتج إلى التنبيه على صحة الإتيان به . وتحرز بهذا القيد من أن يكون الظاهر على ما هو غيره ، كقولك : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، فإن هذا مما فُضِّل فيه الظاهر ، وهو (الأب) على غيره ، وهو (الرجل) وقد تقدّم أن رفع الظاهر في مثل هذا لغة ضعيفة ، بخلاف مسألتنا .

وتحرز بقوله : «مذكورٌ بعدة» من أن يكون مذكوراً قبله ، أعنى المفضل عليه ، فإنه إذا كان كذلك لم يكثر رفع (أَفْعَل) للظاهر ، فإنك إذا قلت : ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل – أمكن أن يكون (الكحل) مبتدأ خبره (أحسن) فلا يتعين رفع الظاهر ، إذ لا يقال به إلا حيث يتعين .

وكذلك إذا قلت في مثال الناظم : أولى به من الصديق الفضل ، فصار كقولك : مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوه .

والقيد الثاني أن يكون الظاهر المرفوع بـ (أَفْعَل) آتياً بعد ضمير مذكور ملفوظ به ، وذلك الضمير مفسرٌ بصاحب^(١) (أَفْعَل) الذي جرى عليه . وهذا

(١) في (ت) «مفسرٌ لصاحب» وهو تصحيف .

الضمير المشار إليه هو المجرور بالباء في قوله في المثال : «أولَى به الفضلُ من الصديق» والمرفوع هو (الفضلُ) فإذا كان على هذا الترتيب صحَّ رفعُ (أفعلَ) للظاهر ، لأنه لا سبيل إلى غير ذلك ، إذ لو / جعلتَ ٥٨٠ (الفضلُ) مبتدأ ، و (أولَى) خبره لكنتَ قد فصلتَ بين (أولَى) وما في صلته ، وهو المجرور بعد (الفضلُ) بأجنبيٍّ منهما ، وهو (الفضلُ) وقد تقدَّم .

فلو لم يكن الضمير المفسرُ بصاحب (أفعلَ) مذكوراً قبل المرفوع ، بل كان بعده ، وذلك إنما يتصوَّر مع تقديم المرفوع ، وتصييره مبتدأ لصار (أفعلَ) لا يرفع في اللغة المشهورة إلا المضمَر على بابه ، فتقول : لن ترى في الناس من رقيقِ الفضلِ أولَى به من الصديق . فـ (الفضلُ) مبتدأ ، (وأولَى به) خبره ، كما تقول : ما رأيتُ رجلاً زيدُ أكرمُ منه إلا عمراً ، فيكون رَفْعُ (أفعلَ) هنا للظاهر مقتصرأ به على اللغة الضعيفة .
وأيضاً فحيث يتأتَّى الابتداء والخبر يتغيَّر المعنى عما كان عليه في رفع الظاهر .

فإذا قلت : ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ ، تعرضتَ لنفى المزية والمساواة معاً .

وإذا قلت : ما رأيتُ رجلاً الشرُّ أبغضُ إليه منه إلى زيدٍ ، فإنما تعرضتَ لنفى المزية ، وأما المساواة فلم تتعرض لنفيها ، وإذا اختلف معنى الكلامين لم يَقم أحدهما مقام الآخر ، فكان رفع الظاهر هنا ضرورياً من جهة اللفظ ، محتاجاً إليه في التخاطب من جهة المعنى . وبهذا علَّل المؤلف رفع الظاهر هنا . وقد تقدم .

والقيد الثالث أن يكون هذا كله بعد نفى ، لقوله فى المثال : لن ترى فى الناس من رفيق ، لأن المعنى المقصود إنما يحصل بذلك . وأيضاً فهو موضع السماع كما مر فى الأمثلة .

فأما لو قلت : رأيت فى الناس صديقاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إلى زيد ، لم يصح ؛ إذ لا يُعاقبه الفعلُ هنا ، فلا يصح أن يقال فى معنى ذلك : رأيتُ صديقاً يُبغضُ الشرُّ كزيد ، إذ ليس فى ذلك المعنى . وقد تقدم أنه إنما رفع الظاهر هنا لشبهه باسم الفاعل ، ومعاقبته إيّاه من جهة المعنى .

ويجربى مجرى النفى ما فى معناه ، وذلك (الاستفهام ، والنهى) نحو : هل رأيت فى الناس من رفيقٍ أولى به الفضلُ من الصديقِ ؟ وكذلك : لآثر فى الناس من رفيقٍ أولى به الفضلُ من الصديقِ ؛ لأن النهى نفى مطلوب ، والاستفهام يقع بمعنى النفى ، (وكذلك تقع بعده (من) الاستغراقية نحو (هل من خالقٍ غير الله) ^(١) .

وقد تقدم إجراؤه للاستفهام مجرى النفى ^(٢) فى مواضع ، فكذلك يكون الحكم هنا مع القول بإعمال القياس .

واعلم أن قوله : «فكثيراً ثَبَّتَا» ليس فيه ما يدل على أنه قياس ، وكأنه - والله أعلم - قصد ذلك ، وإلا فكان يمكنه أن يقول : فقِيَّاساً ثَبَّتَا ، أو ما يُعطى ذلك المعنى ، فالظاهر أنه تردد فى الحكم بالقياس ، وذلك أن السيرافى ^(٣) علَّل رفع الظاهر هنا بما يقتضى الاضطرارَ إلى ذلك ، وأنه ضعيفٌ على خلاف

(١) سورة فاطر / آية ٣ .

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٣) السيرافى (ج ٢ ، ورقة ١٦٧ - ب) .

القياس ، فذكر أنه إنما خالف حكم هذه المسائل الحكم في «خير منه أبوه» لفارقتها إياه من جهة اللفظ والمعنى .

أما / المعنى فإن (من) في : «خير منه أبوه» واقعة على المفضول ، ٥٨١ وما بعده هو الفاضل ، فالهاء في «منه» للمفضول ، و «أبوه» هو الفاضل، وهما غيران .

بخلاف هذه المسائل ، فإن ما وقعت عليه (من) وهو المفضول ، هو بعينه الفاضل ، فهما شيء واحد ، وإنما افترقا بالمحل ، وأنت تريد في «مسألة الكحل» مثلاً تفضيل الكحل في عين زيد عليه في عين عمرو ، وليس هنا في الحقيقة غيران ، فأشبهت (أفعل) هنا اسم الفاعل بهذا القدر ، إذ لايجئ اسم الفاعل طالباً شيئين طلباً (أفعل) .

هذا مع أن (الأب) في «خير منه أبوه» لا عمل له ولا صنّع ، وللكحل عملٌ وعلاج يرى أثره فأشبه اسم الفاعل .

وأما اللفظ فما ذكر من لزوم الفصل بين (أفعل) وما في صلته ، بخلاف «خير منه أبوه» .

قال : فضُمَّتْ الضرورةُ إلى رفع الظاهر هنا ، بخلاف «خير منه أبوه» .

ورد ابن خروف هذا وقال الإتياع في هذه الصفات ليس بضرورة ، لأنه في الكلام كثير ، وليس بضعيف . قال : والصفة فيه للأول ، وإن كانت قد رفعت غير الأول . قال : ومن جعله ضرورةً فقد أخطأ^(١) .

ثم علل بمعنى ما ذكره السيرافي فكأنه فهم من السيرافي تضعيف

(١) غير معروف .

المسألة ، فردَّ عليه بكثرة السماع .

وأيضاً فظاهر سيبويه أنه قياس ، فهذا - والله أعلم - هو السبب في أنْ خَرَجَ الناظم عن عَهْدَةِ المسألة ، وأخبر بالسماع فيها ، إذ كان وجه القياس فيها ضعيفاً .

وإنما علَّلوا بما يَقتضى أنه خرج عن بابه ضرورةً ، لكن صادم كثرة السماع في وجهه ، والظاهر القياس ، وإليه مال في «التسهيل»^(١) .

والنَزْرُ : القليلُ التافه ، وقد نَزَرَ يَنْزُرُ نَزَارَةً . وعاقب الشيءُ الشيءَ ، إذا جاء في عَقْبِهِ ، ومنه سُمِّيَتْ (المُعَاقِبَةُ) المصطلح عليها^(٢) ، لأنَّ أحد المتعاقِبَيْنِ إنما يَأْتِي في عَقْبِ الآخر وبعد ذهابه ، ومن حكمهما ألاَّ يجتمعا .

والصَّدِيقُ ، مثل القَسَّيسِ : الدائمُ التَّصَدِيقِ . قال الجوهرى : ويكون الذى يُصَدِّقُ قولَه بالعمل ، وكأنه أراد هنا أبا بَكْرَ الصَّدِيقَ رضى الله عنه ، خليفة رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم . واسمه عبد الله بن عثمان ، وهو أبو قُحافة بن عامر بن عمرو بن كَعْب بن سعد بن تَيْم بن مُرَّة بن لُؤى . يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مُرَّة . أمُّه أُمُّ الْخَيْرِ ، واسمها سَلْمَى بنت صَخْر بن عامر بن كَعْب بن سعد بن تَيْم . والصَّدِيقُ لَقَبٌ له .

وفى تسميته بالصَّدِيقِ قولان ، قيل : لتصديقه بالرسالة على غير تَلَعُّمٍ ولا تَوْقُفٍ ، روى عن على رضى الله عنه أنه قال : قالت قريش : كَذَبَ محمد ، وقال أبو بكر : صَدَقَ محمد ، فسمَّاه الله صَدِيقًا ، قال : (وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ

(١) ص ١٣٥ .

(٢) المعاقبة فى الزحاف : أن تحذف حرفا لثبات حرف ، كأن تحذف الياء من (مفاعيلن) وتبقى النون ، أو تحذف النون وتبقى الياء ، وهو يقع فى جملة شطور من شطور العروض [اللسان - عقب] .

وَصَدَّقَ بِهِ أَوْلِيكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ^(١) ، فالذى جاء بالصدق محمدٌ ، وصدق به أبو بكر.

وروى عن ابن المبارك^(٢) أنه سمي صديقاً لانه لم يكذب قط .
وهو كان رفيقاً رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الهجرة ،
وصاحبه فى الغار ، وفيهما نزلت الآية {ثَانِي اثْنَيْنِ}^(٣) . الآية ، فلأجل
هذا لا رفيقاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منه .
تُوفى / لثمان بَقِيْنَ من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ، رضى ٥٨٢
الله تعالى عنه .

(١) سورة الزمر / آية ٣٣ .

(٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلى التميمى المرونى ، الحافظ شيخ الإسلام ، وصاحب التصانيف والرحلات ، أفنى عمره فى الرحلات حاجاً ومجاهداً وتاجراً ، وجمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس ، وكان شجاعاً سخياً ، وله كتاب فى الجهاد ، وآخر فى الزهد والرقائق (ت ١٨١هـ) .

(٣) سورة التوبة / آية ٤٠ .

النعت

لما تكلم الناظم رحمه الله على أحكام المرفوعات واستوفائها ، ثم على أحكام المنصوبات ، ثم على أحكام المجرورات ، وذلك [بحسب العوامل المتصرفة أولا ، ثم^(١) ، بحسب العوامل غير المتصرفة ثانيا ، أخذ الآن يتكلم فى أحكام التوابع لتلك المعمولات ، وأتى أولا بحكم عام يشمل التوابع كلها ، ويعرف بمعنى التابع واسمه فقال :

يَتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأُولَى

نَعْتُ وَتَوَكُّيْدُ وَعَطْفٌ وَيَدُلُّ

يعنى أن هذه الأنواع الأربعة المذكورة ، وهى النعت والعطف والتوكيد والبدل ، حكمها أن تتبّع الأسماء المذكورة قبلها فى الإعراب مطلقاً من غير تقييد .

وهذه القاعدة تشمل حكمين عامين لجميع التوابع ، ومن أجلهما سُميت توابع .

أحدهما لزوم التبعية فى الإعراب ، فالأنواع الأربعة غير خارجة عن هذا الحكم ، فتقول فى النعت : مررتُ بزيدٍ العاقلِ ، وفى التوكيد : مررتُ بزيدٍ نفسه وفى العطف : مررتُ بأبى عبدِ الله زيدٍ وأخيه ، وفى البدل : مررتُ بزيدٍ أخيك . وكذلك فى النصب والرفع .

فهذه التبعية التى هى التبعية فى الإعراب شاملة لجميعها .

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

ولها تَبَعِيَّةٌ أُخْرَى لكنها غير شاملة ، فإن النعت تابع فى التعريف والتنكير، بخلاف غيره . والتوكيد تابع للمعرفة خاصة على الأمر العام بخلاف غيره .

والمعطوف تابع للمعطوف عليه بواسطة حرف التَّشْرِيك ، بخلاف غيره .
وبالبدل غير لازم فيه ذلك كُلُّهُ ، بل يَتَّبِع النكرة وهو معرفة وبالعكس ، ولا يكون فيه حرف ، فإذا صار كل نوع منها مختصاً بتبعية أخرى .

والحكم الثانى لزوم كَوْنِ هذه الأنواع مذكورةً بعد الأسماء الأولى ، لأنه قَيْدُ المتبوعات بكونها الأولى فى الذَّكْر ، فلا بد أن تكون التوابع ثوانى عنها فى الذَّكْر ، فلا يتقدم إذاً التابعُ على المتبوع ، كما لا يختلفان فى الإعراب ، وإذا كان الحكم هذا فلا يجوز إذاً أن تقول : مررتُ بالعاقِلِ زيدٍ ، و«زَيْدٌ» هو المتبوع، بل يصير حكمُ (زَيْدٍ) آخرَ ، وهو أن يكون بدلاً أو عطفَ بيان .
«والعاقِلُ» صفةٌ على أصلها ، قائمةٌ مقامَ موصوفٍ متقدِّمٍ ، حُذِفَ للعلم به ، لاصفةً لـ (زَيْدٍ) المتأخِّر .

ومثل ذلك قوله تعالى : {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ، اللَّهُ} ^(١) ، على قراءة الخفض ، وهى لغير نافع وابن عامر ^(٢) .

وكذلك العطفُ لايجوز تقديمُ المعطوف على المعطوف عليه إلا فى ضرورة شِعْرٍ ، كقول الشاعر ويُنسب للأحوص ^(٣) :

(١) سورة إبراهيم عليه السلام / آية ١ ، ٢ .

(٢) وقرأ نافع وابن عامر (اللَّهُ) بالرفع [السبعة : ٣٦٢] .

(٣) ديوانه ١٧٣ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٦/١ ، ٣٥٦ ، والخزانة ٣٩٩/١ والهمع ٣٩/٣ ، ٢٤٠ ، ٤٠٨/٤ والدرر ١٠٥/٢ .

وذات عرق : موضع بالحجاز . وسلم على النخلة لأنها معهد أحبابه ، وملعبه مع أترابه ، لأن العرب تقيم المنازل مكان سكانها فتسلم عليها ، وتكثر من الحنين إليها . ويحتمل أن يكون كنى عن محبوبته بالنخلة ، لثلا يشهرها ، وخوفاً من أهلها وأقاربها .

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عَرْقٍ
عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ
إذا لم تُجعل «ورحمة الله» معطوفاً على الضمير في «عَلَيْكَ» وقول
ذى الرُّمَّة ، أنشده سيبويه (١) :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ خُطَبَاءَ لَاحَهَا
وَرَمَى السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسَهَامٍ
جَنُوبٌ نَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأُنْزَلَتْ

٥٨٣ / بها يومَ ذَبَابِ السَّبِيبِ صِيَامٍ
أراد في الأول : عليك السلام ورحمة الله ، وفي الثاني : لَاحَهَا
جَنُوبٌ وَرَمَى السَّفَا .

وقول الناظم : «يَتَّبَعُ فِي الإِعْرَابِ» ولم يَخْصُ وَجْهًا من وجوه
الإعراب - إنما أطلقه استظهاراً على النحو : علمتُ زيداً قائماً ، ورأيتُ

(١) ديوانه ذى الرمة ٦١٠ ، والكتاب ٩٩/٢ ، والأشموقي ١١٨/٣ ، واللسان (سهم) والرواية فيه كما
في الديوان وغيره «أولاد أحقّب» .

يصف إبلا سريعة ضامرة ، ويشبها بأولاد أحقّب ، وهي الحمر الوحشية التي في بطنها بياض
مكان الحقيبة . ولاحها : أضمرها وغيرها . والسفا : شوك البهي ، والحمر تكلف بها .
وأنفاسها : أنوفها ، لأنها مخارج النفس . والسهام : رهج الصيف وغيره . يقول : تأكله وقد
هاج ويبس فيصيب مشافرها وأنوفها فيدميها .

والجنوب : ريع تقابل الشمال . ونوت : جفت ويبست . وعنها : بسببها . والتناهي : الغدران
واحداً تنهية ، وسميت بذلك لأن السيل ينتهي إليها من الوادي ويستقر بها . وقوله : «أنزلت بها
يوم» معناه أن الجنوب أنزلت الحمير يوماً تنب فيه بأنسابها الذباب الذي يحوم حولها من شدة
الحر . والسبب من الفرس وغيره : شعر الذنب والعرف والناصية . وصيام : قائمة مكانها
لاتبرحه ، ممسكات عن الرغى وهي صفة لأولاد أحقّب . وعلى رواية الشاطبي (خطباء) فالخطباء
من حمر الوحش هي الاثنان التي لها خط أسود على متنها والذكر أخطب .

زيداً ركباً ، وما أشبهه ، فإنها ، وإن كانت تابعة لما قبلها فى الإعراب الحاصل فيها ، لم يَحْصُلْ فيها التَّبَعِيَّةُ المطلقة ، فإن هذه الأمثلة ، أعنى (قائماً ، وراكباً) وسواهما من ثَوَانِي المفعولات لا تَتَّبِعُ فى غير ذلك الإعراب الخاص ، ألا ترى أنك إذا قلت: عَلِمَ زيدٌ قائماً ، ورُبِّيَ زيدٌ ركباً ، انحرمت التَّبَعِيَّةُ ، فدل على أنها فى الحقيقة ليست بتَّبَعِيَّةٍ ، وإنما كانت موافقةً فى الإعراب اتِّفَاقِيَّةً ، فإنما يريد بقوله : «فى الإعراب» العموم فى وجوهه كلها . وذكر أنواعاً أربعة ، وهى فى الحقيقة خمسة ، يُزَادُ عليها عطفُ البيان ، وقد ذكره ويُوَبِّ عليه اجتزاءً بلفظ «عطف» لأن العطف على وجهين ، عطفُ بيان ، وعطفُ نَسَقٍ ، والعطف يقال عليهما باشتراكٍ لا بِنَوَاطِئٍ^(١) ، إذ لم يشتركا فى معنى كُلِّى إلا فى المعنى الذى اشتركت فيه التوابع كلها ، فكان الأولى ألا يأتى لهما بلفظ واحد ، لكن ذلك قريب ، والخطب فيه يسير .

وقد يَرِدُ عليه أن كلامه يقتضى أن التوابع مختصة بالأسماء ، إذ حَكَمَ أن التوابع تتبع الأسماء الأول ، فكأنه عنده حكمٌ ثالث مضافٌ إلى الحكمين المذكورين قبل هذا ، وإلا فما الفائدة فى ذكر الأسماء هنا ؟

وإذا كان ظاهر كلامه أنه حكم ثالث لازم انتقضى عليه بأن العطف يكون فى الأسماء والأفعال ، وقد نَصَّ على ذلك فى باب «العطف» إذ قال : «وعطفُكَ الفِعْلُ على الفِعْلِ يَصِحُّ» .

والبدل أيضاً يكون فى الفعل كما يكون فى الاسم ، كقولك : إن تُكْرِمْنِي تُحْسِنُ إِلَيَّ أَشْكُرُكَ . ومن قوله تعالى : { وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ

(١) المشترك هو اللفظ الذى وضع لأكثر من معنى وضعا مستقلا ، مثل العين ، والمتواطىء هو اللفظ الذى وضع لمعنى كل شئ يشمله أفرادُه بدون تفاوت ، مثل : الحيوان ، والإنسان .

العَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا^(١). وفي هذا أيضاً شاهدٌ عطفِ الفعل (على الفعل)^(٢).

وكذلك التوكيدُ يكونُ في الاسم والفعل والحرف والجملة ، وذلك قِسْمُ اللَّفْظِي .

وإنما يخلو من هذا النعتُ وعطفُ البيان ، فلا يكونان إلا في الاسم.

وقد نَصَّ الناظم على البَدَل في الفعل بقوله : «يُبَدَلُ الْفَعْلُ مِنَ الْفَعْلِ» البيتين^(٣) ، وكذلك بَيَّنَّ في التوكيد اللفظي^(٤) ، فأشكل قوله هنا : «الْأَسْمَاءُ الْأَوَّلُ» .

والجواب أن كلامه لا يقتضى اختصاصَ التوابع بالأسماء ، لأن ذلك إنما هو بمفهوم اللَّقَبِ المرفوض عند أهل الأصول^(٥) ، فذكره الأسماء ليس له مفهومٌ ولا مُقْتَضَى غيرُ مايدلُّ عليه صريحُ لفظه ، فلا تَنْتَفِي التَّبَعِيَّةُ عن الفعل وغيره بذلك ، بل يبقى مسكوناً عنه ، حتى إذا شَرَعَ في كل واحد من التوابع على التفصيل بَيَّنَّ ما يَحْتَاجُ إليه من ذلك بعد ذكر التَّبَعِيَّةِ للأسماء التي جَعَلَهَا أَصْلًا / وإنما المفهومُ الصحيحُ ما اقتضاه ٥٨٤

(١) سورة الفرقان / آية ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبت من (س) وحاشية الأصل .

(٣) هو بيت واحد ، وهو قوله :

(٤) وَيُبَدَلُ الْفَعْلُ مِنَ الْفَعْلِ كَمَنْ يَقصد قول الناظم في باب «التوكيد» :

وَمَا مِنَ التَّضْوِكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِيءُ مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ اذْرُجِي اذْرُجِي

(٥) مفهوم اللَّقَبِ قسم من أقسام مفهوم المخالفة . ومفهوم المخالفة - عند الأصوليين - هو أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم ، ويسمى دليل الخطاب .

ومفهوم اللَّقَبِ هو تخصيص اسم مشتق بحكم ، مثل قولنا : محمد رسول الله ، فإن هذا المنطوق لا يفهم منه أن غير محمد ليس برسول . وعامة الأصوليين يرفضون الأخذ بهذا المفهوم . وانظر

[المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ١٣٤]

قوله : «الأول» لأنه صفة ، ومفهومُ الصفةِ معمولٌ به^(١) ، معلومُ الصحة عند المحققين من أهل الأصول واللغة ، فلا إشكال على هذا .

ثم لما بيّن الحكمَ الجملى العام للتوابع أخذ يتكلم فى تفصيلها نوعاً نوعاً ، وبدأ بالنعته فقال :

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ

بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

وهذا تعريفُ بالنعته التعريفَ الرسمى ، وتمييزُهُ عن الأنواع الأخر .

فقوله : «تابع» هو الجنس الأقرب للتوابع ، ومعنى التَّبعية فيه هو المذكور

أولاً .

وقوله : «مُتِّمٌ مَا سَبَقَ» يعنى أنه يُتَم معنى الاسم السابق بالنسبة إلى فهم السامع ، لا بالنسبة إلى نفس الاسم ، لأن الاسم فى نفسه تامٌ الدلالة على معناه وَضْعاً ، وإنما التفاوتُ فى تمام الدلالة وعدم ذلك بالنسبة إلى فهم السامع ، فقد يكون الاسم السابق بالنسبة إليه تامٌ الدلالة ، أى معروفًا عنده ، وقد يكون ناقص الدلالة ، أى مبهمًا عنده .

فإذا قلت : مررتُ بزيدٍ ، فإن كان «زيدٌ» معروفًا عند السامع فقد تَمَّ ، وإن كان غيرَ معروف عنده فهو ناقص حتى تقول : الخياطُ ، أو النجارُ ، أو القرشىُّ ، فَيَتِمُّ ذلك عند السامع ، وقد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد ، وحينئذٍ يتم .

(١) مفهوم الصفة قسم من أقسام مفهوم المخالفة أيضا . وهو أن تقترب بعام صفة خاصة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : «فى الغنم السائمة الزكاة» فإن مفهومه أن غير السائمة من الغنم ، وهى التى تُعَلَف ، لازكاه فيها . وجمهرة الاصوليين يأخذون بهذا المفهوم .

وانظر [المختصر فى أصول الفقه ١٣٣]

وقد نَصَّ سيبويه على هذا المعنى ، وأن «زيداً» عند مَنْ يعرفه كزيدٍ الأحمر عند من لا يعرفه^(١) . فهذا معنى قوله : «مُتِمُّ ما سَبَقَ» .

ولما كان هذا غيرَ كافٍ فى التعريف ، إذ قد يدخل عليه فيه البدلُ وعطفُ البيان إذا قلت : قام زيدٌ أبو عبدِ الله ، وقام عبدُ الله زيدٌ ، فإن البدل مثلُ النعت ، فإنه يُبَيِّنُ ما قبله ويوضِّحه ويُتِمُّه ، وكذلك عطفُ البيان - أخرجهما بقوله : «بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ ما بِهِ أُعْتَلِقُ» وهذا المجرور متعلق بـ (مُتِمُّ) أى يُتِمُّه بهذا الوجه من الإتمام ، وهو وَسْمُهُ بِسِمَةِ يُعرف بها .

والوَسْمُ هنا مصدر : وَسَمْتُهُ ، أَسِمُهُ ، وَسَمًا ، أى جعلتُ عليه علامةً يعرف بها .

والسِّمَةُ التى يؤسَمُ بها هو المعنى الذى يعطيه الاسمُ المشتق ونحوه ، فإنك إذا قلت : مررتُ بزيدِ الخياطِ أو العاقلِ ، فقد أتممتَ دلالةَ لفظ «زيد» على مدلوله بالإتيان بمعنى الخياطة أو العقل المفهومين من لفظ (الخياط ، والعاقل) .

فخرج بذلك البدلُ وعطفُ البيان ، فإن تبيينهما للأول ليس على هذا الحد ، ولكن بالإتيان بلفظ مرادفٍ للأول أُبَيِّنَ منه ، لأنك وَسَمْتَ الأول بِسِمَةِ عُرِفَ بها مدلوله ، وتَخَصَّصَ بها فافترقا .

(١) عبارة سيبويه فى الكتاب (٨٨/١) هى «وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفة له أن الصفة تمامُ الاسم ، ألا ترى أن قولك : مررت بزيد الأحمر ، كقولك : مررت بزيد ، وذلك أنك لو احتجت إلى أن تتعت فقلت : مررت بزيد ، وأنت تريد : الأحمر ، وهو لا يعرف حتى تقول : الأحمر ، لم يكن تمَّ الاسم ، فهو يجرى منعوت مجرى : مررت بزيد ، إذا كان يعرف وحده ، فصار الأحمر كأنه من صلته» .

وحصل أن الاسم الجامد إذا وقع تابعاً فليس بداخل تحت حَدِّ النعت أصلاً، لأنه ليس بوسمٍ للأول، ولا لما اعتُلّق به، وإنما يدخل تحته المشتقُّ وما في معناه على حسب ما يذكره بعد في قوله : «وانْعَتُ بِمُشْتَقٍّ» .

ومعنى قوله : «بوسمِهِ» أى بوسم الاسم الأول، فالضمير في «بوسمِهِ» عائد على / قوله : «ماسْبَق» وكذلك في «ما به اعتُلّق».

٥٨٥

والذى اعتُلّق بالأول هو ما كان من سببه (فالذى للأول نحو : مررت برجل كريم، وبزيد العاقل. والذي من سببه)^(١). نحو : مررتُ بزيدِ الفاضلِ أبوه، وبرجلٍ كريمٍ أخوه.

فالوسم هنا إنما هو للأب والأخ اللذين هما من سبب الأول لا للأول. وإنما ساغ ذلك، وحصل به التعريف، لأن ما كان من سبب الأول، وله به تعلُّق وملابسةٌ إذا وُسِمَ فكانه قد وُسِمَ الأول، فيحصل بذلك بيان الأول.

والأوصاف التى يحصل بها هذا المعنى أربعة :

(حلى) وهى الصفات الظاهرة، نحو : الطويل، والقصير، والقليل، والكثير.

و (غرائز) وهى الصفات الباطنة، نحو : العالم، والجاهل، والشريف، والخامل.

و (أفعال) نحو : الخياط، والتاجر، والقاضى، والفاجر.

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) ومستترك على حاشية الأصل.

و(نَسَبُ) كالقرشي، والهاشمي، ونحو ذلك.

واعْتَلَقَ بالشيء، وتعلّق به بمعنى.

وهذا الحد الذي حَدَّ به النعت هو معنى ما حَدَّ به غيره من قوله : «هو الاسم الجاري على ما قبله لإفادة وصف فيه أو فيما هو من سببه» وفي هذا التعريف^(١) نظر من أوجه :

أحدها أن البدل وعطف البيان داخلان عليه، ولا يُنْجِيه من ذلك قوله : «بوسمه» لأن الوسم كما يقع بالصفة المشتقة المؤدّية لمعنى من المعانى الزائدة على الموصوف كذلك يقع بالاسم الجامد الذي يؤدّي معنى الأول ويبيّنه، لأن الاسم على الإطلاق سَمَةً على مَسْمَاه، وإطلاقه على مَسْمَاه وسم له به، فلا يُنْجِي قوله : «بوسمه» عن ورود ما ليس بنعت في حده. نعم الذي لا يحتمل دخول البدل وغيره عليه هو قوله : «أو وسم ما به اعتلق» لأنه لا يصح وسم ما بالاول اعتلق إلا وهو مشتق^(٢).

والثاني أن هذا التعريف لا يصدق إلا على (نعت البيان) خاصة، لأنه هو الذي أتم الفائدة بالنسبة إلى السامع.

ونعت البيان هو المسوق لتخصيص نكرة نحو : مررتُ برجلٍ نجارٍ، فإنك خصصته بـ (النجار) من الفلاح^(٣)، والعاقل، والأحمق، وغيرهم ممن ليس بنجار.

(١) أى تعريف الناظم.

(٢) في الأصل و(ت) «لأنه لا يصح ما بالاول إلا وهو مشتق» وما أثبتت من (س) وحاشية الأصل، وهو وجه العبارة.

(٣) في الأصل و(ت) «بالنجار والفلاح...» وهو تصحيف يبيّن.

أو لرفع اشتراك عارضٍ في معرفة نحو : زيدُ العاقلُ، فإنك أخرجتَ
زيداً بـ (العاقل) من سائر من عُرف بهذا الاسم وليس بعاقل.
زاد المؤلف : أو لتعميمٍ، نحو : إن الله رزاقُ لعباده المطيعين
والعاصين.

أو لتفصيلٍ، نحو : مررتُ برجلين مسلم وكافرٍ.
فهذا النوع من النعوت هو الذى تناوله التعريف، وبقي من أنواع
النعوت أربعة :

نعت المدح نحو : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * مَالِكِ
يَوْمِ الدِّينِ }.

ونعت الذم نحو : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.
ونعت الترحم نحو : مررتُ بزيدٍ المسكينِ البائسِ الفقيرِ.
ونعت التوكيد نحو : مررتُ بـ غلامَيْنِ اثْنَيْنِ، ورجلٍ واحدٍ.
زاد المؤلف خامساً وهو نعت الإبهام نحو : مررتُ بـ صدقةٍ قليلةٍ أو
كثيرةٍ.

فهذه أنواعٌ لأبدٍ من إدخالها في النعوت، وهى لم تدخل له، فكان
ذلك خللاً في تعريفه.

/ والثالث أن النعت القائم مقام النعوت^(١) غير جارٍ على منعوتِ ٥٨٦
سَبَقَ، مع أنه نعت بلاشكٍّ، فخرج عن حدِّه، فاقترضى أنه ليس بنعتٍ.

(١) مثل قوله تعالى : { أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ } أى دروعاً سابغات. وسيأتى تفصيل هذه المسألة عند قول
الناظم.

وما مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يجوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقْلُ

وليس كذلك.

والجواب عن الأول أن مراده بالوسم - كما تقدّم - المصدر، أى بأن تسم الاسم الأول بسمة وأنت إذا أجريت الاسم الجامد على الأول إنما أتيت باسم آخر أوضح، لا أنك وسمت الأول بما يُعرف به، فلم يصدق من هذا الوجه على عطف البيان أنه وسُم به الأول، وجعل عليه علامة، وإنما يصدق عليه أنك أتيت باسم آخر أعرف من الأول ليتضح معناه عند السامع، لا لقصد أن يتضح به الأول، فافترقا.

والجواب عن الثاني من وجهين، أحدهما أن نعت البيان هو الأصل، وإنما وُضع لهذا القصد، أعنى إيضاح الأول، إذ المدح أو الذم أو غيرهما أمر ثانٍ عن معرفة ذلك. وإذا كان كذلك فغير نعت البيان محمول عليه، فيكون الناظم قد عرّف بالنعت الأصل، وترك ماعداه، لأنه فرع وتابع.

والثاني، وهو الأولى، أن ماعدا نعت البيان مثل نعت البيان في كونه متما ماسبق، لكن بحسب القصد، وذلك أن القائل : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الكريم، أو القائل : مررتُ بزيدٍ الفاسقِ الخبيث، أو المسكينِ الفقيرِ أو نحو ذلك، إنما قصده التعريفُ بزيد، من حيث احتوى على خلالٍ وأوصافٍ يمدح بها أو يذم.

فالاسم الأول قد تَضَمَّنَهَا من حيث العَلَمِيَّة، لكن بقي تقريرها على السامع حتى يعرف صاحبها معرفةً أخرى أتم من تلك المعرفة المتقدمة له، فإذا المدح أو الذم أو غيرهما قاصدٌ للتعريف بزيد تعريفاً لم يتم بحسب السامع قبل النعت، وإن كان يعرف عينه. فلم تخرج نعت المدح والذم والترحم عن كونها تتم ماسبق.

وأما نعت التوكيد ففيه أيضاً إتمام ماللؤل. نص عليه أهل المعاني

والبيان، وكذلك نعت الإبهام، فتأملّه.

والجواب عن الثالث أن النعت له جَرَيَانٌ على المنعوت إذا كان محذوفاً، كجريانه إذا كان ثابتاً، لأنه في حكم الملفوظ به. وأيضاً الحذف على خلاف الأصل فلم يُعْتَدَ به.

ووجهُ ثالث، وهو أن النعت إذا أُقيمَ مقامَ المنعوت فهو مباشرٌ للفعل، ومطلوبٌ له، فليس إذ ذاك معرباً نعتاً، بل فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً. والتقديرُ أمرٌ آخرٌ وراء ذلك.

و«ما» في قوله : «مَاسَبَقَ» مفعول «مُتِمَّ» و«ما» في «مَإِيهِ اعْتَلَقَ» مخفوضةُ اللفظ بإضافة «وَسَمَ» إليها، ومنصوبةُ الموضع بـ «وَسَمَ» لأنه مصدرٌ مقدَّرٌ بأنَّ والفعل. والضمير في «اعْتَلَقَ» عائدٌ «ما»

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا

لِمَا تَلَا كَامِرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ

سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفُوا

/ يعني أن النعت يُعْطَى من التعريف والتنكير مثل ما يُعْطَاهُ ٥٨٧ المنعوت، فلا بد أن يماثله وَيَتَّبِعَهُ في ذلك كما يَتَّبِعُهُ في الإعراب.

هذا الحكم فيه لازمٌ، سواء أكان النعت حقيقياً أم سببياً، فتقول : مررتُ برجلٍ عاقلٍ، ويزيدُ العاقل. ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ العاقل، ولا بزيدٍ عاقلٍ، و«زيدٌ» باقٍ على عِلْمِيَّتِهِ، ولا : بأبيكَ عاقلٍ.

وكذلك تقول : مررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوه، ومررتُ بأخيك العاقلٍ أبوه. الحكمُ واحدٌ.

فإن جاء مؤهّمٌ خلاف ذلك أوّل، كقولهم : ما يَحْسُنُ بالرجلِ خيرٌ منك أنْ يفعلَ، إذ الرجلُ في معنى النكرة وإن تَحَلَّى بالآلف واللام، ولذلك يُنعت بالجملة كما سَيُنَبِّه عليه.

وإنما لم تُنعت النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة من جهة أن النعت والمنعوت في المعنى كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة في حال.

وإلى هذا المعنى أشار سيبويه بقوله : زيدُ الأحمرُ عند من لا يعرفه كزيد عند من يعرفه^(١). يريد : أن زيداً الأحمرَ عند من لا يعرفه وحده بمنزلة زيد وحده عند من يعرفه. وهذا ظاهر.

وقال الفارسيُّ : إنما لم تُنعت المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، من حيث لم يُنعت الواحد بالجمع، ولا الجمع بالواحد، لأن النكرة تشبه الجمع من حيث الشّياع، والمعرفة تشبه الواحد من حيث الاختصاص^(٢). وعَلَّل بعضهم ذلك بأن المعرفة إنما لم تُنعت بالنكرة لأن نعت المعرفة إنّما وَضَعَهُ لرفع الاشتراك العارض فيها، والنكرة لا ترفع الاشتراك عن نفسها، فكيف ترفعه عن غيرها! ولم يكن العكس، لأن حق المعرفة التقدّم على النكرة، وحقّ النعت التأخّر عن المنعوت، فهما متدافعان.

ثم أتى بمثال لهذه المسألة، وهو قوله : امرؤٌ يقومُ كُرمًا.

(١) انظر : الكتاب ٨٨/١.

(٢) عبارة الفارسي في الإيضاح (٢٧٥) هي «ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، لأن الصفة ينبغي أن تكون على وفق الموصوف في المعنى، والنكرة تدل على العموم والشّياع، والمعرفة مخصوص، فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحداً، والواحد جميعاً لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه، وما هو وفقه».

وتخصيص هذا المثال مُشْعِرٌ بِقَصْدٍ صِنَاعِيٍّ يَقْصِدُهُ أَهْلُ الْحِذْقِ، وذلك أنه أتى بالنعت والمنعوت مخفوضين، ولم يأت بهما منصوبين ولا مرفوعين، لأن ذلك هو الْمُعَيَّنُ لِلْمِثَالِ فِي النعت، إذ كان الإتيان بهما منصوبين أو مرفوعين غيرَ مُعَيَّنٍ لذلك، إذ يمكن في النصب أن يكون النعت على إضمار فعل فلا يتعين كونه نعتاً، وفي الرفع يمكن أن يكون خبرَ مبتدأ، فلا يتعين كذلك.

وأما الجرُّ فلا يمكن فيه إلا الجريانُ والتَّبَعِيَّةُ خاصة.

وأصل هذا النحو لسيبويه، لأنه لما بَوَّبَ على الجر أتبعه بأبواب التوابع، ولم يذكرها مع المرفوعات ولا المنصوبات، وتَأَمَّلْ محافظته على ذلك في الشواهد على المسائل وفي المثل، وذلك مطردٌ في كلامه على جميع التوابع.

وإنما يأتى بمثل الرفع والنصب حيث يكون القطع على إضمار، فلعلُّ الناظم نَحَاً هذا النحو في تَخْصِيصِ هذا المثال. والله أعلم. ثم قال : «وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ» .

يعنى أن النعت في باب التوحيد والتذكير، وغيرهما من التثنية والجمع / والتأنيث حكمه ألاَّ يجرى على حكم المنعوت، وإنما يجرى على ٥٨٨ حُكْمِ مَالُو كَانِ فِي مَوْضِعِهِ فِعْلٌ، فحيث صَحَّ إِفْرَادُ الْفِعْلِ أَفْرَدَ النعت، وحيث صح أن يُثْنَى الْفِعْلُ لَوْ وَقَعَ فِي مَوْضِعِهِ ثُنَى النعت، وحيث صحَّ جمعه أو تأنيثه فكذلك.

فإن كان حقيقياً ثُنَى وَجُمِعَ وَأُنْثَى لَأَنَّ الْفِعْلَ كَذَلِكَ يَكُونُ، إذ هو رافعٌ لضمير الأول، وإن كان سببياً لم يَطْرُدْ فِيهِ ذَلِكَ بِإِطْلَاقٍ، لأن النعت

السَّبَبِي هو الرفع للظاهر، وإذا رَفَعَ الظاهر جرى مجرى الفعل، فيُفْرَد، في اللغة المشهورة، وإن كان المنعوت مثنى أو مجموعاً إذا كان المرفوعُ بالنعْت مفرداً أو مثنى أو مجموعاً.

ويذكرُ النعت أيضاً إذا كان مرفوعه مذكراً وإن كان منعوته مؤنثاً.

وبالجملة لا يُعتبر المنعوتُ في هذه الأشياء المذكورة، وهي الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث إذا كان النعت سَبَبِيّاً، وإنما يُعتبر ما أسند النعت إليه من الأسماء الظاهرة، بخلاف الحقيقي، فإن المنعوت هو المعتبر حَسَب ما تقدّم في «باب الفاعل»^(١) وكذلك يجرى الحكم على لغة «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً»^(٢).

فتقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ، وبرجلينِ قائِمينِ، وبرجالٍ قائِمينِ، وبامرأةٍ قائمةٍ، وبامرأتينِ قائمتينِ، وبنساءٍ قائماتٍ.

كما تقول : مررتُ برجلٍ يَقُومُ، وبرجلينِ يَقومانِ، وبرجالٍ يَقومونِ، وبامرأةٍ تقومِ، وبامرأتينِ تقومانِ، وبنساءٍ يَقْمَنَ، فتثنى النعت وتجمعه وتؤنثه، كما تفعل بالفعل.

وتقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، وبرجلٍ قائمٍ أبواه، وبرجلٍ قائمٍ أبأؤه، كما تقول : مررتُ برجلٍ يقومٍ أبوه، ويقومُ أبواه، ويقومُ أبأؤه. فلا يُظَنُّ في مثل هذا أنه جرى على ما قبله، وإنما جرى على الفعل.

وتقول : مررتُ برجلينِ قائمٍ أبوهما، ومررتُ برجلينِ قائمٍ أبواهما،

(١) انظر: ٢ / ٥٦١.

(٢) البخاري - المواقيت : ١٦، والتوحيد : ٢٣، ٣٣، ومسلم - المساجد : ٢١٠، والنسائي : الصلاة : ٣١.

ويعبر عن هذه اللغة أيضاً بلغة (أكلوني البراغيث) ويقولون : إنها لغة طيء أو أزد شنودة، وانظر: الأشعموني ٤٧/٢.

وبرجلين قائم أبأؤهما.

(وعلى لغة «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً» مررتُ برجلين قائمين أبواهما، وقائمين أبأؤهما^(١)) وتقول : مررتُ برجلٍ قائمةٍ أختُه، وقائمةٍ أختاه. وعلى تلك اللغة : قائمتينِ أختاه. وبرجلين قائمةٍ أختهما، وقائمةٍ أختاهما. وعلى تلك اللغة : قائمتينِ أختاهما. وبرجالٍ قائمةٍ أختهم، وقائمةٍ أختاهم، وقائمةٍ أخواتهم. وفي اللغة الأخرى : قائمتينِ أختاهم، وقائمتِ أخواتهم. وهكذا في جميع التصرفات الباقية، لأن الفعل لو خَلَفَ النعتَ في هذه المثل لكان على وزانهما في الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

فضابط الناظم ذلك بالفعل حَسَنٌ، لكن يرد عليه ههنا أنك تقول في اللغة المشهورة : مررتُ برجلٍ قِيَامٍ إخوانه، وهو أجود من قولك : قائم إخوانه، ولا تقول إذا خَلَفَ الفعلُ إلا : مررتُ برجلٍ يقومُ إخوانه، وتترك جمع الفعل، بخلاف ما إذا جمعتَ لَنتَ جمعَ السَّلَامَةِ، فإنه لا يجوز في اللغة المشهورة، وإنما يجوز في لغة «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً» فإطلاق الناظم يُشعر بأن جمع النعت جمعَ التكسير يجرى على حكم الفعل، وليس كذلك.

وقد يُعْتَذَرُ عنه / بأنه لما لم يذكر حكمَ الصفة في هذا في باب ٥٨٩ (الفاعل) ولا في باب (الصفة) ولا تَعَرَّضَ هناك لهذا الحكم فيها، وكان حقه أن يذكره بَنَى على طَرَحِ المسألة جملة.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

والضمير في قوله : «وَلْيُعْطَ» عائد على النعت. و«في التَّعْرِيفِ» متعلق بالفعل، أو باسم فاعل حالٍ من الضمير على حذف المضاف. والتقدير : وَلْيُعْطَ للنعت حالة كونه معتبراً أو مذكوراً، أو مستقراً في باب التعريف والتنكير. و«ما» الأولى في قوله : «مَا لِمَاتَلَا» واقعة على الحكم، أو على التعريف أو التنكير، وهى في موضع نصبٍ بـ (يُعْطَ).

والثانية واقعة على الاسم السابق، وهو المنعوت. والعائد على الأولى الضمير الذى في المجرور، وعلى الثانية محذوف.

والضمير المستتر في «تَلَا» عائد على النعت. والتقدير : وَلْيُعْطَ النعتُ في باب كذا الحكم الذى استقر للمنعوت الذى تلاه النعت. والضمير «هُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ» عائد على النعت. و«هو» مبتدأ خبره «كالفعل»

وقوله : «فَاقْفُ مَا قَفَوْا» معناه : اتَّبِعْ مَا اتَّبَعُوا، يعنى العربَ أو النحويين، تقول : قَفَوْتُ أثره، إِذَا اتَّبَعْتَهُ وَمَضَيْتَ فِي قَفَاهُ، قَفَوْا، وَقَفُوا. وَقَفَيْتُ عَلَى أثره بفلان، أَيْ اتَّبَعْتَهُ إِيَّاهُ.

ويظهر لبادى الرأى أن هذا الكلام لافائدة فيه، لأن النحو كله مبنى على أن نَقْفُوا أثرَ العرب فيه، فما الذى أَحْرَزَ هنا، وغالبُ عادته ألا يأتى بما ظاهره أنه حشوٌ إلا تنبيهاً على فائدة أو فوائد؟

فقد يقال : إنه نَبَّهَ على عارضٍ سماعيٍّ عارضِ القياس، وهو أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد. ومن ثَمَّ لم تُنعت النكرة بمعرفة، ولا عكس الأمر، فكان الوجه ألا يُنعت المفردُ بالمجموع ولا بالمتنى، ولا المتنى بالمجموع ولا بالمفرد. وكذا ما كان نحو ذلك فكان القياس أن يَجْرى الحكمُ في النعت الرافع

لضمير الأول، والرافع للظاهر على حد سواء، لولا أن السماع جاء باعتبار مرفوع النعت، ومعاملته معاملة الفعل إذا أُسند إلى الظاهر، من حيث كان مؤدياً معناه لاشتقاقه، فكأنه يقول : لاتعتبر القياس إلا حيث لم يعارضه سماع، فإذا عارضه فاتبع السماع واترك القياس. وهذه قاعدة أصوليه.

أو يقال، وهو الأولى : إنه مجرد تكملة، كأنه يقول: حكمه حكم الفعل في باب الإفراد والتذكير وأضدادهما، فاعتبر ذلك هنا، وأجرفي هذا الباب لدى التوحيد والتذكير أو سواهما على ما جروا عليه في الفعل لو كان واقعاً موقعه. وقد تم الغرض. والله أعلم. ثم قال :

وَانْعَتَ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ

وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي الْمُنْتَسِبِ

هذا الفصل يذكر فيه ما يقع من الأسماء نعتاً وما لا يقع، وقد أشعر حده أول الباب بتعيين ذلك، وهو ما أدنى معنى به يتسم ماسبق، ولكن هذا تعريف إجمالي، لابد من ذكر أصناف ما / هو كذلك، فإنه غير منحصر ٥٩ . في المشتق، ولا أيضاً كل مشتق يقع نعتاً، فذكر ثلاثة أنواع :

أحدها المشتق وما جرى مجراه، والثاني الجملة، والثالث المصدر.

فأما النوع الأول فقوله : «وَانْعَتَ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ. وَشِبْهِهِ» ومفعول «انعت» محذوف للعلم به، أو اقتصاراً، أى انعت الاسم السابق. و«بِمُشْتَقٍّ» نعت أقيم مقام منعوته، تقديره : باسم مُشْتَقٍّ. ويعنى أن النعت يكون اسماً مشتقاً من المصدر أو الفعل، على

حسب الخلاف المتقدم^(١)، وذلك نحو : قائمٌ وقاعدٌ، من القيام والقعود، ومتكبرٌ من التكبر، ومنه مامثلٌ به من قوله : «كصَعْبٍ وذَرِبٍ»
فصَعْبٌ : صفة مشبَّهة، من : صَعَبَ الأمرُ صُعُوبَةً، ضد : سَهَّلَ، وبغيرِ
صَعَبٌ ضد الذَّلُولَ.

و(ذَرِبٌ) يحتمل أن يكون بالبدال المهملة أو بالذال المعجمة، فإن كان
بالمعجمة فهو صفة مشتقة من : ذَرَبَ الشيءُ ذَرَبًا وذَرَابَةً، إذا صار حديدًا،
ولسانُ ذَرِبٍ، أى حادٌ، وامرأة ذَرِيَّةٌ، أى صَخَا بة .
وإن كان بالمهملة فصفة أيضاً مشتقة من : ذَرَبَ بالشيء، بكسر العين،
دُرْبَةً وذَرَابَةً ، إذا اعتاده وضربى به ولزمه.
وهذان المثالان قد يُظَنُّ أنهما لمجرد التمثيل فقط، ولم يُحرز بهما أمراً كما
راه ابن الناظم.

ولقائل أن يقول : بل أحرز بهما أموراً ضروريةً عليه، فلو لم يمثل لدخلت
عليه، وأخلَّت بكلامه، وذلك أن (صَعْبًا، وذَرِبًا) مشتقان للفاعل أو للمفعول أو نحو
ذلك فحينئذ يقع نعتاً، وذلك اسمُ الفاعل نحو : قائمٌ، وقاعدٌ، واسمُ المفعول نحو :
مَضْرُوبٌ ومُخَرَّجٌ، والصفةُ المشبَّهة باسمِ الفاعل، وهو مثال الناظم، وأفعلُ
التفضيل نحو : مررتُ برجلٍ أكرمَ منك، و«أزْهَى من ديك»^(٢).

فهذه الأشياء كلها مشتقة للفاعل أو للمفعول كما في المثال، فلو كان
مشتقاً لغير ذلك لم يصح النعت، كأسماء الزمان، وأسماء المكان، وأسماء
الآلات، نحو : مَضْرِبٌ، ومَحْبِسٌ، ومَقْتَلٌ، ومِطْرَقَةٌ، ومُكْحَلَةٌ، وشبه ذلك. ولا بد من

(١) انظر هذا الخلاف في الإنصاف ٢٣٥ (المسألة الثامنة والعشرون).

(٢) من الزم، وهو الاختيال والته، وانظر : الدرة الفاخرة ١/٢١٣.

التحرُّز من مثل هذا.

وأيضاً ففي المثالين وصفُ ثانٍ معتبر، وهو كَوْنُ معنى الاشتقاق مقصوداً بالمشتق، لأن القائل : (مررتُ بِجَمَلٍ صَعْبٍ) قاصدٌ لمعنى الصعوبة فيه^(١).

وكذلك القائل : (مررتُ بِرَجُلٍ ذَرِبٍ) قاصدٌ لمعنى الذُّرْبَةِ أو الذَّرَابَةِ فيه. وكذلك : قائمٌ وقاعدٌ وضاربٌ ومحاربٌ ونحو ذلك.

فلو كان غير مقصود الاشتقاق لم يُنْعَتَ به، لأنه لم يُقْصَدَ فيه إلا ما قُصِدَ في العَلَم من التعريف باسمه فقط.

ومن هذا القسم الأعلامُ الغَلَبِيَّةُ^(٢) ك (الصَّدِيق) لأبى بكر، و(الفَارُوق) لعمر رضي الله عنهما، و (الصُّعْق) لخُوَيْلِد بن نُفَيْل بن عمرو بن كلاب، فلاشك أنها مشتقة من الصَّدْق والفرق والصُّعْق، / ولكن غلب ٥٩١ عليها الاستعمال حتى صار المفهوم فيه منها ما يفهم من العَلَم، فلا تقع نعوتاً.

والدليل على ذلك أنك لا ترفع بها الظاهر، ولا تُحْمَلُها الضمير، فلا تقول : مررتُ بعبدا الرحمن الصَّدِيقِ أبوه، ولا بعبدا الله الفاروقِ أبوه، ولا

(١) على حاشية الأصل «قاصد لمعنى الوصف الذى هو الصعوبة فيه» وقد يكون تفسيراً، أو من نسخة أخرى.

(٢) العلم بالغلبة هو أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وُضِعَ له حتى يصير علماً عليه دون غيره، كابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، وابن مسعود فإن هذه الأسماء غلبت على العبادة حتى صارت علماً عليهم دون غيرهم من إخوانهم. وكالمدينة والكتاب والنجم، فإنها غلبت على المدينة المنورة وكتاب سيبويه، والثريا.

وانظر : الجزء الأول عند شرح قول المصنف :

وقد يصير علماً بالغلبة مضافٌ أو مصحوبٌ أَلْ كَالْعَبَّةِ

مررتُ بِنَفْيِلِ الصَّعِقِ ابْنِهِ، وهكذا ماجرى هذا المجرى، فقد ترك معنى الفعل منها، وإن كانت في الأصل مشتقة.

فإذاً المثالان مقصودان، وهما في موضع الصفة لمشتق، كأنه قال :
وانعتُ بمُشتَقٍّ شَبِيهِ بهذين.

وقد أخذ عليه ابنه في «الشرح» فقال : المشتق : مأخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إليه. قال : فلو قال : وانعتُ بوصفٍ مثلِ صَعْبٍ وذَرِبٍ - كان أمثل، لأن من المشتق أسماء الزمان والمكان والآلة، ولا يُنعتُ بشيء منها، إنما يُنعتُ بما كان صفة، وهو مادلٌ على حدثٍ وصاحبه، كصَعْبٍ، وذَرِبٍ، وضارب، ومضروب، وأفضل منك، ثم ذكر باقي المسألة، فحاصله أنه عدُّ الأمثلة حشواً البتة^(١).

وهذا الاعتراضُ غير لازم، لأن التمثيل يُحرز ما قال. وقد عُرف من مقاصد الناظم الإشارةُ إلى التقييد بالمثال، واعتباره في ضبط القوانين، وهو في كتابه هذا أشهرُ من أن يُدلَّ عليه، وقد مضت منه مواضع كثيرة جداً، وهو شأنه فيما بقي، حسب ما تراه إن شاء الله تعالى.

والصواب من هذا كله أن قصده بالتمثيل البيانُ لما هو المشتق، كما بيَّن ما هو شبيه به، وليس تمثيله بضروري، فلو ترك ذكره لم يدخل له اسمُ المصدر والزمان والمكان والآلة، ولا الأسماء الغالبة^(٢)، لأنه قد قال أولاً في النعت : إنه التابع المُتَمُّ لما سَبَقَ بوسمِهِ، إلى آخره، فشرط فيه أن يسميه بوسمٍ، وذلك هو معنى الوصف حسب ما تقدّم، فإذا ذكر المشتق ههنا فإنما يعنى به ما فيه ذلك المعنى، فأسماء المصادر والأسماء الغالبة وما ذكرَ معهما أو كان مثل ذلك

(١) شرح الألفية لابن الناظم : ٤٩٣.

(٢) يريد العلم بالغلبة، وقد سبق التعريف به.

لا يدخل عليه، إذ لا يدلُّ على وَسَم ، ولا فيه معنى وَسَم، وإنما يدخل له ما كان مثل : صَعْب، وذَرْب، وقَائِم، وسائر مأمثل به.

وأيضاً فإن المشتق يطلق بإطلاقين، أحدهما مادل على معنى الفعل، وجرى مجراه في الاستعمال، فكان دالاً عليه بلفظه ومعناه، وعاملاً عمله وإن ضَعُف، وهو الذي يُعْنَى في رَسْم «المركبات» من علم النحو، وهذا الاشتقاق هو الأصغر عند بعض العلماء^(١)، فلا يدخل هنا اسم المصدر، والزمان، ولا الاسم الغالب، ولا ما كان من بابها، وهو الذي قصده الناظم جرياً على معهود الاصطلاح.

والثاني مادل على معنى الفعل في الأصل لا في الاستعمال، فليس بعاملٍ عمل الفعل، ولا جارٍ مجراه، وهو الذي يُعْنَى في رَسْم «المفردات» من علم النحو، ويُستدل به على الزيادة والأصالة، والصحة والإعلال بالقلب والحذف والإبدال، كما تقول في (أحمد) : إنه مشتقٌ من الحمد، وفي (رُمان) : إنه مشتق من الرُّم، ونحو ذلك. ويسميه بعضهم الاشتقاق / الأكبر^(١)، ولم يُرده الناظم هنا جرياً على معهود الاصطلاح أيضاً. وبه ٥٩٢ وقع الاعتراض. فإذا كان كذلك لم يبق في كلام الناظم إشكال، والحمد لله.

وأما ما أشبه المشتق وليس بمشتق فهو الذي نبّه عليه بقوله : «وشبّه» فذكر له أمثلة ثلاثة دالة على ثلاثة أنواع :

أحدها (ذِي) وهو بمعنى (صاحب) فإنه يُنعت به ويفروعه، إذ كانت تؤدّي معنى المشتق، فتقول مررتُ برجلٍ ذِي مال، وبامرأةٍ ذاتِ جمال،

(١) انظر في معنى الاشتقاق الأصغر والأكبر : الخصائص ١٣٣/٢.

وبرجلين نَوَى مال، وبامرأتين نَوَاتَى جمال، وينساءِ أولاتِ جمال، ونَوَاتِ كمال،
وبرجالِ أُولَى مالٍ ونَوَى حَسَب. وما أشبه ذلك.

والثاني (ذَا) وهو اسم الإشارة فيصح أن يُنعت به لأنه في معنى المشتق،
إذ كان قولك : (مررتُ بزيدٍ هَذَا) معناه : مررتُ بزيدٍ الحاضرِ أو المشارِ إليه،
وكذلك فروعُه نحو : مررتُ بهندَ هذه، وبالزيدينِ هَذَيْنِ، وبالهَندَيْنِ تَيْنِكَ،
وبالزيدينِ هؤلاء. وكذلك سائرُ الفروع.

والثالث : الْمُتَنَسِّب، وهو من الأسماء مافيه معنى النَّسَب، وذلك في
الاستعمالات الأربعة :

أحدها إذا كان بياء النسب نحو : مررتُ برجلٍ قُرَشِيٍّ، وبرجلٍ هَاشِمِيٍّ،
وبامرأةٍ سُلُولِيَّةٍ.

ولا يدخل هنا (كُرْسِيٌّ، وَيُخْتِيٌّ، وَقُمْرِيٌّ^(١)) ونحو ذلك مما ليست الياء فيه
لِلنَّسَب، لأن تلك الأسماء ليست بمنتسبة، والناظم إنما قال : «وَالْمُتَنَسِّبُ» فأتى بـ
(مُفْتَعِلٍ) الذي يقتضى اكتسابَ النسبةِ وعملها، فلم يحتج إلى الاحتراز من ذلك
كما احتاج إليه في (التسهيل) حيث قال : وأسماء النسب المقصود^(٢).

والثاني : إذا كان على وزن (فَاعِلٍ) نحو : مررتُ برجلٍ نَابِلٍ، وبرجلٍ
نَاشِبٍ، ولَابِنٍ، وَتَامِرٍ، وَدَارِعٍ^(٣). ومنه : حَائِضٌ، وَطَاهِرٌ، وَطَامِثٌ^(٤) و (عِيشَةٌ
رَاضِيَةٌ^(٥)).

(١) البُخْتِيُّ : واحد البُخْتِ، وهى الإبل الخراسانية، وهى جمال طوال الاعناق.

وَالْقُمْرِيُّ : ضرب من الحمام مطوق حسن الصوت، والجمع قُمْرٌ.

(٢) التسهيل : ١٦٨.

(٣) يقال : رجل نَابِلٌ، إذا كان معه نَبَلٌ، وناشِبٌ صاحب النُشَابِ، وهو النَّبَلُ كذلك، ولابن لصاحب

اللبن، وتَامِرٌ : لصاحب التمر، ودَارِعٌ : لذى الدَّرْع.

(٤) الطامث : هى الحائض، أو المرأة أول ماتحيض.

(٥) سورة القارة / آية ٧.

والثالث : إذا كان على وزن (فَعَال) كَتَمَّار، وفَكَّاه، وجَمَّال،
وصَرَّاف^(١). ونحو ذلك.

والرابع : إذا كان على وزن (فَعِل) نحو : نَهَرَ، وَحَرَجَ، وَسَتِهَ^(٢).
وذلك كله مذكور في النُّسب، وسيأتى بسطه إن شاء الله.

وإنما ذكرت أقسامه ههنا لأنه [غير]^(٣) داخل تحت المشتق، مع أن
الظاهر من أول الأمر أنه داخل فيه، لأنه غير دال على الفعل، ولا مشتق
منه، لأن منها ما ليس له فعل أصلاً.

وهذه الأبنية فيه^(٤) مُطَرَّدة، ولذلك لم تَلْحَق التاء في (حائض،
وطاهر، وطامث) ونحوها. ومن هنا لا يتعدَّى ولا يتعلَّق به ظرفٌ ولا مجرور
ولا غير ذلك. وعلى الجملة فهو راجع إلى الصفة المشبهة باسم الفاعل، أو
هو أضعفُ من ذلك.

ولما كانت هذه الأنواع الثلاثة مشبهةً بالمشتق من حيث أعطت من
المعنى مثل ما يُعطيه المشتق كان ما جرى مجراها داخلاً أيضاً.

فمن ذلك ما كان من الصفات غيرَ مشتق، لأنها ليس لها فعل ولا
مصدر نحو (شَمَرْدَل) بمعنى : خفيف سريع /، و (صَمَحَمَح) بمعنى :
شَدِيد، أو بمعنى : غَلِيظ، و (جُرْشُع) وهو من الإبل : العظيم، و(لَوْذَعِي)
٥٩٣

(١) التَّمَّار : الذي يبيع التمر. والفَكَّاه والفكَّاهي : الذي يبيع الفاكهة. والجمَّال : صاحب الجمل،
والذي يعمل عليه. والحمَّال : محترف الحمل. والصَّرَّاف والصَّيرَف والصيرفي : من يبدل نقداً
بنقد، والمستأمن على أموال الخزانة، يقبض ويصرف ما يستحق.

(٢) النَّهْر - بكسر الهمزة - صاحب النهار، يُغَيَّر فيه، وهو مثل قولنا : نَهَارِيَّ.
والْحَرَج : الملازم للإحراج والمضايق. والسَّتِه : الملازم للاستاء يطلبها.

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٤) أى في النسب.

بمعنى : فَطِنَ ذَكِيٌّ. وما أشبه ذلك.

ومن ذلك ما كان من الموصولات مبدوءاً بألف وصل، و (ذو) الطائفة^(١) وفروعهما، نحو : الذئ، والتي، وتثنيتهما، وجمعهما. وكذلك ذو، وذات ونوات.

وأما ما ليس في أوله ألف وصل نحو (مَنْ، وَمَا) فلا يوصف بها.

ومنها (رَجُلٌ) إذا أُريدَ به معنى (كاملٍ) أو أَضِيفَ بمعنى (صالحٍ) إلى (صِدْقٍ) أو بمعنى (فاسدٍ) إلى (سَوْءٍ) نحو : مررتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ، أى الكامل، ومررتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صِدْقٍ، وبِرَجُلٍ رَجُلٍ سَوْءٍ. وأكثرُ ما يقع كذلك خبراً للمبتدأ.

ومنها (أَيُّ، وَكُلُّ، وَحَقٌّ، وَجِدُّ) نحو : مررتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ، وبِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ، ومررتُ بِالرَّجُلِ بِالرَّجُلِ حَقٌّ الرَّجُلِ، وَجِدُّ الرَّجُلِ، أى الكامل في ذلك.

وهذه الأنواع كلها يَطْرُدُ الوصف بها، وهى داخلة تحت قوله : «وَشَبَّهَهُ» ولم يتعرَّضْ لَكَوْنِ النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساوياً، كما تعرض له سيبويه^(٢) وغيره، إذ النعت عندهم لا يكون أخصاً من المنعوت، لأن المتكلم إنما حَقَّهُ أن يبدأ بما يكون أعرف عند السامع، وأبين في تحصيله. فإن لم يَعْرِفْهُ أتى من المعرفة بما يكون بياناً. وعلى هذا وَضِعَ النعت والمنعوت، وإذا عكس الأمر فَبَدِىَ بالأعم كان مناقضاً لمقصود التفهيم. وقد أجاز الفراء أن يُنعت الأعمُّ بالأخص.

(١) «ذو» الطائفة من أسماء الموصول للمفرد المذكر، العاقل وغيره، عند طي. والمشهور فيها البناء، وأن تكون بلفظ واحد، وكذلك «ذات» بمعنى «التي» و«ذوات» بمعنى اللاتى. وقد تقدم ذكرها في باب الموصول عند قول المصنف:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تَسَاوَى مَا ذَكَرَ
وَمَوْضِعَ اللَّاتَى أَتَى ذَوَاتُ

(٢) الكتاب ٧/٢.

ولعل الناظم ذهب هنا مذهبَ الفراء، إذ هو مذهبه أيضاً في «التسهيل»^(١)
فلم يقل بما قال به الجمهور، وإنما رأى رأيَ الفراء، وحكى عن الشُّلُوبِيِّينَ أنه
صَحَّحَهُ.

وحكى الفراء : مررتُ بالرجلِ أَخِيكَ، على النعت. وذكر المؤلف من ذلك
أمثلة، كغلامٍ يافعٍ ومُراهقٍ، وجاريةٍ عَرُوبٍ وخَوْدٍ، وماءٍ فُرَاتٍ وأَجَاجٍ، وتَمْرَبْرُنِيٍّ
وشَهْرِيْزٍ^(٢)، وأشياء غير هذه. فالظاهر أنه سكت عن ذلك لهذا الوجه. والله
أعلم.

ثم ذكر النوع الثاني من أنواع ما يُنعت به، وهو الجملة، فقال :

وَنَعَتْـُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ

وإنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصِيبُ

يعنى أن العرب أجرت الجملة نعتاً على الاسم السابق، الجملة اسمية أو
فعلية، لكن شرط في الاسم المنعوت بها شرطاً، وشرط في الجملة نفسها
شرطين.

فأما شرط المنعوت فأن يكون نكرة ، وذلك قوله: «مُنْكَرًا» أى اسماً منكراً،

(١) حيث يقول فيه (ص ١٦٧) : «ويكونه مفوقاً في الاختصاص أو مساوياً أكثر من كونه فائقاً».

(٢) اليافع : من شارف الاحتلام، وهو دون المراهق. والمراهق : من جاوز طور الصبا، من أربع عشرة
سنة إلى خمس وعشرين. والمرأة العروب : المتحبة إلى زوجها.

والخَوْدُ : الشابة الناعمة الحسنه الخلقة. والماء الفرات : الشديد العنوية يقال : ماء فرات، ونهر
فرات. والأجَاج : مايلذع القم بمرارته أو ملوخته.

والتمر البرنى : نوع جيد من التمر ملوّح أحمر مشرب بصفرة. ويقال كذلك : نخل برنى، ونخلة
برنية. والشهريز : ضربٌ من التمر. معرّب.

فتقول : مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، ومررتُ برجلٍ يقومُ أبوه.

والتنكير هنا أعمُّ من أن يكون في اللفظ والمعنى، نحو قوله : [حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ^(١)] أو في المعنى دون اللفظ، وهو المقرون بالالف واللام الجنسية، نحو قوله : [وَأَيَّةٌ / لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ^(٢)] وقال الشاعر^(٣) :
لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ

وَأَقْعُدُ فِي أَقْيَانِهِ بِالْأَصَائِلِ

وإنما لم تُنعت المعرفة بالجملة، لأن الجملة إنما تُعطى معنى الاسم المشتق، ولذلك وقعت نعتاً لمَّا كانت في تأويل المفرد، وليس فيها ما يدل على التعريف، فلا يصح أن يُنعت بها المعرفة.

ثم لما كان النعت في تكميمه للمنعت كالصلة في تكميمها للموصول، وكان أيضاً خبراً عن المنعت في المعنى، كالخبر للمبتدأ - أُعْطِيَ، إذا كان جملةً، من لزوم الضمير الرابط ما أُعْطِيَ الخبرُ إذا كان جملةً، وما أُعْطِيَ الصلة إذا كانت جملةً، فكمَّل الناظم المقصود بقوله : «فَأُعْطِيَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا» .

«ما» مفعول ثانٍ لـ (أُعْطِيَ) وهي واقعة على الأحكام المتعلقة بجملة الخبر. وعائدها الهاء في «أُعْطِيَتْهُ» .

و«خَبَرًا» حال من مرفوع «أُعْطِيَتْ» .

ويعنى أن الجملة الواقعة نعتاً أُعْطِيَتْ من الحكم مثل ما أُعْطِيَتْهُ إذا وقعت

(١) سورة الإسراء / آية ٩٣ .

(٢) سورة يس / آية ٣٧ .

(٣) هو أبو نؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/١٤١، والإنصاف ٧٢٣، وشرح الرضى على الكافية ١٥/١، ٧١، والخزانة ٤٨٤/٥، والهمع ١/٢٩٢، والدرر ١/٦٠، واللسان (فيأ).

والأفياء : جمع فيء، وهو الظل. والأصائل : جمع أصيل، وهو الوقت الذى قبل غروب الشمس.

خبراً للمبتدأ، وذلك لزوم الضمير العائد على مَنْ هي نعتٌ له أو خبرٌ، وكذلك الصلة، لأن الربط بين الجملتين محتاج إليه في فهم المراد، وذلك بالضمير العائد.

وهذا هو الشرط الأول من شَرْطَي الجملة الواقعة نعتاً، فإذا قلت : مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، فالهاء هو العائد. وكذلك إذا قلت : مررتُ برجلٍ قامٌ، ففاعل «قامٌ» هو العائد.

فلو خَلَّت الجملة من ضمير لم تقع نعتاً، فلا تقول : مررتُ برجلٍ قامَ زيدٌ، ولا برجلٍ زيدٌ قائمٌ، إذ لا ارتباطٌ بين الجملتين. نعم قد يُحذف الضمير وهو مرادُّ الثبوت، كقول جرير، أنشده سيبويه^(١):

أُبَحِّثُ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ
وَمَاشِيَّ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ
وَأُنْشِدُ أَيْضاً لِلْحَارِثِ بْنِ كَلْدَةَ^(٢):

وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمُ تَنَاءٍ
وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالُ أَصَابُوا
فهذا الحذف غير قادح، فقد يُحذف أيضاً من الخبر، نحو قوله تعالى :

(١) الكتاب ٨٧/١، ١٣٠، وابن الشجري ٥/١، ٧٨، ٣٢٦، والمغنى ٥٠٣، ٦١٢، ٦٣٣، والتصريح ١١٢/٢، والعيني ٧٥/٤، وديوانه (٩٩).

ويرى «حميت حمى تهامة» وتهامة. ماتسفل من بلاد العرب. ونجد : ما ارتفع منها، وكنى بهما عن أرض العرب جميعاً. يخاطب عبد الملك بن مروان، ويقول له : ملكك العرب، وأبحت حماها بعد إبانها عليك. وماحميته لا يستطيع أحد أن يستيحه لقوة سلطانه.

(٢) الكتاب ٨٨/١، ١٣٠، وابن الشجري ٥/١، ٣٢٦، ٣٣٤/٢، وابن يعيش ٨٩/٦، والعيني ٦٠/٤. والتثنائي : التباعد. ومعنى البيت ظاهر.

{وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى^(١)} في قراءة ابن عامر^(٢). وأنشد سيبويه لامرئ القيس^(٣):

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ
فَثَوْبٌ نَسِيبٌ وَثَوْبٌ أَجْرٌ

ولهذا أحال في الحكم على الجملة الخبرية، ولم يذكر في الخبر حكم الحذف لأنه قليل فيه.

والشرط الثاني من شَرْطَي الجملة الواقعة نعتاً ألا تكون طَلَبِيَّةً، وإنما تكون خَبَرِيَّةً كما تقدم من المثل.

وهذا الشرط غير مشترط في الخبرية، ولذلك قال: «وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ» أى في الواقعة نعتاً، لأنه كما أحال في الحكم على الخبرية خاف أن يفهم أنها تقع طَلَبِيَّةً، فلذلك قال: «وَأَمْنَعُ هُنَا كَذَا» وظهر أن إيقاعها خبراً غير ممتنع.

وقد أطلق القول في وقوع الجملة خبراً في باب «الابتداء» بقوله: «وَمُقَرَّدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً» ولم يقيد ذلك بالأ لأن تكون طَلَبِيَّةً، وهو مذهب الجمهور فيها

(١) سورة الحديد / آية ١٠.

(٢) وكذلك هي في مصاحف أهل الشام. وقرأ الباكون من السبعة «وَكُلًّا وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى» بالنصب. وانظر السبعة لابن مجاهد: ٦٢٥.

(٣) ديوانه ١٥٩، والكتاب ٨٦/١، وابن الشجري ٩٣/١، ٣٢٦، والمحتسب ١٢٤/٢، والمغنى ٤٧٢، ٦٣٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٤٠/١، والخزانة ٣٧٣/١، والعيني ٥٤٥/١.

يذكر أنه طرق محبوبته على خيفة من الرقباء، فجعل يزحف لئلا يشعر به أحد، وجرثوبه لئلا يرى أثر قدميه فيعرفه القائف.

ويروى صدر البيت «فلما دنوت تسديتها» وهي رواية الديوان، وتسديتها: علوتها وركبتها. كما يروى عجزه «فثوباً نسيبت وثوباً أجراً» بالنصب، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

خلافاً لابن الأتباري ومن وافقه. وقد تقدّم ذلك^(١).

ثم أخذ يدل على تأويل ما جاء مما يخالف الشرط المذكور بقوله :
«وإن أنتَ فالقول أضمرُ / تُصِبُّ»

٥٩٥

يعنى أنه إن أتت الجملة ذات الطلب في السماع جارية على منعوتٍ في الظاهر فأولّها تأويلاً يُخرجها عن أن تكون بنفسها نعتاً، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: مررتُ برجلٍ اضربه، ولا هل ضربته؟ ولا مررتُ برجلٍ لا تُكرمه، ولا ما أشبه ذلك.

بخلاف الخبر فإنك تقول : زيدُ اضربه، وعمروُ لا تُكرمه، وخالدُ هل أكرمه؟ وما أشبه ذلك.

ومنه قولهم : كيف أنتَ؟ وأنشد في «الشرح»^(٢):

قَلْبٌ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُوْ

صَالِيَا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ

وقد مرَّ هذا .

والطلب الذي يَمنع الجملة أن تقع نعتاً هو (الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتَّحْضِيضُ، والتمنى، والترجى، والدعاء)
فكلُّ هذه طلبٌ لا يَصْلُحُ للنعت، لأنه خبرٌ عن المنعوت، له خُصُوصِيَّةٌ في الخَبَرِيَّةِ ليست لخبر المحض.

(١) انظر : ١ / ٦٢٦

(٢) الهمع ١٤/٢، والدرر ٧٣/١، ونسبه لرجل من طيء.

والذى أشار إليه في جملة النعت الواردة طلبيةً هو قوله^(١):

حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّلامُ يَخْتَلِطُ

جَاعُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُ

فأوقع (هَلْ) وما بعدها كالصفة لـ (مَذْقِ) وهو اللبن بالماء، ومراده أنه تغير بياضه بمخالطة الماء حتى أشبه لونه لون الذنب.

فهذا يؤول على ما قاله الناظم. ومن أبيات الحماسة قوله :

* تَخْضِبُ كَفًّا بَتُّكَتْ مِنْ زَنْدِهَا *

بَتُّكَتْ أى قُطِعَتْ، دَعَا عليها بذلك. وأنشد المؤلف في «الشرح»^(٢):

فإِنَّمَا أَنْتَ أَخْ لَانَعْدَمُهُ

فَأَبْلَنَّا مِنْكَ بِلَاءً نَعْلَمُهُ

فقوله : «لَانَعْدَمُهُ» دعاء له.

فما كان من هذا النحو كأنه كاسرٌ لما أَصْلَ، فلا بد من تأويله، وذلك على إضمار القول كما قال : «فَالْقَوْلُ أَضْمَرِ تُصِيبِ» أى اجعل الجملة الطلبية معمولةً

(١) ينسب للعجاج، ملحقات ديوانه ٨١، وابن الشجري ١٤٩/٢، والمحتسب ١٦٥/٢، وابن يعيش ٥٣/٣، والتصريح ١١٢/٢، والأشمونى ٦٣/٣، والإنصاف ١١٥، والمغنى ٢٤٦، ٥٨٥، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٠/١، ٢٥٦/٢، ١٠/٣، ٦٢، ٢٢٥، والخزانة ١٠٩/٢، والهمع ١٧٤/٥، والدرر ١٤٨/٢، والعيني ٦١/٤.

ويرى الأول «حتى إذا جن الظلام واختلط» وحتى إذا جاء الظلام المختلط، والثاني «جاءوا بضئيع» والمذق : اللبن الممزوج بالماء، فإذا مزج به قل بياضه فأشبه لون الذنب. والضيق : اللبن الرقيق الممزوج بالماء، فهما سواء. يصف قوما أضافوه بالشح وعدم إكرامهم الضيف، وأنهم لم يقدموا له شيئاً حتى مضى جانب من الليل، ثم جاعوه بلبن أكثره ماء.

(٢) المغنى ٥٨٥، وشرح شواهد البغدادى ٢٢٦/٧، ومجالس ثعلب ١٩٤، ١٩٥ ضمن أبيات منسوبة لأبي محمد الحنلى.

لَقَوْلٍ مُقَدَّرٍ يَقَعُ صَفَةً، فَتَخْرُجُ الْجُمْلَةُ الطَّلِبِيَّةُ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهَا بِنَفْسِهَا صَفَةً، وَلَا يَبْقَى مُحْذُورٌ، لِأَنَّ الطَّلِبِيَّةَ وَغَيْرَهَا تَقَعُ مَحْكِيَةً بِالْقَوْلِ. فَالتَّقْدِيرُ : جَاءُوا بِمَذْقٍ يَقُولُ فِيهِ مَنْ يَرَاهُ : هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ، وَكَذَلِكَ : فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ يَقَالُ لَهُ : لَا نَعْدَمُهُ. وَهَذَا كَمَا جَاءَ فِي الصَّلَةِ مِمَّا يَخَالِفُ أَصْلَهَا، مِنْ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ الطَّلِبِيَّةِ صَلَةً فِي قَوْلِهِ^(١):

وَأِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ التِّي

لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

فَأَوَّلُوهَا عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، أَيْ قَبْلَ التِّي يُقَالُ فِيهَا : كَذَا وَكَذَا.

وَالْقَوْلُ «مَفْعُولٌ بِ (أَضْمِرُ) وَ«تُصِيبُ» جَوَابُ الْأَمْرِ، وَالْمَعْنَى : تَصِيبُ وَجْهِ ذَلِكَ وَمَا أُرِيدُ بِهِ.

وَأِنَّمَا يَكُونُ مُصِيبًا لِأَنَّ إِضْمَارَ الْقَوْلِ جَائِزٌ فِي مَوَاضِعَ ذَكَرَهَا النَحْوِيُّونَ، كَجَوَابِ «أَمَّا» نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ}^(٢) {الآيَةِ. بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يَحْذَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

وعلى الناظم في هذا النوع سؤالان :

أحدهما أن يقال : هل يدخل الظرف والمجرور تحته إذا كانا يقدران بالجملة، فإذا قلت : مررتُ برجلٍ في الدارِ، أو عندك، فهو في تقدير : استقرَّ في

(١) هو الفرزدق، ديوانه ٦٦١، وشرح الرضی علی الکافیة ٣/١٠، ٦٧، والخزانة ٥/٤٦٤، والمغنی ٣٨٨، ٣٩١، ٥٨٥، والهمع ١/٢٩٦، والدرر ١/٦٢، والأشمونى ١/٦٣.

ويروى العجز «لعلی وإن شئتُ علیَّ أنالها» وهی رواية الديوان، وانظر : الخزانة ٥/٤٦٧. والنوى : البعد، والناحية يذهب إليها. وشطط بهم النوى : أمتعوا في البعدى. واستقرت به النوى : أقام.

(٢) سورة آل عمران / آية ١٠٦.

الدار، أو عندك، أم ليس بداخلٍ فيبقى غيرَ مذكور في هذا النظم، ويُشكّل حكمه.

والجواب أنه يصح أن نعتقد دخوله تحت الجملة على اعتقاد تقديره بالجملة، وأن نعتقد خروجه عن الجملة / على اعتقاد تقديره بالمفرد، ٥٩٦ فيدخل في باب النعت بالمفرد، لأن الناظم نصّ في خبر المبتدأ على جواز تقدير الجملة أو المفرد بقوله :

«وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ

ناوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرٍّ»

وإذا كان من الوجهين سائغاً عنده في الخبر، وهو قد أجرى جملة النعت على جملة الخبر، وأيضاً النعتُ خبرٌ في المعنى، فيجرى على حكمه. ويمكن أن يقال : إنه لما قَدَّمَ هناك في الظرف والمجرور نظراً في تقديره بالمفرد أو بالجملة معني، فكان لا يَعْزُو لبابين - ترك ذكرهما هنا، لأن إجراهما نعتاً على التقديرين صحيح ، فاستغنى عن ذكرهما لعلم الناظر في كتابه صحة الاجتزاء بما تقدّم له في خبر الابتداء. والله أعلم.

والسؤال الثاني : ما الفائدة في إحالته في حكم جملة النعت على حكم جملة الخبر حتى احتاج إلى استدراك ذكر حكمين، أحدهما : إخراجُ الجملة الطَلَبية، والثاني تأويلُ ما جاء من المخالفة، وأتى لذلك بِمَشْطُورَيْنِ كان غنياً عنهما جملة، بأن يُحِيلَ على حكم الصلة، فإن الصلة يلزم فيها أن تكون غير طلبية، وأنَّ ما جاء فيها على غير ذلك فمَنوئٌ معها القول كما تقدم تمثيله، وسائر ما يُحتاج إليه موجودٌ فيها، ككونها لا بد فيها من ضمير، وأنه يجوز حذفه وغير ذلك؟

والجواب أنه لو أحوال على حكم الصلة لاقتضى في جملة النعت حكماً غير صحيح، وذلك أنه ذكر في الموصولات حكم الضمير، وأنه جائز الحذف، على تفصيل من كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وعلى اشتراط شروط في كل قسم^(١).

وأيضاً فحذف الضمير في الصلة كثير جداً على الجملة.

وهذا كله في جملة النعت^(٢) لا يستقيم، بخلاف جملة الخبر فإن الناظم لم يتعرض فيها إلا للزوم اشتمالها على ضمير وأما حذفه فسكت عنه لقلته أو لغير ذلك، فأحواله على جملة الخبر أحق وأولى، ولا يضّر استثناء حكم أو حكمين، فإنه قليل، بخلاف مالو أحوال على الصلة، فإن الاستثناء كان يكون أكثر.

فإن قلت : إن إحواله على جملة الخبر يؤهم أن الحذف فيها إذا كانت نعتاً إما غير جائز أو جائز على قلة، وليس كذلك، بل الحذف فيها كثير.

فمن ذلك ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : { وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا }^(٣) أى لا تجزى فيه، هكذا تقديره عند سيبويه^(٤).

وفي قراءة عكرمة^(٥) { فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ }^(٦)

(١) انظر : ١٠ / ٥١٨ ، ٥٢٧ ، ٥٣٣ .

(٢) في الأصل وحده . في باب النعت .

(٣) سورة البقرة / آية ٤٨ ، ١٢٣ .

(٤) الكتاب ٣٨٦ / ١ .

(٥) أبو عبدالله عكرمة مولى ابن عباس المفسر . روى عن مولاه وأبى هريرة وعبدالله بن عمر . وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء وغيره (ت ١٠٥ هـ) . { طبقات القراء ١ / ٥١٥ } .

(٦) سورة الروم / آية : ١٧ .

وانظر هذه القراءة في البحر المحيط ١٦٦ / ٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨٥ / ٢ ، ومختصر شواذ القراءة لابن خالويه ١١٦ .

أى تمسون فيه، وتصبحون فيه.

وفي قراءة الأخفش : (لا تجزيه) و (تُمَسُونُهُ ، وتُصْبِحُونُهُ) وهو مختار ابن جنى وغيره، أعنى التدريج ^(١).

وأيضاً قد جاء في الشعر، نحو ما أنشده سيبويه من قول جرير ^(٢):

أَبَحْتُ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ

وَمَاشِيءٍ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ

أى حَمَيْتَهُ. وأنشد أيضاً ^(٣):

٥٩٧

وَمَا أَدْرِى أَعْيَاهُمْ / تَنَاءٍ

وطول العهد أم مال أصابوا

أى أصابوه.

وأيضاً فإذا كان مجروراً بـ (مِنْ) جاز مطلقاً نحو : عِنْدِي بُرٌّ كَرٌّ

بدرهم ^(٤)، أى كَرٌّ منه.

ومنه قول ذي الرمة ^(٥):

(١) قال ابن جنى في المحتسب (١٦٣/٢) : «ثم حذف «فيه» معتبلاً لحرف الجر والضمير لدلالة الفعل

عليهما. وقال أبو الحسن : حذف (في) فبقي (تجزيه) لأنه أوصل إليه الفعل، ثم حذف الضمير من بعد، ففيه حذفان متتاليان شيئاً على شيء. وهذا أرفق، والنفس به أبسأ من أن يعتبط الحرفان معا في وقت واحد» وانظر في التدرج : الخصائص لابن جنى ٢٤٧/١.

(٢) تقدم الاستشهاد بالبيت وتخريجه في الباب نفسه .

(٣) للحارث بن كعدة، وتقدم الاستشهاد به في الباب نفسه.

(٤) الكر : مكيال لأهل العراق.

(٥) ديوانه ١٦، يصف حمر وحش. وسفح الجبل : ما ارتفع عن مسيل الوادى. ومعنى «يقعن بالسفح»

يضربن بحوافرهن سفح الجبل من شدة العنو. والهاء في قوله «مما قدرأين به» إما عائدة على سفح الجبل، لأن بيت الصائد يكون فيه، وإما عائدة على الصائد، أى مما قدرأين من تلهف الصائد وحرصه على صيدها. والمعزاء والأعز : المكان الكثير الحصى الصلب. والمعنى أن حصى المعزاء يكاد يلتهب من شدة عذوبته ووقع حوافره.

يَقَعْنَ بِالسَّفْحِ مِمَّا قَدْ رَأَيْنَ بِهِ
وَقَعًا يَكَادُ حَصَى الْمَغْزَاءِ يَلْتَهَبُ

أى يكاد يلتهب منه.

ومن الأول قول كُثِيرٍ عَزَّةٌ^(١) :

مَنْ الْيَوْمَ زُورَاهَا خَلِيلِي إِنَّهَا
سَتَأْتِي عَلَيْنَا حِقْبَةً لَا نَزُورُهَا

أى لانزورها فيها.

فهذا - كما ترى - قد جاء في الكلام والشعر، وقد كثر عندهم. بخلاف جملة الخبر، فإن حذف الضمير منها قليل على الجملة. ولذلك قال في «التسهيل» : لكن الحذف من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر^(٢).

فالجواب أن الخبر أيضاً يجوز حذف الضمير منه في الكلام. وقد جاء منه شيء صالحٌ يلحقه بكثرته في الصفة أويكاد.

فقد جاء ذلك في القرآن نحو {وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى^(٣)} في قراءة ابن عامر^(٤). وقرأ يحيى بن وثاب والسلمي والأعرج^(٥) {أَفَحْكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ

(١) أمالي ابن الشجري ٦/٨، واپس في ديوانه.

والحقبة من الدهر : المدة التي لاوقت لها، أو السنة.

(٢) التسهيل : ١٦٧.

(٣) سورة الحديد / آية ١٠.

(٤) أى برفع «كل» على الابتداء، وكذلك كانت في مصاحف أهل الشام. وقرأ الباقر بن النصب. وانظر: السبعة لابن مجاهد : ٦٢٥.

(٥) يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي تابعى ثقة كبير، من العباد الاعلام، عرض القرآن على عبيد بن نضلة وعطمة والأسود وغيرهم، وعرض عليه الأعمش وطلحة بن مصرف وغيرهما (ت ١٠٢هـ) [ملبقات القراءة ٢/ ٢٨٠]

يَبْغُونَ^(١) { والتقدير : وَعَدَهُ اللَّهُ الْحُسْنَى، وَيَبْغُونَهُ.

وجاء في الشعر منه كثير، فلايبعد أن يكون المؤلف أحال إحداهما على الأخرى في هذا الحكم لقرب ما بينهما.

وهذا على تسليم أنه قصد هذا المقدار، وقد يقال : إنه لم يقصد فيه إلا لزوم رجوع الضمير فقط. وأما الحذف فسكت عنه في الموضعين.

وقد يكون هذا المحمل أقرب إلى مراده. والله أعلم.

وإذا ثبت هذا فلا عليه من ذكر الحكمين اللذين ذكرهما في الشطرين. أما الأول فضروري، وأما الثاني فمكمل.

وقد تم الكلام على النوع الثاني من أنواع ماينتعت به.

والنوع الثالث المصدر، فإن المصدر قد يقع نعتاً، ويكثر في الكلام، ولذلك

قال :

وَنَعَتْوَا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا

فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

«كثيراً» حال، كضربته شديداً، أو نعتُ مصدرٍ محذوف.

= والسلمي هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، مقرئ أهل الكوفة، إليه انتهت القراءة تجويداً وضبطاً، أخذ القراءة عن عثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب وغيرهما وأخذ القراءة عنه عاصم، وعطاء بن السائب، ويحيى بن وثاب وآخرون (ت ٧٤هـ) [طبقات القراء ٤١٣/٨]

وأما الأعرج فهو أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكي. أخذ القراءة عن مجاهد بن جبر، وروى القراءة عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو بن العلاء وسواهما (ت ١٣٠هـ) [طبقات القراء ٢٦٥/٨]. سورة المائدة / آية ٥٠.

(١)

قرأها الثلاثة برفع «حُكِّمَ» وقرأها ابن عامر بالنصب وبالناء. وقرأ الباقيون بالنصب والياء. وانظر : المحتسب ٢١٠/٨، والسبعة : ٢٤٤.

وكلامه لم يتضمن أنه قياس، بل فيه إشعارٌ بعدمه، نعم نبّه على وجه السماع فيه، فالضمير في «نَعَتُوا» للعرب. وأحال في ذلك على نظر الناظر المستقرىء لكلام العرب، فإنه محلُّ نظر، فقد يُجعل قياساً لكثرتِه، وقد يُجعل سماعاً لضعف قياسه.

والمسألة مختلف فيها، فظاهر النقل عن الجمهور أن ذلك سماع يُقصر على محلّه. وقال ابن درستويه^(١): ليس من المصادر شيء إلا ووضّعه موضع الصفات جائزٌ مطّرد، مُنْقَاسٌ غيرٌ منكسرٍ.

ووجه ما قاله الجمهور أن المصدر اسم جنس جامد غير مشتق، ولا معناه معنى المشتق، فلم يصح من جهة معناه أن يكون نعتاً، كما لم يصح في اسم الجنس أن يُنعت به، فكما لا يقال: عَجِبْتُ مِنْ تَمَرٍ رُطْبٍ، ومررتُ بشخصٍ رجلٍ، على النعت، كذلك ينبغي ألا يقال: مررتُ برجلٍ عدلٍ، أو صومٍ، أو فطرٍ.

لكنَّ العربَ أتت من ذلك بأشياء على اعتبار / المبالغة في الوصف ٥٩٨ مجازاً (فقالَت: جاعنى رجلٌ عدلٌ، تريد: عادلاً، إلا أنها جعلته نفسَ العدل مجازاً^(٢)).

والمصدر، من حيث هو مصدرٌ، لا يُثنى ولا يُجمع ولا يؤنث، فأجرؤه على أصله، لأنهم على المجاز وصفوا به فقالوا: هذا رجلٌ عدلٌ، وامرأةٌ عدلٌ، ورجلان عدلٌ، وامرأتان عدلٌ، ورجالٌ عدلٌ، ونساءٌ عدلٌ.

(١) هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه الفارسي القسوى النحوى، نحوى لغوى جليل القدر، مشهور الذكر، جيد التصانيف، وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو (ت ٣٤٧هـ). بغية الوعاة ٣٦/٢.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

وكذلك : رجلٌ رِضًا، وزَوْرٌ، وفِطْرٌ، وصَوْمٌ، ودَنَفٌ، وحرىٌ بكذا، وقَمَنٌ.

وكذا : خَصَمٌ، و ضَيْفٌ، فلم يَتَنُّوا ولم يَجْمَعُوا ولم يُؤَنِّثُوا، ولذلك قال الناظم : «فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ» .

فلا يجوز أن يقال : امرأةٌ عَدْلَةٌ، بل ألزموا التذكير، ولا يجوز أن تقول : رجلان عدلان، وكذلك الجمع، فآلزموا الإفراد إلا أن يُسمع.

وأما ابن درستويه^(١) فقال : إن أصل الصفة من المصدر، وتأويلها تأويل ذي الفعل، فإذا قلت : (عادلٌ) فمعناه : نو عدلٌ، و(مرضىٌ) معناه : نورِضًا، فوضع اسمٌ واحد موضعَ اسمين اختصارا. ومن كلامهم أن يُحذف المضاف ويُقام المضاف مقامه إيجازًا إذا كان لا يَلْتَبِسُ، فقولهم : «عدْلٌ» في (رجلٌ عدْلٌ) معناه : نو عدلٌ، و(امرأةٌ رِضًا) معناه : ذات رِضًا، فكما وُضع الفاعل والمفعول موضعَ الصفة كذلك وُضع المصدر الذي هو أصل جميع ذلك، إذ لم يَلْتَبِسْ، لأنه قد علم أن الرجل جِسْمٌ، وأن العدلَ عَرَضٌ^(٢)، فلا يكون إياه، وإنما معناه : نو عدلٌ، فعلى هذا جاءت المصادر صفاتٍ طلبًا للاختصار. قال : فإذا جُعِلَت المصادر صفاتٍ فالوجه ألا تُنْثَى ولا تَجْمَع ولا تُؤَنَّثَ اعتباراً بأصلها، وإنما تُنْثَى منها وَجَمَعُوا وأُنْثُوا ماكثر استعماله في الوصف حتى زال عن شبه المصادر، ودخل في باب الأسماء والصفات، وذلك قليل.

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) الجسم : كل ماله طول وعرض وعمق. وعند الفلاسفة : الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة، الطول والعرض والعمق.

والعرض : ما يطرأ ويوزل من مرض ونحوه. وعند الفلاسفة : ما قام بغيره، كالبياض والطول والقصر. وضده الجوهر، وهو ما قام بنفسه.

وكأنه يُجيز ذلك قياساً وإن قلَّ في السماع، فمخالفته في وجهين، في جواز الوصف به، وفي جواز تثنيته وجمعه وتأنيثه إذا كثر استعماله. وللناظم أن يقول : إن السماع هو المتَّبَع، وهذا - وإن كثر - فلا يبلغ مبلغ أن يُقاس.

والمسألة مُحْتَمَلَة، وهي نظيرة وقوع المصدر حالا، وقد قال هناك : «مَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالاً يَقَعُ بِكَثْرَةِ» البيت^(١).

فلم يتقيّد لقياس كما فعل هنا، فإن المسألة في النعت والخبر والحال واحدة، ولذلك يستدلون على أحدها بالآخر.

ومما ألزم فيه الأفراد والتذكير قولُ زُهَيْر^(٢):

مَتَى يَشْتَجِرُ قَوْمٌ يَقُلُّ سَرَوَاتُهُمْ

هُمْ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضًا وَهُمْ عَدْلُ

وقال العُجَاج^(٣):

* وَالشَّمْسُ قَدْ كَادَتْ تَكُونُ دَنَفًا *

(١) البيت بتمامه في باب «الحال» هو :

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالاً يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَفَتُهُ زَيْدٌ طَلَعُ

(٢) ديوانه ١٠٧، والخصائص ٢٠٢/٢، والمحتسب ١٠٧/٢، واللسان (رضى).

من قصيدة قالها في هرم بن سنان والحارث بن عوف المريين.

ويشتجر : يختصم. وسرواتهم : أشرافهم. وهم بيننا : هم الحاكمون بيننا، كما تقول : الله بيني وبينك.

(٣) ملحقات ديوانه ٨٢، والخصائص ١١٩/٢، واللسان (دنف).

وأصل الدنف : المرض الملازم، ورجل دنف : براه المرض حتى أشفى على الموت. أراد : حين اصفرّت الشمس، وتدانت للغروب، فكانها دنف حينئذٍ وتلك استعارة مليحة.

وقالت الخنساء^(١):

تَرْتَعُ مَا غَفَلْتُ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ
فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ
وَأُنْشِدُ الْكَسَائِيَّ^(٢):

وَهُنَّ حَرَى أَلَّا يُثْبِنَكَ نَقْرَةٌ
وَأَنْتَ حَرَى بِالنَّارِ حِينَ تُثْسِبُ
وقال العجاج^(٣):

* تَذَكَّرْنَا عَيْنًا رَوَى وَقَلَجًا *

فإن قيل : قوله : «فَالْتَزَمُوا» إمّا أن يعود الضمير على العرب، وإمّا على
النحويين.

(١) ديوانها ٤٨، وسيبويه ٣٣٧/١، والمقتضب ٣/٢٢٠، ٤/٣٠٥، والخصائص ٢/٢٠٣، ٣/١٨٩،
والمحتسب ٢/٤٣، وابن يعيش ١/١٤٤، والتصريح ١/٣٣٢، وشرح الرضى على الكافية ١/٢٥٤،
والخزانة ١/٤٣١ والرواية الأشهر «مارتعت» والبيت من قصيدة تراثى بها أخاها صخرًا. ويقال:
رتعت الإبل وأرتعتها، إذا تركتها ترعى. وادكرت : تذكرت ولدها. تصف بقرة فقدت ولدها، فكلما
غفلت عنه رتعت، فإذا عاودتها ذكرها حنت إليه، وأقبلت وأدبرت في حيرة وألم. وضربت حال هذه
البقرة مثلا لفقدتها أخاها.

(٢) اللسان (نقر، حرى) بدون نسبة.
والحرى : الخليق والجدير، ويقال : إنه لحرى، وحرى وحرى، كل ذلك سواء. ويقال : ما أغنى عنى
نقرة، أى نقرة الديك، لأنه إذا نقر أصاب، ويقال كذلك : ما أغنى عنى نقرة ولا فتلة ولا زبالا، وما
أثابه نقرة، أى شيئا، ولا يستعمل إلا فى التنفي.

(٣) اللسان (فلج) ويروى «فَصَبَحًا عَيْنًا» و«تَذَكَّرْنَا عَيْنًا رَوَاءَ قَلَجًا» وبعده :
* فراح يحنوها وباتت نِيرَجًا

* يصف حمارا وأنتًا.

والماء الرَوَى : العنب، وكذلك الرَوَاءُ والفلج - بالتحريك والإسكان - النهر الصغير، أو الماء الجارى
من العين. ويقال : أقبلت الوحش والذئاب نيرجا، إذا أسرع فى تردد.

(فإن كان عائداً على العرب^(١)) وهو الظاهر من قوله : «وَنَعَتُوا / ٥٩٩

بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا» فإنما يريد العرب، إذ لو أراد النحويين، وأنه قياسٌ عندهم لم يقل : «كَثِيرًا» لأن الوصف بالكثرة لائقٌ بنقل السماع لا بإعمال القياس، فيشكل على هذا إخباره عنهم إلزام الأفراد والتذكير، لأنهم قد جَمَعُوا وَتَنَوُّوا وَأَتَنَوُّوا، ففي القرآن الكريم [هَذَا نِ حَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ^(٢)] وفيه {وَهَلْ أَتَاكَ نَبْوُ الْخَصْمِ إِذْ تَسُوْرُوا الْحَرَابَ^(٣)} ثم قال : {قَالُوا لَا تَخَفْ حَصْمَانِ^(٤)} وقالوا : خُصُّومٌ أَيْضًا، وقالوا : عُدُوْلُ، جمع عدل. وتقول العرب : رجالٌ ضَيْفٌ، وأُضْيَافٌ، وضِيُوفٌ، وضِيْفَانٌ. وامرأةٌ ضَيْفَةٌ. وقال البعيث^(٥) :

لَقَدْ حَمَلْتُهُ أُمُّهُ وَهِيَ ضَيْفَةٌ

فَجَاءَتْ بَيْتَنَ لِلضِّيَافَةِ أُرْشَمًا

إلى أشياء من هذا، إذا تَتَبَعْتُ وَجِدْتُ، فلا يقال فيما هذه سبيله :
إنهم التَّزَمُوا فيه الأفراد والتذكير.

وإن كان الضمير عائداً على النحويين كان فيه قُبْحُ اختلافٍ

(١) مابن القوسين ساقط من (ت).

(٢) سورة الحج / آية ١٩ .

(٣) سورة ص / آية ٢١ .

(٤) سورة ص / آية ٢٢ .

(٥) اللسان (ضيف، رشم، يتن) .

والبيت من قصيدة البعيث يهجو فيها جريرا، وفيه عدة روايات . وضيقة : حائض، يقال : ضافت المرأة، إذا حاضت، لأنها مالت من الطهر إلى الحيض. وقيل : معناه أنها ضاقت قوماً فحبلت في غير دار أهلها. والبيتن : الولد تضعه أمه منكوسا، أي تخرج رجلاه قبل رأسه ويديه. والأرشم : الذي يتشمم الطعام ويحرص عليه.

الضمائر، بَعَوْدُ ضمير «وَنَعَتُوا» على غير مَنْ عاد عليه ضمير «فَالْتَزَمُوا»
 وأيضاً فإنه يقتضى أن هذا الباب قياس، لأن هذا الإلزام لا يكون إلا
 بالقياس، وإلا فالسمع لا يلزم ذلك. فالحاصل أن كلامه مُشْكَل.
 فالجواب أن الأوّلَى أن يُجعل الضمير في «فَالْتَزَمُوا» للنحويين، وإن كان
 فيه مخالفةُ الضمائر، لأنهم الذين أُلْزِمُوا ذلك إذا قاسوا ذلك، أو قال بالقياس
 منهم أحد، من حيث كان شائعاً في الكلام، وكأنّه يقول : إن العرب جاء عنها
 النعتُ بالمصدر كثيراً ، فالزم النحويون لأجل ذلك ما يلزم المصدرَ غيرَ المحدود،
 من الأفراد والتذكير فإن ذلك غير شاذ^(١).

وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ

فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا اتَّخَفَ

النعوت على قسمين، أحدهما أن تكون جاريةً على منعوتٍ واحد، فهذا
 لإشكال فيه، وهو الذى جرى الكلامُ فيه قبل هذا.

والثاني أن تكون جاريةً على غير واحد، بل على اثنين أو جماعة.

وهذا الثانى على ضَرَبَيْنِ أيضاً، أحدهما أن يكون المنعوت مثنىً أو
 مجموعاً غيرَ مُفَرَّقٍ، والثاني أن يكون مفروقاً.

وتفريقه إمّا لأن التثنية والجمع فيه لا يَتَأَثَّرُ، فيقوم العطفُ مقامها، وإمّا
 لتعدد عاملِ المنعوت.

فإن كان مثنىً أو مجموعاً فهو الذى تكلم فيه في هذين البيتين، ويعنى أن
 نعت غير الواحد، وهو المذكور آنفاً، لا يخلو أن يكون مختلفاً أو مؤتلفاً.

ومعنى كونه مختلفاً أن يُنعت أحدهما بخلاف ما يُنعت به الآخر. والمخالفةُ

(١) في (س، ت) «فإن غير ذلك فشاذ» وأظنه تحريفاً.

إما في اللفظ والمعنى، كالعاقل والكريم، أو في اللفظ دون المعنى، كالذاهب والمنطلق، أو في المعنى دون اللفظ، كالضارب من (الضرب) والضارب في الأرض^(١).

ومعنى كونه مؤثلاً أن يتفق اللفظ والمعنى معاً حتى يمكن أن يعبر عنهما باسمٍ مثنى أو مجموع.

فإذا اختلف النعتان فلا بد من تفريقهما - إذ لا يمكن فيهما التثنية والجمع لفقد شرطهما - بعطف أحدهما على الآخر. وذلك قوله : «فَعَاظُ فَرَقُهُ» فتقول : مررتُ برجلَيْنِ صالحٍ وطالحٍ، ومررتُ بامرأتَيْنِ بكرٍ وثيبٍ. وكذلك / فيما زاد على الاثنين، نحو : مررتُ برجالٍ قرشيٍّ وهاشميٍّ ٦٠٠ وأنصاريٍّ.

ومن ذلك ما أنشده سيبيويه من قول الشاعر^(٢):

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٍ حَزِينٍ
عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ
وأنشد في «الشرح» لحسان بن ثابت^(٣):

(١) يقال : ضرب الرجل في الأرض، إذا ذهب فيها وأبعد، وكذلك إذا سار في ابتغاء الرزق.

(٢) سيبيويه ٤٣١/١، والمقتضب ٢٩١/٤، والمغنى ٣٥٦.

وينسب لابن ميادة أو لرجل من باهلة.

والربع : منزل القوم في الربيع خاصة، أو مطلق المنزل. والمسلوب : الذي سلب بهجته لخلوه من أهله.

(٣) ديوانه ١٣٥، من قصيدة قالها في غزوة الخندق، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٨ - ب).

ورواية البيت في الديوان «من مُردٍ والمرد : جمع أمرد، وهو الشاب الذي بلغ خروج لحيته وطُرَّ شاربته، ولم تظهر لحيته. والشيب : جمع أشيب، ذو الشَّيب، وهو ابيضاض الشعر.

فَلَا قَيْنَاهُم مِّنَّا بِجَمْعٍ

كَأُسْدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبِ

وإنما نُسِقَ بالعطف لأنه أصل التثنية والجمع، فإذا عُدِمَ شرطهما فيما أريد تثنيته أو جمعه تُرِكَ على أصله.

ولم يعيّن الناظم العاطفَ اعتماداً على العلم بأن الواو هي الأصل في ذلك.

وهذا حكم المنعوت إذا كان معطوفاً ومعطوفاً عليه، إلا أنه لا يُفَرَّقُ النعتُ من منعوته، إذ لا ضرورة تدعو إليه، فتقول : مررتُ بزيدِ الفاضلِ، وعمروِ الكريمِ. وهو داخل في حكم ما تقدم، كما تقول : ضَرَبَ زيدُ العاقلُ بكرًا الكريمَ. وأما إذا ائْتَلَفَ النعتُ، وأمكن تثنيته أو جمعه فلا يفرقُ، فتقول : مررتُ برجلَيْنِ عاقلَيْنِ كريمَيْنِ، وبرجالِ فَضْلَاءَ.

ومنه {فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ^(١)} وقوله : {وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ^(٢)} ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلَيْنِ كريمٍ وكريمٍ، كما لا يقال : مررتُ برجلٍ ورجلٍ كريمَيْنِ، إلا في الشعر. ولذلك قال : «لَا إِذَا ائْتَلَفَ» أي لا تفرقة إذا ائْتَلَفَ.

وكذلك تقول : مررتُ بزيدٍ وعمروِ الكريمَيْنِ، وجاء رجلٌ وامرأةٌ عاقلانِ. و«نَعْتُ» مبتدأُ خبره (إذا) وما بعدها. و«عاطفاً» حالٌ من فاعل «فَرَّقَهُ» أي فَرَّقَهُ حالة كونك عاطفاً.

وإن كان المنعوتُ مفرقاً بسبب تعدُّد العامل فقال فيه الناظم :

(١) سورة المائدة / آية ٥٤.

(٢) سورة التوبة / آية ١٤.

وَنَعْتَ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى

وَعَمَلِ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

«نعت» مفعول «أَتْبَعَ» أى أَتْبَعَ نعت معمولي كذا. (وَحِيدٌ، وَوَحْدٌ،

وَوَحْدٌ) بمعنى : (وَاحِدٌ وَمُنْفَرِدٌ) والمعمولان هما المنعوتان، والوحيدِي

المعنى والعمل : بمعنى الْمُتَّحِدِي المعنى والعمل، وهما عاملا المعمولين.

فكأنه يقول : إذا كان المنعوتان معمولين لعاملين مُتَّفَقِي المعنى

والعمل فالإتباعُ صحيح. وكذلك إذا كانا أَكْثَرَ من اثنين فالحكم حكم

الاثنين

وَيَسْطُ هذا أن النعت إذا كان في المعنى لمنعوت أَكْثَرَ من واحد فلا

يخلو، إن كانا اثنين مثلاً، أن يعمل فيهما عاملٌ واحد، أو عاملان.

فإن عمل فيهما عاملٌ واحد، وذلك بعطف أحدهما على الآخر، فهذا

يُتْبَع فيه النعتُ بلا إشكال، فتقول : مررتُ بزيدٍ وعمرو العاقلين، ومررتُ

بشيخٍ وطفلٍ وامرأةٍ جُلُوسٍ، لأن العطف بمثابة التثنية، فكان حكمهما كما

لو قلت : مررتُ بالرجلين العاقلين، فَرَجَع إلى ما تقدّم من نعت المفرد

بالمفرد، أو نعت المؤنثف بالمؤنثف.

وإن عمل فيهما عاملان فهذا الذى تَكَلَّم فيه الناظم هنا أنه يُتْبَع

النعت إذا اجتمع في العاملين وصفان، أحدهما أن يَتَّحِدَ معناهما، وسواء

اتَّفَق لفظهما أم اختلف، فتقول : / مررتُ بزيدٍ، ومررتُ بعمرٍ العاقلين. ٦٠١

وهذا زيدٌ، وهذا عمرو العاقلان. وضربتُ زيداً، وضربتُ عمراً العاقلين.

وكذلك تقول : سَبَقَ المالُ لزيدٍ وإلى عمرو العاقلين. وذهب زيدٌ

وانطلق بِشَرِّ القرشيَّان. ورأيتُ زيداً وأبصرتُ عمراً الكريمين. فالعوامل

هنا مُتَّحِدَةُ المعنى وإن اختلفت أَلْفَاظُهَا فيصح الإِتِّبَاعُ.

والثاني أَنْ يَتَّحِدَ عَمَلُهُمَا فِي المَعْمُولِينَ فلا يَعمَلانِ فِيهِمَا إِلَّا رَفَعَيْنِ أو نَصَبَيْنِ أو جَرَيْنِ، كما مضى بيانه في الأمثلة.

فإن تخلف شرط من هذين الشرطين فيقتضى كلامه أَنْ لَا إِتِّبَاعَ أصلاً، فإذا قلت : جاء زيدٌ وذهب عمروُ العاقلان، فـ (العاقلان) لا يصح عنده أَنْ يكون مُتَّبِعاً.

وكذلك إذا قلت : ضربتُ زيداً، وأكرمتُ عمراً الأحمَرين، ومررتُ بزيدٍ، وجئتُ إلى عمروِ الفاضِلين. لا يجوز في شيء من هذا الإِتِّبَاعُ، لأنك إن أتبعْتَ لابد أن يكون العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وإذا كان كذلك والنعتُ لفظٌ واحدٌ فيقتضى أَنْ يَعمَلَ عاملانِ يَقتضيانِ معنَيْنِ مختلفين في معمول واحد، وذلك غيرُ مُمكن، لأن العملَ واحدٌ فلا يتأتى إلا لواحد.

وكذلك إن تخلف الشرط الثاني لم يصح الإِتِّبَاعُ، فإذا قلت : ضربَ زيدٌ، وضربتُ عمراً العاقلان، أو العاقلَيْن، لم يكن إلا قِطْعاً، لأن عملَيْنِ مختلفين في معمول واحد بجهة واحدة لا يصح. قال في الكتاب : ولا سبيل إلى أَنْ يكون بعضُ الاسمِ جِراً، وبعضُهُ رَفْعاً^(١).

فأما إذا اتَّحَدَا معنًى وعملاً فلا مَحْذُور، لأن العاملين من جهة المعنى شيء واحد، فكأن الثاني إنما سيق لمجرد التوكيد، فقولك : جاء زيدٌ، وجاء عمروُ العاقلان، بمثابة قولك : جاء زيدٌ وعمروُ العاقلان، ولا إشكال في صحة مثل هذا، فكذلك في ما كان بمعناه.

وإذا قلت : ذهب زيدٌ، وانطلق عمروُ العاقلان - فهو في تقدير : ذهب

(١) الكتاب ٥٨/٢.

زيد، وذهب عمرو، لأن الذهاب والانطلاق معناهما واحد، ولا اعتبار باختلاف اللفظ، لأن العمل ليس للفظ من حيث هو لفظاً، بل من حيث معناه، وقد اتحد المعنى فصار كما لو اتحد اللفظ.

وإذا لم يجز الإتيان فلابد من القطع، وهو مقتضى مفهوم الصفة في كلامه، فإنه وصف النعت المتبوع بكونه نعتاً لمعمولٍ وحيدٍ معنى وعملٍ، فالمفهوم أنه إذا لم يكن كذلك فلا يتبع، وإذا لم يتبع تَعَيَّن القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ، أو إلى النصب بإضمار فعل. وسيتكلم فيه بعد هذا بحول الله وقوته.

وقوله : «بغير استثناء» يريد به أن الحكم جارٍ في نعت المرفوعين والمنصوبين والمجرورين فإنه العلة في الجميع موجودة، والقياس سائغ، فلا مانع منه، وقد تقدم تمثيله.

ويستوى في المرفوعين ما كان منهما خبريً مبتدأين أو فاعليَ فاعليْن، فكما تقول : جاء زيد، وجاء عمرو العاقلان، كذلك تقول : هذا زيد، وهذا عمرو الظريفان، ونحو ذلك.

وهنا بعدُ مسائل، إحداها أن اتحاد العاملين في المعنى قد يكون اتحاداً في معنى / معيّن نحو : ذهبَ وانطلق، فهذا هو الذي وقع التمثيل ٦٠٢ به، وهو أن يكون معنى أحد العاملين مرادفاً لمعنى العامل الآخر، حتى يصح أن يعبر عن أحدهما بالآخر. وقد يكون اتحاداً في معنى غير معيّن، بل يكون اتحاداً في جنس المعنى، وذلك أن يكون معنى أحد العاملين لا يصح أن يعبر عنه بالعامل الآخر، بل يصح أن يعبر عنهما معاً بعاملٍ آخر، فتقول : ذهب زيد، وجاء بكرُ العاقلان، فتتبع النعت وإن اختلف

معنى العاملين في التعيين^(١)، لأنه يصح أن يعبر عنهما بفعل جامع، فتقول :
فَعَلَ زَيْدٌ وَيَكْرُ الْعَاقِلَانِ كَذَا وَكَذَا، وكذلك إذا قلت : أنا أخوك، وهذا أبوك
الفقيران، لأنك تعبر عنهما بأن تقول: نحن كذا وكذا. وقد أجاز هذا النحويون
على الإتيان. فلو اختلف العاملان بحيث لا يجتمعان في معنى عاملٍ آخر لم
يجز الإتيان كقولك : رأيت أخا زيدا، ومررت بعمرٍو العاقلين، فلا يجوز الإتيان،
إذ لا تجتمع الباء والأخ في معنى عامل واحد.

ومن هنا منع سيبويه : مَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وهذا زيدُ الرجلان الصالحان، رفعت
أو نصبت، لأنك خلطت مَنْ تَعْلَمَ وَمَنْ لَا تَعْلَمَ، فجعلتهما بمنزلة واحدة في النعت،
وذلك متدافع، وإنما الصفة عِلْمٌ فِيمَنْ عِلْمٌ^(٢). ولأن المبتدئين لا يمكن أن يعبرَ هنا
عنهما بشيء واحد. وكذلك قولك : هذا رجلٌ، وفي الدار آخرُ كريمان، لا يجوز
إتيانه لأن أحد العاملين الابتداء، والآخر المبتدأ، ولا يجتمعان في لفظ واحد.

وكذلك : هذا فَرَسٌ أَخَوِي ابْنِيكَ الْعُقَلَاءَ، لا يُتَّبَعُ، لأن عامل «الأخوين»
«الفرس» وعامل «ابْنِيكَ» «الأخوان» ولا يجتمعان في عامل واحد. والصفة أيضاً
داخلة فيما دخل فيه الموصوف، فيكون (العُقَلَاءُ) من تمام الأخوين، من حيث
كان صفةً للابْنَيْنِ، وغير تمام لهما من حيث كان صفةً للأخوين، وذلك متناقض.

والحاصل أن الاتحاد بالاعتبار الثاني هو أن يتفق العاملان في الاسمية
والفعلية، وكذلك في الحرفية على ما قاله ابن الباذش^(٣)، من أن قياس : مررتُ

(١) على حاشية الأصل «في التعبير».

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب (٦٠/٢) هي «واعلم أنه لا يجوز : مَنْ عَبْدِ اللَّهِ وهذا زيدُ الرجلين
الصالحين، رفعت أو نصبت، لأنك لا تُثْنِي إلا على مَنْ أثبتته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن
لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنما الصفة عِلْمٌ فِيمَنْ قد علمته».

(٣) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي ابن الباذش. كان عالماً
بالعربية، متقناً لها، ومشاركاً في غيرها. وصنف : شرح كتاب سيبويه، والمقتضب، وشرح أصول
ابن السراج، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، وشرح الكافي للنحاس (ت ٥٢٨هـ). بغية الوعاة
١٤٢/٢.

بزيد، ودخلت إلى عمرو الظريفيّ جوازُ الإتياع. قال : لأن العاملين حرفاً جَرَّ فهما كالفعلين.

فإن كان الناظم أراد اتحاد العاملين بالتفسير الأول فيقتضى امتناع جميع ما ذكر جوازُه بالاعتبار الآخر. وإن أراد الاتحاد بالمعنى الآخر فيقتضى جواز تلك المسائل، ويقتضى أيضاً جواز : هذا فرسُ أَخَوَيْ ابْنَيْكَ الْعُقْلَاءِ، إتياعاً على قياس ابن الباذش^(١)، إلا أن يفرق بين الموضوعين. وفيه نظر.

والظاهر من عبارته أن مراده الاتحاد بالمعنى الأول، وعلى ذلك يَجْرَى الاحتجاجُ على مذهبه بحول الله.

المسألة الثانية : في تقرير الخلاف في الأقسام المذكورة أولاً، فلا يخلو العاملان أن يَتَّحداً لفظاً ومعنى أولاً، فإن اتَّحداً فإمّا أن يُراد بالثاني مجردُ التوكيد أولاً، فإن أُريد مجردُ التوكيد فالمسألة جائزة / ٦.٣ باتفاق، وإن لم يُردْ مجردُ التوكيد فالجمهور على الجواز. وعن ابن السَّراج، وهو مذهبُ نحاة سبَّته^(٢)، على ما أخبرنا به الأستاذُ رحمة الله عليه^(٣)، منعُ الإتياع وإن اتفق اللفظُ والمعنى، لأن الموجب لامتناع الإتياع في العاملين المختلفين هو اجتماعُ عملِ عاملين على معمول واحد، وذلك موجود هنا^(٤).

والجواب أن عمل العامل في المعمول ليس مجرد اعتبار لفظي، بل

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) سبته : مدينة مشهورة بالمغرب، تطل على البحر الأبيض المتوسط، ومرساها من أعظم المراسي.

(٣) يقصد أبا عبد الله بن الفخار. وسبقت ترجمته.

(٤) انظر : كتاب الأصول في النحو ٢/٤٠.

ذلك راجع إلى كونه يطلبه طلباً معنوياً، ولو كان الأمر كذلك لم يجز اعتبارُ
المعنى في العطف وغيره من التوابع، بل تقول : مررتُ بزيدٍ وعمراً، وهذا ضاربُ
زيدٍ وعمراً. وتقول : هل تُكْرِمُنِي فَأُكْرِمَكَ وَأُحْسِنَ إِلَيْكَ، بالجزم. وأعجبَنِي ضَرْبُ
زيدٍ العاقلِ عمراً، وما كان مثله، ممّا لا ينحصر من المسائل الجائزة على الحمل
على المعنى والمرادف.

وإذا كان المعنى معتبراً في عمل اللفظ فإذا اجتمع اللفظان على معنى
واحد فكأنهما لفظ واحد دالٌّ على معناه، فلا محذور.

واعتبارُ المعنى في عمل اللفظ أشهر في كلام العرب من أن يُذكر.
وإنّما أن يتحدا في اللفظ والمعنى معاً فلا يخلو أن يتحدا معنى بحيث يُعبرُ
بأحدهما عن الآخر أولاً، فإن اتَّحدا كذلك فقد ذكر السيرافي اتفاقَ البصريين
على جواز الإتيان فيه^(١)، وما تقدّم عن ابن السراج في المسألة فوق هذا يقتضى
المنع من باب الأولى.

وقد ذكر ابن خروف الخلافَ عن المبرد. وقد ذكر بعض المتأخرين المنعَ
عن ابن السراج نصّاً، ووجه ذلك عنده ما تقدّم من إعمال عاملين في معمول
واحد.

والأصح ما ذهب إليه الناظم والجمهور، لما تقدم من اعتبار المعنى في
العامل، والعاملان هنا في معنى عامل واحد، ولا اعتبار باللفظ فيه.

وإن لم يتَّحدا كذلك فلا يخلو أن يتحد العاملان في الجنس أولاً، فإن
اتحدا في الجنس بحيث يكونان فعلين أو اسمين أو حرفين، فإنّما أن يتفقان في
معنى عاملٍ ثالثٍ يعبرُ به عنهما أولاً.

(١) السيرافي (ج ٢ ورقة : ١٨٦ - ب).

فإن لم يتفقان في ذلك فلا أذكر خلافاً منصوباً في منع هذا، نحو : هل جاء زيدٌ فيكرمه عمروُ العاقلان، وجاء زيدٌ فهل أذاك أخوه العاقلان؟

ووجه المنع ما ذكره سيبويه في مسألة : مَنْ عبدُ الله وهذا أخوه الرجلان الصالحان، لأنك خلطت مَنْ تَعْلَمُ وَمَنْ لَا تَعْلَمُ، فجعلتهما بمنزلة واحدة في النعت. وذلك متدافع، وقد تقدم ذلك^(١).

وإن اتفقا في معنى عامل ثالث فالخليل وسيبويه يجيزان الإتياع، لأنهما أجازا : ذهب أخوك، وقَدِمَ عمرو الرجلان الحليمان، وهذا أبوك، وأنا أخوك الفقيران^(٢).

ومنع ذلك الناظم، وهو رأى المبرد والزجاج وابن السراج وجماعة^(٣). وحجة المجيز أن مذهب عمل الفعلين واحد وإن اختلف معناهما، لأنهما قد يجتمعان في معنى فعلٍ ثالث.

ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ، وقعد عمروُ العاقلان، في معنى (اختلفا) فقد رجعا إلى معنى فعلٍ واحد يعمل في المنعوتين، فيصح الإتياع، فكأننا قلنا في المسألة : فَعَلَ أخوك وعمروُ الرجلان الحليمان هذين الفعلين.

(١) الكتاب ٦٠/٢، وانظر : ص ٢٩٧ (هامش ١).

(٢) الكتاب (٦٠/٢) وعبارته «وتقول : هذا رجل وامرأته منطلقان، وهذا عبدالله وذاك أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان».

(٣) قال المبرد في المقتضب (٣١٥/٤) : «وكان سيبويه يجيز : جاء عبدالله، وذهب زيد العاقلان، على النعت، لأنهما ارتفعا بالفعل، فيقول : رفعهما من جهة واحدة. وكذلك : هذا زيد، وذاك عبدالله العاقلان، لأنهما خبر ابتداء. وليس القول عندي كما قال، لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت، فإذا قلت : جاء زيد، وذهب عمرو العاقلان - لم يجز أن يرتفع بفعلين، فإن رفعتهما بجاء وحدها فهو محال، لأن عبدالله إنما يرتفع بذهب، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب. وإذا قلت : هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ما قرب منك، وذاك لما بعد، فقد اختلفا في المعنى» وانظر : كتاب الأصول لابن السراج ٤١/٢، ٤٢.

وهذا الاعتبار / بعيدٌ بالنسبة إلى العمل المذكور، لأن المحذور فيه ٦٠٤ موجود من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، فإنهم اتفقوا على منع عمل عاملين في معمول واحد من غير أن يكونا في التقدير واحداً. وهذا إنما يتأتى في مسألتنا، إذ الفرض أن معنى العاملين مختلف لامتناع، وكونهما في معنى عامل ثالث، أو يُقدَّران بمعنى عام - بعيدٌ عن الاتحاد، فصارا كفعل مبتدأ أو كفعل وحرف. وإذا كان ذلك غير جائز فيه الإتيان فذلك مافي معناه. وقد أشار السيرافي إلى أن القياس المنع^(١).

وإن لم يتحد العاملان في الجنس فالجمهور على المنع. ونقل الفارسي في «التذكرة» عن الجرمي أنه يجيز : هذا رجلٌ، وجاعى عمرو الظريفان، ومررتُ بزيدٍ، وهذا ثوبُ عمرو المحسنين.

قال الجرمي : وكان الخليل يكره ذلك، وهو جائزٌ، لأن الرفع للصفة أنها صفةٌ لرفعِ رفعته، والجَرُّ لأنها صفةٌ لجرِّجرته، والنصبُ لأنها صفةٌ لنصبِ نصبته، فلما كانت العلة فيه واحدة أُجريت كذلك.

قال الفارسي : كأنه يذهب إلى أن العامل في الصفة كونها وصفاً، كما ذهب إليه أبو الحسن . وإذا كان كذلك فاختلافُ العوامل غير مؤثر اتحاد العامل.

وردَّ هذا، مع تسليم أن العامل في النعت ماذكر من التبعية، أن النعت داخلٌ فيما دخل فيه المنعوت من جهة المعنى، فنعتُ الفاعل فاعلٌ في المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدُ العاقل، فكأنك قلت : قام

(١) السيرافي (ج ٢ ورقة : ١٨٧ - أ).

العاقل. وإذا قلت : هذا محمدُ العاقلُ فهو في تقدير: هذا العاقلُ، فالنعت هنا خبرٌ في المعنى. فلو أُتبعَت في قولك : هذا زيدٌ وقام محمدُ العاقلان لكان (العاقلان) من حيث هو تابعٌ للخبر خبراً، ومن حيث هو تابعٌ للفاعل فاعلاً. وهذا غير جائز، أن يرتفع اسمٌ واحد من جهتين مختلفتين.

وأيضاً فلو اعتُبر وصفُ التبعيةِ دون العامل لجاز الإتيان في قولك : ضرب زيدٌ عمرًا عاقلين، (لأن وصف التبعيةِ موجودٌ دون العامل، ولقلت : جاء زيد، ورأيت عمرًا العاقلين كذلك)^(١) وهذا باطل باتفاق.

فإن قيل : المانع هنا اختلافُ التبعيةِ بخلاف مسألتنا - قيل : فيلزم أن تقول : هذا زيدٌ، ومن محمدُ العاقلان؟ لأن التبعيةَ مُتَّفِقَةٌ، ولا اعتبار عنده بالعمل. وهذا كله غير مستقيم.

فالصحيحُ ما رآه الناظم والجمهور. هذا كله مع اتحاد العمل.

فإذا اختلف العمل فلا أعلم خلافاً في منع الإتيان إلا في مسألة واحدة، وهي فيما إذا كان العاملان كلُّ واحد منهما من أفعال (المفاعلة) حتى يكون مرفوعه في معنى المنصوب، وبالعكس، فإن النقل عندهم جوازٌ نحو : ضاربُ زيدٌ عمرًا العاقلان أو العاقلين، على الإتيان فيهما، لأن كل واحد من المرفوع والمنصوب في تقدير صاحبه وفي معناه، فكأنهما مُعربان بإعرابٍ واحد.

ومما يدل على صحة هذا القياس أن العرب تعامل المرفوع في باب (المفاعلة) معاملةً المنصوب، حتى إنها ترفع فاعلين، وتنصب مفعولين مع / الاستغناء عن الفاعل، فتقول : ضاربُ زيدٌ عمروً، وضاربُ زيداً عمرًا،

٦٠٥

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

فمن الأول ما أنشده سيبويه لأوس بن حجر^(١):

تَوَاهِقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسَهُ

لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيبَةِ رَادِفُ

فرفع « رِجْلَاهَا وَيَدَاهَا » معاً، اعتباراً بأن كل واحد منهما فاعلٌ مفعولٌ.

ومن الثاني قول الآخر، أنشده سيبويه أيضاً^(٢):

* قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا *

رُوى بنصب « الْحَيَّاتِ » و « الْقَدَمِ » منصوب، ولا فاعل لـ (سَأَلَمَ) اعتباراً بما

تقدم.

فإذا كان كذلك فلا محذور في جريان النعت على ذلك التقدير، ويتخرج الجواز في العاملين على المعمول الواحد، فيجوز أن تقول: ضَارِبِنِي زَيْدٌ، وضَارِبَتُ عَمْرًا العاقلان، والعاقلَيْن، لأنه في تقدير: ضَارِبِنِي زَيْدٌ، وضَارِبِنِي عَمْرًا العاقلان، أو ضَارِبَتُ زَيْدًا، وضَارِبَتُ عَمْرًا العاقلين. وهذا أولى بالجواز من مسألة العامل الواحد، فإن الاعتبارين يتضادان مع العامل الواحد، ولا يتضادان مع العاملين.

والصحيح عدم الجواز في الجميع، لأن معنى التبعية الموافقة في الإعراب،

(١) ديوانه ٧٣، وسيبويه ٢٨٧/١، والمقتضب ٢٨٥/٣، والخصائص ٤٢٥/٢، واللسان (وهق).
وتواهي: تساور. والقتب: الرجل الصغير على قدر سنام البعير. والحقيبة: كل ما يحمل وراء الرجل.

يصف حماراً من حمر الوحش يجرى وراء أتان، فرجلها توافقان يدي هذا الحمار، والحمار يضع رأسه خلفها في سيره، ملازماً لها ومزعجاً، وكأن رأسه قتب خلف حقيبتها. ويروى «يداه» كما في الديوان واللسان، وهي الأجود.

(٢) للعجاج أو مساور بن هند العبسي أو غيرهما. وهو من شواهد الكتاب ٢٨٧/١، والخصائص ٤٢٠/٢، والأشمونى ٦٧/٣، والعيني ٨٠/٤، واللسان (خرزم).

يصف راعياً بخشونة القدمين، يغلظ جلدهما حتى أصبحت الحيات، مهما كانت خبيثة، لا تؤثر فيهما.

إمّا بحسب اللفظ، وإمّا بحسب الموضع، وليس شيء منهما هنا، وإنما ذلك اعتباراً معنوي لا قياس له، ولا سماع يُقاس على مثله. ومثل البيتين شاذ لا يُقاس عليه، ولا يلزم، من القياس على البيتين لو كان، القياس هنا، لأنه مناقض لوضع التبعية. وكل قياس أدّى لنقض الغرض ممنوع كما تقدّم في مواضع.

وردّ أيضاً بأنه لو جاز مثل هذا لجاز أن تقول : ضارب زيدٌ هنداً العاقلة برفع «العاقلة» على المعنى، لأن «هنداً» فاعلة من جهة المعنى.

ولجاز أن تقول : ضارب زيدٌ هنداً العاقل، بنصب (العاقل). وهذا كله غير جائز، وإذا لم يجز في الانفراد فكذلك في الاجتماع من غير فرق مؤثّر.

ولو ورد في النقل مثل قولك : ضاربني زيدٌ، وضاربتُ بكراً القائمَان أو القائمَيْن - لكان مقطوعاً لاتابعاً.

فإن قيل : فلم جاز نصبُ الحال منهما نحو : ضربتُ زيداً قائمين، ولقيته راكبين، قال عنترة^(١):

* متى ما تلقني فردين *

وقد تقدم ذلك.

فالجواب أن حال (الحال) أخف، إذ لا يُطلب فيه تبعية، والحمل فيه على المعنى سائغ، إذ لا معارض له. وأما (النعت) فوصفُ التبعية فيه لازم، فلا بد من اعتباره، وهو مناقض للجواز في القياس، فلم يصلح للقول به. والله أعلم.

وأما قوله : «بغير استئنا» فتنكيت على من خص هذا الجواز المذكور

(١) ديوانه ١٠٨، وابن يعيش ٥٥/٢، ١١٦/٤، ٨٧/٦، والتصريح ٢٩٤/٢، والعيني ١٧٤/٢، والهمع ٣٤٠/٤، والنرد ٨٠/٢، والبيت بتمامه :

متى ما تلقني فردين ترجف
روانف اليتك وتسطاراً

وتقدم في باب الحال.

المشروط بنعت المبتدئين والفاعلين. وذلك أن سيبويه إنما تكلم بالنص على ذلك، فأوهم الاختصاص. قال في «الشرح»: وفي كلام سيبويه ما يوهم منع جواز الإتيان عند تعدد العامل في غير مبتدئين وفاعلين، فإنه قال بعد أن مثل بـ (هذا فرس أخوي ابنيك العقلاء الحكماء^(١)) ثم قال: ولا يجوز أن يُجرى وصفاً لما انجر من وجهين، كما لم يَجْزُ فيما اختلف إعرابه^(٢). ثم قال: وتقول: هذا عبد الله، وذاك أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا / من وجه واحد، وهما اسمان بُنيَا على مبتدئين، وانطلق عبد الله، ومضى أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا بفعلين^(٣).

٦٠٦

قال المؤلف^(٤): فمن النحويين من أخذ من هذا الكلام أن مذهبه تخصيص نعت فاعلي الفعلين، وخبري المبتدئين بجواز الإتيان. والأولى أن يجعل مذهبه على وفق ما قررته قبل، يعنى من عموم الجواز في وجوه الإعراب كلها. قال: لأنه منع الاشتراك في إعراب ما انجر من وجهين، كما هو في (هذا فرس أخوي ابنيك) وسكت عن المجزئين من وجه واحد، وعن المنصوبين من وجه واحد، فعلم أنهما عنده غير ممتنعين. قال: ويعضد هذا التأويل قوله في: هذا عبد الله وذاك أبوك الصالحان، لأنهما ارتفعا من وجه واحد^(٥). انتهى كلامه.

والظاهر تعميم الحكم كما قال، إذ لا فرق في القياس بين قولك:

(١) الكتاب ٥٩/٢.

(٢) نفسه ٦٠/٢.

(٣) نفسه ٦٠/٢.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة: ١٨٩ - أ).

(٥) الكتاب ٦٠/٢، وشرح التسهيل للناظم (ورقة: ١٨٩ - أ).

ذهب زيدٌ، وانطلق عمروُ العاقلان، وقولك : أحببتُ زيداً، ووَدِدْتُ عمراً العاقلين.
وقولك : مررتُ بزيدٍ، ومررتُ بعمروِ العاقلين. فإذا جاز الأول جاز هذا، وهو ظاهر.

وقد اختلفوا في اختلاف جنس العامل في الجر : هل هو مانع من الإتيان أم لا، فالجمهور على أنه مانع. ومذهب الجرمي أنه غير مانع، وقد تقدم .
واختلفوا أيضاً في حَرْفِي الجر المختلفين، والإضافتين باسمين مختلفين، هل ذلك كاختلاف جنس العاملين أم لا، على قولين.

فمنهم من عدَّهما كاختلاف الجنس. وذهب الأخفش في الإضافتين إلى جواز إتيان نعت مجرورهما . وعَلَّ ذلك بأنَّ جرَّ جميعها بالإضافة، فتقول على مذهبه : هذه جاريةٌ إحدى ابْنَيْنِ لفلانٍ كِرَامٍ، وهذا فرسٌ أخوَيِ ابْنَيْكَ الحُكَمَاءِ، وما أشبه ذلك.

وردُّ بأنَّ هذين الجرَّين لا يستطيع على جمع حكميهما بوجه من وجوه الأفراد ولا الجمع، ولا الإشراف، كما ساع ذلك في الفعلين وفي المبتدئين.
وذهب ابن الباذش إلى أن قياس الحرفين المختلفين نحو : مررتُ بزيدٍ، ودخلتُ إلى عمروٍ أن يكونا مثلَ الفعلين ، وفَهِم من الكتاب أن سيبويه يجيز ذلك.

والأظهرُ المنع، لأن مايسُوغ في الفعلين، من جمعهما في فعل واحد، واشتراكهما في معنى ما لايسوغ في الحرفين، لأن معاني الأفعال تقبل

الاجتماع في معنى فعلٍ آخر، ويدل معنى الفعل على معنى فعل آخر، وإن لم يكن بمعناه من كل وجه، وليس الحرف كذلك. وكذلك الإضافتان ليستا كالفعلين في هذا، بل كالحرفين.

وأيضاً فعاملاً الجُر، إذا لم يتفقا في المعنى اتفاق التماثل أو الترادف، لم يصح أن يُعاملا معاملة العامل الواحد. أمّا إن اتفقا نحو : مررتُ بزيدٍ، ومررت بعمرو العاقلين، أو ترادفاً نحو : سيق المالُ لزيدٍ، وإلى عمرو العاقلين فجائزُ الإِتباعُ لموافقة الشرط، وكذلك في الإضافة.

المسألة الثالثة : فيما عسى أن يرد عليه من الاعتراضات في هذا الحكم، وذلك أنه قَرَّرَ أن الإِتباع بالشرطين المذكورين صحيح، فمقتضى ذلك أنهما إذا تخلفا أو / تخلف أحدهما فلا بد من القطع.

٦٠٧

أما صحة الإِتباع مع وجود الشرطين ففيه نظر، فإن الناس يشترطون في ذلك شروطاً أُخَرَ زائدةً على ما ذكر، وهي الاتفاق في التعريف أو التنكير، أعنى المنعوتَيْن، فلا يجوز أن تقول : جاعى رجلٌ، وجاعى زيدُ العاقلان، ولا عاقلان، لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو بالعكس.

ولا كَوْنُ النعت جارياً على نكرة مطلوبِ التنكير، وكونه جارياً على معرفة مطلوبِ التعريف، فاجتمع عليه الضدان من جهة واحدة فلا يصح. وألاً يكون أحد المنعوتَيْن، وهما الممولان، اسمَ إشارة، فلا يجوز أن تقول : جاعى هذا، وجاعى عمرو العاقلان، لما يلزم من الفصل بين المَبْهُم ونعته، وذلك لا يجوز ، إذ لا يقال : جاء هذا من الدارِ الرجل ، كما تقول : جاء زيدٌ من الدارِ العاقلُ ، ولا يجوز أيضاً إن أُخِّرَت اسمُ

الإشارة، لأنه إذا نُعتَ بالمشتق فهو على حذف الجامد، والاسم الظاهر غير المبهم إذا نعت بالمشتق فليس على حذف جامد، فتدافع الأمران فامتنع.

وكذلك لاتقول : جاعى هذا، وجاءك ذاك الرجلان، للفصل اللازم. وكذلك امتنع أيضاً في جمع المنعوت وتفريق النعت أن تقول : مررتُ بهذين الرجلين والمرأة . ومررتُ بذَيْنِكَ الطويلِ والقصيرِ. وهو أيضاً مما يردُّ عليه في الفصل قبل هذا حيث قال :

«وَنُعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ

فَعَاظِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ»

فإنه يقتضى جواز هذه المسألة وهي غير جائزة.

وقد علل ذلك بأوجه؛ منها أن النعت يربطه بالمنعوت الضمير العائد عليه من النعت، فجاز أن يجيء النعت مُشَاكِلاً للمنعوت في التثنية، والأى يأتى كذلك، بخلاف نعت الإشارة، فإنه بالجامد إما لفظاً وإما تقديراً. والجامد لاضمير فيه، فلم يبق رابط إلا المشاكلة، فلا يصح أن يقال : مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ، ولا بهذين الرجلِ والمرأةِ.

وعلى هذا أيضاً يمتنع ما تقدم، لأن قولك : جاعى هذا، وجاءك ذاك الرجلان، أو مررتُ بزيدٍ، ومررتُ بهذا العاقلان - قد فُقدت فيه مناسبة النعت لاسم الإشارة فالحاصل ثبوتُ الاعتراض على المسألتين معاً، فإن إطلاقه فيهما يقتضى حكماً غير صحيح.

وأما كونُ تخلف أحد الشرطين يوجب القطع، أعنى قطع النعت إلى الرفع أو النصب، فذلك غير صحيح على الإطلاق، بل ذلك على ضربين.

أحدهما أن يكون كلا المنعوتين في جملة خبرية، أو جملة غير خبرية نحو

هذا عبدُ الله، وهذا زيدُ العاقلان، ومَنْ عبدُ الله، ومَنْ زيدُ العاقلان؟ وسائر ماكان مثل ذلك. فالجميعُ يجوز فيه الإتياع.

فإن تخلف شرطُ فالقطعُ نحو : مَنْ جاءكَ أخوه ومَنْ ضربَكَ أبوه العاقلين، وجاء زيدُ وأكرمكَ عمروُ العاقلين، ونحو ذلك.

والثاني / أن يكون أحدهما في جملة خبرية، والآخر في جملة غير ٦٠٨ خبرية نحو : جاء زيدُ، وهل جاء أخوه الصالحان أو الصالحين؟ ونحو: أكرمتَ أخاك، وهل أكرمتَ أباك الصالحان أو الصالحين، فلا يجوز هنا الإتياعُ ولا القطعُ، فقد منع سيبويه أن تقول : مَنْ عبدُ الله وهذا زيدُ الرجلين الصالحين، رفعتَ أو نصبتَ كما تقدم^(١)، لأن الاستفهام يستلزم الجهلَ بالصفة، والخبرُ يستلزم العلمَ بها من حيث هو ممدوح، فيجتمع في الصفة العلمُ والجهلُ معاً، وذلك ممتنع، وكلام الناظم يقتضى جواز ذلك إذ لم يُقَيِّده.

ووجهُ آخر من الاعتراض، وهو أنه ذكر جمعَ النعوت مع كون عامل المعمولين متعدداً، ولم يذكره مع كونه متحداً، فإن مثل هذا حرٌّ^(٢) بأن يُذكر حكمه هنا، إذ هو كثير الاستعمال، ومن جلائل النحو، وذلك أنك لاتقول : ضربَ زيدُ عمراً العاقلان، ولا العاقلين، لاختلاف العمل، ويجوز مع العطف إذا قلت : جاء زيدُ وعمروُ العاقلان، كما تقدم^(٣).

(١) الكتاب ٦٠/٢، وانظر : ص ٦٥٤ .

(٢) يقال : فلان حرٌّ بكذا، وحرى بكذا، وبالحرى أن يكون كذا، أى جدير وخليق.

(٣) انظر : ص ٦٥٢ .

ويبقى النظر في نحو : أعطيتُ زيداً الغلامَ العاقلين، واخترتُ الرجالَ زيداً العقلاء، وكسوتُ زيداً الثوبَ الطويلين، وأعلّمتُ زيداً أخاك العاقلين شاخصاً، وما أشبه ذلك.

فيمكن أن يكون الإتياع فيها جائزاً أو ممتنعاً، ولم يبين ذلك، ولا أشار إليه، فكان الفصل قاصراً.

وقد يُجاب عن ذلك بأن الشرط الأول لا يُحتاج إليه هنا، لأنه قد قدّم اشتراط ذلك أول الباب، وهو لا يختص بمسألة دون أخرى، فهذه المسألة داخلة تحت مقتضى شرطه، لأن «العاقلين» أو «عاقلين» في قولك : مررتُ برجلٍ ومررتُ بزيدٍ العاقلين، أو عاقلين - قد جرى على ما لا يوافقه في تعريفه أو تنكيره، فلم يصح فيه الإتياع.

وأما مسألة «اسم الإشارة» فإن المؤلف يُجيز نعتة بالمشتق، وظاهره أنه ليس على حذف الجامد، فعلى هذا يمكن أن يُجيز : جاء عمرو، وجاء هذا العاقلان، وأن يُجيز : مررتُ بهذين الطويل والقصير، كما يجوز : مررتُ بالرجلين الصالح والطالح، لأن المشتق عنده مع اسم الإشارة ليس على تقدير الجامد، فلا يُعترض بها عليه.

وإن كان الجارى على اسم الإشارة جامداً فليس بنعتٍ عنده، وإنما هو عطفُ بيان، وهو رأى ابن السِّدِّ وغيره^(١)، فلا تدخل له مسألة الجامد فى هذا الباب، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى.

والجواب عن مسألة القطع أنه قال أتبعُ كذا بشرط كذا، فالمفهوم أنه إذا لم تتوفّر الشروط لا يُتبع، ونفى الإتياع لا يستلزم إثبات القطع لأنه أعمُّ من ذلك،

(١) وهم : الزجاج وابن جنى والسهيلي واختيار ابن مالك [ارتشاف الضرب - ٩٦٢].

إذ قد يَصْدُقُ على مسألة سيبويه أنها لا إِتِّبَاعُ فيها^(١) ، لأن الإِتِّبَاعَ
 وغيره ممتنعٌ فيها ، لكن يبقى فيه أنه لم ينص على ما يكون من الحكم مع
 تخلف الشرط . نعم يتوجَّه الاعتراضُ عليه على وجه آخر ، وهو أن
 للإِتِّبَاعِ شرطاً آخر لم يذكره ، وهو ألا يكون أحد الممولين في جملة
 خبرية ، والآخر في جملة غير خبرية ، فهذا الشرط لابد منه ، وإلا لزم
 جوازُ مامنع سيبويه / حَسْبُما يقتضيه كلامه ، وذلك غير صحيح . ٦٠٩

والعذرُ أن المسألة من النوادر التي لا يذكرها إلا القليل . وقد أغفل
 ذكرها في «التسهيل» وكان من حقه أن يذكرها هناك ، وهنا ليست من
 الضروريات .

وأما الثالث فإنه أغفل ذكر ذلك القسم رأساً ، فيمكن أن يكون تركه
 للاستغناء عنه ، أمّا عند اختلاف العمل فظاهرُ المنعِ ممّا شرطه في قوله :
 وَحَيْدَى مَعْنَى وَعَمِلَ لأن العلة واحدة في الوجهين .

وأما مسألة (أُعْطِيَتْ) وما ذكر معها^(٢) فهي من المسائل المُغْفَلَةِ التي
 لا أعلم أحداً ذكر لها حكماً مخصوصاً بجوازٍ أو منْعٍ ، فلم يتعرض لها
 هنا كما لم يتعرض لها في غير هذا الكتاب .

فإن قلت : فما حكمها ؟ قيل : ليس هذا من مقاصد الشرح ، وفيها
 نظر . والظاهر فيها منعُ الإِتِّبَاعِ ، وقد يظهر وجهُ المنعِ مما تقدّم في
 تفضيل المسألة قبل هذا ، فتأملهُ .

(١) تقدم القول فيها ٦٦٢ ، وانظر : الكتاب ٦٠/٢ .

(٢) يقصد الأفعال التي تنصب مفعولين أو ثلاثة ، وقد مثل لها قبل ذلك بقوله : أُعْطِيَتْ زيدا الغلام
 العاقلين ، واخترت الرجال زيدا العقلاء ، وكسوت زيدا الثوب الطويلين ، وأعلمت زيدا أخاك
 العاقلين شاخصاً .

وإن نُعَوْتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ
مُفْتَقِرًا لِذِكْرِ هِنٍ أُتْبِعَتْ
واقطع أو أتبع إن يكن مُعَيَّنًا
بدونها أو بعضها اقطع مُعَلَّنًا

يريد أن النعوت إذا كَثُرَتْ - وكثرتها أن تكون أكثر من واحد ، وهو اصطلاح أهل العدد حيث يقولون في حدِّ العدد : إنه الكثرة المؤلفة من الآحاد ، ولا يريد الكثرة في اللغة^(١) ، بل معنى التعدد . وهذا ، وإن كان خلاف اصطلاح أهل العربية ، متعين في الموضع .

فلا يخلو أن يكون المنعوت ، وهو الذي تَلَتْه النعوت، مفتقراً لذكرها كلها أو غير مفتقرٍ لشيءٍ منها، أو مفتقراً لبعضها دون بعض، فهذه ثلاثة أحوال :
فأما الحال الأولى، وهو أن يكون المنعوت مفتقراً لذكرها كلها - ومعنى افتقاره إليها أن تتوقف معرفة المنعوت عليها، فلا تحصل معرفته في ظن المتكلم إلا بها - فالذي نصر عليه الناظم أنها تُتْبَعُ كلها، ولا تُقَطَّع هي ولا شيء منها، وذلك قوله: « وَقَدْ تَلَتْ . . مُفْتَقِرًا لِذِكْرِ هِنٍ أُتْبِعَتْ ».

وإنما لزم إتباعها لأن القطع يُقصد به تكثيرُ الجمل، والإطنابُ في مدح أو ذم أو ترحم، وذلك إنما يكون بعد معرفة المنعوت والاستغناء عن بيانه.

فأما إذا كان القصد البيان، لأنه لم يُعرَّف بعد ، فلا بد من البيان، لأن النعت حينئذٍ من تمام المنعوت، وكالجزء منه، ألا ترى إلى قول سيبويه : زيدُ الأحمرُ عند مَنْ لا يعرفه بعينه كزيدٍ وحده عند مَنْ يعرفه^(٢) . فإذا كان من تمامه

(١) الكثرة في اللغة : نقيض القلة ، ونماء العدد .

(٢) الكتاب ٨٨/١ .

فلا يصح إذاً أن يخالفه في الإعراب، لتنزله حينئذ منزلة آخر المنعوت،
فكما لا يصح قطع المنعوت عن اقتضاء العامل الأول فيه إعراباً معيناً،
كذلك لا يصح فيما هو كالجزء منه، وهذا واضح، فتقول : مررتُ بزيدٍ
الخياطِ القرشيِّ، وأنتني برجلٍ مسلمٍ عربيٍّ كاتبٍ فقيهٍ حاسبٍ، وما
أشبه ذلك، ولا تَقْطَع.

وأما الحالُ الثانية ، وهى أن يكون المنعوت غير مفتقر فى معرفته
إلى شئ من تلك النعوت - وهو معنى كونه معيناً بدون النعوت ، أى
معروفاً قبل ذكرها - فلك فيه ثلاثة أوجه ، كلها جائزٌ داخلٌ تحت / قوله : ٦١٠
«وَأَقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ» إلى آخره .

أحدها قطعُها كلّها إلى الرفع ، فتقول : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ
الصالحِ العالمِ ، أو إلى النصب فتقول : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الصالحِ
العالمِ ، ومنه قول الخرنق ، أنشده سيبويه^(١) :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ

سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَقْفَةُ الْجَزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَزَكٍ

وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدِ الْأَزْرِ

(١) الكتاب ٥٧/٢ ، ٦٤ ، والمحتسب ١٩٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤٥/١ ، والإنصاف ٤٦٨ ،
٧٤٣ ، والعينى ٦٠٢/٣ ، ٧٢/٤ ، والتصريح ١١٦/٢ ، ٢٠٤ ، والأشمونى ٦٨/٣ ، ٢١٤ ،
والخزانة ٤١/٥ ، والهمع ١٨٣/٥ ، والدرر ١٥٠/٢ .

ولايبعدن : لايهلكن . وسم العداة : هم كالسم القاتل لأعدائهم ، والعداة : جمع عاد ، وهو العدو .
والأقف : العلة والمرض . والجَزْر : جمع جزور ، وهى الناقة تنحر . والمعترك : موضع ازدحام القوم
فى الحرب والأزْر : جمع إزار ، وهو مايستر النصف الأسفل من البدن . والمعاهد : جمع معقد ،
وهو حيث يعقد الأزار ويشئى ، وطيب المعاهد كناية عن العفة ، وأنها لاتحل لفاحشة . وصفتهم
بالشجاعة والجدود العفة .

فعلى تقدير أن يكون «الذين هم» في موضع نصب لا يكون شاهداً^(١).
ويُنشد هكذا^(٢)

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَزِّكَ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ
برفع الجميع.

والثاني أن تتبعها كلها فتقول : مررتُ بزيدٍ الفاضلِ الصالحِ العالمِ، ومنه
قوله تعالى : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ }^(٣)
وفي الشعر قولُ الراجز أنشدَه سيبويه^(٤) :

بَأَعْيُنٍ مِنْهَا مَلِيحَاتِ النَّقَبِ
شَكْلُ التَّجَارِ وَحَلَالِ الْمُكْتَسَبِ
وأنشد أيضاً لمالك بن خُوَيْلِد الخناعي^(٥) :

(١) في الاصل و (ت) «يكون شاذاً» وهو تحريف ، وما أثبتته من (س) .

(٢) الكتاب ٢٠٢/١ ، وكذلك المراجع السابقة .

(٣) سورة الفاتحة / آية ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٤) الكتاب ٦٧/٢ ، واللسان (نقب)

يصف جوارى أو إبلًا - والنقب : يروى بضم النون وكسرهما ، فعلى الضم يكون جمع نَقْبَة ، وهى
ما أحاط بالوجه من دوائره ، وعلى الكسريكون جمع نَقْبَة ، فِعْلَةٌ من الانتقَاب بالانقباب، وشكل
التجار : أى يصلحون للتجارة . ويروى «شكل النجار» بالنون ، أى تشاكل نجارها وتشبيهه .
والنجار : الأصل . وحلال المكتسب : أى يحلن للكسب .

(٥) ديوان الهذليين ٣/٣ ، والكتاب ٦٧/٢ ، وابن يعيش ٣٢/٦ ، واللسان (وحد) .

يصف أسداً . والحيد : نقتو في قرنه ، وأحدثها حَيْدَة . ويروى (حَيْد) على المصدر . وحومة الموت
: مجتمعه . والرزّام : من الرزْم ، وهو الصنّوع . والفراس : من الفرس ، وهو دق العنق ، ومنه :
الفريسة ، لاند قاق عنقها . والصريمة : رميلة فيها شجر ، تنفرد وتتقطع مما حولها من الأرض
والهماس : من الهمس ، وهو الصوت الخفى ، وذلك من عادة الأسد . وأحدان : أصله وحدان ،
فقلبت الواو همزة . وهو جمع واحد . ويقال : رجل واحد ، أى متقدم فى العلم أو البأس أو
غيرهما ، كأنه لا مثل له ، فهو وحده فى ذلك . ومعنى الشعر أن الدهر لا ينجو منه أحلو ولا شئ
حتى هذا الأسد .

يَا مَيِّ لَا يُعْجِزُ الْيَّامُ نُوحِيْدُ
 فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَفَرَأْسُ
 يَحْمِي الصَّرِيْمَةَ أُخْدَانُ الرَّجَالِ لَهُ
 صَيْدٌ، وَمُجْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ هَمَّاسُ
 وَيَحْتَمِلُ الْقَطْعَ.

والتَّالِثُ أَنْ تُتَّبَعَ بَعْضًا دُو بَعْضٍ، وَهُوَ نَصُّهُ حِينَ قَالَ : « أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ
 مُعْلِنًا » فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ الْفَاضِلِ. وَقَدْ أُنْشِدَ بَيْتُ الْخَرْنَقِ هَكَذَا^(١) :
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ
 وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ
 وبالعكس^(٢)

وَأُنْشِدَ سَيَّبُوه قَوْلَ ابْنِ خَيْطٍ الْعُكْلِيِّ^(٣) :
 وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ
 إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيَهَا

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) أى هكذا :

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

(٣) الكتاب ٦٤/٢ ، والإنصاف ٤٧٠ .

ونمير : قبيلة من بنى عامر . وغاويها : مغويها : ، من الغي ، وهو الضلال . وقيل : المراد بغاويها الضال نفسه ، فهو غاوي في نفسه ، مغولن أطاعه . والطاعين : المرتحلين ، يعنى أنهم يخافون عدوهم لقلقتهم وذلك على الظعن والهجرة . وقوله : « ولا يظعنوا أحدا » معناه أن عدوهم لا يخافهم فيظعن عن داره . وقوله : « لمن دار نخليها » معناه أنهم إذا رحلوا عن دارهم لم يعرفوا من يحلها بعدهم من قبائل العرب ، لأنهم أضعف من كل قبيلة ، وكل قبيلة يمكن أن تحل دارهم .

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْهِرُوا أَحَدًا

وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارُ نُحْلِيِّهَا

قال سيبويه : ومن العرب من يقول : الظَّاعِنُونَ ، والقَائِلِينَ ^(١) . وهذا من القسم الذى قبل هذا ، وأنشد أيضاً لأمية بن أبى عائذ ^(٢) :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْنُوءَةٍ عَطْلٍ

وَشُعْنًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي

وإنما جاز القطع مبالغة فى المدح أو الذم ، لأنه يستلزم تكثيرَ الجمل المتضمن للإطناب فى وصف المذكور ، فوصفه بجمل كثيرة أبلغ من وصفه بجمله واحدة .

وأيضاً فإن العلم به يؤذن بالاستغناء عنه ، فقطعوا إيداناً بذلك ، ليعرفوا أن المنعوت مستغن عن نعته . وكأن تعليق حكم القطع على العلم فى قوله : «وأقطع أو اتبع إن يكن معيئاً بدونها» يُرشد إلى هذا الوجه الثانى من التعليل . قال سيبويه : وزعم الخليل - رحمة الله - أن نصب هذا - يعنى ماتقدم من القطع - على أنك لم ترد أن تحدث الناس ، ولا من تُخاطب ، بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت ، فجعله تعظيماً وثناءً ، إلى آخر ما

(١) الكتاب ٦٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١٠٨/١ ، والأشمونى ٦٩/٣ ، والخزانة ٤٢٦/٢ ، وديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، واللسان (رضع) .

يصف صائدا يسعى لكسب رزقه ، فيفترب عن نسائه فى طلب الصيد ، ثم يأوى إليهن فيجدهن فى أسوأ الأحوال . والعطل : جمع عاطل ، وهى التى لا حلى لها ، أو التى لاشئ عندها ، وهذا المعنى الثانى أولى فى هذا الموضع . والشعث : جمع شعثاء ، وهى التى تلبد شعرها لعدم تعهده بالدهن . والمراضيع : جمع مرضاع ، وهى الكثيرة الإرضاع . والسعالى : جمع سِعالَة ، وهى أنثى الغيلان ، وتشبه بها المرأة إذا كانت قبيحة الوجه ، سيئة الخلق .

قال^(١).

وأما الحال الثالثة ، وهو أن يكون المنعوت مفتقراً إلى بعض النعوت دون بعض فحكمها إما مأخوذاً من قوّة كلامه في الحالين الأوّلين ، وذلك أن يتّبع ما كان مفتقراً إليه ، ويُخَيَّرُ في الباقي ، فتقول : مررتُ بزيدٍ الخياطِ الصالحِ الفاضل . فـ (الخياطُ) مثلاً لازمُ الإتيانِ لأنه مفتقرٌ إليه في بيان المنعوت ، ولك في (الصالح ، والفاضل) الإتيانُ والقطعُ.

لكن يبقى النظرُ في تقديم المفتقرِ إليه مسكوتاً عنه . ولابد من تقديمه / لأنه لا يجرى نعتُ المدح والذم والترحمُ إلا بعد معرفة صاحبه . ٦١١ ولعل الناظم سكت عن هذا لأنه ظاهر المعنى .

وقد ذهب ابن الناظم في «شرح»^(٢) ، إلى أن هذه الحالة الثالثة هي المرادة بقوله : «أُبَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعَلِّناً» كأنه يقول : وإن يكن المنعوت معيّناً ببعضها فاقطعُ ما سواه .

وهذا التفسير لا يظهر ، إذ لو أراد الناظم ذلك لقال : أو بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعَلِّناً إن كان معيّناً بالبعض الآخر ، ولم يقل ذلك ، فإنما قوله : «أو بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعَلِّناً» راجعٌ إلى القسم الأخير ، وهو أن يكون المنعوت معيّناً بدونها كما تقدم .

ويدخل حكمُ الحالة الأولى تحت معنى العبارة ، لأن ما تأتى به من النعوت المفتقرِ إليها يشمله قوله : «وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ» . وما يأتى به مما هو معيّن بدونها يشمله قوله : «إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا

(١) الكتاب ٦٥/٢ ، وما قال بعد ذلك هو «ونصبه على الفعل ، كأنه قال : أنكر أهل ذاك ، وأنكر

المقيمين ، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره» .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٤٩٧ .

بدونها» فظهر مراده ، وبالله التوفيق .

وقوله : «مُعَلَّنًا» أى مبيناً ذلك ، ومصرحاً به ، وظاهره أنه فَضِّلَ ، ولكنه يمكن أن يكون تنكيّناً على رأي مَنْ رأى أن القطع لا يأتى إلا بعد الإتيان ، فعند هذا القائل لا يجوز : مررتُ بزيدِ الكريمِ الفاضلِ ، برفعهما معاً ، أو نصبيهما ، أرفع أحدهما ونصب الآخر ، بل اللازم إتيان الأول وقطع الثاني .

وهذا غير مرصِيٍّ ، فقد حكى سيبويه : الحمدُ لله الحميدُ ، والحمدُ لله أهلُ الحمدِ^(١) ، بالقطع ولم يتقدم مُتَّبِعٌ ، وأنشد للأخطل^(٢) :

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا
أَبْدَى النُّوَاجِذَ يَوْمَ بَاسِلٍ ذَكَرُ
الْخَائِضِ الْغَمْرِ وَالْمَيْمُونِ طَائِرُهُ
خَلِيفَةُ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ
وقد تقدم إنشاد بيت العُكْلَى^(٣) :

* وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ *

(١) الكتاب ٦٢/٢ .

(٢) من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ، ديوانه ٩٨ - ١٢٢ ، وسيبويه ٦٢/٢ ، واللسان (جشر ، بسل) وفي جميع نسخ الكتاب «أبدى النواجذ يوما» بنصب «يوما» وما أثبتته من الديوان واللسان وسيبويه .

والنواجذ : الأضراس ، أو أقصاها ، أو أضراس الحلم . ويوم باسل : شديد كرية ، والذكر : الشديد أيضا وإبداء النواجذ كناية عن الشدة والبسالة . والغمر : الماء الكثير . ويقال : هو ميمون الطائر ، إذ كان كثير الخير ، ومن يتبرك بهم . وكانوا يستسقون المطر بمن يأنسون فيه اليمن والخير .

(٣) عجزه :

* إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا *

وقد سبق .

وهو كثير ، فلا مُسْتَنَد لهذا القول ولا سَلَف .

فكأن الناظم يقول : اقطع الجميع أو أَتْبِعْهَا ، أو اقطع بعضاً دون بعضٍ مُعْلَنًا بذلك من غير قَيْد ، فالجميع جائز .

ولا فرق في ذلك بين المعرفة والنكرة ، بل يجوز أن يقال : مررتُ برجلٍ عالمٍ صالحٍ ، كما تقول : مررتُ بزيدٍ العالمِ الصالحِ .

ثم على كلامه سؤالات ، أحدها أن الذي يَتَّبِع من النعوت ثلاثة ، نعتُ البيان المنبّه عليه ، وهو المفتَقَر إليه .

ونعت التوكيد نحو قوله تعالى {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} ^(١) ، {وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَخَذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ} ^(٢) ، ونحو ذلك وهذا مُتَّفَق على منع القطع فيه . وما وُضِع من النعوت على اللزوم نحو : مررتُ بهم الجماء الغفير ، وطلعتِ الشعري العبور ^(٣) . وهذا أيضاً مُتَّفَق على منع القطع فيه .

وأما القسم الأول فالظاهر من كلام النحويين لزوم الإتيان أيضاً ، إلا أن ابن أبي الربيع ^(٤) أجاز فيه القطع إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع

(١) سورة الحاقة / آية ١٢ .

(٢) سورة النحل / آية ٥١ .

(٣) يقال : جاء القوم الجماء الغفير ، أى جاء واجتماعهم ، الشريف والوضيع ، ولم يتخلف منهم أحد ، وكانت فيهم كثرة . والغفير : وصف لازم للجماء ، يعنى أنك لاتقول : جاو الجماء ، وتسكت . وانظر : اللسان (غفر ، جهم) .

والشعري: شعريان ، أحدهما الغُمَيْصاء ، وهو أحد كوكبي الذراعين ، والثاني العبور ، وهو كوكب نير يقال له المرزم ، يطلع بعد الجوزاء عند شدة الحر ، وسميت عبوراً لأنها عبرت المجرة . وانظر : اللسان (شعر ، عبر)

(٤) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد ابن أبي الربيع الإشبيلي . إمام أهل النحو في زمانه ، صنف : شرح الإيضاح ، وشرح سيبويه ، وشرح الجمل ، وعشرة مجلدات ، لم يشذ عنه مسألة في العربية (ت ٦٨٨ هـ) جغية الوعاة ١٢٥/٢ .

بإضمار مبتدأ ، ويجوز إظهارهما ، كأنه على تقدير سؤال سائل يقول : مَنْ تَعْنِي؟ أو مَنْ هو؟ إذ لم تَبَيِّنِ الكلامَ على ذكر النعت ، لاعتقادك أن المخاطب يعرف مَنْ ذَكَرَهُ ، ثم يبدو لك أنه لا يعرفه ، فتقول : مررتُ بزيد الخياط ، والخياط . وإن شئت قلت : أعني الخياط ، أو هو الخياط^(١) .

وما قاله ابن أبي الربيع ليس بمخالف / لما تقدّم من لزوم الإتيان ، ٦١٢

بل هو موافق لغيره .

وتمّ نوعٌ رابع يلزم فيه الإتيان أيضاً ، وهو نعت المشار إليه ، نحو : مررتُ بهذا الفاضلِ وذلك الصالح ، وما أشبه ذلك . وقد تقدم رأيه في نعت الإشارة بالمشتق^(٢) .

فالظاهر من كلام الناظم جواز القطع فيها كلّها ، وهو خلاف ما قاله الناس .

وتمّ أنواعٌ آخر يلزم فيها الإتيان أيضاً لاتعسّر على مَنْ طلبها ، لكنها قليلة الاستعمال فلذلك لم تذكر هنا .

وعلى الجملة فالشروط المذكورة في جواز القطع أربعة :

أحدها أن يكون النعت للمدح أو الذم أو الترحم ، فإن كان لغير ذلك لم يجز القطع إلا على ما قاله ابن أبي الربيع ، وليس ذلك من القطع المذكور في «باب النعت» .

والثاني ألا يكون نعتُ المدح أو الذم أو الترحم خاصاً بمن جرى عليه ، لا يليق بغيره ، فإنه إذا لم يكن خاصاً كان القطع جائزاً بإطلاق ،

(١) البسيط في شرح الجمل ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) انظر : ص ٦٢٨ .

بل هو عندهم الأفصح .

فأما إذا كان خاصاً بمن جرى عليه فى المعنى فالإتباع هو الوجه الشائع، والقطع قليل .

ويطرد هذا فى صفات الله تعالى ، لا يتَّصِفُ بها غيره ، كقوله : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ }^(١) ، فإن الجريان هنا على الموصوف هو الشائع . ولذلك لم يقرأ فى بعضها بالقطع إلا قليلاً .

ومنه قوله تعالى : { حم * تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطُّلُوغِ }^(٢) . ومثل هذا فى القرآن كثير جداً .

وفى الشعر قولُ عمرو بن الجُمُوح^(٣) :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْغَنَى ذِي الْمَنَنِ

الوَاهِبِ الرِّزْقِ دَيَّانِ الدِّينِ

وهذا الشرط نَبَّ عليه سيبويه فى قوله : وسمعنا بعض العرب يقول : { الحمدُ لله ربَّ العالمين } فسألت عنها يونس ، فزعم أنها عربية^(٤) .

ويَسُنُّ وجه ذلك ذكره ابن الزُّبَيْرِ الأندلسى شيخُ شيوخنا^(٥) فى كتابه «مِلَاكُ التَّأْوِيلِ» وهى من مسائله الحِسَانِ .

(١) سورة الفاتحة / آية ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٢) سورة غافر / آية ١ ، ٢ ، ٣ .

(٣) لم أجده .

(٤) الكتاب ٦٣/٢ .

(٥) هو الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الأندلسى ، كان محدثاً جليلاً ، ناقداً نحويّاً أصولياً ، أدبياً فصيحاً مفوهاً ، مقرأً مفسراً مؤرخاً . أقرأ القرآن والنحو والحديث بمالقة وغرناطة وغيرهما . صنف تعليقا على كتاب سيبويه ، والنيل على صلة ابن بشكوال (ت ٧٠٨ هـ) . بغية الوعاة ٢٩١/١ .

والثالث أن لا يَبْنَى المتكلمُ كلامه على ذكر الصفة ، وإنما يبدو له ذكرها بعد شروعه فى التكلم ، فُيُخْرِجُهَا مُخْرَجَ الجواب على سؤال ، فيَقْطَعُهَا على مايقدرُ السؤال ، فيرفَعُهَا أو ينصِبُهَا ، فإنه إذا ابتدأ كلامه قاصداً ذكرَ الصفة أولاً لم يكن بُدُّ من الاتباع ، لأن بناءه على ذكرها أولاً يقتضى إجراها عليه . والقطع نقيضُ ذلك ، إذ هو مقتضى للاستئناف ، لأن الصفة مع المقدّر تصوير جملةً مستقلة لاموضع لها من الإعراب . وهذا شأن الجمل المستأنفة .

ونظير ذلك الظنُّ فى الغاية وعدم الغاية كما تقدّم ، و (أو) مع (إمّا) فى الشك ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى ^(١) .
وهذا الشرط نصُّ عليه ابن ملكون فى ردّه على الصيّمرى ^(٢) ، وهو ظاهر المعنى فلا ينبغى إهماله .

والرابع ما ذكره الناظم من تقدّم / العلم بالمنعوت دون النعت ، ٦١٣ فنقصه ذكر ثلاثة شروط ، واقتصر على واحد لا يفى بمعنى ماترك .
والسؤال الثانى : أنه يقتضى جوازَ الاتباع والقطع كيف كان ، من تقديم المُتَّبَع أو تأخيره . وذلك ممنوع ؛ بل الإِتِّبَاعُ بعد القطع لايجوز ، فلا يقال : مررتُ بزيدٍ الفاضلُ الصالحُ الحبيب ، وعلل ذلك بأوجه ثلاثة :

(١) أى فى باب «عطف النسق» .

(٢) الصيّمرى هو أبو محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيّمرى النحوى ، ألف كتاب «التبصرة» فى النحو . وصفه السيوطى بقوله فى بغية الوعاة (٤٩/٢) : «كتاب جليل ، أكثر ما يشتغل به أهل المغرب .. أكثر أبو حيان من النقل عنه» .

وابن ملكون هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن ملكون الإشبيلي ، أستاذ نحوى جليل ، ألف شرح الحماسة والنكت على تبصرة الصيّمرى وغير ذلك (ت ٥٨٤ هـ) . بغية الوعاة ٤٢١/١ .

أحدها مايلزم على ذلك من الفصل بين النعت والمنعوت ، أو بين النعتين ،
بجملة أجنبية .

والثانى أن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه .
وكان الشَّلَوِيُّين يُنشِدُ هنا قولَ مَعْنِ بْنِ أَوْسٍ^(١) :

إِذَا انْصَرَفْتُ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكَدْ

إِلَيْهِ بَوَاجِهٍ آخِرِ الدَّهْرِ تُقْبِلُ

فكأنهم جعلوا ألفاظهم جاريةً على حكم مقاصدهم ، وذلك أن الأصل فى
صفة المدح القطعُ ، وكذلك صفةُ الذم والترحمُ ، لأن المقصود الإخبارُ عن
الموصوف بحاله وصفته ، بعد الإخبار عنه بفعله ، وهما مقصدان مختلفان ،
فإذا قطعوا (ثم أتبعوا)^(٢) فقد رجعوا عن الإخبار الثانى إلى الإخبار الأول بعد
الانصراف عنه ، وهذا شبيهٌ باعتبار (اللفظ بعد اعتبار)^(٣) المعنى ، فإنه ممنوع ،
بخلاف العكس .

والثالث حكاة لنا الأستاذ أبو عبد الله ابن الفخار^(٣) شيخنا ، رحمه الله ،
عن بعض نحاة «قُرْطَبَة»^(٤) أن المانع من ذلك مايلزم عليه فى «علم البيان» من
تَسْفُلٍ بعد تَصْعُدٍ ، وقصورٍ بعد كمالٍ ؛ لأن القطع أبلغُ فى المعنى المراد من
الإتباع ، اعتباراً بتكثير الجمل . وعلى ذلك كان القطع .

(١) من قصيدة حكيمة له فى شرح الحماسة للمرزوقى ١١٢٦ - ١١٣١ .

(٢) مابين الأقواس ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشيته الأصل .

(٣) سبقت ترجمته .

(٤) قرطبة : مدينة عظيمة بالأندلس ، وسط بلادها ، لم يكن لها فى المغرب شبيهه فى كثرة الأهل ،
وسعة الرقعة ، وكانت قصبة البلاد ، ومعدن الفضلاء ، ومنبع النبلاء ، وينسب إليها جماعة وافرة
من أهل العلم .

ولولا ذلك ماذهب به هذا المذهب البعيد ، وهو ظاهر .

والسؤال الثالث : أنه تكلم على الإتياع والقطع فيما إذا كثرت النعوت ،

وترك الكلام على ذلك فى النعت المفرد ، وهو الأصل للكثرة .

ولوتكلم على النعت المفرد لأخذ له منه حكم غير المفرد ، ولاينعكس ، بل

يُوهم ماذكر أن المفرد بخلافه ، وإذا تقرر هذا كان ذكره لما ذكر ، وتركه لما ترك

مشكلا .

والجواب عن الأول أن الضابط الذى ذكر يجمع له مقصوده ، فلا يحتاج

إلى شرط سوى ما شرط ، وذلك أن نعت البيان مقصود بلاشك ، لأنه مفتقر

إليه ، ولذلك لزم إتياعه على ماتقدم ، من جهة أن رفع الاشتراك فى المعرفة

وتخصيص النكرة^(١) إنما يحصل بالإتياع إذا كان القطع على اعتقاد

الاستئناف بعد استغناء الكلام الأول ، والإتياع يُصير النعت والمنعوت كالشئ

الواحد ، ولذلك قال سيبويه : زيد الأحمر عند من لا يعرفه بمنزلة زيد عند من

يعرفه^(٢) .

وأما نعت التوكيد فهو مفتقر إليه على الجملة من وجهين ، أحدهما أنه

تكرار الاسم الأول ، ففائدته كفاءة التوكيد اللفظى ، ولولا أنه محتاج إليه لما

كرر ، لأنه التكرار عندهم لغير فائدة^(٣) ، وإذا كان كذلك صار نعت التوكيد

مراداً به البيان على الجملة ، وليس دخوله كخروجه .

(١) وهى وظيفة النعت الاصلية .

(٢) الكتاب ٨٨/١ .

(٣) فى (س) «على» وفى (ت) «عن» وكلاهما تصحيف . والعنى : ضد الإبانة فى الكلام ، وعدم

الامتداء لوجه المراد منه ، والعجز عن أدائه .

فردا قلت : كونه مَبِيناً يناقض كونه مؤكداً - فالجواب أنه / سُمِّيَ ٦١٤ مؤكداً وإن كان مفتقراً إليه في التخاطب ، كما سمي التوكيد اللفظي ، بل والمعنوي ، توكيداً اعتباراً بأنه ممَّا يُكْتَفَى فيه بالمؤكد دونه على الجملة . والثاني أن نعت التوكيد مَبِينٌ على وجه ، سمعت من شيخنا القاضي أبي القاسم الشريف^(١) ، رحمه الله ، أن العرب تقول : (هذا رجلٌ) على معنيين ، أحدهما أن تريد الحقيقة ، أى حقيقة هذا المعنى من غير نظر إلى توحد أو تعدد . قال : وهذا لا يَتَنَّى ولا يجمع . والثاني أن تريده بقيد التوحد والإفراد ، وهذا هو الذى يَتَنَّى ويجمع . فإذا قال : أعطاك زيدٌ غلاماً ، فقلت : إنما أعطانى ثوباً - فهذا من الأول . وإذا قال : أعطاك ثوبين ، فقلت : إنما إعطانى ثوباً - فهذا من الثانى .

وإذا ثبت هذا فالمنعوت إنما هو الثانى لا الأول ، ونعته إنما هو رفعٌ لتوهم التعدد الذى يحتمله المعنى الأول ، لأن المعنى الأول لانص فيه ، من حيث الوَضْعُ ، على أفراد ، بل على حقيقة الجنس ، والحقيقةُ حاصلة فى الواحد والمتعدد ، فكان نعت التوكيد مَبِيناً بهذا الاعتبار ، وحيثما جاء فى القرآن فإنما جاء على هذا القصد .
وأما ما وُضِعَ على اللزوم^(٢) فأصله البيان ، وأيضاً فقد يقال : أهمل ذكره لقلته فى بابهِ .

فإن قيل : هذا الجواب مُشْكَلٌ على ما قَدَّمْ فى حَدِّ النعت ، فإن الناظم قال هناك : إِنَّهُ «مَتِّمٌ ما سَبَقَ» واعتَرِضَ عليه بنعت المدح والاذم والترحم .

(١) انظر ترجمته فى مقدمة التحقيق (شيوخ الشارح) .

(٢) مثل ما مثَّل به فيما مضى من قولهم : مررتُ بهم الجماءَ الغفيرَ ، وطلعت الشَّعْرَى العَبُورَ .

وأجيب بأن هذه النعوت تُتِمُّ ما سَبَقَ بحسب القَصْد ، فإذا قد كان الكلام ناقصاً بونها بحسب القصد ، وهو معنى كون النعوت بها مفتقراً لذكرها . وعلى هذا التقدير تدخل له نعوت المدح والذم والترحم في الحكم بلزوم الإتيان ، وإذ ذاك لا يبقى لقوله : «واقطع أو اتبع» معنى ينزل عليه ، وفُسدت المسألة جملة .

فالجواب أن العبارتين منزلتان على معنيين لا على معنى واحد ، لأن قوله أول الباب «مُتِمُّ مَا سَبَقَ» لا يستلزم أن السابق مفتقر له في العلم به ، وإنما يستلزم أنه مكمل له على الجملة .

وهذا التكميل تارة يكون مفتقراً إليه ، فيكون النعت إذ ذاك لازم الإتيان ، كنعت البيان ، وتارة يكون غير مفتقر إليه في معرفة النعوت ، وذلك نعت المدح والذم والترحم ، فلا يكون لازم الإتيان . وهذا صحيح .

وأما نعت الإشارة فهو للبيان ، لأنه مفتقر إليه فلا اعتراض عليه . فقد حصل أن الخاص بحكم جواز القطع نعت المدح والذم والترحم . وأما اشتراط ألا يكون خاصاً بمن جرى عليه فلا يلقي من تركه محذور ، لأن القطع والإتيان جائزان في الخاص وغيره على الجملة وكثيراً ما يطلق الناظم القول بجواز الوجهين وإن كان أحدهما أرجح بناءً على صحة القياس فيهما .

وأما اشتراط ما شرطه ابن مَلَكُون^(١) فذلك غير لازم ، بل هو توجيه القطع لمن قطع ومن لم يقطع ، فوجهه بناءً الكلام على ذكر الوصف ، كما أنهم يُجيزون / الوجهين في : زيد طنته قائم ، وزيداً ظننت قائماً ، بناءً ٦١٥ على المقصدين ، ولم يكن ذلك قادحاً في إجازة الوجهين عند أهل

(١) وهو الأبينى المتكلم كلامه على نكر الصفة ، وإنما يبطل ذكرها بعد شروعه في المتكلم . وقد تقدم ، انظر : ص ٦٧٩ .

النحو، فكذاك هنا ، فإنه من باب اعتبار المقاصد البيانيّة ، وذلك وظيفة البيانيّ وليس على النحوى اعتبار ذلك من حيث هو نحوى ، فقد ظهر أن الوجه اعتبار ما اعتبره الناظم ، وماسوى ذلك زيادة . والله أعلم .

والجواب عن الثانى أن الإتيان بعد القطع مختلف فيه بين النحويين ، فمن مجيز ومانع . فمن حجة المانع ماتقدم^(١) .

ومن حجة المميز أنه لا يلقى فيه من جهة القياس محظوراً إلا الفصل بين النعت والمنعوت ، وذلك جائز على الجملة .

وأيضاً فالنعت المقطوع هنا فى حكم المتبّع ، لأن الجميع مستغنى عنه ، ولم يؤت به إلا لكونه مدحاً للأول ، وذلك حاصل .

وليس فى حكم الجملة أيضاً ، ولو كان فى حكم الجملة لكان الموضع خليفاً بأن يظهر الجزء الآخر يوماً ما ، لكنهم لم يفعلوا ذلك ، فدل على أن المقطوع فى الحكم كالتبّع ، وإنما تقدير المحذوف أمرٌ صناعى ، وهو فى المعنى معدوم ، ينظر إلى ذلك ما قالوا فى (عمرو) من قولك : (إن زيدا قائمٌ وعمرو) : إنه من باب عطف المفردات ، وإن كان ظاهر الصناعة أنه مبتدأ محذوف الخبر ، بناءً على تناسي المحذوف ، حتى قالوا : إن زيدا قائمٌ لا عمرو ، فعطفوا بـ (لا) التى لا يعطف بها إلا المفرد ، فكذاك هنا قطعوا بناءً على العلم بالمنعوت ، ولم يظهروا إلا المقدّر بناءً على جعله وصفاً للأول . فإذا كان كذلك صار القطع والإتيان فى نمط^(٢) واحد من جهة المعنى .

(١) وهى ما يلزم من الفصل بين النعت والمنعوت ، أو بين المنعوتين ، بجملة أجنبية ، وأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه .

(٢) النمط - بفتحيتين - الطريقة أو الأسلوب ، والجماعة من الناس أمرهم واحد ، والصنف أو النوع أو الطراز من الشئ .

وأيضاً فإن ظاهر السماع شاهد ، كقوله تعالى : {لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ} إلى أن قال : {وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ} ^(١) ، وكذلك قول الخرنق ^(٢) :

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُغْتَرِكٍ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ
وَالْمَنْعُوتَ قَبْلُ مَرْفُوعٍ . وقول العكلى أيضاً ^(٣) :
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا
وَالْقَائِلِينَ لِمَنْ دَارَ نُخْلِيهَا
وَالْمَنْعُوتَ قَبْلُ مَنْصُوبٍ . ومن ذلك أشياء أخر .

ولا يقال : إن ذلك على إضمار رافع أو ناصب ، لأنه خلاف الظاهر ، والأصل «الحملُ على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره» حسبما بوب عليه ابن جنِّي في «الخصائص» ^(٤) وجعله أصلاً من أصول سيبويه ، وأتى له بشواهد من كلام العرب هي عاضدة لهذا الموضع ، فيمكن أن يكون مذهب الناظم هنا ما أعطاه ظاهر لفظه من جواز الإتيان بعد القطع خلاف ما رآه في غيره . وقد تبين مدركه ، والله أعلم .

والجواب عن الثالث من وجهين ، أحدهما أن كثرة النعوت أصلها الإفراد ، وإذا لزم في المتعدد حكمٌ من حيث هو جارٍ على الأول لزم في الإفراد ، إذ لا فرق في المعنى بين المتحد والمتعدد في الجريان وعدمه ، فكأنه ذكر حكم

(١) سورة النساء / آية ١٦٢ .

(٢) سبق الشعر بهذه الرواية في الكتاب ٥٨/٢ .

(٣) سبق الشعر أيضاً بهذه الرواية في الكتاب ٦٥/٢ .

(٤) وذلك في الجزء الأول (٢٥١ - ٢٥٦) .

الكثرة لما يختصُّ بها مما ليس في الأفراد ، وهو الإِتباعُ في البعض ،
والقطعُ في البعض .

والثاني أن يقال : لعله ذهبَ مذهبَ من لا يرى القطعَ إلا مع تكرار
/ الصفة ، وإن كان مذهباً مرجوحاً ، لأنه لا قياسَ يَعْضُدُهُ ، ولا سماعَ ٦١٦
يؤيِّدُهُ . والله أعلم .

وجَعَلَهُ التَّاءَ فِي «أُتْبِعَتْ» رَوِيًّا مَعَ قَوْلِهِ : «تَلَّتْ» وَلَمْ يَجْعَلْهَا كَالِهَاءِ
وَصَلًّا - هُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ أَهْلِ الْقَوَافِي ^(١) . وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا كَالِهَاءِ
لَا تَقَعُ رَوِيًّا إِلَّا حَيْثُ تَقَعُ الْهَاءُ رَوِيًّا ، وَذَلِكَ يَنْكَسِرُ بِمَا أُنْشِدَهُ سَيِّبُويْهِ فِي
«كِتَابِ الْقَوَافِي» لَهُ مِنْ قَوْلِهِ الرَّاجِزِ ^(٢) :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي اسْتَقَلَّتْ

بِإِذْنِهِ السَّمَاءُ وَاطْمَأَنَّتْ

بِإِذْنِهِ الْأَرْضُ وَمَا تَعَنَّتْ

الْجَاعِلِ الْغَيْثِ غِيَاثَ الْمُسْنِتِ

أَوْحَى لَهَا الْقَرَارَ فَاسْتَقَرَّتْ

وَشَدَّهَا بِالرَّاسِيَّاتِ التُّبَّتِ

وَلَمَّا ذَكَرَ الْقَطْعَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَلَمْ يَبَيِّنْ كَيْفِيَّتَهُ أَخَذَ يَذْكُرُ ذَلِكَ

(١) انظر : كتاب القوافي للتنوخى ٧٨ ، وكتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ١٥٠ .

(٢) هو العجاج ، ديوانه ٥ ، وانظر : المحتسب ٣٣١/٢ ، واللسان (عتا ، وحى) .
واستقلت السماء : ارتفعت . وتعنت : عصت ولم تطع . والغيث : المطر والكلأ ، والمطر هو الأصل .
والمسنت : من أصابته سنة وفحط وجذب . أوحى لها القرار : أوحى الله تعالى للأرض بأن
تقر قرارا ، ولا تميد بأهلها ، ويروى «وحى» والراسيات : الجبال الرواسخ الثابتة .

فقال :

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا

مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

يعنى أن القطع إنما يكون إلى الرفع أو إلى النصب . وأما الجر فلا يُقطع إليه أصلاً ، لأن حرف الجر لا يُضمَر .

وإذا كان كذلك فالرفع لابد له من رافع ، وهو المبتدأ مضمراً قبل النعت المقطوع ، فإذا قلت : مررتُ بزيدٍ الفاضلُ - كان على تقدير : هو الفاضلُ .

والنصب أيضاً لابد له من ناصب ، وهو الفعل مضمراً قبله . وإذا قلت : مررتُ بزيدٍ الفاضلُ - فهو على تقدير : أمدحُ الفاضلُ . ونحو ذلك ، وهو معنى قوله : «مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا» .

فمضمراً : حال من فاعل «أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ» و«مُبْتَدَأً» راجعُ إلى «أَرْفَعُ» و«ناصباً» راجعُ إلى «أَنْصِبُ» والناصب هو الفعل .

وإنما لم يعيَّنْ لأنه معلوم ، إذ الناصب للاسم لا يُضمَر حتى يعلم ، كما أنه لم يُعَيَّنْ من الأفعال نوعاً من نوعٍ إحالةً على فهم السامع ، لأن قصد الكلام يعيَّنُ المراد ، فإذا كان الموضع للمدح فالمقدَّرُ «أَمْدَحُ» ونحوه . وإذا كان للذم فالمقدَّرُ «أَذْمُ» وإذا كان للترحم فيقدر «أَرْحَمُ» أو نحو ذلك .

ولا ينبغي أن يقدر «أَعْنَى» لأنه قُصُورُ في موضع المبالغة ، إلا أن يكون الموضع خالياً من معنى المدح والذم والترحم ، فهناك يصلح تقدير «أَعْنَى» ونحوه .

ولم يعيَّنْ الناظم ما الذى يقدر ، إمَّا اتكالاً على فهم ما يقدر ، لأن الموضع يعيَّنْ ، فموضع المدح معيَّن لتقدير «أَمْدَحُ» وكذلك سائر المواضع معيَّنْ لما يقدر فيها ، فلم يَحْتَجْ إلى النص عليه .

وإمّا لأنه رأى الخُطْبَ سهلاً في تقدير «أُمدَحُ أو أُعْنَى» لأن المدح حاصل بالكلام ، والفعل لم يظهر قَطُّ ، وإنّما هو تقدير صناعي ، فلا ضرر في تقدير فعلٍ يصلح في الموضع على الجملة . وهذا ظاهر .

وقوله : «لَنْ يَظْهَرَ» الألف فيه ضمير التثنية ، عائد على «مُبْتَدَأٍ وناصبٍ» وإن كان العطف بـ (أو) التي هي لأحد الشيئين أو الأشياء ، لأنهما معاً مرادان ، كقوله تعالى : {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا} ^(١) .

ويريد أن مِنْ شرط هذا المقدّر ألا يُنطق به لأن العرب هكذا فعلت . ووجهه أنهم قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، فجعلوا إضمار الناصب / أمانة على ذلك ، كما فعلوا في النداء ، إذ لو أظهر الناصب ٦١٧ لَخفي معنى الإنشاء ، وتوهم كونه خيراً مستأنفاً ، فكان التزام الإضمار أحق لهذا المعنى .

وهنا شيء ينبغي عليه ، وهو أن هذا الحكم المقرّر مع كون ذلك المقدّر لا يظهر إمّا أن يكون عائداً إلى ما ذكر آنفاً في كثرة النعوت ، وإمّا أن يعود إلى ما فيه قطعٌ مطلقاً . فإن عاد إلى ما فيه قطعٌ مطلقاً لزم أن يكون المقدّر لازم الإضمار في نحو قولك : مررتُ بزيدٍ وخرجتُ إلى عمروٍ القرشيّين ، وما أشبهه مما هو لمجرد التخصيص ، لا لمدحٍ ولالذم ولا ترحم . وهم قالوا هنا : يجوز إظهار الرفع والناصب ، فنقول : أعني القرشيّين ، أو هما القرشيّان ، فكان الإطلاق غير مستقيم .

(١) سورة النساء / آية ١٣٥ .

وإن عاد إلى ما ذكر في كثرة النعوت خاصة استقام ، إلا أنه يبقى حكم القطع في المسألة الأولى مبهماً غير مبين ، وهو قاصر .

والجواب أن ظاهر كلامه أن هذا الحكم راجع إلى المسألة الأخيرة .
الأتري أنه قال : «إِنْ قَطَعْتَ» فأتى بـ (إِنْ) الداخلة على الممكن ، والقطع في المسألة الأولى واجب ، فلم تكن «إِنْ» لائقة بالموضع ، فإتيانه بها دليل على أنه قصد ما القطع فيه ممكن لا واجب . وأيضاً فإنه لم يصرح فيما تقدم بحكم قطع ، ولا ذكر ما يقطع ، وإنما نص على شرط الإتيان ، وسكت عن غير ذلك ، فلم يضطر فيه إلى حكم القطع . والله أعلم بمراده .

وَمَا مِنَ الْمُنْعُوتِ وَالنُّعْتِ عُقْلٌ

يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النُّعْتِ يَقِلُّ

يعنى أن كل واحد من النعت والمنعوت إذا علم جاز حذفه في فصحيح الكلام على جهة الاختصار ، وذلك أن الأصل الأثبات في الجميع ، لكن عادة العرب أنها تجتزئ بالقرائن عن النطق في كثير من كلامها ، فإذا كان اللفظ معلوماً ، ولم يؤد حذفه إلى اختلال الكلام ، بل يستقل اللفظ والمعنى بما بقى - جاز ذلك .

فعلى هذا لا يحذف المنعوت إلا بشرطين ، أحدهما مأخوذ من نصه ، وهو يكون معلوماً معيناً معناه بعد الحذف ، ولا إشكال في هذا .
والآخر غير مأخوذ من ههنا ، وهو أن يكون النعت مستقلاً بمباشرة العامل ، قابلاً له .

فإذا قلت : (مررت بعاقلٍ ، أو براكبٍ) علم أن المحذوف (رجلٌ) وصح في «العاقل» مباشرته للعامل ، وكذلك «الراكب» ونحو ذلك .

ومنه فى السماع قوله تعالى : {وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ} ^(١) ، أى دروعاً سابغات . وقوله : {كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً} ^(٢) ، وقوله : {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ} ^(٣) وذلك كثير .

فلو كان النعت غير معلوم لم يَجْزُ حذفه ، فلا تقول : ائْتِنِي بِبَارِدٍ ، ولا ائْتِنِي بطويلٍ أو قصيرٍ ، أو نحو ذلك ، لأن المنعوت لم يَتَّعِينَ . وكذلك إذا لم يصلح النعت لمباشرة العامل لم يَجْزُ حذفه ، كما إذا كان النعت ظرفاً أو مجروراً أو جملة ، كقولك : مررتُ برجلٍ عندك ، أو فى الدار ، أو برجلٍ قامَ أبوه . فلا تقول : مررتُ بعندك ، ولا بِفِي الدار ، ولا بِقَامَ أبوه .

٦١٨

وما جاء على خلاف ذلك / فشاذ نحو قوله ^(٤) :

* وَاللَّهُ مَالِيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ *

تقديره : بليلٍ نامَ صاحبه . وكذلك قول الآخر ^(٥) .

(١) سورة سبأ / آية : ١٠ ، ١١ .

(٢) سورة المؤمنون / آية ٥١ والتقدير : عملاً صالحاً .

(٣) سورة فاطر / آية ٣٢ والتقدير : فمنهم فريق ظالم لنفسه ، ومنهم فريق مقتصد ، ومنهم فريق سابق بالخيرات .

(٤) سبق الاستشهاد به فى باب «نعم ، وبش» ويَعْدُهُ :

* ولا مخالطُ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ *

(٥) الخصائص ٣٦٧/٢ ، والمقتضب ١٣٧/٢ ، وابن يعيش ٥٩/٣ ، والأشعموني ٧١/٣ ، والخزانة

٣٤٥/٥ ، وقيله :

* جَادَتْ بِكَفَى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

أى بكفى رجل كان من أرمى البشر .

فإن قلت : من أين يفهم هذا الشرط من كلام الناظم ؟

فالجواب أن مثل هذا الشرط معلوم من قوّة العربية ، لأن اللفظ لابد يُعطى حقّه بعد الحذف . ألا تراه حين قرأ غوا العامل لما بعد (إلا) جعلوا مابعد (إلا) هو الفاعل أو المفعول أو غير ذلك ، على حسب طلب العامل ، ونحن نعلم أن الفاعل فى المعنى إنما هو المحذوف .

وكذلك لما حذفوا «الكائن» ، والمستقر مع الظرف والمجرور جعلوهما قائمين مقامه ، متحملين لضميره ، فكذا هنا .

فالمنعوت لابد أن يكون مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً ، أو ما يتفرّع عن هذه الأشياء . فإذا حذف فنعتة قائم مقامه ، فلا بد أن يصلح لمباشرة العوامل ، حتى يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ ، أو نحو ذلك .

فإذا لم يصلح لوقوعه فى هذه المواضع لم يقم مقامه ، فإذا الجملة والظرف والمجرور إذا وقعت نعوتاً لاتقوم مقام المنعوت ، فلا يحذف معها . فقد يمكن أن يكون ترك هذا الشرط اتكالا على فهم معناه .

ويمكن وجه آخر أبين من هذا ، وهو أن يكون هذا الشرط مأخوذاً من شرطه المنصوص عليه ، وذلك أن الظرف لا يدل على المنعوت أصلاً لو قلت: رأيت مكانك ، أو رأيت فى الدار ، تريد : رجلاً مكانك ، ورجلاً فى الدار - لم يكن ثم دليل على المنعوت ، ولم يعقل .

== مَالَكْ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرَ وَغَيْرُ كَيْدَاءَ شَدِيدَةٍ الْوَتَرَ

وجادت : حسنت . والقوس الكبداء : الفليضة الكبد الشديتها ، وكبد القوس : مابين طرفي مقبضها ومجري السهم منها .

وكذلك لو أُقيمت الجملةُ مقامَ النعت لم يُفهم المنعوت نحو : رأيتُ صاحبهُ
فى الدار ، وما أشبه ذلك .

فمن لوازم هذه النعوت أنها لاتدل على منعوتها لو حُذف ، فقد استقلَّ ذلك
الشرطُ المذكور بحصول القصد من غير زيادة .

وإذا فُرض العلمُ به فى موضع لا يُلْقَى به محضورٌ لفظيٌ يجوز أن يُقاس ،
كما إذا كان المنعوت مبتدأً نحو قولك : ما مِنَ البَشَرِ إِلَّا يَنْسَى ، والناسُ
رجلان، منهما يَعْقِل ما يُراد به ، ومنهما لا يَعْقِل ذلك .

وفى القرآن الكريم {وَأَنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْإِلْيُومِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ} (١) ،
(التقدير : وإنَّ من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤْمِنَنَّ بِهِ) (٢) . وكذلك قوله : {وَمِنَ الَّذِينَ
أَشْرَكُوا يَوْمَئِذٍ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ} (٣) ، وقال ابنُ مَقِيل (٤) :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا

أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْذَحُ

وقال الآخر (٥) :

-
- (١) سورة النساء / آية ١٥٩ .
(٢) مابين القوسين ساقط من (ت، س) .
(٣) سورة البقرة / آية ٩٦ .
(٤) ديوانه ٢٤ ، وسيبويه ٣٤٦/٢ ، والمقتضب ١٣٨/٢ ، والمحتسب ١١٢/١ ، والخزانة ٥٥/٥ ، والهمع ١٨٦/٥ ، والدرر ١٥١/٢ .
والتارة : المرة والحين . يقول : لراحة فى الدنيا ، فوقتها قسمان : موت تكره النفس ، وحياة كلها
كدح ومعاناة فى كسب العيش .
(٥) سيبويه ٣٤٥/٢ ، والخصائص ٣٧٠/٢ ، وابن يعيش ٥٩/٣ ، ٦١ ، والأشمونى ٧٠/٣ ، والتصريح ١١٨/٢ ،
والخزانة ٦٢/٥ ، والهمع ١٨٧/٥ ، والعيني ٧١/٤ .
وتيثم : أصله (تأثم) فكسرت تاؤه على لغة من يكسر حرف المضارعة ، فقلبت الهمزة ياء .
والحسب : الشرف الثابت فى الآباء . والميسم : الجمال ، من الوسامة .

إِنْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتُمْ
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ
وتعيينُ هذا أن يكون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ (مِنْ) أو
(فِي) .

فإن كان مما يُلْقَى في حذفه محظورٌ لفظي امتنع ، كوقوع الظرف
أو الجملة فاعلاً أو مجروراً ، والله أعلم .

٦١٩

وهذا الشرط الذي ذكره يظهر في مواضع : /

أحدها أن تكون الصفة صفةً لظرف زمان أو مكان ، نحو : قعدتُ
قريباً ، وفعلتُ ذلك قريباً ، تريد : مكاناً قريباً ، وزماناً قريباً .

والثاني أن تكون الصفة هي المقصودة بالذكر نحو قوله تعالى
{الْأَلْعَنَةُ اللَّهُ عَلَى الظَّالِمِينَ} ^(١) ، {قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَا عَلَى
الْكَافِرِينَ} ^(٢) .

والثالث أن تكون الصفة منعوتة بما يتبين به الموصوف نحو :
مررتُ بطويلٍ من الرجال ، أو مضافةً إلى ما يتبين به نحو : مررتُ
بأفاضلِ الناس ، وأكلتُ من أطايبِ الأطعمة .

والرابع أن تكون الصفة قد استعملت استعمالَ الأسماء نحو : (الأُبْطَحُ)
لِمَسِيلِ الماءِ الواسعِ الذي فيه دِقَاقُ الْحَصَى ، و(الْأَجْرَعُ) لِلرُّمْلَةِ الْمُسْتَوِيَةِ
التي لا تُثْنِبُ شيئاً ، و(الْأَبْرَقُ) لِلْوَنِ الذي فيه حمرةٌ وبياضٌ وسوادٌ ، وما
أشبه ذلك مما صار بالاستعمال كأنه اسم جنس لا اشتقاق فيه .

(١) سورة هود / آية ١٨ .

(٢) سورة الاعراف / آية ٥٠ .

والخامس أن تكون الصفة مختصةً بجنس نحو : مررتُ بعَاقِلٍ ، ومررتُ بأحمقٍ .

هذه المواضع هي المشهورة في المسألة . وما عداها راجع إليها ، وقليل الاستعمال وقد تمَّ الكلام على حذف المنعوت .

وأما حذف النعت فشرطُ العلم به لازمٌ فيه أيضا كما ذكرَ الناظم ، كما تقول : اختبرتُ الناسَ فما وجدتُ رجلاً ، تريد : رجلاً يُعجبني ، أو يَمَلأ عَيْنِي أو نحو هذا . وفي القرآن الكريم قوله تعالى : { قَالُوا أَلَا نَجِئُكَ بِالْحَقِّ } ^(١) ، أى بالحق البينُّ الظاهر ، لأن موسى عليه السلام جاء بالحق في كل مرة .

وجعلَ المؤلف من ذلك قوله تعالى : { وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ } ^(٢) ، أى قومُك المعاندون ، وقوله : { تَدَّ مِرْكُ كُلِّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا } ^(٣) ، أى كُلُّ شَيْءٍ سَلَّطْتُ عَلَيْهِ ، وقوله : { إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ } ^(٤) ، أى إلى مَعَادٍ كريم ، أو مَعَادٍ تحبُّه ، وقول مُرْقَش الأكبر ^(٥) :

وَرَبُّ أَسِيلَةِ الْخَدِّينِ بِحُرٍّ
مُهْفَهْفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

(١) سورة البقرة / آية ٧١ .

(٢) سورة الأنعام / آية ٦٦ ، وشرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٠ - أ) .

(٣) سورة الأحقاف / آية ٢٥ .

(٤) سورة القصص / آية ٨٥ .

(٥) الأشمونى ٧٢/٣ ، والعيني ٧٢/٤ ، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٠ : أ)

وأسيطة الخدين : لينتهما طويلتهما . والمهفهفة : الضامرة البطن الدقيقة الحصر . والفروع : الشعر التام . والجيد العنق .

أى فَرَعٌ وافر ، وجيدٌ طويل ، أو نحو هذا ، وقال امرؤ القيس ^(١) :

فَلَمَّا بَدَتْ حَوْرَانُ فِي الْأَلِ دُونَهَا
نَظَرْتُ فَلَمْ تَنْظُرْ بَعَيْنِيكَ مَنَظَرًا
يريد : منظرًا يسرُّكَ . وقال الآخر ^(٢) :

لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ الْمَرْبِةِ بِالضُّحَى
على خالدٍ لَقَدْ وَقَعْتَ عَلَى لَحْمٍ
يريد : على لحمٍ شريفٍ ، أو نحو ذلك . وقال العباس بن مرداس ^(٣) :

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَاءٍ
فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ

- (١) ديوانه ٦١، وحَوْرَانُ : مدينة بالشام. والأَل : السراب. وقيل بالأل هو الذي يكون ضحى كالماء بين السماء والأرض. والسراب هو الذي يكون نصف النهار لا طناً بالأرض كأنه ماء جار.
- يقول : لما تجاوزتُ حواري فبتت لي في الأَل دون أسماء لم أر شيئاً أسرُّ به، فكان كل ما أراه غير مرئى لحقارته وقبحه في عيني.
- (٢) هو أبو خراش الهذلي، ديوان الهذليين ١٥٤/٢، والخزانة ٧٥/٥. ويروي الأول «ألا أيها الطير» و«فلا وأبي الطير».
- والمربة : من أرب بالمكان، إذا أقام به. وخالد : هو خالد بن الهذلي ابن أخت أبي خراش. ووقعت على لحم : خطاب للطير على الالتفات.
- (٣) شرح الرضى على الكافية ١٠٧/١، ١٥٥، والمغنى ٦٢٧، والأشمونى ٧١/٣، والتصريح ١١٩/٢، والهمع ١٨٩/٥، والدرر ١٥٣/٢، والعيني ٦٩/٤، واللسان (دراً)
- وذو تُدْرَاءٍ : ذو هجوم لا يتوقى ولا يهاب، ففيه قوة على دفع أعدائه. وهو اسم موضوع للدفع.
- والبيت من أبيات للعباس بن مرداس السلمي رضى الله عنه وقد أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غنائم حنين عدة أباعر، على حين أعطى كثيراً من المؤلفات قلوبهم، كلاً منهم مائة بعير. فلما أنشد هذه الأبيات يعاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه : «اقطعوا عنى لسانه» فأعطى حتى رضى. [سيرة ابن هشام ق ٢ / ٤٩٣ - ٤٩٤]

يريد : لم أُعْطَ شيئاً يَرْضِينِي ، لأنه قال : «ولم أُمْنَع» .
وقوله : «وفى النَّعْتِ يَقِلُّ» يعنى أن الحذف فى النعت قليل فى الكلام ، وإن
كان ، مع قلته ، جائزاً - فليس فى كثرة حذف المنعوت .

فهرس موضوعات الجزء الرابع

الموضوع	الصفحة
الإضافة	٢
المضاف إلى ياء المتكلم	١٩٣
إعمال المصدر	٢١١
أبنية المصادر	٣٢٣
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة	٣٦٩
الصفة المشبهة باسم الفاعل	٣٨٩
التعجب	٤٣٢
نعم وبئس وما جرى مجراهما	٥٠٦
أفعل التفضيل	٥٧١
النعت	٦٠٦



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القرى
معهد البحوث العلميّة
مركز إحياء التراث الإسلاميّ

المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعيّ

(٥٧٩٠هـ)

المجلد الرابع

تحقيق

الدكتور عبد المجيد قطامش

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠-٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠-٠٣-٨٣٧-٨ (ج٤)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠-٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠-٠٣-٨٣٧-٨ (ج٤)

حقوق الطبع محفوظة

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م